شرح تقريب التدمرية

المتن والشرح
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ
١٦٠

شرح

تقريب التدمرية

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٣٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين
شرح تقريب التدمرية ٠/مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين-
ط١ - القصيم ، ١٤٣٧هـ
٦٧٤ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين : ١٦٠)
ردمك : ٧-٩١-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨
١- الأسماء والصفات ٢- التوحيد أ- العنوان
ديوي : ٢٤١ ١٤٣٧ / ٤٨٠٨

رقم الإيداع: ١٤٣٧ / ٤٨٠٨
ردمك: ٧-٩١-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثالثة
١٤٣٩هـ

يُطلب الكتاب من:
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩
هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوّال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧- جوّال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦
www.binothaimeen.net
info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية
دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع
١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .
هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢- محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٦٠)

شرح تقريب التدمرية

المتن والشرح

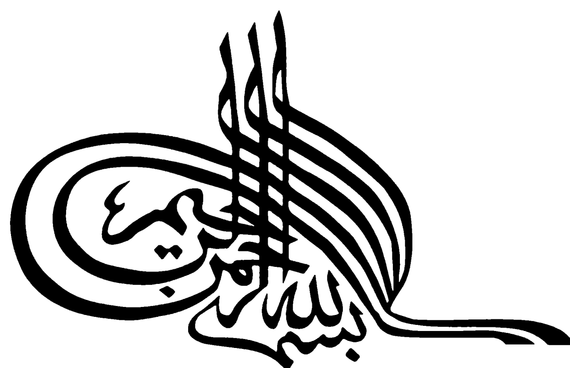
لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله من شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا الله وحدَه لا شَريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حقَّ جِهادِه حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ، وعلَى آلِه وأصحابِه، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يوم الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ: فقَدْ كان مِن الأعمالِ الجَليلة لصاحِب الفَضِيلة شيخِنا العلَّامة الوالد محمَّد بن صالح العُثَيْمِين رَحِمَهُ اللَّهُ، عنايتُه الكَبيرة بمتُون العَقِيدة وحِرْصُه على شَرْحها والتَّعْليق عَلَيها وتَقْريبها لطُلاب العِلم والدَّارسين؛ وذلِك لتَقْرير وبَيَان عَقِيدة السَّلف الصَّالح في أسماء الله الحُسنَى وصِفاتِه العُليا سُبحانَه وتَعالَى.

ومِن أجْل تحقيقِ هذا الهدَف ألفَّ رَحِمَهُ اللَّهُ عامَ ١٤١٠هـ (**تَقْرِيب التَّدمُرِيَّة**) وهُو تقريبٌ لمعانِي كتابِ العَقِيدةِ التَّدمُرِيَّة لشَيخ الإسلام تَقِيِّ الدِّين أبي العبَّاس أَحْمَدَ بنِ عَبْد الحَلِيم بنِ عبد السَّلام بنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيِّ، المتوفَّى عامَ (٧٢٨هـ)(١)، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورِضوانِه وأَسْكنَهُ فَسِيحَ جنَّاتِه، وجزاهُ عنِ الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجَزَاء.

---

(١) ترجم له الكثيرون ، انظر: (الذَّيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٤٩١)، و(تذكرة الحفاظ) للذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ١٤٩٦)، و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ١٤٤).

وقَدِ اعتنَى شيخُنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإخْراجِ هذَا الكِتابِ بصُورةٍ مُتْقَنةٍ، إذْ كانَ يُعدِّل عباراتٍ ويَشطُب أُخرَى، ويُضِيف زِياداتٍ تَوضِيحيَّة؛ بعضُها على الأَصْل الذِي خطَّه بقَلَمه، وبعضُها على طبعاتِ الكتابِ الصَّادِرة.

ثُمَّ إنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تناوَلَ الكتابَ بالشَّرح والتَّقرِير ضِمنَ الدُّروس الجامعيَّة التِي ألقاهَا في كُليَّة الشَّريعة وأُصُول الدِّين بجامِعَةِ الإمامِ محمَّد بنِ سُعُود الإسلاميَّة بالقَصِيم، وقَد سُجِّل مِنها عِدَّةُ شُرُوح، كان آخِرها عامَ (١٤٢١هـ)، وبناءً على ذلِك اعتُمد في الإعْداد الشَّرح الأَشْمل، كما أُلحِقَت إلَيْه الفَوائِدُ والزَّوائِد الموجودَةُ في الشُّروح الأُخرى.

وسَعيًا لِتَعْمِيم النَّفع بهذه الشُّروح، وإنفاذًا للقَواعدِ والضَّوابطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى لِإخْرَاجِ تُراثِه العِلْميِّ؛ عَهِدت (**مؤسَّسةُ الشَّيخ محمَّدِ بنِ صالحِ العُثَيْمِين الخيريَّة**) إلى الشَّيخ (**عِيد بن محمَّد بن رميح الشَّمَّري**) -أثابَهُ اللهُ تعالَى- بإعدادِ ما سُجِّل صَوتيًّا مِن شَرْح هذا الكِتَاب، وباشَرَ القِسْمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَجهِيزَه للطِّباعَةِ وتَقديمَه للنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أنْ يَجعَلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِه الكَرِيم؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبيِّينَ، وإمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه، والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

٥ صَفَر ١٤٣٧هـ

نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّد بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ ومَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِـمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُه العِلْميَّةِ:

أَلحقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيْمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَةَ، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[١] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدرِيسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرٍ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِض، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرٍ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أَخذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ ممَّا أخذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأصِيلِه، وطَرِيقةِ تَدْرِيسِه، واتِّباعِه لِلدَّلِيل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أثناءَ وُجودِهِ مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولـمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[٢] أنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولَقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلماءِ الَّذِين كانُوا يُدرِّسونَ فِيه حِينذَاك، ومِنْهُمُ: العلَّامَةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعالَى.

(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وفِي أَثْناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأَثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرٍ السّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراستَهُ انتِسابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبيرِ بعُنَيْزَةَ.

ولـمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرٍ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـمَّا كَثُرَ الطَّلَبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ

تَحصيلٍ جادٍّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الحَرامِ والمسجِدِ النَّبَوِيِّ، فِي مَواسِمِ الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّةِ، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بِهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إلَى النَّاسِ.

آثارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتِيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبويَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ.

وَإنفاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[١]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

---

(١) www.binothaimeen.net

- عُضـوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِـمِ الحَجِّ، مِن عـام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفـاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَرِيمِ الخَيرِيَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةً داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَرِيعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (**نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ**).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْرِيَّةً وسَنَوِيَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإِرشادِهِم إِلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصِيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- وللشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِـمَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لجْنَةُ الاخْتِيارِ لِمَنْحِهِ الجائِزَةَ ما يَأْتِي:

- **أَوَّلًا**: تَحَلِّيهِ بأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لِمَصْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- **ثانِيًا**: انتِفاعُ الكَثيرينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- **ثالِثًا**: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختَلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- **رابِعًا**: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- **خامِسًا**: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَوم الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْـرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِـهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمِغْفِرَتِـهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عمَّا قَدَّم لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ
فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ



تابعو التابعين- ينقرض أكثرهم . فإن الاعتبار بالقرون الثلاثة بجمهور أهل القرن وهم وسطه. وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة حتى إنه لم يكن بقي من أهل بدر إلا نفر قليل. وجمهور التابعين بإحسان انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك. وجمهور تابعي التابعين في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية وصار في ولاة الأمور كثير من الأعاجم وخرج كثير من الأمور عن ولاية العرب وعربت بعض الكتب العجمية من كتب الفرس والهند والروم، وظهر ما قاله النبي ﷺ: «ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ولا يستشهد، ويحلف ولا يستحلف»[1].

حدث ثلاثة أشياء: الرأي، والكلام، والتصوف.

(١) صحيح، أخرجه النسائي في عشرة النساء (رقم ٣٣٧ - ٣٤٤)، والترمذي (رقم ٢١٦٥) وصححه، وابن ماجه (رقم ٢٣٦٣)، وأحمد (١٨/١، ٢٦)، وعبد الرزاق في الجامع (رقم ٢٠٧١٠)، والطيالسي (رقم ٣١)، والشافعي في الرسالة (رقم ١٣١٥)، وعبد بن حميد (رقم ٢٣- منتخب)، وأبو عبيد في غريب الحديث (٤٣٣/١- ٤٣٤)، والحميدي (رقم ٣٢)، وأبو يعلى (رقم ١٤١ - ١٤٣)، والبزار (رقم ١٦٦- البحر الزخار)، وابن حبان [(رقم ٤٥٥٧، ٥٥٥٩، ٦٦٩٣- الإحسان)، (رقم ٢٢٨٢، ٢٢٨٣- موارد)]، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٠/٤، ١٥٠-١٥١)، والطبراني في الصغير (رقم ٢٤٥)، وابن منده في الإيمان (رقم ١٠٨٦، ١٠٨٧)، والحاكم في مستدركه (١١٣/١-١١٤، ١١٤، ١١٤-١١٥)، والبيهقي في سننه (٩١/٧)، والخطيب في تاريخه [(١٨٧/٢)، (٥٧/٦)]، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٤٠٤)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (رقم ١٥٥)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٥٢)، والخليلي في الإرشاد (ص٦٤٥)، وغيرهم، من طرق عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والقدر المذكور جزء من خطبته المشهورة بالجابية (موضع بالشام من أعمال دمشق)، وقد رواه بعضهم مطولاً وآخرون مختصراً، وانظر مسند عمر (٥٠٣/٢ - ٥٠٦)، وعلل الدارقطني (٢/ رقم ١٥٥)، والسنة لابن أبي عاصم، وغيرها. والقدر المذكور هنا له شواهد كثيرة عن عمران بن حصين والنعمان بن بشير وأبي هريرة وابن مسعود وجعدة بن هبيرة وعائشة وأم سلمة وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

لاختار السفر إلى البلد الأول ولا يمكن أن يختار الثاني محتجاً بالقدر، فلماذا يختار الأفضل في مقر الدنيا، ولا يختاره في مقر الآخرة؟!.

فإن قال قائل: ما الجواب عن قوله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿اتبع ما أوحي إليك من ربك لا إله إلا هو وأعرض عن المشركين * ولو شاء الله ما أشركوا﴾ [الأنعام: ١٠٦-١٠٧]. فأخبر أن شركهم واقع بمشيئة الله تعالى!.

قيل له: الجواب عنه، أن الله تعالى أخبر أن شركهم واقع بمشيئته، تسلية لرسوله ﷺ لا دفاعاً عنهم وإقامة للعذر لهم، بخلاف احتجاج المشركين على شركهم بمشيئة الله فإنما قصدوا به دفع اللوم عنهم وإقامة العذر على استمرارهم على الشرك، ولهذا أبطل الله احتجاجهم ولم يبطل أن شركهم واقع بمشيئته.

فإن قال قائل: ما الجواب عما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى» وفي لفظ: «تحاج آدم وموسى فقال موسى: يا آدم أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة فقال له آدم: أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك التوراة بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى فحج آدم موسى ثلاثاً»[1]. وعند أحمد: «فحجه آدم»[2]. أي غلبه في الحجة؟.

قيل له الجواب من وجهين: أحدهما: أن احتجاج آدم بالقدر كان على المصيبة

أن موسى عليه الصلاة والسلام لم يعتب على آدم في معصية تاب منها

(١) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ٦٦١٤ - طرفه رقم ٣٤٠٩) كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، ومسلم (٢٦٥٢/١٣-١٥) كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام. وقد أخرجه غيرهما، وله شواهد: عن جندب وأبي سعيد وأبي موسى الأشعري وعمر بن الخطاب وغيرهم، وانظر «تفسير» النسائي (رقم ٥، ٦، ٨٠، ١٥٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٨، ٣٤٩، ٤٦٣)، وانظر الفتح (٥٠٥/١١-٥١٢).

(٢) في مسنده (٢/ ٢٦٨) عن عبد الرزاق بسند صحيح، رجاله أئمة ثقات رجال الشيخين. وأخرجه =

صورة من التعديلات التي أجراها فضيلة الشيخ المؤلف (محمد بن صالح العثيمين) رحمه الله تعالى -بقلمه- على إحدى النسخ المطبوعة للكتاب

٣٥

وجب الإيمان به وقبوله سواء كان نفياً أم إثباتاً ولم يبق لمعتذر عذر في رده أو تحريفه أو الشك في مدلوله لأسيما في أسماء الله تعالى وصفاته .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها وجب قبوله [redacted] عامة هذا الباب ـ باب الصفات ـ منصوص عليه في الكتاب والسنة متفق عليه بين سلف الأمة .

وأما ما تنازع فيه المتأخرون مما ليس في الكتاب والسنة ولا عند سلف الأمة فليس على أحد بل ولا له أن يثبت لفظه أو ينفيه [redacted] أو يرده حتى يعلم المراد منه فإن كان حقاً قبل وإن كان باطلاً وجب رده [redacted]

ولذلك أمثلة . منها :

المثال الأول : (الجهة) [redacted] ليس في الكتاب والسنة إثباته ولا نفيه [redacted] وفي النصوص ما يغني عنه [redacted] كالعلو والفوقية والاستواء على العرش وصعود الأشياء إليه ونزولها منه .

وقد اضطرب المتأخرون في إثباته ونفيه فإذا أجريناه على القاعدة قلنا [redacted] أما اللفظ فلا نثبته ولا ننفيه لعدم ورود ذلك وأما المعنى أيراد بالجهة [redacted] بالله عز وجل فهذا معنى باطل لا يليق فينظر ماذا يراد بالجهة بالله سبحانه فإن الله لا يحيط به شيء من مخلوقاته فقد وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما ولا يمكن أن يكون داخل شيء من مخلوقاته .

أم يراد [redacted] بالجهة ما فوق العالم فهذا حق ثابت لله عز وجل فإن الله تعالى فوق خلقه عال عليهم كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة [redacted] وفي صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجارية أتى له : أين الله قالت في السماء قال من أنا قالت أنت رسول الله قال أعتقها فإنها مؤمنة .

لعدم ورود السمع به وليس له أن يتقبل معناه

أي لو قال قائل إن الله في جهة أو هل هو في جهة فيقال له لفظ الجهة

٨٢

فصـــل

وأما توحيد الأسماء والصفات فهو إفراد الله تعالى بأسمائه وصفاته وذلك بإثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل [redacted]

فلا يجوز نفي شيء مما سمى الله به نفسه أو وصف به نفسه لأن ذلك تعطيل يستلزم تحريف النصوص أو تكذيبها مع وصف الله تعالى بالنقائص والعيوب

ولا يجوز تسمية الله تعالى أو وصفه بما لم يأت في الكتاب والسنة لأن ذلك قول على الله تعالى بلا علم وقد قال تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها ...)

ولا يجوز إثبات اسم أو صفة لله تعالى مع التمثيل لأن ذلك إشراك بالله يستلزم تحريف النصوص أو تكذيبها مع تنقص الله تعالى بتمثيله بالمخلوق الناقص

ولا يجوز إثبات اسم أو صفة لله تعالى مع التكييف لأن ذلك قول على الله بلا علم يستلزم الفوضى والتخبط في صفات الله تعالى إذ كل واحد يتخيل كيفية معينة ولأن ذلك محاولة لإدراك ما لا يمكن إدراكه بالعقول فإنك مهما قدرت من كيفية فالله أعلى وأعظم . ... فيرما تخيله الآخر

وهذا النوع من التوحيد هو الذي كثر فيه الخوض بين أهل القبلة فانقسموا في النصوص الواردة فيه إلى ستة أقسام :

القسم الأول : من أجروها على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل

لقوله تعالى : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) وقوله : (فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون) .

لقوله تعالى (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون)

صورة من التعديلات التي أجراها فضيلة الشيخ المؤلف : (محمد بن صالح العثيمين) على أصل المتن الذي خطه بقلمه رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، (وَنَتُوبُ إِلَيْهِ)[١]، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا[٢]، ....

قالَ فضيلةُ الشيخِ العلَّامةُ محمدُ بنُ صالحٍ العُثَيْمِين رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ، الحمدُ للهِ رَبِّ العالمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نَبِيِّنَا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أجمَعِينَ أما بعدُ:

[١] هَذِهِ خُطبَةٌ مِن خُطبِ النَّبيِّ ﷺ بَدَأَهَا بالثَّنَاءِ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ والحَمْدِ، ثم بالاستِعَانةِ بِهِ، وطَلَبِ العَونِ مِنه عَلى كُلِّ الأُمُورِ، ثُمَّ الاسْتِغفَارِ، فإِنَّ الإنْسَانَ إِذَا جَمَعَ اللهُ لهُ بَيْنَ المَعُونةِ وَالمغْفرةِ تيَسَّرتْ لَهُ الأَسبَابُ؛ لأَنَّ المعُونةَ فِيهَا تَقْوِيةُ الإِنْسانِ إِرادَةً وَعملًا، والمغْفِرةَ فيها إِزَالةُ الشَّوائِبِ الَّتي تَعُوق بينَ الإِنْسَانِ ومُرادِهِ، فإِنَّ الإِنْسَانَ إِذَا لَزِمَ الاسْتِغْفَارَ؛ جَعَلَ اللهُ لهُ منْ كُلِّ همٍّ فرجًا، وَمِنْ كُلِّ ضيقٍ مخرجًا.

والتَّوبَةُ إِلَى اللهِ هِيَ الرُّجُوعُ إِليْهِ مِن مَعصيتِهِ إِلَى طَاعَتِهِ، فإِذَا تَرَكَ الوَاجِبَ فإِنَّ التَّوبَةَ مِنه: أَنْ يَقُومَ بِهِ أَو بِبَدَلِه إِنْ لَمْ يُمكِن، وَإِذَا فَعَل المُحَرَّمَ فإِنَّ التَّوبَةَ منْهُ أَنْ يُقلِعَ عَنهُ، وأَنْ يعزِمَ أَلَّا يَعُودَ.

[٢] قَولُهُ: «وَنعُوذُ باللهِ مِن شُرُورِ أَنْفُسِنا»، فالنَّفْسُ تُصَنَّفُ:

١- إِمَّا مُطْمئِنَّةٌ، تأْمُر بالخَيرِ وَتَنهَى عَنِ الشَّرِّ.

وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا[١]، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[٢]،

٢- وإِمَّا أَمَّارةٌ، تأْمُر بالشَّرِّ وتَنهَى عَنِ الخَيْرِ.

٣- ونَفْسٌ لوَّامَةٌ، قِيل: إِنَّهَا المُطْمئِنَّة؛ لأَنَّها تَلُوم الإِنْسَانَ إِذَا فَعَل الشَّرَّ، وقيل: إِنَّها الأَمَّارة؛ لأَنَّها تَلُوم الإِنْسَانَ إِذَا فَاتَهُ الشَّرُّ، فتكونُ اللَّوَّامَةُ وَصْفًا صَالحًا للمُطمَئنَّةِ وللأَمَّارة.

[١] قَولُهُ: «**وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا**»، أَيْ: نَسْتَعيذُ باللهِ مِن سَيِّئَاتِ الأَعْمَالِ أَنْ نعمَلَهَا، أَو أَن نُعَاقَبَ عَلَيهَا؛ لأَنَّ نَتَائجَ الأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ نتائجُ وَخِيمة، فَإِذَا أَعاذَكَ اللهُ مِنهَا حَصَل لَكَ خَيرٌ كثيرٌ، وَزَالَ عَنكَ شَرٌّ كبيرٌ.

[٢] قَولُهُ: «**مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ...**»، فإِنَّها تَقتَضِي تَفويضَ الأَمرِ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فِي الهِدَايَةِ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تكونَ دَائمًا سَائلًا ربَّكَ الهدَايَةَ مُفتَقرًا إِليه فِي هَذَا، وَلا تَعتَمدَ عَلَى مَا لَديكَ مِنَ الهدَايةِ الحَاضرةِ، فإِنَّ القَلبَ قَد يَزِيغُ، فعَلَيكَ دَائمًا أَنْ تسأَلَ اللهَ الهدايةَ.

واعلمْ أَنَّ الأُمَّةَ لو اجتَمَعَت عَلَى أَنْ يهدُوكَ وَقَدْ أَضلَّكَ اللهُ، فإِنَّهم لنْ يَستطيعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبيلًا، وَلَا أَحَدَ أَعظمُ جاهًا مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ عِندَ اللهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لم يستطِعْ أَن يهدِيَ عمَّه أَبَا طَالبٍ فِي آخِر لحظةٍ مِن حَيَاتِه(١)؛ لأَنَّ الهدَايةَ والإِضْلالَ بِيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضرة الموت ما لم يشرع في النزع، رقم (٢٤).

ولكنْ لَا تيأَس إِذَا كَانَ قَلْبُكَ طَيِّبًا، وَتَقُولُ: أَخشَى أَنَّني لم أُهدَ. فإنَّ القَلبَ إذَا صَلَحَ وُفِّقَ للهِدَايَةِ؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصَّف:٥]، فَرَتَّبَ إِزَاغَةَ قُلوبِهم عَلَى زَيْغِهِم.

إِذَنْ: فَأَنْتَ إِذَا أُضْلِلتَ فَأَنتَ السَّبَبُ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَعدَّك وأَمدَّك، أَعدَّكَ إِعدادًا صَالحًا قَابلًا للخَيْرِ، كما قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم:٣٠]، وأَمدَّك بِأَنْ أَنْزل الكُتُبَ، وَأَرسلَ الرُّسلَ، وَهَذَا بمنزلةِ الغِذَاءِ للفِطرَةِ.

فهُناك إِعدادٌ وإِمدادٌ، ولكنْ قَدْ لا يكونُ فِي الإِنسَانِ استعدادٌ لقَبولِ هَذِهِ الإِمدَادَاتِ، بل تكونُ فِي حقِّه داءً قَاتلًا مع أَنَّها لغيرِهِ دَوَاءٌ شَافٍ، قَال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التَّوبة:١٢٤-١٢٥].

فَنُزولُ السُّورَةِ صَارَ لقومٍ شفاءً، ولقومٍ داءً بحسْبِ استعدَادِهِم لهَذَا الشَّيءِ وقَبُولِه، لهَذَا يَجِبُ عَلينَا أَنْ نَعْتَنِيَ بِصَلاحِ القُلوبِ قَبْلَ كُلِّ شيءٍ، فنُزيلَ عنْهَا الهَوَى المخَالفَ للشَّرعِ، ونُزيلَ الحِقْدَ وَالبَغضاءَ للمُؤمِنينَ، ونُزيلَ كَرَاهَةَ الحَقِّ، ونُزيلَ عنها كلَّ شيءٍ يُوجبُ انْحِرَافًا، فإِنَّ مُعالجَةَ القَلْبِ أَشَدُّ مِن مُعالجَةِ البَدَنِ؛ لأَنَّ مُعالجَةَ البَدنِ كلٌّ يستطيعُها، فالكلُّ يَستطيعُ أَنْ يَقُومَ ويُصلِّيَ خَاشعًا لا يَتحرَّك، ويَقُولَ الأَذْكَارَ الوَاجِبَة والمُسْتَحبَّة، لكنَّ صَلاحَ القَلبِ هُو الصَّعبُ.

ولِهَذَا نَجدُ المنَافقينَ يَتَّبِعُونَ المتَشَابهَ بِسَببِ فَسَادِ قُلوبِهم؛ ولِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عِمْرَان:٧]، وَقَالَ فِي الآيَةِ الثَّانيةِ:

﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البَقَرَة:١٠]، فرتَّب الأَمْرَ عَلَى القَلْبِ.

وقَد تَجِدُ بعضَ النَّاسِ يُحافظُ مُحافظةً كبيرةً عَلَى الأَعمالِ الظَّاهرةِ، ولكنْ فِي قَلْبِهِ حقدٌ؛ أو كَرَاهيةٌ للحقِّ، أَو كَرَاهيةٌ للمُؤمِنين أَو لأَهلِ الخيرِ والدَّعوةِ، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ؛ حَسَدًا أَو لِغَيرِ ذَلِكَ.

فيجبُ أَنْ نَهتَمَّ بصَلاحِ القَلْبِ، وإِزالةِ الشَّوائبِ عَنْهُ، فَهُو إِذَا صَلَحَ صَلَحَ البَدَنُ كلُّه[(١)]، أَلَم تعلَمُوا أَنَّ رَجلًا جِيء بِهِ لرسُولِ اللهِ ﷺ يَشربُ الخمرَ وَيُكرِّر شُربَهُ، فَقَالَ رجلٌ: لَعَنَهُ اللهُ -أو سبَّه- ما أَكثرَ ما يُؤتَى به! فنهَاهُ النَّبيُّ ﷺ عنْ ذلك، وَقَالَ: «**إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**»[(٢)]، لَكِنْ تَغلبُه نَفسُهُ عَلَى فِعْلِ هَذِهِ المعْصِيةِ، فانْظرْ كَيفَ كَانَت مَحَبَّةُ اللهِ ورسولِهِ سَببًا لدَرْءِ السَّبِّ عنْه؛ لأَنَّها العُمدةَ على صَلاحِ القَلبِ.

وَلِهَذَا نَقولُ: إِنَّك لنْ تَضِلَّ عَنِ الحقِّ إِلَّا بسببِ فسادٍ فِي قَلْبِكَ، وإِذَا صَلَحَ القَلبُ صَلَحَ كلُّ شيءٍ.

وَقَد نبَّهتُ عَلَى هَذَا؛ لأَنَّ بعضَ مَن يحرِصُونَ عَلَى التَّمسُّكِ بالسُّنَّةِ ظَاهرًا حرصًا تامًّا عظيمًا، نسمعُ عنهُم مَا يَدُلُّ عَلَى شَيءٍ فِي قُلوبِهم قَدْ يُفْسِدُ أَعْمالَهم، مِن كَرَاهيَةِ أَهْلِ الخَيْرِ، وَكَرَاهيَةِ الحقِّ إِذا لم يَكُنْ عَلَى أَيدِيهم، فإِنَّهم يَكْرَهُون الحقَّ إِذا لم يأْتِ مِن قِبَلِهِم، وَمَعنَى هَذَا أَنَّهم لا يَدْعُون إِلَى اللهِ، وإِنَّما يَدعُونَ إِلَى أَنْفُسِهِم، وَالإِنسانُ المؤمِنُ حَقًّا هُوَ

(١) البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة، رقم (٦٣٩٨).

الَّذي يُحِبُّ انْتِصَارَ الحَقِّ، سَواءٌ عَلَى يَدِهِ، أَو عَلَى يَدِ غَيْرِه، وَيُحِبُّ مَن يَقُومُ بالحَقِّ.

صَحِيحٌ أَنَّ النَّفسَ تُحبُّ أَنْ تَقومَ هِيَ بالحَقِّ، وَأَنْ تَنشُرَ الحَقَّ، وَتَسبقَ غيرَهَا، لكنْ لا يَجُوزُ أَنْ تكرَه غَيْرَكَ إِذَا سَبَقَكَ فِي خَيْرٍ؛ لأَنَّ هَذَا حَسَدٌ، وَالحَسَدُ مِن صِفَاتِ اليَهُودِ، قَال اللهُ تَعَالَى عَنْهُم: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة:١٠٩]، وَقَالَ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٥٤].

فَيَجِبُ أَنْ تُصحِّحُوا مَا فِي قُلوبِكُم، وأَنْ تُحبُّوا كلَّ مَا يحبُّه اللهُ مِن عَملٍ، أو عاملٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ، حتَّى تَكونَ محبَّتُكُم للهِ، وَكَراهَتُكُم للهِ عَزَّوَجَلَّ، فأَسبابُ الهدَايةِ كثِيرةٌ، لكنَّ أَهمَّها: صَلاحُ القَلْبِ.

وَفِي هَذِهِ الخُطبةِ بَعْدَ أَنْ أَثنى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَفَوَّضَ الأَمْرَ إِليهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أعلن بِشَهادَةِ الحَقِّ: أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَمَعنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ أَي: لَا إِلَهَ حقٌّ إِلَّا اللهُ، أَمَّا الآلهةُ الباطلةُ فَهِيَ موجُودةٌ لكنَّها بَاطِلَةٌ، فَهِيَ أَسماءٌ بِلَا مُسمَّياتٍ.

وَشَهِدَ بَعدَ ذَلك لنبيِّهِ مُحمَّدٍ ﷺ بالرِّسَالةِ مَعَ أَنَّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هُو الرَّسُول، لكنْ يَجِبُ عَلَيهِ أَنْ يَشْهَدَ لِنَفسِهِ بأَنَّه رَسُولُ اللهِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ عَنهُ فِي عدَّةِ أَحاديثَ يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنِّي رَسولُ اللهِ»(١)، فَهُو ﷺ مُكلَّفٌ بأَنْ يَشهدَ لنفسِهِ بأَنَّه رَسولُ اللهِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب الرطب والتمر، رقم (٥١٢٨).

أَرْسَلَهُ اللهُ تَعَالَى بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ[١]، فَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ[٢]، وَأَدَّى الأَمَانَةَ[٣]، وَنَصَحَ الأُمَّةَ[٤]، ....

وإِلَى هُنَا انْتَهَتِ الخُطْبَةُ الَّتِي كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُها، وَهِيَ بَعْضُ مِمَّا كَانَ يَقُولُ.

[١] قَولُهُ: «**أَرْسَلَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ**»، الهُدَى هُو: العِلْمُ النَّافِعُ، وَدِينُ الحَقِّ هُوَ: العَمَلُ الصَّالِحُ.

[٢] قَولُهُ: «**فَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الأُمَّةَ**»، بلَّغَ الرِّسَالةَ بَلاغًا تامًّا، امتثالًا لأَمرِ ربِّه فِي قَولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة:٦٧]، وَلَمْ يَدَعْ شَيئًا مِمَّا أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ إِلَّا بلَّغَه عَلَى أَتَمِّ وَجهٍ، حتَّى أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

[٣] قَولُهُ: «**أَدَّى الأَمَانَةَ**»، الأَمانةُ هِيَ: الرِّسَالةُ، أَدَّاهَا كاملةً بِدونِ نَقصٍ، حتَّى بلَّغَ الأَمرَ لنَفسِهِ وَأَدَّاهُ، أَلَم تَرَ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٣٧]، ولَو كَانَ الرَّسُولُ ﷺ كاتمًا لشيءٍ مِمَّا أُرسِلَ بِهِ؛ لكَان يَكتُمُ هَذِهِ الآيَاتِ العَظِيمَةَ، مَعَ أَنَّ اللهَ أَمَرَهُ بالتَّقوَى فِي أَوَّل السُّورةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب:١]، وَلَو قِيلَ لِأَحَدِنَا: اتَّقِ اللهَ. لانْتَفَخَ غَضَبًا، وَاشْتَاطَ غيظًا، وَخَاصَمَ مَنْ قَالَ لَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ تعالى لِأَتْقى النَّاس: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب:١]، وَقَالَ: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب:٣٧]، فالرَّسُولُ يُخفِي الشَّيءَ وَاللهُ يُبدِيهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٣٧].

[٤] قَولُهُ: «**وَنَصَحَ الأُمَّةَ**» نَصَحَ الأُمَّةَ فِي كُلِّ شَيءٍ، فِي دِينِهَا ودُنيَاهَا حتَّى إِنَّه ﷺ

وَجَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ[١]، وَتَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى مَحَجَّةٍ بَيْضَاءَ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ[٢]، فَصَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَأَئِمَّةِ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ[٣] مِنْ وَحْيِ رَبِّهِمْ ....

لما قدِمَ المدِينةَ وَوَجَدَهُم يُلقِّحُونَ النَّخْلَ قَالَ: «**مَا أَرَى ذَلِكَ يُغْنِي شَيْئًا**»؛ فَتَرَكُوا التَّلْقِيحَ، فَفَسَدَ الثَّمَرُ، فقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَنْتُم أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُم**»(١)، وهَذَا مِن نُصحِهِ، فَقَدْ كَانَ ﷺ يظنُّ أَنَّ هَذَا التَّلقيحَ لا يُغنِي شَيئًا، وأَنَّه عَنَاءٌ وتَعبٌ ومَشقَّةٌ، ولَـمَّا رَآه يُغْنِي قَالَ: «**أَنْتُم أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُم**»، فهَذَا مِن نُصْحِهِ، وَالمسَائِلُ الدَّالَّةُ عَلَى نُصحِ الرَّسُولِ ﷺ كثيرةٌ لا تُحْصَر.

[١] قَولُهُ: «**وَجَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ**»، جَاهَدَ ﷺ بِنَوعَيِ الجِهَادِ:

١- جِهَادِ العلمِ وَالبيَانِ.

٢- جِهَادِ السَّيفِ وَالسِّنَانِ.

فَجَاهَدَ المنَافِقِينَ بِالعِلْمِ والبيانِ، وَجَاهَدَ الكُفَّارَ بالسَّيفِ والسِّنانِ.

[٢] قَولُهُ: «**وَتَرَكَ أُمَّتَه عَلَى مَحَجَّةٍ بَيْضَاءَ**»، أَي: عَلَى طَرِيقٍ بَيْضَاءَ، «**لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ...**».

[٣] قَولُهُ: «**بَيَّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**» هَذَا وَاضِحٌ، فَقَدْ عَلَّمَ النَّاسَ مَا يَحتَاجُونَ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم (٢٣٦٣).

بَيَانًا كَامِلًا شَامِلًا فِي دَقِيقِ أُمُورِهِمْ وَجَلِيلِهَا وَظَاهِرِهَا وَخَفِيِّهَا، حَتَّى عَلَّمَهُمْ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي مَآكِلِهِمْ، وَمَشَارِبِهِمْ، وَمَنَاكِحِهِمْ، وَمَلَابِسِهِمْ، وَمَسَاكِنِهِمْ، فَعَلَّمَهُمْ آدَابَ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَالتَّخَلِّي مِنْهُمَا، وَآدَابَ النِّكَاحِ وَاللِّبَاسِ وَدُخُولِ المَنْزِلِ وَالخُرُوجِ مِنْهُ، وَعَلَّمَهُمْ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي عِبَادَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالحَجِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي مُعَامَلَةِ الخَلْقِ؛ مِنْ بِرِّ الوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الصُّحْبَةِ وَالجِوَارِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَلَّمَهُمْ كَيْفَ يَتَعَامَلُونَ بَيْنَهُمْ فِي البَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالرَّهْنِ وَالِارْتِهَانِ وَالتَّأْجِيرِ وَالِاسْتِئْجَارِ وَالهِبَةِ وَالِاتِّهَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

إِلَيْهِ فِي مَآكِلِهِمْ وَمَشَارِبِهِمْ، كيفيَّة وكميَّة:

- أَمَّا الكميَّة ففي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف:٣١].
- وأَمَّا الكيفيَّة، فقد كَان النَّبِيُّ ﷺ يَأكلُ بِثَلاثةِ أَصَابعَ، وَلَا يَأكُل مُتَّكِئًا، وَيَشْرَبُ بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ.

وَكَذلكَ فِي المَنَاكِحِ فَقَد بيَّن متى يَصِحُّ النِّكَاحُ، وَمَتَى لَا يَصِحُّ، وَبَيَّن أَنَّ التَّخَلُّصَ مِنهُ بالطَّلَاقِ، وَعَلَّمهُم كلَّ مَا يَحتاجُون إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي المَلَابِسِ: مَاذَا يَلْبسُونَ، وَمَا يَتركُون، وَكَيفَ يَلبسُون، وَمَاذَا يَقُولُونَ عِنْدَ اللبسِ وَمَا أَشْبَه هَذَا، وَعَلَّمَهُم أيضًا آدَابَ الطَّعَامِ، منها: تَنَاوُل الطَّعَامِ والشَّرابِ باليَمين، والتَّسميةُ عندَ الأَكْلِ والشُّربِ، وَحَمْدُ اللهِ إِذَا فَرَغَ، وَعلَّمَهُمْ أيضًا آدَابَ التَّخَلِّي[1] مِن الأكل والشُّرب.

---

(١) تخلى: تفرغ وخرج إلى الخلاء لقضاء حاجته. المعجم الوسيط (خلى).

حَتَّى قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لَقَدْ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا»(١)[١]، ....

---

[١] قولُهُ: «**لَقَدْ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا**»، وَلَيس المرَادُ عِلْمَ التَّشريحِ أَو نَحو ذَلِكَ؛ لأنَّ هَذَا العِلْمَ مَوكولٌ إِلَى التَّجَارِبِ، لكنْ عَلَّمَهُم الحَلالَ والحَرَامَ، وَكَيفَ يَحِلُّ؟ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا.

أَمَّا عِلْمُ التَّشريحِ فَلَمْ تَتَعَرَّضْ لَهُ الشَّرِيعةُ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أَرَادَ مِنَ الخَلقِ أَنْ يَعلَمُوا ذَلِكَ بِمُمَارَسَاتِهِمْ وَتَجَارِبِهِمْ حتَّى يَتَرَقَّى العِلْمُ إِلَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيهِ البَشَرُ، وأمَّا الحلالُ والحرامُ فإنَّه إِلَى الشَّرعِ.

وَلِـهَذَا قَالَ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ فِي مَسأَلَةِ التَّلقيحِ: «**أَنْتُم أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ**»(٢)، أَيْ: بِمَا يَتَعلَّق بِأمورِ الدُّنْيَا لا بِأُمُورِ الشَّرعِ، فَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ التَّلقيحَ مِن حَيثُ الشَّرعُ واجبٌ؛ لأَنَّ عَدَمَهُ إِضاعةٌ للمالِ، وَقَد نَهَى عَن إِضَاعَةِ المَالِ(٣)، لكنَّ كَيفِيَّةَ تلقِيحِ النَّخل تَرْجِعُ إِلَى خِبْرَةِ النَّاسِ؛ لأنَّه مِن عِلْمِ الصِّنَاعَةِ.

وَكَذَلِكَ نَعلمُ أَنَّ صَنْعَةَ النِّجارَةِ -مِن حَيثُ الشَّرعِ- جائزةٌ، لكنَّ كَيفِيَّةَ صُنعِ الخشبِ أبوابًا يَرْجِعُ إلينا؛ لأنَّه يَعُود إِلَى التَّجَارِبِ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٥٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم (٢٣٦٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ لا يسألون الناس إلحافا، رقم (١٤٠٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (٥٩٣).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ[١]: قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الخِرَاءَةَ! «قَالَ: أَجَلْ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ» وَذَكَرَ تَمَامَ الحَدِيثِ(١)[٢].

هَذَا فَضْلًا عَنْ أُسُسِ هَذِهِ العِبَادَاتِ[٣] وَالأَخْلَاقِ وَالمُعَامَلَاتِ، ....

---

[١] قَوْلُهُ: «**عَنْ سَلْمَانَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أَنَّه قِيلَ لَهُ**» القَائِلُ لَهُ رَجُلٌ مِنَ المُشْرِكِينَ، قَالَ لَهُ: إِنَّ نَبِيَّكُمْ عَلَّمَكُمْ كُلَّ شَيْءٍ؟ قَالَ: «**أَجَلْ!**».

[٢] قَوْلُهُ: «**حَتَّى الخِرَاءَةَ**»، المعْنَى: أَنَّه عَلَّمَهم آدابَها، «**فَقَالَ: أَجَلْ، ثُمَّ ذَكَرَ الحَدِيثَ**».

فَإِذَا كَانَ الشَّرعُ أَتَى بِهَذِهِ المَسْأَلَةِ الدَّقِيقةِ، وَعَلَّم النَّاس كَيفَ يَتَصَرَّفُون فِيهَا، فَما بَالُك بِالأُمُور الكَبِيرَةِ، وفِي القُرْآنِ الكَرِيمِ أَشْيَاءُ دقيقةٌ كَثِيرة مِثْل:

١- آدَابِ المَجَالِسِ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المجادلة:١١].

٢- وَآدَابِ دُخولِ المَنْزِلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور:٢٧]، وغيرهما.

فَهَذِهِ المَسَائِلُ الدَّقِيقَةُ مَوجُودةٌ فِي القُرآنِ وَمُفصَّلةٌ فِي السُّنَّةِ، فَما بَالُك بالأُمُورِ العَظِيمَةِ الَّتِي يُبْنَى عَلَيْهَا الإِسْلَام! لَا بُدَّ أَنْ تكونَ مُبيَّنةً أَكْثَرَ مِن مِثلِ هَذِهِ المَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «**هَذَا فَضْلًا عَن أُسُسِ هَذِهِ العِبَادَاتِ**»، هَذَا مُبَيَّنٌ بَيَانًا دقيقًا، وأَكْثَر

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب: الاستطابة، رقم(٢٦٢).

وَهُوَ مَا يَعْتَقِدُهُ العِبَادُ فِي إِلَهِهِمْ وَمَعْبُودِهِمْ فِي ذَاتِهِ، وَأَسْمَائِهِ، وَصِفَاتِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهِ الكَوْنِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ المَبْنِيَّةِ عَلَى بَالِغِ الحِكْمَةِ، وَغَايَةِ الرَّحْمَةِ، فَأَخَذَ عَنْهُ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ مَعِينًا صَافِيًا نَقِيًّا مَبْنِيًّا عَلَى التَّوْحِيدِ الكَامِلِ المُتَضَمِّنِ لِرُكْنَيْنِ أَسَاسِيَّيْنِ: نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ.

فَأَمَّا الإِثْبَاتُ فَهُوَ: إِثْبَاتُ مَا يَجِبُ للهِ تَعَالَى مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَالأُلُوهِيَّةِ وَالأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَالأَفْعَالِ.

وَأَمَّا النَّفْيُ فَهُوَ: نَفْيُ مُشَارَكَةِ غَيْرِ اللهِ تَعَالَى للهِ فِيمَا يَجِبُ لَهُ[1].

مَا يَعْتقدُه العِبَاد فِي إِلَهِهم وَمعبُودهم فِي ذَاتِهِ، وَفِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَفِي أَفْعَالِهِ، وَمَا يَنْشَأُ عَن ذَلِكَ مِن الأَحْكامِ الكَونِيَّةِ والشَّرعِيَّةِ، كُلُّ هَذَا مُبيَّنٌ عَلَى حَسْبِ مَا تُدْرِكُه عُقولُنا.

فكيفيَّة صِفَاتِ اللهِ لم تُبيَّنْ لنَا، لكنْ بُيِّنَت لنَا الصِّفةُ وَمَعْنَاهَا الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ بمُقتَضَى اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ أو الحقِيقة الشَّرعيَّة، أمَّا كيفيَّةُ الصِّفةِ فلم يُبيِّنها اللهُ لنا؛ لأنَّه لا يُمكنُ إدْرَاكُها؛ لأنَّ عُقولَنَا تَعجِزُ عَن إِدْرَاكِهَا، فَإِذَا كَانَ البَصَرُ -وَإِدْراكُه حِسِّيٌّ- لا يُدركُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فَمَا بَالُك بالعَقلِ والتَّصوُّر؟!

وَمَعلومٌ أنَّ الإدراكَ الحِسِّيَّ أقربُ مِنَ الإِدْرَاكِ المَعْنَوِيِّ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُول اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣].

فَإِذَا كَانَتِ الأَبْصَارُ لَا تُدركُ ذَاتَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإنْ كَانَت تنظرُ إِليه، فَكَذَلِكَ لا تُدركُ كيفيَّةَ صِفَاتِهِ، وإنْ كَانَ الإِنسَان يَعلمُ مَعَانِيَ هَذِهِ الصِّفاتِ.

[١] وَ«**التَّوحِيدُ الكَامِلُ مُتَضَمِّنٌ لِأَمْرَيْنِ أَسَاسِيَّيْنِ**»:

الأَوَّل: النَّفيُ، وهوَ نَفْيُ مُشَارَكَةِ غَيرِ اللهِ تَعَالَى للهِ فِيما يَجِب لَهُ، وَكَأَنَّ قَولَهُ:

«فِيمَا يَجِبُ لَهُ» بأنَّ مُشاركةَ غيرِ اللهِ للهِ تَعَالَى فِيمَا لا يَجِبُ لَهُ لَا بَأسَ بِهَا، فَمَثَلًا: الحَيَاةُ، هَل للهِ مُشاركٌ فِي الحَيَاةِ؟ نَعَم، لَه مُشارك، نَحنُ أَحياءٌ، والنَّباتُ حيٌّ، واللهُ يُحيِي الأَرضَ بَعدَ مَوتِهَا، لكنَّ الَّذِي يَجِبُ للهِ هُوَ الحَيَاةُ الكَامِلَةُ الَّتِي لَمْ تُسْبَق بِعَدمٍ، وَلَا يَلحقُها فناءٌ وَلَا نَقصٌ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ.

فَتنَبَّه لكلمةِ: «فِيمَا يَجِبُ لَهُ»، فأمَّا المَشَاركةُ فيما لا يَجِبُ لَهُ فَهَذَا لَا بَأسَ بِهِ وَلَا يُمكنُ إِنْكَارُهُ.

الثَّانِي: الإِثْبَاتُ، وَهُوَ إِثْبَاتُ مَا يَجِبُ للهِ تَعَالَى مِنَ (الرُّبوبيَّةِ)، بَحَيثُ لَا نُشرِكُ مَعَهُ أَحَدًا فِي رُبوبيَّتِهِ، فَلَا خَالِقَ إِلَّا الله، وَلا شَرِيكَ له فِي مُلكِهِ، وَلَا مُعِينَ لَهُ فِي ذَلِكَ، بَلْ هُو مُنْفَرِدٌ بِهِ.

وَأَيضًا إِثْبَاتُ مَا يَجِبُ لَهُ تَعَالَى مِنَ (الأُلُوهِيَّةِ)، وَذَلِكَ بِتَوحِيدِ العِبَادَةِ لَهُ وَحْدَهُ، فَنَقُولُ بِألسنَتِنا، مُعتقدِين بِقُلوبِنَا: «لا إِلهَ إِلَّا اللهُ»، أي: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا الله.

وَكَذَلِكَ إِثباتُ مَا يَجب لَهُ تَعَالَى مِنَ (الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)، فَيَجبُ عَلَينَا أَنْ نُثْبِتَ للهِ تَعَالَى كُلَّ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ أَسْمَاءٍ وَصِفَاتٍ وَلَا نَجْعَلَ لَهُ شَرِيكًا بِهَا.

فَلا تَوحِيد إِلَّا بالنَّفْي والإِثْبَاتِ؛ لأنَّ الاقتِصَارَ عَلَى النَّفْي المحَضِ تعطيلٌ محضٌ، والاقتِصَارَ عَلَى الإِثْبَاتِ المحَضِ لَا يَمْنَعُ المُشَارَكَةَ.

و(التَّوحيدُ) لا بُدَّ فيه من إثباتٍ مُضادٍّ للتَّعطيلِ، وَنَفْي مُضادٍّ للمُشَارَكَةِ.

فَلو قُلتَ: لَا قَائِمَ فِي البَيتِ. فَهَذَا نَفْي مَحْضٌ، إذ يَنْفِي أَنْ يُوجَدَ قَائِمٌ فِي البيتِ، إِذَنْ: هُوَ تَعْطِيلٌ، أي: مَعْنَاهُ أَنَّنَا حَكَمْنَا بِعَدَمِ القِيَامِ بِهَذَا البَيْتِ، وَإِذَا قُلتَ: فُلانٌ قَائِمٌ فِي البيْتِ. فَهَذَا إِثباتٌ؛ لِوجودِ قائمٍ فِي البَيْتِ، لَكِنْ لَا يَمْنَعُ المُشَارَكَةَ، فيُمكِن أَنْ يُوجَدَ

وَمَضَى عَلَيْهِ التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ[١] مِمَّنْ أَدْرَكُوا زَمَنَ الصَّحَابَةِ أَوْ جَاؤُوا بَعْدَهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْهُدَى الْمُسْتَحِقِّينَ لِرِضَا اللهِ عَزَّوَجَلَّ ....

فُلانٌ آخَرُ قَائِمٌ فِي البَيْتِ، فَإِذَا قُلتَ: لَا قَائِمَ فِي البَيتِ إِلَّا فلانٌ، فالآنَ وحَّدْتَ، أَيْ: جَعَلْتَ القَائِمَ وَاحِدًا، فَهُنَا فِيهِ نَفيٌ وإثباتٌ.

وَلَو قُلتَ: «اللهُ إلهٌ» لم تكن مُوحِّدًا؛ لأَنَّه لا يمنعُ المشَارَكَةَ، فَلا يَمنعُ أَنْ يكونَ هُنَاكَ إِلَهٌ آخرُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣].

لَو قُلتَ: «لا إِلهَ» فهَذَا تَعْطِيل، وَإِذَا قُلتَ: «لا إِله إِلَّا الله» فهَذَا تَوحيدٌ، فالتَّوحيد لا بُدَّ فِيهِ مِن نفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَهُمَا الرُّكْنَانِ الأَسَاسانِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ كيفَ يكونُ تَوحِيدًا، ولا يُوجدُ فيه نَفْي؟

وَالجَوابُ: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ فيها نَفْيٌ وإثباتٌ؛ لأنَّ (إِنَّما) للحصر، والحصرُ هُوَ إثباتُ الحُكْمِ فِي المذْكُورِ وَنَفْيُهُ عَمَّا سِوَاهُ، والحَصْرُ يَكُونُ بِـ(لَا) النَّافِيَةِ أَوْ مَا جَرَى مجْرَاهَا مِن صِيَغِ الحَصْرِ.

[١] قَولُهُ: «وَمَضَى عَلَيْهِ التَّابِعُونَ لَـهُم بِإِحْسَانٍ».

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلِ التَّابِعُونَ لَـهُم بِإِحْسَانٍ يَشْمَلُ القَرْنَ الثَّاني فَقَطْ، أَم الثَّانِيَ وَمَا بَعْدَهُ؟ الجَوابُ: «التَّابِعُون» لَـهَا مَعْنيَانِ:

١- مَعْنًى خاصٌّ، وَهُـو أهلُ القرنِ الثَّاني، وَلِـهَذَا يُقال: الصَّحَابَةُ والتَّابِعُون وَتَابِعُوهُم.

٢- وَلَـها مَعنًى عامٌّ: وَتَشْمَل كُلَّ مَنْ تَبِعَهُم بِإِحْسَانٍ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، والتَّابِعون لـهم بِإِحْسَانٍ هُمُ الَّذِينَ لـم يُقصِّروا في ما كَانَ عَلَيْهِ السَّلفُ وَلَـم يَزِيدُوا، فَمَن قَصَّر فإنَّه لـم يتَّبِعْ بإحسانٍ، وَمَنْ زَادَ فإنَّه لـم يتَّبِعْ بِإِحْسَانٍ؛ وَلِـهَذَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي وَصْفِ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، قَالَ: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[1]، فَهَذِهِ الْمُمَاثَلَةُ هِيَ الَّتي يَتَحقَّقُ بِهَا الاتِّبَاعُ بِإِحْسَانٍ، وَمَا عدا ذَلِكَ فإنَّه اتِّباعٌ ناقصٌ.

مَسْأَلَةٌ: فَرَّقَ كثيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ مِن أَهْلِ البِدَعِ وَبَيْنَ المقَلِّدِ، فَحَكَمُوا عَلَى الدُّعَاةِ للبِدَعِ -إِذَا كَانَت مُخرِجةً عَنِ الإِسْلَامِ- بأنَّهم كُفَّارٌ، وَعَلَى المُقَلِّدَةِ بأنَّهم غير كُفَّارٍ؛ لأنَّهم جَاهِلُونَ.

ثُمَّ انظُر إِلَى مَسلَكِ هَؤُلَاءِ الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ فِي النُّصُوصِ لا يَخرجُ عَن أحدِ هَذينِ الأَمْرَينِ، إِنْ كَانَت النُّصوصُ لا يُمكن تكذيبُها؛ لَجَؤُوا إِلَى التَّحْرِيفِ، مِثْلَ القرآن لا يُمكنهم أن يُكذِّبوه، وَمَا تواتَرَ مِنَ السُّنَّةِ لَا يُمكِن أَنْ يُكذِّبُوه؛ فإنَّهم يَلجَؤُونَ إِلَى التَّحْرِيفِ، ويَقُولُـونَ فِي قَولِـهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]: جَاءَ أَمْـرُ رَبِّكَ. ولا يستطيعُون أَنْ يَقولوا: مَا جَاءَ اللهُ. لَو قَالُوا: لم يَجِئِ اللهُ. كَفَرُوا؛ وَقَالُوا فِي رُؤيةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ**»[2]، ولَـمَّا لَمْ يَستطيعُوا تكذيبَ ذَلِكَ لجَؤوا إِلَى التَّحْرِيفِ، وَقَالـوا: إِنَّ الَّذِي يُـرى ثَـوَابُ اللهِ، وقَولُـهُ ﷺ: «**إِنَّكُـمْ سَـتَرَوْنَ رَبَّكُـمْ**»

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة، رقم (٢٦٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، مسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣).

حَيْثُ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠][١].

أَي: سترَوْن ثَوَابَ ربِّكِمْ، وقالوا أيضًا فِي قَولِهِ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، أي: إِلَى ثوابِ ربِّها ناظرةٌ!.

فالشيءُ الَّذِي لا يُمْكِنهم تكذيبُه يَلجؤُون فِيهِ إِلَى التَّحريفِ، والشَّيءُ الَّذِي يُمكنُهم تكذيُبه يقولُونَ: هَذَا خَبَرُ آحادٍ، وَلَا يُقْبَلُ فِي العقَائِدِ. كَرَدِّ القَدَرِيَّةِ لحديثِ مُحاجَّةِ آدَمَ وَمُوسَى عليهما السلام، فإِنَّ آدمَ احتجَّ بالقَدَرِ(١)، قالوا: هَذَا كَذِبٌ، لَمْ يَصِحَّ عَنِ الرَّسُول ﷺ؛ لأنَّه ضِدُّ مَا قَالُوا، فهُم يُنْكِرُونَ القَدَرَ وَيَقُولُونَ: الإِنْسَانُ مُستَقِلٌّ، وَلَا احْتِجَاجَ بِالقَدَرِ.

أَمَّا أَهلُ الحقِّ فإِنَّهم يُصدِّقون النُّصوص إِذَا صَحَّتْ، وَيَقُولُونَ: سَمِعْنَا وَآمنَّا واتَّبعْنَا. وَلَا يُمْكِن أَنْ يُحرِّفُوهَا، بل يُبقُونهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَهَؤُلَاءِ هُم الَّذِينَ هَدَاهُم اللهُ، وَأُولَئِكَ هَم أُولو الأَلْبَابِ.

[١] قَولُهُ: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾. هَل (مِنْ) للتَّبعيضِ أَمْ لها مَعنًى آخَرُ؟

(مِنْ) هُنَا للبَيَانِ، أَيْ: (مِنْ) بَيَانِيَّةٌ، تُبيِّن السَّابقين الأَوَّلين؛ لأنَّ المهَاجِرين وَالأَنْصَار لا شَكَّ أَنَّهم السَّابِقُون الأَوَّلُون لِهَذِهِ الأُمَّةِ، فَعَلَى هَذَا نَقولُ: (مِنْ) بيَانيَّةٌ؛

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾، رقم (٤٣٦٩).

ثُمَّ خَلَفَ خُلُوفٌ عَمُوا عَنِ الحَقِّ أَوْ تَعَامَوْا عَنْهُ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا قُصُورًا أَوْ تَقْصِيرًا، أَوْ عُدْوَانًا وَظُلْمًا، فَأَحْدَثُوا فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ فِي العَقِيدَةِ، وَالعِبَادَةِ وَالسُّلُوكِ، وَحَرَّفُوا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ نُصُوصَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ كَذَّبُوهَا إِنْ أَمْكَنَهُمْ ذَلِكَ[١].

كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾، فإِنَّ أَهل الكِتَابِ بَعدَ بَعثَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إِذَا لَم يَتَّبِعُوه فهُم كفارٌ، وَالمشرِكِينَ كُفَّارٌ، فَانْتَبِهُوا للفَرْقِ بَيْنَ (مِن) البَيَانيَّةِ الَّتي تُوضِّح المجْمَل فِيمَا سَبَقَ، و(مِن) التَّبعيضيَّة الَّتي تَجعلُ مَا سَبَقَ قِسْمَيْنِ؛ قِسْمُ مَا دَخَلَت عَلَيْهِ (مِنْ)، وَقِسْمٌ آخرُ مَا خَالَفَهُ.

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾، هَؤُلَاءِ تَابِعُونَ لِمَنْ قَبْلَهُمْ، لَكِنْ لَيْسَ مُجَرَّد الاتِّبَاع، بَلْ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الاتِّبَاعُ بِإِحْسَانٍ، بِحَيْثُ يحذونَ حَذْوهُم مِن غَيرِ زِيادةٍ أَوْ نُقْصانٍ، أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّه مُتِّبع. ولكنَّه ابتَدَعَ فِي دِينِ الله أَو أَشْرَكَ مَعَ اللهِ؛ فَهَذَا لَيْسَ مُتَّبِعًا، وَنَسْمَع كثيرًا مِنَ النَّاس يَقُولُونَ: «اللَّهمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ والتَّابِعِينَ» وَلَا يُقَيِّد بِإِحسانٍ، وَهَذَا نَقصٌ فِي التَّعبيرِ:

أولًا: لأَنَّه خِلافُ القُرآنِ.

الثاني: أَنَّ مُجرَّد الاتِّبَاعِ لَا يَكْفِي، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعًا بِإِحْسَانٍ.

[١] هَذَا صَحِيحٌ، فكُلُّ المبْتَدِعَةِ إِن اسْتَطَاعُوا أَنْ يَرُدُّوا النُّصُوصَ فَعَلُوا، وَإِلَّا حَرَّفُوهَا، فَلَا يُمكِنُهم أَنْ يَرُدُّوا القُرْآنَ، وَالمُتَوَاتِرَ مِنَ السُّنَّة، ولكنَّهم ردُّوا أَخْبَارَ الآحَادِ، وَقَالُوا: إِنَّ العَقَائِدَ لا تَثْبُتُ بِأَخْبَارِ الآحَادِ، وَهَذَا لا شَكَّ أَنَّه خطَأٌ عَظِيمٌ، فَجَميعُ الأَحْكَامِ الشَّرعيَّةِ مِنَ العَقَائِدِ وَالعَمليَّاتِ كُلُّها تَثْبُتُ بِخَبَرِ الوَاحِدِ إِذَا صَحَّ النَّقْلُ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَاعْلَمْ أَنَّ عَامَّةَ البِدَعِ المُتَعَلِّقَةِ بِالعُلُومِ وَالعِبَادَاتِ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الأُمَّةِ فِي أَوَاخِرِ خِلَافَةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، حَيْثُ قَالَ: «**مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي**»[1] ....

وَالعَجَبُ أَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ عَقِيدَةٌ، وَالعَقِيدَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِن يَقِينٍ. ونَقولُ لَـهُم: أَلَسْتُم تُوجبون العَمَل بِأَخْبَارِ الآحَادِ؟ تُوجِبُون أَنْ يَتَعبَّد الإِنْسَانُ لله بِهَا، وَهَل يُمكِن أَنْ يَتَعبَّد إِلَّا بِالعَقِيدةِ؟ فَلَا يُمكِنُ أَنْ يُصلِّيَ صَلاةَ الظُّهْرِ مَثَلًا إِلَّا وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّها مَفروضةٌ عَلَيْهِ، فَهُم مُتَنَاقِضُونَ، وَلَا بُدَّ -لِبَيَانِ الحَقِّ- أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الأَخْبَارِ العِلْمِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ فإِنَّه يَجِب اتِّبَاعُهُ.

إِذَنْ: سَببُ ضلالِ هَؤُلَاءِ:

- إِمَّا القُصور؛ لأَنَّه لا عِلْمَ عندَهُم.
- وإِمَّا التَّقْصير فِي طَلَبِ الحَقِّ؛ لأَنَّ عِنْدَهُم قُدرةً واستعدادًا للعِلْمِ، لكنَّهم مُقصِّرون.
- وإِمَّا مُعتدونَ ظَالمونَ.

وَالَّذين ضَلُّوا وَأَضَلُّوا لا يَخْرُجُون عَن هَذِهِ الأَحْوَالِ الثَّلاثَةِ؛ فَأَئِمَّة البِدَعِ الَّـذِينَ سَلَّطُـوا أَقْـلَامَهـم وألسنَتَهـم عَلَى أَهـلِ الحـقِّ وَأَهـلِ السُّنَّة، هَـؤُلَاءِ يُوصفُـون

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦، رقم١٧٢٧٥)، وأبو داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة رقم (٤٦٠٧)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢).

-إِلَى أَنْ قَالَ- فَلَمَّا ذَهَبَتْ دَوْلَةُ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَصَارَ مُلْكًا، ظَهَرَ النَّقْصُ فِي الأُمَرَاءِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ أَيْضًا فِي أَهْلِ العِلْمِ وَالدِّينِ[١].

بِالظُّلم والعُدوَانِ، وَعَامَّتُهم لا يَخرجُون عَن القُصورِ أَو التَّقْصِير، فَهُم إمَّا قَاصِرُون، أَو مُقصِّرونَ، أَو جَامِعُون بَينَ الأَمْرَينِ.

[١] قولُهُ: «إِذَا ظَهَر النَّقْصُ فِي الأُمَرَاءِ»، لَيسَ المرادُ بالأُمراءِ أُمَرَاءَ المنَاطِقِ، فَالمقْصُود أَميرُ المؤمنين -الخليفةُ العامُّ أَو الحاكم-؛ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا بُدَّ أَنْ يَظْهَر ذَلِكَ فِي أَهْلِ العِلْمِ.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيفَ يُمكن أَنْ يُقال: إِذَا ظَهَر النَّقصُ فِي الأُمَرَاء ظَهَر النَّقْصُ فِي أَهْلِ العِلْمِ؟ **فالجواب**: إنَّ العُلَماءَ -فِيما نَرى- ثَلاثةُ أَقْسَامٍ:

الأَولُ: عَالِمُ دَوْلَةٍ: وهُو الَّذِي ينظر مَاذَا يُريدُ الأَميرُ، فَإِذَا أَرَادَ شيئًا وجَّه منْ أَجْلِهِ دَلَالَةَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَوَى أَعْنَاقَ النُّصُوصِ؛ لِتُوافِقَ هَوى هَذَا الأَمِيرِ.

الثَّانِي: عَالِمُ أُمَّةٍ: بِمَعْنَى أَنَّه يَرَى مَا يُلائِم النَّاس وَمَا يَجْمَعهم حَولَهُ -بِقَطْعِ النَّظَرِ عَن كَونِهِ صَوابًا أَمْ خطَأً-، فَمَثلًا إذَا رَأَى النَّاس مُتَّجِهينَ إِلَى الغِنَاءِ واللَّهوِ؛ ذَهَبَ يَقُولُ: إنَّ الغِنَاءَ لَيسَ حَرَامًا. وَإِذَا رَأَى النَّاس قَدْ ذَهَبُوا إِلَى المُعَامَلَاتِ الرِّبَوِيَّةِ؛ ذَهَبَ يَقُولُ: إنَّ الرِّبَا لَيسَ حرامًا إِلَّا إِذَا تَضمَّن الظُّلْم، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَعَالِمُ الأُمَّةِ يَنْظُر مَاذَا تُريد الأُمَّةُ فَيُفْتِي بِهِ، وَيُحرِّرُ مِن أَجْلِهِ مِن صِيَغِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

الثَّالِثُ: عَالِمُ مِلَّة، وَهُوَ لا يُريد إِلَّا أَنْ تَقُومَ المِلَّةُ الإسْلامِيَّةُ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَن رِضَا الحَاكِمِ أَو الشَّعْبِ، وَلَا يُهِمُّه إِلَّا أَنْ يُرضِيَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وَيُقِيمَ مِلَّةَ اللهِ، وَهَذَا هُوَ العَالِمُ حقًّا.

....

فالشَّاهِدُ مِن كَلَامِ شَيْخِ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَنَّه إِذَا ظَهَرَ النَّقْصُ فِي الأُمَرَاءِ؛ فَلا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ فِي أَهْلِ العِلْمِ».

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا ظَهَر النَّقْصُ فِي الأُمَرَاءِ، فَلِمَاذَا نَقولُ: إِنَّه لا بُدَّ أَنْ يظهرَ فِي أَهلِ العلم والدِّينِ؟ وَلِمَاذَا لَا نَقُولُ: إِنَّ النَّقصَ يكونُ فِي الأُمَرَاءِ مَعَ اسْتِقَامَةِ أَهْلِ العِلْمِ وَالدِّينِ؟

الجواب: لأَنَّ كثيرًا مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ هُوَ عَالِمُ دولةٍ، وَلَيْس عَالِمَ مِلَّةٍ، أَيْ: يَفْعَلُ ما تُرِيدُ الدَّولة، وَقَدْ يُحَرِّفُ نُصُوصَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِن أَجْلِ إِرْضَاءِ الدَّوْلَةِ، فَإِذَا فَسَدَتِ الأُمَرَاءُ (الحكَّامُ)، فَإِنَّ مِن العُلَمَاءَ مَنْ يكونُ تَبَعًا لَهُم؛ فَيُحرِّفُ نُصُوصَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِن أَجْلِ مُوافقَةِ أَهْوَاءِ هَؤُلَاءِ الأُمراءِ، لَكِنْ إِذَا صَلَحُوا لَمْ يَتمكَّن أَحدٌ مِن مُخَالَفَةِ طَرِيقَتِهِمْ؛ لأَنَّه يَعْلَمُ أَنَّه إِذَا خَالَفَهُم فَسيُنْزِلُونَ بِهِ العُقوبةَ.

وَلِهَذَا قَالَ شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِذا ظَهَرَ النَّقْصُ فِي الأُمَرَاءِ فَلا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ أَيْضًا فِي أَهْلِ العِلْمِ وَالدِّينِ»، فذَكَر ظُهورَ النَّقص فِي أَهْلِ العِلْمِ وَفِي أَهلِ الدِّينِ أيضًا؛ لأَنَّ الأُمَرَاءَ إِذَا نَقَصُوا، وَصَارُوا لا يَهْتَمُّونَ بِالْمُنْكَرَاتِ فلَم يَأْمُروا بالمعْرُوفِ، وَيَنْهَوا عَنِ المنْكَرِ، ظَهَر النَّقْصُ أيضًا فِي الدِّينِ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَمن هَذِهِ النُّقطةِ نَعرِف أَنَّ صَلاحَ الأُمَّةِ بِصَلَاحِ وُلاتِهَا، فإِذَا صَلَحَ الوُلَاةُ صَلَحَتِ الأُمَّةُ، وَقَد جَاء فِي الحديثِ: «كَمَا تَكُونُونَ يُولَّى عَلَيْكُمْ»[1].

فالنَّاس إِذَا ظَلَمُوا سُلِّطت عليهم الوُلاةُ، والولاةُ إِذَا نَقَص دِينُهم ظَهَر ذَلِكَ النَّقصُ فِي الأَمَّةِ تبعًا.

---

(١) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٣٦).

فَحَدَثَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِدْعَتَا الخَوَارِجِ وَالرَّافِضَةِ إِذْ هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالإِمَامَةِ وَالخِلَافَةِ وَتَوَابِعِ ذَلِكَ مِنَ الأَعْمَالِ وَالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ[١].

ويُؤيِّد مَا قُلتُ؛ أنَّ الله تَعالَى يَبْعثُ الرَّسُول إِلَى أمَّةٍ ضَالَّةٍ فَيهديهم اللهُ عَلَى يَدِهِ بِصَلاحِهِ، وأنَّه يَظهرُ قائدٌ شرِّيرٌ فِي الأمَّةِ فيَفسُد على يديهِ خلقٌ كثيرٌ، فَمِنْ ثَمَّ صَار «النَّاسُ عَلى دِينِ مُلُوكِهم»، وَصَارَ الملُوك أيضًا يُسلَّطُون بِحَسْبِ ظُلْمِ الرَّعِيَّةِ.

وَغَالبُ الحُكَّامِ سِلاحُهم العُلَماءُ، لِذَا فَالوَاقِعُ أنَّه يَظهرُ الكثيرُ مِن عُلَماءِ الدَّوْلَةِ، لَكِن لَو أنَّ العُلَماءَ أَجْمَعُوا عَلَى الحَقِّ؛ لما استطَاعَ الأُمَراءُ أَنْ يُخالِفُوهُمْ، لكنْ تَجِدُ الأُمَرَاءَ الَّذِينَ يُخالفُونَ الشَّرع، عِندَهُم مِنَ العُلماء مَنْ يُفتِيهم بِمَا يُوافقُ هَوَاهُمْ.

[١] قَولُهُ: «**فَحَدَث فِي آخِرِ خِلافةِ عِلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِدْعَتَا الخَوَارِجِ وَالرَّافِضَةِ**».

بِدْعَتَا الخَوَارِجِ وَالرَّافِضَةِ بِدْعَتَانِ مُتَقابلتانِ؛ لأنَّ الخوارجَ خَرجُوا عَلَى عليِّ بنِ أَبِي طَالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقتَلُوه، والرَّوَافض غلَوْا فِي عليِّ بنِ أَبِي طَالب وَأَلَّهوه، حتَّى قالَ زعيمُهم عبدُ اللهِ بنِ سَبأ لِعَليِّ بنِ أَبِي طَالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنْتَ اللهُ حَقًّا)، ولكنَّ عليَّ بنَ أَبِي طَالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انْتَقمَ مِنْهُم، فَأَمَر بالأُخدودِ فَخُدَّتْ، ثُمَّ أُضرِمتْ بها النَّارُ، ثُمَّ أَحْرَقَهُم بِهَا؛ لِعِظمِ جُرمِهم.

فإنَّ قومًا يُؤلِّهون عليَّ بنَ أَبِي طَالبٍ لا شَكَّ أنَّهم مِن أكفرِ أَهلِ الأَرْضِ.

إِذَنِ: انْقَسم النَّاس فِي عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَياتِه إِلَى قِسمين:

١- غُلاة.

٢- وَنَاصبة

فالخَوَارِج انْتَقصُوا حقَّه، والرَّوَافِضُ غَلَوْا فِيه.

وَهُم إِنَّما دخلُوا مِن هَذِهِ النَّاحيَةِ -ناحيةِ الغُلُوِّ فِي آل البَيْتِ- مِن أَجْلِ إِفْسَادِ دِينِ النَّاس وَصَدِّهم عَنِ التَّوحِيدِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ إذَا تَعلَّق بالمخلُوقِ وعظَّمَهُ وَغَلا فيهِ؛ انْصَرفَ القَلبُ عَن تَعْظِيمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحذِّر كثيرًا مِن الغُلوِّ وَيَقولُ: «**إِنَّما أَهلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم الغُلُوُّ**»(١).

وَلهَذَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الرَّوَافِضِ: «إِنَّهُم عَمَّرُوا المَشَاهِدَ، وَخَرَّبُوا المَسَاجِدَ»(٢)، فهمْ يَرونَ أنَّ صَلاةَ الجماعةِ لا تجبُ، وأنَّها لا تُصَلَّى إِلَّا خلفَ معصومٍ.

فبدعةُ (الرَّفضِ) كانت مَبنيَّةً عَلَى الغُلُوِّ فِي آلِ البَيْتِ؛ لصدِّ النَّاسِ عَن تَعْظِيم الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ حتَّى يَقعُوا فِي الشِّرْكِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، هَذَا مِن وَجْهٍ، وَمِنْ وَجْهٍ آخرَ حتَّى يتوصَّلوا إِلَى القَدْحِ فِي أَفضلِ الخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبياءِ، في أَبِي بَكرٍ وَعُمرَ وعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلِهَذَا قَالُوا: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانَا ظالِمَيْن»، وَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ.

حتَّى إِنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكر عنِ الرَّافضةِ أَنَّهم كَانوا يَقُولُونَ: «إِنَّ أَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ مَاتَا عَلى النِّفَاقِ»، وَهُما أَفضلُ الأُمَّةِ، بَلْ أَفْضلُ الخلقِ بَعْدَ النَّبيِّينَ.

وَإِذَا انحطَّ قَدرُ هَؤُلَاءِ الزُّعَماءِ فِي الدِّين الإِسْلاميِّ، وَمَن سَلَّطوا عَلَيْهِ أَلسنتَهُم بالسُّوء، وَهُم بَقيَّة الصَّحَابَةِ إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا مِنهُم، فإِنَّ الثِّقَةَ بالشَّرِيعةِ كُلِّهَا سَوف تَنْعَدِم؛ لأَنَّ الشَّريعةَ جَاءَتْنَا مِن قِبَلِهم، وهُمُ الَّذِينَ نَقلُوها إِلَينا، فإِذَا كَانُوا محطَّ السَّبِّ والشَّتم، فَمَن يَثِقُ بِنَقْلِهِم إِذَا كَانُوا فَسَقَةً، فَاللهُ عَزَّوَجَلَّ يقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

(١) أخرجه النسائي: كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، رقم (٣٠٠٧)، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، رقم (٣٠٢٩).

(٢) انظر: شرح اقتضاء الصراط المستقيم لفضيلة الشيخ الشارح رحمه الله تعالى (ص:٦٢٨).

وَكَانَ مُلْكُ مُعَاوِيَةَ مُلْكًا وَرَحْمَةً، فَلَمَّا ذَهَبَ وَجَاءَتْ إِمَارَةُ يَزِيدَ وَجَرَتْ فِيهَا فِتْنَةُ قَتْلِ الحُسَيْنِ بِالعِرَاقِ، وَفِتْنَةُ أَهْلِ الحَرَّةِ بِالمَدِينَةِ وَحَصَرُوا مَكَّةَ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ. ثُمَّ مَاتَ يَزِيدُ وَتَفَرَّقَتِ الأُمَّةُ: ابْنُ الزُّبَيْرِ بِالحِجَازِ، وَبَنُو الحَكَمِ بِالشَّامِ، ....

ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:٦].

فإذَا كنَّا أُمِرْنا بالتَّوقُّفِ بخبرِ الفَاسِقِ، وَحَكمنَا عَلَى الصَّحابة إلَّا نفرًا قليلًا بالفِسقِ!! فكلُّ الشَّريعةِ الآنَ ذَهبَت، فَأَبطلُوا الشَّريعة الَّتي هي اتِّباع الرَّسُولِ ﷺ، وَحَاوَلُوا إِبْطالَ التَّوحِيدِ بتَألِيهِ مَنْ يَزعمُونَهم أَولياءَ، وبتَأْلِيهِ آلِ البَيْتِ.

وَبِدْعَةُ الخَوَارِجِ جَاءَت ضِدَّ بِدْعةِ الغُلوِّ فِي آلِ البيتِ، وَهُو خَطَأٌ أَيْضًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الخَوَارِجَ مُخطِئُونَ، والرَّوافضَ مُخطِئُونَ، وَلَا يُقْضَى عَلَى البِدْعَةِ بِبِدْعَةٍ أُخرى، وَلَكِنْ يُقْضَى عليهَا بِالسُّنَّةِ؛ وَلِهَذَا كَانَت الأُمَّةُ الوَسَطُ هُم الَّذِينَ يُعطُون آلَ البيتِ حقَّهُم مِن قَرَابةِ الرَّسُولِ ﷺ إذَا كَانُوا مُؤمنينَ، أَمَّا إِذَا كَانُوا كُفَّارًا فَلَنْ تَنفَعَهُم أَرْحَامُهُم وَلا أَوْلادُهُم يومَ القِيامَةِ وَلَا فِي الدُّنْيَا.

وَلِهَذَا كَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقرَأَ سُورةَ المَسَدِ وَفِيها غَايةُ مَا يكون من السَّبِّ والقَدحِ فِي أَبِي لَهَبٍ، مَع أَنَّه عَمُّ الرَّسُولِ ﷺ، لكنَّ المُؤْمِنِينَ مِنْ آلِ الرَّسُولِ لَهُم حقُّ القَرَابَة مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولَيسَ لهم حقُّ الغُلوِّ، وَهُمْ يَتبرَّؤُون مِنَ الغُلوِّ فِيهم.

إِذَنْ: مِن أَقدَم مَا يكونُ مِنَ البِدَعِ -إنْ لَمْ تَكُن أَقْدَمَ شيءٍ- بِدْعَةُ الخَوارِجِ والرَّوَافِضِ.

وَوَثَبَ المُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ بِالعِرَاقِ، وَذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ بَقِيَ فِيهِمْ مِثْلُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ وَغَيْرِهِمْ، حَدَثَتْ بِدْعَةُ القَدَرِيَّةِ وَالمُرْجِئَةِ، فَرَدَّهَا بَقَايَا الصَّحَابَةِ.. مَعَ مَا كَانُوا يَرُدُّونَهُ هُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنْ بِدْعَةِ الخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ[١].

---

[١] إنَّ بِدْعَتَي الخَوَارِجِ والرَّافضةِ لَيْسَ فيهما كلامٌ عَنِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ فِي الأَسْماءِ وَالصِّفَاتِ، وإنَّما كَانَ الكَلام فِيهما عَنِ الإِمَامَةِ وَالخِلَافَةِ، وَمَا يَتَعلَّقُ بِهَا مِنَ الأَحْكَامِ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَت فِتْنَةُ القَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يُنكِرونَ القَدَرَ، وَيَقُولُونَ: إنَّ الإنسانَ مُستقلٌّ بنفسِهِ، وليْسَ للهِ فِيهِ تَعلُّق، فَهُو يَفعلُ ويَتركُ بِإرَادَتِهِ التَّامَّة، وَلَيْسَ للهِ تَعَالَى فِي فِعْلِهِ إِرَادَة؛ وَلهَذَا يُسمَّونَ مجوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ لأَنَّهم جعَلُوا للْحَوادِثِ خَالِقَيْنِ:

١- الحَوَادِثُ الإِلهَيَّةُ، خَلَقَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ بإرادَتِهِ.

٢- وَالحَوَادِثُ البَشَرِيَّةُ، خَلَقَهَا الإِنْسَان بِإِرَادَتِهِ.

فالقَدَرِيَّة هُمُ الَّذِينَ أَنْكروا القَدَرَ بالنِّسبَة لآلِ البَشَرِ.

■ وَكَذَلِكَ فِتْنَةُ المُرْجِئَةِ الَّذِينَ أَخرجوا الأَعمالَ عَنِ الإِيمانِ، وَقَالُوا: يُمكِن أَنْ يَكُون الرَّجلُ مؤمنًا كَاملَ الإِيمانِ وإِنْ كَانَ من أَفْسَقِ عِبَادِ اللهِ، أي: وإِنْ كَانَ يَزْنِي، وَيَفْسُقُ، وَيَشْربُ الخَمْر، وَلَا يُصَلِّي مَع جَماعة، وَيَفْعَلُ كُلَّ المنكَرَاتِ، فَهُوَ مُؤمنٌ كَاملُ الإِيمانِ.

■ وَالخَوَارِجُ عَلَى العَكْسِ، يَقُولُونَ: إِذَا فَعَل الإِنْسَانُ كبيرةً؛ خَرَجَ مِنَ الإِيمانِ نهائيًّا، وَصَارَ مِن أَهلِ النَّار المخلَّدين فِيهَا.

وَعَامَّةُ مَا كَانَتِ القَدَرِيَّةُ إِذْ ذَاكَ يَتكَلَّمُونَ فِيهِ أَعْمَالُ العِبَادِ، كَمَا يَتكَلَّمُ فِيهَا المُرْجِئَةُ فَصَارَ كَلَامُهُمْ فِي الطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ، وَالمُؤْمِنِ وَالفَاسِقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ، وَلَمْ يَتكَلَّمُوا بَعْدُ فِي رَبِّهِمْ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ إِلَّا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ صِغَارِ التَّابِعِينَ مِنْ حِينِ أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيَّةِ حِينَ شَرَعَ القَرْنُ الثَّالِثُ تَابِعُو التَّابِعِينَ يَنْقَرِضُ أَكْثَرُهُمْ........

فَهَاتَانِ بِدْعَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ بَيْنَ الخَوَارِجِ والمرْجِئَةِ، وَبِدْعَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ بَيْنَ الرَّوَافِضِ وَالخَوَارِجِ.

وَلَيسَ فِي الطَّائِفَتَينِ (القَدَرِيَّةِ - المُرْجِئَةِ) شيءٌ مِنَ الكَلامِ عَلَى الصِّفات، وإنَّما الكَلامُ فِيهِما عَلَى أَعْمَالِ العِبادِ وَالأَحْكَامِ، هَلْ هُوَ مُسلمٌ أو كافرٌ؟ أو فِي مَنْزِلَةٍ بَيْن المَنزِلَتَينِ؟ أَو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

لأنَّ المرْجِئَةَ يَرونَ أنَّ فَاعِلَ الكَبيرةِ مُؤمنٌ كاملُ الإيمانِ، وأنَّ الكَبيرةَ لم تُنقِصْ إيمانَهُ، وأنَّ القَدَريَّةَ عَلَى خِلافِ ذَلكَ، يَقُولُونَ: إنَّ فَاعلَ الكبيرةِ خَارجٌ مِنَ الإيمانِ، لَكِن لَيْسَ بِكَافِرٍ، بَلْ هُوَ فِي مَنزِلَةٍ بَيْنَ المَنزلتينِ، والخَوارج يَرونَ أنَّ فاعلَ الكبيرةِ مُخلَّد فِي النَّار وَكَافِر، فَصَارَ كَلامُ المرْجِئَةِ وَالقَدَريَّةِ لَا يَتعلَّق بِذَاتِ اللهِ وَأَسمائِهِ وَصِفَاتِهِ، وإنَّما يَتعلَّقُ فِي مَسَائِلِ الإيمانِ وَالكُفرِ، وَمَا يَتبع ذَلِكَ مِن الأَحْكَامِ.

وَبَقِيَتِ البِدْعَة الثَّالثَة: وَهِيَ بِدْعَة الخَوضِ فِي أَسْماءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ، يَقُول عنها شَيْخ الإِسْلَام: «إنَّها حَدَثَت فِي أَوَاخِر عَصْرِ صِغَارِ التَّابعينَ، مِن حِين أَوَاخِر الدَّولةِ الأُمويَّةِ حِينَ شَرَع القَرنُ الثَّالثُ، وتَابِعُوا التَّابِعِينَ يَنقَرِضُ أَكْثَرُهُمْ»، فَصَارَت هَذِهِ البِدْعَةُ مُتأَخِّرةً بالنِّسْبَةِ لِلْكَلَامِ عَلَى الخِلَافَةِ، وَمَا يَتعلَّق بِهَا مِن أَحْكَامٍ وَأَعْمالِ العِبَادِ والطَّاعةِ والمعْصِيَةِ.

فَإِنَّ الِاعْتِبَارَ بِالقُرُونِ الثَّلَاثَةِ بِجُمْهُورِ أَهْلِ القَرْنِ وَهُمْ وَسَطُهُ، وَجُمْهُورُ الصَّحَابَةِ انْقَرَضُوا بِانْقِرَاضِ خِلَافَةِ الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ إِلَّا نَفَرٌ قَلِيلٌ[1].

وَجُمْهُورُ التَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَبْدِ المَلِكِ، وَجُمْهُورُ تَابِعِي التَّابِعِينَ فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيَّةِ وَأَوَائِلِ الدَّوْلَةِ العَبَّاسِيَّةِ وَصَارَ فِي وُلَاةِ الأُمُورِ كَثِيرٌ مِنَ الأَعَاجِمِ، وَخَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ الأُمُورِ عَنْ وِلَايَةِ العَرَبِ، وَعُرِّبَتْ بَعْضُ الكُتُبِ العَجَمِيَّةِ مِنْ كُتُبِ الفُرْسِ، وَالهِنْدِ، وَالرُّومِ، وَظَهَرَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**ثُمَّ يَفْشُو الكَذِبُ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ، وَيَحْلِفَ وَلَا يُسْتَحْلَفُ**»(١).

وَفِي فَتْحِ البَارِي (٦/ ٧): أَنَّ آخِرَ الصَّحَابَةِ سَنَةَ ١٢٠، ....

---

[١] قَوْلُهُ: «**فَإِنَّ الاعتِبارَ بالقُرونِ الثَّلَاثَةِ بِجُمْهُورِ أَهْلِ القَرْنِ وَهُمْ وَسَطُهُ**»، يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَامِ: المعتبرُ بالقَرنِ أَوسطُهُ، فإِذَا انقرَضَ أَكْثَرُه، وَلَم يَبقَ إِلَّا نَفَرٌ قليلٌ؛ فلا يُعدُّ هَذَا فِي زَمَنِ الصَّحابةِ؛ لأَنَّه وُجِدَ فِي عَصْرِ التَّابِعين الَّذِي هُو جَمْهَرةُ عَصر التَّابعينَ، وُجِدَ فِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ وُجِدَ لكنَّهم نَفَر قَليلٌ، فَالاعْتِبَارُ بِالقَرْنِ جُمْهُور أَهْلِهِ، وَصَارَ فِي وُلاةِ الأُمورِ كَثيرٌ مِنَ الأَعَاجِمِ؛ لأَنَّ كثيرًا من الأُمَراءِ صَارَ لَهُم وُزَرَاءُ مِنَ الأَعَاجِمِ، وَفَسَدَتِ الدَّوْلَةُ؛ لأَنَّ العَجَمَ ليسوا كالعَرَبِ؛ فلِذَلِكَ دَخل نَقْصٌ كَبِيرٌ عَلَى الدَّولَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، بِسَبَبِ مَن اسْتَوْزَرُوهُم مِنَ الأَعَاجِمِ.

---

(١) رواه أحمد (١/ ١٨، رقم ١١٤)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة رقم (٢١٦٥)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد، رقم (٢٣٦٣).

وَآخِرَ التَّابِعِينَ سَنَةَ ١٨٠، وَآخِرَ تَابِعِ التَّابِعِينَ سَنَةَ ٢٢٠، قَالَ: «وَفِي هَذَا الوَقْتِ ظَهَرَتِ البِدَعُ ظُهُورًا فَاشِيًا، وَأَطْلَقَتِ المُعْتَزِلَةُ أَلْسِنَتَهَا، وَرَفَعَتِ الفَلَاسِفَةُ رُؤُوسَهَا، وَامْتُحِنَ أَهْلُ العِلْمِ؛ لِيَقُولُوا بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَتَغَيَّرَتِ الأَحْوَالُ تَغَيُّرًا شَدِيدًا». اهـ.

حَدَثَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الرَّأْيُ، وَالكَلَامُ، وَالتَّصَوُّفُ[١].

وَحَدَثَ التَّجَهُّمُ وَهُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، وَبِإِزَائِهِ التَّمْثِيلُ[٢] -إِلَى أَنْ قَالَ- فَإِنَّ مَعْرِفَةَ أُصُولِ الأَشْيَاءِ وَمَبَادِئِهَا وَمَعْرِفَةَ الدِّينِ وَأَصْلِهِ.

---

[١] قَولُهُ: «**وَحَدَثَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الرَّأْيُ، وَالكَلَامُ، والتَّصَوُّفُ**».

«**الرَّأيُ**»: فِي الفقْهِ، وَصَارُوا يقدِّمُون الرَّأْيَ على النَّصِّ.

«**والكَلَامُ**»: فِي العَقِيدةِ، فَصَارُوا يُقدِّمُون مَا يَدْعُونَهُ عَقْلًا على النَّص.

«**وَالتَّصَوُّفُ**»: فِي العِبَادَةِ والسُّلُوكِ.

هَذِهِ مَدَارُ البِدَعِ الَّتِي حَدَثَت بِالأُمَّةِ، رَأيٌ فِي الفِقْهِ يُقابلُ به النَّص، وَكَلامٌ فِي العَقِيدةِ يُقابَلُ به أيضًا النَّصُّ، وَتَصَوُّف يُقابَلُ بِهِ النَّص.

[٢] قَولُهُ: «**وَحَدَثَ التَّجَهُّمُ وَهُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، وَبِإِزَائِهِ التَّمْثِيلُ**».

التَّجهُّم: نَفْيُ الصِّفاتِ؛ لأنَّ مَذْهبَ الجَهْمِيَّةِ يَنبنِي عَلَى هَذَا، فإنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكلَّمَ بذلكَ هوَ الجعْدُ بنُ دِرْهمٍ، حَيثُ نَفَى الكَلَامَ والمحبَّةَ، وَحدثَت بِدْعَةٌ مُقابِلةٌ لهَؤُلَاءِ وَهِيَ بِدْعَةُ التَّمثيلِ، قَالُوا: نُقَابِلُ هَؤُلَاءِ المُعطِّلَةَ بإثباتٍ نَغْلُو فِيهِ فنُمثِّل. وَسَبَقَ أنْ قُلنا: إنَّ البدعةَ لا تُقابَلُ ولا تُقتلُ بالبدعةِ، وإنَّما تُقتلُ بالسُّنَّةِ.

وَأَصْلِ مَا تَوَلَّدَ فِيهِ مِنْ أَعْظَمِ العُلُومِ نَفْعًا، إِذِ المَرْءُ مَا لَمْ يُحِطْ عِلْمًا بِحَقَائِقِ الأَشْيَاءِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا يَبْقَى فِي قَلْبِهِ حَسَكَةٌ»[١].اهـ(١).

قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِدْعَةُ القَدَرِ أَدْرَكَتْ آخِرَ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، فَأَنْكَرَهَا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ حَيًّا كَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَمْثَالِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثُمَّ حَدَثَتْ بِدْعَةُ الإِرْجَاءِ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، فَتَكَلَّمَ فِيهَا كِبَارُ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَدْرَكُوهَا، ثُمَّ حَدَثَتْ بِدْعَةُ التَّجَهُّمِ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ التَّابِعِينَ وَاسْتَفْحَلَ أَمْرُهَا وَاسْتَطَارَ شَرُّهَا فِي زَمَنِ الأَئِمَّةِ كَالإِمَامِ أَحْمَدَ وَذَوِيهِ، ثُمَّ حَدَثَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِدْعَةُ الحُلُولِ، وَظَهَرَ أَمْرُهَا فِي زَمَنِ الحُسَينِ الحَلَّاجِ(٢)، وَكُلَّمَا أَظْهَرَ الشَّيْطَانُ بِدْعَةً مِنْ هَذِهِ البِدَعِ وَغَيْرِهَا أَقَامَ اللهُ لَهَا مِنْ حِزْبِهِ وَجُنْدِهِ مَنْ يَرُدُّهَا وَيُحَذِّرُ المُسْلِمِينَ مِنْهَا نَصِيحَةً للهِ، وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَهْلِ الإِسْلَامِ».اهـ(٣).

وَهاتَانِ البِدْعَتَانِ مُتقابلتانِ: (النَّفيُ، والتَّنْزيه)، فَالنُّفاةُ غَلَوْا فِي التَّنزيهِ، والممثِّلَةُ غَلَوْا فِي الإِثْبَاتِ، فَهُنَاكَ مَنْ نَفَى مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، وَقَالَ: لَيس للهِ وجهٌ، وَلَا يَدٌ، وَلَا عَينٌ، وَلَا قَدَمٌ... وَأَنْكَرَ الصِّفاتِ، وَهُنَاكَ مَنْ أَثْبَتُوا هَذِهِ الصِّفاتِ عَلَى وَجهِ التَّمثيلِ.

[١] قَوْلُهُ: «حَسَكَة»؛ أَيْ: شَيءٌ مِنَ التَّرَدُّدِ والقَلقِ، فَينبغِي عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَعْرِفَ أَصْلَ الدِّينِ وَمَا جرى عَلَيْهِ مِنَ البِدَعِ، وَأُصولَ البِدَعِ حتَّى لَا يَبقَى فِي قلبهِ تَذَبْذُبٌ

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٤ - ٣٦٨). (الشارح)

(٢) هُوَ: الحُسَيْنُ بنُ مَنْصُورٍ الفَارِسِيُّ، نشَأَ بِتُسْتَر، تبرَّأَ مِنْهُ سَائِرُ الصُّوفِيَّة وَالمَشَايخ وَالعُلَماء، وَمِنْهُم مِنْ نَسَبَهُ إِلَى الحُلول، وَمِنْهُم مَنْ نَسَبَهُ إِلَى الزَّنْدَقَةِ. انظر سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١٣.

(٣) تهذيب سنن أبي داود (٧/ ٦١). (الشارح)

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي شَرْحِ البُخَارِيِّ: «فَمِمَّا حَدَثَ تَدْوِينُ الحَدِيثِ، ثُمَّ تَفْسِيرُ القُرْآنِ، ثُمَّ تَدْوِينُ المَسَائِلِ الفِقْهِيَّةِ المُوَلَّدَةِ مِنَ الرَّأْيِ المَحْضِ، ثُمَّ تَدْوِينُ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَعْمَالِ القُلُوبِ.

فَأَمَّا الأَوَّلُ: فَأَنْكَرَهُ عُمَرُ وَأَبُو مُوسَى وَطَائِفَةٌ، وَرَخَّصَ فِيهِ الأَكْثَرُونَ[١].

وَأَمَّا الثَّانِي: فَأَنْكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ كَالشَّعْبِيِّ[٢].

وَتَرَدُّدٌ؛ لأَنَّه إِذَا عَرَفَ الأَصْلَ وَعَرَفَ مَا طَرَأَ عَلَيْهِ؛ أَمْكَنَهُ أَنْ يُزِيلَ هَذَا الطَّارِئَ، وَيَرجِعَ إِلَى الأَصلِ.

[١] الأَوَّلُ: تَدوينُ السُّنَّةِ، أَنْكَرَهُ عَمْرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَأَبُو مُوسَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَطَائِفةٌ، وَحُجَّتُهُم؛ لِئَلَّا يشتَبِهَ القُرآنُ فِي كَلامِ النَّبِيِّ ﷺ، ولكنَّ الصَّوابَ أَنَّه لَيسَ مِنَ المُنْكَرِ؛ لأَنَّه ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قَالَ: «**اكْتُبُوا لِأَبِي شَاةٍ**»(١)، وَثَبتَ أيضًا أَنَّ عبدَ اللهِ ابن عَمْرِو بن العَاصِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَعَن أَبِيهِ- كَانَ يَكتبُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَياةِ النَّبيِّ(٢).

[٢] الثاني: التفسير، أَنْكَرَه الشَّعبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قَال: لأَنَّ التَّفسيرَ يكونُ إِلَى جَنبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، فَيُخشَى أَنْ يَختلفَ هَذَا بِهَذَا فَيشتَبِهَ بِهِ، ولكنْ دَرَجَتِ الأُمَّةُ بَعدَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّفسيرَ يُكتَبُ بِجَانبِ القُرآنِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، رقم (٢٣٠٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، رقم (١٣٥٥).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٤/ ٢٦٢).

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَأَنْكَرَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ وَطَائِفَةٌ يَسِيرَةٌ، وَكَذَا اشْتَدَّ إِنْكَارُ أَحْمَدَ لِلَّذِي بَعْدَهُ[١].

وَمِمَّا حَدَثَ أَيْضًا تَدْوِينُ القَوْلِ فِي أُصُولِ الدِّيَانَاتِ، فَتَصَدَّى لَهَا المُثْبِتَةُ وَالنُّفَاةُ، فَبَالَغَ الأَوَّلُ حَتَّى شَبَّهَ، وَبَالَغَ الثَّانِي حَتَّى عَطَّلَ، وَاشْتَدَّ إِنْكَارُ السَّلَفِ لِذَلِكَ كَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَكَلَامُهُمْ فِي ذَمِّ أَهْلِ الكَلَامِ مَشْهُورٌ.

وَسَبَبُهُ أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا فِيمَا سَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَثَبَتَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ شَيْءٌ مِنَ الأَهْوَاءِ، يَعْنِي: بِدَعَ الخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالقَدَرِيَّةِ، وَقَدْ تَوَسَّعَ مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ القُرُونِ الثَّلَاثَةِ الفَاضِلَةِ فِي غَالِبِ الأُمُورِ الَّتِي أَنْكَرَهَا أَئِمَّةُ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعُهُمْ، وَلَمْ يَقْتَنِعُوا بِذَلِكَ حَتَّى مَزَجُوا مَسَائِلَ الدِّيَانَةِ بِكَلَامِ اليُونَانِ وَجَعَلُوا كَلَامَ الفَلَاسِفَةِ أَصْلًا يَرُدُّونَ إِلَيْهِ مَا خَالَفَهُ مِنَ الآثَارِ بِالتَّأْوِيلِ وَلَوْ مُسْتَكْرَهًا، ....

---

[١] **الثَّالثُ:** تَدوينُ المسائِلِ الفِقْهيَّةِ المَوَلَّدةِ مِنَ الرَّأيِ المحْضِ، هَذَا أيضًا عَكسُ مَا قَامَ بِهِ الحنفيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ وَلِهَذَا تجِدُونَ لَقَبهم فِي كُتبِ الخِلافِ يَقُولُونَ: «وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأيِ...»، وَيَعنُونَ بِذَلِكَ: الحنفيَّةَ، وَلِذَلك قَلَّ أَنْ تجدَ فِي كُتبِهم استدلالًا بِالحَديثِ أو السُّنَّةِ، بَلْ أَكْثَر مَا يَستدِلُّونَ بِهِ أَنْ يُعلِّلُوا المسألةَ نظريًّا، وَلِهَذَا سُمُّوا أَهلَ الرَّأيِ.

وهذا القِسمُ أَنكرَه الإمامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَماعةٌ، وَقَالُوا: حَسبنُا كتابُ اللهِ، وسُنَّةُ رَسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثُمَّ لَمْ يَكْتَفُوا بِذَلِكَ حَتَّى زَعَمُوا أَنَّ الَّذِي رَتَّبُوهُ هُوَ أَشْرَفُ العُلُومِ[١] وَأَوْلَاهَا بِالتَّحْصِيلِ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ عَامِّيٌّ جَاهِلٌ.

---

[١] قَوْلُهُ: «**حَتَّى زَعَمُوا أَنَّ الَّذِي رَتَّبُوهُ هُوَ أَشْرَفُ العُلُومِ**».

يُشيرُ إِلَى أَهلِ المَنْطِقِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ مَنْ لَمْ يُحِطْ بالمنطِقِ عِلمًا فَهُو جاهلٌ، وَلَيسَ عَلَى يَقينٍ مِن أَمرِهِ.

وَهَذَا المنطِقُ الَّذِي زَعَمُوا أنَّ هَذِهِ مَرتَبَتُهُ، قَالَ شَيْخ الإِسْلَام -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى- فِيهِ: «كُنتُ أَعْلَمُ دَائمًا أَنَّ المنطِقَ اليُونَانِيَّ لا يَحتَاجُ إليهِ الذَّكِيُّ، وَلَا يَنْتفعُ بِهِ البَلِيدُ»(١).

إِذَنْ: فَلَا خَيرَ فِيهِ، وَقَد صَارَ عِلمًا ضَارًّا لَا يَنبغِي أَنْ تُصرفَ فِيهِ الأَوقاتُ، ويَقُولُ الفَلَاسِفةُ وَأَهلُ المنطقِ: إنَّ مَنْ لم يُحِطْ علمًا بالمنطقِ فإنَّه لم يَنَلْ عِلْمًا. ولكنَّ هَذَا كَذِبٌ بِلَا شَكٍّ، ففِي الصَّحَابَةِ عُلَماءُ وَلَم يَتَعَلَّمُوا عِلْمَ المَنْطِقِ.

وَلِلعُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تعلُّمِ المنطِقِ أَقْوالٌ:

١- حَرَّمَ كَثيرٌ منْ أَهلِ العلمِ تَعلُّمَ المنطِقِ.

٢- وَقَالَ بَعضُ العُلَمَاءِ: بَلْ هُوَ جَائِزٌ.

٣- وَفَصَّل بَعْضُهم، وَقَالَ: إنِ احْتَاجَ الإِنْسَانُ إِلَيهِ لِيَرُدَّ بِهِ عَلَى أصحَابِهِ فَلَا بَأسَ أَنْ يَتَعلَّمَهُ، فَيكونُ تعلُّمُهُ مِن بَابِ الوَسَائِلِ لَا مِن بَابِ المَقَاصِدِ، وَهَذَا التَّفصيلُ قَدْ يَكونُ أَقْرَبَ الأَقْوَالِ للصَّوابِ.

---

(١) الرد على المنطقيين (ص:٣).

فَالسَّعِيدُ مَنْ تَمَسَّكَ بِمَا كَانَ عَلَيهِ السَّلَفُ، وَاجْتَنَبَ مَا أَحْدَثَهُ الخَلَفُ، وَإِنْ لَـمْ يَكُنْ مِنْهُ بُدٌّ فَلْيَكْتَفِ مِنْهُ بِقَدْرِ الحَاجَةِ، وَيَجْعَلِ الأَوَّلَ المَقْصُودَ بِالأَصَالَةِ». اهـ(١)[١].

---

[١] هَذَا كَلامُ ابنُ حجَرٍ، وَبِهِ نَعرفُ أَنَّ الرَّجلَ يَرُومُ مَذهبَ السَّلفِ وَيطْلُبُهُ، لكنَّه قَد يُخطِئُ أَحيانًا، وَالَّذِي يَظهرُ للمُتَأمِّلِ مِن حَالِ ابن حَجَر رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّه رجلٌ مُتذبذبٌ بعضَ الشَّيءِ، أحيانًا تَجِدُهُ يَميلُ إِلَى مَذهبِ أهلِ التَّأويلِ، وَأَحيانًا يَميلُ إِلَى مَذهبِ السَّلفِ، لكِنَّ هَذَا الكَلامَ يدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجلَ سَلفِيٌّ محضٌ، وأَنَّه يتمسَّكُ بِمَذهَبِ السَّلفِ.

وبِهِ نَعرِفُ ضَلالَةَ مَنِ انْتَقَدَهُ انتقادًا مُطلَقًا، حتَّى إِنَّ بَعضَهُم يَقُول: يَجِبُ أَنْ يُحرقَ فَتحُ البَارِي فِي شَرحِ صَحِيحِ البُخارِي. وَهَذَا نَوعٌ مِنَ الخُروجِ عَلَى العُلَماءِ، فالخُروجُ ليسَ بالسَّيفِ، بَل يَكون بالقَولِ، وَيَكونُ بالكلامِ، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَلَ بِهِم الحدُّ إِلَى أَنْ قَالُوا مَا قَالُوا، لا شكَّ أَنَّ فيهِمْ نَزعةً مِن نزعةِ الخَوَارِجِ الَّذِينَ يُضلِّلُون النَّاس ويُكفِّرونَهم، وَيَستبيحُون دِماءَهُم وَأَموالَهم لِمِثلِ هَذَا الكَلامِ.

وَابنُ حجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن كِبَارِ أَتْبَاعِ الأَئِمَّةِ الَّذِينَ يُعتَبرُ قَولُهم قولًا سديدًا، وَلَا أَحَدَ يَسلَمُ مِنَ الخَطَأ، كما أَنَّ النَّوَوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِثلُه، يُقَالُ فِيهِ مَا يُقالُ، وإِنْ كَانَ النَّوَوِيُّ يَميلُ إِلَى التَّأويلِ أَكثَرَ مِن ابنِ حَجَرٍ؛ لأَنَّه يَقولُ بالتَّأويلِ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، لكنَّ الرَّجُلَ لَهُ نِيَّةٌ خَالِصَةٌ طَيِّبَةٌ، فَهُوَ مِنَ المجْتَهدينَ الَّذِينَ إِذَا أَخْطَؤُوا فَلَهُم أَجرٌ، وإِنْ أَصَابُوا فَلهم أَجرَانِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى جعَلَ لكتبِهِ قبولًا.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٥٣). (الشارح)

وَلَـمَّا كَانَ مِنْ حِكْمَةِ اللهِ البَالِغَةِ أَنْ يَجْعَلَ لِلْحَقِّ مُعَارِضِينَ يَتَبَيَّنُ بِمُعَارَضَتِهِمْ صَوَابُ الحَقِّ وَظُهُورُهُ عَلَى البَاطِلِ[١]، ....

فالنَّوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مرجعٌ فِي اللُّغَةِ كَمَا فِي (تَهذيبُ الأَسماءِ واللُّغَات)، ومَرجِعٌ فِي الفقهِ كَمَا فِي (شَرْحُ المُهَذَّبِ)، ومَرجِعٌ فِي الحَدِيثِ كَمَا فِي (شَرحُ صَحيحِ مُسلم)، وَقولُه مُعتبَرٌ وَمَقبولٌ عِندَ أَهلِ العِلْمِ، انْظُر إِلَى كِتَابِهِ (رياضُ الصَّالحينَ) لَا يَكادُ يَخلُو مِنْهُ مَسْجِدٌ، وَيَنْتِفعُ بِهِ العَامُّ والخَاصُّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَهُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى إِذَا قَبِلَ شَخصًا؛ جَعَلَ فِي قُلوبِ النَّاسِ محبَّةً لَهُ وقَبولًا لَهُ، كَمَا جَاءَ فِي الحديثِ الصَّحيحِ(١).

[١] قَولُهُ: «**وَلَـمَّا كَانَ مِن حِكْمَةِ اللهِ البَالِغَةِ أَنْ يَجْعَلَ لِلْحَقِّ مُعارِضِينَ**».

هَذِهِ الجملةُ قدْ دلَّ عَليها كتابُ الله عَزَّوَجَلَّ فِي قَولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١]، فَلا بُدَّ أَنْ يكونَ للحقِّ مَنْ يُقاوِمُهُ وَيُعارِضُهُ، سواءٌ كَانَ عَلَى يَدِ الرُّسلِ، أَوْ كَانَ عَلَى يَدِ أَتْبَاعِهِمْ، ولكنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١]، هَادِيًا يَهدِي مَنْ يَشاءُ مِن عِبادِهِ، عَلَى خِلَافِ مَا يُريدُهُ هَؤُلَاءِ المجرِمُونَ، وَنَصِيرًا ينصرُ مَن هَداهُ واتَّبَعَ هُدَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ اللهُ هَادِيَهُ وَنَاصِرَهُ فإنَّه لن يُغْلَبَ، ولن يُضلَّهُ أَحدٌ، كَمَا فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ**»(٢)، وَهَذِهِ مِن حِكمَةِ اللهِ؛ لأنَّ الحقَّ لا يَتبَينُ تمامًا إِلَّا بِوجودِ المعارضِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، رقم (٧٠٤٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أحب الله عبدا حببه إلى عباده، رقم (٢٦٣٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

فَإِنَّ خَالِصَ الذَّهَبِ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِعَرْضِهِ عَلَى النَّارِ، قَيَّضَ اللهُ جَلَّوَعَلَا بِقُدْرَتِهِ التَّامَّةِ وَلُطْفِهِ الوَاسِعِ وَقَهْرِهِ الغَالِبِ مَنْ يَدْحَضُ حُجَجَ هَؤُلَاءِ الْمُعَارِضِينَ وَيُبَيِّنُ زَيْفَ شُبَهِهِمْ وَأَنَّهَا كَمَا قِيلَ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ[(١)][١]

مِثَالٌ: أَنتُمْ عَلَى عَقيدةٍ سليمةٍ -وللهِ الحمدُ-، وَلَيسَ فِي قُلوبِكُم شكٌّ وَلَا شُبهَاتٌ، ولَو أَتَاكُم شخصٌ آخرُ عَلَى خِلافِ العقيدةِ السليمةِ، وَأَورَدَ عليكُم شُبهاتٍ، قَد لا تَستطيعُونَ الجوابَ عَن هَذِهِ الشُّبُهَاتِ؛ لأَنَّه لم يَسبِقْ أَنْ عَارَضَكُمْ أحدٌ وَنَاظَرَكُمْ، فإِذَا وُجِدَ مَنْ يَناظِرُ ويجادلُ بالباطلِ؛ فإِنَّ صاحبَ الحقِّ سوفَ يَعرِفُ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، ثُمَّ يستطيعُ أَنْ يَرُدَّ عليهَا وَيدْحَضَ أصحابَهَا؛ لهَذَا كَانَ مِن حِكْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُوجَدَ مُعَارِضُون للحقِّ حتَّى يتبيَّنَ الحقُّ تمامًا، وكَمَا قِيلَ: خَالِصُ الذَّهَبِ لا يَظهرُ إِلَّا بعَرْضِهِ عَلَى النَّارِ. فإنَّ الذَّهَبَ الصَّافِيَ يبقَى صَافيًا، وَمَا شَابَهُ مِنَ الكَدَرِ يَكونُ طافيًا عَلَى أَعْلَاه، كَمَا يَطفُو الطُّحْلُبُ عَلَى سَطْحِ المَاءِ، فَمُنْذُ بُعِثَ الرُّسُلُ وللحَقِّ مَنْ يُعارِضُهُ.

[١] وَشُبَهُ هَؤُلَاءِ، كَمَا قَالَ القَائِلُ:

«حُجَجٌ تَهَافَتُ كالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حقًّا وكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ»

«حقًّا»؛ أي: تَظُنُّهَا حقًّا، «وكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ»: الزُّجاجُ إذا ضَرَبْتَ بعضَهُ ببعضٍ انْكَسَر، ولكنْ أَيُّها الَّذِي كَسَر الآخَرَ، لا يُعرَفُ، فكلٌّ كاسرٌ مَكْسورٌ.

وهَذِهِ الشُّبْهةُ أَنَّ كلَّ إِنسانٍ يُدلِي بحُجَّةٍ والآخرُ يَنقُضها، فتَجِدُ كلَّ واحدٍ مِنهم يَكسِرُ الآخرَ، وَلَكنْ لَا يَبقَى إِلَّا الحقُّ.

---

(١) البيت للخطابي. مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨).

وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي خُطْبَةِ كِتَابِ (الرَّدِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ)[١]: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الأَذَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللهِ المَوْتَى، وَيُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللهِ أَهْلَ العَمَى، فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَائِهٍ هَدَوْهُ، فَمَا أَحْسَنَ أَثَرَهُمْ عَلَى النَّاسِ! وَمَا أَقْبَحَ أَثَرَ النَّاسِ عَلَيْهِمْ! يَنْفُونَ عَنْ كِتَابِ اللهِ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ الَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَةَ البِدْعَةِ، وَأَطْلَقُوا عِنَانَ الفِتْنَةِ، فَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الكِتَابِ، مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ[٢]، مُجْمِعُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الكِتَابِ[٣]، ....

فَاللهُ جَعَلَ للحقِّ مُعارِضِينَ لِيَتبيَّنَ الحقُّ؛ لأنَّ المعَارِضَ سيَجدُ له مَنْ يَرُدُّ قَولَهُ، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، كل نبيٍّ، ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾، إِنْ أَرَادُوا الإِضْلَالَ فكَفَى باللهِ هاديًا، وإِنْ أَرَادُوا الغَلَبَةَ فكَفَى باللهِ نصيرًا.

[١] قَولُهُ: «**وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ...» إلخ، هَذَا كَلامٌ جيدٌ وَواضحٌ لَا يَحتَاجُ إِلَى شَرْحٍ.

[٢] يَقُول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إِنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الكِتَابِ**» أَيْ: كلُّ واحدٍ مِنهُمْ لَهُ قَولٌ، «**مُخَالِفُون لِلْكِتَابِ**»؛ أي: مُخالِفُونَ لِمَا دَلَّ عَلَيهِ كتابُ اللهِ مِن وُجوبِ اتِّبَاعِ الهُدَى والاجْتِمَاعِ عَلَيْهِ.

[٣] قَولُهُ: «**مُجمِعونَ عَلَى مُخالفةِ الكِتَابِ**»، فَلَدَيهم الآنَ اختلافٌ ومُخالفةٌ وإجماعٌ، فَهُم مُخالِفُونَ للكِتَابِ مِن أنَّ اللهَ أَبَاحَ كَذَا، أَوْ أَوْجَبَ كَذَا، أَوْ أَرَادَ كَذَا.

يَقُولُونَ عَلَى اللهِ وَفِي اللهِ وَفِي كِتَابِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ[١]، يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الكَلَامِ، وَيَخْدَعُونَ الجُهَّالَ بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْ فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ فِتَنِ الْمُضِلِّينَ». اهـ(١).

وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ قَيَّضَهُمُ اللهُ تَعَالَى لِنُصْرَةِ دِينِهِ وَالذَّبِّ عَنْهُ بِاللِّسَانِ وَالبَنَانِ وَالسِّنَانِ[٢] شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، ابْنُ تَيْمِيَّةَ، الْمَوْلُودُ فِي حَرَّانَ يَوْمَ الاِثْنَيْنِ العَاشِرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، الْمُتَوَفَّى مَحْبُوسًا ظُلْمًا فِي قَلْعَةِ دِمَشْقَ لَيْلَةَ الاِثْنَيْنِ العِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ ذِي القَعْدَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الجَامِعِ الأُمَوِيِّ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَلَمْ يَتِمَّ دَفْنُهُ -لِكَثْرَةِ الزِّحَامِ- إِلَّا قَبْلَ العَصْرِ بِيَسِيرٍ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَجَمَعَنَا بِهِ مَعَ مَنْ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ.

---

[١] قَوْلُهُ: «**يَقُولُونَ فِي اللهِ بِغيرِ عِلْمٍ**»، يَعنِي: بِمَا يَتَعلَّق بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، فيَقُولُونَ فِيهِ بِغيرِ علمٍ، يَقُولُونَ: إِنَّه لَيسَ لَهُ استِواءٌ حقيقيٌّ، وَلَيسَ لَهُ وجهٌ حقيقيٌّ. وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ، ويَقُولُونَ أيضًا «**فِي كِتابِ اللهِ بِغَيرِ عِلْمٍ**» أَيْ: يَتَخَبَّطُونَ فِي مَعْنَى القُرْآنِ، فيَقُولُونَ فِيهِ بغيرِ عِلْمٍ، فهم يَقُولُونَ «**على الله**» بِاعتِبارِ مُرادِهِ، يَقُولُونَ: أَرَادَ اللهُ كَذَا. يَعنِي: الأَحْكام، فيَقُولُونَ: أحلَّ هَذَا أَوْ حرَّمَ هَذَا. ويَقُولُونَ «**فِي الله**» فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، ويَقُولُونَ «**فِي كِتابِ الله**»، فِي القُرآنِ بغيرِ عِلْمٍ.

[٢] قَولُهُ: «**وَالذَّبُّ عَنهُ باللِّسانِ، وَالبَنَانِ، وَالسِّنَانِ**».

اللِّسانُ: هَذَا هُوَ القَولُ.

البَنَانُ: الكِتَابةُ. **السِّنَانُ**: السَّيفُ.

---

(١) راجع: اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص١٢٥. (الشارح)

فشَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُجاهدٌ بِلِسَانِهِ وَبنَانِهِ وَسِنَانِه، وَيَعرِفُ ذَلِكَ مَنْ قَرَأَ حَيَاتَهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَعَرَفَ كَيفَ كَان مُجاهِدًا فِي اللهِ جِهادًا نَفَعَ اللهُ بِهِ المسْلِمينَ إِلَى يَومِنَا هَذَا.

وهو لَمْ يَتزوَّجْ، لكِنَّ كُنيَتَهُ (أَبُو العَبَّاسِ)، وَالكُنْيَةُ لَا يَلْزَمُ مِنْهَا وُجود مَكْنِيٍّ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يُمازِحُ صبيًّا صغيرًا كَانَ مَعَهُ طَائِرٌ يُسمَّى النُّغَير، وَكَانَ هَذَا الصَّبِيُّ يَلعَبُ بِهَذَا الطَّائِرِ، فَمَاتَ الطَّائِرُ، فاغْتَمَّ الصَّبِيُّ لِذَلِكَ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُول لَه: «**يَا أَبَا عُمَيرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيرُ**»[1].

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِليهِ فِيما يلي (ص:٥٥) مِن أَنَّه: (بحرٌ مُحيطٌ فِي سَائرِ الخُلْجَانِ) فهَذِهِ يَعرِفُهَا مَنْ قَرَأَ كُتُبَهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَيَعرفُ سَعَةَ عِلْمِهِ لِمَا يَنْقُلُه عَنِ الكُتُبِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابنُ القَيِّم كُتُبًا كثيرةً لشَيْخ الإِسْلَام لكنَّه أَثْنَى عَلَى هَذَينِ الكِتَابَينِ:

١- كِتَاب (العَقلِ والنَّقلِ)، المُسَمَّى: (دَرْء تَعارُض العَقْل والنَّقْل)، وَهُو كتابٌ عظيمٌ يَقُول: «مَا فِي الوُجودِ لَهُ نَظيرٌ ثانِي» يعني: فِي الرَّدِّ عَلى هَؤُلَاءِ الفلاسفةِ، لا عَلَى سَبيلِ الإطلاقِ؛ لأَنَّه مِنَ المعْلُومِ أَنَّ كتابَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ خيرٌ منهُ، وَلَا يُنسبُ إليه.

وهَذَا الكِتَابُ كتابٌ عظيمٌ، ولكنْ لا يَنتفعُ بِهِ إِلَّا مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شيءٌ مِنَ العِلمِ بِهَذَا الفَنِّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، رقم (٥٧٧٨)، ومسلم: كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه، رقم (٢١٥٠).

ثُمَّ إِنَّه قَالَ فِي أَوَّل كِتَابِهِ: «إِنَّنِي أَلْتَزِم بأنَّ كلَّ إنسانٍ مُبطِلٍ استدلَّ بشيءٍ مِنَ القُرآنِ، أَجْعَل دَلِيلَهُ دليلًا عَلَيْه»[1]، وَهَذَا فِي غَايةِ مَا يَكونُ مِن قُوَّةِ المُصَادَرَةِ؛ أَنْ تُصادرَ المستدِلَّ بدليلِهِ، وَتَجعلَ دَليلَهُ دَلِيلًا عَلَيهِ، وَكِتَابُ العَقْلِ والنَّقلِ لَهُ اسمٌ آخرُ، وَهُوَ: (مُوَافقَةُ صَريحِ المعْقُولِ لِصَحِيحِ المنْقُولِ)، وَهُوَ -والحَمْدُ للهِ- مَطبوعٌ ومُحَقَّقٌ.

٢- كِتَابُ (مِنْهَاج السُّنَّةِ)، وَهَذَا الكِتَابُ رَدَّ بِهِ عَلَى كِتَابِ الرَّافِضِيِّ ابن المطَّهر الَّذِي سَمَّاهُ (مِنهَاج الكَرَامَـةِ فِي إِثْبَاتِ الإِمَامَـةِ)، وَسَمَّاه شَيْخُ الإِسْلَام (مِنْهَاج النَّدَامَةِ).

وكتابُ (مِنْهَاجُ السُّنَّةِ) كِتَابٌ عظيمٌ، فَضَحَ فِيهِ مَا بَطَنَ مِن عَوَارِ الرَّافِضَةِ، وَبيَّن بالحقِّ بالدَّليلِ النَّقليِّ وَالعَقليِّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ البِدْعَةِ العَظِيمَةِ والكَلَامِ البَاطِلِ؛ ولهَذَا يَقُول فِي ردِّه: «قَولُ الرَّوافضِ...»، وَسَمَّاهُمُ ابنُ القَيِّمِ: «شِيعَةَ الشَّيْطَانِ»، وَصَدَقَ رَحِمَهُٱللَّهُ فإنَّ هَؤُلَاءِ الرَّوافِضَ يَدْعُون إِلَى الشِّركِ، لكنَّه شِركٌ مُبطَّنٌ، وَذَلك بالغُلوِّ فِي أَوْلِيائِهم وَأَئِمتِهِم، والإِنْسَانُ إِذَا غَلَا فِي شيءٍ فإنَّ قلبَه يَمتلِئُ بِهِ، وَيَضِيقُ عَن غَيرِهِ، وَهُم إِذَا ابْتُلُوا بهَذِهِ البَلْوَى بِالغُلُوِّ بِالأَئِمَّةِ وَمَنْ يَزعُمونَهم أَوْلِيَاءَ؛ فإنَّهم سوفَ يَنْسَونَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ وَيُشرِكُونَ بِهِ، وَيعُظِّمُونَ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةَ أَكْثَر مِن تَعظيمِ الرُّسُلِ؛ وَلِهَذَا يُصَرِّحُونَ فِي كُتُبِهِمْ بِأَنَّ لِأَئِمَّتِهِمْ مَرْتَبَةً لا يَنالُها مَلَكٌ مُقرَّبٌ وَلا نَبيٌّ مُرْسَلٌ، وَأَنَّ أَئِمَّتَهُم يَتَصَرَّفُونَ فِي الكَونِ، مَا مِن ذَرَّةٍ فِي الكونِ إِلَّا وَتَصْدُرُ عَن أَئِمَّتِهُم، وَهَذَا هُوَ الشِّركُ الأَكْبَرُ.

---

(١) وانظر أيضًا: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، (١/ ٣٥١-٣٥٢).

وَلِـهَذَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيهم: «إِنَّهُمْ خَرَّبُـوا المَسَاجِدَ وَعَمَّرُوا المَشَاهِدَ»[1]؛ لِأَنَّهم لَا يُصلُّونَ في جَمَاعَةٍ، (وَعمَّرُوا المَشَاهِدَ)، أَي: القُبورَ وَالبِنَاءَ عَلَيْهَا؛ وَلِهَذَا تَجِدُهُم يَطُوفُونَ بِالقُبورِ وَيُعَظِّمُونَهَا أَكْثَرَ مِمَّا يُعَظِّمُونَ الكَعْبَةَ.

فَالحَاصِلُ: أَنَّ وَصْفَ ابنِ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لـهم بِشِيعَةِ الشَّيْطَانِ وَصْفٌ مُطابِقٌ تمامًا؛ فعلِيُّ بنُ أَبِي طَالبٍ بايَعَ أَبَا بَكر، وَبَايَع عُمَرَ، وَأَعْلَنَ وَهُوَ فِي الكُوفَةِ عَلَى المِنْبَرِ أنَّ خيرَ هَذِهِ الأُمَّةِ بعْدَ نبيِّها أَبُو بكرٍ ثُمَّ عُمرُ، وهَذَا مُتواتِرٌ عَن عِلِيِّ بنِ أَبِي طَالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[2]، فَهُم يَقُولُونَ لعليٍّ: كذَبْتَ، خَيرُهم أَنْتَ، بَل خَيرُ العَالَمُ أَنْتَ. وَهُم يَرَوْنَ أَنَّ أَئِمَّتَهُم فَوْقَ العَالَمَ، والخُمَينِيُّ لَهُ كِتَابٌ اسْمُهُ (الحُكُومة)، يَقُول: «إنَّ مِن أُصولِ مُعتقدِنا أنَّ فِي أَئِمَّتِنَا مَنْ هُوَ فِي مَنْزِلَةٍ لا يَنَالُهَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبيٌّ مُرسَلٌ»، فَأَئِمَّتُهم عَلَى هَذَا أَفضلُ مِنَ الأَنبياءِ والرُّسُلِ، وَأَفضلُ مِنَ الملَائِكَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أئمَّةَ آلِ البيتِ بَريئُون مِن هَذَا المَذهبِ بَراءَةَ الذِّئْبِ مِن دَمِ يُوسفَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وَإِنَّ شيعةَ الرَّحمن هُمُ الَّذِينَ يَذُبُّونَ عَن دِينِ اللهِ الحقِّ الَّذي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، المطَهَّر مِنَ الشِّركِ صَغِيرِهِ وَكَبِيرِهِ، ظَاهِرِهِ وخفيِّهِ، وَمَنْ كَانَ عَلَى ضِدِّ ذَلك فَهُو مِن شِيعَةِ الشَّيْطَانِ؛ لأَنَّه ليسَ لَهُ إِلَّا حِزْبَانِ:

١- حِزْبُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٢- وَحِزْبُ الشَّيطَانِ.

(١) انظر: شرح اقتضاء الصراط المستقيم لفضيلة الشيخ الشارح رحمه الله تعالى (ص:٦٢٨).
(٢) أخرجه أحمد (١/ ١١٠ رقم ٨٨٠).

وَلَقَدْ كَانَ لَهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي مُجَادَلَةِ أَهْلِ البِدَعِ وَمُجَالَدَةِ أَفْكَارِهِمْ مَا بَيْنَ مُطَوَّلَةٍ وَمُتَوَسِّطَةٍ وَقَلِيلَةٍ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ نَفْعٌ كَبِيرٌ أَشَارَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا فِي النُّونِيَّةِ حَيْثُ قَالَ:

وَإِذَا أَرَدْتَ تَرَى مَصَارِعَ مَنْ خَلَا ... مِنْ أُمَّةِ التَّعْطِيلِ وَالكُفْرَانِ

إِلَى أَنْ قَالَ:

فَاقْرَأْ تَصَانِيفَ الإِمَامِ حَقِيقَةً ... شَيْخِ الوُجُودِ العَالِمِ الرَّبَّانِي
أَعْنِي أَبَا العَبَّاسِ أَحْمَدَ ذَلِكَ الـ ... ـبَحْرَ المُحِيطَ بِسَائِرِ الخُلْجَانِ

وَقَد قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة:٢١].

ولو أنَّ أهلَ السُّنَّةِ عَلَى الجَادَّةِ السَّلِيمَةِ المستقيمةِ مَا قَاوَمَهم أَحَدٌ، لَا مِن الشِّيعَةِ وَلَا مِنْ غَيرِهِم، لكنْ لِلْخَلَلِ الَّذِي حَصَلَ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ، وَاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ، وَرُكُوبِ النَّزَوَاتِ، اسْتَطَالَ عَلَيهم مَنِ اسْتَطَالَ مِن أَهْلِ البِدَعِ مِنَ الرَّوَافِضِ وَغَيْرِهِم.

ولهَذَا يَجِبُ عَلينَا -قبلَ أَنْ نُصحِّحَ مَسيرةَ غَيرِنَا- أَنْ نُصَحِّحَ مَسيرةَ أَنفسِنَا قَبلَ كُلِّ شيءٍ، حَتَّى نَكونَ مِن حِزْبِ اللهِ حقًّا.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:٢٢]، وَلا يَخفَى مَا فِي هَذِهِ الآيةِ مِنَ التَّوكِيد، (أَلَا): هَذِهِ أَدَاةُ استفتاحٍ تُفيدُ التَّوكيدَ، و(إنَّ): تُفيدُ أيضًا التَّوكيدَ، و(هُم): ضَميرُ فصلٍ يُفيدُ أيضًا التَّوكيدِ، وَاختِصَاصُ الغَلَبَةِ لهَؤُلَاءِ الحزبِ، لكنْ أَيْنَ حِزبُ اللهِ حقيقةً؟ نَحتَاجُ إِلَى تحقيقِ هَذِهِ الحِزْبيَّةِ حتى نَقْهَرَ كُلَّ مَنْ نَاوَأَ هَذِهِ الحزبيَّةَ، نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُحقِّقَ ذَلِكَ.

وَاقْرَأْ كِتَابَ العَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي ... مَا فِي الوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانِي
وَكَذَاكَ مِنْهَاجٌ لَهُ فِي رَدِّهِ ... قَوْلَ الرَّوَافِضِ شِيعَةِ الشَّيْطَانِ

ثُمَّ ذَكَرَ عِدَّةً مِنْ كُتُبِهِ وَرَسَائِلِهِ وَقَالَ:

هِيَ فِي الوَرَى مَبْثُوثَةٌ مَعْلُومَةٌ ... تُبْتَاعُ بِالغَالِي مِنَ الأَثْمَانِ[١]

إِلَى أَنْ قَالَ:

وَلَهُ المَقَامَاتُ الشَّهِيرَةُ فِي الوَرَى ... قَدْ قَامَهَا للهِ غَيْرَ جَبَانِ
نَصَرَ الإِلَهَ وَدِينَهُ وَكِتَابَهُ ... وَرَسُولَهُ بِالسَّيْفِ وَالبُرْهَانِ[٢]
أَبْدَى فَضَائِحَهُمْ وَبَيَّنَ جَهْلَهُمْ ... وَأَرَى تَنَاقُضَهُمْ بِكُلِّ زَمَانِ

---

[١] قَوْلُهُ:

«هِيَ فِي الوَرَى مَبْثُوثَةٌ مَعلومةٌ ... تُبْتَاعُ بِالغَالِي مِنَ الأَثْمَانِ»

هَذَا الجِهادُ بِالبَنَانِ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِلَى أَنْ قَالَ:

وَلَهُ المقَامَاتُ الشَّهِيرةُ فِي الوَرَى ... قَدْ قَامَهَا للهِ غَيْرَ جَبَانِ».

قَوْلُهُ:

«نَصَرَ الإِلَهَ وَدِينَهُ وَكِتَابَهُ ... وَرَسُولَهُ بِالسَّيْفِ وَالبُرْهَانِ».

هَذَا الجِهادُ بالسِّنَانِ واللِّسَانِ؛ لأنَّ لَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مقاماتٍ شهيرةً فِي مُجالدَةِ أَهلِ البَاطِلِ.

إِلَى أَنْ قَالَ:

وَمِـنَ العَجَائِـبِ أَنَّـهُ بِسِـلَاحِهِمْ أَرْدَاهُمُ تَحْتَ الحَضِيضِ الـدَّانِي[١]

كَانَـتْ نَوَاصِـينَا بِأَيْـدِيهِمْ فَمَـا مِنَّـا لَـهُـمْ إِلَّا أَسِـيرٌ عَـانِي[٢]

فَغَـدَتْ نَوَاصِـيهِمْ بِأَيْـدِينَا فَمَـا يَلْقَـوْنَنَا إِلَّا بِحَبْـلِ أَمَـانِ

وَغَدَتْ مُلُـوكُهُمُ مَمَالِيكًـا لِأَنْـ ـصَارِ الرَّسُولِ بِمِنَّـةِ الـرَّحْمَنِ(١)

---

[١] قَوْلُهُ:

«أَبدَى فَضَائِحَهُمْ وَبـيَّن جَهْلَهُـمْ وَأَرَى تَنَاقُضَـهُمْ بِكُـلِّ زَمَـانِ

إِلَى أَن قَالَ:

وَمِـنَ العَجَائِـبِ أَنـهُ بِسِـلَاحِهِمْ أَرْدَاهُمُ تَحْتَ الحَضِيضِ الـدَّانِي».

قَوْلُهُ: «أَنَّه بِسِلَاحِهِم أَرْدَاهُم»؛ أي: أَهْلَكَهُم وَقَتَلَهم بِسِلَاحِهِم الَّذِي يُرِيدون أَنْ يَقتلُوا بِهِ غيرَهم، وهَذَا لا شكَّ مِنَ العَجَائِبِ، وَذَلِكَ فَضلُ اللهِ يُؤتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.

[٢] قَوْلُهُ: «كَانَت نَوَاصِينَا بِأَيْدِيهِم فَمَا مِنَّا لَـهم إِلَّا...».

فَبِمَا يَسَّرَ اللهُ مِن قِيام شَيْخ الإِسْلَام ابنِ تيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَارَ الأَمرُ بِالعَكسِ، فَقَدْ كَانَت نَوَاصِي أَهلِ السُّنَّةِ بِأَيْدِي هَؤُلَاءِ المُبْتَدِعَةِ، اسْتَطَالُوا عَلَيْهم ثُمَّ صَارَت نَوَاصِيهم بِأَيْدِي أَهْلِ السُّنَّةِ، وَغَدَت مُلوكُهم -وَلَيسَ المرادُ مُلوكَ السُّلْطَةِ، بل مُلوكُ القولُ بالعِلْمِ والشُّبُهَاتِ الَّتِي يَدَّعُونَهَا- مَمَالِيك لِأَنْصَارِ الرَّسُولِ بِمِنَّةِ الرَّحْمَنِ.

---

(١) راجع (٥٣٣-٥٣٩) شرح الهراس، ط. الإمام. (الشارح)

وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ رَسَائِلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رِسَالَةُ (تَحْقِيقِ الإِثْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَحَقِيقَةِ الجَمْعِ بَيْنَ القَدَرِ وَالشَّرْعِ) المَعْرُوفَةُ بِاسْمِ: (التَّدْمُرِيَّةِ).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ ضِمْنَ أَجْوِبَةٍ أَجَابَ بِهَا الشَّيْخُ أَهْلَ تَدْمُرَ(١)، وَكَانَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ مِنْ أَحْسَنِ وَأَجْمَعِ مَا كَتَبَهُ فِي مَوْضُوعِهَا عَلَى اخْتِصَارِهَا.

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فَإِنِّي أَسْتَعِينُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي لَمِّ شَعَثِهَا، وَجَمْعِ شَمْلِهَا، وَتَقْرِيبِ مَعَانِيهَا لِقَارِئِهَا، مَعَ زِيَادَةِ مَا تَدْعُو الحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَحَذْفِ مَا يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ عَلَى وَجْهٍ لَا يُخِلُّ بِالمَقْصُودِ(٢)[١]، وَسَمَّيْتُهُ (تَقْرِيبَ التَّدْمُرِيَّةِ).

وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي خَالِصًا لِوَجْهِهِ، مُوَافِقًا لِمَرْضَاتِهِ، نَافِعًا لِعِبَادِهِ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.

---

[١] قَوْلُهُ: «**فَإِنِّي أَسْتَعِينُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي لَمِّ شَعَثِهَا، وَجَمْعِ شَمْلِهَا...**» طَرِيقَتِي فِي هَذَا أَنِّي أَلُمُّ شَعَثَهَا، وَأَجمعُ شَمْلَهَا؛ لأَنَّ الشَّيخَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ إِذَا كَتَبُوا لم يَرجعُوا إِلَى ما كَتَبُوا فِي الغَالبِ، وَهُو بَحرٌ زاخِرٌ، أَمواجُهُ مُتَلَاطِمَةٌ، تَجِدُهُ رُبَّما يَسْتَطْرِدُ فِي القَولِ، وَيَأْتِي بِأَشْيَاءَ يَخفَى عَلَى كَثِيرٍ مِن طَلَبَةِ العِلْمِ مُنَاسَبَتُها، فَأَنَا جَمعتُ بَعْضَها إِلَى بَعضٍ فِي أَشياءَ مُتَنَاسِبةٍ، وَكَذَلِكَ زِدْتُ ما تَدعُو الحَاجَةُ إِلَيهِ، وَحَذَفتُ مَا يُمكنُ الاستغناءُ عَنهُ.

(وَمِمَّا حَذَفْتُه القَاعِدَةَ السَّابِعَةَ)؛ لأَنَّ القَاعدَةَ السَّابِعَةَ فِي الوَاقِعِ لَا تَخرجُ عَنِ

---

(١) مدينة قديمة بوسط سورية، انظر الموسوعة العربية الميسرة ص(٥٠٠). (الشارح)

(٢) ومما حذفت القاعدة السابعة لأنها غير موجودة في بعض النسخ، ويغني عنها ما سبقها من القواعد. (الشارح)

القَوَاعِدِ السِّتِّ الَّتِي سَبَقَتْهَا، وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ فِيهَا سَقْطًا؛ لأَنَّه فِي بعضِ كَلَامِهِ مَا لَا يَتَلاءَمُ مَعَ بَعضِهِ، وَقَدْ حَذَفَها الشَّيخُ فَالحُ بنُ مهدِي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي شَرحِهِ، وَهِيَ أيضًا لا تُوجَد فِي كَثيرٍ مِنَ النُّسَخِ وهَذِهِ المقَدِّمةُ لَا شَكَّ أَنَّها تُنيرُ لِطَالبِ العِلْمِ، وَيَعْرِف كَيفَ نَشَأَتِ البِدَعُ، وَكَيفَ تَرْتِيبُهَا.



(١) ولد الشيخ فالح في الأفلاج، عام ١٣٥٢هـ، رحل في صباه إلى الرياض ثم التحق بكلية الشريعة، ثم درَّس بالمعهد العلمي بالرياض، ثم في كلية الشريعة ، وتوفي بمدينة الرياض سنة ١٣٩٢هـ.
انظر: مشاهير علماء نجد (ص٤٢٨)، علماء نجد للبسام (٥/ ٣٧٠).

بيانُ سَبَبِ تَأْليفِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ[١]

بَيَّنَ المُؤَلِّفُ سَبَبَ تَأْلِيفِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِقَوْلِهِ:

أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ[٢] أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ مَضْمُونَ مَا سَمِعُوهُ مِنِّي فِي بَعْضِ المَجَالِسِ مِنَ الكَلَامِ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ، وَفِي الشَّرْعِ وَالقَدَرِ.

---

[١] ذَكَرَ المؤلفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سَبَبَ تَأليفِ هَذِهِ العقيدةِ، وَأَنَّها فِي سُؤالٍ مِمَّنْ تَتَعيَّن إجابتُه، ثُمَّ ذَكَر وَجْهَ تَعيين الإِجابةِ بأَنَّ هَذَا مِمَّا تَدعو الضَّرورةُ إِلَيهِ:

أَوَّلًا: أنَّ النَّاسَ مُحتاجُون إِلَى البَيَانِ.

ثانيًا: أنَّ النَّاسَ اضْطَرَبُوا اضْطِرابًا كثيرًا، فاحتِيجَ إِلَى بَيَانِ الحَقِّ مِنَ البَاطِلِ، والضَّلالِ مِنَ الهُدَى؛ لِيَكُونَ الإِنسانُ عَلَى بَصيرةٍ.

فهُنَا بَيانُ سَببِ تَأليفِ العَقيدةِ التَّدمريَّةِ، وَبيان وُجوبِ إِجَابَةِ مَنْ سَأَلَ.

[٢] قَولُهُ: «**تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ**» يُحتَملُ أَنَّ المرادَ صَارَتْ إِجَابَتُهم عَيْنًا وَاجِبَةً، فَأَسبَابُها:

١. إِمَّا ولايةُ أمرٍ؛ لِكَونِهم مِنَ الأُمَرَاءِ الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ بِطَاعَتِهم.

٢. وإِمَّا وَجَاهةٌ؛ لِكَونِهم مِنَ الوُجَهَاءِ الَّذِينَ يَرجُو شَيْخُ الإِسْلَام بِإِجَابَتِهم مَصلحةً كبيرةً.

٣. وإِمَّا ضَرورةٌ، وَهُوَ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ.

ثُمَّ عَلَّلَ وُجُوبَ إِجَابَتِهِمْ بِأَمْرَيْنِ[١]:

أَحَدُهُمَا: مَسِيسُ الحَاجَةِ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَينِ الأَصْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَخْطُرَ عَلَى القَلْبِ فِي هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ مَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى بَيَانِ الهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، وَالحَقِّ مِنَ البَاطِلِ.

الثَّانِي: كَثْرَةُ اضْطِرَابِ أَقْوَالِ النَّاسِ فِيهِمَا، وَالخَوْضِ فِيهِمَا بِالحَقِّ تَارَةً وَبِالبَاطِلِ تَارَاتٍ، فَيَلْتَبِسُ الحَقُّ بِالبَاطِلِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى البَيَانِ.

وَالكَلَامُ فِي هَذِهِ العَقِيدَةِ كُلِّهَا فِي مَوْضُوعَيْنِ:

١. فِي التَّوحِيدِ وَالصِّفَاتِ.

٢. وفِي الشَّرعِ وَالقَدَرِ.

[١] قَولُهُ: «**ثَمَّ عَلَّلَ وُجوبَ إِجَابَتِهم بِأَمْرَينِ...**» الوُجوبُ سَبَبُه أَمْرَانِ:

السَّبَبُ الأَوَّلُ: مَسيسُ الحاجةِ إِلَى تحقيقِ هَذينِ الأَصْلينِ، وَهُما: (الأَسْمَاءُ والصِّفَاتُ)، وَ(الشَّرعُ وَالقَدَرُ)؛ لأنَّ القَلبَ يَرِدُ عَلَيهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ مَا يَحتاجُ مَعَهُ إِلَى البَيَانِ.

فَفِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، نَجِدُ أَنَّ هُنَاكَ شُبُهاتٍ كثيرةً تَعرِضُ لِلْقَلْبِ، مِنْهَا شُبُهَاتُ مَنْ يَدَّعُون أنفسَهم العقلاءَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّه لا يَجوزُ أَنْ نُثْبِتَ للهِ صِفَةً عَلَى سَبيلِ الحقيقةِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ مَجَازَاتٌ عَن مَعَانٍ أُخْرَى لَم تُبيَّن لنا، أَرَادَ الشَّارعِ مِنَّا أَن نَستَبينَها فِي عُقولِنَا، وهَؤُلَاءِ هُمُ المعَطِّلَةُ مِنَ الجَهْمِيَّةِ وَالمعتَزِلةِ وَالأَشْعَرِيَّةِ وَغيرِهِمْ.

وَيَرِدُ كَذَلِكَ عَلَى القَلْبِ شُبَهٌ أُخْرَى وَهِيَ: التَّمثيلُ، فيَقُولُونَ: إنَّ اللهَ أَثْبَتَ لَهُ وجهًا وعَيْنًا ويدًا... وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ، فَيَرِدُ عَلَى القَلْبِ اعْتِقَادُ التَّمثيلِ، أنَّ اللهَ مُماثِلٌ للخلقِ فِي هذا؛ لأنَّ الشَّيطانَ يَأتِي لَكَ وَيقُولُ: هَل تَعْقِلُ وَجْهًا إلَّا مِثل وَجهِ المخْلُوقِ؟ هَل تَعقلُ يدًا إلَّا مِثل يَدِ المخْلُوقِ؟ هَل تَعقلُ عينًا إلَّا مِثل عَينِ المخلُوقِ؟ وَهَكَذَا.

فَيَرِدُ عَلَى القَلبِ مِن هَذِهِ النَّاحِيَةِ شُبهةُ التَّمثيلِ، فَصارَ القَلبُ مُتردِّدًا بَينَ التَّعْطِيلِ وَبَيْنَ التَّمثيلِ، فَتَجِدُه أَحْيَانًا يَميلُ إِلَى التَّعطِيلِ؛ لِيَسلَمَ مِن اعْتَقَادِ التَّمثيلِ، وَأَحْيانًا يَميلُ إِلَى التَّمثيلِ؛ لِيَسلَمَ مِن اعتقادِ التَّعطيلِ، وهَذِهِ شُبهةٌ عَظِيمةٌ.

وتَرِدُ هذه الشُّبهُ فِي الوَاقِعِ عَلَى طَالبِ العِلْمِ، وربَّما لا تَردُ عَلَى ذِهْنِ العَامِّيِّ أَبدًا، فالعَامِّيُّ يَقرَأُ القُرْآنَ وَيَسمعُ الأَحَاديثَ، لَكِن لَا يَرِدُ عَلَى قَلْبِهِ لَا تَمثيلٌ وَلَا تَعطِيلٌ، بَل ربُّه عَزَّوَجَلَّ فِي نَفسِه أَعظمُ مِن كُلِّ شَيءٍ وَكَفَى، لكنَّ الشُّبهاتِ الدَّقيقةَ هَذِهِ تَعرِضُ عَلَى طَالبِ العِلمِ وَعَلى كَاملِ الإِيمانِ.

وَلـهَذَا لَمَّا شَكَا الصَّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مَا يَجِدونَ فِي نُفوسِهِم مِن مِثلِ هَذِهِ الأشياءِ، قَالَ: «**أَوَجَدْتُمْ ذَلِكَ؟**» قَالُوا: نَعَمْ!، قَالَ: «**ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ**»[(١)]، فَجَعَلَ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ صَريحَ الإِيمَانِ؛ لأنَّ هَذِهِ الشُّبهاتِ لَا تَردُ عَلَى قَلبٍ مُمتلِئٍ بالشُّبُهَاتِ، إِنَّما تَرِدُ عَلَى قَلبٍ خَالصٍ؛ لِيَفسدَ بِهَا، والشَّيطانُ لَا يَأتِي لِإنْسانٍ كلُّ قلبِهِ زَائغٌ مُنغمِسٌ فِي الشُّبهاتِ، لا يَأتِي إِلَيْهِ وَيُورِدُ عَلَيْهِ شُبُهَاتٍ؛ لأنَّه قَدْ كُفِيَ المؤُونَةَ، إِنَّما يَأتِي الشَّيطانُ إِلَى قلبٍ خَالصٍ سَليمٍ ليُفسدَهُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، رقم (١٣٢).

وَيُذكر عَنِ ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّه قِيلَ لَه: إنَّ اليَهودَ يَقُولُونَ: نَحن لا نُوَسْوَسُ فِي صَلَاتِنَا. أَيْ: لَا نُفكِّر وَلَا نَهجِسُ فِي صَلاتِنَا، فَقَالَ: وَمَا يَصنعُ الشَّيطانُ بقلبٍ خَرَابٍ؟! إنَّما يَتَسلَّطُ الشَّيطانُ عَلَى قَلبٍ عَامرٍ لِيخرِّبَهُ وَيُدمِّرَهُ[1].

فَالحاصِلُ: أنَّ هَذِهِ الشُّبهاتِ تَرِدُ عَلَى القَلبِ بِلَا شَكٍّ، فَيَحْتَاجُ الإِنْسَانُ إِلَى بَيَانِ الحقِّ فِيهَا، فهَذَا أحدُ السَّبَبَينِ المُقْتَضِيَينِ لِإِجَابَةِ طَلَبِ السَّائلِ.

السبب الثاني: كَثرةُ اضطِرَابِ أَقوالِ النَّاس فِيهَا، وَلَا يَعرِفُ هَذِهِ الأقوالَ والاضطراباتِ إلَّا مَنْ قَرَأَ كُتُبَ الخِلافِ، أمَّا مَنْ قَرَأَ العَقيدةَ الواسطيَّةَ وَلَم يَخطُرْ بِبَالِهِ خِلافُ أحدٍ فهَذَا لا يَعلمُ، لكنْ طَالعِ الكتبَ الأُخْرَى الَّتي تُعنى بِذِكْرِ الخِلافِ والمُنَاقَشَاتِ؛ تَجِدِ العَجَبَ العُجَابَ.

وهَذَا الاضْطِرَابُ وَالخَوضُ بِالحَقِّ تَارةً وَبِالبَاطِلِ تاراتٍ؛ يَحتاجُ إِلَى كتابٍ يُبيِّنُ الحَقَّ؛ ليَكونَ بِهِ الحُكمُ بَينَ النَّاسِ فيمَا اختلفُوا فِيهِ؛ فَلِهَذَا رَأَى شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ إجابةَ هَذَا السَّائلِ مُتعيِّنَةً لهذين السَّبَبَينِ.



(١) الوابل الصيب من الكلم الطيب (٢٥).

الكَلامُ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ وَفِي الشَّرْعِ وَالقَدَرِ

الكَلَامُ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ مِنْ بَابِ الخَبَرِ[١] الدَّائِرِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ مِنْ قِبَلِ المُتَكَلِّمِ، المُقَابَلِ بِالتَّصْدِيقِ أَوِ التَّكْذِيبِ مِنْ قِبَلِ المُخَاطَبِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَمَّا يَجِبُ للهِ تَعَالَى مِنَ التَّوْحِيدِ وَكَمَالِ الصِّفَاتِ وَعَمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنَ الشِّرْكِ وَالنَّقْصِ وَمُمَاثَلَةِ المَخْلُوقَاتِ.

---

[١] قَالَ البَلَاغِيُّونَ فِي تَعْرِيفِ الخَبَرِ: إِنَّه مَا صحَّ أَنْ يُقالَ لِقَائِلِهِ: صَدَقْتَ، أَو كَذَبْتَ. هَذَا مِن جِهَةِ العَقْلِ، وإِلَّا فقَدْ يَمتنِعُ التَّصديقُ بالنِّسبةِ لمَنِ ادَّعَى الرِّسَالَةَ مَثَلًا، وَيَمْتَنِعُ التَّكذيبُ لخبرِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ لكنْ نَتكلَّمُ عَنِ الخَبَرِ مِن حَيثُ هُوَ خَبرٌ.

مِثالٌ: تَقولُ: (قَامَ زَيدٌ)، أَو (لَم يَقُم زيدٌ)، إمَّا أَنْ يكونَ الخَبَرُ: صَدقتَ أَوْ كَذَبْتَ.

وَكُلُّ مَا ذَكَر اللهُ تعالى فِي التَّوحيدِ وَالأَسْماءِ وَالصِّفَاتِ فَهُوَ مِن بَابِ الخَبَرِ، فَأَخبَرَ اللهُ عَن نَفْسِهِ بِالوَحْدَانِيَّةِ وَأَخْبَرَ عَن نَفسِهِ بِأَسْماءٍ، وَأَخْبَرَ عَن نَفْسِهِ بِصِفَاتٍ، وَموقِفُنا تُجاهَ هَذَا الخَبَرِ التَّصْدِيقُ.

وَمُسَيْلِمَةُ ادَّعَى أَنَّه رسولُ اللهِ، مَوقِفُنا مِن هَذَا الخَبَرِ التَّكْذِيبُ.

إِذَنْ: فَموقِف المخاطَب بِالنِّسْبَةِ لِلْخَبَرِ: إمَّا تَصديقٌ، وإمَّا تكذيبٌ؛ إمَّا إِثْبَاتٌ، وَإِمَّا نَفيٌّ.

إِذَنْ: كُلُّ اسْمٍ مِن أَسماءِ اللهِ أَو صفةٍ من صِفَاتِهِ، فإنَّه مِن بابِ الخَبَر، وَلَيسَ مِن بابِ الطَّلبِ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إِثْبَاتُ التَّوْحِيدِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ إِثْبَاتُ كَمَالِ الصِّفَاتِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ نَفْيُ النَّقَائِصِ عَنِ اللهِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِثْبَاتِ الكَمَالَاتِ[١].

---

[١] قَولُهُ: «مِثَالُ ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾»: هَذِهِ الجملةُ خبَرِيَّةٌ، فِيهَا إثبَاتٌ وَفيهَا نَفيٌ، إثباتٌ فِي قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، ونَفْيٌ فِي قَولُهُ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ مَوقِفُنا مَنْ هَذَا التَّصديقِ فِي الإِثْبَاتِ والنَّفْيِ.

إِذَنِ: الكَلَامُ فِي التَّوحِيدِ مِن بَابِ الخَبَرِ، وَذَلِكَ لأَنَّ جَمِيعَ كَلامِ النَّاسِ يَنقسِمُ إِلَى قِسمَينِ: خَبرٌ، وَطَلبٌ.

ثُمَّ التَّكذيبُ قَدْ يَكونُ بالإنكارِ، وَقَد يَكونُ بالتَّحريفِ، أَيْ: لِكَي تَعرِف الحُكمَ فيمن كَذبَ وَأَنكَرَ:

١- إمَّا أن يَكونَ بالإنكارِ.

٢- وإمَّا أن يَكونَ بالتِّحريفِ.

فَمَثلًا: نَحنُ نُؤمنُ بأَنَّ للهِ يدًا حقيقيةً بِهَا يَأخذُ، وَيستطيعُ رجلٌ آخرُ أنْ يَقُولَ: لَيسَ للهِ يَدٌ. ولكِن هَذَا قَابَلَ الخَبَرَ بالتَّكذيبِ، وَقَالَ آخرُ: للهِ يدٌ، لكنْ بِمَعنَى القُوة. هَذَا كذَّبَ مِن وجهِ وأَكَّدَ من وجهٍ، فكَذَّبَ أَنْ تكونَ يدًا حقيقيةً، وَأثبتَ أنَّ لها مَعنًى وَهُوَ القُوَّةُ، وهَذَا يُنظر إِذَا كَانَ تَأويلُه سَائِغًا فلَا يُكفَّر، وإنْ كَانَ غيرَ سَائغٍ يُكفر، أَمَّا مَن يَقُول: لَيسَ للهِ يدٌ. فهَذَا كافِر؛ لأَنَّه مُكذِّب.

وَأَمَّا الكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَالقَدَرِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الطَّلَبِ[١] الدَّائِرِ بَيْنَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنْ قِبَلِ الْمُتَكَلِّمِ، الْمُقَابَلِ بِالطَّاعَةِ أَوِ المَعْصِيَةِ مِنْ قِبَلِ الْمُخَاطَبِ؛ لِأَنَّ المَطْلُوبَ إِمَّا مَحْبُوبٌ للهِ وَرَسُولِهِ فَيَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ، وَإِمَّا مَكْرُوهٌ للهِ وَرَسُولِهِ فَيَكُونُ مَنْهِيًّا عَنْهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء:٣٦]، فَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ الأَمْرُ بِعِبَادَةِ اللهِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ النَّهْيُ عَنِ الإِشْرَاكِ بِهِ[٢].

---

[١] الطَّلَبُ هُو القِسمُ الثَّانِي مِن أَقسَام الكَلامِ، وَيَدُورُ بَينَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِن قِبَلِ الْمُتكلِّمِ، وَبَينَ الطَّاعَةِ وَالمَعصِيَةِ مِن قِبَلِ المخَاطَبِ، قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾، هَذَا طَلَب، فِيه أَمر فِي قَولِهِ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ﴾، وَفِيهِ نَهْيٌ فِي قولِهِ: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ﴾، يُقابَلُ بِالنِّسبةِ للمُخاطَبِ إمَّا بالمَعصِيَةِ أو بِالطَّاعَةِ، فَإِذا عَبدَ اللهَ مخلصًا بدون إشراكٍ فهو مُطيعٌ، وَإِذَا لم يَعبُدِ اللهَ أَو عَبَدَهُ بإشراكٍ فهو عاصٍ.

فَتَرى الكَلامَ فِي التَّوحيدِ وَعَلَى الأَسماءِ والصِّفَات مِن بَاب الخَبَر، وفِي القَدَر والشَّرعِ مِن بابِ الطَّلب.

فـ(الخَبرُ) دائرٌ بَينَ النَّفْيِ وَالإثباتِ مِن قِبَلِ المتكَلِّمِ، وَبَينَ التَّصديقِ والتَّكذِيبِ من قِبلِ المخاطبِ.

و(الطَّلبُ) دَائرٌ بين الأمرِ والنَّهيِ من قِبَلِ المتكَلِّم، ومُقابَلٌ بالطَّاعَةِ والمعصِيَةِ من قِبَلِ المخَاطَبِ.

[٢] قَولُهُ: «**وَأَمَّا الكَلَامُ فِي الشَّرعِ وَالقَدَرِ فَهُوَ مِن بَابِ الطَّلَبِ**»؛ لأنَّ كَلامَنا فِي (الطَّلبِ) مِن حَيثُ هُـوَ لَيسَ بِاعْتِبَارِهِ مِنَ اللهِ؛ ولـهَذا نَقولُ: المطلوبُ محبوبٌ للطَّالبِ؛

وَالفَرْقُ بَيْنَ الخَبَرِ وَالطَّلَبِ فِي حَقِيقَتَيْهِمَا وَحُكْمِهِمَا مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ[١]، فَالوَاجِبُ عَلَى العِبَادِ إِزَاءَ خَبَرِ اللهِ وَرَسُولِهِ التَّصْدِيقُ وَالإِيمَانُ بِهِ عَلَى مَا أَرَادَ اللهُ وَرَسُولُهُ تَصْدِيقًا لَا تَكْذِيبَ مَعَهُ، وَإِيمَانًا لَا كُفْرَ مَعَهُ، وَيَقِينًا لَا شَكَّ مَعَهُ؛ ....

سواءٌ كَانَ مِن قِبَلِ اللهِ، أَوْ مِن قِبَلِ الرَّسُولِ، أَو مِن قِبَلِ أَحَدٍ آخَرَ.

إِذَنِ: الكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَالقَدَرِ مِن بَابِ الطَّلَبِ؛ لأَنَّ الشَّرعَ أحكامٌ يُطلَبُ فِعْلُها أَو تَرْكُهَا، فَهِيَ إِذَنْ بالنِّسبةِ للمُتكلِّمِ مِن بَابِ الطَّلبِ، أَي: يُطلَبُ مِنَّا أَنْ نَفْعَلَ أَو يُطلبُ أَنْ نَتْرُكَ، وَمُقابَلٌ -بِالنِّسبةِ للمُخَاطَبِ- بالطَّاعَةِ أَو المَعصِيَةِ، لَا بِالتَّصْدِيقِ أَو التَّكْذِيبِ.

فَمَثلًا: إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: قُمْ. فلَا يُمكِنُ أَنْ تَقولَ: صَدَقْتَ. أَو تَقولَ: كَذَبتَ. وَلَكِن إِمَّا أَنْ تَمتَثِلَ وَتَقومَ، وإِمَّا أَن تَمتنِعَ وَلا تَقومَ، فإِنْ قُمتَ فَأَنتَ مطيعٌ، وإِنْ لَم تَقُمْ فَأَنتَ عَاصٍ.

إِذَنْ: يُقَابَلُ الطَّلبُ بالطَّاعَةِ أَو المَعْصِيَةِ، فَموقِفُنا أَمامَ الطَّلَبِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِمَّا طَاعةٌ أو مَعصيةٌ، لا نَقول: إِمَّا تصديقٌ أَوْ تكذيبٌ؛ لأَنَّ الأَصلَ فِي الطَّلَبِ هُو الامْتِثَالُ، فِعلُ المَأمورِ، وَتَركُ المحظُورِ، وَضِدُّه تَركُ الامْتِثَالِ وَهُوَ المعصيةُ.

وَالشَّيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَتَى بِالقَدَرِ تَبَعًا للشَّرْعِ، وإِلَّا فَالقَدَر خَبَرٌ، ولكِنْ لَمَّا كَانَ بَعضُ النَّاس يَحتَجُّ بِالقَدَرِ عَلَى الشَّرعِ دَمَجَهما جَميعًا.

[١] قَولُهُ: «**وَالفَرقُ بَينَ الخَبَرِ وَالطَّلَبِ فِي حَقِيقَتَيهِمَا وَحُكْمِهِمَا مَعلومٌ**».

فَهو معلومٌ لكلِّ أحدٍ حتَّى الصِّبيانِ، فلَو قلتَ للصَّبِيِّ: اذْهَبْ وَأَحضِرْ كَذَا وَكَذا. امتثلَ أَو امتنَعَ، لكنْ لَو قلتَ: جَاءَت أُمُّكَ أَو أَبُوكَ. فإِنَّه يَفرحُ وَيَستبشِرُ،

لِقَوْلِهِ تعالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ[١] وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦].

فَيَعرفُ الفَرقَ بَين الخَبرِ والطَّلَبِ.

وقوله: «فِي حَقِيقَتَيْهِمَا» وَاضِحٌ، فالخبرُ هو ما صحَّ أَنْ يُقال فيهِ: صَدقتَ أَو كَذبتَ. وأمَّا الطَّلبُ فيُقالُ فيه: أَطَعتَ أَو عَصَيتَ.

أمَّا «حُكمُهُمَا» فمعلومٌ يُقابَلُ الخَبَرُ بالتَّصديقِ أَو التَّكذيبِ، ويُقابَلُ الطَّلَبُ بالطَّاعَةِ أَو المعصِيَةِ.

إِذَنِ: الوَاجبُ علينَا مِن جِهَةِ الخَبرِ هُوَ الإِيمَانُ والتَّصديقُ، إيمانٌ لا كُفْرَ مَعَه، وتصديقٌ لا تكذيبَ مَعَهُ، ويَقينٌ لا شكَّ مَعَهُ، ولا بُدَّ مِن هَذَا، فَإِذَا وَجدْتَ فِي قلبكَ مَا يُخالِفُ هَذَا، فَصَحِّحْ إيمانَك، إِذْ لا بُدَّ من التَّصديقِ تصديقًا كامِلًا، فتؤمنَ بكلِّ مَا أَخبَرَ اللهُ بِهِ وَرسولُهُ.

[١] وَقولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾.

إِذَا قَالَ قَائلٌ: كيفَ يُخاطِبُهم بالإِيمَانِ ويَقُولُ: آمِنوا؟ لأَنَّه لا يُؤمرُ بالإِيمانِ إِلَّا مَنْ لـم يَكُنْ مُؤمِنًا؟

فالجوابُ أَنْ نَقولَ: إمَّا أَنَّ مَعنَى قولِه: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ تفصيلٌ لِمَا يَجبُ الإِيمانُ بِهِ، فَيَكُون أَمَرَ أَوَّلًا بالإِيمانِ عَلَى سَبيلِ الإِجْمَالِ، ثُمَّ أَمَرَهُم بِهِ عَلَى سَبيلِ التَّفصيلِ، أَو يَكونَ المعَنَى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾؛ أيِ: اثْبُتُوا عَلَى هَذَا، فَيَكُون الأَمْرُ بِالإِيمَانِ أَمرًا بِالثَّبَاتِ عَلَيهِ.

وَالوَاجِبُ عَلَى العِبَادِ إِزَاءَ الطَّلَبِ: امْتِثَالُهُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أَرَادَ اللهُ وَرَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ غُلُوٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ، فَيَقُومُونَ بِالمَأْمُورِ وَيَجْتَنِبُونَ المَحْظُورَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٠-٢٣][١].

---

[١] قَولُهُ: «**فَالوَاجِبُ عَلَى العِبَادِ إِزَاءَ الطَّلَبِ: امتِثَالُهُ عَلَى الوَجْهِ...**».

الوَاجبُ علينَا إزاءَ خَبَرِ اللهِ ورسولِهِ التَّصديقُ وَالإِيمانُ، لا يَكفِي مُجَرَّدُ التَّصديقِ، بَلْ لا بُدَّ مِنَ الإِيمَانِ، والإيمانُ يَقتضِي القَبولَ والإذعانَ، أَمَّا مُجَرَّدُ التَّصديق فَلَيسَ بكافٍ؛ ولـهَذَا لم يَنفعْ أَبَا طَالبٍ أَن صدَّقَ رسولَ اللهِ ﷺ، فإنَّ أَبَا طالبٍ قد صَدَّقَ الرَّسُولَ تَصدِيقًا وَاضِحًا، حتَّى كَانَ يُدافعُ عَنه وَيَقُولُ فِي اللاميَّةِ المشهورةِ:

لَقَد عَلِمُوا أَنَّ ابْنَنَا لا مُكَذَّبٌ ... لَدَيْنَا وَلَا يُعنَى بِقَوْلِ الأَبَاطِلِ(١)

ويقولُ:

وَلَقَد عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيرِ أَديانِ البَرِيَّةِ دِينَا

لكنَّه لم يُؤمِن فقالَ:

لَولَا المَلَامَةُ أَو حَذار مَسبَّةٍ ... لَرَأَيْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينَا(٢)

---

(١) ديوان أبي طالب (ص:٨٤)، وانظر: سيرة ابن هشام (١/ ٢٨٠).

(٢) ديوان أبي طالب (ص:٨٧، ١٨٩)، انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١١١)، وخزانة الأدب (٢/ ٧٦).

فهَذَا الرَّجلُ مُصدِّقٌ، لكنْ لم يُؤمِنْ، فَلا بُدَّ مِنَ التَّصديقِ وَالإِيمانِ، أَي: الاطْمِئنَانِ لَهُ، وَالإِقْرَارِ بِهِ، وَقَبُولِهِ وَالإِذْعَانِ لَهُ، وَإِلَّا فَلَيس بِمُؤمِنٍ، بِدَليلِ قَولِهِ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء:١٣٦]، الكِتابُ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى رَسولِهِ هُوَ: القُرآنُ الكريمُ، وَالَّذِي أَنزَلَ مِن قَبل: الكُتُب السَّابِقَةُ الَّتِي نَزَلَت عَلَى الأَنْبِيَاءِ، مِثل: التَّوراةِ وَالإِنجيلِ.

وَعبَّر بـ«نزَّل» بالنِّسبةِ للقُرآنِ؛ لأَنَّه لَمْ يَنزِلْ جُملةً واحدةً، بلْ نَزل مُفرَّقًا، وَعبَّر بـ«أَنْزل» بالنِّسبةِ للكُتُبِ الأُخرَى؛ لأَنَّها تَنزِلُ جُملةً واحدةً؛ ولهَذَا اعترَضَ المشرِكُونَ عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بكونِ القُرآنِ نَزَلَ عَليهِ عَلَى غَيرِ مَا نَزَلَتِ الكُتُبُ السَّابِقَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء:١٠٦]. ثم قَالَ تَعالَى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦]، وَلَم يَذكرِ اللهُ القَدَرَ فِي هَذِهِ الآيةِ، إمَّا لأَنَّه دَاخِلٌ فِي الإِيمانِ باللهِ، أو لأَنَّ الإِيمانَ بِالقَدَرِ كَما قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: يُغلَّب فيه جَانب الطَّلَبِ.

ولـمَّا ذَكَرَ أَنَّ الوَاجِبَ عَلَى العِبَادِ إِزَاءَ خَبَرِ اللهِ وَرَسولِهِ التَّصديقُ والإِيمانُ؛ ذَكَرَ الوَاجِبَ عَلَى العِبادِ إِزَاءَ أَمر اللهِ وَرَسُولِهِ، بأَنَّه الامتثالُ عَلَى الوَجهِ الَّذِي أَرَادَ اللهُ مِن غَيرِ غُلوٍّ وَلا تَقصيرٍ.

ثُمَّ ذَكَر الآيَةَ واستدَّل بِهَا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا﴾ [الأنفال:٢٠-٢١]، والآيةُ

....

الَّتي فِي الخبرِ، قولُه تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء:١٣٦]، أمَّا هُنا فَقالَ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا﴾ [الأنفال:٢٠-٢١]، يَعنِي: بِآذانِهم ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال:٢١] بِقُلُوبِهِم، فَإِثْبَاتُ السَّمْعِ أَوَّلًا وَنَفيُهُ ثانيًا ليس فِيهِ تَنَاقُضٌ؛ لأنَّ السَّمع في الأَوَّلِ سَمع الآذانِ، وفِي الثاني سمعُ القلوبِ، يَعنِي أنَّهم قَالُوا: سمِعنَا. لكِنْ لم يَستَجِيبُوا، فالسَّمعُ الثَّاني غيرُ السَّمعِ الأوَّلِ، وَمحَلُّه غيرُ محَلِّ الأوَّلِ.

وقَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال:٢٢]، يَعنِي بِهم مَنْ تَوَلَّوا عَنه وَهُم مُعرِضُونَ.

فَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: مَنْ هُم الصُّمُّ البُكم؟ **الجوابُ**: الكَافر؛ لِقَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

فَالكَافِرُ: هُوَ الأَصَمُّ الأَبكَمُ الأَعمَى؛ أَصَمُّ عَن سَماعِ الحَقِّ، وأَبكَمُ عَنِ النُّطْقِ بِهِ، وأَعمَى عَنِ النَّظَرِ إِلَيهِ، فهؤُلَاءِ شَرُّ الدَّوَابِّ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٣]، وفِي هَذِهِ الآيةِ دليلٌ عَلَى أنَّ مَن يُضِلُّه اللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يُضلُّه ظالِمًا له؛ وإنَّما يُضِلُّه لأنَّه لَيسَ أهلًا لِلْهِدَايَةِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾، لكنَّهم ليسَ فِيهم خيرٌ؛ لِفَسَادِ قُلوبِهِمْ، فَلَم يُسمِعْهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ كَما قَالَ تَعالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥].

فَصَارَ أَصلُ البَلَاءِ للإِضْلَالِ مِنَ الشَّخْصِ نَفْسِهِ، أَمَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ فإنَّه شَكُورٌ حَلِيمٌ، لو أنَّ الإِنْسَانَ صَدَقَ فِي اتِّجاهِهِ إِلَى ربِّه لَشكَرَ اللهُ لَهُ؛ ولَزادَهُ مِنَ العِلْمِ وَالإِيمانِ وَالتَّقْوى.

وَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٦].

إِذَنِ: الكُفَّارُ شَرٌّ مِنَ الخَنَازِيرِ وَالكلابِ وَكُلِّ المخلُوقاتِ، حَتَّى وَإِنْ قَالُوا: إِنَّنَا عَلَى الإنْسَانيَّةِ. لِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا فَصَارُوا شَرَّ المَخْلُوقَاتِ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾، فَالكُفَّارَ شَرُّ البَرِيَّةِ، وَلَوْ عَلمَ اللهُ فِيهُمْ خَيرًا لأَسْمَعَهُمْ، وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لتوَلَّوْا وَهُمْ مُعرِضُون.

وقَدْ يَتَبادَرُ للإِنسانِ إذَا قُلْنَا: إِنَّ الكَلامَ في التَّوحيدِ مِن بَابِ الخَبَرِ، وَهَذَا مِن بَابِ الطَّلَبِ. أَنَّه خَبَرٌ مَحْضٌ لَا يَتَضَمَّنُ طَلَبًا، وَكَذَلِكَ إذا قُلْنَا: إِنَّه طلبٌ مَحْضٌ لَا يَتضَمَّنُ خَبَرًا. والأمرُ لَيْسَ كَذَلِكَ! فَإِنَّ خَبَرَ اللهِ وَرَسُولِهِ طلبٌ مِن وَجْهٍ آخرَ؛ لِأَنَّنا مَأمُورُون بِأَنْ نَعْتَقِدَ مَدْلُولَ هَذَا الخَبَرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء:١٣٦]، فَأمرنَا بِأَنْ نُؤمنَ بِهِ، فَيَكُونُ هَذَا الخَبَرُ مِن بَابِ الطَّلَبِ مِن هَذَا الوَجْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، هَذَا خبرٌ. وقوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، هَذَا طلبٌ؛ إِذَنْ: فهَذَا خبرٌ مُتضمِّنٌ للطَّلَبِ.

وَكَذلك الكلامُ فِي الشَّرْعِ وَالقَدَرِ وإنْ قُلْنَا: إِنَّه طَلَبٌ. فإِنَّه يَتَضَمَّنُ خبرًا، فالصَّلاةُ مَثلًا مَفروضةٌ -أُمِرْنا بِهَا-: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، لكنْ مَعَ ذَلِكَ أَخْبَرَ اللهُ أَنَّها كتابٌ مفرُوضٌ، فَوَجبَ عَلَينَا اعتقادُ أَنَّها فَرضٌ مُؤَقَّتٌ.

وهَذَا التَّنبيهُ حتَّى لا يَظُنَّ المكلَّفُ أنَّ الطَّلَبَ طَلَبٌ مُتمحِّضٌ، وأنَّ الخَبَرَ خبر متمحِّضٌ لا يَتَضمَّنُ طَلَبًا.

فَصْــلٌ[١]

إِذَا تبيَّنَ ذَلِكَ فَهَا هُنَا أَصْلَانِ:

الأَصْلُ الأَوَّلُ فِي تَوْحِيدِ الصِّفَاتِ وَهُوَ: أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ: إِثْبَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ، وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ، كَمَا جَمَعَ اللهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١][٢].

---

[١] **إِذَا قَالَ قَائِلٌ**: مَا الأَصْلُ فِي الصِّفَاتِ؟

الجَوَابُ: الأَصْلُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفسهُ، وَبِمَا وَصَفَته بِهِ رُسُلَه، هَذَا أَصلٌ، (إثباتًا بِلَا تمثيلٍ، وَتنزيهًا بِلَا تعطيلٍ)، أي: نُثبتَ بِدونِ تمثيلٍ، ونُنَزِّهَ بِدُونِ تعطيلٍ.

[٢] مِنَ الآياتِ المشْكِلةِ قولُه تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فَهِي تُثبِتُ أنَّ للهِ سمعًا وَبصرًا، وَتَنفِي عنهُ المماثَلةَ.

وَكَونُها مِن الآياتِ المشكِلةِ؛ لأنَّ الكَافَ للتَّشبيهِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى كَلِمَةِ (مِثْل)، فَإِذَا أَخذْنَا بالآيةِ عَلَى ظَاهِرِهَا فقد يَقُول قائلٌ: إنَّ ظاهرَهَا أَنَّ للهِ مِثْلًا، وَلَيس كَمِثلِهِ شَيءٌ. وهَذَا مُشكِلٌ.

وَمِنْ ثَمَّ اخْتلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي مَعْنَاهَا، فَقِيلَ: إنَّ مَعْنَى قَولِهِ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾: أي لَيسَ كَصِفَتِهِ شيءٌ. وَقَالَ: إنَّ المِثْل والمَثَل يَأتِي بِمعنَى الصِّفَةِ، ومنهُ قولُه تَعالَى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد:١٥]، ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ يَعنِي: صِفَـةُ الجنَّةِ التَّي

وُعِدَ المُتَّقُون، وَمِنْهُم مَنْ قَالَ: إنَّ (الكَافَ) هُنَا زَائِدَةٌ كَمَا تُزادُ (مِنْ) والبَاء وغيرُهما مِن حرُوفِ الجرِّ، وأَنَّ أَصلَ الكلامِ: (ليسَ مثلَه شَيءٌ).

وَمنهُم مَنْ قَالَ: إنَّ ﴿مَثَلُ﴾ زَائِدَةٌ، وإنَّ الأصلَ (لَيسَ كهو شيءٌ).

وَمنهُم مَنْ قَالَ: بَل إنَّ الكَاف دالَّةٌ عَلَى التَّشبيهِ، وَ(مِثْل) دَالَّةٌ عَلَى التَّشبيهِ، وَيكُون هَذَا مِن بَابِ التَّوكِيدِ؛ لأنَّ النَّفْيَ إِذَا دَخلَ عَلَى النَّفْي زَادَه توكِيدًا، فهَذِهِ أَربعَةُ أقوالٍ.

وَمِنهُم مَنْ قَالَ: إنَّ هَذَا منْ بَابَ التَّعظيمِ؛ لأَنَّه جَرَتِ العَادةُ في الأُسلوبِ العَرَبِيِّ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدَحُوا شَخصًا قَالُوا: مِثلُك لَا يَبخلُ. أَي: أَنَّك أَنْتَ لَا تَبخَلُ، أَو يَعنِي مَنْ بَابِ المبَالَغَةِ، إِذَا كَانَ مِثْلُكَ لَا يَبخَلُ وَهُوَ مُلْحَقٌ بِكَ إِلحَاقًا؛ فَأَنتَ مِن بَابِ أَولَى، وَهَذَا الأَخيرُ هُوَ أَحسَنُهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّه ظَاهِرُ اللَّفْظِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ يَعنِي أَنَّه مِن بَابِ المبَالَغَةِ فِي نَفْيِ مُمَاثَلَةِ شَيءٍ للهِ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾، ثُمَّ إِنَّه فِي الواقِعِ إِذَا قُلنَا: إنَّ مِثلَه لَيسَ لَهُ مِثلٌ، لَزِمَ مِن ذَلِكَ نَفيُ المِثْلِ؛ لأَنَّه لَو كَانَ لِلْمِثلِ مِثل؛ صَارَ مَدلولُ الآيةِ لَيسَ بِصَحِيحٍ.

فالآيةُ مَعْنَاهَا وَاضحٌ، لَكِنْ كيفَ صحَّ تَركيبُ الآيةِ؟

نَقولُ: هَذَا مِن بَابِ المبَالَغَةِ، وَهُوَ أُسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ، أَمَّا قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فَهِي إِثْبَاتٌ.

وَسَمْعُ اللهِ يَنقسِمُ إِلَى قِسْمَينِ:

- سَمعٌ بمعنَى الاستِجَابَةِ، مِثلَ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩].

فَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نَفْيٌ مُتَضَمِّنٌ لِكَمَالِ صِفَاتِهِ، مُبْطِلٌ لِمَنْهَجِ أَهْلِ التَّمْثِيلِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إِثْبَاتٌ لِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَإِبْطَالٌ لِمَنْهَجِ أَهْلِ التَّحْرِيفِ[١] وَالتَّعْطِيلِ[٢]، ....

▪ وَسَمعٌ بِمَعنَى إِدْرَاكِ المسمُوعِ، مِثَلَ قَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١].

[١] **التَّحريفُ**: فِي اللُّغَةِ: التَّغيير، وَمنهُ حَرَّفْتُ الدَّابةَ، أَيْ: غَيَّرتُ اتِّجَاهَهَا.

وَأَمَّا فِي الاصْطِلاحِ: فَهُو تَغييرُ لفظِ النَّصِّ أَو مَعْنَاهُ، سَواءٌ عَن قصدٍ أَو عَن غيرِ قصدٍ، وَمَعنَاه التَّغييرُ، إمَّا تغييرُ اللَّفظِ، وإمَّا تغييرُ المعنَى.

فِفِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ مَنْ قَامَ بتَغيير الحركةِ الإِعْرَابيَّةِ، وجَعل مُوسَى هُوَ الفَاعِلَ، هَذَا مُحرِّفٌ لَفظًا ومعنًى، وَالَّذِي قَالَ: المُرَادُ بِيَدِ اللهِ: قدرتُه، أو نعمتُه. هَذَا مُحرِّفٌ معنًى، والسَّلَفُ يُنزِّهُونَ اعْتَقَادَهُمْ عن التَّحريفِ اللَّفْظِيِّ وَالمعْنَوِيِّ.

[٢] **التَّعْطِيل**: فِي اللُّغةِ العَرَبيَّةِ بِمَعنَى التَّخْلِيَةِ، وَمِنهُ قَولُه تَعَالَى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج:٤٥]، أَيْ: مُخلَّاةٍ لا يَردُهَا أَحدٌ.

وأمَّا فِي الاصطلاح: فَهُوَ إنكارُ ما يَجبُ للهِ تَعَالَى مِنَ الأَسماءِ أَو الصِّفَاتِ، سَواءٌ كَانَ ذَلِكَ الإِنْكَارُ كُلِّيًّا أَمْ جُزْئِيًّا؛ لأَنَّه إِذَا أَنْكَرَ فَقَدْ عطَّلَ.

وَهُوَ أَيضًا تَخليةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفسَه، وَتَخْلِيَةُ النَّصِّ أَيضًا مِن مَعْنَاهُ المرادِ بِهِ، فالتَّعطيل يَنصَبُّ عَلَى الصِّفَةِ وَعَلَى دَلِيلِهَا، فَهُم يُعطِّلُونَ اللهَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ، وَيُخلونَهُ مِن هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَهُمْ كَذَلِكَ يُعطِّلُونَ النُّصوصَ عَن مَدلُولِـهَا الَّذِي أَرَادَهُ اللهُ، فَصَارَ مَوضِعُ التَّعطيلِ الصِّفَاتِ وَأَدِلَّتَها.

فَنُثْبِتُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، وَنَنْفِي مَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ[١] وَلَا تَمْثِيلٍ[٢]، وَهَذَا هُوَ الْمَنْهَجُ السَّلِيمُ الوَاجِبُ المَبْنِيُّ عَلَى العِلْمِ وَالحِكْمَةِ وَالسَّدَادِ فِي القَوْلِ وَالِاعْتِقَادِ.

---

[١] التَّكييفُ: مَعناه إِثباتُ كيفيَّةِ الصِّفَةِ قولًا أو عَقْدًا.

فـ(قولًا): بأَنْ يَقولَ: كيفيَّةُ استواءِ اللهِ عَلَى العَرْشَ كَذَا وَكَذَا.

و(عَقْدًا): بأَنْ يَعتقدَ أَنَّ كيفيَّةَ استواءِ اللهِ عَلَى العَرشِ كَذَا وَكذا.

وَيَجبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ قَالُوا: مِن غَيرِ تَكْييفٍ. وَلَم يَقولُوا: مِن غَيرِ كَيفٍ. وَبينَهُما فرقٌ؛ لأَنَّ الممنوعَ أَنْ تُكيِّفَ، لَا أَنْ تَعتقِدَ أَنَّ لَهُ كيفيَّةً؛ لأَنَّ اعتقادَ أَنَّ لَهُ كيفيَّةً أَمرٌ لا بُدَّ مِنهُ، كلُّ شيءٍ مَوجودٍ فَلَهُ كَيفيَّةٌ، وَلا بُدَّ مِن ذَلِكَ، فَاستِواء اللهِ عَلَى العَرشِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى كَيفيَّةٍ مُعيَّنَةٍ، لَكِن لا يَجوزُ لِي أَنْ أُكيِّفَ، ونُزولُ اللهِ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيا أيضًا لا بُدَّ أَنْ يكونَ عَلَى كَيفيَّةٍ مُعيَّنةٍ، لَكِنْ لَا يَجوزُ لِي أَنْ أُكيِّفَهُ، ويَدُ اللهِ لَا بُدَّ أَنَّ لها كيفيَّةً مُعيَّنةً لكنْ لا يَجوزُ أَنْ أُكيِّفَهَا.

وَلِهَذَا كَانَت العِبَارَةُ: «مِن غَيرِ تَكييفٍ». فإذا ذَكَر كيفيَّةَ الصِّفَةِ، وقال مثلًا: كَيفيَّةُ وجهِ اللهِ كَذَا وَكَذا... وَيَصِفُ، أَو يَقولُ: كَيفيَّة اسْتِوَائِهِ عَلَى العَرْشَ كَذَا وَكَذَا... وَيَصِفُ، فهذا تكييفٌ بِدُونِ أَنْ يَقُولَ: مِثل كَذَا.

[٢] التَّمثيلُ: ذِكْرُ الكيفيَّةِ مقيَّدةً بِمُمَاثل، فيَقولُ: وَجهُ اللهِ مِثْلُ وَجهِ الإِنْسَانِ. وَيقولُ: اسْتِوَاءُ اللهِ عَلَى العَرشِ مِثلُ استواءِ الإنسانِ عَلَى السَّريرِ. وَمَا أَشْبَه ذَلِك، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ وَقَفَ قَائِمًا يَخْطُبُ يَقُولُ: سَلُونِي عَن كُلِّ شَيْءٍ فَأَصِفَهُ لَكُمْ. وقَالَ: وَاعْفُونِي عَن ذِكْرِ الفَرْجِ وَاللِّحيَةِ. -وَالعِيَاذُ بِاللهِ-، وَالباقِي يَصِفُهُ مُمَثِّلًا رَبَّهُ بِالخَلْقِ.

وَلَهُ دَلِيلَانِ: أَثَرِيٌّ وَنَظَرِيٌّ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: سَمْعِيٌّ وَعَقْلِيٌّ[١].

والتَّمثيلُ أَخصُّ مِنَ التَّكْييفِ، فَيَصِحُّ أَنْ نَقولَ: كُلُّ مُمَثِّلٍ مُكيِّفٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُكيِّفٍ مُمَثِّلًا، والتَّعبير بنفْي التَّمثيلِ أَوْلَى مِنَ التَّعبيرِ بنفْي التَّشبيهِ؛ لُوجُوهٍ:

١- أَنَّه اللفظُ الَّذي وَرَدَ بِهِ القُرآن، وَكلَّما حَافَظَ الإنسانُ عَلَى التَّعبيرِ بالنَّصِّ كَانَ أَولَى؛ لأنَّ النَّصَّ مُحكَمٌ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبيرٍ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وَلم يَقُلْ: «كَشَبَهِهِ شَيءٌ».

٢- أنَّ نَفيَ التَّشبيهِ عَلَى سَبيلِ الإِطْلَاقِ لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ مَا مِن شَيئَينِ إِلَّا وَبينَهُما تَشَابُهٌ مِن بَعضِ الوُجوهِ، وإِنْ تميَّزَ كلُّ واحدٍ مِنْهُما بِما يَختَصُّ بِهِ.

٣- أَنَّ التَّشبيهَ صَارَ اسمًا لإِثباتِ الصِّفَاتِ عِنْدَ بَعضِ أَهلِ التَّعطيلِ؛ وَلِهَذَا تَجدُ الَّذِينَ يُعطِّلونَ إِذَا قَالُوا: مُشَبِّهَةٌ. فيَعنُون بِهم أَهلَ السُّنَّةِ وَالجَماعَةَ المثبِتِينَ للصِّفَاتِ، فَإِذَا سَمِعَهُ مَنْ بَلَغَهُ هَذَا الاصْطِلاحُ؛ ظَنَّ أَنَّ مَعنَى (مِن غَيرِ تشبيهٍ)، أَي: مِنْ غَيرِ إِثباتِ صِفةٍ.

إِذَنْ: نَفْيُ المماثَلَةِ مُبطِلٌ لمذْهَبِ أَهلِ التَّمثيلِ، وَإِثْبَاتُ سَمعٍ وَبَصَرٍ مُبطِلٌ لِمَذْهَبِ أَهلِ التَّعْطِيلِ.

[١] الدَّليلُ الأَثَريُّ بإزاءِ السَّمعيِّ، وأَنَّ النَّظريَّ بإزاءِ العَقليِّ؛ لأَنَّ الدَّليلَ العقليَّ يُعرَفُ بالنَّظرِ وَالتَّدبُّرِ، والدَّليلَ الأَثَريَّ يُعرَفُ بالسَّماعِ يَتَلَقَّاهُ النَّاسُ مِنَ القُرآنِ وَالسُّنَّةِ.

وهَذَا المنهجُ هُوَ المَنْهَجُ السَّلِيمُ بِلَا شَكٍّ، فَهُو مَبْنِيٌّ عَلَى العِلْمِ والحِكْمَةِ:

- أَمَّا كَوْنُهُ مَبْنِيًّا عَلَى العِلْمِ؛ فَلِأَنَّهُ مُتلقًّى مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

أَمَّا الأَثَرِيُّ السَّمْعِيُّ فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠][١].

▪ وَأَمَّا كَوْنُهُ مَبْنِيًّا عَلَى الحِكْمَةِ؛ فَلأَنَّ الإنسانَ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ النُّصُوصَ فِي مَوْضِعِهَا، وَهَذِهِ هِي الحِكْمَةُ.

[١] فَفِي هَذِهِ الآيةِ خَبرٌ وأَمرٌ، فالخبرُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وَدُعاؤُه بِهَا يَستلزمُ إِثْبَاتَهَا، وفِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ دليلٌ عَلَى أَنَّه لا يُوجدُ اسمٌ مِن أَسماءِ اللهِ إِلَّا وَله مَعنًى، وَلَيسَ مَعنًى فَقط، بل هُو أَحسَنُ المعَانِي.

وَبِهَذَا نعرِفُ بُطلانَ قَولِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ مِن أَسماءِ اللهِ (الدَّهرَ)؛ لأَنَّ الدَّهرَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ ليس لَه معنًى، إِذَنِ الدَّهرُ هُوَ الزَّمنُ الَّذِي يَمرُّ.

وَكَذَلِكَ أَيضًا إِبْطَالُ قَولِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ مِن أَسماءِ اللهِ (القَدِيم)؛ لأَنَّ القِدَمَ لَيسَ وَصفًا أَعْلَى، إِذْ إِنَّه يُوصَفُ بِهِ الشَّيءُ المخلُوقُ، كَما قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾.

الثَّانِي: يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ دُعَاؤُه بِهَا لَهُ مَعنيَانِ:

المعْنَى الأَوَّلُ: دُعاءُ المَسأَلةِ، وَهُو أَنْ تَقْرِنَ المسأَلةَ بها تَطلبَهُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَتَقُول إِذَا أَرَدْتَ سُؤَالَ المَغْفِرَةِ: اللَّهُمَّ يا غَفورُ فَاغْفِرْ لِي. وإِذَا أَرَدْتَ الرِّزْقَ قُلِ: اللَّهُمَّ يَا رَزَّاقُ ارزُقْنِي. وَلَا يَستقيمُ أَنْ تَقولَ: يَا غَفُورُ ارْزُقْنِي. لأَنَّ الدُّعَاءَ باسمٍ يَكونُ مُناسبًا للمَطلوبِ؛ لِقَولِهِ: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾.

والمعنَى الثَّانِي: دُعَاءُ العِبادَةِ، وَهُو أَنْ تَتَعَبَّدَ للهِ تَعَالَى بِمُقْتَضَاهَا، فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّه غفـورٌ تَعرَّضتَ للْمَغْفِـرَةِ وَأَسبابِهَا، وَإِذَا علمتَ بأَنَّـه سَميـعٌ؛ خِفْتَ منهُ أَنْ يَسمَعَ مِنْكَ

وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦][١].

مَا يَكْرَهُهُ، وَإِذَا عَلِمْتَ بأنَّه بَصيرٌ؛ خِفْتَ منهُ أَنْ يَرَاكَ عَلَى وَجهٍ لَا يَرضَاهُ.

وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾، هَذَا الأَمْرُ للتَّهدِيدِ؛ أي: اترُكُوهُم فَجَزَاؤُهُم عَلَينَا؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

[١] وَجهُ الدِّلَالةِ مِن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ أَنَّ اللهَ أَخبَرَ أَنَّ لَهُ الأَسماءَ الحُسْنَى، وَأَمَر بِدُعَائِهِ بِهَا، وَحَذَّر مِمَّن خَالَفَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ وَمِنْ أَنْوَاعِ الإِلْحَادِ أَلَّا نُثْبِتَ للهِ هَذِهِ الأَسْمَاءَ، أَو أَلَّا نَدعوهُ بِهَا؛ لأَنَّ اللهَ تعالى أَخْبَرَ وَأَمَرَ.

وقَولُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ هَذَا نَهيٌ عَنِ التَّمثيلِ.

فَالآيَةُ الأُولَى فِيهَا الأَمرُ بالإِثْبَاتِ، وَالنَّهيُ عَنِ التَّعطيلِ، وَالآيَةُ الثَّانيةُ فِيهَا النَّهيُ عَنِ التَّمثيلِ.

وقَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ هَذِهِ الآيَةُ تَتَضمَّن النَّهيَ عَنِ التَّكييفِ؛ لأَنَّ المكيِّفَ قَالَ مَا لَا يَعلمُ.

ولِهَذَا: لَـمَّا سُئِلَ الإمَامُ مَالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كَيفَ استَوَى؟ قَالَ: الكَيفُ غَيرُ مَعقولٍ(١). وَلَم يَرِدْ بِهِ السَّمعُ فَيكونَ مجهولًا

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)،

لَنَا، فَإِذَا كيَّفَ الإِنْسَانُ، فَقَد قَفَا مَا لَيسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، فهَذِهِ الآياتُ الثَّلاثُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى مَا انْتَهَجَه سَلَفُ هَذِهِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا.

إِذَنْ: فهَذِهِ الآيةُ اجعَلْها نِبْراسًا تهتَدِي بِهِ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ أَي: اتْرُكْ ما لا تَعلمُه؛ لأَنَّك مَسؤولٌ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾.

وإِذا قُلنَا: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾، فهَلْ يَتَعَلَّقُ بِأَسْماءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ أَو أَعَمُّ؟

فَمَنْ قَالَ: هَذَا حرامٌ. وَهوَ لَا يَدرِي فَقَدِ ارْتَكَبَ النَّهيَ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَاجبٌ. وَهُوَ لَا يَدْرِي فَقَد ارْتَكَبَ النَّهيَ، وَمَنْ قَالَ عَن شَخصٍ مَا لَم يَسمعْهُ منهُ؛ فَقَدِ ارْتَكَبَ النَّهْيَ، إِلَّا إِذَا ثَبَتَ عَنهُ مِن طَرِيقٍ آخرَ.

أَمَّا ما تَشُكُّ فِيهِ فلا تَأْخُذْ به: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾، والشَّاكُّ لَيسَ عندَه علمٌ، واعْمَلْ بهَذِهِ الآيَةِ فِي جميعِ أُمورِكَ تَكُنْ مُطيعًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، وتَكُن مُستَرِيحًا؛ لأَنَّك لا تَتكَلَّمُ إِلَّا بِمَا عِنْدَك عِلمٌ مِنْهُ.

وَمَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يُخالِفُون هَذِهِ الآيَةَ، فتَجِده يَتَسَرَّعُ فيَقُول: هَذَا حَلالٌ أَو هَذَا حرامٌ. وتَجِدُه يَتَسَرَّعُ فِي النَّقلِ عَن شخصٍ وَهُوَ لَا يَدرِي عَنهُ، وقد تَجِدُه يَتَسَرَّعُ فِي الظَّنِّ عَلَى غَير أَصلٍ.

= وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وَأَمَّا النَّظَرِيُّ العَقْلِـيُّ فَلِأَنَّ القَوْلَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ بَابِ الخَبَرِ المَحْضِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ لِلْعَقْلِ إِدْرَاكُ تَفَاصِيلِهِ، فَوَجَبَ الوُقُوفُ فِيهِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ[١].

---

[١] قَولُهُ: «وأَمَّا النَّظَرِيُّ العقْليُّ فَلِأنَّ القَوْلَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ...»: الكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ وفِي الأَسْمَاءِ مِن بَابِ الخَبَرِ، فنَحْنُ لا نَعْرِفُ مِن أَسْمَاءِ اللهِ إلاَّ مَا أَعْلَمنَا بِه، وَلَا نَعْلَمُ مِن صِفَاتِهِ إِلَّا مَا أَعْلَمَنَا بِه، فَإِذَا كَانَ مَرْجِعُ ذَلِكَ السَّمْعَ فإِنَّ الوَاجِبَ الوُقُوفُ عَلَى مَا جَاءَ بِه السَّمْعُ؛ إِثْبَاتًا فِي الإِثْبَات، وَنَفْيًا فِي النَّفْيِ، وَالعَقْلُ لا يُمْكِنهُ إِدْرَاكُ تَفَاصِيلِ ذَلِكَ.

وفُهِمَ مِن قُولنَا: (تَفَاصِيل ذَلِكَ) أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْرِفهُ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ، فَالعَقْلُ يَعْلَمُ أَنَّ الرَّبَّ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ كَامِلَ الصِّفَاتِ، لَكِنَّ كَمَالَ الصِّفَاتِ بما أَخْبَرَ بِه.

ولـهَذَا اسْتَدَّلَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَبِيهِ بِدَلِيلٍ عَقْلِـيٍّ قَالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـًٔا﴾ [مريم:٤٢].

إِذَنِ: العَقلُ يَعلمُ بأَنَّ الرَّبَّ لا بُدَّ أَنْ يَكونَ سَميعًا بَصيرًا عالمًا قَادرًا، لكنَّ تَفَاصيلَ ذَلِكَ لا يُدرِكُه، فلَولَا أَنَّ اللهَ تعالى أَخبَرَنَا أَنَّه اسْتَوى عَلَى العَرشِ مَا عَلِمْنَا بذَلِكَ، وَلَولَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَخْبَرَنَا بأَنَّه يَنزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبقَى ثُلـثُ الليلِ الآخِـرُ مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ(١)، وَلَـولَا أَنَّ نبيَّـه أَخبَرَنَا بأَنّـه يَضْحَـكُ إِلَى رَجُلَـينِ

---

(١) أخرجه البخاري: أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١٠٩٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨).

يَقتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، كِلاهُمَا يَدْخُلانِ الجَنَّة مَا عَلِمْنَا بِذَلِكَ(١).

فَاللهُ تَعَالَى مَوصُوفٌ بِصِفَاتِ الكَمَالِ؛ لأَنَّ مَنْ لَمْ يَكنْ كَامِلًا لَمْ يَصِحَّ أنْ يكونَ ربًّا.

ولَكِنْ عَلَى وَجهِ التَّفْصِيلِ: لَا يُدرِكُ العَقْلُ هَذَا؛ فَوَجَبَ الوُقوفُ فِيهِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ السَّمعُ.

وَلِهَذَا: لَوْ سَألَنَا سَائِلٌ: هَلْ أَسماءُ اللهِ تَوقِيفيَّةٌ أَمْ قِيَاسِيَّة؟

الجَوَابُ: إِنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعد ويقتل، رقم (٢٦٧١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠).

فَصْلٌ

وَالجَمْعُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ هُوَ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ مَصْدَرُ وَحَّدَ يُوَحِّدُ، وَلَا يُمْكِنُ صِدْقُ حَقِيقَتِهِ إِلَّا بِنَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ؛ لِأَنَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى النَّفْيِ المَحْضِ تَعْطِيلٌ مَحْضٌ، وَالِاقْتِصَارَ عَلَى الإِثْبَاتِ المَحْضِ لَا يَمْنَعُ المُشَارَكَةَ[١].

---

[١] أي: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ مُوَحِّدًا تَوْحِيدَ أُلُوهِيَّةٍ، وَفِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَذَلِكَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ إِلَّا إِذَا جمع بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، فَأَثبتنا مَا أَثْبَتَهُ الشَّارِعُ، وَنَفَينَا مَا نَفَاهُ مِن غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ، وَلَا يُمْكِنُ صِدْق حَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ إِلَّا بِالإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ.

فَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ إِثْبَاتٌ وَنَفْيٌ؟

الجَوَابُ: نَعَمْ، فـ(إِنَّما) أَدَاةُ حَصْرٍ، وَالمَعْرُوفُ أَنَّ الحَصْرَ هُوَ إِثْبَاتُ الحُكْمِ فِي المَذْكُورِ وَنَفْيُهُ عَمَّا سِوَاهِ، فقولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ فِي مَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» تمامًا، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، ثُمَّ أَكَّد ذَلِك بقولِهِ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

والمِثَالُ يَتبيَّنُ فِيهِ مَا كَرَّرْنَاهُ، مِن أَنَّ التَّوْحِيدَ لا بُدَّ فِيهِ مِن إِثْبَاتٍ وَنَفْيٍ، وكَلِمَةُ تَوْحِيدٍ مَصْدرُ (فَعَّلَ)، وَحَّدَ يُوَحِّدُ تَوْحِيدًا، وَلَا يُمْكِنُ تَوْحِيدُ الشَّيْءِ إِلَّا بِإِثْبَاتِ المَعْنَى لَهُ وَنَفْيِهِ عَمَّا سِوَاهُ، يَقُولُ: «**لأَنَّ الاقْتِصَارَ عَلَى النفيِ المَحْضِ تَعْطِيلٌ مَحْضٌ وَعَدَمٌ، وَالاقْتِصَارُ عَلَى الإِثْبَاتِ المَحْضِ لَا يَمْنَعُ المُشَارَكَةَ**»، وَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُوَحِّدَ فَنُثْبِتُ بِدُونِ مُشَارَكَةٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ بِشُجَاعٍ، فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ صِفَةَ الشَّجَاعَةِ وَعَطَّلْتَهُ مِنْهَا[١].

وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ شُجَاعٌ، فَقَدْ أَثْبَتَّ لَهُ صِفَةَ الشَّجَاعَةِ، لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ شُجَاعًا أَيْضًا[٢].

وَلَوْ قُلْتَ: لَا شُجَاعَ إِلَّا زَيْدٌ، فَقَدْ أَثْبَتَّ لَهُ صِفَةَ الشَّجَاعَةِ، وَنَفَيْتَ أَنْ يُشَارِكَهُ غَيْرُهُ فِيهَا، فَكُنْتَ مُوَحِّدًا لَهُ فِي صِفَةِ الشَّجَاعَةِ.

إِذَنْ لَا يُمْكِنُ تَوْحِيدُ أَحَدٍ بِشَيْءٍ إِلَّا بِالجَمْعِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةَ الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ[٣]،

---

[١] قَوْلُهُ: «**مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ قلتَ: مَا زَيدٌ بِشُجَاعٍ. فَقَدْ نَفَيتَ عَنْهُ صِفَةَ الشَّجَاعَةِ وَعَطَّلْتَه مِنْهَا**»: إِذَا قُلْنَا: «مَا زَيدٌ بِشجاعٍ» فَقَدْ نَفَينَا عَنْهُ الشَّجَاعَةَ وَعَطَّلْنَاهُ، فَالشَّجَاعَةُ فِي حَقِّه مَعْدُومَةٌ، فهَذَا نَفيٌ مَحْضٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «**وَلَو قُلتَ: زَيدٌ شُجَاعٌ. فَقَدْ أَثْبَتَّ لَهُ صِفَةَ الشَّجَاعَةِ، لكنَّ ذَلِكَ لَا يَمنعُ أَنْ يَكونَ غَيرُهُ شُجَاعًا أَيضًا**».

فَهَلْ إِذَا قُلْتَ: زَيدٌ شُجَاعٌ. وحَّدْتَهُ بِالشَّجَاعَةِ؟

الجوابُ: لَا؛ لاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ غَيرُهُ شُجَاعًا أَوْ أَشْجَعَ مِنْهُ، فإِذَا قلتَ: زَيدٌ شجاعٌ. أَثبتَّ الشَّجَاعَةَ، لكنَّك لَمْ تنفِهَا عَن غَيرِه، فَالإِثْبَاتُ المحضُ لَا يَمنعُ المشَارَكَةَ.

[٣] قَوْلُهُ: «**وَاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةَ الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ...**»: كُلُّ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ إِمَّا إِثْبَاتٌ وَإِمَّا نَفْيٌ، فَكُلُّ مَا أَثْبَتَه اللهُ لِنَفْسِه فَهُوَ

وَالغَالِبُ فِيهَا التَّفْصِيلُ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا كَثُرَ الإِخْبَارُ عَنْهَا وَتَنَوَّعَتْ دَلَالَتُهَا ظَهَرَ مِنْ كَمَالِ المَوْصُوفِ بِهَا مَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مِنْ قَبْلُ؛ وَلِهَذَا كَانَتِ الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ أَكْثَرَ مِنَ الصِّفَاتِ المَنْفِيَّةِ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ المَنْفِيَّةُ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ عَنْ نَفْسِهِ فَكُلُّهَا صِفَاتُ نَقْصٍ[١] وَلَا تَلِيقُ بِهِ، كَالعَجْزِ، وَالتَّعَبِ، وَالظُّلْمِ، وَمُمَاثَلَةِ المَخْلُوقِينَ، وَالغَالِبُ فِيهَا الإِجْمَالُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ فِي تَعْظِيمِ المَوْصُوفِ وَأَكْمَلُ فِي التَّنْزِيهِ، فَإِنَّ تَفْصِيلَهَا لِغَيْرِ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ فِيهِ سُخْرِيَةٌ وَتَنَقُّصٌ لِلْمَوْصُوفِ.

صِفَةُ كَمَالٍ، وَإِذَا كَانَ الإِثْبَاتُ صِفَةَ كَمَالٍ فَإِنَّهُ كُلَّمَا كَثُرَ ذِكْرُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ وَالإِخْبَارُ عَنْهَا ظهرَ مِن كَمَالِ المَوْصُوفِ بِهَا مَا هُوَ أَكْثَرُ.

فَلَوْ قُلْتُ لَكَ: فُلَانٌ ذَكِيٌّ. فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ ذَكِيٌّ، ثُمَّ قُلْتُ: وَعَاقِلٌ. ظَهَرَ لَكَ فِيهِ كَمَالٌ آخَرُ وَهُوَ العَقْلُ، ثُمَّ قُلْتُ: وَعَالِـمٌ. ظَهَرَ لَكَ كَمَالٌ أَكْثَرُ، ثُمَّ قُلْتُ: وَشُجَاعٌ. ثُمَّ قُلْتُ: وَكَرِيمٌ. ظَهَرَ لَكَ كَمَالٌ أَكْثَرُ، فكُلَّمَا ذَكَرتُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةَ ظهرَ مِن كَمَالِ المَوْصُوفِ مَا هُوَ أَكْثَرُ.

وَلِـهَذَا نَجِدُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيَّنَ مِنَ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذُكِرَتِ الصِّفَةُ الثُّبُوتِيَّةُ ظهرَ مِن كَمَالِ المَمْدُوحِ مَا لَيْسَ ظَاهِرًا مِن قَبْلُ؛ وَلِـهَذَا يَقُولُ العُلَمَاءُ فِي التَّفْصِيلِ: التَّفْصِيلُ غَالِبٌ فِي الإِثْبَاتِ، وَأَمَّا الإِجْمَالُ فَغَالِبٌ فِي النَّفْيِ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بَيَانُ ذَلِكَ.

[١] قوله: «**أَمَّا الصِّفَاتُ المَنْفِيَّةُ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ عَن نَفْسِهِ فَكُلُّهَا صِفَاتُ نَقْصٍ**»: فِي حَقِّ اللهِ «**لَا تَلِيـقُ بِـهِ**» مِثْـلُ: الجَهْـلِ، وَالسِّنَـةِ، وَالنَّـوْمِ، وَالمَوْتِ، وَمَا أَشْبَهَهَا، كُلُّـهَا

صِفَاتُ نَقْصٍ لَا تَلِيقُ بِاللهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ صِفَةُ النَّقْصِ نَقْصًا فِي ذَاتِهَا أَوْ نَقْصًا فِي كَمَالِهِ:

الأَوَّل: قَدْ تَكُونُ الصِّفَةُ صِفَةَ كَمَالٍ؛ فَيُنْفَى عَنْهَا النَّقْصُ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَرِيَهَا بِالنِّسْبَةِ لِلمَخْلُوقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، واللُّغُوبُ، أَيِ: التَّعَبُ والإِعْيَاءُ.

فَهُنَا لَـمَّا ذَكَر خَلْقَهُ لِهَذِهِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بينَهُما فِي هَذِهِ المدَّةِ الوَجِيزَةِ، وَكَانَ مِنَ المتوقَّعِ أَنَّ المخلُوقَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا كبيرًا أَنَّه يَتعبُ؛ فنفَى اللهُ عَن نَفسِهِ ذَلِكَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾، فهَذَا نَفْيُ نَقصٍ فِي كَمالِه، فَالخلقُ صِفةُ كمالٍ، لكنْ قَد يَعترِيهِ تَعَبٌ وإِعياءٌ، وهَذَا لِغَيرِ اللهِ، فَنَفَى اللهُ عَن نَفسِهِ هَذَا النَّقصَ الَّذِي هو نَقصٌ فِي الكَمَالِ.

الثَّانِي: النَّقْصُ فِي مُشَابَهَةِ المخلوقين، بِأَنْ تَقُولَ: عِلْمُ اللهِ كَعِلْمِي، هَذَا تَنَقُّصٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِنَّ إِلْحَاقَ الكَامِلِ بالنَّاقصِ يَجْعلُهُ نَاقِصًا؛ وَلِهَذَا لَوْ قُلْتَ: فُلَانٌ كَفُلَانٍ فِي الكَرَمِ. وَكَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ كَرِيمًا كَرَمًا وَاضِحًا، وَالثَّانِي كَرَمُهُ دُونَ ذَلِكَ؛ لَنَقَصَ قَدْرِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ هَذَا النَّاقِصَ أُلْحِقَ بِهِ، بَلْ قَدْ قِيلَ:

أَلَـم تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنْقُصُ قَـدْرُهُ إِذَا قِيلَ: إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا[1]

فَصَارَ الَّذِي يَنفِي عَنِ اللهِ النَّقْصَ:

١ - إِمَّا لكونِ الصِّفَةِ نَقْصًا فِي ذَاتِهَا أَو فِي جِنسِهَا، أَو نقصًا فِي كَمَالِـهَا.

---

(١) البيت لأبي درهم البندنيجي، اليتيمة (٥/ ٢٩٩).

أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ مَدَحْتَ مَلِكًا فَقُلْتَ لَهُ: أَنْتَ كَرِيمٌ، شُجَاعٌ مُحَنَّكٌ، قَوِيُّ الحُكْمِ، قَاهِرٌ لِأَعْدَائِكَ. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ المَدْحِ، لَكَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَكَانَ فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ مَدْحِهِ وَإِظْهَارِ مَحَاسِنِهِ مَا يَجْعَلُهُ مَحْبُوبًا مُحْتَرَمًا؛ لِأَنَّكَ فَصَّلْتَ فِي الإِثْبَاتِ.

وَلَوْ قُلْتَ: أَنْتَ مَلِكٌ لَا يُسَامِيكَ أَحَدٌ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا فِي عَصْرِكَ، لَكَانَ ذَلِكَ مَدْحًا بَالِغًا؛ لِأَنَّكَ أَجْمَلْتَ فِي النَّفْيِ[١].

٢- أَو مُشابَهَةً للمَخْلُوقِ.

وَالغَالِبُ فِي الإِثْبَاتِ التَّفْصِيلُ، وَذَكَرْنَا تَعْلِيلَهُ، وَالغَالِبُ فِي النَّفْيِ الإِجْمَالُ، وَهَذَا تَعْلِيلُهُ، بقَولِهِ: «**لِأَنَّهُ أَكْمَلُ فِي التَّنْزِيهِ وَأَعْظَمُ فِي تَعْظِيمِ المَوْصُوفِ**».

فَإِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: أَنْتَ لَيسَ بِكَ عَيْبٌ. هَذَا أَبْلَغُ مِمَّا لَوْ قَالَ لَكَ: لَيسَ بِكَ عَجْزٌ، وَلَيْسَ بِكَ جَهْلٌ... إلخ.

وَأَكملُ أَيْضًا فِي التَّنْزِيهِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ نَفَيْتَ صِفَةَ ذَمٍّ وَاحِدَةً لَأَوهَمَ جَوَازَ الصِّفَةِ الأُخْرَى، فَإِذَا نَفَيْتَ نَفْيًا مُجملًا كَانَ أَبْلَغَ فِي التَّنْزِيهِ.

إِذَنِ: العِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ:

١- أَنَّ ذَلِكَ أَبلغُ فِي تعظيمِ الموصُوفِ.

٢- وَلأَنَّ ذَلِكَ أَكملُ فِي التَّنْزِيهِ.

[١] قَوْلُهُ: «**أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ مَدَحْتَ مَلِكًا فَقُلْتَ: أَنْتَ كَرِيمٌ شُجَاعٌ...**».

فَالأَوَّلُ: ذَكَرْتَ مِن صِفَاتِ الكَمَالِ مَا يَزْدَادُ بِهِ رِفْعَةً عِنْدَ النَّاسِ وَمَحَبَّةً وَاحْتِرَامًا.

وَلَوْ قُلْتَ: أَنْتَ مَلِكٌ غَيْرُ بَخِيلٍ، وَلَا جَبَانٍ، وَلَا فَقِيرٍ، وَلَا بَقَّالٍ، وَلَا كَنَّاسٍ، وَلَا بَيْطَارٍ، وَلَا حَجَّامٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي نَفْيِ العُيُوبِ الَّتِي لَا تَلِيقُ بِهِ، لَعَدَّ ذَلِكَ اسْتِهْزَاءً بِهِ وَتَنَقُّصًا لِحَقِّهِ[١].

وَالثَّانِي: ذَكَرْتَ نَفْيًا مُجمَلًا، قُلْتَ: هَذَا مَلِكٌ لَا يُسَامِيهِ اليَوْمَ أَحَدٌ مِنَ المُلُوكِ. هَذَا مِن أَعْظَمِ المَدْحِ؛ لِأَنَّهُ إِجْمَالٌ فِي النَّفْيِ، وَالأَوَّلُ تَفْصِيلٌ فِي الإِثْبَاتِ.

[١] وَلَوْ وَقفَ وَاحِدٌ أَمَامَ الملكِ، وَقَالَ: الحَمْدُ لله أَنْتَ لَسْتَ بَخِيلًا، وَلَا جَبَانًا، وَلَا فَقِيرًا... إلخ. لَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَسخَرُ بِهِ؛ لأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَا يُحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ، وَالوَاقِعُ أَنَّهُ يُنْزِلُ مِن قِيمَتِهِ عِنْدَ النَّاسِ.

فَالتَّفْصِيلُ فِي العُيُوبِ هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ قَدْحٌ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ نَفْيًا للعُيُوبِ.

فَلِهَذَا قَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّ التَّفْصِيلَ فِي النَّفْيِ بَذِكْرِ العُيُوبِ يَكُونُ سُخْرِيَةً بِالإِنْسَانِ، وتَنقُّصًا لَهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفْصِيلِ، حَتَّى إِنَّهُ فِي مَقَامِ الخُصُومَةِ لَوْ قَالَ لَهُ: أَنْتَ لَسْتَ بِجَاهِلٍ!. لَعُدَّ ذَلِكَ وَصْفًا لَهُ بِالجَهْلِ، يَعْنِي أَنَّ فِعْلَكَ هَذَا فِعْل أَهلِ الجَهْلِ؛ فَيَكُونُ هَذَا تَنقُّصًا لَهُ وَعَيْبًا.

إِذَنْ: لَيْسَ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى نَفْيٌ إِلَّا وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلكَمَالِ؛ لأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، فَلَوْلَا أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِكَمَالٍ لَمْ يَكُنْ مَثَلًا أَعْلَى، وَلَا يَكُونُ مَثَلًا أَعْلَى إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ الكَمَالَ.

وَهَذِهِ القِطْعَةُ مِن المَتْنِ يُعَنْوِنُ عَنْهَا بِأَنَّ «طَرِيقَةَ القُرْآنِ التَّفْصِيلُ فِي الإِثْبَاتِ، وَالإِجْمَالُ فِي النَّفْيِ»؛ لأَنَّ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ كُلَّهَا كَمَالٌ، فَإِذَا تَعَدَّدَتْ وَتَنَوَّعَتْ دَلَالَتُهَا؛ ظَهَرَ مِن كَمَالِ المَوْصُوفِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا مِن قَبْلُ.

وَقَدْ يَأْتِي الإِجْمَالُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الثُّبُوتِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الأَسْمَاءِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وَقَوْلِهِ فِي الصِّفَاتِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، أَي: الوَصْفُ الأَعْلَى[١].

أَمَّا النَّفْي، فَالإِجْمَالُ فِيهِ أَبْلغُ؛ لأَنَّهُ أَدلُّ عَلَى الكَمَالِ.

إِذَنْ: طَرِيقَةُ القُرْآنِ:

الأَوَّل: التَّفْصِيلُ فِي الإِثْبَاتِ.

وَالثَّانِي: الإِجْمَالُ فِي النَّفْي.

[١] قَولُهُ: «**وَقَدْ يَأْتِي الإِجْمَالُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ...**»: وَلَمْ يفصِّلْ فِي الأَسْمَاءِ، وَإِنَّمَا أَجْمَلَ، فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وَلَمْ يَقُلِ: العَزِيزُ، الحَكِيمُ، السَّمِيعُ، البَصِيرُ... إِلَى آخِرِهِ، بَلْ أَجْمَل، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وَإِنَّمَا أَجْمَل لِيَدْعُوَ الإِنْسَانُ رَبَّهُ بِكُلِّ اسْمٍ يُنَاسِبُ مَطْلُوبَهُ، فَإِذَا أَرَدْتَ سُؤَالَ الرِّزْقِ تَقُولُ: يَا رَزَّاقُ ارْزُقْنِي. وَإِذَا أَرَدْتَ العِلْمَ تَقُولُ: يَا عَلِيمُ عَلِّمْنِي.

وَكَذَلِكَ قَدْ يُجْملُ فِي الصِّفَاتِ وَلَا يُفَصِّل، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ مَا قَالَ: لَهُ القُوَّةُ وَالعِزَّةُ وَالحِكْمَةُ وَالقُدْرَةُ... إلخ.

وَ(المثَلُ) هُوَ الوَصْفُ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ أي: وَصْفُها كَذَا وَكَذَا، هَذَا إجمالٌ فِي الأَسماءِ وفِي الصِّفَاتِ، فِي الأَسماءِ فِي قولِه تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وفِي الصِّفَاتِ فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ لأَنَّ هَذَا مُقابِلُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

وَقَدْ يَأْتِي التَّفْصِيلُ فِي الصِّفَاتِ الْمَنْفِيَّةِ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا[١]:

١- نَفْيُ مَا ادَّعَاهُ فِي حَقِّهِ الكَاذِبُونَ الْمُفْتَرُونَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون:٩١].

٢- دَفْعُ تَوَهُّمِ نَقْصٍ كَمَالِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨][٢].

---

[١] قَوْلُهُ: «**وَقَدْ يَأْتِي التَّفصيلُ فِي الصِّفَاتِ المنفِيَّةِ...**»:

إِذَنِ: التَّفصيلُ فِي النَّفْيِ لَا يَأْتِي إِلَّا لِسَبَبٍ يقتَضِيه، فَمِنَ الأَسْبَابِ أَنْ يَكونَ «**نَفيًا لِمَا ادَّعَاهُ الكَاذِبُونَ المفْتَرُونَ فِي حَقِّهِ**»، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾، ﴿مَا﴾ نَفْيٌ عامٌّ، فنفَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اتِّخاذَ وَلدٍ؛ لأَنَّ المفْتَرينَ قَالُوا: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾، فَنفَى ذَلِكَ: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾؛ لأَنَّ المفْتَرينَ قَالُوا: إِنَّ مَعَهُ إِلهًا. فَأَرَادَ الله عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُكذِبَهُم فِيمَا ادَّعَوْه، فَالتَّفصيلُ إِذَنْ لِسَببٍ، وَهُو: نَفْيُ ما ادَّعَاهُ الكَاذِبُونَ المفْتَرُونَ.

فَالمشرِكُونَ قَالُوا: المَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللهِ. وَاليَهُودُ قَالُوا: عُزَيْرٌ ابْنُ الله. وَالنَّصَارَى قَالُوا: المَسِيحُ ابْنُ اللهِ. فَنَفَى اللهُ عَن نَفْسِهِ هَذِهِ الصِّفَةَ الَّتِي ادَّعَاهَا هَؤُلَاءِ الكَاذِبُونَ المُفْتَرُونَ، وَقَالَ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾.

وَقَالُوا: إِنَّ الآلِهَةَ مُتعدِّدةٌ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾، وَهَذَا سَبَبٌ يَقْتَضِي أَنْ يُنفَى؛ لأَنَّ هَذَا الَّذِي أَثْبَتَهُ المفْتَرُونَ للهِ عَزَّوَجَلَّ لا بُدَّ أَنْ يُنفَى عنِ اللهِ؛ لأَنَّنَا نُخاطِبُ خصمًا فِي الوَاقِعِ، فَلا بُدَّ أَنْ نُبطِلَ مَا يَدَّعِيه.

[٢] أَمَّا السَّببُ الثَّاني: فَهُوَ «**دَفعُ توهُّم نَقصِ الكَمَالِ**»، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾، فَإِنَّهُ قَد

يَتوَهَّمُ المُتوهِّم، بِأَنَّ هَذِهِ المَخْلُوقَاتِ العَظِيمَةَ، والَّتِي تَمَّ خَلْقهَا فِي هَذِهِ المُدَّةِ اليَسيرَةِ، تُلْحِقُ الخَالِقَ التَّعبَ وَالإِعْيَاءَ، كَمَا ادَّعَتِ اليَهُودُ، حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَكْمَلَ الخَلْقَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي سِتَّة أَيَّامٍ، وَاسْتَرَاحَ يَوْمَ السَّبْتِ!! فَهُنَا نَفَى اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ دفعًا لهَذَا التَّوهُّمِ الَّذِي قَدْ يُلْقِيهِ الشَّيطانُ فِي قَلبِ الإِنْسَانِ، مِن تَوهُّمِ التَّعَبِ واللُّغوبِ فِي خَلقِ هَذِهِ المخْلَوقَاتِ العَظِيمةِ، فَنَفَى اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَكُونَ لحِقَهُ لُغُوبٌ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فِي هَذِهِ المُدَّةِ اليَسِيرَةِ.

فَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ قَولُه تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، مِنَ التَّفصيلِ أَوْ مِنَ الإِجْمَالِ؟

وَالجَوَابُ: أنَّ هَذَا من الإجْمَالِ، فلَم يَقُل: لَيْسَ كَمثلِهِ شَيءٌ فِي كَذَا وَكَذَا وَكَذَا. فَقَدْ أَجْمَلَ؛ لأَنَّ هَذَا مِنَ الصِّفَاتِ المنفِيَّةِ.

خُلاصَةُ هَذِهِ القَاعِدةِ مَا يَلِـي:

١. صِفَاتُ اللهِ: إِمَّا ثُبوتيَّةٌ، وإِمَّا مَنفيَّةٌ.

٢. الصِّفَاتُ الثُّبوتيَّةُ كُلُّهَا صِفَاتُ كَمالٍ لا نَقصَ فِيهَا.

٣. الصِّفَاتُ المنفِيَّةُ كلُّها صِفَاتُ نَقصٍ، لكنَّها تَتَضمَّنُ كَمالًا، وَهُوَ إثباتُ كَمال ضِدهَا.

٤. الغَالبُ فِي الصِّفَاتِ الثُّبوتيَّةِ التَّفصيلُ وفِي المَنْفيَّةِ الإجمَالُ.

٥. قَدْ يَأتِي الإِجْمَالُ فِي الصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةِ، وَقَدْ يَأْتِي التَّفْصِيلُ فِي المَنْفيَّةِ.

أَمْثِلَةُ التَّفْصِيلِ فِي الإِثْبَاتِ وَالإِجْمَالِ فِي النَّفْيِ:

الأَمْثِلَةُ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي الإِثْبَاتِ كَثِيرَةٌ جِدًّا؛ فَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الحَشْرِ، [الآية:٢٢]: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، فَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَاتُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةَ عَشَرَ اسْمًا، وَكُلُّ اسْمٍ مِنْهَا قَدْ تَضَمَّنَ صِفَةً أَوْ صِفَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ[١].

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الحَجِّ: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ فَهَذِهِ سَبْعُ آيَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ خُتِمَتْ كُلُّ آيَةٍ مِنْهَا بِاسْمَيْنِ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. وَكُلُّ اسْمٍ مِنْهَا مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ[٢].

---

[١] وَلَا يُوجَدُ لِهَذَا نَظِيرٌ فِي القُرْآنِ، أَيْ: لَا يُوجَدُ سَبْعُ آيَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ، فكلُّ آيةٍ خُتِمَت بِاسْمَينِ إِلَّا فِي هَذَا المَوْضِعِ، ويَقُولُ: «**كلُّ اسمٍ مِنْهَا مُتضمِّن لِصِفَةٍ**»، فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ، وتَعنِي أَنَّ (الله) مُتضمِّنٌ لصفةِ الأُلوهيَّةِ، (والرَّحمنُ) صفةُ الرَّحمةِ وَهَكَذَا، كلُّ اسمٍ متضمِّنٌ لِصِفَةٍ، وَقَد يَتَضمَّن صِفتَينِ، وَقَدْ يتضمَّنُ أكثرَ، فَمثلًا: (الخالِقُ) فِي (سُورةِ الحشْرِ) يَتضمَّنُ صِفَةَ الخَالِقِ، وَيَتضمَّن صِفَةَ العِلْمِ، وَيَتضمَّنُ صِفَةَ القُدْرَةِ؛ لأَنَّهُ لا خَلْقَ إِلَّا بِعِلْمٍ، وَلَا خلقَ إِلَّا بِقُدْرَةٍ، ويَتضمَّنُ أَيضًا صِفَةَ الإِرَادَةِ.

[٢] قَولُهُ: «**وَكَقَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الحَجِّ...**» إلخ؛ إِذَا كَانَ سَبعُ آياتٍ، كلُّ آيةٍ مختومةٌ باسْمَينِ؛ صَارَتِ الأَسْمَاءُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ اسْمًا، «**وَلَا يُوجَدُ لَها نَظِيرٌ فِي القُرْآنِ**» أَيْ: لَا يُوجَدُ آياتٌ فِي القُرآنِ مُتَتَالِيَةٌ «**خُتِمَت باسْمَينِ مِن أَسْمَاءِ اللهِ**» بِهَذَا العَدَدِ إِلَّا فِي هَذَا الموضِعِ.

وَأَمَّا أَمْثِلَةُ الإِجْمَالِ فِي النَّفْيِ فَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١][١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٣].

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى المَنْفِيَّةِ نَفْيٌ مَحْضٌ لَا يَتَضَمَّنُ ثُبُوتَ كَمَالٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّفْيَ المَحْضَ عَدَمٌ مَحْضٌ، وَالعَدَمُ المَحْضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ كَمَالًا؛ ....

---

[١] قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أي: فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ، فهَذَا إِجْمَالٌ.

[٢] قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾: هَذَا نَفْيٌ؛ لأَنَّ (هَلِ) استِفْهَامٌ بِمَعنى النَّفْيِ، والاسْتِفْهَامُ يَأْتِي كَثِيرًا بِمَعنى النَّفْيِ.

فَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: مَا السِّرُّ فِي كَونِ الاسْتِفْهَامِ يَأْتِي بِمَعنَى النَّفْيِ؟

وَالجَوابُ: السِّرُّ فِي هَذَا أَنَّه إِذَا أَتَى الاسْتِفْهَامُ بِمَعنَى النَّفْيِ كانَ تَحَدِّيًا للمُخَاطَبِ، كأَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ كُنتَ تَعلَمُ لَهُ سَمِيًّا فأْتِنِي بِهِ. وهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي كُلِّ استِفْهَامٍ بِمَعنى النَّفْيِ أَنَّه للتَّحَدِّي، والتَّحَدِّي أَمْرٌ زَائدٌ عَلَى النَّفْيِ؛ لأَنَّك إِذَا نَفَيْتَ فَقَد أَخبَرتَ، وَإِذَا تَحَدَّيتَ فَقَدْ طَلبتَ.

فقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ أَي: هَل تَعْلَمُ لَهُ نَظِيرًا، وَذَلِكَ لِكَمالِ صِفَاتِهِ، كَأَنَّه يُقالُ: لَيسَ لَهُ سَمِيٌّ، إِنْ كُنْتَ تَعلَم فَأْتِ بِهِ.

[٣] قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ أَي: لَا أَحَدَ يُكافِئُه، هَذَا إِجمالٌ، يَعْنِي: فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيسَ لَهُ سَمِيٌّ؛ لِكَمالِ صِفَاتِهِ لَا يُسَامِيهِ أَحدٌ، فَيَكونُ هَذَا كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وَلِأَنَّ النَّفْيَ إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ ثُبُوتَ كَمَالٍ فَقَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ قَابِلِيَّةِ المَوْصُوفِ لَهُ، فَلَا يَكُونُ نَفْيُهُ عَنْهُ كَمَالًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لَهُ أَصْلًا، وَقَدْ يَكُونُ لِعَجْزِ المَوْصُوفِ عَنْهُ، فَيَكُونُ نَفْيُهُ عَنْه مُوجِبًا لِنَقْصِهِ.

المِثَالُ الأَوَّلُ: أَنْ يُقَالَ: الجِدَارُ لَا يَظْلِمُ. فَنَفْيُ الظُّلْمِ عَنِ الجِدَارِ لَا يُعَدُّ كَمَالًا فِي الجِدَارِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى عَنْهُ الظُّلْمَ؛ لِعَدَمِ قَابِلِيَّتِهِ لَهُ، لَا لِكَمَالِ عَدْلِهِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ[١].

وَالمِثَالُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ عَنْ شَخْصٍ عَاجِزٍ: فُلَانٌ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ. فَنَفْيُ الظُّلْمِ عَنْ هَذَا العَاجِزِ لَيْسَ بِكَمَالٍ، بَلْ هُوَ نَقْصٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

---

[١] وهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا: «**لَا يُوجَدُ فِي صِفَاتِ اللهِ المَنْفِيَّةِ نَفْيٌ مَحْضٌ لَا يَتَضَمَّنُ ثُبُوت كَمَالٍ**»، بَلْ كُلُّ مَا جَاءَ مِنَ النَّفْيِ بِصِفَاتِ اللهِ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِثُبُوتِ كَمالٍ، فَهُوَ عَدْلٌ لَا يَظْلِمُ، قَوِيٌّ لَا يَتْعَبُ، عَالِـمٌ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ... وَهَكَذَا.

فَكُلُّ نَفْيٍ فِي صِفَاتِ اللهِ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِثُبُوتِ كَمالٍ:

أَوَّلًا: لأَنَّ النَّفْيَ المَحْض عَدَمٌ مَحْضٌ، وَالعَدَمُ لا يَكُونُ ثَنَاءً؛ لأَنَّ العَدَمَ لَيْس بِشَيْءٍ، وَمَا لَيْس بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَى اسْمِهِ لَيْس بِشَيْءٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ كَمالًا؟!

وَثَانِيًا: لأَنَّ النَّفْيَ المُتَضَمِّنَ ثُبُوتُ كَمالٍ، فَقَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ القَابِلِيَّةِ للمَوصُوفِ لَهُ، إِذَا نَفَيْتَ شَيْئًا عَن شَيْءٍ وَلَمْ تَقْصِدْ ثُبُوتَ الكَمالِ، فَهَذَا رُبَّمَا يَكُونُ؛ لأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ الَّذِي نَفَيْتَهُ عَنْهُ لَيْس قَابِلًا لَهُ، يَعْنِي: لَا يَقْبلُ أَنْ يُوصفَ بِهِ، وَإِذَا نَفَيْتَهُ عَنْه؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبلُ أَنْ يُوصفَ بِهِ، لَمْ يَكُنْ نَفيُكَ عَنْهُ كَمالًا، وَقَدْ يَكُونُ نَفيُهُ عَنْهُ لِعَجْزِهِ عَنْهُ، فَيَكُونُ نَفْيُهُ نَقْصًا، تَارَة يَكُونُ نَفْيَ كَمالٍ، وَتَارَة يَكُونُ نَقْصًا، وَتَارَة لا كَمالًا وَلَا نَقْصًا.

قُبَيِّلَـةٌ لا يَغْـدِرُونَ بِذِمَّـةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ(١)[١]

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَإِنَّ مِمَّا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِهِ الظُّلْمَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وَذَلِكَ لِكَمَالِ عَدْلِهِ، وَنَفَى عَنْ نَفْسِهِ التَّعَبَ كَمَا فِي قَوْلِهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾؛ لِكَمَالِ قُوَّتِهِ[٢].

---

[١] إِذَا قَرَأْتَ: «لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ» يَعْنِي: أَنَّهُمْ يُوفُونَ.

«وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ» يَعْنِي: أَنَّهُمْ يَعْدِلُونَ، لَكِنَّهُ لَا يُرِيد الشَّاعِرِ ذَلِكَ، يُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِصَهُم.

يَقُولُ: «قُبَيِّلَةٌ»: تَصْغِيرٌ يَدُلُّ عَلَى التَّحْقِيرِ.

«لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ»: لأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يُخْلِفُوا الوَعْدَ، يَخَافُونَ أَنَّ المَوْعُودَ يَفْتِكُ بِهِمْ.

«وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ»: يَخَافُونَ أَنَّهُمْ إِذَا ظَلَمُوا ظُلِمُوا بِأَضْعَافِ ذَلِكَ.

فَلِهَذَا نَقُولُ: بِأَنَّ هَذَا النَّفْيَ فِي الوَاقِعِ لَيْسَ بِكَمَالٍ لَهُمْ، بَلْ هُوَ نَقْصٌ؛ لأَنَّ نَفْيَ الظُّلْمِ عَنْهُمْ لِلعَكْسِ لَيْسَ بِكَمَالٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَوْ قَدَرُوا عَلَى الظُّلْمِ لَظَلَمُوا.

[٢] مِنَ المَعْرُوفِ أَنَّ اليَهُودَ يَصِفُونَ اللهَ تَعَالَى بِصِفَاتِ العَيْبِ، فَقَالُوا فِي جَانِبِ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ: أَنَّـهُ لَـمَّا كَانَ يَوْمُ السَّبْتِ اسْتَرَاحَ لِتَعَبِهِ فَلَـمْ يَخْلُـقْ

---

(١) البيت للنجاشي أحد بني الحارث بن كعب. انظر الحماسة الشجرية (ص:٤٥٢)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (ص:٣٣٠، ٣٣١).

شَيْئًا فِي يَوْمِ السَّبْتِ، وَهَذَا لَيْسَ بِغَرِيبٍ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ هُمْ وَصَفُوا اللهَ تَعَالَى بِالعَجْزِ وَالتَّعَبِ، وَوَصَفُوهُ أَيْضًا بِالفَقْرِ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، لَمَّا قَالَ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ قَالُوا: إِنَّ اللهَ افْتَقَرَ؛ وَلِهَذَا يَطْلُبُ مِنَّا القَرْضَ.

وَقَدْ وَصَفُوا اللهَ تعالى بِالعُيُوبِ، وَعَبَدُوا المَخْلُوقَ فَعبدُوا شَيْئًا صَنَعُوه مِنَ الذَّهَبِ عَلَى صِفَةِ العِجْلِ، وَصَارَ لَهُ خُوَارٌ؛ أي: صَوْتٌ، فَقَالُوا: (إِنَّ هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى)، لأَنَّ اللهَ وَاعَدَ مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً، فَأَتَمَّهَا بِعَشْرٍ فَصَارَت أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَالُوا: زَادَتِ المُدَّةُ؛ لأَنَّ مُوسَى ضَاعَ وَهُوَ يَطْلُبُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ وَلَم يَجِدْهُ، وَهَذَا هُوَ اللهُ. فَعَبَدُوا العِجْلَ -والعياذ بالله- الَّذِي صَنَعُوهُ!

وَمَعَ أَنَّهم يَصِفُونَ اللهَ تعالى بِالعَجْزِ وَالفَقْرِ، فهَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ فِيهَا إِبطَالٌ لما قَالَهُ هَؤُلَاءِ اليَهُودُ، مِن أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْض فِي سِتَّةِ أَيامٍ، تَعِبَ وَعَجزَ فَاسْتَرَاحَ.



فَصْلٌ

وَاعْلَمْ أَنَّ الِاشْتِرَاكَ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ السَّمْعُ وَالعَقْلُ وَالحِسُّ[١].

---

[١] هَذِهِ قَاعِدَةٌ مِن أَفْضَلِ القَوَاعِدِ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: «اشْتِرَاكُ الأَشْيَاءِ فِي الاسْمِ أَوْ فِي الصِّفَةِ، لَا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ أَوْ تَمَاثُلِ الصِّفَاتِ».

هَذِهِ قَاعِدَةٌ تَنْفَعُكَ فِي مُجَادَلَةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ، إِذَا قَالُوا: إِذَا أُثْبِتَ للهِ كَذَا صِفَةً. فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُشابهًا لِلمَخْلُوقِ. ثُمَّ تَقُولُ: لَا يُلْزِمُنَا الاشْتِرَاكُ فِي الصِّفَةِ أَنْ تَتَسَاوَى الْمَوْصُوفَاتُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا السَّمْعُ وَالعَقْلُ وَالحِسُّ.

إِذَنْ: فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ؛ لأَنَّ حَقِيقَةَ الأَمْرِ أَنَّ المَعَانِيَ تَكُونُ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ، قَدْ يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى شَيْءٍ فَيَكُونُ لَهُ مَعْنًى، وَيُضَافُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ فَيَكُونُ لَهُ مَعْنًى، فَإِذَا قُلْتَ: ثَوْبُ الملِكِ، وَثَوبُ الكَنَّاسِ. يَعْرِفُ السَّامِعُ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، مَعَ أَنَّ كَلِمَةَ (ثَوْب) وَاحِدَةٌ.

وقَد ضَرَبْتُ هَذَا المَثَلَ المَحْسُوسَ؛ لأُبَيِّنَ أَنَّ الأَشْيَاءَ تَكُونُ مَدْلُولَاتُها بِحَسَبِ مَا أُضِيفَت إِلَيْهِ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا: فَإِذَا أَضَافَ اللهُ إِلَى نَفْسِه صِفَةً يَتَّصِفُ بِهَا الآدَمِيُّ، فَإِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الْمُضافَةَ إِلَى اللهِ، لَا تُمَاثِلُ الصِّفَة الْمُضَافَة إِلَى المَخْلُوقِ.

فَمَثَلًا: عِلْمُ اللهِ، وَعِلْمُ المَخْلُوقِ، كِلَاهُمَا عِلْمٌ، لَكِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، فَالعِلْمُ الْمُضَافُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَلِيقُ بِهِ، وَالعِلْمُ الْمُضَافُ إِلَى المَخْلُوقِ يَلِيقُ بِهِ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَقَدْ قَالَ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨]، وَقَالَ عَنِ الإِنْسَانِ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ السَّمِيعُ كَالسَّمِيعِ وَالبَصِيرَ كَالبَصِيرِ فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١][١].

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ تَنْجَلِي عَنْكَ بِهَا إِشْكَالَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِمَّا أَوْرَدَهُ أَهلُ البِدَعِ وأَهْلُ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ، الَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّ اتِّفَاقَ الأَشْيَاءِ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ اتِّفَاقَهَا فِي الحَقِيقَةِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ ظَنٌّ خَاطِئٌ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَتَّى العَامِّيَّ أَنْ يَفْهَمَ مِنَ الأَلْفَاظِ هَذَا الفَهمَ.

وَأَنَا ضَرَبْتُ مَثَلًا مَحْسُوسًا بِلُبسِ الثَّوْبِ، وَكَذَلِكَ السَّيَّارَةُ فَمَثَلًا: لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: سَيَّارَةُ الملكِ، وَسَيَّارَةُ الحَمَّالِ. فبَيْنَهُمَا فَرْقٌ. اخْتَلَفَ المَعْنَى بِحَسَبِ مَا أُضِيفَت إِلَيْهِ.

[١] قَولُهُ: «أَمَّا السَّمْعُ: فَقَدْ قَالَ اللهُ عَن نَفْسِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾»:

المِثَالُ الأَوَّلُ: للأَسْمَاءِ، فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾، وَالسَّمِيعُ وَالبَصِيرُ مِن أَسْمَائِهِ.

المِثَالُ الثَّانِي: للصِّفَةِ؛ لأَنَّه لَيسَ فِيهَا اسمٌ، فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾، وَ(عَلِمَ) لَيسَتِ اسْمًا، وَلكنَّهَا فِعلٌ يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ وَهِيَ: العِلمُ، وعِلْم الإِنْسَان فِي الآيَةِ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ فإِنَّ التَّاء هُنا فَاعِلٌ، فَصَارَ العِلْمُ لَيْسَ كَالعِلْمِ، فإِنَّ عِلْمَ مَن وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا لَيْسَ كَعِلْمِ مَنْ لـم يُؤتَ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا.

وَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ عِلْـمًا وَلِلْإِنْسَـانِ عِلْـمًا، فَقَالَ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣٥]، وَقَالَ عَنِ الإِنْسَانِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة:١٠]، وَلَيْسَ عِلْمُ الإِنْسَانِ كَعِلْمِ اللهِ تَعَالَى، فَقَدْ قَالَ اللهُ عَنْ عِلْمِهِ: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه:٩٨]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران:٥]، ....

وقولُه تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، فِي هَذِهِ الآيَةِ وَأَمْثَالِـهَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ التَّعْبِيرُ بِـ(كَانَ) حَيْثُ تُوهِمُ أَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَالَ؛ لأَنَّ (كَانَ) تَدُلُّ عَلَى المَاضِي، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ (كَانَ) لَيْسَت تَدُلُّ عَلَى المَاضِي الَّذِي يَنْقَضِي، بَلْ تَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ الشَّيْءِ وَثُبُوتِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: كَانَ الرَّجُلُ حَازِمًا. صَارَ أَبْلَغَ فِي الثُّبُوتِ وَالتَّوْكِيدِ، مِن قَوْلِهِ: هَذَا الرَّجُلُ حَازِمٌ. كَأَنَّكَ جَعَلْتَ الحزْمَ مِن طَبِيعَتِهِ وَسَجِيَّتِهِ، وَهِيَ هُنَا مَسْلُوبَةُ الدَّلَالَةِ عَنِ الزَّمَنِ.

فَنَقُولُ: «**كَانَ اللهُ غفورًا رَحِيمًا**»، «**كَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا**»، «**كَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**»، المُرادُ تَأْكِيدُ ثُبُوتِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَهُ، وَيَكُونُ فَائِدَةُ ذَلِكَ تَحَقُّقَ هَذِهِ الصِّفَةِ فِي حَقِّهِ.

وَلَـمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَوَصَفَ الإِنْسَانَ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ؛ هَلْ يَلْزَمُ بِوَصْفِ الإِنْسَانِ بِالسَّمِيعِ أَنْ يَكُونَ كَسَمْعِ اللهِ؟ وَالبَصِيرُ: هَلْ يَلْزَمُ كَوْنُ الإِنْسَانِ بَصِيرًا أَنْ يَكُونَ بَصَرُهُ كَبَصَرِ اللهِ؟!

الجواب: لا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فَنَفَى النِّدِّيَّةَ مَعَ إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ لِلإِنْسَانِ وَلِلرَّبِّ.

وَقَالَ عَنْ عِلْمِ الإِنْسَانِ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥][١].

وَأَمَّا العَقْلُ: فَمِنَ المَعْلُومِ بِالعَقْلِ أَنَّ المَعَانِيَ وَالأَوْصَافَ تَتَقَيَّدُ وَتَتَمَيَّزُ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، فَكَمَا أَنَّ الأَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٌ فِي ذَوَاتِهَا فَإِنَّهَا كَذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ فِي صِفَاتِهَا، وَفِي المَعَانِي المُضَافَةِ إِلَيْهَا، فَإِنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا مَا يَقْصُرُ عَنْ مَوْصُوفِهَا أَوْ يَتَجَاوَزُهُ[٢]؛ ....

---

[١] إِذَنْ: هَلِ عِلْمُ الإنسانِ كَعِلْمِ الله تعالى؟

الجوابُ: لَا؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾، وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.

إِذَنْ: فَعِلْمُهُ وَاسِعٌ كَثِيرٌ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، وأَمَّا عِلْمُ الإِنْسَانِ فكَمَا قالَ تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فَأَثْبَتَ لِلإِنْسَانِ عِلْمًا، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ كَعِلْمِ اللهِ فِي كَوْنِهِ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾، وَأَنَّ الإِنْسَانَ إِنَّمَا أُوتِيَ مِنَ العِلْمِ قَلِيلًا.

[٢] قَولُهُ: «**فَإِنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا مَا يَقْصُرُ عَن مَوصُوفِهَا أَوْ يَتَجَاوَزُهُ**» هَذَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، وَهُوَ أَنَّ المَعَانِيَ وَالأَوْصَافَ تَتَقَيَّدُ حَسبَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، فَكَمَا أَنَّ الأَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٌ فِي ذَوَاتِهَا كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، فَلَيْسَ الإِنْسَانُ كَالحَيَوَانِ، وَلَيْسَتِ السَّمَاءُ كَالأَرْضِ، فَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِي ذَوَاتِهَا، كَذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ فِي صِفَاتِهَا، وَالمَعَانِي المُضَافةِ إِلَيْهَا.

فَأَنَا مَثَلًا لَا أَفْهَمُ مِن عِلْمِ الإِنْسَانِ أَنَّهُ كَعِلْمِ البَهِيمَةِ، فَلَوْ فَهِمْتُ مِن عِلْمِ الإِنْسَانِ أَنَّهُ كَعِلْمِ البَهِيمَةِ لَقَصَّرْتُ، وَكَذَلِكَ لَا أَفْهَمُ مِن عِلْمِ الإِنْسَانِ أَنَّهُ كَعِلْمِ اللهِ،

وَلِـهَذَا نَصِفُ الإِنْسَانَ بِاللِّينِ، وَالحَدِيدَ المُنْصَهِرَ بِاللِّينِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ اللِّينَ مُتَفَاوِتُ المَعْنَى بِحَسَبِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ[١].

ولَوْ فَهِمْتُ أَنَّهُ كَعِلْمِ اللهِ لَتَجَاوَزْتُ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ لَا يَفْهَمُ مِن الصِّفَةِ إِلَّا مَا يَلِيقُ بِمَوصُوفِهَا، مِن غَيْرِ مُجَاوَزةٍ وَلَا نَقْصٍ، إِنْ فَهِمَ أَنقصَ قيل: فَهْمُكَ قَاصِرٌ. وَإِنْ فَهِمَ أَكْثَرَ قِيلَ: فَهْمُكَ مُتَجَاوِزٌ.

وَلَوْ قُلْتُ: فُلَانٌ عَالِمٌ. وَهُوَ مِن العَامَّةِ. وَقُلْتُ عَن وَاحِد مِن أَهْلِ العِلْمِ كَشَيْخِ الإِسْلَام مَثَلًا: عَالِـمٌ. كُلٌّ يَفْهَمُ الفَرْقَ بَيْنَ (عَالِـمٍ) الأُولى، وَ(عَالِـم) الثَّانِيَةِ، مَعَ أَنَّ الجَمِيعَ بشَرٌ، لَكن صِفة كُلِّ مَوْصُوفٍ تَنَاسِبُهُ، وَحَتَّى الأَفْعَالُ أَيْضًا، لَوْ قُلْتُ عَن طِفْلٍ صَغِيرٍ: إِنَّهُ حَمَلَ حجَرًا بِمَشَقَّةٍ. وَقُلْت عَن شَابٍّ قَوِيٍّ: إِنَّهُ حَمَلَ حَجَرًا بِمَشَقَّةٍ. فَلَا يُفْهَمُ مِن الحَجَرَيْنِ أَنَّهُمْ سَوَاءٌ، مَعَ أَنَّ الفِعْلَ وَاحِدٌ، لَكِنْ لَمَّا اخْتَلَفَ الفَاعِلُ صَار المَفْعُولُ مُخْتَلِفًا.

فالأَفْعَالُ وَالصِّفَاتُ كُلُّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْقُولٌ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ.

إِذَنْ: إِذَا أُضِيفَتِ الصِّفَةُ إِلَى اللهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ كَالصِّفَةِ المُضَافَةِ إِلَى المَخْلُوقِ.

[١] قَولُهُ: «وَلِـهَذَا نَصِفُ الإِنْسَانَ باللِّينِ...» إلخ؛ فنَقُولُ: فُلانٌ لَيِّن. كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، وَنَصِفُ الحَدِيدَ المُنصهرَ باللِّينِ، كَما قَالَ عزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ:١٠]، فتَقولُ: هَذَا الحديدُ -بعدَمَا تَصهَرُه على النَّارِ- لَيِّنٌ، وبينهُما فرقٌ ظَاهرٌ مَعَ اتِّحادِ اللَّفْظِ.

وَأَمَّا الحِسُّ: فَإِنَّنَا نُشَاهِدُ لِلْفِيلِ جِسْمًا وَقَدَمًا وَقُوَّةً، وَلِلْبَعُوضَةِ جِسْمًا وَقَدَمًا وَقُوَّةً، وَنَعْلَمُ الفَرْقَ بَيْنَ جِسْمَيْهِمَا، وَقَدَمَيْهِمَا، وَقُوَّتَيْهِمَا[١].

فَإِذَا عُلِمَ أَنَّ الِاشْتِرَاكَ فِي الِاسْمِ وَالصِّفَةِ فِي المَخْلُوقَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمَاثُلَ فِي الحَقِيقَةِ مَعَ كَوْنِ كُلٍّ مِنْهَا مَخْلُوقًا مُمْكِنًا، فَانْتِفَاءُ التَّلَازُمِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ أَوْلَى وَأَجْلَى، بَلِ التَّمَاثُلُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ مُمْتَنِعٌ غَايَةَ الِامْتِنَاعِ[٢].

---

[١] قَولُهُ: «**وَأَمَّا الحِسُّ، فَإِنَّنَا نُشَاهِدُ لِلفِيلِ جِسْمًا وَقَدَمًا وَقُوَّةً، وَلِلبَعُوضَةِ جِسْمًا وَقَدَمًا وَقُوَّةً، وَنُشَاهِدُ الفَرْقَ بَيْنَ جِسْمَيْهِمَا وَقَدَمَيْهِمَا وَقُوَّتَيْهِمَا**». فاشْتِرَاكُهُمَا فِي هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَهُمَا، فالكُلُّ يَعْرِفُ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا فَارِقٌ حِسِّيٌّ يَعْرِفُهُ الجَاهِلُ وَالعَالِـمُ.

إِذَنْ: أَنْوَاعُ الأَدِلَّةِ عَلَى مُبَايِنَةِ الخَالِقِ لِلمَخْلُوقِ فِي صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ ثَلَاثَةٌ:

١- السَّمعُ. ٢- العَقلُ. ٣- الحِسُّ.

[٢] هَذِهِ القَاعِدَةُ مُفِيدَةٌ جِدًّا: «**إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِن الاشْتِرَاكِ فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ أَنْ يَتَمَاثَلَ المُسَمَّى وَالمَوْصُوفُ**».

وَدَلِيلُ ذَلِكَ سَمْعِيٌّ وَعَقْلِيٌّ وَحِسِّيٌّ.

بَدَأْنَا بِالسَّمْعِ: لأَنَّ السَّمْعَ هُوَ الأَصْلُ بِالنِّسْبَةِ لِلمُؤمِنِينَ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

وثَنَّيْنَا بِالعَقْلِ: لأَنَّ العَقْلَ يُبَاشِرُ الرُّوحَ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الطَّلَبِ يَمِينًا وَشِمَالًا، إِذْ إِنَّهُ فِي الإِنْسَانِ؛ وَالحِسُّ يَحْتَاجُ إِلَى السَّيْرِ فِي الأَرْضِ، وَالنَّظَرِ: هَلْ تَتَفَاوَتُ الأَشْيَاءُ؟ فَالَّذِي لَا يَعْرِفُ الفِيلَ لَا يَدْرِي هَلْ بَيْنَه وَبينَ البَعُوضَةِ تَفَاوُتٌ!.

ثُمَّ ثَلَّثْنَا بِالحِسِّ: وَإِنْ كَانَ لَوْ قَدَّمْنَا الحِسَّ عَلَى العقلِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ أَيْضًا؛ لأَنَّ الحِسَّ لَا يُمْكِنُ إِنْكَارُهُ، وَالعَقْلَ يُمْكِنُ المُكَابَرَةُ فِيهِ؛ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الأُمُورِ العَقْلِيَّةِ القِيَاسِيَّةِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا.



فَصْلٌ

فِي الزَّائِغِينَ عَنْ سَبِيلِ الرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ:

الزَّائِغُونَ عَنْ سَبِيلِ الرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ قِسْمَانِ: مُمَثِّلَةٌ، وَمُعَطِّلَةٌ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ غَلَا فِي جَانِبٍ، وَقَصَّرَ فِي جَانِبٍ.

فَالْمُمَثِّلَةُ غَلَوْا فِي جَانِبِ الإِثْبَاتِ، وَقَصَّرُوا فِي جَانِبِ النَّفْيِ، وَالْمُعَطِّلَةُ غَلَوْا فِي جَانِبِ النَّفْيِ وَقَصَّرُوا فِي جَانِبِ الإِثْبَاتِ، فَخَرَجَ كُلٌّ مِنْهُمْ عَنِ الِاعْتِدَالِ فِي الجَانِبَيْنِ.

فَالقِسْمُ الأَوَّلُ: المُمَثِّلَةُ، وَطَرِيقَتُهُمْ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا للهِ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهٍ يُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، فَقَالُوا: للهِ وَجْهٌ وَيَدَانِ وَعَيْنَانِ، كَوُجُوهِنَا وَأَيْدِينَا وَأَعْيُنِنَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ[١].

---

[١] هَؤُلَاءِ المُمَثِّلَةُ وَهُمْ قَلِيلُونَ فِي الوَاقِعِ بِالنِّسْبَةِ لِلأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَثْبُتَ قَدَمٌ عَلَى هَذَا القَوْلِ، فَلَا يُمْكِنُ لِأَيِّ إِنْسَانٍ عِنْدَهُ أَدْنى عَقْلٍ أَنْ يَقُولَ: عَيْنُ اللهِ كَأَعْيُنِنَا، وَوَجْهُ اللهِ كَوُجُوهِنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَلَكِنْ مَعَ هَذَا وُجِدَ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يَخْطُبُ وَيَقُولُ: اسْأَلُونِي عَن كُلِّ شَيْءٍ فَأَصِفَهُ لَكُمْ. فَإِنْ سَأَلُوهُ عَن وَجْهِ اللهِ، قَالَ: مِثْل وَجْهِ أَحْسَنِ إِنْسَانٍ. والعَيْنُ كَذَلِكَ.

وفِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ قَالُوا: إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ أَجْمَلِ وَاحِدٍ مِن بَنِي آدَمَ. وَهُمْ -فِي الحَقِيقَةِ- مَا خَرَجُوا عَن التَّنْقِيصِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا شَبَّهْتَ هَذَا الوَاجِبَ الوُجُود عَزَّوَجَلَّ

وَشُبْهَتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا فِي القُرْآنِ بِمَا نَفْهَمُ وَنَعْقِلُ، قَالُوا: وَنَحْنُ لَا نَفْهَمُ وَلَا نَعْقِلُ إِلَّا مَا كَانَ مُشَاهَدًا، فَإِذَا خَاطَبَنَا عَنِ الغَائِبِ بِشَيْءٍ وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى المَعْلُومِ فِي الشَّاهِدِ[١].

-الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْجُودًا- بِشَيْءٍ حَادِثٍ فَانٍ، فَمَهمَا بَالَغْتَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لَهُ إِذَا شَبَّهتَهُ بِهَذَا الحَادِثِ الفَانِي فَأَنْتَ مُتنقِّصٌ لَهُ.

عَلَى أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيس كَمِثْلِهِ شَيءٌ، قَالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِن خَلْقِهِ**»(١) أي: لأَحرَقَتْ كلَّ شيءٍ؛ لأنَّ بَصَرَ اللهِ يَنْتهِي إِلَى كلِّ شيءٍ، فَمَنْ مِنَ المخلُوقِينَ يَكونُ بَهاؤُهُ وَنُورُه إِلَى هَذَا الحدِّ؟!

فَكَيْفَ يَثْبُتُ لَهُمْ قدمٌ عَلَى هَذَا القَوْلِ: أَنْ يُمَثِّلُوا اللهَ بِأَحَدٍ مِن المَخْلُوقِينَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُم انْدَرَسُوا؛ لأَنَّ كَثِيرًا مِنَ المُشَبِّهَةِ لجَؤُوا إِلَى الاعْتِزَالِ فِيمَا بَعْدُ، وَهُوَ نفيُ الصِّفَاتِ، فَأَوَّلُ مَنْ قِيلَ عَنْه التَّشْبِيه: هِشَامُ بنُ الحَكَمِ مِنَ الرَّوَافِضِ، لَكِنَّ الرَّافِضَةَ فِيمَا بَعْدُ ذَهَبُوا إِلَى نَفيِ الصِّفَاتِ، وَصَارُوا مُعْتَزِلَةً فِي بَابِ الصِّفَاتِ.

[١] قَوْلُهُ: «**وَشُبْهَتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا فِي القُرْآنِ بِمَا نَفْهَمُ...**»: هُمْ يَرَوْنَهَا حُجَّةً، لَكِنْ نَحْنُ نَقُولُ: شُبْهَةٌ؛ لأَنَّ الحُجَّةَ مَا قَامَ بِهِ الشَّيْءُ، وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ لَا يَقُومُ بِهَا شَيْءٌ.

وشُبْهَتُهُم الَّتِي يَعْتَدُّونَ بِهَا يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ خَاطَبْنَا فِي القُرآنِ بِمَا نَعقِلُ وَنَفْهَمُ،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «**إن الله لا ينام**»، وفي قوله: «**حجابه النور**»، رقم (١٧٩).

هَذِهِ الحُجَّةُ صَحِيحَةٌ؛ وَلِـهَذَا لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي القُرْآنِ غَيْرُ مَعْلُوم لِكُلِّ النَّاسِ -وَإِنْ كَانَ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ لِقُصُورٍ أَوْ تَقْصِير- لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ النَّاسِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ فِي القُرْآنِ مَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ أَبَدًا؛ لأَنَّ اللهَ ذَكَرَ فِي القُرْآنِ أَنَّهُ تِبيانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، وَالخَفَاءُ لَيس فِيهِ بَيَانٌ.

وَلِـهَذَا كَانَ القَوْلُ الرَّاجِحُ فِي الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى، وَأَنْ نَجْزِمَ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَـهَا، ولَا نَقُول: اللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَاد فقط، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهَا رُمُوزٌ لِأَشْيَاءَ. بَلْ نَقُولُ: لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ عَنِ القُرْآنِ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، وَاللِّسَانُ العَرَبِيُّ المُبِينُ لَيْسَ فيه معنًى لِهَذِهِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ، وَهَذَا القَوْلُ قَوْلُ مُجَاهِدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِمَامِ المُفَسِّرين فِي زَمَانِهِ.

فَالحَاصِلُ: أَنَّ كَلَامَهُمْ هَذَا صَحِيحٌ، وَهُوَ أَنَّ اللهَ تعالى خَاطَبَنَا فِي القُرْآنِ بِمَا نَفْهَمُ وَنَعْقِلُ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُمْكِنُ أَنْ نَعْقِلَ إِلَّا مَا كَانَ مُشَاهَدًا مَحْسُوسًا نَرَاهُ بِأَعْيُنِنَا، فَإِذَا خَاطَبَنَا اللهُ بِشَيْءٍ مِن صِفَاتِهِ وَجَبَ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى مَا نُشَاهِدُ، فَنَقُولُ: اليَدُ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ لِنَفْسِهِ مِثْل اليَدِ الَّتِي لِلمَخْلُوقَيْنِ، وَالعينُ وَالوَجْهُ كَذَلِكَ، المُهِمُّ أَنْ هَذِهِ هِيَ شُبْهَتُهُمْ وَسَنَرُدُّ عَلَيْهِمْ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى.

أَمَّا نَحْنُ فَنَقُولُ: نُثْبِتُ للهِ مِن الصِّفَاتِ مَا يَلِيقُ بِهِ وَلَا يُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ.

وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ بِالسَّمْعِ، وَالعَقْلِ، وَالحِسِّ:

أَمَّا السَّمْعُ: فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وَقَالَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، فَفِي الآيَةِ الأُولَى نَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مُمَاثِلٌ مَعَ إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ لَهُ، وَفِي الثَّانِيَةِ نَهَى أَنْ تُضْرَبَ لَهُ الأَمْثَالُ، فَجَمَعَ فِي هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالنَّهْيِ[١].

وَأَمَّا العَقْلُ: فَدَلَالَتُهُ عَلَى بُطْلَانِ التَّمْثِيلِ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: التَّبَايُنُ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ فِي الذَّاتِ وَالوُجُودِ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ التَّبَايُنَ فِي الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَلِيقُ بِهِ، فَالمَعَانِي وَالأَوْصَافُ تَتَقَيَّدُ وَتَتَمَيَّزُ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ[٢].

---

[١] قَالَ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقَال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ أَيْ: لا تَقولُوا: إِنَّ اللهَ مِثْلُ كَذَا. فَجَمَعَ فِي هَاتَينِ الآيَتَينِ بَينَ النَّفْيِ والنَّهْيِ.

[٢] هذَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، نقُول لِهَؤُلَاءِ المُمَثِّلَة: هَلْ تَرَوْنَ ذَاتَ الخَالِقِ كَذَاتِ المَخْلُوقِ؟ سَيَقُولُونَ: لَا! لأَنَّهُمْ ليسُوا مُتماثِلِين فِي الصِّفَاتِ. وَنقُولُ أَيْضًا: هَلْ تَعْتَقِدُون وُجُودَ المَخْلُوقِ كَوُجُودِ الخَالِقِ؟ سَيَقُولُونَ: نَعَمْ. نقول لهم: لَا؛ لأَنَّ وُجُودَ الخَالِقِ وَاجِبٌ يَسْتَحِيلُ عَدَمهُ، وَوُجُودُ المَخْلُوقِ مِنَ الأُمُورِ المُمْكِنَةِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ وَقَدْ لَا تَكُونُ.

وقَولُهُ: «**الأَوَّلُ: التَّبَايُنُ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ فِي الذَّاتِ وَالوُجُودِ...**»: أَمَّا التَّبايُنُ فِي الذَّاتِ فإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَالَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر:٦٧]، قَبضتُه أي: بِيَدِهِ، فَمَنْ مِنَ المَخْلُوقَاتِ تَكُونُ لَهُ ذَاتٌ كَهَذِهِ

الثَّانِي: أَنَّ القَوْلَ بِالمُمَاثَلَةِ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ يَسْتَلْزِمُ نَقْصَ الخَالِقِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ تَمْثِيلَ الكَامِلِ بِالنَّاقِصِ يَجْعَلُهُ نَاقِصًا[1].

الذَّاتِ؟! الَّتِي تَكُونُ السَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ، وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتَهُ؟! وتَكُونُ الأَرْضُ كُلُّهَا قَبْضَتَهُ، بِمَنْزِلَةِ مَا يَقْبِضُهُ الإِنْسَانُ بِيَدِهِ، فَمَنْ مِنَ المَخْلُوقَاتِ يَكُونُ هَكَذَا؟!

كَذَلِكَ التَّبَايُنُ فِي الوُجُودِ، فالرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ وَاجِبُ الوُجُودِ وَالبَقَاءِ، وَالمَخْلُوقُ جَائِزُ الوُجُودِ وَالبَقَاءِ، فَهُوَ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، وَهوَ فَانٍ بَعد كَونِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧]؛ وَلِهَذَا لا يَحْسُنُ بِكَ أَن تَقولَ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وَتَسكُتَ، بَل تَقولُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾؛ لأَنَّك إِذَا ذَكَرْتَ نَقْصَ المَخْلُوقِ تَذْكرُ كَمَالَ الخَالِقِ، وَإِنْ كَانَت هِيَ رَأس آيَةٍ، فَلَا نَقُول: يَمْتَنِعُ الوُقُوفُ. الوُقُوفُ جَائِزٌ لَكِنْ إِذَا وَصَلْتَ الثَّانِيَةَ بِهَا صَارَ أَظْهَرَ فِي كَمَالِ الخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ.

فَهمْ لَا يَقُولُونَ بِالتَّمَاثُلِ فِي الوُجُودِ، وَلَا بِالتَّمَاثُلِ فِي الذَّاتِ، إِذِ التَّمَاثُلُ عِنْدَهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي الصِّفَاتِ، فَنَقُولُ: إِذَا أَثْبَتُّم تَبَايُنَ المَخْلُوقِ وَالخَالِقِ فِي الذَّاتِ وَالوُجُودِ؛ لَزِمَكُمْ أَنْ تَقُولُوا بِالتَّبَايُنِ بَيْنَهمَا فِي الصِّفَاتِ؛ لأَنَّ العَقْلَ يَقْتَضِي أَنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَلِيقُ بِهِ.

[١] قَولُهُ: «**الثَّانِي: أَنَّ القَوْلَ بِالمُمَاثَلَةِ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ يَسْتَلْزِمُ نَقْصَ الخَالِقِ سُبْحَانَهُ**»: هَذَا الوَجْهُ ظَاهِرٌ، وهُـو أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ الخَالِقَ كَالمَخْلُوقِ؛ لَزِمَ مِن ذَلِكَ تَنقُّصُ الخَالِـقِ؛ لأَنَّ تَشْبِيـهَ الشَّيْءِ بِـالشَّيْءِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُـونَ كُلُّ مِنْهُـمَا مُسَاوِيًا لِلآخَـرِ،

الثَّالِثُ: أَنَّ القَوْلَ بِمُماثَلَةِ الخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ يَقْتَضِي بُطْلَانَ العُبُودِيَّةِ الحَقِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْضَعُ عَاقِلٌ لِأَحَدٍ وَيَذِلُّ لَهُ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ المُطْلَقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَعْلَى مِنْهُ[١].

أَوْ مُقَابِلًا لَهُ، وَهَذَا نَقْصٌ، فَلَوْ قُلْتَ مَثَلًا: هُنَاكَ إِنْسَانٌ أَبْلَهُ، وَإِنْسَانٌ عَاقِلٌ ذَكِيٌّ مَعْرُوف. فقلتَ: فُلانٌ الأبلهُ كَفُلَانٍ العَاقِلِ الذَّكِيِّ؛ فَذَلِكَ يَقْتَضِي بِالنِّسْبَةِ لِلعَاقِلِ الذَّكِيِّ التَّنَقُّصَ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَـــمْ تَــرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنقُصُ قَــدْرُهُ ... إِذَا قِيلَ: إِنَّ السَّيْفَ أَمضَى مِنَ العَصَا

فَكَيْفَ إِذَا قِيلَ: إِنَّ السَّيْفَ مِثْلُ العَصَا، يَكُونُ أَشَدَّ نَقْصًا؛ فَإِلْحَاقُ الخَالِقِ بِالمَخْلُوقِ لا شَكَّ أَنَّهُ نَقصٌ يُنَافِي كَمَالَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَهَذَا نَرُدُّ بِهِ عَلَيْهِمْ وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ تعالى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُثْبِتَ لِنَفْسِهِ صِفَاتٍ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا، فَإِذَا قُلْتُمْ: إِنَّهُ مُمَاثِلٌ لِلمَخْلُوقِ. لَزِمَ أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا، فَيلْزَمُ عَلَى كَلَامِكُمْ أَنَّ اللهَ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ صِفَاتٍ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا! وَهَذَا شَيْءٌ مُحَالٌ؛ لأَنَّ نَقْصَ الخَالِقِ ضَلَالٌ مُبِينٌ، وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَهْدِيَنَا إِلَى الضَّلَالِ، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ لا يَهْدِينا مِنْهُ إِلَّا إِلَيْهِ، فَنَقُولُ لَهُمْ: أَنْتُمْ إِذَا مَثَّلْتُمُ الخَالِقَ بِالمَخْلُوقِ؛ لَزِمَكُمْ أَنْ تَتَنَقَّصُوا رَبَّكُمْ عَزَّوَجَلَّ.

[١] يَعْنِي لَوْ قِيلَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى مُمَاثِلٌ لِلمَخْلُوقِ بَطَلَتِ العُبودِيَّةُ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَذِلَّ لأَحدٍ عَلَى وَجهِ الذُّلِّ المُطَلقِ، إِلَّا لِمَن يَرى أَنَّهُ فَوْقَهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ وَالبَلاغِيُّونَ: «إِنَّ أَمْرَ الإِنْسَانِ لشخْصٍ مُسَاوٍ لَهُ لَا يُسَمَّى أَمْرًا، وَإِنَّما يُسَمَّى التِماسًا»، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعبُدَ الإِنْسَانُ أَحدًا إِلَّا وَهُوَ يَرى أَنَّهُ فَوْقَهُ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الخَالِقَ مِثْل المَخْلُوقِ فلا بُدَّ أَن يَخطرَ هذا بِبالِكَ، وَهَذَا اللَّازِمُ بَاطِلٌ فَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ المَلْزُوم.

وَأَمَّا الحِسُّ: فَإِنَّنَا نُشَاهِدُ فِي المَخْلُوقَاتِ مَا تَشْتَرِكُ أَسْمَاؤُهُ أَوْ صِفَاتُهُ فِي اللَّفْظِ وَتَتَبَايَنُ فِي الحَقِيقَةِ، فَلِلْفِيلِ جِسْمٌ وَقُوَّةٌ، وَلِلْبَعُوضَةِ جِسْمٌ وَقُوَّةٌ، وَالتَّبَايُنُ بَيْنَ جِسْمَيْهِمَا وَقُوَّتَيْهِمَا مَعْلُومٌ، فَإِذَا جَازَ هَذَا التَّبَايُنُ بَيْنَ المَخْلُوقَاتِ كَانَ جَوَازُهُ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، بَلِ التَّبَايُنُ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ وَاجِبٌ، وَالتَّمَاثُلُ مُمْتَنِعٌ غَايَةَ الامْتِنَاعِ[١].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا فِي القُرْآنِ بِمَا نَعْقِلُ وَنَفْهَمُ». فَصَحِيحٌ؛ ....

وَمَعْلُومٌ أَنَّ العِبَادَةَ هِيَ الذُّلُّ المُطْلَقُ للمَعبودِ، لَيْسَ الذُّل الجُزْئِيَّ، فقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ ذُلٌّ جُزْئِيٌّ لِبَعْضِ المَخْلُوقَاتِ مَعَ بَعْضٍ، لَكِنَّ الذُّلَّ المُطْلَقَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِن مَخْلُوقٍ، فَإِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الخَالِقَ مُمَاثِلٌ لِلمَخْلُوقِ بَطَلَتِ العُبوديَّة، وَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْبُدَ اللهَ عَلَى الوَجْهِ المُطْلَقِ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُمَاثِلٌ لِلخَلْقِ.

إِذَنْ قَوْلُهم: «**يُفْضِي إِلَى إِبْطَالِ العُبوديَّةِ**»: قَوْلٌ بَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ، لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يَفْهَمُونَ اللَّازِمَ الَّذِي يَلزَمُ مِن أَقْوَالِهِمْ، وَرُبَّمَا لَوْ فَهِمُوا هَذَا اللَّازِمَ لَرَجَعُوا، فهَذِهِ ثَلاثَةُ أَوجُهٍ مِمَّا نَرُدُّ بِهِ عَلَى أَهْلِ التَّمْثِيلِ.

[١] لَا يُمْكِنُ أَبَدًا أَنْ تُوجَدَ فِي القُرْآنِ كَلِمَةٌ أَوْ آيَةٌ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا لِكُلِّ أَحدٍ، صَحِيحٌ أَنَّهَا تَخفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ إِمَّا لِقُصُورِهُ أَوْ لِتَقْصِيرِهِ، لَكِن تَخفَى عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ؟ هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّنَا لَوْ فَرَضْنَا هَذَا الفَرْضَ لَكَانَ مُنَافِيًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]، أَي: لَكَانَ فِي القُرآن مَا لا يُعقَلُ، وهَذا شَيءٌ مُستحيلٌ.

لِقَوْلِهِ تعالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣][١]، وَقَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩][٢].

---

[١] وَقولُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ أَي: صَيَّرْنَاهُ بلُغَةِ العَرَبِ يُبْطِلُ قَوْل الجَهْمِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ: إِنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ. لِأَنَّهُم يَقُولُونَ: جعَلْناهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾، فيَكونُ مَخْلُوقًا، فيُقَالُ: الجَعْلُ هُنَا بِمعنَى التَّرْتِيلِ، وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى كَوْنِهِ بِلُغَةِ العَرَبِ، وأَصْل الكَلَامِ: فَجعَلهُ اللهُ بِلِسَانٍ عربِيٍّ مِن أَجْلِ أَنْ يَفْهَمَ العَرَبُ.

وَقولُهُ تَعالَى: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: (لَعَلَّ) لِلتَّعْلِيلِ، وَالمرَادُ بِالعَقْلِ هُنَا: الفَهْمُ؛ لأَنَّه لَوْ خُوطِبَ العَرَبُ بِغَيْرِ لِسَانٍ عَرَبِيٍّ مَا فَهِمُوا، كَمَا قَال جَلَّوَعَلَا: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤].

[٢] وَقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓا۟﴾ للتَّعليل، وَمعنَى تَدبُّرِ الآياتِ أَي: التَّفكُّر فِيهَا، يَأْخُذهَا إِقبالًا وَإِدْبَارًا فِي ذِهْنِهِ حَتَّى يَتبَيَّنَ لَهُ المعنَى.

وَقَولُهُ: ﴿مُبَٰرَكٌ﴾: بَركَةُ القُرْآنِ فِي ثَوابِهِ؛ لأَنَّ الحَرْفَ بِحَسَنَةٍ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمثالِـهَا.

وهُو مباركٌ فِي أَثَرِهِ، فقَد فُتِحَت بِهِ مَشَارِقُ الأَرْضِ وَمَغَارِبُهَا؛ لأَنَّ المُسْلِمِينَ لَمْ يَفْتَحُوا البِلَادَ بِمُجَرَّدِ السَّيْفِ، بَلْ فَتَحُوهُ بِالقُرْآنِ.

فَالقُرْآنُ يُؤَثِّرُ عَلَى القلبِ الحَيِّ تَأْثِيرًا بَالِغًا، قَال اللهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧]، وَقالَ تَعالَى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٢١].

إِذَنْ: هُوَ (مُبَارَك) فِي ثَوَابِهِ، (مُبَارَك) فِي أَثَرِهِ، (مُبَارَك) فِي تَأْثِيرِهِ.

والحكمةُ أَنْ يَدَّبَّرَ الإِنْسَانُ آياتِهِ. هَذَا وَاحِد، وَالثَّانِي: وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَاب، وانظُرْ كَيْفَ قَال: ﴿لِيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾؛ لأَنَّ التَّدبُّرَ يَكُونُ مِن ذَوِي العُقُولِ وَالأَلْبَابِ وَمِمَّنْ لَيْسُوا كَذَلِكَ، بَلْ حَتَّى الكَافِرِ يُمْكِنُ أَنْ يَقرَأَ القُرْآنَ وَيَتَدبَّرَهُ، وَيَفْهَمَ مِنهُ مِنَ المَعَانِي مَا لَا يَفْهَمُهُ الآخَرُ، أَمَّا الاتِّعَاظُ بِه فَلِيتَذَكَّرَ مَن يَتَّعِظُ بِهِ وهُم: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أَي: أَصحَابُ العُقُولِ.

فقد نَزَل القُرْآنُ الكَرِيم لنَتَدبَّرَهُ، وَأَنْ نَتَذَكَّرَ بِهِ، والسُّؤَالُ: هَلْ مِنَّا أَحَدٌ إِذا قَرَأَ القُرْآنَ يَتَدَبَّرُهُ؟

والجَوَابُ: إِنَّ تِلَاوَتَنَا لِلْقُرْآنِ قِسْمَانِ:

- قِسمٌ نَقْصِدُ بِهَا التِّلَاوَةَ وَالأَجْرَ، وهَذَا رُبَّمَا لَا يَتَدَبَّرَ فِيه الإِنْسَانُ.

- قِسمٌ آخَرُ يَقْرَأُ القُرْآنَ لِيَعْرِفَ مَعناهُ، فَهَذَا يَتَدَبَّرُهُ بِلَا شَكٍّ، سَوَاءٌ قطَع مَرْحَلَةً كَبِيرَةً فِي الفِقْهِ أَوْ فِي التِّلَاوَةِ أَوْ لَمْ يَقْطَعْ، وَفِي هَذه الحَالِ يَنبغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَدبَّرَ الآيَةَ بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْرِضَ ذَلِكَ عَلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عرَضَ ذَلِكَ عَلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ مُبَاشَرَةً تَبَلَّدَ ذِهْنُهُ، وَصَارَ إِمَّعَةً لَا يَقُولُ إِلَّا مَا قَالَهُ غَيْرُهُ.

فَالطَّرِيقَةُ المُثْلَى أَنْ تَتَدبَّرَ الآيَةَ أَنْتَ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ إِذَا تَكَوَّنَ عِنْدكَ فِقْهٌ بِقَنَاعَةٍ فحينئذٍ رَاجِعْ كُتُبَ المُفَسِّرِينَ؛ لِئَلَّا تَكُونَ قَدْ زِغْتَ عن فَهْمِ الآيَةِ، وَكَثِيرًا مَا يَتَأَمَّلُ الإِنْسَانُ فَيَجِدُ فِي الآيَةِ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَحدٌ مِمَّن سَبَقَهُ.

وهَذِهِ خُطَّةٌ جَامِعَةٌ فِي تَدَبُّرِ القُرْآنِ، فِيمَا بَعْدَ المَرْحَلَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي هِي الثَّمَرَةُ

وَهِي: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، فهَلْ نَحْنُ تَذَكَّرْنَا وَاتَّعظْنَا؟ هَذِهِ هِيَ القَاعِدَةُ والعقبةُ الكَؤُودُ إِلَّا لِـمَنْ يَسَّرهُ اللهُ عَلَيهِ، وهَذِهِ تَحْتاجُ إِلَى عِنَايَةٍ وَصَبْرٍ، وَأَنْ تُحْدِّثَ نَفْسكَ بِأَنَّكَ إِنْ لَمْ تَعْمَلْ بِالقُرْآنِ صَارَ حُجَّةً عَلَيْكَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قسَّم حَامِلَ القُرْآنِ إِلَى قِسْمَيْنِ لَا ثَالِثَ لهمَا، قَالَ: «**القُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيكَ**»[1]، إِمَّا لَكَ إِنْ عَمِلْتَ بِهِ، وَإِمَّا عَلَيكَ إِنْ لَمْ تَعْمَلْ بِهِ.

ولِـهَذَا تَأَمَّل قَوْلَهُ تعالى: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فاللُّبُّ هُوَ: العقلُ؛ لأنَّ جَسَدًا بِلَا عَقلٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فالعَاقِلُ هُوَ الَّذِي يَتَّعِظُ بِالقُرْآنِ، ويَعْمَلُ بِأَوَامرِهِ فَيَفْعَلهَا، وَبِنَوَاهِيهِ فَيَجْتَنِبهَا، وَبِأَخْبَارِهِ فَيَصْدِّقهَا، وَلَا يَبقى عِنْدَ رَأْيٍ.

ويَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وَمَا كَان تِبْيَانًا لكلِّ شَيءٍ فَلَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ خَافيًا عَلَى كلِّ النَّاسِ.

وَالقَولُ المتَعَيِّنُ فِي الحروفِ الهِجَائِيَّةِ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعْنًى؛ لأَنَّ اللهَ تعالى نَزَّلَهُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ، وَاللِّسَانُ العَرَبِيُّ لَا يُدْرِكُ لِهَذِهِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ معنًى فِيهِ، لَكِنْ لَهَا مَغْزًى كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَنَّ القُرْآنَ الَّذِي أَعْجزَ العَرَبَ، وَيُعجِزُ غَيْرَهُمْ أَيْضًا لَمْ يَأْتِ بِحُرُوفٍ جَدِيدَةٍ غَيْرِ مَفْهُومَةٍ وَغَيْرِ مُسْتَعْمَلَةٍ، بَلْ أَتَى بِالحُرُوفِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُونَهَا وَيُرَكِّبُونَ مِنهَا كَلِمَاتِهِمْ وَكَلَامَهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ أَعْجَزَهُمْ.

وَيَدُّل لِهَذَا المَغْزَى، أَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ سُورَةً بَدأَت بِهَذِهِ الحُرُوفِ إِلَّا وَبَعْدَهَا ذِكْرُ القُرْآنُ، وَهَذَا القَوْلُ أَشَارَ إِلَيْهِ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيمِيَّةَ وَغَيْرُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ قَوْلُ ظَاهِرٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣)، من حديث أبي مالك الأشعري.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤]، وَلَوْلَا أَنَّ اللهَ أَرَادَ مِنْ عِبَادِهِ عَقْلَ وَفَهْمَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ لَكَانَ لِسَانُ قَوْمِهِ وَلِسَانُ غَيْرِهِمُ سَوَاءً، وَلَـمَا حَصَلَ البَيَانُ الَّذِي تَقُومُ بِهِ الحُجَّةُ عَلَى الخَلْقِ[١].

---

[١] أُرْسِلَ الرُّسُلُ السَّابِقُونَ كُلٌّ بِلُغَتِهِ.

يَقُولُونَ: التَّوْرَاةُ بِاللُّغَةِ العِبْرِيَّةِ، وَالإِنْجِيلُ بِاللُّغَةِ السُّرْيَانِيَّةِ، وَالقُرْآنُ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

فَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ، وَاللهُ تَعَالَى يَقُولُ عَن فِرْعَوْنَ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف:١٢٣]، وهَذَا كَلَامٌ عَرَبِيٌّ، فكَيْفَ تَقُولُ: إِنَّ فِرْعَوْنَ لُغَتُهُ قِبْطِيَّةٌ مَثَلًا؟

الجَوَابُ: إِنَّ اللهَ تعالى حَكَى ذَلِكَ عَنْهُمْ بِالمَعْنَى، ومِنْ ثَمَّ أَخَذَ عُلَمَاءُ الحَدِيثِ جَوَازَ رِوَايَةِ الحَدِيثِ بِالمَعْنَى عِنْدَمَا يُعْرَفُ المَعْنَى، بِشَرْطِ أَلَّا يَحْذِفَ مِنَ الحَدِيثِ مَا يَتَعَلَّقُ بالمنقول.

وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ أَضَافَ القَوْلَ إِلَى فِرْعَوْنَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، لَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّ فِرْعَوْنَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَذَا اللَّفْظِ وإِنَّمَا بِالمَعْنَى؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُونَ قِصَصًا فِي القُرْآنِ أَحْيَانًا تَخْتَلِفُ فِي اللَّفْظِ مَرَّةً قَالَ: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾، وَمَرَّةً قَالَ: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [طه:٧١]؛ لِأَنَّهُ يُنْقَلُ بِالمَعْنَى، وَيُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

وَلَوْ كَانَ فِي القُرْآنِ مَا لا يُفهمُ؛ لَكَانَ اللِّسَانُ العَرَبِيُّ وَغَيْرُ العَرَبِيِّ سَوَاءً، وَلَمَا اسْتَفَدْنَا مِن كَوْنِ الرَّسُولِ ﷺ عَرَبِيًّا، وَالقُرْآن بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ.

وَأَمَّا قَوْلُـهُمْ: إِذَا خَاطَبَنَا عَنِ الغَائِبِ بِشَيْءٍ وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى المَعْلُومِ فِي الشَّاهِدِ فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِنَّمَا أَخْبَرَ بِهِ مُضَافًا إِلَى نَفْسِهِ المُقَدَّسَةِ، فَيَكُونُ لَائِقًا بِهِ لَا مُمَاثِلًا لِمَخْلُوقَاتِهِ، وَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْهَمَ مِنْهُ المُمَاثَلَةَ إِلَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اللهَ تَعَالَى، وَلَمْ يَقْدُرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْ مَدْلُولَ الخِطَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ[١].

أَمَّا المُنْكَرُ فَهَذَا الَّذِي صغْنَاهُ بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ: هَلْ يُمْكِنُ أَنْ نَفْهَمَ مِمَّا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ هُوَ التَّمْثِيل، أَوْ أَنْ يَكُونَ هُوَ مُرَادَ اللهِ؟

وَالجَوَابُ: لَا يُمْكِنُ أَبَدًا أَنْ يَكُونَ هُوَ التَّمْثِيلَ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مُرَادًا للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ التَّمْثِيلَ بَاطِلٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُ كَلَامِ اللهِ بَاطِلًا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بِكَلَامِهِ بَاطِلًا، وَهَذِه هِي نُقْطَةُ الخِلَافِ مَعَ أَهْلِ التَّمْثِيلِ.

[١] قَوْلُهُ: «**أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفسِهِ إِنَّما أَخبَرَ بِهِ مُضافًا إِلَى نَفْسِهِ المقَدَّسَةِ...**» إلخ:

الأَوَّلُ: امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ مَا أَخْبَرَ اللهُ عَن نَفْسِهِ هُوَ التَّمْثِيلَ؛ لأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِهِ إِنَّما أَخْبَرَ بِهِ مُضَافًا إِلَى نَفسِهِ المُقَدَّسَة لا مُطْلَقًا، بَلْ مُضَافًا إِلَى نَفْسِهِ، وَمَا كَانَ مُضَافًا إِلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَائِقًا بِهِ، كَما سَبَقَ فِي القَاعِدَةِ: «أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ تَلِيقُ بِمَوصُوفِها».

وَلَا يُمْكِـنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْهَـمَ مِمَّا أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِـهِ التَّمْثِيل، إِلَّا لِمَنْ لَـمْ يَعْرِفِ الله

عَزَّوَجَلَّ، وَأَمَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ وَقَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَعَلِمَ مُبَايَنَتَهُ لِلمَخْلُوقَاتِ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُمَاثِلَ المَخْلُوقَاتِ وَلَا تُمَاثِلُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَبَدًا أَنْ يَفْهَمَ المُمَاثَلَةَ.

وَالشَّرعُ أَبعدَ هَذَا الأمرَ، فلمَّا قَالَ رَجُلٌ للرَّسُولِ ﷺ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ؛ قَالَ: «**أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا؟**»[1]، فحَتَّى فِي اللَّفْظِ أَبْعدَ النَّبِيُّ ﷺ المُمَاثَلَةَ وَالمُشَارَكَةَ.

وَبِهَذَا تَعْرِفُ خَطَأَ مَنْ يُعَلِّقُونَ فِي بَعْضِ الأَمَاكِنِ وَالمَسَاجِدِ لَوْحَةً مَكْتُوبٌ فِيهَا لفظ الجلالة: (الله)، وَبِجَانِبِهَا: (مُحَمَّد)، فَإِنَّ هَذَا نَوْعٌ مِن الشِّرْكِ، لَكِنَّ النَّاسَ الَّذِينَ يَفْعَلُونَهُ نَاسٌ هَمَجٌ لَا يَعْرِفُونَ، أَوْ رُبَّمَا يَكُونُ تَعْظِيمُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي قُلُوبِهِمْ كَتَعْظِيمِ اللهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ إِنْسَانٌ لَا يَعْرِفُ وَرَأَى كِتَابَةَ: (الله = مُحَمَّد)، رُبَّمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُمَا سَوَاء، مِثْلَ: (أَبو بَكْرٍ وَعُمَرُ)، أَوْ (زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، ولَا يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ تعالى إِلَهٌ مُبَايِنٌ غَايَةَ المُبَاينَةِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ.

ولِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى طَلَبَةِ العِلْمِ إِذَا رَأَوْا مِثْلَ هَذَا أَنْ يُغَيِّرُوهُ، لَكن لَا يُغَيِّرُوهُ بِالقُوَّةِ، بَل يَتَكَلَّمُ مَعَ الإِمَامِ أَوَّلًا، فَإِذَا تَعَذَّرَتِ الحِيلَةُ تَكَلَّمَ مَعَ زَعِيمِ الحَيِّ -إِذَا كَانَ لَهُ زَعِيمٌ-، وَإِذَا لَمْ يُمكِنْ تَكَلَّمَ مَعَ أُنَاسٍ لَـهم قَوْلٌ، كَالقَاضِي، أَوْ رَئِيسِ هَيْئَةِ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، وَإِذَا تعذَّر كُلُّ هَذَا فَبِإِمْكَانِهِ أَنْ يُزِيلَ هَذَا وَلَوْ خفَاءً؛ لأَنَّ هَذَا مُنْكَرٌ.

إِذَنْ: مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ مَا أُضِيفَ إِلَى المَخْلُوقِ، وَلَا يُمكِـنُ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٩٣)، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٨)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ لا يُمْكِنُ، لِأَنَّ المُمَاثَلَةَ تَسْتَلْزِمُ نَقْصَ الخَالِقِ جَلَّ وَعَلَا، وَاعْتِقَادُ نَقْصِ الخَالِقِ كُفْرٌ وَضَلَالٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ اللهِ تَعَالَى بِكَلَامِهِ الكُفْرَ وَالضَّلَالَ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء:١٧٦]، وَقَالَ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧][1].

لِأَحَدٍ أَنْ يَعْقِلَ أَنَّهُ مِثْلُ مَا يُضَافُ لِلمَخْلُوقِ إِلَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اللهَ تعالى، وَمَا قَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ.

فَمَثَلًا: «يَدُ اللهِ» أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا كَأَيدِينا. لِأَنَّهُ لَمْ يُطْلِقِ اليَدَ، بَلْ أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً بِهِ.

[١] الثَّانِي: لَوْ جَعَلْنَا مُرَادَ اللهِ تَعَالَى: أَنْ نَعْتَقِدَ التَّمْثِيلَ، لَكَانَ هَذَا تَنَقُّصًا لِلخَالِقِ، وَتَنَقُّصُ الخَالِقِ كُفْرٌ وَضَلَالٌ، كَمَا أَنَّ الاسْتِهْزَاءَ بِالله كُفْرٌ وَضَلَالٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ اللهِ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الكُفْرَ وَالضَّلَالَ، بَلِ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾؛ أَيْ: لِئَلَّا تَضِلُّوا، فَكَيفَ نَقولُ: إِنَّ اللهَ أَرَادَ بِكَلَامِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ مَا هُوَ كفرٌ وَضَلالٌ؟ هُمْ قَالُوا: إِنَّ اللهَ خَاطَبَنَا فِي القُرْآنِ بِمَا نَعْقِلُ وَنَفْهَمُ، فنقولُ لهم: صَدَقْتُم، لَكِنْ قَالُوا: وَإِذَا خَاطَبْنَا عَلَى شَيْءٍ غَائِبٍ وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الشَّاهِدِ، قُلْنَا: هَذَا غَلَطٌ، وَذَلِكَ مِن وَجهَيْنِ ذَكَرَهُمَا المُؤَلِّفُ.

ونُشَاهِدُ فِي المَخْلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ فِي اللَّفْظِ وَيَخْتَلِفُ فِي الحَقِيقَةِ، فِي الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ، مَعَ أَنَّ المَخْلُوقَاتِ مُشْتَرِكَةٌ فِيمَا بَيْنَهَا فِي الحُدُوثِ وَلُزُومِ النَّقْصِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ الاشْتِرَاكَ فِي اللَّفْظِ مُقتضيًا لِلتَّمَاثُلِ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، مَعَ ظُهُورِ التَّبَايُنِ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ فِي الذَّاتِ وَالحُدُوثِ، هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ، فَهَذِهِ أَدِلَّةٌ عَقْلِيَّةٌ عَلَى إِبْطَالِ قَولِ أَهْلِ التَّمْثِيلِ.

فلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَيَّلَ الإِنْسَانُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مُمَاثِلٌ لِلمَخْلُوقِ، فَمَثَلًا نُؤْمِنُ بِأَنَّ للهِ وَجْهًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَتَخَيَّلَ أَنَّ هَذَا الوَجْهَ كَوَجْهِ المَخْلُوقَاتِ، حَتَّى لَوْ جَاءَ الشَّيْطَانُ إِلَيْكَ وَأَرَادَ أَنْ يُصَوِّرَ لَكَ وَجْهَ اللهِ كَصُورَةِ وَجْهِ الإِنْسَانِ، فَيَجِبُ أَنْ تُعْرِضَ عَن هَذَا؛ لأَنَّكَ مَهْمَا قَدَّرْتَ مِن وَصْفِ اللهِ، فَاللهُ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُحِيطَ بِاللهِ وَصْفًا، كَمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تُحِيطَ بِهِ رُؤْيَةً، يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، مَعَ أَنَّ الإِدْرَاكَ بِالبَصَرِ مِنَ الأُمورِ المحْسُوسَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُدْرِكَهَا الإِنْسَانُ، فَكَيفَ بِالأُمورِ المعْقُولَةِ الَّتِي لا يُمكِنه أَنْ يُدرِكَهَا.

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لَا يُمْكِنُ أَنْ أُثْبِتَ الشَّيْءَ عَلَى حَقِيقَتِهِ إِلَّا بِهَذَا التَّصَوُّرِ؟

فَنَقُول: هَذَا لَيسَ بِصَحِيحٍ، فإِنَّكَ تُدْرِكُ مَثَلًا بِأَنَّ لِلحَيَوَانِ -الَّذِي لَا يُوجَدُ فِي بِيئَتِكَ- قَدَمًا، وَلَكِنْ هَلْ تُدْرِكُ صِفَةَ هَذَا القَدَمِ، وَأَنْت لَا تَرَى هَذَا الحَيَوَانَ فِي بِيئَتِكَ وَلَمْ يُصَوَّرْ لَكَ؟

الجوابُ: لَا يُمْكِنُ، لَكِنْ نُؤْمِنُ بِأَنَّ لَهُ قَدَمًا بِلَا شَكٍّ، أَمَّا أَنْ تَتَصَوَّرَ كَيفَ هَذَا القَدَمُ فلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَصَوَّرَهُ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُشَاهِدْهُ، وَلَمْ تُشَاهِدْ لَهُ نَظِيرًا.

وهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ بَلْ أَعْظَمُ، وَأَعْظَم أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّهُ لَهُ يَدٌ، لَكِنْ لَا يُمْكِنُ أَنَّ نَتخَيَّلَهَا أَوْ أَنْ نَتَصَوَّرَهَا، وَلَوْ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ الإِنْسَانِ هَذَا الأَمرَ فيَجِبُ أَنْ يَقُولَ: أَعوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. وَيُعْرِضُ عَن هَذَا؛ لأَنَّه لَوْ رَكَنَ إِلَى هَذَا التَّصَوُّرِ لَزِمهُ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ: إِمَّا التَّمْثِيلُ، وَإِمَّا التَّعْطِيلُ، فإِمَّا أَنْ يُمَثِّلَ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ مُمَاثِلٌ لِلمَخْلُوقِ، أَوْ يَقُول مَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ مِثْلَ المَخْلُوقِ.

إِذَنْ: يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ النُّصُوصُ عَلَى مَعْنًى آخرَ غَيْرِ حَقِيقَةِ القَدَمِ، وَغَيْر حَقِيقَةِ اليَدِ، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ؛ لأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ الَّذِينَ يُثْبتُونَ النُّصُوصَ عَلَى حَقِيقَتِهَا قَدْ يَلْعَبُ بِهِمُ الشَّيْطَانُ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَهَذَا شَيْءٌ مُنْكرٌ وَمُحَرَّمٌ.

مَسْأَلَةٌ: هَل يُوجَدُ الآنَ مُمَثِّلَةٌ؟ أَو أَنَّهم انْقَرَضُوا؟

الجواب: لَا شَكَّ أَنَّهُمْ قَلِيلُونَ، وَلَا أَدْرِي هَلْ هُمْ مَوْجُودُونَ إِلَى الآنَ، لَكِنَّ الأَصلَ أَنَّهُمْ مَوْجُودُونَ، وَكَانَت الرَّافِضَة أَوَّل مَنْ قَالَت بِالتَّمْثِيلِ، فَهِشَامُ بنُ الحَكَمِ الرَّافِضِي هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِالتَّمْثِيلِ، لَكِنَّ مُتأَخرِيهم سَلكُوا مَسْلَكَ التَّعْطِيلِ، وَمَسْلَكَ الحُلُولِ مِن جِهَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

وَنَاظَرُونَا عَلَى ذَلِكَ مَرَّةً فِي مَكَّةَ، يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ: فِي المَسْجِدِ، وفِي السُّوقِ، وفِي القَصْرِ، فِي أَيِّ مَكَانٍ تَكُونُ فِيهِ أَنْتَ فَالله تَعَالَى مَعَكَ بِذَاتِهِ، فَهُمْ فِي الأَوَّلِ مُشَبِّهَة، لَكِنْ فِي آخرِ أَمْرِهِمْ صَارُوا مُعْتَزِلَةً يُنْكِرُونَ حَقِيقَةَ الصِّفَاتِ.

إِنَّمَا الَّذِي يَظْهَرُ -وَالله أَعْلَمُ- أَنَّ القَائِلِينَ بِالتَّمْثِيلِ فِي العَهْدِ الحَاضِرِ قَلِيلُونَ إِنْ وُجِدُوا، لَكِنَّهُ شَيْءٌ قَلِيلٌ وَشَيْءٌ يُورِدُهُ الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ الإِنْسَانِ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الفَائِدَةُ مِن دِرَاسَة قَوْل القائلين بالتَّمثِيل وَهُمُ انْقَرَضُوا أَو كَادُوا؟

الجواب أن نَقُولَ: لكنَّ هَذَا يَرِدُ عَلَى القُلوبِ، فكلُّ إِنسانٍ يثبتُ الحقيقةَ لَا بُدَّ أَنْ يَرِدَ عَلَى قَلبِهِ شُبْهَة التَّمثِيلِ.



فَصْـلٌ

وَالقِسْمُ الثَّانِي: المُعَطِّلَةُ، وَهُمُ الَّذِينَ أَنْكَرُوا مَا سَمَّى اللهُ تَعَالَى وَوَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ إِنْكَارًا كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا، وَحَرَّفُوا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ نُصُوصَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهُمْ مُحَرِّفُونَ لِلنُّصُوصِ، مُعَطِّلُونَ لِلصِّفَاتِ، وَقَدِ انْقَسَمَ هَؤُلَاءِ إِلَى أَرْبَعِ طَوَائِفَ[١]:

الطَّائِفَةُ الأُولَى: الأَشَاعِرَةُ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنَ المَاتُرِيدِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ[٢].

---

[١] الَّذِينَ أَنكَروا مَا سَمَّى وَوَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ: إِمَّا إِنْكَارًا كُلِّيًّا، وَإِمَّا جُزْئِيًّا.

وَسَيَتَبَيَّنُ هَذَا مِن ذِكْرِ فَوَائِدِهِ، لَمَّا أَنْكَرُوا هَذَا لَزِمَهُمْ أَنْ يُحَرِّفُوا نُصُوصَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِيُوَافِقَ رَأْيَهُمْ، فَقَالُوا مَثَلًا: لَيْسَ للهِ يَدٌ، وهُوَ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ يَدَيْنِ، قَالُوا: المُرادُ بِاليَدِ: القُوَّة أَوِ القُدْرَة. فَعَطَّلُوا النُّصُوصَ وَحَرَّفُوهَا، وَأَنْكَرُوا مَا يَجِبُ للهِ تَعَالَى مِن الصِّفَاتِ.

[٢] **أَوَّلًا**: سُمُّوا الأَشَاعِرَة؛ لِأَنَّهُمْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، مِن قَوْمِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيّ، يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ فَسُمُّوا أَشْعَرِيَّةً.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ هَذِهِ النِّسْبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟

قُلْنَا: هَذِهِ النِّسْبَةُ لَيْست صَحِيحَةً؛ لأَنَّ أَبَا الحَسَنِ الأَشْعَرِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَجعَ إِلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَهُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ مَا أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُه، لَكِنْ صَحِبَهُ أَقْوَامٌ فِي أَثْنَاءِ حَيَاتِهِ، وَصَارُوا فَطَاحِلَ أَقْوِيَاءَ أَذْكِياءَ، فَنَشَرُوا المَذْهَبَ، يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا الحَسَنِ الأَشْعَرِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ مَرَاحِلَ:

المَرْحَلَةُ الأُولَى: أَنَّهُ سَلَكَ مَذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ، وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ.

المَرْحَلَةُ الثَّانِيَةُ: انْتَقَل إِلَى مَذْهَبِ الكُلَّابِيَّةِ حَيثُ صَحِبَ ابنَ كُلَّابٍ وَتَأَثَّرَ بِهِ، وَهُم أَقربُ إِلَى السُّنَّةِ مِنَ المعْتَزِلَةِ بِلَا شَكٍّ.

المَرْحَلَةُ الثَّالِثَةُ: انْتَقَلَ إِلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الرِّسَالَةِ الَّتِي تُسَمَّى: (الإِبَانَة عَن أُصُولِ الدِّيَانَةِ).

وهَذِهِ الرِّسَالَةُ تُصَرِّحُ بِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ أَحْمَد بنِ حَنبل -إِمَام أَهْلِ السُّنَّةِ-، ومَذْهَبُهُ المَوْجُودُ الآنَ عَلَى الطَّرِيقِ الوُسطى الَّذِي كَانَ فِي أَثْنَاءِ حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلمُعْتَزِلَةِ، ومَذْهَبُ الإِنْسَانِ مَا مَاتَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَدْ مَاتَ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ.

وَلِذَلِكَ نَقُولُ لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ: إِنَّكُمْ أَخطَأْتُمْ، وَالوَاجِبُ أَنْ تَذْهَبُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ؛ لأَنَّ إِمَامَكُمْ رَجعَ إِلَى ذَلِكَ، وَحَقِيقَةُ الاتِّبَاعِ أَنْ يَتَّبِعَ الإِنْسَانُ إِمَامَهُ فِي آخِرِ مَا كَانَ عَلَيْهِ، لَاسِيَّمَا مِثْلَ هَذَا الأَمْرِ الَّذِي يُصَرِّحُ فِيهِ بِأَنَّ مَذْهَبَهُ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَةِ وَالجَمَاعَةِ، وَيَسُوقُ الأَدِلَّةَ المثبتةَ.

وَالأَشَاعرةُ شَاعَ مَذْهَبهُمْ وَانْتَشَرَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ فِي أَكْثَرِ أَقْطَارِ المَعْمُورَةِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ يَأْخُذُه الآخِرُ عَن الأَوَّلِ، وَالصَّغِيرُ عَن الكَبِيرِ.

وَأَمَّا الماتُرِيديَّةُ: فَهُمْ يُشبِهُونَ الأَشَاعِرَةَ تَمَامًا، وَهُمْ أتباعُ أَبِي مَنْصُورُ الماتُرِيدِي، وَلَا تَكَادُ تَجِدُ فَرْقًا بَينَ مَذْهَبَيْهِمَا إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الماتُرِيديَّةَ يُثبتُون صِفَةً ثَامِنَةً وَهِيَ صِفَةُ الخَلْقِ، وَأَمَّا الأَشْعَرِيَّةُ فَينفونَ الخَلْـق، وَيُفَسِّرُونَ الخَلْـقَ بِالمَخْلُـوقِ، وَلَا يُثبتُونَ للهِ

وَطَرِيقَتُهُمْ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا للهِ الأَسْمَاءَ وَبَعْضَ الصِّفَاتِ، وَنَفُوا حَقَائِقَ أَكْثَرِهَا، وَرَدُّوا مَا يُمْكِنُهُمْ رَدُّهُ مِنَ النُّصُوصِ، وَحَرَّفُوا مَا لَا يُمْكِنُهُمْ رَدُّهُ، وَسَمَّوْا ذَلِكَ التَّحْرِيفَ (تَأْوِيلًا)[١].

فَأَثْبَتُوا للهِ مِنَ الصِّفَاتِ سَبْعَ صِفَاتٍ: الحَيَاةَ، وَالعِلْمَ، وَالقُدْرَةَ، وَالإِرَادَةَ، وَالكَلَامَ، وَالسَّمْعَ، وَالبَصَرَ، عَلَى خِلَافٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّلَفِ فِي كَيْفِيَّةِ إِثْبَاتِ بَعْضِ هَذِهِ الصِّفَاتِ[٢].

تَعَالَى خَلْقًا هُوَ صفتهُ وَإِنْ كَانُوا يُثبتُونَ مَخْلُوقًا.

وَلَكِنْ كِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ سَيَتَبَيَّنُ بُطْلَانُ مَذْهَبِهِمْ، وَأَنَّهُمْ مُتَنَاقِضُونَ.

[١] الأَسْمَاءُ أَثْبَتُوهَا، وأما الصِّفَات فلَمْ يُثبتُوهَا كُلَّهَا، بل أَثْبَتُوا بَعْضَ الصِّفَاتِ، وَالبَعْضُ الآخر أَنْكَرُوا حَقَائِقَ الصِّفَاتِ فِيهِ، ولم يُنْكِرُوا الصِّفَةَ.

مَثَلًا: هُمْ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّ اللهَ لَيسَ لَهُ يَدٌ. لَوْ قَالُوا هَذَا كفرُوا؛ لأَنَّهُمْ كَذَّبُوا اللهَ، لَكن قَالُوا: لَهُ يَدٌ، وَالمُرَادُ بِاليَدِ كَذَا. وَفَرْقٌ بينْ هَذَا وَهَذَا، وَلِذَلِكَ قَالَ المُؤَلِّفُ: «**فنفَوْا حَقَائِقَ أَكْثرِهَا**» بِأَنْ نَفَوْا الحَقِيقَةَ ولم يُنْفوا اللَّفْظَ.

وردُّوا مَا يُمْكِنُهُمْ رَدُّهُ مِنَ النُّصُوصِ، وَلِذَلِكَ القَاعِدَةُ البَاطِلَةُ: أَنَّ أَخْبَارَ الآحَادِ لَا تَثْبُتَ بِهَا الصِّفَات. ويقُولُونَ: أَخْبَار الآحَاد لَا تَثبت بِهَا الصِّفَات، وأَخْبَارُ الآحادِ مَا عَدَا المُتَوَاتِرَة، فالمُتَوَاتِرُ وَالقُرْآنُ لَا يُمْكِنُهُمْ رَدُّهُ فتأَوَّلوه، وَسَمُّوا هَذَا تَأْوِيلًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ. إِذَنْ: فَالأَشَاعِرَة أَهونُ المعَطِّلَةُ.

[٢] الحَيَاةُ، وَالعِلْمُ، وَالقُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالكَلَامُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ؛ هَذِهِ سَبْعُ أَشْيَاءَ يُخَالِفُونَ فِيهَا السَّلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

وَشُبْهَتُهُمْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ أَنَّهُمُ اعْتَقَدُوا فِيمَا نَفَوْهُ أَنَّ إِثْبَاتَهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ أَيِ التَّمْثِيلَ. وَقَالُوا فِيمَا أَثْبَتُوهُ: إِنَّ العَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ إِيجَادَ المَخْلُوقَاتِ يَدُلُّ عَلَى القُدْرَةِ[١]، ....

فَمَثَلًا: الكَلَامُ عِنْدَ السَّلَفِ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى حَرْفٍ وَصَوْتٍ، وهُمْ يَقُولُونَ: الكَلَامُ لَيْسَ اللَّفْظ. وإنَّما الكَلَامُ هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِنَفْسِ الله عَزَّوَجَلَّ، المَعبَّر عَنْه بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ يَخْلُقُهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ. فَجَعَلُوا الكَلَامُ مَا قَامَ فِي النَّفْس.

وَأَمَّا مَا سَمِعَهُ جِبْرِيلُ، وَنَزَلَ بِهِ عَلَى الأَنْبِيَاءِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، قَالُوا: هَذِهِ أَصْوَاتٌ خَلَقَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الجَوِّ؛ لِتُعبِّرَ عَمَّا فِي نَفْسِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. لَكِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الكَلَامَ هُوَ اللَّفْظُ المَسْمُوعُ. فَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَفظٌ مَسْمُوعٌ، سَمِعَهُ جِبْرِيلُ وَنَزَلَ بِهِ عَلَى الأَنْبِيَاءِ.

[١] قَولُهُ: «**وَتقَرِيرُ ذَلِكَ عِنْدَهُم كَمَا يَلِـي: فَإِنَّ إِيجَادَ المخْلُوقَات يَدلُّ عَلَى القُدْرَةِ... إلخ**»: «ذَلِكَ» المشَارُ إِلَيْهِ دَلالَةُ العَقْلِ عَلَى هَذِهِ الصِّفاتِ السَّبعِ، إِيجَادُ المَخْلُوقَاتِ يَدُلُّ عَلَى القُدْرَةِ، وَوُجودُ المَخْلُوقَاتِ ثَابِتٌ بِالعَقْلِ والمشَاهدَةِ، فَإِنَّنَا نُدْرِكُ بِعُقُولِنَا أَنَّ الخَلْقَ لَيْسَ بِقَدِيمٍ بَلْ هُوَ حَادِثٌ، وَنُشَاهِدُ أَنَّ المَخْلُوقَاتِ تَتَجَدَّدُ، فيُولدُ هَذَا، وَتُنبتُ الشَّجَرَةُ، وَيَحْصُلُ المَطَرُ، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ؛ وكُلُّ هَذَا حُدُوثٌ وَتَجَدُّدٌ.

فيَقُولُونَ: إِيجَادُ المَخْلُوقَاتِ يَدُلُّ عَلَى القُدْرَةِ؛ لأَنَّ غَيْرَ القَادِرِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجِدَ، فَنثبتُ للهِ القُدْرَةَ بِدَلَالَةِ العقلِ مِن هَذِهِ النَّاحِيَةِ، أَنَّ إِيجَادَ المَخْلُوقَاتِ دَلِيلٌ عَلَى قُدْرَةِ المُوجِدِ. وَنَحْنُ نُوَافِقهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فكُلٌّ يُدْرِكُ بِأَنَّ إِيجَادَ المَخْلُوقَاتِ دَلِيلٌ عَلَى قُدْرَةِ الخَالِقِ.

وَتَخْصِيص بَعْضِهَا بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ[١]، ....

فَهَذَا وَجْهُ إِثْبَاتِهِمْ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبعِ، فإِنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَنَفْيِهَا عَلَى العقلِ، فَمَا أَثْبَتَهُ العَقْلُ أَثْبَتُوهُ، وَمَا نَفَاهُ نَفُوهُ، وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى إِثْبَاتِهِ أكثرُهُمْ نَفَاهُ، وَبَعْضُهُمْ تُوقَّفُوا. وقَالُوا: إِيجَاد المَخْلُوقَاتِ يَدُلُّ عَلَى القُدْرَةِ، وَالمَخْلُوقَاتُ مَوْجُودَةٌ، وإِيجَادُهَا يَدُلُّ عَلَى القُدْرَةِ؛ لأَنَّ العَاجِزَ لَا يَخْلُقُ، فَثبت القُدْرَةُ عقلًا، وَذَلِكَ بِإِيجَادِ المَخْلُوقَاتِ؛ لأَنَّ الإِيجَادَ يَدُلُّ عَلَى القُدْرَةِ، فتَخْصِيصُ بَعْضِها لِبَعْض يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ.

[١] قَولُهُ: «وَتَخصِيصُ بَعضَهَا بِمَا يَختصُّ بِهِ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ..» إلخ: فالتَّخْصِيصُ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ، ومَعْنَى التَّخْصِيص أَنَّ كَوْنَ هَذِهِ سَمَاءٌ، وَهَذِهِ أَرْضٌ، وَهَذِهِ شَمْسٌ، وَهَذَا قَمَرٌ، وَهَذَا إِنْسَانٌ، وَهَذَا حَيَوَانٌ؛ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ، أَرَادَ اللهُ أَنَّ تَكُونَ السَّمَاءُ سَمَاءً فَكَانَتْ، وَأَرَادَ أَنْ تَكُونَ الأَرْضُ أَرْضًا فَكَانَتْ، وَهَكَذَا.

فَالتَّخْصِيصُ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ المُخَصِّصِ، وَأَنَّهَا لَنْ تكونَ عَلَى هَذَا الوَجْهِ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَهَذَا صَحِيحٌ.

إِذَنْ: فَمَعْنَى تَخْصِيصُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ: أَنَّ كُلَّ مَخْلُوقٍ اختص بِمَا خَلَقَهُ اللهُ عَلَيْهِ، السَّمَاوَاتُ لَهَا شَكْلٌ، والأَرْضُ لَهَا شَكْلٌ، والآدَمِيُّ لَهُ شَكْلٌ، والحَيَوَانُ لَهُ شَكْلٌ، فكونُهُ عَلَى هَذِهِ الأَوْصَافِ، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ مُيِّزَ لِمَا خُلقَ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا الإِرَادَةُ مَا تَمَيَّزَتِ المَخْلُوقَات بَعْضهَا عَن بَعْضٍ، ولَكَانَت كُلّهَا كُتْلَةً وَاحِدَةً أَوْ كُتَلًا مُتَسَاوِيَةً.

فَاخْتِلَافُهَا يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ، فَثبت اثْنَتَانِ: القُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ.

وَإِحْكَامَهَا يَدُلُّ عَلَى العِلْمِ[١]، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ -القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ وَالعِلْمُ- تَدُلُّ عَلَى الحَيَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَيٍّ[٢]، ....

---

[١] قَولُهُ: «وَإِحْكَامَهَا يَدُلُّ عَلَى العِلْمِ»: إِحْكَامهَا: أَيْ إِتْقَانُهَا، وَكَوْنُهَا عَلَى نِظَامٍ بَدِيعٍ مُنضبطٍ يَدُلُّ عَلَى العِلْمِ؛ لأَنَّ الجَاهِلَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْكِمَ الشَّيْءَ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ الشَّيْءَ صَارَ مُحْكَمًا، فَإِنَّمَا وَقعَ عَلَى سَبِيلِ المُصَادَفَةِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الإِرَادَةِ، فَالإِحْكَامُ بِلَا شَكٍّ دَلِيلٌ عَلَى العِلْمِ، وَلِذَلِكَ لَوْ رَأَيْنَا شَيْئًا مَصْنُوعًا مِن الآلَاتِ، وَوَجَدْنَا أَنَّهُ مُحْكَمٌ مُتْقَنٌ؛ عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا الصَّانِعَ لَهُ مَاهِرٌ وَعَالِمٌ، وَلَوْلَا عِلْمهُ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِن إِتْقَانِهِ، فَإِحْكَامُ المَخْلُوقَاتِ وَإِتْقَانهَا دَلِيلٌ عَلَى عِلْمِ الخَالِقِ؛ لأَنَّ الجَاهِلَ يُركبُ عَشْوَائِيًّا لا يَعْرِفُ أَنْ يُرَتِّبَ، فالآدَمِيّ مَثَلًا: لَوْ سَأَلَت الأَطِبَّاءَ عَمَّا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هَذَا الجَسَدُ، وعَمَّا أودعَ اللهُ فِيهِ مِن الحِكَمِ لَانبَهرت، وَلِهَذَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١].

فكَوْنُ البَدَنِ البَشَرِيِّ مُحْكَمٌ هَذَا الإِحْكَامِ؛ يَدُلُّ عَلَى العِلْمِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِيمٌ، كَيْفَ وَضَعَ الرَّأْسَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ؟ وَكَيْفَ وَضَعَ المُخَّ فِي هَذِهِ الجُمْجُمَةِ حَتَّى تَقِيَهُ مِن أَيْ خَدْشٍ؟ وَكَيْفَ وَضَعَ البَصَرَ؟ وَكَيْفَ وضعَ الأَنْفَ؟ وَهَكَذَا، تَجِدُ أَنَّ هَذَا الإِحْكَامَ صَادِرٌ عَن عِلْمٍ.

[٢] قَولُهُ: «وهَذِهِ الصِّفاتُ: القُدرةُ، وَالإِرَادَةُ، والعِلمُ...»: هَذِهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ: القُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالعِلْمُ، تَدُلُّ عَلَى الحَيَاةِ؛ لأَنَّهَا لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَيٍّ، أَمَّا القُوَّةُ فقَدْ تَقُومُ بِالحَيِّ وَغَيْرِهِ، لَكِنَّ القُدْرَةَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَيٍّ، فَلَا يُقَالُ: هَذِهِ الحِجَارَةُ قَادِرَةٌ، بَلْ يُقَالُ: هَذِهِ الحِجَارَةُ قَوِيَّةٌ، فَـالقُدْرَةُ، وَالعِلْمُ، وَالإِرَادَةُ لَا تَقُومُ أَبَدًا إِلَّا بِحَيٍّ.

إِذَنْ: ثَبُتَتِ الحَيَاةُ بِدَلَالَةِ المُلَازَمَةِ.

فائدة: الفَرْقُ بَيْنَ دَلَالَةِ المُلَازَمَةِ وَدَلَالَةِ المُطَابَقَةِ:

- دَلَالَةُ المُطَابَقَةِ والتَّضمُّن تَكُونُ الدَّلَالَةُ فِيهما مَأْخُوذَةٌ مِن لَفْظِ الدَّالِّ، أي: مِن لَفْظِ الدَّلِيلِ.
- دَلَالَةُ الالتِزامِ مَأخُوذةٌ مِن أَمرٍ خَارجٍ، لَا يدلُّ عَلَيهِ اللَّفظُ لَكِنْ يَلْزَمُ مِنْهُ[1].

فدَلَالَةُ الإِرَادَةِ عَلَى الإِرَادَةِ نَفْسِهَا مثل: «أَرَادَ» تَدُلُّ عَلَى الإِرادَةِ، وهَذِهِ مُطَابَقَةٌ.

إِذَنْ: فهَذِهِ ثَلَاثُ صِفَاتٍ: القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ وَالعِلْمُ، كُلُّها تَدُلُّ عَلَى الحَيَاةِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا تَكون إِلَّا بِحَيٍّ، أَمَّا المَيِّتُ فلَيْسَ عِنْدَه قُدْرَةٌ، وَلَيْسَ عِنْدَه إِرادَةٌ، وَلَيْسَ عِنْدَه عِلْمٌ، فَثبتَ بِذَلِكَ أَرْبَعُ صِفَاتٍ.

أَمَّا الصِّفَةُ الرَّابِعَةُ فكَانَت باللازم، وهِي: أَنْ يَكُونَ حَيًّا، فَالحيُّ يقولُ عَنه المؤلِّف: إِمَّا أَنْ يَتَّصِفَ بِالكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ، وَهَذِهِ صِفَاتُ كَمَالٍ، أَوْ بِضِدِّهَا، وَهُوَ: الخَرَس المُقَابِلُ لِلكَلَامِ، وَالصَّمَم المُقَابِلُ لِلسَّمْعِ، وَالعَمَى المُقَابِلِ لِلبَصَرِ، وَهَذِهِ صِفَاتُ نَقْصٍ مُمْتَنِعَةٌ عَلَى اللهِ فَوَجَبَ ثُبُوتُ الكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرُ.

قَالُوا: الحَيُّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتكَلِّمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصَمَّ أَعْمَى أَخْرس، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصفَ اللهُ بالعَمَى وَالصَّمَمِ والخَرَسِ؛ لأَنَّ هَذِهِ صِفَاتُ نَقْصٍ، إِذن: لابُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتكَلِّمًا سَمِيعًا بَصِيرًا، فَهَذِهِ الصِفَاتُ ثَابِتَةٌ بِالعَقْلِ، وَكَيْفِيَّةُ إِثْبَاتِهَا عَلَى الوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُه.

---

(١) انظر: شرح مختصر التحرير لفضيلة الشيخ الشارح رحمه الله تعالى (ص:١٠٨-١٠٩).

وَنَحْنُ نُعبِّر عَن حُجَّة هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهَا حُجَّةٌ بِشُبْهَةٍ؛ لأَنَّ (الحُجَّةَ) مَا ثَبتَ بِها الحُكْمُ، وَ(الشُّبْهَةُ) مَا لَا يَثْبُت بِهِ الحُكْمُ، وَالوَاقِعُ أَنَّ مَا يَحْتَجُّونَ بِهِ لَا يَثْبُت بِهِ الحُكْمَ الَّذِي احْتَجُّوا بِهِ لَهُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا احْتَجُّوا بِهِ شُبْهَةٌ لَا حُجَّةً.

فهَذِهِ شُبهَتُهُمْ؛ لأَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى العقلِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الاعْتِمَادَ عَلَى العقلِ بَاطِلٌ، لَكِنَّ هَذَا هُو الَّذِي زُيِّنَ لَهُمْ: أَنْ يَعْتَمِدُوا عَلَى العقلِ، فقَالُوا: مَا أَثْبَتَهُ العَقْلُ وَجَبَ عَلَيْنَا إِثْبَاتُهُ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَن ثُبُوتِهِ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا اقْتَضَى العَقْلُ نَفْيَهُ وَجَبَ عَلَيْنَا نَفْيُهُ، ثُمَّ إِنْ وَرَدَ فِي النُّصُوصِ مَا يُخَالِفُهُ فَإِن كَانَ يُمْكِنُ ردهُ رَدَدْنَاهُ. مِثْلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ فَيَدَّعُونَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ كَمَا قَالُوا: إِنَّ أَخْبَارَ الآحَادِ لَا تَثبُت بِهَا العَقَائِدُ، وَصَارَ كُلَّمَا جاءَهُم خبَرُ آحادٍ يُثبِتُ بَعْضَ الصِّفَاتِ، قَالُوا: هَذَا خَبَرُ آحادٍ لَا يُفِيدُ اليَقِين، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلعَقْلِ، فَيَجِبُ رَدُّهُ وَإِنْكَارُهُ. وَإِذَا كَانَ لَمْ يُمَكِّنْهُمْ رَدُّهُ كَالآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ وَالأَحَادِيثِ المُتَواتِرَةِ ذَهَبُوا فِيهِ مَذْهَبَ التَّحْرِيفِ الَّذِي سَمّوهُ تَأْوِيلًا، فَصارَت شُبْهَتهُمْ أَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى العَقلِ.

فَالقَاعِدَةُ عِنْدَهُمْ كَمَا يَلِـي: «مَا أَثْبَتَهُ العَقْلُ وَجبَ إِثْبَاتُهُ، وَمَا نَفَاهُ وَجبَ نَفْيُهُ، وَمَا لَمْ يُثْبتْهُ وَلَمْ يَنْفِهِ تَوقَّف فِيهِ بَعْضُهُمْ»، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يُرَدُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَدُل عَلَيْهِ العَقْلُ فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ.

فَصَارُوا فَرِيقَيْنِ فِيمَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إِثْبَاتَه وَلَا نَفْيَهُ:

- فَرِيقٌ مِنْهُمْ -وَهم الأَكْثَرُ كَمَا قَالَ عَنْهُمْ شَيْخَ الإِسْلَام فِي مَتْنِ الحمويَّة- يَرُدُّونَهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ مِن العَقلِ عَلَى إِثْبَاتِهِ.
- وَفَرِيقٌ مِنهُمْ يَقُولُونَ: نَتَوَقَّفُ فِيهِ مَا دَامَ لَمْ يُثْبِتْه وَلَمْ يَنْفِه فنَتَوَقَّفُ.

وَالحَيُّ إِمَّا أَنْ يَتَّصِفَ بِالكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَهَذِهِ صِفَاتُ كَمَالٍ، أَوْ بِضِدِّهَا وَهُوَ الخَرَسُ وَالصَّمَمُ وَالعَمَى، وَهَذِهِ صِفَاتُ نَقْصٍ مُمْتَنِعَةٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى؛ فَوَجَبَ ثُبُوتُ الكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ[١].

---

[١] قَوْلُهُ: «وَالحَيُّ إِمَّا أَنْ يَتَّصِفَ بِالكَلَامِ والسَّمْعِ وَالبَصَرِ...»: فكُلُّ حَيٍّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتكَلِّمًا، أَوْ يَكُونُ أصمًّا أَعْمَى أَخرسَ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِمْ.

والعمَى وَالصَّمَمُ والخرسُ صِفَاتُ نَقْصٍ، وَالنَّقْصُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ الخَالِقُ، فَوَجَبَ لَهُ ثُبُوتُ ضِدِّهَا، وَهُوَ السَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلَامُ.

فَصَارَت هَذِهِ الصِّفَاتُ السَّبْعُ هِيَ الَّتِي تَثبتُ عِنْدَ الأَشاعرة؛ لأَنَّ العَقْلَ دَلَّ عَلَيْهَا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَا يَثبتُ، فجَمِيعُ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى لَا تثبتَ عِنْدَهُمْ: كَالاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالضَّحِكِ، وَالغَضَبِ. وَكُلُّ مَا وصفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَإِنَّهُ لَا يَثبتُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ العَقْلَ لم يُثبتْه.

لَكِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعَ، يَقُولُونَ: العَقْل يَدُلُّ عَلَيْهَا فَوَجَبَ إِثْبَاتُهَا. عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُثبتُونَهَا كَمَا يُثبتُهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، فَالكَلَامُ مَثَلًا عِنْدَهُمْ لَيْسَ هُوَ الكَلَامُ المَسْمُوعُ، فالكَلَامُ المَسْمُوعُ مَخْلُوقٌ، وَالكَلَامُ عِنْدَهُمْ هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِنَفْسِ اللهِ، وَلَيْسَ هُوَ الَّذِي سَمِعَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ عُرِجَ بِهِ، وَلَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ نُودِيَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَإِنَّمَا هَذَا المَسْمُوعُ مَخْلُوقٌ، خَلَقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ تَعْبِيرًا عَمَّا فِي نَفْسِهِ، كَالمِرْآةِ الَّتِي تَضَعُهَا أَمَامَ الوَرَقَةِ فَتَقْرَأُ الحُرُوفَ بِالمِرْآةِ، فَخَلَقَ اللهُ هَذِهِ الأَصْوَاتَ لِتعْكسَ مَا فِي نَفْسِ اللهِ. وَأَمَّا الكَلَامُ فَهُوَ الكَلَامُ النَّفْسِيُّ، أَمَّا اللهُ فلَا يَتكَلَّمُ بِشَيْءٍ يُسْمَعُ إِطْلَاقًا.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: مَا الَّذِي سَمِعَهُ مُحَمَّد وَمُوسَى وَآدَمَ عليهم الصلاة والسلام؟

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى العَقْلِ فِي هَذَا البَابِ مُخَالِفٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَئِمَّةِ الأُمَّةِ مِنْ بَعْدِهِمْ، فَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ رَجَعَ إِلَى العَقْلِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُونَ إِلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَيُثْبِتُونَ للهِ تَعَالَى مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رُسُلُهُ إِثْبَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ.

قَالَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «نَصِفُ اللهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا نَتَعَدَّى القُرْآنَ وَالحَدِيثَ»(١)[١].

قَالُوا: إِنَّمَا سَمِعوا شَيْئًا مَخْلُوقًا عَبَّرَ الله بِهِ عَمَّا فِي نَفْسِه. وَلِـهَذَا يَقُولُونَ: هَذَا الكَلَامُ المَسْمُوعَ عِبارَة عَن كَلَامِ اللهِ وَلَيْسَ كَلَامَ اللهِ، وَالوَاقِعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبين المُعْتَزِلَةُ والجهميَّةُ؛ لأَنَّ الكُلَّ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَا يُسْمَعُ مَخْلُوقٌ، لَكِنَّ المُعْتَزِلَةَ والجهميَّةَ قَالُوا: كُلُّ الكَلَامِ مَخْلُوقٌ. وَلِهَذَا يَقُولُ المُعْتَزِلَةُ فِي القُرْآنِ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ وَهُوَ كَلَامُ اللهِ.

وَالأَشَاعِرَةُ يَقُولُونَ: مَخْلُوقٌ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَن كَلَامِ اللهِ وَلَيْسَ كَلَامَ اللهِ. فَصَارَ المُعْتَزِلَةُ أَصْدَقَ مِنْهُمْ مِن وَجْهٍ، حَيْثُ قَالُوا: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَيْسَ كَلَامُ اللهِ، بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَن كَلَامِ اللهِ.

الخَلاصَةُ: أَنَّ إِثْبَاتَهَمْ لِلصِّفَاتِ السَّبْعِ: يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ كَإِثْبَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، بَلْ هُوَ إِثْبَاتٌ فِيهِ انْحِرَافٌ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بَيَانُ الرَّدِّ عَلَيْهِم.

[١] لا يُوجد أَحدٌ مِن الصَّحَابَةِ أَو التَّابعينَ لهم بِإِحسانٍ مِنَ الأَئِمَّةِ، رَجَعُوا إِلَى العَقْـلِ فِي بابِ إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللهِ أَو نفيها، وإِذا ذَكَـرُوا صفـةً اسْتَدَلُّـوا عَلَيْهَا بالقُـرآن

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٣٢٦، رقم ٢٥٢).

أَو بالسُّنَّةِ، ولا عَلِمْنا أَحدًا مِنْهُم عارضَ فِي إِثْبَات أَيِّ صِفة؛ لأَنَّ عَقلَه لم يَتحَمَّلْهَا، بَلْ كَانُوا أَشدَّ النَّاس أَدبًا.

فقد كَانوا يَقبلُونَ أَحَادِيثَ الرَّسُولِ ﷺ بلا مُنازعةٍ وَبِلَا أَسئلةٍ، فَإِذَا حَدَّثهم الرَّسُول ﷺ بأنَّ اللهَ يَنزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيَا، لم يَقولُوا: كيفَ يَنزل؟ وَلَمَّا حَدَّثهم أَنَّ اللهَ استَوَى عَلَى العَرْشِ، لم يَقولُوا: كيْفَ اسْتَوَى؟ لأَنَّهم يَملِكُون مِنَ الأَدَبِ مَعَ اللهِ تَعَالَى مَا لَيسَ عِنْدَ المُتَأَخِّرِين.

وَهَؤُلَاءِ المُتَأَخِّرون المُحْدَثونَ تجِدُ عندَهم مِنَ الإيرادات على صِفَات الله ما لا يُوردُون على صِفَاتِ المخلوق، فلو قِيل لهم: إِنَّ مَلِكًا من الملوكِ رَكِبَ سَيَّارتَهِ وانطَلَقَ إِلى قَصْرِهِ. هَلْ مِنهم أَحدٌ يقول: كَيْفَ رَكِبَ؟ هَل فِي المركبةِ الأُولى أَم الثَّانِيَةِ؟ هَلْ مَدَّد رِجلَيهِ أم كَفَّهُما؟ إلى غير ذلك! لا أَحدُ يسأَلُ، لكنَّ صِفَات اللهِ تَعَالى -مع الأَسف- بَدَأَ كَثيرٌ مِنَ النَّاسِ يَسأَلُ عن مِثلِ هَذِه الأَشْيَاء، وَلا شَكَّ أَنَّ السُّؤالَ عَن مِثلِ هَذِه الأَشياء بِدْعَةٌ، كَما قَالَ الإمَام مَالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

فأَنْتَ عَلَيكَ أَنْ تسمَعَ وَتَقبلَ، أَمَّا أَنْ تَسأَلَ (كَيْفَ) وَ(لِـمَ؟) فتقولُ: كَيْفَ وَجْهُهُ، وَكَيْفَ عَيْنُهُ؟ وَكَيفَ يَنزِلُ وثُلْث اللَّيْل دَائِمٌ فِي الأَرْضِ، فكَيْفَ اللهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا دَائِمًا؟ ونَحْوُ ذلِك مِنْ هَذِهِ الإيرَادَاتِ البَاطِلَةِ الَّتِي يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِهِ؛ لِيُوصِلَهُ إِلَى إِنْكَارِ هَذِهِ الصِّفَةِ وَتَكْذِيبِهَا، أَوِ الذَّهَابِ مَعَ المُحَرِّفِينَ.

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

الثَّانِي: أَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى العَقْلِ فِي هَذَا البَابِ مُخَالِفٌ لِلْعَقْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا البَابَ مِنَ الأُمُورِ الغَيْبِيَّةِ الَّتِي لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهَا مَجَالٌ، وَإِنَّمَا تُتَلَقَّى مِنَ السَّمْعِ، فَإِنَّ العَقْلَ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُدْرِكَ بِالتَّفْصِيلِ مَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ تَحْكِيمُ العَقْلِ فِي ذَلِكَ مُخَالِفًا لِلْعَقْلِ[١].

فَيَجِبُ أَلَّا نَتَعَرَّضَ لمثلِ هَذِهِ الأُمُورِ؛ لأَنَّ صِفَاتِ اللهِ أَعْظَمُ مِن أَنْ تُحِيطَ بِهَا عُقُولنَا، وَيَجْدُرُ بِنَا أَنْ نَلْتَزِمَ مَا التَزَمَهُ السَّلَفُ، وَقَدْ وَقعَ الضَّرر عَلَى النَّاسِ وَجعَلَهُمْ يَدَعُونَ النُّصُوصَ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنةِ إِلَّا مَثَل هَذِهِ الأُمُورِ، وَصَارَ الشَّيْطَانُ يُورِدُ فِي نُفُوسِهِمْ هَذِهِ التَّسَاؤُلَاتِ حَتَّى أَدَّى بِطَائِفَةٍ مِنْهُمْ إِلَى الإِنْكَارِ، وَأَدَّى بِطَائِفَةٍ أُخْرَى إِلَى التَّمْثِيلِ.

وَالرُّجُوعُ إِلَى العَقْل فِي هَذَا البَابِ مُخَالِفٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَمَا كَانَ مُخَالِفًا لما عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فَلَا خَيْرَ مِنْهُ، بَلْ هُوَ شَرٌّ؛ لأَنَّ النَّبِيّ ﷺ قال: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١)، لأَنَّه لو كَان خَيرًا لَسَبقونَا إِليه؛ لأَنَّهم أَحرَصُ مِنَّا عَلَى الخَيْرِ، وَأَقْوَى مِنَّا إِيمَانًا وَيَقِينًا.

[١] قَال بَعضُ العُلماءِ رَحِمَهُمُ اللهُ: إِذَا قَالَ لَكَ الجَهْمِيُّ: كَيْفَ صِفَاتُه؟ فَقُل: كَيْفَ ذَاتُه؟ إِذْ لا يُمكِنُه أَن يُكيِّفَ، فَإِذَا لم يُمكِننا تكييفُ الذَّاتِ فإِنَّ الصِّفَات تَابعةٌ للذَّاتِ، ولَا يُمْكِنُنَا أَبَدًا أَنْ نُكَيِّفَ الصِّفَات؛ لأَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ للمَوصُوف، فَمَا لَا يُدْرَكُ كُنْهُ ذَاتِه؛ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُدْرَكَ كُنْهُ صِفَاتِه، وَهَذَا شَيْءٌ مَعْلُومٌ بِالعَقْل وَالحِسِّ، وَهُوَ أَيْضًا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٥٠٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

الثَّالِثُ: أَنَّ الرُّجُوعَ فِي ذَلِكَ إِلَى العَقْلِ مُسْتَلْزِمٌ لِلاخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَقْلًا يَرَى وُجُوبَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ الوَاقِعُ فِي هَؤُلَاءِ، فَتَجِدُ أَحَدَهُمْ يُثْبِتُ مَا يَنْفِيهِ الآخَرُ، وَرُبَّمَا يَتَنَاقَضُ الوَاحِدُ مِنْهُمْ فَيُثْبِتُ فِي مَكَانٍ مَا يَنْفِيهِ، أَوْ يَنْفِي نَظِيرَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، فَلَيْسَ لَهُمْ قَانُونٌ مُسْتَقِيمٌ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ.

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الفَتْوَى الحَمَوِيَّةِ: «فَيَا لَيْتَ شِعْرِي بِأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَرَضِيَ اللهُ عَنِ الإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ حَيْثُ قَالَ:.................

مُخَالِفٌ لِلأَدَبِ مَعَ اللهِ، كَيْفَ تَتَكَلَّمُ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِيمَا لَا تَدْرِي عَنْه، ثُمَّ تُبْطِلُ كَلَامَ اللهِ لأَنَّ عَقْلَكَ لَا يُثبتُهُ، أَوْ تُثبتُ مَا لَمْ يُثبتهُ اللهُ لأَنَّ عَقْلَكَ أَثْبَتَهُ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا التَّقْدِيمُ بَيْنَ يَدَي اللهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات:١-٢].

فَقَدْ نُهِينَا أَنْ نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا، وَهُوَ رَفْعٌ حِسِّيٌّ، وَلَا نَجْهَرُ لَهُ بِالقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِنَا لِبَعْضٍ، حَتَّى لَا تَحبطَ أَعْمَالُنَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾.

فَكَيْفَ نَرْفَعُ أَصْوَاتَنَا فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ رَفْعًا مَعْنَوِيًّا بِحَيْثُ نَرُدُّ قَوْلَهُ بِقَوْلِنَا؛ لأَنَّ عُقُولَنَا لَا تُثبت مَا قَالَهُ، وَالحَقِيقَةُ أَنَّ الأَمْرَ خَطِيرٌ، وهَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَهَبُوا هَذَا المَذْهَبَ، لَوْلَا أَنَّ بَعْضَهُمْ عُرِفَ بِالنُّصْحِ لِلأُمَّةِ لَكَانُوا عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ، لَكِنْ هُمْ مُجْتَهِدُونَ مُتأَوِّلون، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَهُم العَفْوَ.

أَوَ كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ تَرَكْنَا مَا جَاءَ بِهِ جِبْرِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجَدَلِ هَؤُلَاءِ»(١)، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَنَاقُضَ الأَقْوَالِ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهَا[١].

---

[١] الرُّجُوعُ إِلَى العَقْلِ فِي هَذَا البَابِ سَبَبٌ إِلَى الاخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَهُ عَقْلٌ يَرَى أَنَّهُ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، فَتَجِدُهُمْ مُتَنَاقِضِينَ، يَقُولُ بَعْضُهُمْ: هَذَا وَاجِبٌ للهِ. وَالثَّانِي يَقُولُ: هَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَى اللهِ.

إِذن: تَنَاقض، بَلْ إِنَّ بَعْضَهُمْ تَجِدْهُ فِي الْمُؤَلَّفَاتِ يَتَنَاقَضُ، فَيَكْتُبُ فِي حَالٍ: يَرَى أَنَّ العَقْلَ دَلَّ عَلَى كَذَا، وَيَقُولُ: العَقْل دَلَّ عَلَيْهِ. وَيَكْتُبُ بَعْدَ زَمَنٍ فِي حَالٍ يَرَى أَنَّ العَقْل لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَلْ يَمْنَعُهُ فَيَقُولُ: العَقْل يَمْنَعُ هَذَا. فَهَلْ نَرْجِعُ فِي عَقِيدَتِنَا الَّتِي عَلَيْهَا مَبْنَى إِيمَانِنَا إِلَى آراء فُلَان وَفُلان مَعَ تنقاضِها؟! هَذَا لَا يُمْكِنُ.

وَنَقُول: إِذَا تَنَاقَضْتُمْ وَاخْتَلَفْتُمْ فَبِأَيِّ شَيْءٍ نَزِنُ الكِتَابَ وَالسّنةَ، هَلْ هُوَ بِعَقْل فُلَان أَوْ بِعَقْل فُلَان، وَحِينَئِذٍ نَبْقَى حَائِرِينَ، وَكَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بأَيِّ عقلٍ يُوزَنُ الكِتَابُ والسُّنَّةُ؟!.

وَكَمَا قَالَ الإِمَامُ مَالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَوَ كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدل مِن رَجُلٍ؛ تَرَكْنَا مَا جَاءَ بِه جِبريلُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجَدَلِ هَؤُلَاءِ؟!.

فَالقَوْلُ بِالرُّجُوعِ إِلَى العَقْل يَسْتَلْزِمُ التَّنَاقُضَ وَالاخْتِلَافَ وَالاضْطِرَابَ، وَأَلَّا يَبْنِيَ الإِنْسَانُ عَقِيدَتَهُ عَلَى أَسَاسِه، وَأَنْ يَبْقَى العَامَّةَ مُتَأَرجِحُونَ بَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَان، وَالتَّنَاقُضُ دَلِيلٌ عَلَى الفَسَادِ؛ لأَنَّ تَنَاقُضَ الأَقْوَالِ يدُلُّ عَلَى أَنَّه لَيْسَ لـهَا أَساسٌ تَنْبَنِي عَلَيْهِ، فتكُون بَاطِلَةً، واطِّرادُ الأَقْوَالِ دَلِيلٌ عَلَى سَلَامَتِهَا وَصِحَّتِهَا.

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩). (الشارح)

الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ إِذَا صَرَفُوا النُّصُوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى مَعْنًى زَعَمُوا أَنَّ العَقْلَ يُوجِبُهُ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُمْ فِي هَذَا المَعْنَى نَظِيرُ مَا يَلْزَمُهُمْ فِي المَعْنَى الَّذِي نَفَوْهُ، مَعَ ارْتِكَابِهِمْ تَحْرِيفَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالُوا المُرَادُ بِيَدَيِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ القُوَّةُ دُونَ حَقِيقَةِ اليَدِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ حَقِيقَةِ اليَدِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ بِالمَخْلُوقِ الَّذِي لَهُ يَدٌ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: يَلْزَمُكُمْ فِي إِثْبَاتِ القُوَّةِ نَظِيرُ مَا يَلْزَمُكُمْ فِي إِثْبَاتِ اليَدِ الحَقِيقِيَّةِ، لِأَنَّ لِلْمَخْلُوقِ قُوَّةً، فَإِثْبَاتُ القُوَّةِ للهِ تَعَالَى يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ[١].

---

[١] قَوْلُهُ: «**الرَّابِعُ: أَنَّهم إِذَا صَرَفُوا النُّصُوصَ عَن ظَاهِرِهَا إِلَى مَعْنى زَعَمُوا أنَّ العَقْل يُوجِبُهُ...**» إلخ:

فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُمْ فِي هَذَا المَعْنَى الَّذِي صَرَفُوا النُّصُوص إِلَيْهِ، نَظِيرُ مَا يَلْزَمُهُمْ فِي المَعْنَى الَّذِي صَرَفُوهُ عَنْهِ، مَعَ زِيَادَةِ الجِنَايَةِ عَلَى النُّصُوصِ وَتَحْرِيفِهَا، وَتَعْطِيلِ مَا أَرَادَ اللهُ بِهَا، وَإِثْبَاتِ مَا لَمْ يُرِدْهُ، فَالحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا الصَّرْفَ فِيهِ هَذِهِ المحاذِير:

المَحْذُورُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ يَلْزَمهُمْ فِيمَا أَثْبَتُوهُ نَظِيرُ مَا يَلْزَمُهُمْ فِيمَا نفوهُ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَسْلَمُوا مِنَ التَّشْبِيهِ عَلَى زَعْمِهِمْ.

المحْذُورُ الثَّانِي: أَنَّ فِي ذَلِكَ جِنَايَةً عَلَى النُّصُوصِ، وَلَيًّا لأَعْنَاقِهَا عَمَّا أُرِيدُ بِهَا إِلَى مَعْنًى آخَرَ، وهَذِهِ الجِنَايَةُ تَتَمَثَّلُ بِأَمْرَيْنِ:

الأَمرُ الأَوَّلُ: صَرْفُهَا عَنِ المرَادِ بِهَا.

الأَمْرُ الثَّانِي: إِثْبَاتُ مَعنًى لَمْ يُرَدْ بِهَا.

وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ عُدْوَانٌ عَلَى النُّصُوصِ، بَل العُدوانُ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ لَازِمَ هَذَا القَوْلِ أَنَّ اللهَ تعالى لَمْ يُبَيِّنْ لِعِبَادِهِ مَا أَرَادَ بِكَلَامِهِ، حَيْثُ خَاطَبَهُمْ بِشَيءٍ ظَاهِره خِلَافُ مَا أَرَادَ، وَهَذَا اللَّازِمُ بَاطِلٌ، وَلَو التَزَمُوهُ لَكَانُوا عَلَى شَفَى حُفْرَةٍ مِن الكُفْرِ، لَكِن قَدْ لَا يَلْتَزِمُونَهُ وَهُوَ لازِمٌ لهم لَا مَحَالَةَ.

وَهَذَا المِثَالُ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي المَتْنِ إِذَا قَالُوا: المُرادُ بِاليَدِ: القُوَّة، وَلا نُثبت اليَدَ الحَقِيقِيَّةَ، قَالُوا: لأَنَّ لِلمَخْلُوقِ يَدًا حَقِيقِيَّةً، فَإِذَا أَثْبَتْنَا للهِ يَدًا حَقِيقِيَّةً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُشَابِهًا لِلمَخْلُوقِ، نَقُولُ لَهُمْ: مَاذَا يُرِيدُ بِاليَدِ؟ قَالُوا: يُرَادُ بِهَا القُوَّةُ.

فَالجَوَابُ أَنْ نَقولَ: وَلِلمَخلُوقِ قوَّة، قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]، فَالمَخْلُوقُ لَهُ قُوَّةٌ، فَأَنْتُمْ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ شَبَّهْتُم اللهَ مِن حَيْثُ لَا تَشْعُرُونَ، فالمَخْلُوقُ لَهُ قُوَّةٌ، وَالخَالِقُ لَهُ قُوَّةٌ، وَإِذَا كَانَ اتِّفَاقُهمَا فِي الاسْمِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَإِنَّ هَذَا عَلَى قَاعِدَتِكُمْ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَقَدْ وَقَعْتُمْ فِي نَظِيرِ مَا فَرَرْتُمْ مِنْهُ، مَعَ الجِنَايَةِ عَلَى النُّصُوصِ، وَالاعْتِدَاءِ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ونَقُول: إِذَا قَالُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ يَدَانِ حِسِّيَّتَانِ، وَإِنَّمَا المُرادُ بِاليَدِ: يَدُ المَعْنَى، وَهِيَ: القُوَّةُ وَالنِّعْمَةُ، كَمَا تَقُولَ العَرَبُ: مَا لِدَفْعِ هَذَا البَلَاءِ يدَان، أَوْ مَا بِدَفْعِ هَذَا البَلَاءِ يَدَانِ. وَالمعَنى: مَا لِقَويٍّ.

وَالنِّعْمَةُ، مِثل أنْ يقولَ: لِفُلان عَلَيَّ يَدٌ لم أُجازِهِ بِهَا. هَذِهِ بِمَعنَى النِّعمةُ: وَيَقُولُ

وَمِثَالٌ آخَرُ: إِذَا قَالُوا المُرَادُ بِمَحَبَّةِ اللهِ تَعَالَى إِرَادَةُ ثَوَابِ المَحْبُوبِ أَوِ الثَّوَابُ نَفْسُهُ دُونَ حَقِيقَةِ المَحَبَّةِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ حَقِيقَةِ المَحبَّةِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ[١].

المتنبّي يُخَاطِبُ مَمدُوحَهُ:

وَكَمْ لِظَلامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِن يَدٍ ... تُخَبِرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

لأنَّ المَانَوِيَّةَ يقولون: اللَّيل مَا فِيهِ إِلَّا شَرٌّ، فَيَكُون المَرادُ: بِـ(يَدٍ) القُوَّة.

إِذَنْ: لِمَاذَا أَخْرَجْتُم اليَدَ عَن مَعْنَاهَا الحَقِيقِيِّ؟ يَقُولُونَ: لأَنَّ المَخْلُوقَ لَهُ يَدٌ، فَإِثْبَاتُ اليَدِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ.

فنَقُولُ أَيْضًا: إِثْبَاتُ القُوَّةِ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ لَهُ قُوَّةٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:٢٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم:٥]. إِذَنْ: سَقَطُوا فِيمَا خَافُوا مِنْه، وَإِلَّا فهُم مُتَنَاقِضُونَ.

[١] وهَؤُلَاءِ همُ الأَشاعرة؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ أَنَّهُمْ يُثبِتُونَ الإِرادَةَ، وَأمّا الثَّواب فَهُوَ مُنْفَصِلٌ لَيسَ مِن صِفَاتِ اللهِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ إِذَا قَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، فَالمَعْنَى يُرِيدُ ثَوَابَهم، أَو المَعْنَى يُثِيبهُمْ، أَمَّا أَنَّهُ يُحب فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ!

فَنَقُولُ لَهُمْ: هَذَا جوَابكُمْ: «إِذَا فَسَّرْتُمُ المَحبَّةَ بِالإِرَادَةِ لَزِمَكُمْ فِي إِثْبَاتِ الإِرادَةِ نَظِيرُ مَا يَلْزَمُكُمْ فِي إِثْبَاتِ المَحبَّةِ؛ لِأَنَّ لِلْمَخْلُوقِ إِرَادَةً، فَإِثْبَاتُ الإِرَادَةِ للهِ تَعَالَى يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ».

فَنَقُولُ لَـهُمْ: إِذَا فَسَّرْتُمُ المَحَبَّةَ بِالإِرَادَةِ لَزِمَكُمْ فِي إِثْبَاتِ الإِرَادَةِ نَظِيرُ مَا يَلْزَمُكُمْ فِي إِثْبَاتِ المَحبَّةِ؛ لِأَنَّ لِلْمَخْلُوقِ إِرَادَةً، فَإِثْبَاتُ الإِرَادَةِ للهِ تَعَالَى يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ[١].

---

[١] قَوْلُهُ: «فَنَقُولُ لَـهُمْ: إِذَا فَسَّرتُمُ المحَبَّةَ بِالإِرَادَةِ...» نَقُولُ: إِذَا فَسَّرْتُمُ المَحَبَّةَ بِإِرَادَةِ الثَّوابِ؛ فَأَنْتم أَثْبَتُّمُ الإِرادَةَ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ المَخْلُوقَ لَهُ إِرَادَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، وَقَولِهِ: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء:١٩].

وَإِثْبَاتُ الإِرَادَةِ لِلإِنْسَانِ أَمرٌ مَعْلُومٌ بِالسَّمْعِ وَالعَقْلِ وَالوَاقِعِ، فَأَنْتُمْ إِذَا أَثْبَتُّمْ للهِ إِرَادَةً؛ لزِمَ عَلَى قَاعِدَتِكُم التَّشْبِيهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ يثبتُ لِلمَخْلُوقِ إِذَا أَثْبَتَهُ اللهُ فَهُوَ تَشْبِيهٌ. فَلَمْ يَسْلَمُوا مِنَ التَّشْبِيهِ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا الإِرَادَةَ، وَالمَخْلُوقُ لَهُ إِرَادَةٌ، فَقَدْ وَقَعْتُمْ فِي التَّشْبِيهِ.

وَلَكِنَّ الإِنْسَانَ إِذَا تَأَمَّلَ هَذِهِ المَسائِلَ، وَأَحْوَالَ النَّاسِ، فإِنَّه يَسْأَلُ اللهَ دَائِمًا التَّثْبِيتَ؛ لأَنَّ القُلُوبَ بِيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَالَّذِي صَرَفَ مَنْ صَرف عَنِ الحَقِّ مَعَ وُضُوحِهِ وَبَيَانِهِ، قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَصْرِفَ قَلْبَكَ أَنْتَ، فَلِتَحْمَدِ اللهَ أَن لَمْ يَجْعَلْكَ مِثْلَهُمْ، وَتَسْأَلُ اللهَ الثَّبَاتَ، كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّونيَّةِ:

لَوْ شَاءَ رَبُّكَ كُنْتَ أَيْضًا مِثْلَهُمْ ... فَالقَلْبُ بَيْنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ(١)

فَاحْمَدِ اللهَ عَلَى الهِدَايَةِ، وَأَسَالَهُ التَّثْبِيتَ.

---

(١) نونية ابن القيم (ص: ٢٠).

وَإِذَا فَسَّرْتُمُوهَا بِالثَّوَابِ فَالثَّوَابُ مَخْلُوقٌ مَفْعُولٌ لَا يَقُومُ إِلَّا بِخَالِقٍ فَاعِلٍ، وَالفَاعِلُ لَا بُـدَّ لَـهُ مِنْ إِرَادَةِ الفِعْلِ، وَإِثْبَاتُ الإِرَادَةِ مُسْتَلْـزِمٌ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ[١].

---

[١] قَولُهُ: «وَإِذَا فسرتُموها بالثَّوابِ فالثَّوابُ مَخْلُوقٌ مَفعولٌ...»:

هَذَا أَيْضًا رَدٌّ عَلَى مَنْ فَسَّرَهَا بالثَّوابِ، فنَقُولُ: أَنْتُمْ فَسَّرْتُمُوهَا إِمَّا بِإِرَادَةِ الثَّوابِ، وَإِمَّا بالثَّوابِ نَفْسِهِ، وهُنا عَرَفنَا أَنَّكُمْ تَقعُونَ فِي التَّشْبِيهِ.

فالثَّوابُ مَخْلُوقٌ مَفْعُـولٌ، وَالجَنَّةُ مَخْلُوقَـةٌ وَهِـيَ ثَوَابُ الطَّائِعِينَ، فَـإِذَا قَـالَ: مَعْنَى: ﴿يُحِبُّهُمْ﴾، أَيْ: يُثِيبُهُمُ الجَنَّةَ، قَالَ: «الجَنَّة» مَخْلُوقٌ مَفْعُولٌ، وَالمَخْلُوقُ المَفْعُولُ لا بدَّ لَهُ مِن خَالِقٍ فَاعِلٍ؛ لأَنَّ كُلّ مُحدَث لا بدَّ لَهُ مِن مُحدِثٍ، وَالخَالِقُ الفَاعِلُ لا بدَّ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا؛ لِأَنَّهُ بِلَا إِرَادَةٍ لَا يَخْلُقُ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمكُمْ إِذَا أَثْبَتُّم الثَّوابَ أَنْ تُثبتُوا الإِرَادَةَ، وَإِذَا أَثْبَتُّم الإِرَادَةَ وَقَعْتُمْ فِي التَّشْبِيهِ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ لَهُ إِرَادَةٌ، فَالمُتكَلِّمُونَ أَحْدَثُوا أَشْيَاءَ لا بدَّ أَنْ نُخَاطِبَهُمْ فِيهَا بِمَثَلِ مَا أَحْدَثُوا، وَإِلَّا لا حَاجَة لِلتَّكَلُّفِ.

فنقول في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ محَبَّةٌ تَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَيَنْتَهِي المَوْضُوعُ، لَكِن لَمَّا أَلجؤوا أَهلَ السُّنَّةِ إِلَى أَنْ يَخُوضُوا فِي مثلِ هَذَا الكَلَامِ صَارَ لا بُدَّ أَنْ يَتكَلَّمَ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَأَلَّا يَدعُوا المَيْدَانَ لِهَؤُلَاءِ يَتَصَرَّفُونَ كَمَا شَاؤُوا.

وَلِذَلِكَ لَوْ سَأَلتَ العَامَّةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، مَا مَعْنَى المَحَبَّةُ؟

قَالَ: المَحبَّةُ مِثْلَ مَا نَحبُّ الشَّيْءَ، لَكِنَّ مَحَبَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَا تُشبهُ مَحبّتنا؛ لأَنَّ لَهُ مَحَبَّةً تَلِيقُ بِجَلَالِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِثْبَاتُكُمْ إِرَادَةَ الثَّوَابِ[١] أَوِ الثَّوَابَ نَفْسَهُ[٢] مُسْتَلْزِمٌ لِمَحَبَّةِ العَمَلِ المُثَابِ عَلَيْهِ[٣]، وَلَوْلَا مَحَبَّةُ العَمَلِ مَا أُثِيبَ فَاعِلُهُ، فَصَارَ تَأْوِيلُكُمْ مُسْتَلْزِمًا لِمَا نَفَيْتُمْ، فَإِنْ أَثْبَتُّمُوهُ عَلَى الوَجْهِ المُمَاثِلِ لِلْمَخْلُوقِ فَفِي التَّمْثِيلِ وَقَعْتُمْ[٤]، ....

---

[١] قولُهُ: «**ثُمَّ نَقولُ: إِثْبَاتُكُم إِرَادَةَ الثَّوابِ**»: هَذَا نُخَاطِبُ بِهِ مَنْ يُفَسِّرُ المَحبَّةَ بِإِرَادَةِ الثَّوابِ.

[٢] قولُهُ: «**أَو الثَّواب نَفسه**»: هَذَا نُخاطِبُ بِهِ مَنْ يُفسِّر المَحبَّةَ بِالثَّوابِ.

[٣] وقولُهُ: «**مُستلْزِمٌ لِمَحبَّةِ العَمَلِ المُثابِ عَلَيهِ**»: أَي لَا يُمْكِنُ أَنْ يُثِيبَ اللهُ إِنْسَانًا عَلَى عَمَلٍ وَهُوَ لَا يُحِبُّهُ، كَمَا لَا يُعَاقِبُ إِنسَانًا عَلَى عَملٍ وَهُوَ لَا يَكْرَهُهُ.

إِذَنْ: لَا ثَوَابَ إِلَّا بَعْدَ مَحَبَّةِ العَامِلِ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: يُحِبُّ ثَوَابَ العَمَلِ.

لَكنَّهم قَدْ يُكَابِرُونَ وَيَقُولُونَ: قَدْ يُثِيبُ بِدُونَ أَنْ يُحِبَّ، فَيُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لَهُ، فَمَنِ الَّذِي يُكْرِهُهُ عَلَى أَنْ يُثِيبَ بِلَا مَحَبَّةٍ؟ فَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ العَدْلَ، فَإِذَا أَمر بِأَمْرٍ ورَتَّبَ عَلَيْهِ ثوابًا ثُمَّ فَعلَهُ الفَاعِلُ، فَإِنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يُثِيبَهُ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى لَا مُكْرِهَ لَهُ، وَلأَنَّ ذَلِكَ مِن العَدْلِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ وَيَأْمُرُ بِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، فَصَارَتْ إِثَابَةُ المَحْبُوبِ دَلِيلًا عَلَى مَحَبَّتِهِ تَعَالَى لِهَذَا العَامِلِ، وَلَوْلَا المَحبَّةُ مَا أَثَابَ.

[٤] قَولُهُ: «**فَصَارَ تَأويلُكُم مُستلزِمًا لما نَفيتُم، فإنْ أَثْبَتُّمُوه عَلَى الوَجْهِ المُماثِلِ للمَخْلُوق فَفِي التَّمثِيل وَقَعْتُم**»: أَي إِذَا أَثبَتُوا الإِرَادَةَ عَلَى الوَجْهِ المُمَاثِلِ لِلمَخْلُوقِ فَقَدْ وَقعُوا فِي التَّمْثِيلِ.

وَإِنْ أَثْبَتُّمُوهُ عَلَى الوَجْهِ الْمُخْتَصِّ بِاللهِ وَاللَّائِقِ بِهِ أَصَبْتُمْ وَلَزِمَكُمْ إِثْبَاتُ جَمِيعِ الصِّفَاتِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ[١].

الوَجْهُ الخَامِسُ: أَنَّ قَوْلَـهُمْ فِيمَا نَفَوْهُ: إِنَّ إِثْبَاتَهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ. مَمْنُوعٌ، لِأَنَّ الاِشْتِرَاكَ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ كَمَا تَقَرَّرَ سَابِقًا، ثُمَّ إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِمَا أَثْبَتُوهُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ للهِ تَعَالَى الحَيَاةَ، وَالعِلْمَ، وَالقُدْرَةَ، وَالإِرَادَةَ، وَالكَلَامَ، وَالسَّمْعَ، وَالبَصَرَ، مَعَ أَنَّ المَخْلُوقَ مُتَّصِفٌ بِذَلِكَ، فَإِثْبَاتُهُمْ هَذِهِ الصِّفَاتِ للهِ تَعَالَى مَعَ اتِّصَافِ المَخْلُوقِ بِهَا مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ[٢].

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّنَا نُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ للهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهٍ يَخْتَصُّ بِهِ وَلَا يُشْبِهُ مَا ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقِ مِنْهَا.

---

[١] قَوْلُهُ: «**وَإِنْ أَثْبَتُّمُوهُ عَلَى الوَجْهِ الْمُخْتَصِّ بِاللهِ وَاللَّائِقِ بِهِ أَصَبْتُمْ**»: أَي إِذَا قَالُوا: الإِرَادَة الْمُضَافَة للهِ تَخْتَصُّ بِهِ. نَقُولُ: إِذَن: أَصَبْتُمْ فِي هَذَا، وَلَكِنْ يَلْزَمُكُمْ إِثْبَاتُ جَمِيعِ الصِّفَاتِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، وَقُولُوا: إِنَّهُ عَلَى وَجْهٍ يَخْتَصُّ بِهِ وَيَلِيقُ بِهِ، وَلَا يُمَاثِلُ صِفَات المخلوقين، حَتَّى تَسْلَمُوا مِن التَّنَاقُضِ وَمِنَ التَّحْرِيفِ لِلنُّصُوصِ، وَمِنَ العُدْوَانِ عَلَى حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٢] **أَوَّلًا**: مَمنوعٌ؛ لأنَّ إِثْبَاتَ هَذَا لَا يَستَلْزِمُ التَّشْبِيهِ، فإنَّ كلَّ مُضافٍ يَختَصُّ بِمَن يُضافُ إِلَيهِ، كَما سَبَقَ.

ثانيًا: مَنقوضٌ: أَي أَنَّهُـم فَعَلُـوا مَا يُناقِضُ كَلامَهُم، فنقـولُ: أَنْتُم قُلتُم كَذا فَتَناقَضْتُم.

قُلْنَا: هَذَا جَوَابٌ حَسَنٌ سَدِيدٌ، فَلِمَاذَا لَا تَقُولُونَ بِهِ فِيمَا نَفَيْتُمُوهُ، فَتُثْبِتُونَهُ للهِ عَلَى وَجْهٍ يَخْتَصُّ بِهِ، وَلَا يُشْبِهُ مَا ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقِ مِنْهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَثْبَتْنَاهُ فَقَدْ دَلَّ العَقْلُ عَلَى ثُبُوتِهِ فَلَزِمَ إِثْبَاتُهُ[١].

---

[١] قَوْلُهُ: «**فَإِنْ قَالُوا: إِنَّنَا نُثبتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ للهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهٍ يَخْتَصُّ بِهِ، وَلَا يُشبهُ مَا ثَبتَ لِلمَخْلُوقِ مِنهَا...**» نَقُولُ لَهُمْ: هَذَا الَّذِي نَفَيْتُمْ وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ إِثْبَاتَهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، نَحْنُ نَمْنَعُ هَذَا وَنَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِن اتِّفَاقِ الشَّيْئَيْنِ فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ أَنْ يَكُونَا مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الحَقِيقَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا مَنْقُوضٌ بِمَا أَثْبَتُّموهُ مِن صِفَاتِ اللهِ، فَأَنْتُمْ أَثْبَتُّم للهِ الصِّفَاتِ السَّبْع: الحَيَاة، وَالعِلْم، وَالقُدْرَة، وَالسَّمْع، وَالبَصَر، وَالإِرَادَة، وَالكَلَام، وَلِلمَخْلُوقِ نَفْسُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، فلِلمَخْلُوقِ: حَيَاةٌ وَعِلْمٌ وَإِرَادَةٌ وَقُدْرَةٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَكَلَامٌ، فَيَلْزَمُ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ أَنْ يَكُونَ اللهُ تعالى مُشَابِهًا لِلمَخْلُوقِ.

فَإِذَا قَالُوا: نَحْنُ نُثبتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ بِاللهِ، وَيَخْتَصُّ بِهِ بِدُونِ تَشْبِيهٍ.

فَالجَوابُ: هَذَا جَوَابٌ حَسَنٌ وَسَدِيدٌ، وَلَكِنْ لِمَاذَا لَا تَقُولُونَ بِهِ فِيمَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِه وَنَفَيْتُمُوهُ؟ ولِمَاذَا لَا تَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ جَمِيعِ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهٍ يَخْتَصُّ بِاللهِ وَيَلِيقُ بِهِ وَلَا يُمَاثِلُ صِفَات المخلوقِين؟

يَقُولُونَ: نَحْنُ أَثْبَتْنَا هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبع؛ لأَنَّ العَقل دَلَّ عَلَيْهَا، وَلَمْ نُثبت البَاقِي؛ لأَنَّ العَقْل لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا.

فَالجَوابُ عَلَى هَذَا مِنْ ثَلاثَةِ أَجوبةٍ سَتَأْتِي.

قُلْنَا: عَنْ هَذَا ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاعْتِمَادُ عَلَى العَقْلِ فِي هَذَا البَابِ كَمَا سَبَقَ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُ مَا نَفَيْتُمُوهُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ يَكُونُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ أَوْضَحَ مِنْ أَدِلَّتِكُمْ فِيمَا أَثْبَتُّمُوهُ[١].

---

[١] قَولُهُ: «**الثَّانِي: أَنَّهُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُ مَا نَفَيْتُمُوهُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، يَكُونُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ أَوْضَح مِن أَدِلَّتِكُمْ فِيمَا أَثْبَتُّموهُ**»: هَذَا الجَوَابُ الثَّانِي، وهُو أَنْ نَسْلُكَ كَمَا سَلَكُوا -وَهُوَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ عَن طَرِيقِ العقلِ-.

وَدَلَالَةُ العَقْل عَلَى ثُبُوتِ الإِرَادَةِ للهِ هِيَ التَّخْصِيصُ؛ فالسَّماءُ جَعلَهَا سَماء بِإِرَادَتِه، والأَرْض جَعلهَا أَرْضًا بِإِرَادَتِهِ، والشَّمْس جَعلهَا شَمسًا بِإِرادتِهِ وَهَكَذَا، فَهَذِهِ الدَّلَالَةُ خَفِيَّةٌ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا طَالِبُ عِلْمٍ مُتمَكِّنٌ.

فَنَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ نُثبتَ مَا نَفَيْتُمُوهُ بِالعَقْلِ، وَيَكُونُ العَقْل دالًّا عَلَيْهِ، وَفِي بَعْضِ المَوَاضِعِ تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى الصِّفَةِ أَوْضَحُ مِن بَعْضِ الدَّلالَاتِ فِيمَا أَثْبَتُّم.

مِثالُ ذَلِكَ: الرَّحْمَةُ، أَثْبَتَهَا اللهُ لِنَفْسِه عَلَى وَجْهِ الصِّفَةِ، وَعَلَى وَجْهِ الاسْمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام:١٣٣]؛ أيْ: صَاحِبُ الرَّحمةِ، هَذِهِ صِفةٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس:١٠٧] أَثْبَتْنَا الصِّفَةَ عَن طَرِيقِ الاسْمِ.

وهُمْ يَقُولُونَ: لَا تُوجَدْ رَحْمَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، والمُرادُ بِالرَّحْمَةِ -عِنْدَهُمْ-: إِرَادَةُ الثَّوابِ أَوْ نَفْي الثَّوابِ، ومِثْلها المَحبَّة المرادُ بِها -عِندَهم-: إرَادةُ الثَّواب أَوْ نفي الثَّواب.

وَلِهَذَا نَجِدُهُمْ إِذَا فَسَّرُوا: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قَالُوا: الرَّحْمَنُ: المُنْعِمُ أَوْ مُرِيدُ الإِنْعَامِ. فَلَا يُثْبِتُونَ الرَّحْمَةَ للهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الإِنْسَانُ لَهُ رَحْمَةٌ، قَالَ الرَّسُول ﷺ:

مِثَالُ ذَلِكَ: الرَّحْمَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الأحقاف:٨]، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهَا بِالعَقْلِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهَا السَّمْعُ[١].

فَيُقَالُ: الإِحْسَانُ إِلَى الخَلْقِ بِمَا يَنْفَعُهُمْ وَيَدْفَعُ عَنْهُمُ الضَّرَرَ يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، كَدَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الإِرَادَةِ، بَلْ هُوَ أَبْيَنُ وَأَوْضَحُ لِظُهُورِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ.

«إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِن عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»(١).

وَالرَّحْمَةُ فِيهَا رِقَّةٌ وَلِينٌ، وَاللهِ عَزَّوَجَلَّ قَوِيٌّ لَا يُوصَفُ بِالرِّقَّةِ وَاللِّينِ، وَنَحْنُ نَقُول: إِنَّهُ يُمْكِنُ إِثْبَات الرَّحْمَةِ بِالعَقْل كَمَا أَثْبَتُّمْ أَنْتُم الإِرَادَةَ بِالعَقْلِ.

فَالإِحْسَانُ إِلَى الخَلْقِ بِجَمِيعِ الأَنْوَاعِ وَالنِّعَمِ الَّتِي لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى، وَدَفْعُ النِّقَمِ عَنِ الخَلْقِ مِن آثَارِ الرَّحْمَةِ، فَإِذَا ثَبتَ هَذَا الإِحْسَانُ إِلَى الخَلْقِ لزِمَ ثُبُوتُ الرَّحْمَةِ؛ لأَنَّ هَذَا لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ ذِي رَحْمَةٍ، ودَلَالَةُ هَذِهِ الأُمُورِ عَلَى الرَّحْمَةِ أَوْضَحُ مِن دَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الإِرَادَةِ، فَتبَيَّنَ أَنَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا يَرْجِعُونَ إِلَى أَهْوَائِهِمْ لَا إِلَى عُقُولِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ رَجَعُوا لِلعقلِ لَكَانَت دَلَالَةُ الإِحْسَانِ وَدفْعِ النِّقَمِ عَلَى الرَّحْمَةِ أَقْوَى مِن دَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الإِرَادَةِ.

[١] قَوْلُهُ: «**فَإِنَّهُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهَا بِالعَقْل كَمَا دَلَّ عَلَيْهَا السَّمْعُ...**»: هَلْ يَدُلُّ العَقْل عَلَى ثُبُوتِ الرَّحْمَةِ؟

الجَوَابُ: نَعَـم، فَالإِحْسَانُ المُتَوَاصِلُ إِلَى الخَلْـقِ الَّذِي لَا يُمْكِـنُ إِحْصَاؤُه، وَدَفْـعُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «**يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه**»، رقم (١٢٢٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

الثَّالِثُ: أَنْ نَقُولَ: عَلَى فَرْضِ أَنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا نَفَيْتُمُوهُ فَإِنَّ عَدَمَ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَهُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ[١]؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الدَّلِيلِ المُعَيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ المَدْلُولِ[٢]، ....

الضَّرَر الَّذِي انعَقَدَت أَسْبَابُهُ عَلَى وَجهٍ لَا يُحْصَرُ، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، وَدَلَالَته عَلَى الرَّحْمَةِ أَوْضَحُ وَأَبْيَنُ مِن دَلَالَةِ التَّخصيصِ عَلَى الإِرَادَةِ؛ لأَنَّ دَلَالَةَ هَذِهِ الأُمُور عَلَى الرَّحْمَةِ دَلَالَةٌ يَسْتَوِي فِيهَا العَالِـمُ وَالعَامِّيُّ، حَتَّى العَامِّيُّ إِذَا نَزَلَ المَطَرُ وَأَنْبَتَت الأَرْضُ؛ يَقُولُ: هَذِهِ مِن رَحْمَةِ اللهِ.

فَالمهِمُّ: أَنَّ جَلْبَ النَّفْعِ وَالخَيْرِ لِلخَلْقِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يدلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ أَكْثَرَ مِن دَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الإِرَادَةِ؛ لأَنَّ دَلَالَة التَّخْصِيصِ عَلَى الإِرَادَةِ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا طَالِبُ العِلْمِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ طَلَبَةِ العِلْمِ لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ هَذَا الاسْتِدْلَالُ، فَهُوَ اسْتِدْلَالٌ خَفِيٌّ يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِن النَّاسِ، حَتَّى عَلَى بَعْضِ طَلَبَةِ العِلْمِ.

[١] قَولُهُ: «**الثَّالِثُ: أَنْ نَقولَ عَلَى فَرضٍ أَنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عَلَى مَا نَفَيْتُمُوهُ..**» إلخ؛ لَوْ فَرَضْنَا وَتَنَزَّلْنَا مَعَكُمْ وَقُلْنَا: إِنَّ العَقْلَ لَا يَدُلَّ عَلَى مَا نَفيتُمْ -وَلِيَكُن المَثَلُ الرَّحْمَةَ- إِذَا قَالُوا: إِنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا. أَوْ قَالُوا: إِنَّ العَقْل يَدُلُّ عَلَى انْتِفَائِهَا.

نَقُولُ: هبْ أَنَّ الأَمْرَ كَمَا قُلْتُمْ، وَسَلَّمْنَا جدَلًا أَنَّ الأَمْرَ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحْمَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِنَّ عدَمَ دَلَالَةِ العَقْلِ عَلى ذَلِكَ لا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَهَا فِي نَفْسِ الأَمْر؛ لِأَنَّهَا قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ آخرُ غَيْرُ العقلِ، فَإِنَّ الأَدِلَّةَ قَدْ تَتَعَدَّدُ وَالمَدْلُولُ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

[٢] ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلَامِ قَاعِدَةً مُفِيدَةً، وَهِيَ قَوْلُهُ: «**لأَنَّ انْتِفَاءَ الدَّلِيلِ المعَيَّنِ لا يَستَلْزِمُ انْتِفَاء المدْلُولِ**».

وهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ فِي الجَدَلِ وَالمناظِرِ، وقَيَّدَهَا المُؤَلِّفُ بِـ(المعيَّن) احْتِرَازًا مِنَ الدَّلِيلِ المُطْلقِ، يَعْنِي: إِذَا انْتَفَتِ الأَدِلَّةُ مُطْلَقًا؛ لزِمَ انْتِفَاءُ المَدْلُولِ، لَكِنَّ الدَّلِيلَ المُعَيَّنَ قَدْ يَنْتَفِي وَيَكُونُ هُنَاكَ دَلِيلٌ آخر يَثبتُ بِهِ المَدْلُولُ، وَلِـهَذَا قَالَ: إِذْ قَدْ يثبتُ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

وَإِذَا قَـدَّرْنَا أَنَّ العَقْـلَ لَا يَـدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحْمَةِ للهِ، فَـإِنَّ السَّمْعَ قَـدْ دَلَّ عَلَيْهَا، فَلْتَثْبُت بِالسَّمْعِ؛ لأَنَّ السَّمْعَ دَلِيلٌ قَائِمٌ سَالِـمٌ عَن مُعَارِضٍ مُقَاوِمٍ، هَذَا فِي المَعْقُولَاتِ.

ونَظِيرُ ذَلِكَ فِي المَحْسُوسَاتِ، لَوْ أَنَّهُ قِيلَ لَكَ: إِنَّ هَذَا الطَّرِيقَ إِلَى مَكَّةَ مَسْدُودٌ، تَقُولُ: أَصِلُ إِلَى مَكَّةَ مِن طَرِيقٍ آخَرَ.

وَأَضْرب لَكُمْ مَثَلًا آخر: إِذَا اسْتَدْلَلْنَا عَلَى شَخْصٍ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ الخَلْقِ، وَقُلْنَا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، قَالَ: هَذَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ؛ لأَنَّ المُرادُ بِالفَوْقِيَّةِ هُنَا فَوْقِيَّةُ القَهْرِ لَا فَوْقِيَّةُ الذَّاتِ.

قُلْنَا: هبْ أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الفَوْقِيَّةِ فِي الذَّاتِ، فَعِنْدَنَا دَلِيلٌ آخَرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].

إِذَنْ: كَأَنَّ الأَشْيَاءَ تَصعدُ إِلَيْهِ فَوْقَ! فانْتِفَاءُ الدَّلِيلِ المُعَيَّنِ وَهُو قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ -الَّذِي سَلَّمْنَاهُ جَدَلًا- لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ المَدْلُولِ الَّذِي هُوَ عُلُو اللهِ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يثبتُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَالدَّلِيلُ الآخَرُ هو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾، فَلَا صُعُودَ إِلَّا إِلَى شَيْءٍ فَوْق.

إِذْ قَدْ يَثْبُتُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ الدَّلِيلَ العَقْلِيَّ لَا يُثْبِتُهُ، فَإِنَّ الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ قَدْ أَثْبَتَهُ[١]، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ إِثْبَاتُهُ بِالدَّلِيلِ القَائِمِ، السَّالِمِ عَنِ المُعَارِضِ المُقَاوِمِ[٢].

فَإِنْ قَالُوا: بَلِ العَقْلُ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَالعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ التَّشْبِيهِ.

قُلْنَا: إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ فَإِنَّ إِثْبَاتَ مَا أَثْبَتُّمُوهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ -أَيْضًا-، فَإِنْ مَنَعْتُمْ ذَلِكَ لَزِمَكُمْ مَنْعُهُ فِيمَا نَفَيْتُمُوه إِذْ لَا فَرْقَ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ تَقُولُوا بِالإِثْبَاتِ فِي الجَمِيعِ فَتُوَافِقُوا السَّلَفَ، وَإِمَّا أَنْ تَقُولُوا بِالنَّفْيِ فِي الجَمِيعِ فَتُوَافِقُوا المُعْتَزِلَةَ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ فَتَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ[٣].

فهَذِه قَاعِدَةٌ نَافِعَةٌ: «إِذَا قَدَّرْنَا جَدَلًا أَنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحْمَةِ لله عَزَّوَجَلَّ، فَإِنَّهَا قَدْ ثبتت بِدَلِيلٍ آخَرَ وَهُوَ: السَّمْعُ»؛ لأَنَّ هُنَاكَ قَاعِدَةً مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ العُقَلَاءِ وَهي: «أَنَّ انْتِفَاءَ الدَّلِيلِ المُعَيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ المَدْلُولِ».

وَكم مِن مَسْأَلَةٍ فِي الفِقهِ وَغَيْرِ الفِقهِ لَهَا عِدَّةُ أَدِلَّةٍ.

[١] إِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ الدَّلِيلَ العَقْلِيَّ لَا يُثبِتُهُ فَلَدَيْنَا دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ يُثبته، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ يُثبته وَجَبَ إِثْبَاتُهُ: «**بِالدَّلِيلِ القَائِمِ، السَّالِمِ عَنِ المُعَارِضِ المُقَاوِمِ**».

[٢] قَولُهُ: «**بالدَّليلِ القَائم**»: وَهُوَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ، «**السَّالِمُ عَنِ المعارِضِ المقَاوِمِ**»: لَيسَ المُعَارِضُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَأْتِي وَاحِدٌ وَيُعَارِضُ، لَكِنَّ المُعَارَضَةَ لَا تُعْتَبَرُ صَحِيحَةٌ إِلَّا إِذَا كَانَت مُقَاوِمة، أَي بِمَعْنى أَنَّهَا مُعَارَضَةٌ قَوِيَّةٌ تُبطِلُ مَا عُورِضَت بِهِ.

[٣] قَولُهُ: «**فإنْ قَالُوا: بَل العَقْلُ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاء ذَلِك...**»: إِذَا قَالُوا: إِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ القَائِم مُعَارَضٌ بِمُعَارِضٍ مُقَاوِمٍ وَهُوَ العَقْلُ، فَإِنَّ العَقْلَ يَنْفِي ذَلِكَ،

أَيْ: يَنْفِي الصِّفَاتِ الَّتِي نَفوْهَا؛ كَالرَّحْمَةِ وَالغضَبِ وَمَا أشبه ذَلِكَ. فَيَقُولُونَ: العَقْل يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الإِرَادَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الرَّحْمَةِ، وَالسَّمْعُ يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الإِرَادَةِ وَيَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الرَّحْمَةِ، وهُمْ يَقُولُونَ: دَلَالَة السَّمْع عَلَى إِثْبَاتِ الإِرَادَةِ مَقْبُولَةٌ؛ لأَنَّ العَقْل لَا يُعَارِضُهُ، وَدَلَالَةُ السَّمْعِ عَلَى إِثْبَاتِ الرَّحْمَةِ مَرْدُودَةٌ؛ لأَنَّ العَقْل يُعَارِضُهُ.

إِذَنْ: إِذَا قَالُوا: بَل العَقْل يَنْفِي ذَلِكَ فَهُوَ مُعَارِضٌ مُقَاوِمٌ؛ لأَنَّ إِثْبَاتَهَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ والعَقْل يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ التَّشْبِيهِ. وهَذِهِ عِلَّةٌ مُرَكَّبَةٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَنَتِيجَة، ويَأْتِي الرَّدُّ علَيْهِم.

وَقَولُـهُم: «**العَقْلُ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ التَّشبِيهِ**»: هَذَا صَحِيحٌ، أَي أَنَّا لا نُمثِّلُ اللهَ بِخَلْقِهِ.

وأَمَّا قَولُـهُم: «**إِثْبَاتُ هَذِهِ الصِّفَات يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه**»: فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ العَقْلَ يقْتَضِي انْتِفَاءُ التَّشْبِيهِ.

ونَقُولُ لَـهُم: إِنْ كَانَ إِثْبَاتُ مَا نَفَيْتُمُوهُ مِن الصِّفَاتِ يسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ؛ فَإِنَّ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتُّموهُ يسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهُ أَيْضًا.

وَنقولُ: أَنْتُمْ نَفَيْتُم الغَضَبَ بِحُجَّةِ أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه؛ فَإِثْبَاتُ الكَلَامِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه، وَأَنْتُمْ تُثْبِتُونَهُ، وَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الإِرَادَةِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَأَنْتُمْ تُثْبِتُونَهَا، فَأَنْتُمْ إِن ادَّعَيْتُمْ مَا نَفَيْتُمُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ مُستلزمٌ لِلتَّشْبِيهِ؛ فَإِنَّنَا نَقُولُ: وَأَنْتُمْ أَيْضًا مُشَبِّهَةٌ؛ لأَنَّ إِثْبَاتَ مَا أَثْبَتُّموهُ عَلَى قَاعِدَتِكُم يسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ.

وَهُمْ أَجَابُوا عَن هَذَا، قَالُوا: نَحْنُ نُثبتُهَا عَلَى وَجْهٍ لَا يُمَاثِلُ صِفَاتِ المخلوقين.

فنقولُ: حِينئذٍ إنْ فَرَّقْتُم بَينَ البَابَينِ، فأَثبتُّم شَيئًا، وَنَفَيتُم شَيئًا، وَقَعتُم فِي التَّنَاقُضِ، والتَّنَاقُضُ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ القَولِ.

وَإِنْ سَوَّيْتُم بينَهَا صَارَ قَولُكُم مُطردًا، أيْ لَا تَناقُضَ فِيهِ، التَّسْوِيَةُ بَيْنَهَا إِمَّا أَنْ تَقُولُوا بِإِثْبَاتِ الجَمِيعِ، أَوْ تَقُولُوا بِانْتِفَاءِ الجَمِيعِ، وَإِنْ قَالُوا بِإِثْبَاتِ الجَمِيعِ وَافَقُوا السَّلَفَ، وَإِنْ قَالُوا بِنَفْيِ جَمِيعِ الصِّفَاتِ؛ وَافَقُوا المُعْتَزِلَةَ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ.

وَهُمْ يَتَبَجَّحُونَ بِأَنَّهُ لَمْ يُوجِدْ أَحَدٌ يَرُدُّ عَلَى المُعْتَزِلَةِ بِطَرِيقٍ قويمٍ إِلَّا هُمْ، وَالحَقِيقَةُ أَنَّ المُعْتَزِلَةَ هُم الَّذِينَ أَفْحَمُوا الأَشَاعِرة فَقَالُوا: إِنَّ قَوْلَكُمْ ظَاهِرُ البُطْلَانِ لِأَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ، أَمَّا نَحنُ فَقَولُنَا مُطَرِّدٌ، نَقُولُ: إِنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ كُلِّ الصِّفَاتِ.

فَالحَاصِلُ: أَنْ نَقُول للأَشَاعِرَةِ: إِذَا كَانَ إِثْبَاتُ مَا أَثبَتُّموهُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه؛ فَإِثْبَاتُ مَا نَفَيْتُمُوهُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، أَوْ يُقَالُ: إِنْ كَانَ إِثْبَاتُ مَا نَفَيْتُمُوهُ يستَلْزِمُ التَّشْبِيهَ؛ فَإِثْبَاتُ مَا أَثبَتُّموهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه، فَإِمَّا أَنْ تَنْفُوا الجَمِيعَ أَوْ تُثبتُوا الجَمِيعَ، وَإِلَّا وَقَعْتُمْ فِي التَّنَاقُضِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الخَيْرَ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ أَنْ يُثبتُوا الجَمِيعَ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ وَالعَقْلُ، وَالأَشَاعِرَةُ هُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ لأَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ المَعْقُولِ.

فائدةٌ: لَا تَحْقِرنَّ العَقْل فِي مُجادَلَةِ مَنْ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ أهلُ العَقْلِ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ نَوَّعَ فِي بَيَانِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِحْيَاءِ المَوْتَى وَنَوَّعَ الأَدِلَّة،

مَرَّةً يَضْرِبُ مَثلًا بِالأَرْضِ المَيْتَةِ يَنْزِلُ عَلَيْهَا المَطَرُ فتَحْيَا، وَمَرَّةً يَضْرِبُ المثل بِأَنَّ الإِنْسَانَ مَخْلُوقٌ مِن العَدَمِ، وَإِذَا خُلِقَ مِن العَدَمِ فَإِعَادَته إِلَى الوُجُودِ بَعْدَ العَدَمِ مِن بَابِ أولَى، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧]، فَالقُرْآنُ يَسْتَعْمِلُ العَقْلَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الأَشْيَاءِ كَمَا يَسْتَعْمِلُ الأَشْيَاءَ الحسيَّة، فَانْتَبِهُوا لِهَذِهِ الفَائِدَة.



فَصْـلٌ

الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ: المُعْتَزِلَةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ وَغَيْرِهِمْ[١].

[١] المُعْتَزِلَةُ فِرْقَةٌ يَتَزعمُهم عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَوَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ، فَسُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُم اعْتَزَلُوا مَجْلِسَ التَّابِعي المَشْهُور الحَسَن البِصْرِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حِينَ سُئِلَ عَن أَصْحَابِ الكَبَائِرِ؛ فَقَالَ: إِنَّهُمْ تَحتَ مَشِيئَةِ اللهِ، إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى عَذَّبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لـهمْ.

وَكَانَ قَدْ شَاعَ فِي ذَلِكَ الوَقْت مَذْهَبُ الخَوَارِجُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ فَاعِلَ الكَبِيرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ. فَقَامَ عَمْرو بنُ عُبيدٍ وَقَالَ: إِنَّهُمْ لَيْسُوا مُؤمنِينَ وَلَا كَافِرِينَ، وَإِنَّهُمْ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ، وَهُمْ مُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ. ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ المَسْجِدِ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ فَسُمُّوا مُعْتَزِلَةً.

وَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى إِنْكَارِ الصِّفَاتِ، وَهَذَا يَظْهَر فِي مَذْهَبِهِم المَشْهُورِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ يُثبتُ الحَيَاةَ وَالعِلْمَ وَالقُدْرَةَ لِأَنَّهُ لا بُدَّ لِلإِلَهِ مِنْهَا، يَعْنِي لَيْس كُلُّ المُعْتَزِلَةِ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ نِهَائِيًّا، بَلْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: يَجِبُ إِثْبَاتُ (حَيٍّ وَعَليمٍ وَقَادِرٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِلرَّبِّ أَنْ يَخْلُوَ مِن هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ، لَكِنَّ عَامَّتَهُمْ وَالَّذِي يُنْسبُ إِلَيْهِم مَذْهَبُهُمْ يُنْكِرُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ.

وهَذِهِ الأَسْمَاءُ هي: السَّمِيعُ، وَالعَلِيمُ، وَالبَصِيرُ، وَالغَفُورُ، وَالرَّحِيمُ، انْقَسَمُوا فِيهَا إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - قِسْمٌ قَالَ: إِنَّهَا أَعْلَامٌ مَحْضَةٌ مُترادفةٌ، والمتَرَادِفُ هُوَ مَا تَعَدّد لَفْظه وَاتَّحَد مَعْنَاهُ، كَالبُرِّ وَالقَمحِ، فَيَقُولُونَ: هَذِهِ أَعْلَامٌ مَحْضَةٌ، كَمَا تُسَمِّي ابْنَكَ (خَالِدًا)، وَهُوَ لَنْ يُخَلَّدَ،

وَطَرِيقَتُهُمْ أَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ للهِ تَعَالَى الأَسْمَاءَ دُونَ الصِّفَاتِ، وَيَجْعَلُونَ الأَسْمَاءَ أَعْلَامًا مَحْضَةً، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ؛ فَالعَلِيمُ، وَالقَدِيرُ، وَالسَّمِيعُ، وَالبَصِيرُ، شَيْءٌ وَاحِدٌ، ....

وَتُسَمِّيهِ (عَبْدَ الله) وَرُبَّمَا يَكُونُ مِنْ أَفْجَرِ النَّاسِ وَأَكْفرِهِمْ بِاللهِ، يَعْنِي: إِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى، وَإِنَّمَا هِيَ أَعْلَامٌ مَحْضَةٌ فَقَطْ، وَيَجْعَلُونَ أَسْمَاءَهُ مُتَرَادِفَةً، أَيِ: السَّمِيعُ وَالعَلِيمُ وَالبَصِيرُ كُلُّهَا بِمَعْنًى وَاحِد.

٢- وَقِسْمٌ يَقُولُ: السَّمِيعُ غَيْرُ العَلِيمِ، وَالعَلِيمُ غَيْرُ القَدِيرِ، وَلَكِنْ سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، وَبَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ. وكُلُّ الأَسْمَاءِ مَسْلُوبَةُ الصِّفَاتِ، وَهَؤُلَاءِ أَعْقَلُ مِن الأَوَّلِين، حَيْثُ فَرَّقُوا بَيْنَ هَذِهِ الأَسْمَاءِ، وَقَالُوا: لَا يُمْكِنُ أَنْ يعقلَ أَنْ يَكونَ السَّمِيعُ وَالعَلِيمُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَأَنَّهَا أَعْلَامٌ مُتَرَادِفَةٌ.

(تَنْبِيهٌ):

المُعَطِّلَةُ يَرَوْنَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ هُوَ التَّفْوِيضُ، أَيْ تَفْوِيض المَعْنَى، وَأَنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ مَعْنًى لِلنُّصُوصِ أَبَدًا، أَيْ أَنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ وَاحِدًا مِنْهُمْ: مَا مَعْنَى: (اسْتَوَى اللهُ عَلَى العَرْشِ). قَالَ: لَا أَدْرِي. ومَا مَعْنَى أَنَّهُ يَعْجَبُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي. هَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ عِنْدَهُمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا المَذْهَب كما يَقُولُ عَنْهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْن تَيْمِيَّة: «أَنَّهُ مِن شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ البِدَعِ وَالإِلْحَادِ»[1]، وَهَذَا صَحِيحٌ؛ أَنْ يَجْعَلَ القُرْآن العَظِيم فِي أَهَمّ مَا يَكُونُ مِن مَوْضُوعَاتِهِ مَسْلُوبَ المَعْنَى، لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ أَحَدٌ!!.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١٥).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا مُتَبَايِنَةٌ؛ لَكِنَّهُ عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، بَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ[١].

---

[١] يقُولُونَ: إِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتٍ، إِنَّمَا هِيَ مِثْل العَلَمِ المَحْضِ، كَمَا تَقول: (جَعْفَرُ) فِي الرَّجُلِ، و(دَعْد) فِي المَرْأَةِ فَلَيْس لَـهَا مَعْنًى، وَإِنَّمَا المَقْصُودُ مِنْهَا تَعْيِينُ المُسَمَّى فَقَطْ.

ثُمَّ انْقَسَمُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ جَمِيعَ الأَسْمَاءِ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ، لَا أَقول مَعْنَاهَا وَاحِدٌ لَكِنْ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّه مَا دَامَ لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى فَهِيَ أَلْقَابٌ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَالسَّمِيعَ وَالبَصِيرَ وَالعَلِيمُ وَالعَزِيزُ وَالحَكِيمُ كُلُّهَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ؛ لأَنَّ المَقْصُودَ أَنْ تَدُلَّ عَلَى ذَاتٍ مُعَيَّنَةٍ وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ لِكُلِّ اسْمٍ مَعْنًى، وكُلُّ اسْمٍ يَخْتَلِفُ عَنِ الآخَرِ. هَذَا المُرادُ بقولِهِ: معْنًى.

إِذَنْ: كُلُّ اسْمٍ مُسْتَقِلٌّ عَنِ الآخَرِ، فَالعَلِيمِ غَيْرُ السَّمِيعِ، إِلَّا أَنَّهُ عليمٌ بِلَا عِلْمٍ، سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، بَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ... إِلَى آخرِهِ.

فاتَّفَقُوا كُلُّهم عَلَى أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الأَسْمَاءِ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا: هَلْ هِيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ تَخْتَلِفُ فِي الشَّكْلِ فَقَطْ، أَم كُلّ وَاحِدٍ مُسْتقلٌّ بِنَفْسِهِ؟ وَالحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا خِلَافٌ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، فَهَذَا مَذْهَبٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ فَضْلًا عَن أَنْ يَكُونَ عَقِيدَةً، كَيْفَ نَقُولُ: السَّمِيعُ بِلَا سَمْعٍ، هَلْ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ للأصم: إِنَّهُ سَمِيعٌ؟ لَا يُمْكِنُ، وهَلْ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ لأعمَى: إِنَّهُ بَصِيرٌ؟ لَا! ومَنْ لَا بَصَرَ لَهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسَمَّى بَصِيرًا، وَمَنْ لَا سَمْعَ لَهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسَمَّى سَمِيعًا.. وَهَكَذَا.

وَشُبهَتُهُمْ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ. وَتَقْرِيرُهَا: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ مُتَّصِفٌ بِالصِّفَاتِ إِلَّا جِسْمٌ، وَالأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ، فَإِثْبَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ[١].

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتٍ، فَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ فَإِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ فَإِثْبَاتُ الصِّفَاتِ كَذَلِكَ، ....

---

[١] هُناكَ شُبهَةٌ أُخرى، يَقُولُونَ: هَذِهِ الصِّفَاتُ الَّتِي تُثبتُونَهَا، إِمَّا أَنْ تَقُولُوا: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ أَوْ حَادِثَةٌ. فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهَا حَادِثَةٌ. لزِمَ قِيَامُ الحَوَادِثِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ؛ لأَنَّ الحَوَادِثَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ، وَإِنْ جَعَلْتُمُوهَا قَدِيمَةً لزِمَ تَعَدُّدُ القُدَمَاءِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ المَوْصُوفِ، فَإِذَا أَثْبَتُّم للهِ صِفَاتٍ قَدِيمَةً؛ لزِمَ تَعَدُّدُ القُدَمَاءِ، وَإِذَا كَانَ النَّصَارَى كَفَرُوا بِقولهمْ بِأُلُوهِيَّةِ عِيسَى، فَأَنْتَ كَفَرْتَ بِقَولِكَ بِأُلُوهِيَّةٍ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الآلِهَةِ؛ لأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ عَلَى زَعْمِهِمْ إِلَهٌ قَدِيمٌ!!.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَا ذكر عَنْهُمْ شَيْخُ الإِسْلَامِ هُنَا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ بِالعِلَّةِ الثَّانِيَةِ، وَكلهَا عِلَلٌ، بِمَعْنى أَنَّهَا مَرض، وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّهَا بَاطِلَةٌ.

وَتَقْرِيرُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: يَقُولُونَ: إِنَّنَا لَا نَجِدُ شَيْئًا مُتَّصِفًا بالصِّفَات إِلَّا جِسْمٌ، وَالأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ، فَإِثْبَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ؛ لأَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اللهُ جِسْمًا، وَالأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ.

هَذَا مَا زَعَمُوا، وَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِمْ.

وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا تَنَاقُضٌ، فَإِمَّا أَنْ يُثْبِتُوا الجَمِيعَ فَيُوَافِقُوا السَّلَفَ، وَإِمَّا أَنْ يَنْفُوا الجَمِيعَ فَيُوَافِقُوا غُلَاةَ الجَهْمِيَّةِ وَالبَاطِنِيَّةِ، وَإِمَّا أَنْ يُفَرِّقُوا فَيَقَعُوا فِي التَّنَاقُضِ[١].

---

[١] نَقُولُ لَهُم: الجَوَابُ: أَنَّ اللهَ تعالى سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاء وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتٍ، وَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا يُثبِتُونَ الأَسْمَاءَ وَلَا يُثبِتُونَ الصِّفَاتِ، وَنَقُولُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ إِثْبَاتُكُمْ لِلصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ؛ فَإِثْبَاتُكُمْ لِلأَسْمَاءِ يستَلْزِمُ التَّمْثِيل، وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُكُمْ لِلأَسْمَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ؛ فَإِثْبَاتُ الصِّفَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى أَثْبَتَ لِنَفْسِه هَذَا، وَهَذَا وَاضِحٌ، فَإِلْزَامُهُمْ بِأَنْ يُنْكِرُوا الأَسْمَاءَ كَمَا أَنْكَرُوا الصِّفَاتِ أَوْ يُثبِتُوا الصِّفَاتِ كَمَا أَثْبَتُوا الأَسْمَاءَ وَاضِحٌ جِدًّا؛ لأَنَّ البَابَ وَاحِدٌ، فَإِمَّا أَنْ يُثبِتُوا الجَمِيعَ، فَإِذَا أَثْبَتُوا الجَمِيع -الأَسْمَاءَ والصِّفَات- وَافَقُوا السَّلَفَ، وَإِمَّا أَنْ يُنْكِرُوا الجَمِيعَ، وَيَقُولُونَ: لَيسَ للهِ أَسْمَاءٌ وَلَا صِفَاتٌ. فَيُوَافِقُوا غُلَاةَ الجَهْمِيَّةِ.

واللهُ تَعَالَى قال: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨]، وَكَذَلِكَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتٍ وَصَفَ بِهَا العِبَادَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨].

وَمَعَ ذَلِكَ فَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ لَا يَسْتَلْزِم التَّمْثِيلَ، وَإِثْبَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَإِثْبَاتَ الأَسْمَاءِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَأَنْتُمْ تُثبِتُونَهَا، وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه كَمَا تَقُولُونَ بِذَلِكَ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ.

الثَّانِي: أَنَّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ أَسْمَاءَهُ بِأَنَّهَا حُسْنَى، وَأَمَرَنَا بِدُعَائِهِ بِهَا فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ عَظِيمَةٍ تَكُونُ وَسِيلَةً لَنَا فِي دُعَائِنَا، وَلَا يَصِحُّ خُلُوُّهَا عَنْهَا.

وَلَوْ كَانَتْ أَعْلَامًا مَحْضَةً لَكَانَتْ غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى مَعْنًى سِوَى تَعْيِينِ الْمُسَمَّى، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ حُسْنَى وَوَسِيلَةً فِي الدُّعَاءِ[١].

فَأَنْتُمْ بِالخِيَارِ بَيْنَ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

١- إِمَّا أَنْ تُثْبِتُوا الجَمِيعَ.

٢- أَوْ تَنْفُوا الجَمِيعَ.

٣- أَوْ تَتَنَاقَضُوا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّنَاقُضَ لَا أَحَدَ يَرْضَى بِهِ عَلَى نَفْسِهِ، ولا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُتَنَاقِضًا؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ التَّنَاقُضَ فِي القَوْلِ دَلِيلٌ عَلَى الفَسَادِ.

[١] قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾، هَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ دَالةً عَلَى مَعَانٍ عَظِيمَةَ تكونُ وَسِيلَةً لَنَا فِي دُعَائِنَا؛ لِأَنَّنَا لَا نَتَوَسَّلُ إِلَّا بِشَيْءٍ لَهُ مَعْنًى، ويَكُونُ هَذَا المَعْنَى لَهُ أَثَرٌ فِي قَبُولِ الدُّعَاءِ.

فَمَثَلًا: إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَ اللهَ المَغْفِرَةَ، أَقُولُ: يَا غَفُورُ اغْفِرْ لِي.

فَلِمَاذَا قُلْتُ: يَا غَفُورُ، وَلَمْ أَقُلْ: يَا شَدِيدَ العِقَابِ اغْفِرْ لِي؟

الجَوَابُ: لأَنَّ (غَفُور) يَتَضَمَّن مَعْنًى يَقْتَضِي المَغْفِرَة، فَيَكُونُ وَسِيلَةً لِي فِي دُعَائِي، وَكَذَلِكَ: يَا رَحِيمُ ارْحَمْنِي. لَوْلَا أَنَّ رَحِيمًا تَتَضَمَّنُ مَعْنًى هُوَ الرَّحْمَةُ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، مَا سَأَلْتُ اللهَ بِهَا، وَلَسَأَلْته بِأَيِّ اسْمٍ مِن أَسْمَائِهُ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ

الثَّالِثُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ الصِّفَاتِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا مَعَ نَفْيِ المُمَاثَلَةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، وَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ، وَلَوْ كَانَ يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ لَكَانَ كَلَامُ اللهِ مُتَنَاقِضًا[١].

تَتَضَمَّنُ مَعَانِيَ تَكُونُ وَسِيلَةً لَنَا فِي الدُّعَاءِ.

وَأَيْضًا لَوْ كَانَت أَعْلَامًا مَحْضَةً لَمْ تَكُنْ حُسْنى؛ لأَنَّ مُجَرَّدَ اللَّفْظِ لَيْس بِحَسَنٍ، وَلَا يَكُونُ اللَّفْظُ حَسَنًا حَتَّى يَتَضَمَّنَ مَعْنًى حَسَنًا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ شَيْئًا فَلَيْس بِحَسَنٍ، فَالدَّلَالَةُ مِن الآيَةِ عَلَى أَنَّ الأَسْمَاءَ تَتَضَمَّنُ الصِّفَاتِ وَاضِحَةٌ مِن وَجْهَيْنِ:

١- أَنَّ اللهَ تعالى وَصَفَهَا حُسنَى، وَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ حَسَنًا فَضْلًا عَن أَنْ يَكُونَ أَحْسَنَ، إِلَّا بِتَضَمُّنِه مَعْنًى بِهِ كَانَ حَسَنًا.

٢- أَنَّ اللهَ جَعَلَهَا وَسِيلَةً فَقَالَ: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وَلَا نَتَوَسَّلُ إِلَّا بِشَيْءٍ يَتَضَمَّنُ مَعْنًى يُؤثِرُ فِي هَذَا الدُّعَاءِ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ طَه: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾، وَقَالَ فِي سُورَةِ الحَشْرِ: ﴿ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾.

[١] أَثْبَتَ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِه الصِّفَات إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَنَفَى المُمَاثَلَةَ، فَلَوْ كَانَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ؛ لَكَانَ كَلَامُ اللهِ مُتَنَاقِضًا؛ لأَنَّ مُجَرَّدَ إِثْبَاتِ الصِّفَةِ يَسْتَلْزِمُ عَلَى زَعْمِهم التَّمْثِيلَ أَو التَّشْبِيه، وَاللهِ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وَمِنَ المَعْلُوم أَنَّ كَلَامَ اللهِ لَا يَتَنَاقَضُ أَبدًا، فَقَد وَصَفْتُم اللهَ بِشَيْءٍ يَرَى جَمِيعُ النَّاسِ أَنَّهُ قَدْحٌ، وَهُوَ التَّنَاقُضُ فِي كَلَامِهِمْ.

الرَّابِعُ: أَنَّ مَنْ لَا يَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الكَمَالِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ رَبًّا وَلَا إِلَـهًا، وَلِـهَذَا عَابَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَاهُ بِاتِّخَاذِهِ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ إِلَـهًا فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢][١].

فَإِذَا أَثْبَتَ اللهُ تعالى لِنَفْسِه الصِّفَاتِ وَنَفَى المُمَاثَلَةَ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ، وَإِلَّا لَكَانَ مُتَنَاقِضًا.

وَإِذَا قَدَّرنَا أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ- مُنَزَّهٌ عَن الصِّفَاتِ كَمَا قَالُوا، فكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ رَبًّا مَنْ لَيْسَ لَهُ سُمعٌ وَلَا بَصرٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ، وَلَا كَلَامٌ؟!

وَلِهَذَا عَابَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبَاهُ حِينَمَا قَالَ لَهُ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢]، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ ربًّا.

[١] يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَبِيهِ وَهُوَ كَافِرٌ ويُخَاطِبُهُ بِهَذَا الخِطَابِ اللَّيِّنِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾، كَأَنَّهُ يستَفْهِمُ وَهُوَ يُنْكِرُ لَا شَكَّ، لَكِنْ كَأَنَّهُ يسْتَفْهِمُ وَيَتَلَطَّفُ ويقُولُ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾، فيَقُولُ: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِيٓ﴾ [إبراهيم:٤٣]، لَمْ يَقُلْ: إِنِّي عَالِمٌ وَأَنْتَ جَاهِلٌ، قَالَ: ﴿جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ﴾، وَهَذَا فِي غَايَةِ التَّلَطُّفِ؛ لِأَنَّهُ يَدْعُو أَبَاهُ ويُرِيدُ هِدَايَتَهُ، وَالَّذِي يُرِيدُ الهِدَايَةَ لِلنَّاسِ لَا يُعَامِلُهُمْ بِالعُنْفِ، وإِذَا عَامَلهمْ بِالعُنْفِ نَفرُوا، لَكِنْ يُعَامِلُهُمْ بِاللُّطْفِ إِلَّا إِذَا اقْتَضَتِ الحَال فَلْيفْعَلْ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٢]، فَنَهَى أَنْ يَكُونَ لنَا رَأْفَةٌ فِيهِمْ.

المهمُّ: أَنَّ إبراهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُخَاطِبُ أَبَاهُ بِهَذَا اللِّينِ، فَبِمَاذَا يُخَاطِبُهُ أَبُوهُ؟ ومَاذَا قَالَ لَهُ؟ قَالَ: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم:٤٦]، ففَرْقٌ بَين هَذَا وَهَذَا.

وَفِي النِّهَايَةِ فأَبُوهُ عَلَى الكُفْرِ، وَقَالَ لَهُ ابْنُهُ: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧]، وَوَعَدَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ، وَفِعلًا اسْتَغْفَرَ لَهُ، لَكِنْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤].

وَبِهَذَا نَعرِفُ تَمام قُدْرَة اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حَيْثُ أَخرج مِن هَذَا الرَّجُلِ الكَافِرِ المُعَانِدِ أَحد الأَنْبياءِ، بَلْ إِمَام الحنفَاء إِبْرَاهِيم، كَمَا أَخْرَجَ مِن عَبْد الله بن عَبْد المُطَّلِبِ أَفْضَلَ الرُّسُلِ مُحَمَّدًا ﷺ، فَإِنَّ أَبا النَّبِيِّ ﷺ كَانَ كَافِرًا فِي النَّارِ؛ لأَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الرَّسُولَ ﷺ فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: «أَبوكَ فِي النَّارِ»، ثُمَّ وَلَّى فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»[1].

كَيْفَ أَخْرَجَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِن الكَفَرَةِ مِثْل هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ أَفْضَل الرُّسُل؟! مِمَّا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ قُدْرَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فأَعْمَامُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَرْبَعَةٌ:

١- عَمٌّ خَبِيثٌ نَابَذَهُ أَشَدَّ المُنَابَذَةِ، وَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِ سُورَةً كَامِلَةً، وَهُوَ أَبُو لهب.

٢- وَعَمٌّ لَطِيفٌ رَأَفَ بالنَّبِيِّ ﷺ، وَحَاطَهُ وَنَصَرهُ وَدَافع عَنْه، لَكِنَّهُ كَافِرٌ، وَهُوَ أَبُو طَالِبٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة، رقم (٢٠٣).

الخَامِسُ: أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، وَلَا يُمْكِنُ وُجُودُ ذَاتٍ مُجَرَّدَةٍ عَنِ الصِّفَاتِ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الخَالِقُ الوَاجِبُ الوُجُودِ مُتَّصِفًا بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهِ[١].

٣- وَعَمٌّ مُسْلِمٌ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ، وهو حَمْزَةُ بن عَبدِ المطَّلِبِ.

٤- وَعَمٌّ آخر دونهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ، وهو العبَّاس بنُ عَبدِ المطَّلِبِ.

وكُلُّ هَذَا يَدُل عَلَى أَنَّ الأَمْرَ أَمر -الله عَزَّوَجَلَّ-، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي بِيَدِهِ الهِدَايَة، وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَهَدَى النَّاس جَمِيعًا، وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَأَضَلَّ النَّاسَ جَمِيعًا، لَكِنَّهُ بِحِكْمَتِهِ جعَلَ مِنَ النَّاسِ مُؤمنًا، وَمِنَ النَّاسِ كَافِرًا.

فَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نَرُدَّ عَلَى هَؤُلَاءِ المُعْتَزِلَةِ؛ فَنَقُولُ لَهُمْ: الَّذِي لَا يَتَّصِفُ بالصِّفَات الكَامِلَة لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ربًّا، وَلِذَلِكَ عَابَ إِبْرَاهِيمُ أَبَاه عَلَى كَوْنِهِ يَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يبصرُ وَلَا يُغني شَيْئًا.

[١] كُل مَوْجُودٍ لا بُدَّ لَهُ مِن صِفَةٍ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مِن صِفَاتِه إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ، فَالوُجُودُ صِفَةٌ، ثُمَّ هَذَا الوُجُودُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ «**وَاجِبًا أَوْ مُمْكِنًا**»:

- وَاجِبٌ: كَوُجُودِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.
- وَمُمْكِنٌ: كَوُجُودِ المَخْلُوقَاتِ.

وَحِينَئِذٍ لا بدَّ أَنْ يَكُونَ الخَالِقُ الوَاجِبُ الوُجودِ مُتصفًا بالصِّفَات اللَّائِقَة بِهِ، والصِّفَات اللَّائِقَة بِاللهِ هِيَ صِفَاتُ الكَمَالِ.

لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: هَلِ الـهَوَاءُ مَوْجُودٌ أَمْ غَيْر مَوْجُودٍ؟ هَلْ لَهُ صِفَةٌ أَمْ لَيْسَ لَهُ صِفَة؟

السَّادِسُ: أَنَّ القَوْلَ بِـ(أَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ أَعْلَامٌ مَحْضَةٌ مُتَرَادِفَةٌ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى ذَاتِ اللهِ فَقَطْ) قَوْلٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ دَلَالَاتِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُتَضَافِرَةٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْهَا دَالٌّ عَلَى مَعْنَاهُ الْمُخْتَصِّ بِهِ مَعَ اتِّفَاقِهَا عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ وَمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، فَاللهُ تَعَالَى هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ، السَّمِيعُ البَصِيرُ، العَلِيمُ القَدِيرُ، فَالْمُسَمَّى وَالْمَوْصُوفُ وَاحِدٌ، وَالأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ مُتَعَدِّدَةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُسَمِّي نَفْسَهُ بِاسْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣]، فَلَوْ كَانَتِ الأَسْمَاءُ مُتَرَادِفَةً تَرَادُفًا مَحْضًا لَكَانَ ذِكْرُهَا مُجْتَمِعَةً لَغْوًا مِنَ القَوْلِ عَدِيمَ الفَائِدَةِ[١].

الجواب: الهواءُ لَه صِفَةُ الوُجُودِ، وَصْفَة أُخْرَى: أَنْ يَكُونَ عَاصِفًا أَوْ لَطِيفًا بَارِدًا أَوْ حَارًّا، بَل الهَوَاءُ لَهُ جِسْمٌ.

فَالأَشْعَرِيُّ لَا يَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَمْ يَسْتَوِ عَلَى العَرْشِ. وَلَكِنَّه يَقُولُ: اسْتَوَلى عَلَيْهِ. ولَوْ أَنْكَرَ إِنْكَارَ جحودٍ لَا تَأْوِيلَ كَفَرَ، لَكِنَّه يَقُولُ: لَوْ كَانَ اللهُ يَسْتَوِي عَلَى العَرْشِ حَقِيقَةً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا وَمَحْدُودًا... وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِن خرَفَاتِهِم.

المُهِمُّ: أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ لا بُدَّ لَهُ مِن صِفَةٍ، فَأَنْتُم أَيُّهَا المُعْتَزِلَةُ حِينَ أَنْكَرْتُم صِفَات اللهِ وَقُلْتُمْ: إِنَّهُ لَا يُوصَف بِصِفَةٍ. فَقَدْ خَالَفْتُم العُقُولَ، وهَذَا هُو المُرادُ مِن هَذِهِ الفِقْرَةِ.

[١] فَالقَوْلُ بِأَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ أَعْلَامٌ مَحْضَةٌ مُتَرَادِفَةٌ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى الذَّاتِ فَقَطْ: قَوْلٌ بَاطِلٌ، والَّذِي يُبْطِلُهُ: دَلَالَةُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْهَا يَحْمِلُ مَعْنًى، وَالأَمْثِلَةُ كَثِيرَةٌ.

السَّابعُ: أَنَّ القَوْلَ (بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، وَسَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ) قَوْلٌ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِمُقْتَضَى اللِّسَانِ العَرَبِيِّ وَغَيْرِ العَرَبِيِّ، فَإِنَّ مِنَ المَعْلُومِ فِي جَمِيعِ لُغَاتِ العَالَمِ أَنَّ المُشْتَقَّ دَالٌّ عَلَى المَعْنَى المُشْتَقِّ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: (عَلِيمٌ) لِمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَلَا (قَدِيرٌ) لِمَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ، وَلَا (سَمِيعٌ) لِمَنْ لَا سَمْعَ لَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَى دَالَّةً عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهِ، فَيَتَعَيَّنُ إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِخَالِقِ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ[1].

فمَثَلًا: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة:٣٨]، فَبِعِزَّتِهِ وَحِكْمَتِهِ أَوْجَبَ قَطْعَ يَد السَّارِقِ.

يُذْكَرُ أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ، فَقَالَ: (نكالًا من الله والله غفور رحيم)، وَكَانَ عِنْدَهُ أَعرَابي يَسمَع قِرَاءَتَه فَقَالَ لَه: أَعِدْ، فَقَالَ: (نكالًا من الله والله غفور رحيم) فقال: أَعِدْ، فقال: ﴿نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فَقَالَ: الآنَ، قَالَ: وَلِـمَ؟ قَالَ: لَو أَنَّه غَفَرَ ورَحِمَ مَا قَطَعَ، لكنَّه عزَّ وحَكَم فقَطَع.

[١] إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ عليمٌ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ. خَالَفْنَا جَمِيعَ لُغَاتِ العَالَمِ، فكُلُّ العَالَمِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ: فُلَانٌ عليمٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ، فُلَانٌ بَصِيرٌ وَهُوَ أَعْمَى، فُلَانٌ سَمِيعٌ وَهُوَ أَصَمُّ، فُلَانٌ نَاطِقٌ وَهُوَ أَخْرَسُ، فُلَانٌ قَادِرٌ وَهُوَ عاجِز.

إِذَنْ: كُلُّ العَالَمِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَذْكُرَ اسْمًا إِلَّا وَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَاه، فَإِذَا قُلْنَا: هَذِهِ أَسْمَاءٌ بِلَا مَعْنًى خَالَفْنَا جَمِيعَ لُغَاتِ العَالَمِ، فَالسَّمِيعُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ السَّمْعِ، وَالبَصِيرُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ البَصَرِ.

هُمْ يَقُولُونَ: إِذَا أَثْبَتْنَا للهِ صِفَةً، فَإِنَّ الصِّفَاتِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَالأَجْسَامِ مُتَمَاثِلَةً. وَيَقُولُونَ: لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصفَ اللهُ بِأَنَّهُ جِسْمٌ.

وَنَحْنُ نَقُـول: إِضَافَة لَفْـظ الجِسْمِ إِلَى اللهِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا مِن الطُّـرُقِ البدعيَّةِ، فلَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ، وَلَا الأَئِمَّةِ: إِثْبَاتُ أَنَّ اللهَ جسمٌ، أَوْ أَنَّ اللهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ حِينَمَا حدث القَوْلُ بِهَا مِنَ المُبْتَدَعَةِ، وَأَرَادُوا أَنْ يَنْفُوا الجِسْمِيَّةَ عَن اللهِ؛ مِن أَجْلِ أَنْ يَتَوَصَّلُوا بِذَلِكَ إِلَى نَفْيِ عُلُوِّهِ وَصِفَاتِهِ، وَغَيْر ذَلِكَ مِمَّا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِه.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَل تَقُولُون: إِنَّ اللهَ جسمٌ أَو ليسَ بجِسمٍ؟

الجواب: هَذَا قولٌ مُبتَدَعٌ، وَأَنتَ صَاحِبُ بدعةٍ، وَلَا تَسْتَحِقّ الرَّدَّ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَا الصَّحَابَة، وَهُمْ أَحرصُ مِنْكَ وَأَشدُّ حُبًّا مِنْكَ للهِ تعالى، وَلَكِنْ إِذَا بُلِينَا بِأُنَاسٍ يَتَكَلَّمُونَ بِهَذِهِ المسائِلِ، فَلَنَا أَنَّ نَستفصِلَ عَن المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، نَقُولُ: مَاذَا تُرِيدُونَ بِالجِسْمِ؟ أَتُرِيدُونَ بِالجِسْمِ مَا كَانَ مُركَّبًا مِن أَجْزَاء يَفْتَقِرُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيَجُوزُ زَوَالَ بَعْضهَا مَعَ بَقَاءِ البَعْضِ؟ أَمْ تُرِيدُونَ بِالجِسْمِ الشَّيْءَ القَائِمَ بِنَفْسه المتَّصف بِمَا يَلِيقُ بِهِ؟

إِنْ أَرَادُوا الأَوَّلَ فَهُوَ بَاطِلٌ مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بِالجِسْم عَلَى هَذَا الوَجْهِ، وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ الثَّانِيَ أَنَّ اللهَ تعالى شَيْءٌ مَوْجُودٌ مُتَّصفٌ بالصِّفَات اللَّائِقَة بِهِ: يَسْتَوِي، وَيَنْزِلُ، وَيَجِيءُ؛ فَهَذَا حَقٌّ وَصَحِيحٌ، وَلَكِن مَعَ ذَلِكَ بِاعْتِبَار لَفْظ الجِسْم، لَا نقولُ: جِسْمٌ. وَلَا نقولُ: غَيْرُ جِسْمٍ. لأَنَّ هَذَا لم يَرِد.

الثَّامِنُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: «لَا يُوجَدُ شَيْءٌ مُتَّصِفٌ بِالصِّفَاتِ إِلَّا جِسْمٌ» مَمْنُوعٌ، فَإِنَّنَا نَجِدُ مِنَ الأَشْيَاءِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: لَيْلٌ طَوِيلٌ، وَنَهَارٌ قَصِيرٌ، وَبَرْدٌ شَدِيدٌ، وَحَرٌّ خَفِيفٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ أَجْسَامًا، عَلَى أَنَّ إِضَافَةَ لَفْظِ الجِسْمِ إِلَى اللهِ تَعَالَى إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا مِنَ الطُّرُقِ البِدْعِيَّةِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا أَهْلُ التَّعْطِيلِ إِلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ لِنَفْسِهِ[١].

التَّاسِعُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: «الأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ» بَاطِلٌ ظَاهِرُ البُطْلَانِ، فَإِنَّ تَفَاوُتَ الأَجْسَامِ ظَاهِرٌ لَا يُمْكِنُ إِنْكَارُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ المُؤَلِّفُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِتَمَاثُلِ الأَجْسَامِ قَوْلٌ بَاطِلٌ(١)[٢].

---

[١] هُمْ يَقُولُونَ: لَا يُوجَدُ شَيْءٌ يُوصَفُ بِصِفَةٍ إِلَّا وَهُوَ جِسْمٌ. فَنَقُولُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، بل يُوجَدُ أَشْيَاءُ تُوصَفُ وَلَيْسَت أَجْسَامًا، تَقولُ: لَيْلٌ طَوِيلٌ. واللَّيْلُ لَيْسَ بِجِسْمٍ. وكَذَلِكَ تَقولُ: حَرٌّ شَدِيدٌ، وبَرْدٌ شَدِيدٌ. وَهُما لَيْسَا أَجْسَامًا.

[٢] إِنْ أَرَادُوا بِتَمَاثُلِ الأَجْسَامِ فِي المَلْمَسِ، أو فِي الحَجْمِ، أو فِي الوَزْنِ؛ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

فَمَثَلًا: الحِجَارَةُ وَالزُّبْدَةُ، فَالزُّبْدَةُ أَلْيَنُ مِن الحِجَارَةِ بِدُونِ إِشْكَالٍ.

كذلك فِي الحَجْمِ لَا يُمكِنُ تَمَاثُلُ الأَجْسَامِ، مِثل: الذَّرَّةِ وَالفِيلِ.

وَفِي الوَزْنِ كَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ تَمَاثُلُ الأَجْسَامِ، مِثَالَ: الرَّصَاص، وَالإِسْفَنْج.

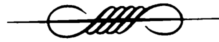
وَإِنْ كَانُوا يُرِيدُونَ فِي الوُجُودِ أَيْضًا فَهَذَا خَطَأٌ، فَالأَجْسَامُ غَيْرُ مُتَمَاثِلَةٍ فِي الوُجُودِ، بَعْضُهَا يَحْدُثُ وَبَعْضُهَا يَزُولُ، وَبَعْضُهَا يُعَمَّرُ، وَبَعْضُهَا لَا يُعَمَّرُ.

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (٣/ ٧٢). (الشارح)

فَالأَجْسَامُ مُتبَايِنَةٌ غَايَةُ التَّبَايُنِ، فَإِذَا أَثْبَتْنَا أَنَّ اللهَ تعالى جِسمٌ -وَنَحْنُ لَا نقولُ: إِنَّهُ جِسمٌ، وَلَا غَيْرُ جِسْمٍ-؛ فَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الجِسْمَ مُمَاثِلٌ لِلأَجْسَامِ المَخْلُوقَةِ؟ أَبَدًا!.

وَلِلعِلْمِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ. فَقَدْ قَالَ قَوْلًا بَاطِلًا، لَا يُمْكِنُ تَصْدِيقُهُ، وَأَنَا أَعْجَبُ كَيْفَ يَقُولُ هَؤُلَاءِ العُلَمَاءُ -وَهُمْ أَذْكِيَاء-: إِنَّ الأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ! فهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ إِطْلَاقًا.



فَصْلٌ

الطَّائِفَةُ الثَّالِثَةُ: غُلَاةُ الجَهْمِيَّةِ، وَالقَرَامِطَةِ، وَالبَاطِنِيَّةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ[١].

[١] (غُلَاة): الغُلو يَعْنِي: الزِّيَادَةُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [المائدة:٧٧]، أَي لَا تَزِيدُوا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ**»(١)، يَعْنِي: الزِّيَادَة فِيهِ.

وَلِهَذَا نَهَى عَنِ التَّنَطُّعِ فِي الدِّينِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلنَّاسِ وَهُوَ يَبْعَثُهُمْ لِيَدْعُوا إِلَى اللهِ: «**يَسِّرُوا وَلَا تَعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ**»(٢)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**هَلَكَ المتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ المتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ المتَنَطِّعُونَ**»(٣)، يَعْنِي: المُتَشَدِّدِينَ فِي دِينِهِمْ، فَالدِّينُ يُسْرٌ وَالغُلُو مَحْظُورٌ، وَالتَّقْصِيرُ مَحْظُورٌ، وَالغُلُو أَشَدُّ مِنَ التَّقْصِيرِ؛ لأَنَّ الغَالِيَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَلَى دِينٍ، وَأَنَّ دِينَهُ أَكْمَلُ مِنَ الآخَرِينَ، والمقَصِّرُ يَعْرِفُ أَنَّهُ مُقَصِّر، فَمَا أَسْهَلَ أَنْ يَجْبُرَ تَقْصِيرَهُ.

لَكِنَّ المُشْكِلَةَ أَنَّ الغَالِيَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى دِينٍ. فانْظُرْ إِلَى الخَوارِجِ! غُلَاةٌ فِي دِينِ اللهِ، اسْتَبَاحُوا بغُلُوِّهِمْ دِمَاءَ المُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهم؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ فَاعِلَ الكَبِيرَةِ كَافِرٌ، وَالكَافِرُ يُبَاحُ قَتْلُهُ، وَيُبَاحُ أَخْذُ مَالِهِ، وَيُبَاحُ سبيَ نِسَائِهِ وَذُرِّيَّتِهِ. فَغَلَوْا فِي دِينِ اللهِ حَتَّى أَهْلَكَهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى يَدِ الخَلِيفَةِ الرَّابع عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِصَّتُهُمْ مَعَهُ مَشْهُورَةٌ، كَانُوا فِي الأَوَّلِ مَعَهُ عَلَى مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) أخرجه النسائي: كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، رقم (٣٠٥٧)، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، رقم (٣٠٢٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، رقم (٢١٧).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

وَطَرِيقَتُهُمْ أَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ الأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَصِفُونَ اللهَ تَعَالَى إِلَّا بِالنَّفْيِ المُجَرَّدِ عَنِ الإِثْبَاتِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ هُوَ المَوْجُودُ المُطْلَقُ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ(١). فَلَا يُقَالُ: هُوَ مَوْجُودٌ، وَلَا حَيٌّ، وَلَا عَلِيمٌ، وَلَا قَدِيرٌ، وَإِنَّمَا هَذِهِ أَسْمَاءٌ لِمَخْلُوقَاتِهِ أَوْ مَجَازٌ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ تَشْبِيهَهُ بِالمَوْجُودِ الحَيِّ، العَلِيمِ، القَدِيرِ؛ وَيَقُولُونَ: إِنَّ الصِّفَةَ عَيْنُ المَوْصُوفِ، وَإِنَّ كُلَّ صِفَةٍ عَيْنُ الصِّفَةِ الأُخْرَى، ....

وَلَـمَّا تَصَالَحَ عَلِيٌّ مَعَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَفَّرُوا عَلِيًّا؛ وَذَلِكَ لَمَّا رَضِيَ بِالتَّحْكِيمِ، فَقَالُوا: إِذَنْ أنت رَاضٍ بِغَيْرِ حُكم الله وَرَسُوله. فَكَفَّرُوا عَلِيًّا وَقَاتَلُوه، وَالنِّهَايَةُ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبَادَهُمْ -وَالحَمْدُ للهِ-، وَكَسَرَ شَوْكَتَهُمْ وَأَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ، مَعَ أَنَّهُمْ يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ وَيُصَلُّونَ، وَيَصُومُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيُجَاهِدُونَ وَهُمْ أَقْوِيَاء فِي الجِهَادِ، لَكِنْ عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ.

وقولُه: «**غُلَاةُ الجهمية**» يَعْنِي: الزَّائِدِينِ فِي سَلْبِ الصِّفَاتِ وَالأَسْمَاءِ عَن اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فالأَوَّلونَ أَثْبَتُوا الأَسمَاءَ وَبَعضَ الصِّفَاتِ، وَالَّذين بَعدهُم أَثْبَتُوا الأَسْمَاءَ وَأَنْكَرُوا الصِّفَاتِ، وَهَؤُلاءِ هُمْ: «**غُلَاةُ الجهْمِيَّةِ، وَالقَرَامِطَةِ، والبَاطِنِيَّةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ**» أَنْكَرُوا الأَسْمَاءَ وَالصِّفَات، وَقَالُوا: لَا نَصِفُ اللهَ بِصِفَةٍ ثُبُوتِيَّةٍ إِطْلَاقًا، وَلَا نُسَمِّيهِ باسْمٍ، وقَالُوا: إِنَّ اللهَ مَوْجُودٌ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ. يَعْنِي: مَوْجُودٌ مُجَرَّدٌ عَن كُلِّ صِفَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَصِفَهُ إِلَّا بِنَفْيٍ مُطْلَقٍ. أَي: لَا يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتًا، فَلَا نَقُول: إِنَّهُ مَوْجُودٌ، وَإِنَّهُ حَيٌّ، وَإِنَّهُ سَمِيعٌ. وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، قَالُوا: قُلْ: إِنَّهُ لَيْسَ بِجَاهِلٍ، وَلَيْسَ بِأَصَمّ، وَلَيْسَ بِأَعْمَى، وَلَيْسَ بِعَاجِزٍ، وَلَيْسَ بِضَعِيفٍ.

---

(١) معنى قولـهم: «بشرط الإطلاق» أنه مطلق عن أي صفة ثبوتية، لأن الصفة تقيد الموصوف. (الشارح)

فَلَا فَرْقَ بَيْنَ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ[١].

وَشُبْهَتُهُمْ أَنَّهُمُ اعْتَقَدُوا أَنَّ إِثْبَاتَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَالتَّعَدُّدَ، وَوَجْهُ ذَلِكَ فِي الأَسْمَاءِ أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَى الِاسْمِ، فَإِذَا أَثْبَتْنَا (الحَيَّ) مَثَلًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالحَيَاةِ، لِأَنَّ صِدْقَ المُشْتَقِّ يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ المُشْتَقِّ مِنْهُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيَامَ الصِّفَاتِ بِهِ وَهُوَ تَشْبِيهٌ[٢].

---

[١] هَؤُلَاءِ أَنْكَرُوا الأَسْمَاءَ والصِّفَات، قَالُوا: ليسَ للهِ اسْمٌ وَلَا لَهُ صِفَةٌ، وهُوَ المَوْجُودُ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ، مَعْنى (بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ)، أَي: التَّجَرُّدِ عَن كُلِّ اسْمٍ وَصِفَةٍ.

فهَلْ يُوجَدُ مَوْصُوفٌ مُتَجَرِّدٌ عَن كُلِّ اسْمٍ وَصْفَةٍ؟ الجواب: هَذَا مُسْتَحِيلٌ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ أَعْمَى اللهُ قُلُوبَهُمْ، فَجَعَلُوا المُسْتَحِيلَ مُمْكِنًا.

وَقَدْ قَالُوا: هَذِهِ أَسْمَاءٌ لِبَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ، (سَمِيعٌ) أي: جَعَلَ غَيْرَه سَمِيعًا، (بَصِيرٌ): جَعل غَيْرَه بَصِيرًا. وَهُـوَ نَفْسُهُ لا يَتَّصِفُ بِأَي صِفَةٍ، حَتَّى لَا تَقُـول: إِنَّهُ مَوْجُودٌ أَيْضًا!!.

[٢] فهُمْ يُنْكِرُونَ إِثْبَاتَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَيَقُولُونَ فِي الأَسْمَاءِ: إِثْبَاتُهَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتصفًا بِمَعْنَى الاسْمِ. وَهَذَا صَحِيحٌ، فَإِثْبَاتُ (السَّمِيع) يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتصفًا بِالسَّمْعِ، وَالبَصِيرُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتصفًا بِالبَصَرِ، فَالاسْمُ مُشْتَق، فتقولُ: السَّمِيعُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّمْعِ، فَيَلْزَمُ مِن إِثْبَاتِ (السَّمِيع) إِثْبَاتُ السَّمْعِ، أي: إِثْبَاتُ الصِّفَةِ، وهُم يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَمُ لِإِثْبَاتِهَا التَّرْكِيبُ وَالتَّعَدُّدُ. فَيَرَوْنَ أَنَّ المَوْصُوفَ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الصِّفَاتِ، وَيَقُولُونَ: إِذَا كَفَرَ النَّصارَى بِثَلَاثَة آلهةٍ؛ فَالَّذِي يُثبتُ الاسْمَ وَالصِّفَة عَبد مِئَات الآلِهَةِ!!.

وَأَمَّا فِي الصِّفَاتِ فَقَالُوا: إِنَّ إِثْبَاتَ صِفَاتٍ مُتَغَايِرَةٍ مُغَايِرَةٍ لِلْمَوْصُوفِ يَسْتَلْزِمُ التَّعَدُّدَ، وَهُوَ تَرْكِيبٌ مُمْتَنِعٌ مُنَاقِضٌ لِلتَّوْحِيدِ[1].

وَلِذَلِكَ عَلَّلَ بِقَوْلِهِ: «**لأَنَّ صِدقَ المشتقَّ يَستلْزِمُ صِدْق المشْتَقّ مِنْهُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيامُ الصِّفَاتِ بِهِ**»، وَهُوَ مُحَالٌ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الصِّفَاتِ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ فَهِيَ مِمَّا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ، فَالسَّمِيعُ وَالبَصِيرُ وَالعَزِيزُ وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ مَوْجُودَةٌ فِي غَيْرِ اللهِ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا، وَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَن التَّشْبِيهِ.

وَأمّا فِي الصِّفَاتِ فَيُعَلِّلُونَ أَنَّ إِثْبَاتَ صِفَاتٍ مُتَغَايِرَةٍ يَعْنِي كُلّ صِفَةٍ غَيْرِ الأُخْرَى، فَالسَّمْعُ غَيْرُ البَصَرِ مُغَايِرَة للمَوصُوف، فنَقُولُ: إِنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ المَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الصِّفَةَ عَيْنُ المَوْصُوفِ، وَكُلُّ صِفَةٍ فَهِيَ عَيْنُ الصِّفَةِ الأُخْرَى. فَيَقُولُونَ: إِثْبَاتُ صِفَاتٍ مُتَغَايِرَةٍ، بِأَنْ تَقولَ: لَهُ سَمْعٌ وَبَصِرٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ، أَوْ إِثْبَاتُ صِفَاتٍ مُغَايِرَةٍ للمَوصُوف بِأَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ لَهُ صِفَةُ غَيْرِهِ. يَقُولُونَ: هَذَا يسْتَلْزِمُ التَّعَدُّدَ وَهُوَ تَرْكِيبٌ مُنَاقِضٌ لِلتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّكِ سَتَقُولُ: اللهُ سميعٌ بَصِيرٌ عَزِيزٌ عَلِيمٌ. وهَذِهِ عِدَّةُ أَسْمَاءٍ، فَيسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الإِلَهُ مُتَعَدِّدًا!!.

والصِّفَاتُ كَذَلِكَ، فتَقُولُ: صِفَةٌ وَمَوْصُوفٌ، وهَذَا تَرْكِيبٌ. وَهُوَ عِنْدَهُمْ مَمْنُوعٌ، فَصَارَت شُبْهَتُهُمْ فِي بَابِ الصِّفَاتِ: أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ الْمُتَغَايِرَةِ -أَي الَّتِي كُلُّ صِفَةٍ مِنْهَا غَيْرُ الأُخْرَى- يسْتَلْزِمُ التَّعَدُّدَ وَالتَّرْكِيبَ، وَإِثْبَاتُ صِفَةٍ مَعَ مَوْصُوفٌ كَذَلِكَ يسْتَلْزِمُ التَّعَدُّدَ وَالتَّرْكِيبَ.

[١] **ونَقُولُ**: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ المُتَعَدِّدَةِ لَا يسْتَلْزِمُ تَعَدُّدَ المَوْصُوف، فَالإِنْسَانُ بَصِيرٌ وَسَمِيعٌ وَنَاطِقٌ وَقَادِرٌ، وهُوَ وَاحِدٌ.

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَمَعَ فِيمَا سَمَّى وَوَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، وَقَدْ سَبَقَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ[١].

فَمَنْ أَقَرَّ بِالنَّفْيِ وَأَنْكَرَ الإِثْبَاتَ فَقَدْ آمَنَ بِبَعْضِ الكِتَابِ دُونَ بَعْضٍ، وَالكُفْرُ بِبَعْضِ الكِتَابِ كُفْرٌ بِالكِتَابِ كُلِّهِ[٢]، قَالَ اللهُ تَعَالَى مُنْكِرًا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٨٥]، ....

---

[١] الرَّدُّ عَلَى الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ وَلَا يُثْبِتُونَهَا للهِ تعالى، ويَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ المَوْجُودُ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ، أَيْ: لَا تُثبتُ أَيَّ صِفَةٍ.

نَقُولُ لَـهُمْ: أَنْتُم الآنَ تُنْكِرُونَ الإِثْبَاتَ، وَتُثبِتُونَ النَّفْيَ، وَاللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ جَمَعَ فِيمَا سَمَّى بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُونَ مُتَنَاقِضِينَ، تُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَهُوَ النَّفْيُ، وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ وَهُوَ الإِثْبَاتُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الكُفْرَ بِبَعْضِ الكِتَابِ كُفْرٌ بِالكِتَابِ كُلِّهِ، كَمَا أَنَّ الكُفْرَ بِبَعْضِ الرُّسُلِ كُفْرٌ بِجَمِيعِ الرُّسُلِ.

وَهَذَا الوَجْهُ شَرْعِيٌّ؛ لِأَنَّ اللهَ تعالى أَثْبتَ وَنَفَى، وَالوَجْهُ الشَّرْعِيُّ يَقْتَضِي أَنْ تُؤْمِنَ بِمَا أَثْبَتَ فَتُثْبِتَهُ، وَأَنْ تُؤْمِنَ بِمَا نَفَى فَتَنْفِيَهُ.

[٢] هَذِهِ القَاعِدَةُ نَافِعَةٌ: «الكُفْرُ بِبَعْضِ الشَّرِيعَةِ كُفرٌ بِالجَمِيعِ، وَالكُفْرُ بِبَعْضِ الرُّسُلِ كُفْرٌ بِالجَمِيعِ»، وَيدُلُّ لِذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥].

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْ أَحَدٌ قَبْلَ نُوحٍ؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ الرُّسُلِ، وَمَعَ هَذَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُمْ كَذَّبُوا الْمُرْسَلِينَ؟.

نَقُولُ: لأَنَّ التَّكْذِيبَ بِرَسُولٍ وَاحِدٍ تَكْذِيبٌ بِالجَمِيعِ؛ لأَنَّهُ كَذَّبَ الجِنْسَ فِي الوَاقِعِ؛ ولأَنَّه لا فَرْقَ في ذَلك بينَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو. فَذَلِكَ الَّذِي يُؤْمِنُ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَيَكْفُرُ بِبَعْضٍ.

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ يُؤْمِنُ بِعِبَادَاتٍ، فَيُصَلِّي، وَيَصُومُ، وَيُزَكِّي، لَكِنْ يَكْفُرُ بِتَنْظِيمِ الشَّرْعِ لِلمُعَامَلَاتِ. وَيَقُولُ: المُعَامَلَاتُ مَوْكُولَةٌ إِلَى اجْتِهَادِ النَّاسِ، وَلَهُمْ أَنْ يَضَعُوا فِيهَا مَا شَاؤُوا مِن القَوَانِينِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ**»[1]، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا مُؤمن؟

الجَوَابِ: لَا، لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤْمِنَ بِكُلِّ الشَّرِيعَةِ فِي عِبَادَاتِهَا وَمُعَامَلَاتِهَا وَأَخْلَاقِهَا.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ مَنْ قَالَ مِن النَّاسِ أَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ القَوَانِينَ الَّتِي فِي الشَّرِيعَةِ مِن جِهَةِ المُعَامَلَةِ، وَمِنْ جِهَةِ الأَخْلَاقِ -وَيَقُولُونَ: كُلُّ حَرّ، الزَّانِي يَزْنِي، وَشَارِبَ الخَمْرِ يَشْرَبُ الخَمْرَ، وغَيْرِ ذَلِك؛ لَكِنَّ العِبَادَاتِ لَا نَتَعَرَّضُ لَـهَا ونَقُولُ بِهَا- نَقُولُ: أَنْتُمْ كَافِرُونَ؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الإِيمَانُ بِبَعْضِ الشَّرِيعَةِ دُونَ بَعْضٍ، والَّذِي يُؤْمِنُ بِبَعْضِ الشَّرِيعَةِ دُونَ بَعْضٍ إِنَّمَا آمَنَ بِهَوَاهُ فَقَطْ، وَإِلَّا فَالوَاجِبُ الإِيمَانُ بِكُلِّ الشَّرِيعَةِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم (٢٣٦٣).

وَقَالَ تعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [النساء:١٥٠-١٥١].

الثَّانِي: أَنَّ المَوْجُودَ المُطْلَقَ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الخَارِجِ المَحْسُوسِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ يَفْرِضُهُ الذِّهْنُ وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي الحَقِيقَةِ، ....

أَمَّا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ**»[1]، فَلَيْسَ المُرادُ: بِأَحْكَامِ الدُّنْيَا، بل المُرادُ بِذَلِكَ الصَّنْعَة وَالتَّجْرِبَة، وَيَدُلُّ لِـهَذَا سَبب الحَدِيثِ.

وَسَببُ الحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَـمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ وَجدَهُمْ يُلَقِّحُون النَّخلَ، أَي يَأْخُذُونَ مِن ثَمَرَةِ الفَحْلِ ويَضعُونَهَا فِي طَلْع النَّخْلَةِ، وَهَذَا فِيهِ تَعَبٌ وَإِضَاعَةُ وَقْتٍ، فَقَالَ: «**لَوْ أَنَّكُمْ تركْتُمْ هَذَا**»، قَالَ ذَلِكَ لأَنَّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَـم يَعِشْ فِي بَلَدٍ فِيهَا نَخْلٌ، إِنَّمَا عَاشَ بِمَكَّةَ، فَتَرَكُوا ذَلِكَ فَفَسَدَ التَّمْرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَـمْ يُلَقَّح لـم يَصْلُحْ، فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَسَدَ النخل، قَالَ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ**»، فَلَيسَ المُرادُ الأَحْكَام وَالتَّحْلِيل وَالتَّحْرِيم، لكنَّ المُراد مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّنْعَةِ وَالتَّجْرِبَةِ.

فَهَذَا مَعْنَى الحَدِيثِ: أَنَّ تَنْظِيمَ المُعَامَلَاتِ، وَأَنَّ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ وَهَذَا وَاجِبٌ فَهَذَا إِلَى الشَّرْعِ وَلَيْسَ إِلَيْكُمْ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم (٢٣٦٣).

فتكُونُ حَقِيقَةُ القَوْلِ بِهِ نَفْيُ وُجُودِ اللهِ تَعَالَى إِلَّا فِي الذِّهْنِ، وَهَذَا غَايَةُ التَّعْطِيلِ وَالكُفْرِ [١].

الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الصِّفَةَ عَيْنُ المَوْصُوفِ، وَإِنَّ كُلَّ صِفَةٍ عَيْنُ الصِّفَةِ الأُخْرَى» مُكَابَرَةٌ فِي المَعْقُولَاتِ، سَفْسَطَةٌ فِي البَدِيهِيَّاتِ، فَإِنَّ مِنَ المَعْلُومِ بِضَرُورَةِ العَقْلِ وَالحِسِّ أَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ المَوْصُوفِ، وَأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ غَيْرُ الصِّفَةِ الأُخْرَى، فَالعِلْمُ غَيْرُ العَالِمِ، وَالقُدْرَةُ غَيْرُ القَادِرِ، وَالكَلَامُ غَيْرُ المُتَكَلِّمِ، كَمَا أَنَّ العِلْمَ وَالقُدْرَةَ وَالكَلَامَ صِفَاتٌ مُتَغَايِرَةٌ [٢].

---

[١] يَعْنِي: وُجُودُ ذَاتٍ مُجَرَّدَةٍ عَنِ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّة هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ، وَرُبَّمَا الذِّهْنُ يَفْرِضُ أَنَّ ذَاتًا مُجَرَّدَةً عَن الصِّفَاتِ، وَأَمَّا فِي الوَاقِعِ فَلَا يُوجَدُ، فَالَّذِي يُثْبِتُ اللهَ عَلَى هَذَا الوَجْهِ -أي أَنَّ اللهَ لَا وُجُودَ لَهُ إِلَّا فِي الأَذْهَانِ- فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ غَايَةُ الكُفْرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِن صِفَاتِهِ إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ لَكَانَت هَذِهِ صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ.

فهَلْ يُوجَدُ شَيْءٌ مَوْجُودٌ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِأَي صِفَةٍ؟

الجوابُ: الحَقِيقَةُ لا يُمْكِنُ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَّا صِفَة الوُجُودِ لَكَانَ كَافِيًا، أَمَّا شَيْءٌ مَوْجُودٌ ليسَ لَهُ صِفَةٌ فلَا يُمْكِنُ هَذَا أَبَدًا، رُبَّمَا يَفْهَمُ الذِّهْنُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا حَقِيقَة لَهُ، كَمَا أَنَّ الذِّهنَ قَدْ يَتَخَيَّلُ الجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، وَلَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ النَّقِيضَينِ، فَإِذَا كَانَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا وُجُودَ لَهُ إِلَّا فِي الذِّهْنُ فَهَذَا يَعْنِي التَّعْطِيلَ المَحْضَ لِلرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ مَضْمُونُ هَذَا القَوْلِ فيَكُونُ هَذَا الإِنْسَانُ غَايَتَهُ التَّعطِيلُ وَالكُفْرُ.

[٢] **هُمْ قَالُوا**: إِنَّ الصِّفَةَ عَيْنُ المَوْصُوفِ، وَإِنَّ الصِّفَاتِ كذلِك أَيْضًا، فكُلُّ صِفَةٍ مِنهَا عَين الصِّفَةِ الأُخْرَى.

وَهَذَا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مُكَابَرَةٌ فِي المَعْقُولَاتِ وَسَفْسَطةٌ فِي البَدِيهِيَّاتِ.

فالمُكَابَرَةُ مَعْنَاهَا الإِنْكَارُ بِلَا حُجَّةٍ، تَقُولُ لشخصٍ: هَذِهِ سَيَّارَةٌ. يَقُولُ: لَا، بَلْ هَذَا بَعِيرٌ.

وفِي المَحْسُوسَاتِ أَيْضًا سَفْسَطَةٌ، كَمَا مَثَّلنَا، فتَقُولُ: هَذِهِ شَمْسٌ! يَقُولُ: لَا، بل هَذَا مِصْبَاحٌ، وَنَقُولُ: هَذِهِ سَيَّارَةٌ، يَقُولُ: لَا! بل هَذَا بَعِيرٌ.

والسُّوفُسْطَائِيَّةُ قَوْمٌ يُنْكِرُونَ اتِّصَافَ المَحْسُوسَات بِأَوْصَافِهَا وَتَعْيِينِهَا، حَتَّى إِنَّ الوَاحِدَ مِنهُمْ يَقُولُ لِلثَّانِي: أَنْتَ أَنَا، وَأَنَا أَنْتَ. وَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يَنَامُوا رَبَطَ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِرِجْلِهِ خَيْطًا يُخَالِفُ خَيطَ الآخَرِ؛ مِن أَجْلِ أَنَّه إِذَا اسْتَيْقَظَ لَا يَغْلَطُ.

وَالَّذِي يَقُولُ: إِنَّ الصِّفَةَ هِيَ المَوْصُوفُ، والصِّفَاتُ بَعْضُها هِيَ بَعْض. هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مُكَابِرٌ، لِأَنَّنَا نَعلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ المَوْصُوفِ، وَالدَّلِيلُ أَنَّهُ قَدْ تُعدَمُ الصِّفَةُ وَالمَوْصُوف قَائِمٌ، فلَوْ أَنَّ الإِنْسَانَ أُصِيبَ بالخَرَسِ، فَإِنَّهُ لَا يَفْقِدُ شَيْئًا مِن جِسْمِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ صَارَ عَاجِزًا وَسُلِبَت مِنْهُ القُدْرَة لَمْ يُعْدَمْ مِنْهُ شَيءٌ، وَلَوْ كَانَت الصِّفَةُ عَيْنَ المَوْصُوفِ لَكَانَ إِذَا فَقَدَ صِفَةً مِن الصِّفَاتِ فَقَدَ المَوْصُوفَ أَوْ جُزْءًا مِنْهُ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا فُقِدَت يَدٌ مِن الحَيَوَانِ فُقِدَ بَعْضُهُ.

ثُمَّ إِنَّ الصِّفَةَ لَوْ كَانَت هِيَ المَوْصُوفَ؛ لجَازَ لَنَا أَنْ نَعبُدَ قُدْرَةَ اللهِ! وَأَنْ نَسْأَلَ قُدْرَةَ اللهِ! وَهَذَا لَا يَجُوزُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَعبُدَ قُدْرَةَ اللهِ، بَلْ نَعْبُدُ اللهَ المُتَّصِفَ بالصِّفَات كُلِّهَا، وَلَا أَنْ نَسْأَلَ قُدْرَةَ اللهِ فَنَقُولُ: يَا قُدْرَةَ اللهِ ارْحَمِينِي. وَلَوْ كَانَت الصِّفَةُ عَيْنُ المَوْصُوفِ؛ لجَازَ أَنْ نَسْأَلَ الصِّفَاتِ، وَأَنْ نَعبُدَ الصِّفَاتِ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَجُوزُ بِالاتِّفَاقِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ وَصْفَ اللهِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الإِثْبَاتِ أَدَلُّ عَلَى الكَمالِ مِنْ وَصْفِهِ بِصِفَاتِ النَّفْيِ؛ لِأَنَّ الإِثْبَاتَ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ يَقْتَضِي تَنَوُّعَ الكَمالَاتِ فِي حَقِّهِ، وَأَمَّا النَّفْيُ فَأَمْرٌ عَدَمِيٌّ لَا يَقْتَضِي كَمالًا إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ إِثْبَاتًا، وَهَؤُلَاءِ النُّفَاةُ لَا يَقُولُونَ بِنَفْيٍ يَقْتَضِي الإِثْبَاتَ[١].

أَمَّا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»(١)، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِاللهِ، وَلَكِنْ جَعَلَ الرَّحْمَةَ وَسِيلةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ أَحْيِنِي...»(٢)، فَهَذَا مِن بَابِ التَّوَسُّلِ بِالصِّفَةِ، وَلَيْسَ مِن بَابِ دُعَاءِ الصِّفَةِ، فَانْتَبِهْ لِلفَرْقِ، فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَا يَظُنُّ بَيْنَهما فَرْقًا، وَلَكِنَّ الفَرْقَ وَاضِحٌ.

[١] وَصْفُ اللهِ بِصِفَاتِ الإِثْبَاتِ أَدَلُّ عَلَى الكَمالِ مِن وَصْفِهِ بِصِفَاتِ النَّفْيِ؛ لأَنَّ الإِثْبَاتَ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ، فهُو شَيْءٌ مَوْجُودٌ يَقْتَضِي تَنَوُّعَ الكَمالَاتِ -القُدْرَة وَالعِلْم وَالعِزَّة وَالحِكْمَة والمغفرة وَالرَّحْمَة- فالأُمُور الوُجُودِيَّة تَقْتَضِي تَنَوُّعَ الكَمالَاتِ لَكِنَّ النَّفْيَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ يقْتَضِي رَفْعُ الصِّفَاتِ، وَلَا يَكُونُ كَمالًا إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ إِثْبَاتًا، وَهَؤُلَاءِ لَا يَقُولُونَ بِمَا يَقْتَضِي الإِثْبَاتَ.

إِذَنْ: وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ المُجَرَّدِ، أي: الَّذِي لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتًا، وَحِينَئِذٍ وَصَفُوهُ بِالنَّقْصِ وَنَفَوْا عَنْهُ الكَمالَ.

فَهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ إِذَا نَفَوْا صِفَاتِ الإِثْبَاتِ فَقَدْ نَزَّهُوا اللهَ وَوَصَفُوهُ بِالكَمالِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهما أَدَلُّ عَلَى الكَمالِ، أَنْ يُثْبِتَ الإِنْسَانُ للموصوفِ صِفَةَ كَمالٍ، أم يَنْفِي عَنْهُ صِفَةَ الكَمالِ؟

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الدعوات، رقم (٣٥٢٤)، وقال: هذا حديث غريب.
(٢) أخرجه النسائي: كتاب صفة الصلاة، باب نوع آخر من [الدعاء بعد الذكر]، رقم (١٣٠٥).

الخَامِسُ: قَوْلُـهُمْ: «إِنَّ إِثْبَاتَ صِفَاتٍ مُتَغَايِرَةٍ مُغَايِرَةٍ لِلْمَوْصُوفِ يَسْتَلْزِمُ التَّعَدُّدَ...» قَوْلٌ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلْمَعْقُولِ وَالمَحْسُوسِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَدُّدِ الصِّفَاتِ تَعَدُّدُ المَوْصُوفِ، فَهَا هُوَ الإِنْسَانُ الوَاحِدُ يُوصَفُ بِأَنَّهُ حَيٌّ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، عَاقِلٌ، مُتَكَلِّمٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَعَدُّدُ ذَاتِهِ[١].

قُلْنَا: الأَوَّلُ بِلَا شَكٍّ، وَلِذَلِكَ تَجِدُونَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ذِكْرَ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ أَكْثَرَ مِن ذِكْرِ صِفَاتِ النَّفْيِ، وهؤُلَاءِ يَقُولُونَ: وَصْفهُ بِالنَّفْيِ أَدَلُّ عَلَى الكَمَالِ مِن وَصْفِهِ بِالإِثْبَاتِ. وَهَذَا لَيْسَ بِالصَّوَابِ، فَالوَصْفِ بِالإِثْبَاتِ أَدَلُّ عَلَى الكَمَالِ. وعَلَّلَهُ بِأَنَّ الإِثْبَاتَ أَمرٌ وُجُودِي يقْتَضِي تَنَوُّعَ الكَمَالَاتِ فِي حَقِّهِ.

وإِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ وَحِكْمَةٌ وَعِزَّةٌ، وَهَكَذَا؛ صَارَ هَذَا أَدلَّ عَلَى إِثْبَاتِ الكَمَالَاتِ المُتَعَدِّدَة، لَكِنَّ النَّفْيَ أَمرٌ عَدَمِيٌّ.

والعَدَمُ لَيْسَ صِفَةَ كَمَالٍ، إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ كَمَالًا، صَارَ مِن هَذِهِ النَّاحِيَةِ صِفَةَ كَمَالٍ، وَلِهَذَا لَوْ قُلْنَا: فُلانٌ لَا يَظْلِمُ؛ لِأَنَّه عَدْلٌ. أَيْ عَدْلُ كَمَالٍ، أَمَّا إِنْ قُلْنَا: فُلانٌ لَا يَظْلِمُ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ وغَيْرُ قَادِرٍ. فيَكُونُ هَذَا نَقْصًا، و«الجِدَارُ لَا يَظْلِمُ» يَكُونُ هَذَا لَا مَدح وَلَا ذَمّ؛ لأَنَّ الجِدَارَ غَيْرُ قَابِلٍ لِهَذَا وَلَا هَذَا، فتَبَيَّنَ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ إِثْبَاتَ كَمَالٍ فَلَيْس بنفيٍ، وهؤُلَاءِ لَا يَقُولُونَ بِنَفْيٍ يَتَضَمَّنُ كَمَالًا، بل يَقُولُونَ بِنَفْيٍ مَحْضٍ، فكَمَا عَرَفْتُمْ مَذْهَبهُمْ: أَنَّهُم لَا يُثْبِتُونَ صِفَات، وَيَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ هُوَ المَوْجُودُ بِشَرْطِ الإِطْلَاقِ.

[١] هُمْ يَقُولُونَ: لو تعدَّدَت صِفَاته لَلَزِمَ مِن ذَلِكَ تَعدُّد الذَّاتِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ، فأَنْتَ تُخَاطِبُنِي، وَأَنْتَ ذكرٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ قَادِرٌ، ويَلْزَمُ -عَلَى قَولِكَ- أَنَّكَ بِعَدَدِ صِفَاتِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَنْتَ وَاحِدٌ، فَإِذَا كَانَ تَعَدُّدُ الصِّفَاتِ

السَّادِسُ: قَوْلُـهُمْ فِي الأَسْمَاءِ: «إِنَّ إِثْبَاتَهَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَى الِاسْمِ فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِثْبَاتُهَا تَشْبِيهًا».

جَوَابُهُ: إِنَّ المَعَانِيَ الَّتِي تَلْـزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الأَسْمَاءِ صِفَاتٌ لَائِقَةٌ بِاللهِ تَعَالَى غَيْرُ مُسْتَحِيلَةٍ عَلَيْهِ، وَالْمُشَارَكَةُ فِي الِاسْـمِ أَوِ الصِّفَةِ لَا يَسْتَلْـزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالمَوْصُوفَاتِ[١].

فِي المَخْلُوقِ لَا يَسْتَلْزِمْ تَعدُّد المَخْلُوقِ فَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلخَالِقِ.

إِذَنْ: لَا يَلْزَمُ مِن تَعدُّد الصِّفَات تَعدُّد الموصُوفِ.

وهُمْ يَقُولُونَ: يلزَمُ لأَنَّهُمْ يرَوْنَ أَنَّ الصِّفَةَ عَيْنُ المَوْصُوفِ، فَإِذَا كَانَت عَيْنُ المَوْصُوفِ لَزِمَ مِن تَعَدُّدِهَا تَعَدُّد المَوْصُوفِ.

فَنَقُولُ: هَذَا كذب وَغَيرُ مُمكِنٍ، هَا هُوَ الإِنْسَانُ يُوصَفُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ، مُتَكَلِّمٌ عَاقِلٌ، وَهُوَ إِنْسَانٌ وَاحِدٌ، إِذَنْ لَا يَلْزَمُ مِن تَعَدُّدِ الصِّفَاتِ تَعَدُّد المَوْصُوف.

وَنَتَعَجَّبُ كَيْفَ أَنَّ عُقُولـهمْ تَتَحَمَّلُ هَذَا، وَأَلْسِنَتهِمْ تَتكَلَّمُ بِهِ، وَلَكِنْ مِن لَـمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ، وهَا هُم المشركون يَقُولُونَ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]، وَلَا أَدْرِي: مَا الشَّيْءُ العُجَابُ؟ هَلِ الَّذِي يُوَحِّدُ اللهَ أَم الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ هُنَاكَ آلِهَةً مُتَعَدِّدَةً؟.

[١] **يقولون**: إِثْبَات الصِّفَات يَستَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَى الاسِم.

ونَحنُ نُقرِّهم عَلَى هَذَا، لَكِنَّ قَولَـهُم: «**فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِثْبَاتُهَا تَشْبِيهًا**»، معْنَى قولِـهم: «**يَستلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَى الاسْمِ**»، مَعنَى الاسم هُوَ الصِّفَة، فالسَّمِيعُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالسَّمْعِ.

السَّابِعُ: قَوْلُـهُمْ: «إِنَّ الإِثْبَاتَ يَسْتَلْزِمُ تَشْبِيهَهُ بِالمَوْجُودَاتِ».

جَوابُهُ: أَنَّ النَّفْيَ الَّذِي قَالُوا بِهِ يَسْتَلْزِمُ تَشْبِيهَهُ بِالمَعْدُومَاتِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ، وَذَلِكَ أَقْبَحُ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالمَوْجُودَاتِ، وَحِينَئِذٍ فَإِمَّا أَنْ يُقِرُّوا بِالإِثْبَاتِ فَيُوَافِقُوا الجَمَاعَةَ، وَإِمَّا أَنْ يُنْكِرُوا النَّفْيَ كَمَا أَنْكَرُوا الإِثْبَاتَ فَيُوَافِقُوا غُلَاةَ الغُلَاةِ مِنَ القَرَامِطَةِ وَالبَاطِنِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا فَتَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ[١].

قَولُـهُم: «**فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِثْبَاتُها تَشْبِيهًا**»: فَالإِنْسَانُ يُسَمَّى بِالسَّمِيعِ وَيُسَمَّى بِالعَزِيزِ، فَإِذَا أَثْبَتْنَا للهِ اسْمًا يُسَمَّى بِهِ الإِنْسَانُ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا، ونَحْنُ نُسَلِّمُ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الأَسْمَاءِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَى الاسْمِ، لَكِن نَقُول: مَعْنَى الاسْمِ الَّذِي اتَّصَفَ اللهُ بِهِ لَيْسَ كَمَعْنَى الاسْم الَّذِي يَتَّصِفُ بِهِ الإِنْسَانُ.

وَنَقُولُ لَـهُمْ: نَحْـنُ نُثبتُ هَذِهِ المَعَانِي عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِـاللهِ تَعَالَى، لَا عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِالمَخْلُوقِ، فَنُؤْمِنُ بِأَنَّ اللهَ سميعٌ بَصِيرٌ قَدِيرٌ، لَكِنْ لَيْس كَسَمْعِ الإِنْسَانِ وَلَا بَصَر الإِنْسَانِ، وَلَا قُـدْرَة الإِنْسَانِ، كَـمَا أَنَّنَا وَأَنْتُمْ نُثبتُ للهِ ذَاتًا لَا تُشْبهُ ذَوَات المخلوقين.

[١] قَولُـهُم: «**إِنَّ الإِثْبَاتَ يَستلْزِمُ تَشْبِيهَ الموجُودَاتِ**».

الجَوَابُ: «**أَنَّ النَّفْـيَ الَّذِي قَالُـوا بِـهِ يَستلْـزِمُ تَشبيهَهُ بالمعْدُومَاتِ عَلَى قِيَاسِ قَولِـهِم...**».

نَقُولُ: تَدَّعُونَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ تَشْبِيهَهُ بِالمَوْجُودَاتِ.

ونَقُولُ لَـهُمْ: وَنَفْيُكُمْ أيضًا يَسْتَلْزِمُ تَشْبِيهَهُ بالمعْدُومَات؛ لِأَنَّنا وَجَمِيع العُقَلَاءِ مُتَّفِقُـونَ عَلَى أَنَّ النَّفْـيَ عَـدَمٌ، فَـإِذَا قُـلْتَ: لَيْسَ فُـلانٌ بِقَـائِمٍ. فمَعْنَاه أَنَّ القِيَامَ عَـدَمٌ،

فَأَنْتُمْ إِذَا وَصَفْتُمُوهُ بِالنَّفْيِ دُونَ الإِثْبَاتِ؛ فَإِنَّهُ -عَلَى قَاعِدَتِكُمْ- مُشَابِهٌ للمَعْدُومَات، وَالتَّشْبِيهُ بالموجُودِ أَكْمَلُ مِنَ التَّشْبِيهِ بالمعْدُومِ.

وَحِينَئِذٍ نَقُولُ لَكُمْ: الاخْتِيَارُ بَيْنَ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

١- إِمَّا أَنْ تُثبِتُوا الجَمِيعَ فَتُوَافِقُوا جَمَاعَةَ أَهْلِ السُّنَّة.

٢- وَإِمَّا أَنْ تَنْفُوا الجَمِيعَ فَتُوَافِقُوا غُلَاة الغُلَاةِ، وَهُمْ يَتبرَّؤُونَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، أَي: يَتَبَرَّؤُونَ مِن طَرِيقِ السَّلَفِ، وَمِنْ طَرِيق الغُلَاة.

٣- وَإِمَّا أَنْ تَقَعُوا فِي التَّنَاقُضِ، وَهَذَا هُوَ الوَاقِعُ فِي طَرِيقَتِهِمْ.

ولَا يَظُنُّ إنسانٌ أَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ، فهَذَا -فِي الوَاقِعِ- مُسْتَحِيلٌ، نَقُولُ: لَوْ فرضَ أَنَّ شَيْئًا يُوجَدُ بِلَا صِفَةٍ، إِنَّما فرضَ بِهِ فَرْضًا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، أَنْتَ لَا تَسْتَطِيعُ أن تتَخَيَّلَ أَنْ يُوجِدَ شَيْئًا وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فهَذا وَهْمٌ.

وأَنْتَ إِذَا تَخَيَّلْتَ شَيْئًا وَاقِعًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَة، لَكِن هُنا تَخَيُّل شَيْءٍ مَوْهُومٍ، وفَرْق بَينَ الوَهْمِ وَالحَقِيقَةِ، قُلْنَا: لَا يُمْكِنُ أَنْ نَتصَوَّرَ شَيْئًا مَوْجُودًا فِي الوَاقِعِ إِلَّا وَلَهِ صِفَةٌ.



فَصْلٌ

الطَّائِفَةُ الرَّابِعَةُ: غُلَاةُ الغُلَاةِ مِنَ الفَلَاسِفَةِ، وَالجَهْمِيَّةِ وَالقَرَامِطَةِ وَالبَاطِنِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَطَرِيقَتُهُمْ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى الإِثْبَاتَ وَالنَّفْيَ، فَنَفَوْا عَنْهُ الوُجُودَ، وَالعَدَمَ، وَالحَيَاةَ، وَالمَوْتَ، وَالعِلْمَ، وَالجَهْلَ، وَنَحْوَهَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَلَا حَيَّ وَلَا مَيِّتَ، وَلَا عَالِمَ وَلَا جَاهِلَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَشُبْهَتُهُمْ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ إِنْ وَصَفُوهُ بِالإِثْبَاتِ شَبَّهُوهُ بِالمَوْجُودَاتِ، وَإِنْ وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ شَبَّهُوهُ بِالمَعْدُومَاتِ[١].

---

[١] قَوْلُهُ: «**الطَّائِفَةُ الرَّابِعَةُ: غُلَاةُ الغُلَاةِ...**» هَذِهِ الطَّائِفَةُ وَصَفَهَا شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِأَنَّهَا (غُلَاةُ الغُلَاة)، أي أَنَّ غُلُوَّهُمْ مُرَكَّبٌ مُضَاعَفٌ، لِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِالنَّفْيِ أَوْ بِالإِثْبَاتِ، فقَالُوا: لَا تَصِفْهُ بِصِفَةٍ ثُبُوتِيَّةٍ، وَلَا بِصِفَةٍ سَلْبِيَّةٍ، فَلَا تَقُلْ: إِنَّهُ لا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَلَا جَاهِلٌ وَلَا عَالِمٌ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: لَا عَالِم وَلَا غَيْرُ عَالِمٌ، وَلَا مَوْجُودٌ وَلَا غَيْرُ مَوْجُودٌ.

وشُبهَتُهُم فِي هَذَا أَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنْ وَصَفْتَهُ بِالإِثْبَاتِ شَبَّهْتَهُ بِالمَوْجُودَاتِ، وَإِنْ وَصَفْتَهُ بِالنَّفْيِ شَبَّهْتَهُ بالمعْدُومَات، وَلَا شَكَّ أَنَّ الإِنْسَانَ مُجَرَّد أن يتصوّرهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ نُبَيِّنَ بُطْلَانَهُ بِوُجُوهٍ مَعْقُولَةٍ وَبِأَدِلَّةٍ شَرْعِيَّةٍ.

فَمَذْهَبُهم يَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَصِفُوا اللهَ بِإِثْبَاتٍ وَلَا نَفْيٍ، لَا أَسْمَاء وَلَا صِفَاتٍ، وَلِهَذَا نَصِفُهُمْ بِأَنَّهُمْ (غُلَاةُ الغُلَاة).

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ تَسْمِيَةَ اللهِ وَوَصْفَهُ بِمَا سَمَّى وَوَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَيْسَ تَشْبِيهًا وَلَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَإِنَّ الِاشْتِرَاكَ فِي الِاسْمِ وَالصِّفَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ، وَتَسْمِيَتُكُمْ ذَلِكَ تَشْبِيهًا لَيْسَ إِلَّا تَمْوِيهًا وَتَلْبِيسًا عَلَى الْعَامَّةِ وَالْجُهَّالِ، وَلَوْ قَبِلْنَا مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى الْبَاطِلَةِ لَأَمْكَنَ كُلَّ مُبْطِلٍ أَنْ يُسَمِّيَ الشَّيْءَ الْحَقَّ بِأَسْمَاءٍ يُنَفِّرُ بِهَا النَّاسَ عَنْ قَبُولِهِ[١].

---

[١] **نَقُولُ:** إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ وَسَمَّى نَفْسَهُ بِأَوْصَافٍ وَأَسْمَاءَ كَثِيرَةٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا تَشْبِيهًا أَوْ دالًّا عَلَى التَّشْبِيهِ؛ لَكَانَت دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ كُلُّهَا كُفْر وَضَلَال؛ لأَنَّ تَشْبِيهَ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ لَا شَكَّ أَنَّهُ كُفْرٌ وَضَلَالٌ.

وَنَحْنُ إِذَا سَمَّيْنَا اللهَ تعالى بِالسَّمِيعِ أَو الْبَصِيرِ، أَوْ وَصَفْنَاهُ بِأَنَّ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا، فَإِنَّ هَذِهِ الْمُوَافَقَة لما فِي الْإِنْسَانِ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَاتِّفَاقُ الْمُسَمَّيَيْنِ بِالاسْمِ وَالْمَوْصُوفِينَ بِالصِّفَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه أَو التَّمَاثُل فِيهَا، وَلَكِنْ هُمْ يَقُولُونَ: هَذَا تَشْبِيهٌ مِن أَجْلِ أَنْ يُنَفِّرُوا النَّاسَ عَن ذَلِكَ، أَيْ عَنِ الْإِثْبَاتِ وَعَنِ النَّفْيِ.

وَنَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّنَا لَوْ قَبِلْنَا هَذِهِ الدَّعْوَى -وَهِيَ دَعْوَى أَنَّ الْإِثْبَاتَ يسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ-؛ لَأَمْكَنَ كُلَّ مُبطِلٍ أَنْ يُسَمِّيَ الْحَقَّ بِأَسْمَاء يُنفِّرُ بِهَا النَّاسَ، كَمَا فَعَلَ الْكُفَّارُ بِالنِّسْبَةِ لِلرُّسُلِ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات:٥٢]. فالرَّسُولُ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وَصَفُوهُ بِأَنَّهُ شَاعِرٌ وَكَاهِنٌ؛ لِأَجل أَنْ يَصْرِفُوا النَّاسَ عَنْه.

وفِي يَوْمٍ مِن الأَيَّامِ فزّ بعضُ العرَبِ إِلَى تَقْدِيرِ القَوْمِيَّةِ العَرَبِيَّةِ، وَصَارَت كالمعبُودِ

عِنْدَهُمْ، وَهِيَ حَلَقَةُ الجَمْعِ، صَارُوا يَقُولُونَ: مَن لَمْ يَسْلُكْ هَذَا الطَّرِيق فَهُوَ رَجْعِيٌّ، أَشْبهُ بِالَّذين قَالُوا: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴾ [المطففين:٣٢].

وكَثُرَ الالتِزَامُ مِنَ الشَّبَابِ، وَصَارُوا يُمَثِّلُونَ خطرًا عَلَى الكُفَّارِ وَعَلَى المُلْحِدِينَ وَالمُنَافِقِينَ، وصَارَ الَّذِي يَتمَسَّكُ وَيَلْتَزِمُ يُسَمَّى مُتَشَدِّدًا إِرْهَابِيًّا، فَقَالُوا: هَذَا مُتَشَدِّد، وهَذَا إِرْهَابِي، لِكَي يُنَفِّرُوا النَّاسَ عَن نُصْرَتِهِمْ وَطَرِيقِهِمْ؛ لِأَنَّ أَكثرَ النَّاسِ لا يُقَدِّرُونَ الأُمُورَ بِحَقَائِقِهَا، كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحَقُّ مَنْصُورٌ وَمُمْتَحَنٌ».

فلَا بُدَّ مِن مِحْنَةٍ حَتَّى يَتبَيَّنَ الَّذِينَ صَبَرُوا وَنَعْلَمَ غَيْرَ الصَّابِرِينَ، فَلَا يَهُمُّكَ أَنْ تُوصفَ بِأَنَّكَ إِرْهَابِي إِذَا تَمَسَّكتَ بالدِّين، ولَا تخَف ،كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ لِنَبيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ﴾.

فائدةٌ:

كلمة (أَسْمَاء): إِنْ كَانَت الأَلْفُ للتأْنيثِ فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِن الصَّرْفِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا سُمِّيَت امْرَأَةٌ بِـ(أَسْمَاءَ)، مثل: (عَن أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيرٍ)، (عَن أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ).

أَمَّا إِذَا كَانَت جمعًا لـ(اسْم) فَهِيَ غَيرُ مَمْنُوعَةٍ مِن الصَّرْفِ؛ لأَنَّ الأَلْفَ فِيهَا لَيْسَت أَلِفَ تَأْنيثٍ، بَلْ هِيَ أَلِفُ (أَفْعَال)، أَلِفُ جَمْعٍ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي القُرْآنِ: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾ [النجم:٢٣].

إِذنْ: (أَسْمَاء) إِذَا كَانَت اسْمَ أُنْثَى فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِن الصَّرْفِ، وإِنْ كَانَت جمعًا لاسمٍ فَهِيَ غَيْرُ مَمْنُوعَةٍ مِن الصَّرْفِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِضَرُورَةِ العَقْلِ وَالحِسِّ أَنَّ المَوْجُودَ المُمْكِنَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ وَاجِبِ الوُجُودِ، فَإِنَّنَا نَعْلَمُ حُدُوثَ المُحْدَثَاتِ وَنُشَاهِدُهَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَحْدُثَ بِدُونِ مُحْدِثٍ، وَلَا أَنْ تُحْدِثَ نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ لَهَا خَالِقٌ وَاجِبُ الوُجُودِ وَهُوَ اللهُ تَعَالَى[١].

---

[١] هَذِهِ المَوْجُودَاتُ إِمَّا أَنْ تُوجِدَ نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ كَانَت عَدَمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا مُوجِدٌ وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

فَصَارَ عِنْدَنَا مَوْجُودَانِ: مَوْجُودٌ وَاجِبُ الوُجُودِ وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَمَوْجُودٌ مُمْكِنٌ وَهُوَ المَخْلُوقُ، وهَؤُلَاءِ لَا يُمكن أَنْ يُعَارِضُوا فِي ذَلِكَ.

فَنَقُولُ: اتَّفَقَ الوُجُودُ فِي الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، فَإِمَّا أَنْ تُنْكِرَ وُجُودَ الخَالِقِ، أَوْ تُنْكِرَ وُجُودَ المَخْلُوقِ، وَبِهَذِهِ الدَّلَالَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُنْكِرَ وُجُودَ الخَالِقِ، وَلَا وُجُودَ المَخْلُوقِ.

وَانْظُرْ إِلَى هَذَا الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، أي: أَمْ خُلِقُوا مِن غَيْرِ خَالِقٍ، أَمْ هُم الَّذِينَ خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ؟

والجَوَابُ: لَمْ يُخْلَقُوا مِن غَيْرِ خَالِقٍ، وَلَمْ يَخْلُقُوا أَنْفُسَهُمْ، فَتَعَيَّنَ القِسْمُ الثَّالِثُ، وَهُوَ أَنَّهُمْ خُلِقُوا مِن خَالِقٍ وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَلِهَذَا قَالَ جُبَيْرُ بنُ مُطْعِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مِن أَسْرَى بَدْرٍ: «سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِسُورَةِ الطُّوْرِ فِي صَلَاةِ المَغْرِبِ، فَقَالَ: فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾. كَادَ قَلْبِي يَطِيرُ»(١)، انبَهَرَ مِن هَذَا الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ، وَهُوَ حِينَئِذٍ جَاهِلٌ مُشْرِكٌ مِن أَسْرَى بَدْرٍ، فَكَانَ سَمَاعُهُ لِهَذِهِ الآيَةِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الطور، رقم (٤٨٥٤).

سَبَبًا لِإِنْقَاذِهِ مِن الكُفْرِ، فوَقَرَ الإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ مَا فِيهِ مُمَانَعَةٌ.

ولَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَنْ أَحْدَثَ السَّماوَاتِ وَالأَرْضَ؟ هَلْ أَحْدَثَت نَفْسَهَا؟

فالجواب: لَمْ تُحِدثْ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَت عَدَمًا، فَلَا يُمْكِنْ أَنْ يَكُونَ العَدَمُ مُحدِثًا لَموجُودٍ.

إِذَنْ: لَا بُدَّ لَـهَا مِن مُحدِثٍ، وَلَا أَحَد يَدَّعِي أَنَّهُ أَحْدَثَهَا؛ وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الُمحدِث لَـهَا هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهُنَا وُجُودٌ يُوَصفُ بِهِ الخَالِقَ وَيُوصَفُ بِهِ المَخْلُوقُ.

وقَولُهُ: «الموجُودُ مُمْكِنٌ»: هَذَا مِثْل المَخْلُوقَاتِ، كَالإِنْسَانِ لَا بُدَّ لَهُ مِن مُوجِدٍ وَاجبِ الوُجُودِ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ بِلَا مُوجِدٍ، وَلَا بِمُوجِدٍ مُمْكِنِ الوُجُود؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوجِدُه مُمْكِنَ الوُجُودِ لَلزِمَ التَّسَلْسُل، وَإِذَا كَانَ هَذَا أَوْجَدَ هَذَا فَمَنْ أَوْجَدَ الُموجِد؟! وهَذا إِذَا كَانَ هَذَا الُموجِدُ مُمْكِنَ الوُجُودِ.

إِذَنْ: لا بُدَّ مِن مُوجِدٍ وَاجِب الوُجُودِ؛ لِأَنَّنا نَعْلَمُ حُدُوثَ المحدَثَاتِ وَنُشَاهِدُهُ، فَتَجِدُ المَطَرَ يَحْدُثُ، وَالبَرْدَ يَحْدُثُ، وَالحَرَّ يَحْدُثُ، وَالإِنْسَانَ يُخْلَقُ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ المحدَثَاتِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَحْدُثَ بِدُونِ مُحدِثٍ، وَلهَذَا لَوْ أَنَّكِ حَدَّثْتَ النَّاسَ بِأَنَّ هُنَاكَ قَصْرًا مُزَيَّنًا بِأَنْوَاعِ الزِّينَةِ حَدَثَ بِدُونِ بَانٍ؛ لَعَدَّكَ النَّاسُ مِنَ المَجَانِينَ!!.

وقولُه: «وَلَا أَنْ تُحِدثَ نَفْسَهَا»؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الوُجُودِ عَدَمٌ، وَالعَدَمُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجِدَ غَيْرَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ هُوَ عَدَمًا فَكَيْفَ يُوجَد؟ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥].

فَفِي الوُجُودِ إِذَنْ مَوْجُودَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَزَلِيٌّ وَاجِبُ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ.

وَالثَّانِي: مُحْدَثٌ مُمْكِنُ الوُجُودِ، مَوْجُودٌ بِغَيْرِهِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنِ اتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ أَنْ يَتَّفِقَا فِي خَصَائِصِهِ، فَإِنَّ وُجُودَ الوَاجِبِ يَخُصُّهُ، وَوُجُودُ المُحْدَثِ يَخُصُّهُ[١].

الجَوابُ: لَا هَذَا وَلَا هَذَا، فلَيْسُوا هُم الخَالِقِينَ، وَلَيْسُوا مَخْلُوقِينَ مِن غَيْرِ شَيْءٍ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونُوا مَخْلُوقِينَ مِن خَالِقٍ خَلَقَهُمْ وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

[١] الفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الأَوَّلَ:

١- أَزَلِيٌّ.

٢- وَاجِبُ الوُجُودِ بِنَفْسه.

٣- لَيْسَ لَهُ مُوجِدٌ.

وَالثَّانِي: مُحدَثٌ، ضِدُّ الأَزَلِي.

فَالوُجُودُ بِالنِّسْبَةِ لِلمَخْلُوقَاتِ وَالخَالِقِ مُفْتَرِقٌ مِن هَذِهِ الوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ:

١- وُجُود الخَالِق أزلي؛ أَي: لَمْ يَزلْ مَوْجُودًا.

٢- وَاجِب الوُجودِ بِنَفسه؛ أَيْ: لَمْ يُوجِدْهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَدَهُ أَحَدٌ لَمْ يَكُنْ وَاجِبَ الوُجُودِ.

أَمَّا المَخْلُوقُ فمُحدَثٌ مُمكِنُ الوُجُودِ، وَلِهَذَا هُوَ مَخْلُوقٌ مِن عَدَمٍ وَسيؤُول إِلَى الفَنَاءِ.

فَوُجُودُ الخَالِقِ وَاجِبٌ أَزَلِيٌّ مُمْتَنِعُ الحُدُوثِ، أَبَدِيٌّ مُمْتَنِعُ الزَّوَالِ، وَوُجُودُ المَخْلُوقِ مُمْكِنٌ حَادِثٌ بَعْدَ العَدَمِ قَابِلٌ لِلزَّوَالِ[١].

إِذَنْ: هَذَا جَوَابٌ عَقْلِيٌّ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالوُجُودِ وَلا بُدَّ مِن ذَلِكَ، وَوَجْهه أَنَّنا نعلمُ بِالضَّرُورَةِ وَالحِسِّ حُدُوثَ المَوْجُودَاتِ، فَهَذِهِ المَوْجُودَاتُ لَمْ تَحْدُثْ بِنَفْسِهَا، وَلَمْ تَحْدُثْ صُدْفَةً، بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِن مُحْدِثٍ، وَالمُحدِثُ هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

إِذَنِ: اللهُ مَوْصُوفٌ بِالوُجُودِ، وَوُجُودُه أَيْضًا وَاجِبٌ أَزلي أَبَدِي، فـ(أَزَلِي): لَمْ يُسْبَقْ بِعَدَمٍ، و(أَبَدِيّ): لَا يَلْحقُهُ زَوَالٌ، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا تعيَّنَ أَنْ يَكُونَ الوَاجِبُ الحَقُّ عَزَّوَجَلَّ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الكَمَالِ، وَأَنَّ لَهُ صِفَاتٍ ثُبُوتِيَّةً خِلَافًا لما أَنْكَرُوهُ.

[١] وجودُ المَخْلُوقِ ليسَ أَزَلِيًّا وَلا أَبديًّا، فهُوَ حَادِثٌ بعد أَنْ لمْ يكنْ، كما قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، مَنْ لهُ عِشرونَ سَنَةً قبل واحدٍ وعشرينَ سَنَةً لم يكنْ شيئًا مَذكورًا، وحِينَ وُلدَ صَارَ شَيئًا مذكورًا.

فَإِنْ قِيلَ: هَل وَجودُ المَخْلُوقَاتِ حَادثٌ أَم قَديمٌ؟ قُلنَا: حادِث.

فَإِنْ قِيلَ: هَل تَبْقَى هذه المَخْلُوقَات؟

قلنا: لا، فَهِي تزولُ إِلى الدارِ الآخرةِ، إِمَّا إِلى الجنَّةِ أَو إِلى النَّارِ، فوُجودُ المَخْلُوقَاتِ مُمكنٌ، بمَعْنَى أَنَّه جائزُ العَدَمِ وَجَائزُ الوُجودِ، ووُجودُ الخَالِقِ وَاجِبٌ فَهوَ أَزَلِيٌّ لم يُحدَث، أَبديٌّ لم يَفْنَ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧].

فَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ الِاتْفَاقِ وَالِافْتِرَاقِ لَزِمَهُ أَنْ تَكُونَ الْمَوْجُودَاتُ كُلُّهَا إِمَّا أَزَلِيَّةٌ وَاجِبَةُ الوُجُودِ بِنَفْسِهَا، أَوْ مُحْدَثَةٌ مُمْكِنَةُ الوُجُودِ بِغَيْرِهَا، وَكِلَاهُمَا مَعْلُومُ الفَسَادِ بِالِاضْطِرَارِ(١)[١].

مَسألةٌ: عَقِيدَتُنَا الَّتِي نَدِينُ للهِ بِهَا، أَنَّ النَّارَ مُؤَبَّدَةٌ، وَالجَنَّةَ مُؤَبَّدَةٌ، وَلَا ظُلْمَ فِي هَذَا؛ لأَنَّه عَزَّوَجَلَّ قَد بَيَّنَ للكافرينَ، وَأرْسَل لَـهُم الرُّسُلَ، وَقَامَت عَلَيْهُم الحُجَّةُ، وَقِيلَ لَـهُمْ: إِنْ كَفَرْتُمْ فَمَأْوَاكُم النَّارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا. يَعْنِي: لَا عُذْرَ لَهُمْ.

[١] قَولُهُ: «**فَمَنْ لَـم يُثبِتْ مَا بَينَهُمَا مِنْ الِاتِّفَاقِ والافْتِرَاقِ**»: أَي مَا بينَ وجودِ الخالقِ وَوُجودِ المخْلُوقِ.

وقولُهُ: «**مِنَ الاتِّفَاقِ والافْتِرَاقِ**»: الاتِّفَاقُ: فِي أَصل الوُجود، والافتِرَاقُ: افترَقَا فِي وصفِ وجودِ الخالقِ، فهُو: أَزَلِيٌّ، أَبَديٌّ، وَاجِبٌ، ووُجود المَخْلُوقِ بالعَكْسِ ليسَ وَاجبًا وَلا أَزَلِيًّا وَلَا أَبديًّا، لكنْ هُوَ وجودٌ، فَالَّذِي لَا يُفرِّقُ يَلْزَمُه أَحدُ أَمْرَينِ:

١- إِمَّا أَنْ يجعلَ جميعَ الموجُوداتِ واجبةَ الوجودِ أَزليَّةً أَبديَّةً.

٢- وإِمَّا أَنْ يجْعَلَ جَميعَ الموجوداتِ مُحدَثةً مُمكنةَ الوجودِ لَا أَزليَّةً وَلَا أَبديَّةً.

والحقُّ أَنَّ الكلَّ موجودٌ، وَلَكِنَّ هَذَا لَهُ وُجودٌ يَخُصُّهُ، وهَذَا لَهُ وُجودٌ يخصُّهُ.

وهَذَا مَعنَى قَولِهِ: «**فَمَنْ لَمْ يُثبِت ما بَيْنَهُما مِنْ الِاتِّفاقِ والافْتِرَاقِ لَزِمَهُ أَنْ تَكونَ الموجُوداتِ كُلها إِمَّا أزليَّة وَاجبةُ الوجودِ بنَفْسِهَا أَو مُحدَثةٌ ممكنةُ الوجودِ بغيرِهَا، وَكِلَاهُمَا مَعْلُومُ الفَسَادِ بِالاضطِّرَارِ**»؛ لأَنَّ الوَاجِبَ الوجودِ غيرُ مُفتقرٍ إِلَى غيرِه.

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (٦/ ٤٣). (الشارح)

الثَّالِثُ: أَنَّ إِنْكَارَهُمُ الإِثْبَاتَ وَالنَّفْيَ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ النَّقِيضَيْنِ مَعًا وَهَذَا مُمْتَنِعٌ، لِأَنَّ النَّقِيضَيْنِ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا وَلَا ارْتِفَاعُهُمَا[١].

---

[١] إِنَّ قَوْلَـهمْ هَذَا بِنَفْيِ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيِ النَّقِيضَيْنِ مَعًا، وَالنَّقِيضَانِ هُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، كَالوُجُودِ وَالعَدَمِ، وَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، أَمَّا البَيَاضُ وَالسَّوَادُ فَهُمَا ضِدَّانِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَا.

إِذَنْ: فَقَوْلُهُمْ هَذَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ النَّقِيضَيْنِ مَعًا، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّ النَّقِيضَيْنِ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا وَلَا ارْتِفَاعُهُمَا، بَلْ لَا بُدَّ مِن وجود أَحَدهمَا وَحدهُ.

وكُلُّ مَوْجُودِينَ: إِمَّا مُتَنَاقِضَانِ، أَوْ مُتضادَّان، أَوْ مُتبَايِنَانِ، أَوْ خِلَافَانِ.

فالضِّدَّانِ: لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا، وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا.

وَالمِثْلَانِ: لا يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ، فارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا ارْتِفَاعٌ للآخَرِ.

وَالخِلَافَانِ: هُمَا شَيْئَانِ مُتبَايِنَانِ لَكِنْ يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا وَاجْتِمَاعُهُمَا.

فَإِذَا قُلْتَ: بشَرٌ وَإِنْسَان، فَالبَشَر والإِنْسَان وَاحِدٌ، وَإِذَا قُلْت: قُعُودٌ وَبَيَاضٌ. فَمَثَلًا هَذَا الرَّجُلُ قَاعِدٌ وَهُوَ أَبْيَض، فهَذَانِ خِلَافَانِ؛ لأَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ، فيُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ إِنْسَانٌ قَاعِدٌ وَلَيس أَبْيَض، وهَذَانِ خِلَافَانِ؛ لأَنَّ الحَقِيقَةَ مُخْتَلفَةٌ، فهَذَا قُعُودٌ وَهَذَا بَيَاضٌ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَا.

والضِّدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَا، كَالبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، فهُمَا مُتضادَّان لَا يَجْتَمِعَانِ، بِمَعْنى: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ وأَبْيَض، إِنْ كَانَ أَسْوَدَ لَمْ يَكُنْ أَبْيَض، وَإِنْ كَانَ أَبْيَض لَمْ يَكُنْ أَسْوَدَ.

بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ، فَيَلْزَمُ -عَلَى قِيَاسِ قَوْلِـهِمْ- تَشْبِيهُ اللهِ بِالْمُمْتَنِعَاتِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا، وَلَا حَيًّا وَلَا مَيِّتًا، إِلَّا أَمْرًا يُقَدِّرُهُ الذِّهْنُ وَلَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَوَصْفُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِهَذَا مَعَ كَوْنِهِ مُخَالِفًا لِبَدَاهَةِ العُقُولِ كُفْرٌ صَرِيحٌ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ[١].

والمُتَنَاقِضَانِ -كما تقدَّم- لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، مِثْلَ: حَرَكَة وَسُكُون، فكُلُّ شَيْءٍ إِمَّا سَاكِنٌ أَو مُتَحَرِّك.

أَمَّا الوُجُودُ وَالعَدَمُ فمُتَنَاقِضَانِ، فلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَا، إِذْ كُلُّ شَيْءٍ إِمَّا مَوْجُودٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ مَوْجُودًا وَمَعْدُومًا فِي آنٍ وَاحِدٍ! فهُمَا نَقِيضَانِ؛ لِأَنَّه لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ إِمَّا مَوْجُود وَإِمَّا مَعْدُوم.

[١] يَلْزَمُ عَلَى قِيَاس قَوْلِهِمْ: تَشْبِيه اللهِ تَعَالَى بالممتَنِعَاتِ؛ لِأَنَّكَ وَصَفْتَهُ بِشَيْءٍ مُمْتَنِعٍ فِي العقلِ، مَعَ أَنَّهُ مُخَالِفٌ للمَعْقُولِ؛ لِأَنَّكِ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ الخَالِقَ مُمْتَنِعُ الوُجُودِ. لَزِمَ أَنْ يَكُونَ المَخْلُوقُ أَيْضًا مُمْتَنِع الوُجُودِ؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ لَا بُدَّ لَهُ مِن خَالِقٍ، والمَخْلُوقَاتُ مَوْجُودَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا خَالِقٌ، فَهَذَا الأَمْرُ الَّذِي فَرُّوا مِنْهُ وَقَعُوا فِيمَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ وَأَقْبَحُ، فَرُّوا مِن تَشْبِيهِهِ بِالمَوْجُودَاتِ وبالمعدُومَاتِ؛ فَوَقَعُوا فِي تَشْبِيهِهِ بالممتَنِعَات!!.

قَالَ شَيخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَوَصْفُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِهَذَا مَعَ كَونِهِ مُخالِفًا لِبَدَاهَةِ العُقولِ كُفرٌ صَريحٌ بِما جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ**»: وَالحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ كَافِرَةٌ، وَلَا نَقُول: هِيَ مِن أُمَّةِ الإِسْلَامِ وَإِنْ صَلَّوْا وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتِنَا، وَإِنْ صَامُوا شَهْرنَا، وَإِنْ حَجُّوا البَيْتَ.

فَإِنْ قَالُوا: نَفْيُ النَّقِيضَيْنِ مُمْتَنِعٌ عَمَّا كَانَ قَابِلًا لَـهُمَا، أَمَّا مَا كَانَ غَيْرَ قَابِلٍ لَـهُمَا كَالجَمَادِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ نَفْيُهُمَا عَنْهُ، فَيُقَالُ: لَيْسَ بِسَمِيعٍ وَلَا أَصَمَّ[١].

فَالجَوَابُ مِنْ أَرْبَعَةِ وُجُوهٍ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ فِيمَا قَالُوهُ مِنْ نَفْيِ الوُجُودِ وَالعَدَمِ فَإِنَّ تَقَابُلَهُمَا تَقَابُلُ سَلْبٍ وَإِيجَابٍ بِاتِّفَاقِ العُقَلَاءِ، فَإِذَا انْتَفَى أَحَدُهُمَا لَزِمَ ثُبُوتُ الآخَرِ، فَإِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، ....

نَقُولُ: هَؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ لَا شَيْءَ! وَالغَرِيبُ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ اللهَ وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ وَهُمْ يَصِفُونَهُ بِهَذَا الوَصْفِ: «لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ».

[١] إِذَا قَالُوا: نَفْي النَّقِيضَيْنِ مُمْتَنِعٌ عَمَّا يُمكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِمَا، وَأَمَّا مَا لَا يُمْكِنُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ نَفيُهُمَا عَنهِ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا.

مِثَالُهُ: إِذَا قُلْتَ: إِنَّ الجِدَارَ لَيْسَ أَصَمَّ وَلَا سَمِيعًا. هَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلسَّمْعِ وَلَا لِلصَّمَمِ فَصَحَّ نَفْيُهُمَا عَنْهِ، وَإِذَا قُلْتَ: لَيْسَ أَصَمَّ. لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا، وَإِنْ قُلْتَ: لَيْسَ سَمِيعًا. لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ أَصمَّ، أَيْ أَنَّهُ يَجُوزُ ارْتِفَاعهُمَا وَلَا يَلْزَمُ مِن وُجُود أَحَدِهِمَا انْتِفَاءُ الآخَرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ، فَالجِدَارُ لَا يَقْبَلُ الاتِّصَاف بِالسَّمْعِ وَالبَصَر، وَلَا الاتِّصَاف بِالصَّمَمِ وَالعَمَى، فَإِذَا رَفَعْنَاهُمَا جَمِيعًا عَنْهِ وَقُلْنَا: لَيْسَ بِسَمِيعٍ وَلَا أَصَمَّ، وَلَا بَصِير وَلَا أَعْمَى، لَمْ يَكُنْ هَذَا مُمْتَنِعًا.

وَهُمْ يُلَبِّسُونَ بِهَذَا، ويَقُولُونَ: إِنَّ الخَالِقَ عَزَّوَجَلَّ ليس بِقَابِلٍ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا، وَلِذَلِكَ نَنْفِي عَنْهِ الوُجُودَ وَالعَدَمَ.

وَإِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِمَعْدُومٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، فَلَا يُمْكِنُ نَفْيُهُمَا مَعًا وَلَا إِثْبَاتُهُمَا مَعًا[١].

---

[١] **نَقُولُ**: هَذَا الجَوَابُ الَّذِي أَجَابُوا بِهِ لَا يَصِحُّ فِيمَا قَالُوهُ مِن نَفْيِ الوُجُودِ وَالعَدَمِ، يَعْنِي لَوْ صَحّ مَثَلًا فِيمَا يَتَقَابَلُ عَدَمٌ ومَلَكَةٌ(١) لَمْ يَصِح فِيمَا يَتَقَابَلُ تَقابل سَلْبٍ وَإِيجَابٍ، وَسَلبٌ يَعنِي: نَفيٌ، وَإِيجابٌ يَعْنِي: إِثْبَاتٌ.

لأنَّ التَّقابلَ لَهُ عِدَّة أَوْجِهٍ:

١- تَقَابُل عدَمٍ ومَلَكة.

٢- تَقَابل سَلبٍ وإيجابٍ.

٣- تَقَابل تَضَايُفٍ؛ أي: مُتَضَايِفَينِ.

فَمَثَلًا إِذَا قُلْتَ: (قَبْلُ)، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَيْءٌ (بَعْدُ)؛ لأَنَّ (القَبْلِيَّة) لَا تكونُ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ (بَعْدِيَّة)، وَ(فَوْقَ) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ (تَحْتُ)؛ لأَنَّ (الفَوْقِيَّة) لَا تُعقلُ إِلَّا إِذَا كَانَ تَحْتَهَا شَيْءٌ، وَفِي (زِيَادَة) لَزمَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ (نُقْصَانٌ)، يُسَمُّونَ هَذَا تقابل المتَضَايِفَينِ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يعْقلُ أَحدهمَا إِلَّا بِالإِضَافَةِ لِلآخَرِ.

وَتقابُل العَدَمِ وَالمَلَكَةِ: أي الَّذي يَكونُ قَابلًا للشَّيءِ أَو غَيرَ قَابلٍ.

فَمَثلًا: تَقَابلُ السَّمعِ والصَّمَمِ يُسمُّونَهُ تَقَابُل عَدمٍ وَملكة، وإِذَا كَانَ تَقابل عَدمٍ ومَلَكة صحَّ أنْ يُقالَ بِارتِفَاعِهما دُونَ اجْتِماعِهمَا، فَيجُوز أَنْ تَقولَ: هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ بِسَمِيعٍ وَلَا أَصَمَّ، فَنَنْفِي عَنْهِ النَّقِيضَيْنِ، أَو الضِّدَّيْنِ؛ لِأَنَّـهُ غَيْرُ قَـابِلٍ، فَـالسَّمْعُ وَالصَّمَمُ

---

(١) المَلَكَةُ: أَي الجِبلَّةُ والطَّبِيعَةُ، أي: مِن جِبلَّتِهِ وَطَبيعَتِهِ أَن يَكُونَ كَذَا.

بالنِّسْبَةِ لِلإِنْسَانِ القَابِل لَـهُمَا مِن بَابِ النَّقِيضَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا وَلَا اجْتِمَاعُهُمَا، أَي: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ أَصمَّ سَمِيعًا، وَلَا يُمْكِنُ أَلَّا يَكُون أَصمَّ وَلَا سَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ قَابَلٌ لِلسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، وَقَابِل لِلبَصَرِ وَالعَمَى، فَهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ مُتَقَابِلَانِ تقابل النَّقِيضَيْنِ، لَكِنْ مِن بَابٍ تَقَابَل العَدَم وَالملكة.

وَتَقَابُلُ السَّلب والإِيجَاب -قِسمٌ ثَالِثٌ-: أي لَا بُدَّ مَنْ وُجودِ أَحَدِهِمَا عَلَى كُلِّ تَقدِيرٍ.

فَمِثَالُ ذَلِكَ: الوُجُودُ وَالعَدَمُ، وهَذَا كُلُّ شَيْءٍ يَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مَوْجُودٌ، وَإِمَّا مَعْدُومٌ، لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي الوُجُودِ إِلَّا إِمَّا مَوْجُودٌ، وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: إِن تَقَابُلَ الوُجُودِ وَالعَدَمِ تَقابلُ سَلْبٍ وَإِيجَابٍ بِاتِّفَاقِ العُقَلَاءِ.

وَعَلَى هَذَا فَلا بُدَّ مِن وُجُود أَحَدِهِمَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَا، وَهُمْ يَقُولُونَ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ: إِنَّه لَا يُقَالُ: مَوْجُودٌ وَلَا لَيسَ بِمَوجُودٍ. وهُمْ لَوْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يُقَالُ: سَمِيعٌ وَلَا لَيْس بِسَمِيعٍ. لَكَانَ يُمْكِنُ أَنْ نَقْبَلَ دَعْوَاهُمْ، لَكِنَّ الوُجُودَ وَالعَدَمَ لا يُمْكِنُ، فإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا.

فَالقِسْمةُ ثلَاثة أَحْوَالٍ:

١- إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا مَعْدُومًا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ.

٢- أَوْ لَا يكونُ مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ.

٣- أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، وَهَذَا أَيْضًا لَا يَصِحُّ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الجَمَادِ: «إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِالحَيَاةِ وَالمَوْتِ، وَالعَمَى وَالبَصَرِ، وَالسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، وَنَحْوِهَا مِمَّا يَكُونُ تَقَابُلُهُ تَقَابُلَ عَدَمٍ وَمَلَكَةٍ» قَوْلٌ اصْطِلَاحِيٌّ لَا يُغَيِّرُ الحَقَائِقَ، مَرْدُودٌ بِمَا ثَبَتَ مِنْ جَعْلِ الجَمَادِ حَيًّا، كَمَا جَعَلَ اللهُ عَصَا مُوسَى حَيَّةً تَلْقَفُ مَا صَنَعَهُ السَّحَرَةُ[١]، ....

---

[١] **يَقُولُونَ:** الجَمَادُ لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافُ بِالحَيَاةِ وَالمَوْتِ. وَلِهَذَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا، وَلَا يقبلُ الاتِّصَافُ بالعَمَى وَالبَصَرُ، فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: لَيْس أَعْمَى وَلَا بَصِيرًا، وَلَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ فِي الجماد: لَيْسَ أَصمَّ وَلَا سَمِيعًا، يَقُولُونَ: الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ كَذَلِكَ لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: لَا هَذَا وَلَا هَذَا، لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَّصِفَ بِالوُجُودِ وَلَا بِالعَدَمِ، فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ بِمَوجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ.

وَشَيخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الجَمَادَ لَا يَقبَلُ الاتِّصَافُ بِهَذَا، هَذِهِ دَعْوَى اصْطِلَاحِيَّةٌ لَا تُغَيِّرُ الحَقَائِقَ.

وَلَوِ اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى أَنْ يُسَمُّوا الخَمْرَ بِالشَّرَابِ اللَّذِيذِ، فَصَارَ كُلُّ مَنْ قَالَ: عِنْدَكَ شَرَابٌ لَذِيذٌ، أَيْ: عِنْدَكَ خَمْر، فَهَذَا لَا يُغَيِّرُ حَقِيقَةَ الخَمْرِ.

وَلَوْ أَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ الحَقَائِقَ تُغَيِّرُهَا الاصْطِلَاحَاتُ لَانْقَلَبَ الدِّينُ كُلُّهُ رَأْسًا عَلَى عَقِبٍ، وَصَارَ كُلُّ إِنْسَانٍ يَأْتِي باصْطِلَاحٍ يُثْبِتهُ عَلَى حَسْبِ اصْطِلَاحِهِ وَيَنْفِيه عَلَى حَسْبِ اصْطِلَاحِهِ، لَكِنِ الحَقَائِقُ تبقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

وَنَحْنُ نُثبتُ بِأَنَّ هَذِهِ الجَمَادَاتِ يَصِحُّ أَنْ تُوصفَ بِمَا نَفَوْا أَنْ تُوصفَ بِهِ، يَعْنِي: يَصِحُّ أَنْ تُوصفَ بِالحَيَاةِ وَالمَوْتِ مَعَ أَنَّهَا جمادٌ.

وَقَدْ وَصَفَ اللهُ تَعَالَى الجَمَادَ بِأَنَّهُ مَيِّتٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل:٢٠-٢١]، وَأَخْبَرَ أَنَّ الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا، وَهُوَ مَا عُمِلَ عَلَيْهَا مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ سَمْعَهَا لِـمَا قِيلَ، وَرُؤْيَتَهَا لِـمَا فُعِلَ[١].

فالقَوْلُ الاصْطِلَاحِيُّ لَا يُغَيِّرُ الحَقَائِقَ فِي الوَاقِعِ، وَأَنْتُمْ إِذَا اصْطَلَحْتُمْ عَلَى أَنَّكُمْ لَا تَصِفُونَ الجَمَادَ بِالحَيَاةِ وَالمَوْتِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُسَلَّمًا لَكُمْ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصفَ الجَمَادُ بِالحَيَاةِ وَالمَوْتِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: مَرْدُودٌ بِمَا ثبتَ مَن جَعَل الجماد حَيًّا، كَمَا جَعَلَ عَصَا مُوسى حَيَّةً تَلْقَفُ مَا صَنَعَهُ السَّحَرَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «**وَقَدْ وَصَفَ اللهُ تَعَالَى الجَمَادَ بِأَنَّه مَيِّتٌ فِي قَوْلِهِ:** ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل:٢٠-٢١]» فهَؤُلَاءِ يَدْعُونَ شَجَرًا وَحَجَرًا وَسَمَاءً وَشَمْسًا وَنُجُومًا وَقَمَرًا، فهذِه كُلّها وَصَفَهَا اللهُ تعالى بِأَنَّهَا (أَمْوَاتٌ)، وَهِيَ مِمَّا لَا يَقْبَلُ الحَيَاةَ وَالمَوْتَ حَسَبَ اصْطِلَاحِهِمْ، لَكِنَّ اللهَ وَصَفَهَا: بِأَنَّهُمْ (أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ)؛ لأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، وَلِـهَذَا قَالَ: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾: إِذَا جَعَلْنَا الوَاوَ عَائِدَةً عَلَى المعْبُودَات وإِنْ جَعَلْنَاهَا عَائِدَةً عَلَى العَابِدِينَ، فَالمَعْنَى أَنَّ هَؤُلَاءِ أَيْضًا جهَلَةٌ بِمَا يَؤُلُونَ إِلَيْهِ وَيَبْعَثُونَ عَلَيْهِ.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذَا مجَازٌ؟

الجَوَابُ: المجازُ مَرفوضٌ، ونَحنُ نَقولُ: إِنْ سَمَّاهَا اللهُ (أَمْوَاتًا) فَهِيَ أَموات، وَكَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة:٢٨]، وَهُمْ مَا حلَّت فِيهِمُ الحَيَاةُ.

فَنَحْنُ نَقُول: الأَصْلُ عَدَمُ المَجَازِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا مَجَازَ لَا فِي القُرْآنِ وَلَا فِي اللُّغَةِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ أَنَّ المَجَازَ مَرْفُوعٌ مِن لُغَةِ العَرَبِ؛ لأَنَّ دَلَالَاتِ الأَلْفَاظِ عَلَى مَعَانِيهَا تُعَيِّنُهَا السِّياقاتُ وَالأَحْوَالُ، أي: تُعَيِّنُهَا قرائنُ الأَلْفَاظِ وَقَرَائِنُ الأَحْوَالِ، وَإِذَا عينتها القَرَائِنُ اللَّفْظِيَّة أَو الحَالِيَّة امْتَنَعَ أَنْ يُرَادُ بِهَا المَعْنَى المُجَرَّد عَن القَرَائِنِ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ فِي مَوْضِعِهَا دالَّة عَلَى حَقِيقَةِ المَعْنَى، وَبِذَلِكَ نَسْلَمُ مِن كُلِّ الإِيرَادَاتِ الَّتِي يُورِدُهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي مَسْأَلَةِ المجَازِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ فِي القُرْآنِ مجازًا.

فَنُقولُ: إِنَّ أَبرزَ عَلامَاتِ المجَازِ أَنَّه يَصِحُّ نَفيُهُ، وَهَل فِي القرآنِ مَا يَصِحُّ نَفيُهُ؟

الجَوَابُ: لا، لَا يُوجَدُ فِي القُرْآنِ مَا يَصِحُّ نَفْيُهُ.

وَالحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ يَدَّعِي المجاز نَقُولُ لَهُ: هَذَا خِلَافُ الأَصلِ، وَمَنِ ادَّعَى خِلَافَ الأَصلِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلَ.

فالأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا، وَهَلْ تُحَدِّثُ عَن قَوْلٍ إِلَّا وَقد سمعَته؟ وَهَلْ تُحَدِّثُ عَن فِعْلٍ إِلَّا وَقدْ رَأَتْهُ؟

الجَوابُ: لا يُمكِنُ، إِذَنْ هِيَ تَسمَعُ وَتَرَى، وَيَومَ القِيَامَةِ تُحَدِّثُ، تَقُولُ: فَعَل فُلانٌ عليَّ كَذَا وَكَذَا فِي يَومِ كَذَا وَكَذَا، وَكَذَلِكَ قَالَ: كَذَا وَكَذا فِي يَومِ كَذَا وَكَذَا. وهَذَا يَستلزمُ أنْ يَكونَ لها سَمعٌ، وَأَنْ يَكونَ لـهَا بَصَرٌ، وَهِيَ تَنْطِقُ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَـها لِسَانٌ أَو شَفَتَانِ.

فالمهمُّ أَنَّنا نَقولُ: قَولُكم: إِنَّ الجمادَ لا يَقبلُ السَّمعَ وَالبَصَرَ، وَالحَيَاةَ وَالموتَ. هَـذَا مَـردودٌ بِالكِـتَابِ، قَـالَ تَعَالَـى فِـي المعْـبُودَاتِ: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل:٢١]،

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الَّذِي يَقبَلُ الاتِّصَافَ بالكَمالِ أَكْمَلُ مِنَ الَّذِي لَا يَقْبَلُهُ، فَما يَقْبَلُ أَنْ يُوصَفَ بالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَلَوْ كَانَ خَالِيًا مِنْهُ أَكْمَلُ مِمَّا لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ، فَقَوْلُكُمْ: إِنَّ الرَّبَّ لَا يَقْبَلُ أَنْ يَتَّصِفَ بِذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَنْقَصَ مِنَ الإِنْسَانِ القَابِلِ لِذَلِكَ حَيْثُ شَبَّهْتُمُوهُ بِالجَمادِ الَّذِي لَا يَقْبَلُهُ[١].

وهَذَا فِيهِ إِثْبَاتُ الموتِ، وَقَولُهُ تَعالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤]، فِيهِ إِثْبَاتُ السَّمعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ.

وَقولُكُم: إِنَّ الجمادَ لَا يَكُونُ فِيهِ حَيَاة. نَقُولُ: قَدْ يَجْعَلُ اللهُ فِيهِ حَيَاةً حَقِيقِيَّةً حسيَّةً، فَعَصَى مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَمادٌ مَأْخُوذٌ مِن شَجَرَةٍ، فإِذَا رَفعَهُ عَن الأَرْضِ صَارَ عَصًا، وَإِنْ وَضَعَهُ عَلَى الأَرْضِ صَارَ حَيَّةً، وَلَـمَّا وَضَعَهُ أَمَامَ سِحْرِ السَّحَرَةِ لَقِفَت كُلَّ مَا صَنعُوا، فَالتَقَمَت كُلَّ الحِبَالِ وَالعِصِيِّ وَهِيَ عَصًا، وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

[١] الَّذِي يَقبَلُ الكَمالَ أَكْمَل مِن الَّذِي لا يَقْبَلُهُ، حَتَّى وَإِن خَلَا مِنَ الكَمالِ؛ لأَنَّ كَوْنَهُ مُهيئًا لأَنْ يَقبَلَ الكَمالَ أَحْسَن وَأَعْلَى مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مُهَيَّئٍ لِقُبُولِ الكَمالِ.

فَإِذَا قَالُوا: إِنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافِ بِالسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، وَالجِدَارِ كَذَلِكَ.

قُلْنَا: إِذَا قُلْتُم: إِنَّه لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِهَذَا جَعَلْتُم اللهَ أَدنى رُتْبَةً مِنَ الإِنْسَانِ الَّذِي يَقْبَلُ الاتِّصَاف بِالسَّمْعِ وَالصَّمَمِ؛ لأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَعْرِفُ أَنَّ الجِدَارَ دُونَ الإِنْسَانِ، حَتَّى شَبَّهَ اللهُ المُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَة، وَالخُشُبُ لَا تَسْمَعُ وَلَا تُبصِرُ، فَشُبِّهُوا بِذَلِكَ تَنَقُّصًا لَهُمْ، فَأَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالبَصَر، وَالصَّمَم وَالعَمَى. فَقَدْ جَعَلْتُمُوهُ أَنْقَص مِنَ الإِنْسَانِ.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ انْتِفَاءُ الوُجُودِ وَالعَدَمِ، فَانْتِفَاءُ عَدَمِ قَبُولِ ذَلِكَ أَشَدُّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الرَّبَّ لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِالوُجُودِ وَالعَدَمِ مُسْتَلْزِمًا لِتَشْبِيهِهِ بِأَشَدِّ الْمُمْتَنِعَاتِ[١].

فَإِذَا قَالُوا: بَلْ إِنَّ العَمَى فِيمَا يقبلُ البَصَر نَقصٌ!.

فالجواب: هَذَا صَحِيحٌ؛ لأَنَّ الأَعْمَى أَنْقَص مِنَ البَصِيرِ، لَكِن كَوْنُهُ قَابِلًا لِأَنْ يَكُونَ بَصِيرًا: أَكْمَل مِن كَوْنِهِ غَيْر قَابِلٍ لأَنْ يَكُونَ بَصِيرًا؛ لأَنَّ القَابِلَ لِلكَمَالِ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَقْبلُ الكَمَال.

إِذَنْ: فَكَانَ أَدنى مَرْتَبَة مِنَ الجَمَادِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ عَلَى كَلَامِهِمْ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يُنَزِّهُوا اللهَ عَلَى زَعْمِهِمْ وَقَعُوا فِي أَشَدِّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ.

[١] الَّذِي لَا يَقْبَلُ الوُجُودَ وَالعَدَمَ -إِنْ قُدِّرَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُمْكِنٌ- أَعْظَمُ امْتِنَاعًا مِمَّا يَقْبَلُهُمَا إِذَا قُدِّرَ انْتِفَاؤُهُمَا، مَعَ أَنَّ انْتِفَاءَهُمَا مُمْتَنِعٌ، وإِنْ قُدِّرَ فَإِنَّمَا يُقَدَّرُ فِي الوَهْم فَقَطْ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَقَدْ عُلِمَ امْتِنَاع انْتِفَائِهِمَا، فَانْتِفَاءُ قَبُولِهِمَا مِن بَاب أَولَى؛ لأَنَّ هَذِهِ هِيَ قَاعِدَةُ انْتِفَاءِ النَّقِيضَيْنِ بِاتِّفَاقِ العُقَلَاءِ: أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، فَانْتِفَاءُ قَبُولهِمَا أَعْظَمُ امْتِنَاعًا؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ جمعُ النَّقِيضَيْنِ، وَهَذَا أَعْظَمُ امْتِنَاعًا؛ لأَنَّ الوُجُودَ شَيْءٌ ثَابِتٌ، وَالثُّبُوتُ أَعظَمُ مِنَ الرَّفْعِ، وَالنَّفْيُ رَفْعٌ وَالرَّفْعُ أَسْهَل، لَكِنَّ الثُّبُوتَ أَمرٌ يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ.

وَهُنَاكَ قَاعِدَةٌ فِي الأُصُولِ هِيَ (البَرَاءَةُ الأَصْلِيَّةُ)، وَأَنَّ الشَّيْءَ لَا يثبتُ إِلَّا ببيِّنَةٌ، فَإِذَا انْتَفَى الارْتِفَاعُ فَالقبُولُ مِن بَاب أَولَى أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعًا، فَقَوْلُكُمْ: هَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الوُجُودُ الوَاجِبُ وَهُوَ وُجُودُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَعْظَمَ الْمُمْتَنِعَاتِ.

وَالمُهِمُّ: أَنَّ هَذَا القَوْلَ لَوْ أَنَّ الإِنْسَانَ تَصَوَّرَهُ لقَالَ: كَيْفَ يَقُولُ هَذَا عَاقِلٌ، كَيْفَ يَدَّعِي مُدَّعٍ أَنَّهُ يعْبَدُ مَا لَيْسَ بموجودٍ وَلَا مَعْدُوم؟

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مِثْلَ هَذِهِ الأُمُورِ تَمْوِيهًا عَلَى العَامَّةِ، وَإِلَّا فهُم لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَكْفَرُ النَّاسِ -والعياذ بِالله-؛ لأَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الخَالِقِ أَعْظَمَ المُسْتَحِيلَاتِ، فهم يُمَوِّهُونَ عَلَى النَّاسِ، وَيَقُولُونَ: إِذَا قُلْتَ: مَوْجُود. شَبَّهتهُ بِالمَوْجُودَاتِ، وَإِذَا قَلَتَ: مَعْدُوم. شبهتهُ بالمعْدُومَاتِ. إِذَنْ: يَجِبُ أَنْ تَعْتَقِدَ بِأَنَّ اللهَ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ!!.

وهَذِهِ عِنْدَهُمْ عَقِيدَةٌ، كَمَا نَحْنُ نَعْتَقِدُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ، وهُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، فَالَّذِي يَعْتَقِدُ هَذِهِ العَقِيدَةَ كَيْفَ يَكُونُ مُؤمنًا، وَلِذَلِكَ لَيْسَت هَذِهِ نَظَرِيَّاتٍ فَقَطْ، هَذِهِ عَقَائِدُ الطَّوَائِفِ الأَرْبَعِ، وكُلُّ مَا ذكرنَا عَنْهُمْ فَهُوَ عَقِيدَتُهُمْ.

وَإِذَا تَدَبَّرَ الإِنْسَانُ هَذِهِ المَقُولَاتِ مِن هَذِهِ الطَّوَائِفِ حَمِدَ اللهَ عَلَى نِعْمَتِهِ، أَنَّهُ جَعلهُ يهْتَدي لِأَسْهَلِ الأَقْوَالِ وَأَقبلهَا لِلفِطْرَةِ الَّتِي فطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا.

ومَذْهَبُ السَّلَفِ -وَالحَمْدُ للهِ- بَيِّنٌ وَاضِحٌ جَلِيٌّ لَا يَحْتَاجُ لِتَعَبٍ وَلَا عَنَاءٍ، فأَقْبَلُ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَاب والسُّنَّة مِن صِفَاتِ اللهِ، وَأُؤمنُ بِهِ وَأُصَدِّقُ، وَأَقُولُ: سَمِعْنَا وَقَبِلْنَا. وَأَقْبَلُ مَا نَفَى اللهُ تعالى عَن نَفْسِهِ، وَأَقُولُ: سَمِعْنَا وَقَبِلْنَا.

وَأُحَذِّرُ مِنْ أَنْ يَغُوصَ الإِنْسَانُ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِه، وَيَغُوصُ فِي بَحْرٍ لَا يلْحقُ لَهُ قَاعٌ، وَيَدْخُلُ فِي أَمْرٍ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ مَنْ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُ حِرْصًا عَلَى العِلْمِ، وَأَقْوَى

مَحَبَّةً للهِ عَزَّوَجَلَّ، فالصَّحابَة رَضِيَاللَّهُعَنْهُمْ مَا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمْ أَصَابعُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ وَلَا قَالُوا: كَيْفَ وَجْهُهُ؟ مُسْتَدِيرٌ أَمْ مُسْتَطِيلٌ؟ وَلَا قَالُوا: هَل الله يَملّ أَوْ مَا يَملّ؟ بل حَدَّثَهُم النَّبِيُّ ﷺ بـ«إِنَّ اللهَ لَا يَملُّ حَتَّى تَملُّوا»[1]، وَسكتُوا وَلَمْ يَسْأَلُوا عَن المَلَلِ، وَهَلْ يَحْتَاجُ الحَدِيثُ إِلَى تَحْرِيفٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى عَن نَفْسِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤].

وَلَا قَالَ الصَّحابةُ: كَيفَ تكُونُ مَعِيَّةُ الله؟ وَكَيْفَ العُلُو؟ وَكَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا وَهذَا؟ قَالُوا: نُؤْمِنُ بِأَنَّهُ مَعَنا وَهُوَ عَلَى عَرْشه؛ لأَنَّ اللهَ تعالى لَا يُماثِلُهُ شَيْءٌ مِن مَخْلُوقَاتِهُ، وَلَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، مَا قَالُوا: كَيفَ اليدانِ؟ كَيفَ بَسطهنَّ؟ كَيفَ خَلَقَ اللهُ آدَمَ بِيَدِهِ؟ هَل صَنَع البِناء؟ أَوَ صَنَع كَما يَصنَعُ النَّجَّارُ؟

كُلُّ هَذِهِ المَسَائِلِ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَكُفَّ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ فِيهَا لَزِمَهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

١- إِمَّا التَّعْطِيلُ. ٢- وَإِمَّا التَّمْثِيلُ.

فإِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الله مِثْلَ الخَلْقِ، وَحِينَئِذٍ يُعَطِّل، وَإِمَّا أَنْ يُثبِتَ وَيُلْزِمُهُ -بِما عِنْدَه مِن الإِيمَانِ- بِالإِثْبَاتِ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ مَا لِلمَخْلُوقِ؛ فَيُمَثِّلُ! لَكِنْ إِذَا كَفَّ وَأَعْرَضَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أحب الدين إلى الله أدومه، رقم (٤٣)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين، باب فضيلة العمل الدائم، رقم (٧٨٥).

وَقَرَأَ مَا أَثْبَتَ اللهُ لِنَفْسِه، وَقَرَأَ فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، و﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، سَلِمَ، ولهَذَا قَالَ الرَّازِي -وَهُو مِن أَكَابِرِ عُلَماءِ الكَلَامِ-: اقْرَأْ فِي الإِثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وَاقْرَأْ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، و﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وَمَنْ جَرَّبَ مِثل تَجرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي، وَهو رَجلٌ أَذْهَبَ عُمْرهُ لَيلهُ وَنَهارَهُ فِي هَذَا الفَنِّ، وَهُوَ رَجُلٌ ذَكِيٌّ معروفٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَرجِعُ إِلَى عَقِيدَةِ العَجُوزِ.

وَلِذَلِكَ أَنَا أُؤَكِّدُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُسلِّم عَقِيدَتَهُ مِن هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ، وإِذَا شِئْتُم الغَوْصَ فَغُوصُوا فِي الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لِلرَّأْيِ فِيهَا مَجَالٌ، وَلِلاجْتِهَادِ فِيهَا مُنْطَلَقٌ، فهَذِهِ غُوصُوا فِيهَا، عَلَى أَنَّ بَعْضَ السَّلَفِ نَهَى عَن هَذَا الشَّيْءِ وَقَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ»[١]، فإِنْ وَقعَت الحَادِثَةُ فَاسأل عَنْهَا، وَسَيَجْعَلُ اللهَ لَـهَا فَرَجًا، وَإِنْ لَمْ تَقَعْ فَدع الأُغْلُوطَات، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَبْد البَرّ فِي (بَيَانِ العِلْمِ)، لَكِن مَعَ ذَلِكَ فالغَوْصُ فِي الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَفَرْضِ المَسَائِلِ وَلَوْ كَانَت بَعِيدَةَ الوُقُوعِ: فهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ القِيَاسُ وَالاجْتِهَادُ.

وَأَنَا أَجزِمُ أَنَّهُ مَا ابْتُلِي أَحد بِمِثلِ هَذِهِ البَلْوَى؛ إِلَّا نَقص مِن تَعْظِيمِ اللهِ فِي قَلْبِه، وَلْيَقِس نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَنَفْسه بَعْدَ أَنْ دَخلَ، تَجِدْ أَنَّهُ فِي الأَوَّلِ إِذَا ذكرَ اللهَ وَجِلَ قَلْبه وَاقْشَعَرَّ جِلْدهُ، ثُم لَا يَجِدُ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَعْنِيه.

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٨٥).

فالعَامِّيُّ إِذَا جَاءَ ذِكْرُ اللهِ تعالى تَجِدهُ يَوْجَلُ وَيَرْتَعِدُ، والإِنْسَانُ الْمُبْتَلَى بِمَثَلِ هَذِهِ الأُمُورِ وَالْمُنَاقَشَاتِ فِيهَا تَجِدهُ يُفكِّرُ فِي الصِّفَةِ كَيْفَ كَيْفِيتها، وَفِي الحَدِيثِ: «**يَقْبِضُ اللهُ السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِه وَالأَرْضِ بِيَدِهِ الأُخْرَى ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ**»، فالعَامِّيُّ تَجِدهُ يَوْجَلُ وَيَجِدُ مِن تَعْظِيمِ اللهِ فِي قَلْبِهِ الشَّيْءَ العَظِيمَ، أَمَّا هَذَا فتَجِدهُ يَقُولُ: وَكَيْفَ يقْبضُ؟ وَبِأَي أَصْبعِ قَبَضَ؟ بِالإِبْهَامِ أم بِالوُسْطَى..؟ إلخ.

فَأَقُولُ: اتْرُكُوا هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ، وَاحْمَدُوا اللهَ عَلَى السَّلَامَةِ، وَنَحْنُ -يعْلَمُ اللهَ- لَوْلَا أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ السَّابِقِينَ، وَالبَحْثُ مَعَ هَذِهِ الطَّوَائِفِ، لَكَانَ الإِعْرَاضُ عَنْهِ أولَى، وَلَوْلَا أَنَّهُ بَدَأَ يَدِبُّ عِنْدَنَا مِثْلَ هَذِهِ الآرَاءِ، فيُلْقِيهَا أُنَاسٌ مَا دَرَسُوا إِلَّا مَذَاهِبَ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَصَارُوا يَأْتُونَ بِهَا وَيَنْفُثُونَهَا فِي شَبَابِنَا، لِذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ نُبيِّنَ، فَقَدْ كَثرَ هَؤُلَاءِ وَكثرَ تَلْبِيسهُمْ وَكَثرَ الشَّبَابُ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ مِنْهُمْ، ولَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ صِرَاعٌ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا اسْتِعْدَادٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ [الأنفال:٦٠]، وَقُوَّةُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فالجِهَادُ بِالسِّلَاحِ قُوَّتُهُ إِعْدَادُ السِّلَاحِ، وَالجِهَادُ بِالعِلْمِ قُوَّتُهُ إِعْدَادُ العِلْمِ.

مسألةٌ: الاجْتِهَادُ الَّذِي يعْذرُ فِيهِ الإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ قَابِلٌ لِلاجْتِهَادِ، أَمَّا شَيْءٌ لَا يَقْبلُ فلَا. والقَاعِدَةُ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ لَمْ تَبْلُغْهُ الحُجَّةُ فَاحكم بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، فَمَثَلًا لَوْ هُنَاكَ كُفَّارٌ فِي أَقْصَى الدُّنْيَا لم يَبْلُغْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْء، بل وجدُوا آبَاءَهُمْ عَلَى دِينٍ، وَمَشَوْا عَلَيْهِ، هَؤُلَاءِ نَحْكُم عَلَيْهِمْ بِالكُفْرِ فِي الدُّنْيَا؛ لأَنَّهُمْ عَلَى مِلَّةِ كُفْرٍ، لَكِن فِي الآخِرَةِ أَمرهُمْ إِلَى اللهِ.

فالجَهْمِيَّةُ: كَثِيرٌ مِن السَّلَفِ كفَّرهُـمْ، وَالمَسْأَلَةُ دَائِرَةٌ عَلَى بُـلُوغِ الحُجَّةِ، فَـإِذَا بَلَغَتِ

....

الحُجَّةُ عَلَى وَجْهٍ يفْهمهُ، وَقَالَ: إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ، فَقَدْ كَفر إِذَا كَانَت البِدْعَةُ مِمَّا يكفر، وَالأَشَاعِرَةُ مَا رَأَيْتُ أَحدًا كَفَّرَهُمْ أَبَدًا.

ويَكْفِي أَنَّهُ إِذَا بَلَغَهُمْ أَنَّ لَهُمْ رَسُولًا وَجبَ عَلَيْهِم البَحْثُ عَن هَذَا الرَّسُول، كَمَا أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُم: إِنَّ هُنَاكَ بِتْرُولًا فِي المَكَانِ الفُلاني، وَهُمْ طُلَّابٌ فسيَبْحَثُونَ عَنْهِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ لَا يعلمُ أَنَّ هُنَاكَ رَسُولًا مَبْعُوثًا لِلخُلْقِ أَجْمَعِيْنِ، وَإِنَّمَا يَسْمَعُ أَنَّ هُنَاكَ رَسُولًا مَبْعُوثًا لِلعَرَبِ -لأَنَّ النَّصَارَى يَدَّعُونَ أَنْ مُحَمَّدًا ﷺ رَسُولٌ لِلعَرَبِ فَقَطْ-، فهَؤُلَاءِ مَا بلغتهمُ الحُجَّة؛ لأَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُم الحُجَّةُ عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ، فَيَكُونُ حُكْمُهُم الكُفْر فِي الدُّنْيَا، ونُعَامِلُهُمْ مُعَامَلَةَ الكَافِرِينَ، وَلَا نَدْعُو لَهُمْ بِالرَّحْمَةِ، وَلَا نُوَالِيهم، وَفِي الآخِرَةِ أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ.

وقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَن أَبِيهِ فَقَالَ: «**أَبُوكَ فِي النَّارِ**»، فلَمَّا ولَّى دَعَاهُ وَقَالَ: «**أَبِي وَأَبُوكَ فِي النَّارِ**»(١).

قُلْنَا: بَلَى؛ فَمَا نَصَّ عَلَيهِ النَّبِي ﷺ أَنَّه فِي النَّار فَهُو فِي النَّار، أَمَّا الحديثُ: «مَا مَرَرْتُ بِقَبْرِ قُرَشِيٍّ أَوْ عَامِرِيٍّ فبشرهُ بِالنَّارِ»(٢)، فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِذَا كَانَ ضَعِيفًا فَإِنَّهُ لَا تَقُومُ بِهِ الحُجَّةُ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نَشْهَدَ عَلَى كُلِّ أَهْلِ الفَتْرَةِ بِأَنَّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مَن نَصَّ عَلَيْهِم النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.



---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة، رقم (٢٠٣).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٤/ ٥٦٢).

فَصْلٌ

عُلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنَ هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفِ الأَرْبَعِ وَاقِعُونَ فِي مَحَاذِيرَ:

الأَوَّلُ: مُخَالَفَةُ طَرِيقِ السَّلَفِ.

الثَّانِي: تَعْطِيلُ النُّصُوصِ عَنِ الْمُرَادِ بِهَا.

الثَّالِثُ: تَحْرِيفُهَا إِلَى مَعَانٍ غَيْرِ مُرَادَةٍ بِهَا.

الرَّابِعُ: تَعْطِيلُ اللهِ عَنْ صِفَاتِ الكَمَالِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ.

الخَامِسُ: وَصْفُ اللهِ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ لا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، فَإِذَا انْتَفَتْ صِفَةُ الكَمَالِ خَلَفَتْهَا صِفَةُ النَّقْصِ.

السَّادِسُ: تَنَاقُضُ طَرِيقَتِهِمْ فِيمَا أَثْبَتُوهُ وَفِيمَا نَفَوْه.

وَهَذَا فِي غَيْرِ الطَّائِفَةِ الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُثْبِتُ شَيْئًا[١].

---

[١] المُعَطِّلَةُ انْقَسَمُوا إِلَى أَرْبَعِ طَوَائِفَ، وهُمْ وَاقِعُونَ فِي نَظِيرِ مَا فَرُّوا مِنْهُ مِن التَّشْبِيهِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ، مِثَالُ ذَلِكَ: الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ المُرَادَ بِاليَدِ القُوَّةُ أَو النِّعْمَةُ.

وسَبَقَ أَنَّنا قُلْنا لَـهُمْ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ المُرادَ بِهَا القُوَّةُ. فَقَدْ وَقَعْتُمْ فِي التَّشْبِيهِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِكُمْ؛ لأَنَّ لِلمَخْلُوقِ قُوَّةً أَيْضًا، فَأَنْتُمْ شَبَّهْتُم الخَالِقَ بالمَخْلُوق بِإِثْبَاتِ القُوَّةِ لَهُ؛ لأَنَّ الَّذِي فهمنا مِنْكُمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ للهِ صِفَةً لِلمَخْلُوقِ مِنْهَا مثلُها فَهُوَ مُشَبِّهٌ عِنْدَكُمْ.

فَهُمْ وَقعُوا فِي نَظِيرِ مَا فَرُّوا مِنْهُ، وَلَمْ يسْلَمُوا مِنَ التَّشْبِيهِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِـهِمْ.

وَإِذَا فَسَّرُوا الرَّحْمَةَ بِإِرَادَةِ الإِحْسَانِ، قُلْنَا: وقعْتُمْ فِي التَّشْبِيهِ؛ لأَنَّ لِلمَخْلُوقِ إِرَادَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، فَأَنْتُمْ لَمْ تسلَمُوا مِنَ التَّشْبِيهِ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ، بَلْ وَقَعْتُمْ فِي نَظِيرِ مَا فَرَرْتُمْ مِنْهُ، وَلَوْ أَثْبَتُّم للهِ رَحْمَةً تَلِيقُ بِهِ سلمْتُمْ.

كَذَلِكَ أَيْضًا مَعَ الجِنَايَةِ عَلَى النُّصُوصِ بِتَحْرِيفِهَا وَتَعْطِيلِهَا عَنِ المُرادِ بِهَا، أَيْ أَضَافُوا إِلَى وُقُوعِهِمْ فِي التَّشْبِيهِ، أَنَّهُمْ جَنَوْا عَلَى النُّصُوصِ بِتَحْرِيفِهَا عَنْ مَعْنَاهَا الَّذِي أَرَادَ اللهُ، وَتَعْطِيلِهَا عنْهِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، يَقُولُونَ: المُراد بِذَلِكَ: جَاءَ أَمْرُ رَبكِ.

إِذَنْ: حَرَّفُوا النَّصَّ عَن مَعْنَاهُ، أَيْ صَرَفُوهُ مِن المَعْنَى الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ إِلَى معنًى أَحْدَثُوهُ هُمْ، ثُمَّ عَطَّلُوا مَدْلُولَهُ، فَمَدْلُولُ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: أَنَّ اللهَ جَاءَ بِنَفْسه، وهُمْ عَطَّلُوا هَذَا المَعْنَى، وَقَالُوا: إِنَّ اللهَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجِيءَ بِنَفْسِهِ؛ لأَنَّ الحَوَادِثَ لَا تَقُومُ -عَلَى زَعْمِهِمْ- إِلَّا بِحَادِثٍ، وَالمَجِيءُ حَادِثٌ فَيَلْزَمُ إِذَا اتَّصَفَ بِهِ الخَالِقُ أَنْ يَكُونَ الخَالِقَ حَادِثًا.

إِذَنْ: وَقَعُوا فِي مَحْذُورَينِ:

المحذور الأَوَّل: التَّشبيهُ عَلَى قِيَاس قَولِهِم.

والمحْذُور الثَّانِي: الجِنَايَةُ عَلَى النُّصُوصِ مِن وَجْهَينِ:

الوَجه الأَوَّل: تَحْرِيفُهَا عَن المرادِ بِهَا.

الوَجه الثَّانِي: تَعطيلُهَا عَمَّا دَلَّت عَلَيهِ.

فَنَقُولُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي جَانِبِ الإِثْبَاتِ[١]:

---

[١] **قولُنَا**: فِي جَانِبِ الإِثْبَاتِ، أَي: إِذَا كُنَّا نُخَاطِبُه بالصِّفَةِ الَّتِي أَثْبَتَهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: الوجهُ، يَقُولُونَ: المرادُ بالوَجْهِ: الذَّات، وَلَا وَجْه للهِ.

نَقُولُ: وَأَنْتُمْ إِذَا أَثْبَتُّم ذَاتًا؛ فَقَدْ وَقَعْتُمْ فِي التَّشْبِيهِ -عَلَى قِيَاسِ قَوْلِكُمْ- لأَنَّ لِلمَخْلُوقَاتِ ذَوَاتًا، وَعَلَى هَذَا فَيَلْزَمُكُمْ فِيمَا أَثْبَتُّم أَنْ تَكُونُوا مُشَبِّهِينَ.

فَقَولُنا: «**فِي جَانِب الإِثْبَاتِ**»: أَيْ إِذَا خَاطَبْنَاهُ فِيمَا يُثبتهُ مِن الصِّفَاتِ، نَقُولُ: يَلْزَمُكَ مِنَ التَّشْبِيهِ فِيمَا أَثْبَتَّ نَظِير مَا يَلْزَمُكَ فِيمَا نَفيْتَ، فَإِمَّا أَنْ تَنْفِيَ مَا أَثْبت، وَإِمَّا أَنْ تَتَنَاقَض.

فَنَقُولُ: عَلَى قِيَاسِ قَوْلِكَ؛ يَجِبُ أَنْ تَنْفِيَ مَا أَثْبَتَ، أَمَّا أَنْ تُثبتَ هَذَا وَتَنْفِي نَظِيرهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّنَاقُضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّنَاقُضَ بَاطِلٌ.

وَقَوْلُنَا: «**فِي جَانِب النَّفْي**»: أَي إِذَا خَاطَبْنَاهُ فِيمَا يَنْفِيهِ، نَقُولُ: يَلْزَمُكَ مِن مَنْعِ التَّشْبِيهِ فِيمَا نفيت نَظِير مَا يَلْزَمُكَ فِيمَا أَثْبتَّ.

مَثَلًا: هُوَ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ للهِ يَد، وَيُثبتُ أَنْ يَكُونَ للهِ قُوَّة، وَيقُولُ: أَنَا أُثبتُ قُوَّةً لَا تُشبهُ قُوَّةَ المخلُوقين.

نَقُولُ لَهُ: يَلْزَمُكَ فِيمَا نفيتَ -وَهِيَ اليَدُ- مِن مَنْعِ التَّشْبِيهِ مَا يَلْزَمُكَ فِيمَا أثبتَّ مِن مَنْعِ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ يَقُولُ: أَنَا أُثبتُ القُوَّةَ بِلَا تَشْبِيهٍ، فنَقُولُ: يَلْزَمُكَ أَنْ تُثبتَ اليَدَ بِلَا تَشْبِيهٍ.

فالَّذِي نَفَى حَقِيقَةَ اليَدَ، وَأَثْبَتَ القُوَّةَ، عِندَه إِثْبَاتٌ ونَفْيٌ:

■ النَّفْيُ: اليَدُ الحَقِيقِيَّة.

■ الإِثْبَاتُ: القُوَّةُ.

وفِي جَانِبِ الإِثْبَاتِ نَقُولُ: أَنْت أَثْبَتَّ القُوَّةَ، وَقُلْتَ: أُثبتُ للهِ قُوَّة بِلَا تَشْبِيهٍ. فَنَقُولُ: يلْزَمُكَ عَلَى قَاعِدَتِكَ أَنْ تَكُونَ مُشبهًا؛ لأَنَّ المَخْلُوق لَهُ قُوَّةٌ. فهَذا نَفَى اليَدَ الحَقِيقِيَّةَ، ونَقُولُ: مَا نَفيْتَهُ مِن اليَدِ الحَقِيقِيَّةِ يَلْزَمُك أَنْ تُثبتَهُ مَعَ مَنعِ التَّشْبِيهِ، كَمَا أَثْبَتَّ القُوَّةَ مَعَ مَنعِ التَّشْبِيهِ.

فالمُهِمُّ: أَنَّ كُلّ النَّافِينَ لِلصِّفَاتِ هُمْ يَنْفُونَ شَيْئًا وَيُثبتُونَ آخر، فَنَقُولُ: فِي جَانِب مَا نَفوهُ: يَلْزَمُكِ مِن إِثْبَاتِهِ مَعَ مَنْع التَّشْبِيهِ مِثلمَا يَلْزَمُكَ فِي إِثْبَاتِ مَا أَثْبتَّ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ.

وَفِي جانِبِ الإِثْبَاتِ نَقُولُ: يَلْـزَمُكَ فِي إِثْبَاتِكَ أَنْ تَكُـونَ مُشَبِّهًا؛ لأَنَّ هَـذِهِ قَاعِدَتُكَ: أَنَّ أَيَّ صِفَةٍ يَكُونُ لِلمَخْلُوقِ مِثْلهَا فَلَا تثبتُ لِلخَالِقِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيه.

أَمَّا عَن تَحْرِيفِهَا إِلَى مَعَانٍ غَيْر مُرادِهَا فَلِأَنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لَـمْ يُرِدْ بقولِهُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، نعْلمُ هَذَا بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَالقُرْآنُ نَزَلَ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

وإِذَا عَطَّلْنَا صِفَات الكَمَالِ لَزِمَ ثُبُوت صِفَاتِ النَّقْصِ؛ لأَنَّ كُلّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ: فَإِمَّا كَمَالٌ، وَإِمَّا نقصٌ، فَإِذَا انْتَفَى الكَمَالُ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّقْصِ.

أَثْبِتْ مَا نَفَيْتَ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، كَمَا أَثْبَتَّ مَا أَثْبَتَّ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ[١].

وَنَقُولُ لَهُ فِي جَانِبِ النَّفْيِ: انْفِ مَا أَثْبَتَّ خَوْفًا مِنَ التَّشْبِيهِ، كَمَا نَفَيْتَ مَا نَفَيْتَ خَوْفًا مِنَ التَّشْبِيهِ، وَإِلَّا كُنْتَ مُتَنَاقِضًا[٢].

---

[١] وَاضِحٌ أَنَّ الكَلَامَ عَلَى الأَشَاعِرَةِ، وَالأَشَاعِرَةُ يُثْبِتُونَ للهِ تعالى سَبْعَ صِفَاتٍ: الحَيَاةَ، وَالعِلْمَ، وَالقُدْرَةَ، وَالسَّمْعَ، وَالبَصَرَ، وَالإِرَادَةَ، وَالكَلَامَ.

وَالبَاقِي يَنْفُونَهُ ولَا يَصِفُونَ اللهَ بِهِ، فَنَقُولُ: أَثْبِت مَا نَفَيْتَ بِلَا تَشْبِيهٍ، كَمَا أَثْبَتَّ مَا أَثْبَتَّ بِلَا تَشْبِيهٍ، وَنَقُولُ: أَنْتَ أَثْبَتَّ الإِرَادَة، وَقُلْتَ: إِنَّهَا لَا تشْبِه إِرَادَةَ المخلوقين. وأَثْبتَّ الرَّحْمَةَ، وَقُلْتَ: إِنَّهَا لَا تُشْبِهُ رَحْمَةَ المخلوقين. هَذَا فِي جَانِبِ إِثْبَاتِ مَا نَفَوْهُ، نَقُولُ: يَجِبُ أَنْ تُثبتُوا مَا نَفَيْتُمْ بِلَا تَشْبِيهٍ، كَمَا أَثْبَتُّم مَا أَثْبَتُّم بِلَا تَشْبِيهٍ، وَهَذَا إِلْزَامٌ لَا نَحِيدُ عَنْهُ.

[٢] فَفِي جَانِبِ النَّفْيِ إِذَا قَالُوا: إِنَّهُمْ يَنْفُونَ الرَّحْمَةَ. نَقُولُ: إِذَن انْفِ الإِرَادَةَ؛ لأَنَّ نَفْيَكَ لِلرَّحْمَةِ خَوْفًا مِنَ التَّشْبِيهِ، فَعليك أَنْ تَنْفِيَ الإِرَادَةَ خَوفًا مِنَ التَّشْبِيهِ، وَنَحْنُ نَقُولُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الإِلْزَامِ لَا عَلَى سَبِيل أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ؛ لأَنَّ الحَقَّ أَنْ نُثبتَ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعالى لِنَفْسِهِ، وَنَنْفِي مَا نَفَاهُ اللهُ عَن نَفْسِه، لَكِنْ مِن بَابِ الإِلْزَامِ نَقُولُ لَهُ: انْفِ مَا أَثْبَتَّ خَوْفًا مِنَ التَّشْبِيهِ، كَمَا نَفَيْت مَا نَفَيْتَ خَوْفًا مِن التَّشْبِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَاذَا نَقُولُ لِهَؤُلَاءِ المُعَطِّلَةُ فِي جَانِبِ الإِثْبَاتِ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُحَاجِّهم فِيمَا أَثْبَتُوهُ؟

قُلْنَا: أَثْبِتُوا مَا نَفيْتُمْ مَعَ نَفْيِ التَّشبِيهِ، كَمَا أَنَّكُمْ أَثْبَتُّم مَا أَثْبَتُّم مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ. فهُمْ يَقُولُونَ: للهِ سَمْعٌ لَا كَسَمْعِ المخلوقين. إِذَنْ قُولُوا: للهِ رَحْمَةٌ لَا كَرَحْمَةِ المخلوقين.

وَالقَوْلُ الفَصْلُ المُطَّرِدُ السَّالِمُ مِنَ التَّنَاقُضِ مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا مِنْ إِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، إِثْبَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ، وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ، وَإِجْرَاءِ النُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ[١] ....

والمحاجَّةُ هَذِهِ إِنَّمَا هِيَ مِن بَابِ الإِلْزَامِ، وَلَا نَقُول: انْفُوا مَا نَفَيْتُمْ؛ كي نُجَادِلَهُمْ بِالإِثْبَاتِ، لَكِنْ مِن بَابِ الإِلْزَامِ، نَقُولُ: يَلْزَمُكُمْ أَنْ تَنْفُوا مَا أَثبتُّمْ خَوْفًا مِن التَّشْبِيهِ، كَمَا أَنَّكُمْ نَفَيْتُمْ مَا نَفَيْتُمْ خَوْفًا مِن التَّشْبِيهِ، وَإِلَّا كُنْتُمْ مُتَنَاقِضِينَ.

[١] هَذَا هُوَ القَوْلُ الحَقُّ؛ أي: الفَاصِلُ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، فالمُفْتَرَض السَّالِمِ مِنَ التَّنَاقُض، أَنَّنَا نُثبتُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِه، وَنَنْفِي مَا نَفَى اللهُ عَن نَفْسِه.

فَمَثلًا نَقرَأُ فِي الإِثْبَات قَولهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وَنَقرأُ فِي النَّفي قَولَهُ تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١].

وَنَقُولُ: اسْتَوى اسْتِواءً لا يُماثل استواءَ المخلُوقِين؛ لأَنَّ هَذِه هِيَ النَّتِيجَةُ مِن قَولِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وَقَولِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، أنْ نُثْبِتَ اسْتِواءً لا يُماثِلُ اسْتِواءَ المخْلُوقِينَ.

واليَد فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص:٧٥]، وَقَولُهُ تَعالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، النَّتِيجَةُ: أُثبتُ يدًا لا تُماثِلُ يَدَ المخْلُوقِينَ. فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ جَمَعْتَ بَينَ النُّصُوصِ، وَسَلمتَ مِنَ التَّنَاقُضِ، وَكُنْتَ مُتَأَدِّبًا مَعَ اللهِ وَرَسُولِهِ.

بقِيَ قِسْمٌ ثَالِثٌ، فِيمَا سَكتَ الله تَعَالَى عَنْه مِمَّا تنَازع فِيهِ النَّاس، وَسَيأْتِي الكَلَامُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الجِسْمُ والحَيِّزُ والجِهَة، هَلْ نُثبتُهَا للهِ تَعَالَى أَوْ نَنْفِيهَا عَنه، سَيأْتِي إِنْ شَاءَ الله هَذَا.

مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ[١]، وَلَا تَعْطِيلٍ[٢]، ....

فَصَارَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ لَيْسَ مُتَنَاقِضًا إِذَا قَالُوا: نَحْنُ نُثبتُ للهِ كُلَّ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِه مِن الصِّفَاتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ أَثْبَتُّمْ هَذَا؟ **فالجَوَابُ**: لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَثْبَتَهُ لِنَفْسِه وَنَنْفِي مَا نَفَاهُ اللهُ عَن نَفْسِهِ، كَالظُّلْمِ وَالتَّعَبِ وَالإِعْيَاءِ، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلَ: لِمَ نَفَيْتُمْ هَذَا عَن اللهِ؟ **قُلْنَا**: لأَنَّ اللهَ تَعَالَى نَفَاهُ عَن نَفْسِه.

فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُضْطَّردة ولَيْسَ فِيهَا أَيَّ تَنَاقُضٍ.

[١] التَّحْرِيفُ هُوَ: التَّغْيِيرُ، وَهُوَ إِمَّا فِي اللَّفْظِ، وإِمَّا فِي المَعْنَى، وَإِمَّا فِيهِما جَمِيعًا، فَالَّذِي يَقْرَأُ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ وَيَقُولُ: اسْتَوَى بِمَعْنَى: اسْتَوْلَى، فهَذَا مُحَرِّفٌ تَحْرِيفًا مَعْنوِيًّا؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ المَعْنَى عَن المُرادِ بِهِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، والتَّحْرِيفُ اللَّفْظِيُّ أَنْ يُغَيِّرَ اللَّفْظَ، فَتَارَةً يُغَيِّرُ اللَّفْظَ وَيَتَغَيَّرُ بِهِ المَعْنَى، وتارة يُغير اللَّفْظَ وَلَا يَتَغَيَّرُ بِهِ المَعْنَى.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: «الحمدَ للهِ رب العالمين» هَذَا صَحِيحٌ لَفظًا وَالمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ، وَإِذَا قَالَ: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعمْتُ عَلَيْهِمْ»، فهَذَا تَحْرِيفٌ لَفْظِيٌّ مَعْنَوِيٌّ، فكُلُّ أَنْوَاعِ التَّحْرِيفِ مُحَرَّمَةٌ، فيَجِبُ أَنْ يُقْرَأَ القُرْآنُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَبْقَى مَعْنَاهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

إِذن: التَّحْرِيف لَفظِي وَمَعْنَوِيٌّ، وَاللَّفْظِيُّ قَدْ يَتَغَيَّرُ بِهِ المَعْنَى، وَقَدْ لَا يَتَغَيَّرُ.

[٢] قَوْلُهُ: «**وَلَا تَعْطِيلَ**»: أَي: أَنْ يُخَلِّيَ اللهَ تَعَالَى مِن صِفَاتِهِ، فَمَثَلًا: المُعْتَزِلَةُ عطَّلُوا تَعْطِيلًا كَامِلًا ونَفَوْا جَمِيعَ الصِّفَاتِ، أَمَّا الأَشْعَرِيَّةُ فنفُوا وعَطَّلُوا تَعْطِيلًا جُزْئِيًّا، لَمْ يُعَطِّلُوا جَمِيعَ النُّصُوصِ بَلْ بَعْضَها.

وَلَا تَكْيِيفٍ[١]، وَلَا تَمْثِيلٍ[٢].

وَيَتبَيَّنُ هَذَا بِأَصْلَيْنِ، وَمَثَلَيْنِ، وَخَاتِمَةٍ:

فَأَمَّا الأَصْلَانِ:

فَأَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَالَ لِمَنْ يُثْبِتُ بَعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ كَالأَشَاعِرَةِ: «القَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي بَعْضٍ»، أَيْ إِنَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِمَّا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ أُلْزِمَ بِإِثْبَاتِ البَاقِي، وَمَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْهُ أُلْزِمَ بِنَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ وَإِلَّا كَانَ مُتَنَاقِضًا[٣].

---

[١] وقَوْلُهُ: «**وَلَا تَكْيِيف**»: ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ، بِأَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: كَيْفِيَّةُ وَجْهِ اللهِ كَذَا وَكَذَا.

وهَذَا حَرَامٌ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَالِكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: «الكَيف غَيْرُ مَعْقُولٍ». فَمَا أَحَدٌ يَعْقِلُ الكَيْفَ، أي يُدْرِكُه بِعَقْلِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «**وَلَا تَمْثِيلَ**»: أَنْ يُثبتَ صِفَات اللهِ تَعَالَى وَلَكِنْ يَجْعَلُهَا مُمَاثِلَةً لِصِفَاتِ المخلوقين، كَمَا صنعَ أَهْلُ التَّمْثِيلِ.

[٣] هَؤُلَاءِ هُم الأَشَاعِرَةُ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ، يُثبتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَسَبَقَ لنَا أَنَّهُمْ يُثبتُونَ مِنَ الصِّفَاتِ سَبْعًا، وَيُنْكِرُونَ البَاقِيَ ويُؤَولُونَهَا، وهُمْ لَا يُنْكِرُونَهَا إِنْكَارَ تَكْذِيبٍ، ولَوْ أَنْكَرُوهَا إِنْكَارَ تَكْذِيبٍ لَكَانُوا كُفَّارًا لِأَنَّهُمْ مُكذِّبُون للهِ وَرَسُولِهِ، لَكنَّهَم يُنْكِرُونَهَا إِنْكَارَ تَأْوِيلٍ، فَإِمَّا أَنْ يُعْذَرُوا بِتَأْوِيلِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ لَا يُعْذَرُوا، لكن لَيْسَ المكَذِّبُ كَالمؤَوِّل.

١- مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يُثْبِتُ للهِ تَعَالَى حَقِيقَةَ الإِرَادَةِ، وَيَنْفِي حَقِيقَةَ الغَضَبِ وَيُفَسِّرُهُ: إِمَّا بِإِرَادَةِ الانْتِقَامِ، وَإِمَّا بِالانْتِقَامِ نَفْسِهِ[١].

فَيُقَالُ لَهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا أَثْبَتَّهُ مِنْ حَقِيقَةِ الإِرَادَةِ وَمَا نَفَيْتَهُ مِنْ حَقِيقَةِ الغَضَبِ، فَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ الغَضَبِ يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ، فَإِثْبَاتُ حَقِيقَةِ الإِرَادَةِ يَسْتَلْزِمُهُ أَيْضًا.

وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ الإِرَادَةِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ، فَإِثْبَاتُ حَقِيقَةِ الغَضَبِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ أَيْضًا، لِأَنَّ القَوْلَ فِي أَحَدِهِمَا كَالقَوْلِ فِي الآخَرِ، وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُكَ إِثْبَاتُ الجَمِيعِ، أَوْ نَفْيُ الجَمِيعِ.

---

[١] هَذَا تَفْسِيرُ الأَشَاعِرَةِ، يَقُولُون: «غَضِبَ» أَيْ أَرَادَ الانْتِقَامَ، أَوْ «غَضِبَ» أَي انْتَقَمَ، فَيُفَسِّرُون ذَلِكَ إِمَّا بِالإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِالفِعْلِ الْمُنْفَصِلِ البَعِيدِ عَن اللهِ، وَنَحْنُ لَا نُرِيدُ أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِمْ، بل نُرِيدُ أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّهُمْ مُتَنَاقِضُونَ، وَأَنَّ القَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي البَعْضِ.

فهُمْ يُثبتُونَ الإِرَادَةَ وَهِيَ عِنْدَهُم مِنَ الصِّفَاتِ السَّبعِ الَّتِي يُثبتُونَهَا، لَكِنَّ الغضَبَ لَا يُثبتُونَهُ، يَقُولُونَ: الغَضَبَ غَلَيَانُ القَلْبِ لِطَلَبِ الانْتِقَامِ، وَلِهَذَا يَظْهَرُ الدَّمُ عَلَى الوَجْهِ وَيحمَّرُ، وَتَنْتَفِخُ الأَوْدَاجُ، فَاللهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِهِ، وَالإِرَادَةُ يُوصَفُ اللهُ بِهَا!! فَيُفَسِّرُونَ الغَضَبَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- إِمَّا بِإِرَادَةِ الانْتِقَامِ؛ لأَنَّ الإِرَادَةَ عِنْدَهُم لَا تَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ.

٢- وَإِمَّا بِالانْتِقَامِ نَفْسه، وَيُثبتُونَ الانْتِقَام؛ لِأَنَّهُ فِعلٌ وَلَيْسَ صِفَةً، وَالفِعْلُ مُنْفَصِلٌ عَن اللهِ؛ لِأَنَّهُ عُقُوبَةٌ بِالدُّنْيَا أَو الآخِرَةِ.

فَإِنْ قَالَ: الإِرَادَةُ الَّتِي أَثْبَتُّهَا لَا تَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ لِأَنَّنِي أَعْنِي بِهَا إِرَادَةً تَلِيقُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ لَا تُمَاثِلُ إِرَادَةَ المَخْلُوقِ.

قِيلَ لَهُ: فَأَثْبِتْ للهِ غَضَبًا يَلِيقُ بِهِ وَلَا يُمَاثِلُ غَضَبَ المَخْلُوقِ[١].

فَإِنْ قَالَ: الغَضَبُ غَلَيَانُ دَمِ القَلْبِ لِطَلَبِ الِانْتِقَامِ وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِاللهِ تَعَالَى.

قِيلَ لَهُ: وَالإِرَادَةُ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ وهَذَا لَا يَلِيقُ بِاللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى![٢].

---

[١] هَذِهِ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ، أَنْ نَقُولَ: أَثْبِتِ الغَضَب، وَقُلْ: إِنَّهُ غَضَبٌ يَلِيقُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ، لَا يُمَاثِلُ غَضَبَ المَخْلُوقِينَ، كَمَا أَثْبَتَّ الإِرَادَةَ وَقُلْتَ: إِنَّ للهِ إِرَادَةً تَلِيقُ بِهِ لَا تُمَاثِلُ إِرَادَةَ المخلوقين.

[٢] هَذَا تَعْرِيفُ الفَلَاسِفَةِ لِلغَضَبِ، وَهَكَذَا جَاءَت السُّنَّةُ مُؤَيِّدَةٌ لِذَلِكَ، فَأَخبرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ: «**الغَضَبُ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ**»(١)، وَالجَمْرَةُ عَادَةً إِذَا وضعَت فِي شَيْءٍ صَارَ يَغْلِي، وَلَا يَكُونُ الغَضَبُ إِلَّا مِنْ قُوَّةٍ بِخِلَافِ الحُزْنِ، فالحُزْنُ يَكُونُ مِن الضّعفِ؛ لأَنَّ المَحْزُونَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى مُقَاوَمَةِ مَا وَقَعَ بِهِ.

وَالغَضَبُ يَدُلُّ عَلَى القُوَّةِ، وَأَنَّ الغَاضِبَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْطِشَ بِمَنْ غَضِبَ عَلَيْهِ.

وَلِذَلِكَ لَوْ أَسَاءَ السُّلْطَانُ إِلَى شَخصٍ؛ فَإِنَّ الشَّخصَ يَحْزَنُ وَلَا يَغْضَبُ؛ لأنه لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْطِشَ بِالسُّلْطَانِ.

وَلَوْ أَسَاءَ شَخْصٌ إِلَى السُّلْطَانِ؛ لَغَضِبَ السُّلْطَانُ؛ لأنه يَسْتَطِيعُ البَطْشَ بِهِ، فَيَغْضَبُ وَيَبْطِشُ بِهِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٦١ رقم ١١٦٠٤).

فَإِنْ قَالَ: هَذِهِ إِرَادَةُ المَخْلُوقِ، وَأَمَّا إِرَادَةُ اللهِ فَتَلِيقُ بِهِ.

قِيلَ لَهُ: وَالغَضَبُ بِالمَعْنَى الَّذِي قُلْتَ، غَضَبُ المَخْلُوقِ، وَأَمَّا غَضَبُ اللهِ فَيَلِيقُ بِهِ، وَهَكَذَا القَوْلُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الَّتِي نَفَاهَا يُقَالُ لَهُ فِيهَا مَا يَقُولُهُ هُوَ فِيمَا أَثْبَتَهُ[١].

فَإِنْ قَالَ: أُثْبِتُ مَا أُثْبِتُهُ مِنَ الصِّفَاتِ بِدَلَالَةِ العَقْلِ عَلَيْهِ.

أَجَبْنَا عَنْهُ بِثَلَاثَةِ أَجْوِبَةٍ سَبَقَ ذِكْرُهَا عِنْدَ الرَّدِّ عَلَى الطَّائِفَةِ الأُولَى[٢].

وَلِهَذَا صَارَ الحُزْنُ لَا يَلِيقُ بِالله تَعَالَى وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَأَمَّا الغَضَبُ فَيُوصَفُ بِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف:٥٥]، أي: أَغْضَبونا، وَليس المرادُ بِالأَسَفِ الحزن، بَل المَرادُ الغَضَب، بِدَليلِ قَولِهِ: ﴿ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾.

[١] كُلُّ هَذِهِ المُنَاقَشَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّابِطِ الَّذِي سبَق، وَهُوَ: أَنَّ القَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي بَعْضٍ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا.

[٢] الإِنْسَانُ العَاقِلُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا إِنَّمَا يُرِيدُهُ لِمَصْلَحَتِهِ، فإِمَّا أَنْ يَدْفَعَ بِذَلِكَ ضَرَرًا، وَإِمَّا أَنْ يَجْلِبَ بِذَلِكَ نَفْعًا، وليس أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُرِيدُ شَيْئًا لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا دَفْعَ ضَرَرٍ، إِلَّا رَجُلٌ سَفيهٌ أَوْ مَجْنُونٌ؛ فَهَذَا مُمْكِنٌ، وَالإِرَادَةُ بهذا المعنَى لا تَلِيقُ باللهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي الحديثِ القُدْسِيِّ: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي**»(١).

هَكَذَا القَوْلُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الَّتِي نَفَاهَا، يُقَالُ لَهُ فِيهَا مَا يَقُولُهُ هُوَ فِيمَا أَثْبَتَهُ لِمَنْ نَازَعَهُ فِي الإِثْبَاتِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

فنَحْنُ نَازَعْنَاهُ فِي الإِثْبَاتِ مِن أَجْلِ إِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِ، فَقُلْنَا لَهُ: لَا تُثبتْ للهِ إِرَادَةً؛ لأَنَّ إِثْبَاتَ الإِرَادَةِ للهِ -عَلَى زَعْمِكَ- يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَنَحْنُ نُنَازِعُهُ فِي الإِثْبَاتِ لَا لأَجْلِ أَنْ يَنْفِيَ، وَلَكِنْ مِن أَجْلِ أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ.

فالَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ كَالمُعْتَزِلَةِ يُنَازِعُونَهُ فِي الإِثْبَاتِ لِئَلَّا يَقُولَ بِهِ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بالإِثْبَاتِ. والمَعْنَى: إِذَا كُنْتُمْ تُثبتُونَ ذَاتَ اللهِ بِلَا تَمْثِيلٍ؛ فَأَثْبتُوا صِفَاتِهِ بِلَا تَمْثِيلٍ، والمُمَثِّلَةُ يُثبتُونَ الصِّفَاتِ لَكِنْ مَعَ التَّمْثِيلِ، وَيَقُولُونَ: نُثبتُ للهِ ذَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ الذَّاتِ والصِّفَات.

كَذَلِكَ الَّذِينَ يُعَطِّلُونَ وَيَنْفُونَ الصِّفَاتِ؛ فإِنَّهم يُثبتُونَ للهِ تَعَالَى ذَاتًا لَا تُمَاثِلُ الذَّوَاتِ، وَلَا يُثبتُونَ للهِ صِفَاتٍ لَا تُمَاثِلُ الصِّفَات!

ونَقُولُ لِـهَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ: القَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ، يَعْنِي: أَنَّكُمْ إِذَا أَثبتُّمْ ذَاتًا لَا تُمَاثِلُ المخلوقين، فَأَثبتُوا صِفَاتٍ لَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المخلوقين، وَهَذَا أَصْلٌ كَالأَوَّلِ، والأَوَّلُ: القَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبت مِن أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاته، فَلا بدَّ أَنْ يَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهِ وَبَين مَا يُثبتُ لَمَا تَتَوَاطَأُ فِيهِ المُسَمَّيَاتُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لما فُهِمَ الخِطَابُ، وَلَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّ مَا اخْتَصَّ اللهُ بِهِ وَامْتَازَ عَن خلقِهِ، أَعْظَمُ مِمَّا يَخْطُرُ بِالبَالِ، أَوْ يَدُورُ فِي الخَيَالِ.

فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِن الاشْتِرَاكِ فِي الأَسْمَاءِ والصِّفَات، تَسَاوِي المُسَمَّى وَالمَوْصُوفُ فِي الحَقِيقَةِ.

فكُلُّ مَا نُثبتُهُ مِن أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاته لَا بُدَّ أَنْ يَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهِ وَبين مَا يَثبتُ لنَا، فَمَثَلًا: العِلْـمُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُـونَ هُنَاكَ قَـدْرٌ مُشْتَرَكٌ بين عِلْمِ اللهِ وَعِلْم المَخْلُوق،

الأَصْلُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ لِمَنْ يُقِرُّ بِذَاتِ اللهِ تَعَالَى بِلَا تَمْثِيلٍ، وَيُمَثِّلُ فِي صِفَاتِهِ أَوْ يَنْفِيهَا: القَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ[١].

لَوْلَا هَذَا القَدْرَ المُشْتَرَك مَا فَهِمنَا العِلْمِ الَّذِي وصف اللهُ بِهِ نَفْسَهُ.

وكُلُّ مَا أَخْبَرَ اللهَ بِهِ عَن نَفْسِه لَا بُدَّ مِن قَدْر مُشْتَرَك نَفْهَمُ بِهِ أَصل المَعْنَى، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ التَّمَاثُلُ؛ لأَنَّ اللهَ إِنَّمَا نَفَى عَن نَفْسِهُ المُمَاثَلَةَ، وَلَمْ يَنفِ عَن نَفْسِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِصِفَةٍ يَتَّصِفُ بِهَا المَخْلُوقُ، بَلْ نَفْيُ المُمَاثَلَةِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ أَصْل المَعْنَى، وَإِلَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ المَعْنَى ثَابِتًا مَا صَحَّ أَنْ يَنْفِيَ المُمَاثَلَة.

[١] قَولُهُ: «**الأَصلُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ لمن يُقِرُّ بِذَاتِ اللهِ تَعَالَى بِلَا تَمْثِيل، وَيُمَثِّلُ فِي صِفَاتِهِ أَوْ يَنْفِيهَا...**»: الَّذِينَ يَنْفُونَهَا هُم المُعْتَزِلَةُ، وَالَّذِينَ يُمَثِّلُونَهَا هُم المُمَثِّلَةُ، فَالَّذِي يُثبتُ ذَات الله عَزَّوَجَلَّ ويقول: للهِ ذَاتٌ لَا تُشبهُ الذَّوَاتِ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ صِفَات. أَوْ يَقُولُ: للهِ ذَات تُشبه الذَّوَات وَتُمَاثِله. حَتَّى إِنَّ بَعْضَهمْ -والعياذ بِاللهِ- يَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ شَابٍّ جَمِيلٍ أَمْرَدَ. وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ مِن الخُرَافَاتِ الَّتِي يَقُولُونَهَا، فَهَؤُلَاءِ نَقُولُ لَهُمْ: القَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ.

وَنَقُولُ لِمَنْ يُثبتُ الذَّاتَ وَيَنْفِي الصِّفَات، أَوْ يُثبتُ مُمَاثَلَةَ اللهِ فِي صِفَاتِه لِلمَخْلُوقين، فَنَقُولُ لَهُ: إِنَّهُ يَلزَمُكَ أَنْ تُثبتُ للهِ صِفَاتٍ لَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المخلوقين، لـمَّا أَثْبَتَّ لَهُ ذَاتًا لَا تُمَاثِلُ ذَات المخلوقين؛ لأَنَّ الكَلَامَ عَلَى الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَن الكَلَامِ فِي الذَّاتِ، فَإِنَّ الصِّفَاتِ لَازِمَةٌ للذَّات، مَا مِن ذَاتٍ إِلَّا وَلَـهَا صِفَاتٌ، فَإِذَا كَانَت ذَاتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَا تُشبهُ ذَوَات المخلوقين؛ فَلتكُنْ صِفَاتُهُ أَيْضًا لَا تُشبهُ صِفَات المخلوقين.

وَهَذَا هُوَ الوَاقِعُ، فَلَا يُمْكِنُ لِإِنْسَانٍ أَنْ يَتَصَوَّرَ أَنَّ اللهَ تعالى مِثْل الخَلْقِ أَبَدًا، وَلَا يَسَعُ أَيَّ عَاقِلٍ أَنْ يُنْكرَ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعالى لِنَفْسِهِ أَبَدًا.

يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ للهِ تَعَالَى ذَاتًا لَا تُمَاثِلُ ذَوَاتَ المَخْلُوقِينَ، لَزِمَهُ أَنْ يُثْبِتَ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ القَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كَالقَولِ فِي الذَّاتِ، وَهَذَا الأَصْلُ يُخَاطَبُ بِهِ أَهْلُ التَّمْثِيلِ، وَأَهْلُ التَّعْطِيلِ مِنَ المُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ.

فَيُقَالُ لِأَهْلِ التَّمْثِيلِ: أَلَسْتُمْ تُثْبِتُونَ للهِ ذَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ فَأَثْبِتُوا لَهُ صِفَاتٍ بِلَا تَمْثِيلٍ.

وَيُقَالُ لِأَهْلِ التَّعْطِيلِ مِنَ المُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ: أَلَسْتُمْ تَقُولُونَ بِوُجُودِ ذَاتٍ لَا تُشْبِهُ الذَّوَاتَ؟ فَكَذَلِكَ قُولُوا بِصِفَاتٍ لَا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ!

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ: إِنَّ اللهَ اسْتَوى عَلَى العَرْشِ فَكَيْفَ اسْتِوَاؤُهُ؟

فَيُقَالُ لَهُ: القَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ فَأَخْبِرْنَا كَيْفَ ذَاتُهُ؟

فَإِنْ قَالَ: لَا أَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ.

قِيلَ لَهُ: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَائِهِ.

وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُهُ أَنْ يُقِرَّ بِاسْتِوَاءٍ حَقِيقِيٍّ غَيْرِ مُمَاثِلٍ لِاسْتِوَاءِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا مَعْلُومِ الكَيْفِيَّةِ، كَمَا أَقَرَّ بِذَاتٍ حَقِيقِيَّةٍ غَيْرِ مُمَاثِلَةٍ لِذَوَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا مَعْلُومَةِ الكَيْفِيَّةِ، كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَشَيْخُهُ رَبِيعَةُ وَغَيْرُهُمَا فِي الِاسْتِوَاءِ: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»(١)[١].

---

[١] قولُهُ فِي الحَاشِيَةِ: «وَالخَطْبُ فِي ذَلِكَ سَهلٌ»: يَعْنِي الأَمْرُ فِي ذَلِكَ سَهْلٌ، فَسواءٌ قُلْت: الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ والكيفُ مَجْهُولٌ. أَوْ قُلْت: الاسْتِوَاء غَيْر مَجْهُولٍ، والكيف

---

(١) نقله المؤلف رحمه الله بالمعنى والمحفوظ من لفظها: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول. والخطب في ذلك سهل. (الشارح)

انظر الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (١/ ٨٥).

فَقَوْلُهُ: (الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ) أَيْ مَعْلُومُ المَعْنَى فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ، وَلَهُ مَعَانٍ بِحَسَبِ إِطْلَاقِهِ وَتَقْيِيدِهِ بِالحَرْفِ[1]، فَإِذَا قُيِّدَ بِـ(عَلَى) كَانَ مَعْنَاهُ العُلُوَّ وَالِاسْتِقْرَارَ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون:٢٨]، وَقَالَ: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف:١٣].......................................

غَيْرُ مَعْقُولٍ. فالمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لأَنَّ الاسْتِوَاءَ غَيْرُ المَجْهُول، أي: مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ غَيْرُ المَعْقُول: هَذَا الَّذِي قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الطَّالِبِ، وَالمَعْنَى إِذَا كُنَّا لَا نَعْقِلُ الكَيْفَ وَجَبَ أَنْ نَعْتَمِدَ عَلَى السَّمْعِ، وَالسَّمْعُ لَمْ يُبَيِّنْ لنَا الكَيْفِيَّةَ، فتَكُونُ النَّتِيجَةُ أَنْ يَكُونَ الكَيْفُ مَجْهُولًا، فَالكَيْفِيَّةُ إِذَا كُنَّا لَا نُدْرِكُهَا بِالعَقْلِ، ولَمْ يَرِدْ بِهَا السَّمْعُ، بَقِيت عِنْدَنَا مَجْهُولَةً.

وَهَذَا القَوْلُ، أَيْ: قَوْلنَا فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ. نُخَاطِبُ بِهِ أَهْلَ التَّعْطِيلِ، وَأَهلَ التَّمْثِيلِ أَيْضًا؛ فأَمَّا أَهْلُ التَّعْطِيلِ فَنَقُول: أَثْبِتُوا للهِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُمَاثِلُ الصِّفَاتِ، كَمَا أَثبتُّمْ ذَاتًا لَا تُشبهُ الذَّوَاتِ، ونَقُولُ لأَهلِ التَّمْثِيل: أَثبتُوا الصِّفَات بِلَا تَمْثِيلٍ كَمَا أَثْبَتُّم الذَّاتَ بِلَا تَمْثِيلٍ، يَعْنِي أَنَّنَا نُخَاطِبُ المُعَطِّلَة لِنُلْزِمَهُمْ بِالإِثْبَاتِ، وَنُخَاطِبُ المُمَثِّلَةَ لِنُلْزِمَهُمْ بِنَفْيِ المُمَاثَلَةِ.

[١] قولُهُ: «**فَقَوْلُهُ: الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ. أَي مَعْلُومُ المعْنَى فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ وَلَهُ مَعَانٍ...**»: الاسْتِوَاءُ لَهُ مَعَانٍ بِحَسَبِ إِطْلَاقِهِ وَتَقْيِيدِهِ، وَقَدْ يُقَيَّدُ بِـ(إِلَى)، وَقَدْ يُقَيَّدُ بالـ(وَاو)، وَقَدْ يُطْلَقُ فَلَا يُقَيَّدُ، فَإِذَا أُطْلَقَ صَارَ مَعْنَاهُ الكَمَال مِثل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤]، أي كَمُلَ وَنَضجَ.

وَإِذَا قُيِّد بِـ (إِلَى) صَارَ مَعْنَاهُ القَصْدُ، مِثْل قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩].

فَاسْتِوَاءُ اللهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ عُلُوُّهُ عَلَيْهِ عُلُوًّا خَاصًّا يَلِيقُ بِهِ، عَلَى كَيْفِيَّةٍ لَا نَعْلَمُهَا، وَلَيْسَ هُوَ العُلُوَّ المُطْلَقَ عَلَى سَائِرِ المَخْلُوقَاتِ[١].

وَقَوْلُهُ: «وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ» أَيْ إِنَّ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى عَرْشِهِ مَجْهُولَةٌ لَنَا، وَذَلِكَ لِوُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ[٢]:

وَإِذَا قُيِّدَ بِالـ(وَاو) صَارَ مَعنَاهُ المسَاوَاة، مِثْل قَولِهِم: (اسْتَوى الماءُ وَالخَشَبَة) أَي تَسَاوَيَا.

وَإِذَا قُيِّدَ بِـ(عَلَى) صَارَ مَعنَاهُ العُلُو وَالاسْتِقْرَار، كَما فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا اَسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى اَلْفُلْكِ﴾. [المؤمنون:٢٨].

[١] وقولُهُ: «فاسْتِوَاءُ اللهِ عَلَى عَرْشِهِ عُلُّوهِ عَلَيه عُلُوًّا خَاصًّا يَلِيقُ بِهِ...»: يَعنِي لَو قَالَ قَائِلٌ: إِذَا فَسَّرْتُم «اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ» يَعْنِي عَلَا عَلَيْهِ، فَهُوَ عَالٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

نَقُولُ: هَذَا عُلُوٌّ خَاصٌّ. فَمَثَلًا: الإِنْسَان يَكُونُ عَلَى السَّطْحِ، فَهُوَ عَالٍ عَلَى الَّذِينَ فِي الأَسْفَلِ، لَكِنْ علوَّهُ عَلَى السَّطْحِ خَاصٌّ، وَكَذَلِكَ نَقُول: فُلَانٌ عَالٍ عَلَى الكُرْسِيِّ. فَهَذَا عُلوٌّ خَاصٌّ، يَعْنِي عُلوٌّ مُخْتَصٌّ بِالكُرْسِيِّ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ مَثَلًا جَالَسٌ عَلَيْهِ، وَمُسْتَقرٌّ عَلَيْهِ، لَكِن العُلو المُطلَق عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَأَنْتَ مَثَلًا عَلَى كُرْسِيٍّ عَالٍ عَلَى الَّذِينَ فِي الأَسْفَلِ علوًّا مُطْلَقًا عَلَى الَّذِينَ تَحْته، لَكِنَّ الكُرْسِيَّ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ هَذَا علوٌّ خَاصٌّ.

فَاسْتِوَاءُ اللهِ عَلَى العَرْشِ علُوُّهُ عَلَيْهِ عُلوًّا خَاصًّا بِالعَرْشِ، فلا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى السَّماءِ، أَو اسْتَوَى عَلَى الأَرْضِ، وَإِنْ كَانَ اللهُ عَالٍ عَلَى الأَرْضِ، وَعَالٍ عَلَى السَّماءِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَلَيْس كالعُلُوِّ المُطلقُ عَلَى سَائِرِ المَخْلُوقَاتِ».

[٢] لَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ لاسْتِوَاءِ اللهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ كَيْفِيَّةٌ؟

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ أَخبَرَنَا أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيفَ اسْتَوَى[١].

الثَّانِي: أَنَّ العِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ فَرْعٌ عَنِ العِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ المَوْصُوفِ وَهُوَ الذَّاتُ، فَإِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَاتِ اللهِ فَكَذَلِكَ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ صِفَاتِهِ[٢].

الجَوابُ: نَعَمْ، لَهُ كَيْفِيَّةٌ، لَكِنَّهَا مَجْهُولَةٌ لَنَا؛ لِأَنَّهُ مَا مِن شَيْءٍ مَوْجُود إِلَّا وَلَه كَيْفِيَّةٌ، فَمَا دَامَ الاسْتِوَاءُ ثَابِتٌ فَلَهُ كَيْفِيَّةٌ قَطْعًا، لَكِنَّهَا مَجْهُولَةٌ لَنَا، فَلَا نَدْرِي كَيْفَ اسْتَوى.

[١] قولُه: «**الأَوَّل: أَنَّ اللهَ أَخبَرَنَا أَنَّه اسْتَوَى عَلَى عَرشِهِ، وَلم يُخبِرْنَا كَيفَ اسْتَوَى**» هَذَا نَقُولُهُ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِن صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، نَقُولُ: أَخْبَرَنَا اللهُ عَن كَذَا وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَن كَيْفِيَّتِهِ، أَخْبَرَنَا اللهُ عَن نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ نُزُولُهُ، وَأَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَعْجَبُ فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات:١٢]، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيفَ العَجَبُ، وَأَخبَرَنا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللهَ يَضْحَكُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلاهُمَا يَدخُلُ الجَنَّةَ(١)، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيفَ يَضْحَكُ، وَعَلَى هَذَا فَقِسْ.

وكُلُّ الصِّفَاتِ الَّتي أَخْبَرَنَا اللهُ عَنْهَا فإِنَّه أَخبرنَا عنها وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَن كَيفِيَّتِهَا.

[٢] قولُهُ: «**الثَّانِي: أَنَّ العِلْمَ بِكَيفِيَّةِ الصِّفَةِ فَرعٌ عَنِ العِلْمِ بِكَيفِيَّةِ الموصُوفِ وَهُوَ الذَّات...**» وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَيْفِيَّةَ ذَاتِ اللهِ مَجْهُولَةٌ، فَإِذَا كَانَت كَيفِيَّةُ ذَاتِ اللهِ مَجْهُولَةً لَنَا؛ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ كَيفِيَّةُ صِفَاتِهِ كَذَلِكَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يُسلم، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠).

الثَّالِثُ: أَنَّ الشَّيْءَ لَا تُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ، أَوْ مُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ أَوِ الخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُنْتَفٍ فِي اسْتِوَاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى عَرْشِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ يُثْبِتُونَ لِلاسْتِوَاءِ كَيْفِيَّةً لَكِنَّهَا مَجْهُولَةٌ لَنَا[١].

---

[١] وقولُهُ: «**الثَّالِثُ: أَنَّ الشَّيءَ لَا تُعلَم كَيفِيَّته إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ، أَو مُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ أَوِ الخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْه**»، وَكُلُّ ذَلِكَ مُنْتَفٍ فِي صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا قولُ الإمام مَالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الكَيْفُ مجهُولٌ». فيَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ كَانُوا يُثبتُونَ الكَيْفِيَّةَ لَكِنْ يَنْفُونَ عِلْمَهُمْ بتلك الكَيْفِيَّة، وَلَوْ كَانَ لَيْسَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ لَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الكَيْفُ مَعْدُومٌ» مَثَلًا، لَكِنَّهُ يَقُولُ: مجْهُولٌ.

أَمَّا الوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ:

فالأَوَّلُ: أَخْبَرَنَا اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، وَلَمْ يَقُل: كَيْفَ اسْتَوَى، وَإِذَا كَانَ لَمْ يَقُلْ، فَلَيْسَ لنا بِهِ عِلْم، وَقَدْ نُهِينَا أَنْ نَتكَلَّمَ بِمَا لَا نَعْلَمُ.

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ العِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ فَرْعٌ مِن العِلْمِ بِكَيْفِيَّة المَوْصُوفِ، وَمِن المَعْلُومِ أَنَّنا لَا نَعْلَمُ كَيفِيَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فَكَذَلِكَ لَا نَعْلَمُ صِفَاتِهِ، وَقَدْ تقدَّم أَنَّ القَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الشَّيْءَ لَا تُعْلمُ كَيفِيَّتهُ إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ. إِذَا شَاهَدتهُ عَرفْت كَيْفَ هُوَ أَوْ مُشَاهَدَة نَظِيرِهِ.

مِثْل أَنْ أَقُول: عِنْدَي سَيَّارَةٌ مِثْلَ هَذِهِ، فتَعْلَمُ كَيْفيَّة سيَّارَتي، لِأَنَّكِ تُشَاهِدُ نَظِيرَهَا.

الأَخِيرُ: قَوْلُ الخَبَرِ الصَّادِقِ عَنه، يَأْتِيكَ رَجُلٌ يُخْبِرُكَ وَهُوَ صَادِقٌ عِنْدَكَ وَيَقُولُ: كَيفِيَّةُ هَذِهِ السَّيَّارَةِ كَذَا وَكَذَا، فتَعلم كَيْفِيَّتَهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» أَيْ أَنَّ الإِيمَانَ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، وَأَصْدَقُ قَوْلًا وَأَحْسَنُ حَدِيثًا[١]، فَاجْتَمَعَ فِي خَبَرِهِ كَمَالُ العِلْمِ، وَكَمَالُ الصِّدْقِ، وَكَمَالُ الإِرَادَةِ، وَكَمَالُ الفَصَاحَةِ وَالبَيَانِ، فَوَجَبَ قَبُولُهُ وَالإِيمَانُ بِهِ.

فإن قيل: هَلْ هَذَا مَوْجُودٌ بِالنِّسْبَةِ لِكَيْفِيَّةِ الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ؟

فالجَوَابُ: لَا، غَيْرُ مَوْجُودٍ، فَوَجَبَ أَنْ نُؤْمِنَ بِكَيْفِيَّةٍ لَا نَعْلَمُهَا.

[١] فالكَلامُ إِذا تَمت فِيه هذه الأَوصَافُ الأَربَعةُ؛ فإِنَّه لا يَبْقَى عُذرٌ لمنْ لمْ يَقبلْه، أَو لمنْ حاولَ تَحرِيفَه، وهذه الأَوصَافُ الأَربعةُ هِي: كَمَالُ العِلمِ، وكَمَالُ الصِّدقِ، وكَمَالُ الإِرادةِ، وكَمَالُ الفصَاحةِ والبَيانِ.

فلَو تَخلَّفَ واحدٌ مِنْها لكانَ الكلامُ محلًّا للشَّكِّ، فلَو تَخلَّفَ كَمَالُ العِلمِ بِأَنْ حدَّثكَ شخصٌ جَاهلٌ؛ فإِنَّكَ لا تَثِقُ بقولِه لأَنَّه جاهلٌ، ولَو حدَّثكَ عَامِّيٌّ عنْ حُكمِ مسأَلةٍ شَرْعيَّةٍ، ويَبعُدُ أَنْ يَعرِفَها هُوَ وأَمثالُه؛ لكانَ فِي ذَلِكَ شَكٌّ، ولَو حدَّثكَ أُمِّيٌّ عنْ صِناعةِ شَيءٍ مَا؛ فإِنَّكَ لنْ تَثِقَ بكلامِه مِن أَجلِ عدَمِ العِلمِ.

كذلِكَ لو حدَّثكَ عَالِـمٌ لكنَّه ليسَ معرُوفًا بالصِّدقِ؛ فإِنَّكَ لا تَثِقُ بكلامِه، لا لِجهلِه ولكنْ لكذِبه، والإِنْسَانُ الكذُوبُ لا يُوثَقُ بخبرِه وإِنْ كانَ صِدْقًا.

وكَمَالُ الإِرادةِ أَنْ يَكونَ الإِنْسَانُ عَالمًا وصَادِقًا، لكنَّه لا يَستطيعُ الوفاءَ بكلامِه، فلا يُعْطِي النَّاسَ الأَمرَ على حقِيقتِهِ؛ فهَذَا لا يُوثقُ بكلامِه.

وأَمَّا الفصَاحةُ والبَيَانُ، فقدْ يَكونُ عِنْد الإِنْسَانِ عِلمٌ وصَدقٌ وإِخلاصٌ، لكنَّه لا يَستطيعُ النُّطقَ بالكلامِ على الوجْهِ الذي يُفْهَمُ مِنْه المَراد، وحِينئذٍ يَبْقَى الشَّكُ فِي

وَقَوْلُهُ: «وَالسُّؤَالُ عَنْهُ» أَيْ عَنْ كَيْفِيَّتِهِ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْهَا لَمْ يُعْرَفْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ، وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ فَكَانَ إِيرَادُهُ بِدْعَةً؛ وَلِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ سِمَاتِ أَهْلِ الْبِدَعِ، ثُمَّ إِنَّ السُّؤَالَ عَنْهُ مِمَّا لَا تُمْكِنُ الْإِجَابَةُ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنَ التَّنَطُّعِ فِي الدِّينِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»**(١) [١].

مُرادِه، لا لاختِلافِ الأَوصافِ الثَّلاثَةِ التِي هِي العَلِمُ والصِّدقُ والإِرادةُ، ولكنْ مِن جِهةِ رَكاكَةِ الأُسلوبِ وبُعْدِه عن المَرادِ.

وإِذا طَبَّقنَا هذا على كَلامِ اللهِ تَعالَى وكلامِ رسُولِه ﷺ؛ وجدنَا أَنَّها مَنْفِيَّةٌ غايَةَ الانتِفَاءِ، فإِنَّ كلامَ اللهِ مُتضَمِّنٌ لكمَالِ العِلمِ والصِّدقِ والإِرادةِ والفَصاحةِ والبَيانِ، وكذلِكَ كلامُ الرَّسُولِ ﷺ.

فإِذا كانَ هكذا؛ وَجَبَ أَنْ نَقبلَ هَذَا الكلامَ وأَنْ لا نَتعرَّضَ لتَحرِيفِه؛ لأَنَّه كلامٌ مِن عالِمٍ صادقٍ، مُريدٍ للهُدَى على أَكمَلِ ما يَكونُ مِنَ الفصَاحةِ والبَيانِ.

[١] في السُّؤالِ عنْ كيفِيَّةِ الصِّفةِ ثَلاثَةُ محَاذِير:

١- أَنَّه بِدْعةٌ؛ لأَنَّه لمْ يكنْ فِي عهدِ النَّبِيِّ ﷺ وخُلفَائهِ الرَّاشِدينَ، فما مِنْهم أَحدٌ قَالَ: كيفَ استوَى؟ بلْ قبِلُوهُ على مَا هُوَ عَلَيهِ، ولسْنَا نحنُ أَحرَصَ مِنْهُم على العِلْمِ، ولا أَشدَّ مِنْهم تَعظِيمًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، ولَوْ كانَ هَذَا مِنَ الأُمورِ المفِيدةِ التِي فِيها مَصلَحةٌ؛ لسَأَلَ الصَّحَابَةُ عنْها.

٢- إِنَّ السُّؤَالَ عـنْ مثلِ ذلِكَ مِن سماتِ أَهلِ البِدعِ، ولـهَذَا قَـالَ الإِمـامُ مـالِكٌ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

وَهَذَا القَوْلُ الَّذِي قَالَهُ مَالِكٌ وَشَيْخُهُ يُقَالُ فِي صِفَةِ نُزُولِ اللهِ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَغَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ: إِنَّهَا مَعْلُومَةُ المَعْنَى، مَجْهُولَةُ الكَيْفِيَّةِ، وَإِنَّ الإِيمَانَ بِهَا عَلَى الوَجْهِ المُرَادِ بِهَا وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا بِدْعَةٌ[١].

للذي سأَل: «مَا أَراكَ إِلَّا مُبتَدِعًا». أَي مِن أَهلِ البِدعِ، فإِنَّ أَهلَ البِدعِ هُم الذِين يَسأَلونَ عنْ هذه الأَشياءِ.

ثُمَّ إِنَّ السُّؤالَ عن الكيْفيَّةِ مما لا تُمكنُ الإِجابةُ عليْه، فَيكونُ السُّؤالُ عنه مِن بابِ التَّنطُّعِ فِي الدِّينِ، أَي مِنَ التَّعمُّقِ فِيه والتَّشدُّدِ، وقد قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ»(١).

[١] هَذَا مِيزانٌ لجميعِ الصِّفَاتِ، فكلُّ الصِّفَاتِ زِنْهَا بهَذَا، قُلْ: هِي معلُومةُ المعْنَى، مجْهُولةُ الكيفِيَّةِ، والإِيمانُ بِهَا واجِبٌ لثبُوتِها فِي الكتَابِ والسُّنَّةِ أَو فِي أَحدِهِمَا، والسُّؤالُ عنْها بِدْعةٌ.



---

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

فَصْلٌ

وَأَمَّا المَثَلَانِ:

فَأَحَدُهُمَا: نَعِيمُ الجَنَّةِ: فَقَدْ أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ فِي الجَنَّةِ طَعَامًا، وَشَرَابًا، وَلِبَاسًا، وَزَوْجَاتٍ، وَمَسَاكِنَ، وَنَخْلًا، وَرُمَّانًا، وَفَاكِهَةً، وَلَحْمًا، وَخَمْرًا، وَلَبَنًا، وَعَسَلًا، وَمَاءً، وَحِلْيَةً مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤٍ وَفِضَّةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكُلُّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ فِي الِاسْمِ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الدُّنْيَا مِنْ حَيْثُ المَعْنَى لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لَهُ فِي الحَقِيقَةِ[١].

▪ أَمَّا مُوَافَقَتُهُ لِمَا فِي الدُّنْيَا فِي المَعْنَى فَلِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ عَنِ القُرْآنِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]، وَلَوْلَا مُوَافَقَتُهُ لَهُ فِي المَعْنَى مَا فَهِمْنَاهُ وَلَا عَقِلْنَاهُ.

---

[١] فِي الجنَّةِ طَعامٌ وشَرابٌ ولِباسٌ، وهُوَ على حقِيقتِهِ، وهو فِي الاسمِ مُوافقٌ لما فِي الدُّنيَا مِن حيثُ المعْنَى، فالرُّمانُ هُوَ الرُّمانُ، والنَّخلُ هُوَ النَّخلُ، والفِضَّةُ هي الفِضَّةُ، لكنَّه فِي الحقِيقَةِ مُخالفٌ لما فِي الدُّنيَا، بل يَختلفُ اختِلَافًا عظِيمًا، كما تَختلفُ الآخرَةُ معَ الدُّنيَا.

فأَرادَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهَذَا المثلِ، أَنْ يُبينَ أَنَّه يُمكنُ أَنْ يَكونَ الشَّيءُ معلُومَ المعْنَى مجْهُولَ الكيْفيَّةِ، وهَذَا فِي المخلُوقَاتِ، فكيفَ بصِفَاتِ الخَالقِ؟

فإذا كانَ فِي المخْلُوقَاتِ ما هُوَ معْلومُ المعْنَى مجهُولُ الكيفِيةِ؛ ففِي الصِّفَاتِ مِن بابِ أَولَى.

▪ وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُ لَهُ فِي الحَقِيقَةِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٧]، وَقَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ القُدْسِيِّ: «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَيس فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الجَنَّةِ إِلَّا الأَسْمَاءُ»(٢).

فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ دَالَّةً عَلَى مُسَمَّيَاتِهَا حَقِيقَةً وَكَانَ اتِّفَاقُهَا مَعَ مَا فِي الدُّنْيَا مِنَ الأَسْمَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ اتِّفَاقَ المُسَمَّيَاتِ فِي الحَقِيقَةِ، بَلْ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَايُنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، فَإِنَّ مُبَايَنَةَ الخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ أَعْظَمُ وَأَظْهَرُ مِنْ مُبَايَنَةِ المَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ؛ لِأَنَّ التَّبَايُنَ بَيْنَ المَخْلُوقَاتِ تَبَايُنٌ بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَمَخْلُوقٍ مِثْلِهِ، فَإِذَا ظَهَرَ التَّبَايُنُ بَيْنَهَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الخَالِقِ أَظْهَرُ وَأَوْلَى[١].

---

[١] قولُه: «أَمَّا مُوافقتُه لما في الدُّنيا في المعنَى...»: لا بُدَّ أَنْ يُوافقَ ما في الدُّنْيا في المعْنَى؛ لأَنَّه لوْلا ذلِك ما عُلِمَ، فلَو كانَ الرُّمانُ غيرَ الرُّمانِ الذي نَعرِفُ؛ ما استفَدنَا شَيئًا مِن ذِكْرِه، ولكانَ ذِكرُه لغْوًا لا فائدةَ مِنْه.

وكلامُ اللهِ ورسُولِه مُنزَّهٌ عنِ اللَّغوِ، وقدْ قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣]، أَي صَيرْنَاه بِلُغَةِ العَرَبِ، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾: أَي لأَجْلِ أَنْ تَفهمُوهَ؛ لأَنَّه لو نَزلَ عليْكُم بلسانٍ غيرِ عَربِي ما فَهِمتُمُوه.

إِذَنْ: هَذَا نصٌّ صَريحٌ واضحٌ على أَنَّ اللهَ تَعالى يُريدُ مِنَّا أَنْ نفهَمَ المعْنى مِنَ القُرْآنِ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة رقم (٣٢٤٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب صفة الجنة رقم (٢٨٢٤).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ٤١٥)، والبيهقي في البعث رقم (٣٣٢).

وقولُه تعالَى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧]، قُلنَا المرادُ بذلكَ الحقِيقَةُ؛ لأَنَّ المعْنَى قدْ عُلِمَ، فيَتعينُ أَنْ تُحملَ الآيةُ على: أَنَّها لا تَعلمُ نفسٌ ما أُخْفِيَ لهم باعتِبارِ حقِيقةِ هَذَا النَّعِيمِ، أَمَّا باعتبارِ معْناه فإِنَّها تَعلمُه فِي القُرآنِ والسُّنةِ.

وكذلِك قولُه تعالَى فِي الحديثِ القُدسِيِّ: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»[١] أَي فِي الحقِيقَةِ، أَمَّا فِي المعْنَى فقدْ رأَينَا الرُّمانَ ورأَينَا النَّخيلَ، ولكنَّه لا يُمكنُ أَنْ يَكونَ هَذَا فِي الحقِيقةِ مِثلَها فِي الآخرَةِ.

فعِندَنَا نصٌّ مِنَ القُرآنِ ونَصٌّ مِنَ السُّنةِ، وأَثرٌ وهو قَولُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**لَيْسَ فِي الجَنَّةِ شَيْءٌ، مِمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الأَسْمَاءُ**»[٢].

فهَذهِ ثَلاثةُ أَدِلَّةٍ تَدلُّ على أَنَّ ما فِي الآخرةِ مُخالفٌ لما فِي الدُّنيا فِي الحقِيقَةِ، وهَذَا أَمرٌ مَعلُومٌ؛ لأَنَّنا نَجدُ فِي الدُّنيَا اخْتِلافًا فِي الحقِيقةِ فِي الشَّيءِ الواحِد.

فمَثلًا: يُغرَسُ النَّخلُ هنَا فيَكونُ لَه ثَمرٌ، ويُغرَسُ فِي مكانٍ آخَرَ فيَكونُ ثَمرُه دونَ الأَولِ أَو أَكثَر.

فالقِياسُ واضِحٌ، إِذا كانتْ هذه المَخْلُوقَاتُ تتفقُ فِي المعْنَى وتَختلفُ فِي الحقِيقةِ، فما بَالُكَ بِإِثباتِ الخَالقِ مع صِفةِ المخْلُوقِ؟ فإِنَّها تَتفقُ فِي المعْنَى وتَختلفُ فِي الحقِيقةِ، فالعِلمُ يُوصفُ بِه اللهُ ويُوصفُ بِه الإِنْسَانُ، والحقِيقةُ بينَهما مُختلِفةٌ اختِلافًا كثِيرًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٠٧٢)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٢٤).

(٢) أخرجه البيهقي في البعث والنشور (١/ ٣٤٣ رقم ٣٢٢).

وَقَدِ انْقَسَمَ النَّاسُ فِي هَذَا المَقَامِ -مَقَامِ الإِيمَانِ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ- إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ:

الفِرْقَةُ الأُولَى: السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ وَأَتْبَاعُهُمْ آمَنُوا بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ مَعَ اعْتِقَادِهِمُ التَّبَايُنَ بَيْنَ مَا فِي الدُّنْيَا وَمَا فِي الآخِرَةِ، وَأَنَّ التَّبَايُنَ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ أَوْلَى وَأَعْظَمُ وَأَبْيَنُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

إِذَنْ: إذا كانَ هَذَا الشَّيءُ يَختلفُ فِي الدُّنيا باختِلافِ الأَماكنِ؛ فإِنَّ اختلَافَه أَيضًا فِي الآخِرةِ عمَّا فِي الدُّنيَا يَكونُ أَظهرَ وأَبينَ.

لذلِكَ قَالَ اللهُ تعَالَى فِي الحديثِ القُدسِيِّ: «**وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»؛ **ولَو سَأَل سَائلٌ:** ما مَعْنَى «ولا خَطَرَ على قَلبِ بَشَرٍ»؟

فالجوَابُ: أَي لا أَحدٌ يَتصوَّرُه، ولا يَخطرُ ببالِه أَنَّه على هذه الكيْفيَّةِ.

فمَثلًا: أَنتَ تَتذوقُ أَحسنَ ما يَكونُ مِن رُمَّانِ الدُّنيَا، لكنَّ الذي فِي الجنَّةِ لا يَخطرُ على بَالِكَ، فهو أَفضَلُ وأَعظَمُ مِنَ الذي فِي الدنيا.

ولَو سَأَل سَائلٌ: لماذا ذكرَ المؤلِّفُ هَذَا المثال؟

والجوَابُ: ذَكرَه ليَتبينَ لنَا أَنَّ اتفاقَ الأَسماءِ بينَ الخالِقِ والمخْلُوقِ لا يَستلزِمُ اتفاقَ الحقِيقةِ، كما أَنَّ هذه الأَسماءَ مُتَّفِقةٌ فِي نَعيمِ الجنَّةِ وما فِي الدُّنيَا، وهِي مُختلفةٌ فِي الحقِيقةِ.

فالمؤلِّفُ أَتى بهَذَا المثَلِ ليَتبينَ لنا التَّفاوتُ بينَ صِفَاتِ الخالِقِ وصفاتِ المخْلوقِ.

الفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ: طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنِ اليَوْمِ الآخِرِ مِنَ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ، وَيَنْفُونَ كَثِيرًا مِمَّا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ[١].

الفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: القَرَامِطَةُ، وَالبَاطِنِيَّةُ، وَالفَلَاسِفَةُ، لَا يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا عَنِ اليَوْمِ الآخِرِ، بَلْ يُنْكِرُونَ حَقَائِقَ هَذَا وَهَذَا.

فَمَذْهَبُهُمْ فِيمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ أَنَّهُ تَخْيِيلٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ[٢].

---

[١] مَذهبُ السَّلفِ واضِحٌ: أَنَّنا نُؤمنُ بِما أَخبرَ اللهُ بِه عنْ نفسِه وعنِ اليومِ الآخِرِ، مع التَّباينِ بما بينَ الخَالِقِ والمخْلُوقِ وما فِي الدُّنيَا والآخِرةِ.

وقولُه: «**الفِرقَةُ الثَّانيةُ: طوَائفُ مِن أَهلِ الكلامِ...**»: مِثلُ الأَشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وغيرِهم، فهَؤُلَاءِ يُؤمنُونَ بالثَّوابِ والعَقابِ فِي الآخِرةِ، ويُثبتُونَه على حَقيقَتِهِ، لكنَّهم فِي بعضِ الصِّفَاتِ لا يُؤمنُونَ بِها يُحرِّفُونَها، فيُحرِّفونَ نُصوصَها ويُعطِّلونَ معَانِيهَا، ويَنْفُونَ كثِيرًا مِمَّا أَخبرَ اللهُ بِه عنْ نفسِه مِن الصِّفاتِ.

[٢] قولُه: «**الفِرقَةُ الثَّالثَةُ: القَرَامِطَةُ، والبَاطِنِيَّةُ...**»: هَؤُلَاءِ لا شَكَّ أَنَّهم مَلاحِدةٌ وكفَّارٌ، وخارِجونَ عنِ الإِسلامِ وإِنْ زَعَمُوا أَنَّهم مُسلِمونَ.

يَقولُونَ: ما أَخبرَ اللهُ بِه عنْ نفسِه وعنِ اليومِ الآخرِ فكلُّه تَخْييلٌ لا حَقيقةَ لَه، ولكنَّ الرُّسلَ جاءتْ بِهِ مِن أَجْلِ أَنْ يُحملَ النَّاسُ على امْتثَالِ الأَمرِ واجتنابِ النَّهْيِ؛ لأَنَّ النَّاسَ إِذا قِيلَ لهُمْ: إِنَّ هناكَ ربًّا مَوصُوفًا بكَذَا وكَذَا، وإِنَّ هناك عِقَابًا فِي المخَالفَةِ وثَوابًا فِي المَوافقَةِ. انصَاعُوا للأَمرِ وقَامُوا بِه.

والواقِعُ أَنَّه لا حَقِيقةَ لهَذَا كلِّه، فهُم يَقولُونَ: إِنَّ هَذَا ما جَاءت بِه الرُّسلُ، وإِلَّا فليسَ هنَاكَ ربٌّ ولا ثَوابٌ ولا عِقابٌ ولا يومٌ آخِرُ.

وَأَمَّا فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَجْعَلُونَ لِلْمَأْمُورَاتِ وَالْمَنْهِيَّاتِ تَأْوِيلَاتٍ بَاطِنَةً تُخَالِفُ مَا يَعْرِفُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهَا، فَيَقُولُونَ: الْمُرَادُ بِالصَّلَوَاتِ مَعْرِفَةُ أَسْرَارِهِمْ، وَبِالصِّيَامِ كِتْمَانُ أَسْرَارِهِمْ، وَبِالحَجِّ السَّفَرُ إِلَى شُيُوخِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ أَنَّهُ كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ وَكُفْرٌ وَإِلْحَادٌ.

وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّرَائِعَ تَلْزَمُ العَامَّةَ دُونَ الخَاصَّةِ، فَإِذَا وَصَلَ الرَّجُلُ إِلَى دَرَجَةِ العَارِفِينَ وَالْمُحَقِّقِينَ عِنْدَهُمُ ارْتَفَعَتْ عَنْهُ التَّكَالِيفُ، فَسَقَطَتْ عَنْهُ الوَاجِبَاتُ وَحَلَّتْ لَهُ المَحْظُورَاتُ.

وَقَدْ يُوجَدُ فِي الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى التَّصَوُّفِ وَالسُّلُوكِ مَنْ يَدْخُلُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ.

وَهَؤُلَاءِ البَاطِنِيَّةُ هُمُ المَلَاحِدَةُ، الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُمْ أَكْفَرُ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِعِظَمِ إِلْحَادِهِمْ، وَمُخَالَفَتِهِمْ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ الإِلَهِيَّةِ[١].

وقدْ ذُكِرَ أَنَّ بعضَهم يَقولُون: إِنَّ الرُّسلَ يَجهلونَ الحَقيقةَ.

وبعضُهم يَقولُ: يَعلمُونَها، لكنَّهم كذَبُوا على الخَلقِ للمصلَحةِ.

[١] وقولُه: «**وأَمَّا فِي الأمرِ والنَّهْيِ، فكثيرٌ مِنْهم يَجعلونَ للمأْموراتِ والمنهِيَّاتِ تأْويلاتٍ باطنَةٍ...**»: فهَؤُلَاءِ طرِيقتُهم بالنِّسبةِ للخبرِ أَنَّه تَخييلٌ لا حقِيقةَ له، ولا يُوجدُ ربٌّ ولا جنَّةٌ ولا نارٌ ولا غيرُ ذلك.

وفِي الأَحكامِ أَيضًا يُؤولُونَها، فيقولُونَ مَثلًا: المرَادُ بالصَّلاةِ مَعرِفةُ أَسرارِهم، فالمصلِّي هُو الذِي وصلَ إِلى أَسرارِهم فعرَفَها.

المَثَلُ الثَّانِي: الرُّوحُ الَّتِي بِهَا الحَيَاةُ وَهِيَ أَقْـرَبُ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ، بَلْ هِيَ قِوَامُ الإِنْسَانِ، وَقَدْ وُصِفَتْ فِي النُّصُوصِ بِأَنَّهَا تُقْبَضُ مِنَ البَدَنِ، وَيُصْعَدُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، وَتُعَادُ إِلَى البَدَنِ، وَلَا يُنْكِرُ أَحَدٌ وُجُودَهَا حَقِيقَةً، وَقَدْ عَجَزَ النَّاسُ عَنْ إِدْرَاكِ كُنْهِهَا وَحَقِيقَتِهَا، إِلَّا مَا عَلِمُوهُ عَنْ طَرِيقِ الوَحْيِ، وَاضْطَرَبُوا فِيهَا اضْطِرَابًا كَثِيرًا لِكَوْنِهِمْ لَا يُشَاهِدُونَ لَـهَا نَظِيرًا[١].

ويَقولُونَ: الصَّلاةُ مِنَ الصِّلةِ وليست هِي العبادةُ ذاتُ الرُّكوعِ والسُّجودِ، لكنَّ الصَّلاةَ أَنْ تَعْرِفَ أسرار هَؤُلَاءِ القَومِ.

والصِّيامُ عِندَهُم كِتمانُ الأَسرارِ؛ لأَنَّهم يَقولُونَ: الصَّومُ مِنَ الإِمسَاكِ.

والحجُّ عِندَهُم ليسَ قصدَ مكَّةَ، وإِنَّما تَقصدُ الشَّيخَ الوَلِيَّ، وتَحمِلُ ما يُمكنُكَ مِنَ المتاعِ والحُلِي والمالِ وتُعطِيهِ لـهم.

وبعضُهمْ يَقولُ: إِنَّ الشَّرائعَ تَلزَمُ العوامَّ البُسطاءَ الذي لا يَفهمُونَ، أَمَّا الخاصَّةُ الذِين وصَلُوا إِلى الحقِيقةِ، فهَؤُلَاءِ لا تَلزَمُهم الشَّرائعُ، فلا يَلزَمُهم صلاةٌ ولا صَومٌ، ولا حجٌّ ولا زَكاةٌ، ولا يُحرَّمُ عليهِم الزِّنَا ولا شُربُ الخمْرِ ولا قَتلُ النَّفسِ، ولا شَيءٌ أَبدًا؛ لأَنَّهم وصَلُوا إِلى النِّهايةِ.

يَقولُ شيخُ الإِسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ أَجمعَ المسلِمُونَ على أَنَّهم أَكفرُ مِنَ اليَهودِ والنَّصارَى.

فاليَهودُ والنَّصارَى يُقِرُّونَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويُقِرُّون بالرُّسلِ والكُتُبِ، لكنَّ هَؤُلَاء لا يُقِرُّونَ بِشَيءٍ مِنْ ذلكَ إِطلَاقًا؛ لعِظَمِ إِلحادِهِم ومُخالفَتِهم لجميعِ الشَّرائعِ الإِلهيَّةِ.

[١] الرُّوحُ مَخلُوقَةٌ لا شَكَّ فِي ذلِك، فهِي مِن جِنسِ الأَجسامِ المخلُوقةِ، مِنَ جِهـةِ

فَمِنْهُمْ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ جَعَلُوهَا البَدَنَ، أَوْ جُزْءًا مِنْه، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ[١].

أَنَّها حادِثَةٌ ومخلُوقةٌ، لكنَّها تختلفُ عنْهَا في مَادَّتِها، ولذلِك لا يَستطيعُ أَحدٌ أَنْ يُدرِكَ كُنْهَ هذه الرُّوحِ وحقِيقَتَها.

فإذا كنَّا لا نَستطيعُ أَنْ نَعرِفَ كُنْهَ هذه الرُّوحِ التي هي في بدنِنا، فكيفَ نُحاولُ أَنْ نَعرِفَ كُنْهَ حقيقةِ الخالِقِ عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ تعالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقَالَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، فنَحنُ أَعجزُ مِن أَنْ نُحيطَ بِكُنْهِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وحقِيقتِه؛ لأَنَّ أَرواحَنَا لا نَستطيعُ أَنْ نَعرِفَها، فالخالقُ مِن بابِ أَولَى.

[١] وقولُه: «**فمِنْهُم طوائفُ مِن أَهلِ الكلامِ جعلُوها البدنَ، أَو جُزءًا مِنْه، أَو صِفةً مِن صِفاتِه...**»:

هذه ثَلاثَةُ أَقوالٍ لهذه الطَّوائفِ:

فمِنْهم مَنْ قَالَ: الرُّوحُ هي البدَنُ ولا فرقَ، لكنَّ البدَنَ ما دامَ صالحًا للحياةِ والبقاءِ بَقِيَ حَيًّا، فإذا أُصيبَ بِعلَلٍ تُدمِّرُهُ دُمِّرَ.

ومِنْهُم مَنْ يقولُ: إنَّها جزءٌ مِنَ البدنِ، كاليَدِ والقَدمِ والوَجْهِ.

ومِنْهُم مَنْ يقولُ: إنَّها صِفةٌ مِن صِفَاتِ البَدَنِ.

وكلُّ هذه الأَقوالِ ليست صحِيحةً، فليست جُزءًا مِنْه، ولا هِي مِنَ البدنِ، ولا هِي صِفةٌ مِن صِفاتِه، بلْ هِي شَيءٌ مستقِلٌّ عنِ البَدنِ، يُقبضُ ويُؤخَذُ ويَجيءُ.

وَمِنْهُمْ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الفَلْسَفَةِ وَصَفُوهَا بِأُمُورٍ لَا يَتَّصِفُ بِهَا إِلَّا مُمْتَنِعُ الوُجُودِ، فَقَالُوا: لَا هِيَ دَاخِلَ البَدَنِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُدَاخِلَةً لَهُ وَلَا مُبَايِنَةً، وَلَا مُتَحَرِّكَةً وَلَا سَاكِنَةً، وَلَا تَصْعَدُ وَلَا تَهْبِطُ، وَلَا هِيَ جِسْمٌ وَلَا عَرَضٌ، وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا لَا دَاخِلَ العَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُبَايِنَةً لَهُ وَلَا مُدَاخِلَةً، كَمَا يَصِفُونَ بِذَلِكَ الخَالِقَ الوَاجِبَ الوُجُودِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِثْبَاتُ هَذَا القَوْلِ مُمْتَنِعٌ فِي العَقْلِ ضَرُورَةً، قَالُوا: هَذَا مُمْكِنٌ، بِدَلِيلِ أَنَّ الكُلِّيَّاتِ مُمْكِنَةٌ مَوْجُودَةٌ وَهِيَ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهَا، وَقَدْ غَفَلُوا عَنْ كَوْنِ الكُلِّيَّاتِ لَا تُوجَدُ كُلِّيَّةً إِلَّا فِي الأَذْهَانِ لَا فِي الأَعْيَانِ، فَإِنَّ الذِّهْنَ يَفْرِضُ أَشْيَاءَ فِي الخَيَالِ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهَا فِي الخَارِجِ، كَأَنْ يَتَخَيَّلُ ارْتِفَاعَ النَّقِيضَيْنِ أَوِ اجْتِمَاعَهُمَا مَعَ أَنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ[١].

[١] وقولُه: «**ومِنْهُم طَوائفُ مِن أَهلِ الفلسفةِ وصفُوهَا بأُمورٍ لا يَتَّصفُ بِها إِلَّا مُمتنِعُ الوجُودِ...**»: وهُم بهَذا القولِ حَكمُوا على الرُّوحِ ولمْ يَتوقَّفُوا، أَمَّا لو قَالوا: لا نَدْرِي. لربَّما كانُوا يُعذَرُونَ.

لكنْ كونُهم يَحكمُونَ بهذِه الصِّفَاتِ التِي لا يُوصفُ بِها إِلَّا ما كانَ مُمتَنِعًا غايَةَ الامتِناعِ، ولا شكَّ أَنَّ هَذا خَطأٌ وقولٌ بِلا عِلمٍ.

فهم يَقولُون: الرُّوحُ شَيءٌ لا داخلَ البدنِ ولا خَارجَه، ولا مُداخِلٌ ولا مُبَاينٌ، ولا مُتحرِّكٌ ولا سَاكنٌ، ولا صَاعدٌ ولا هَابِطٌ، ولا جِسْمٌ ولا عَرَضٌ.

وهَذَا القولُ معناهُ العَدَمُ الذِي لا يُمكنُ الوجُودُ معه.

وإذا قِيلَ لهم: إِثْبَاتُ هَذَا الكلام الذي قُلتُمُوه عنِ الرُّوحِ، مُمتنِعٌ فِي العَقْلِ ضرورةً.

وَاعْلَمْ أَنَّ اضْطِرَابِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالفَلَاسِفَةِ فِي الرُّوحِ كَثِيرٌ وَلَهُ سَبَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: قِلَّةُ بِضَاعَتِهِمْ مِمَّا جَاءَ بِهِ الوَحْيُ فِي صِفَاتِهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ لَا يُشَاهِدُونَ لَهَا نَظِيرًا، فَإِنَّ الرُّوحَ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ هَذَا البَدَنِ، وَلَا مِنْ جِنْسِ العَنَاصِرِ وَالمُوَلَّدَاتِ مِنْهَا، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ مُخَالِفٍ لِهَذِهِ الأَجْنَاسِ، فَعَرَّفَهَا الفَلَاسِفَةُ بِالسُّلُوبِ الَّتِي تُوجِبُ مُخَالَفَتَهَا لِلْأَجْسَامِ المَشْهُودَةِ، وَجَعَلَهَا المُتَكَلِّمُونَ مِنْ جِنْسِ الأَجْسَامِ المَشْهُودَةِ، فَطَرِيقُ الفَلَاسِفَةِ فِيهَا تَعْطِيلٌ، وَطَرِيقُ المُتَكَلِّمِينَ فِيهَا تَمْثِيلٌ، وَكِلَا الطَّرِيقَيْنِ خَطَأٌ[١].

قَالُوا: هَذَا مُمكنٌ، بدليلِ إِثْبَاتِ الكلِّياتِ، أَي معنَاها الوصْفُ العامُّ الذي تَشتركُ بِه الأَشياءُ، كَأَنْ يُقالَ مَثلًا: الحيَوانِيَّةُ يَشتركُ فِيها كلُّ حَيوانٍ، وكذلِك الإِنسانِيَّةُ يَشتركُ بِها كلُّ إِنسانٍ، لكنْ لا تُوجدُ إِنسانِيَّةٌ قائمةٌ مُشارٌ إِليْها، لكنَّ الذِّهنَ يَفرضُ أَنَّ إِنسانيةً كُليَّةً أَو حيُوانيةً كُليَّةً تَشتركُ فِيها الحيواناتُ.

وهذه الأَوصافُ مُستحيلةٌ ومُمتنِعةٌ، وقِياسُهم إِياها على الكُلِّياتِ قِياسٌ فَاسدٌ؛ لأَنَّ الكلِّياتِ مِعانٍ أَو أَشياءَ يَتخيلُها الإِنْسَانُ فِي ذِهنِه فقط، أَمَّا إِنَّها لها وجُودٌ حقيقةً، فليسَ لها حقِيقةٌ.

فلا تُوجدُ إِنسانيَّةٌ مَعروفةٌ يُشارُ إِليْهَا، ولا حَيوانيَّةٌ مَعروفةٌ يُشارُ إِليْها، وإِنَّما هِي كُليَّةٌ يَشترِكُ فِيها أَنواعٌ وأَجناسٌ كَثيرَةٌ، وهذِه الكُلِّيةُ يَفرِضُها الذِّهنُ ولكنَّها لا تُوجدُ فِي الخَارِجِ.

[١] اضطِرابُ المتكلِّمينَ والفَلاسفةِ فِي الرُّوحِ كثيرٌ، وسببُه أَنَّ الرُّوحَ ليست مِن جِنسِ هَذَا البَدنِ.

وسَببٌ آخرُ، وهو عدمُ الرُّجوعِ إِلى ما جَاءَ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ فِي وصْفِهَا؛ لأَنَّ كِلتَا الطَّائفتَينِ يَرجِعُونَ فِي هذه الأُمورِ إِلى العُقولِ، والعُقولُ لا تُدرِكُ شَيئًا يُشابِه الرُّوحَ بالأَشياءِ المحسُوسَةِ، فلِذلِكَ اضطَرَبُوا فِيها هَذَا الاضطِرابَ العَظيمَ.

فهُم يَقولُونَ: إِنَّها ليست مِن جِنسِ العَناصرِ والمولُودَاتِ مِنْها، وهَذَا صحِيحٌ أَيضًا، وإِنَّما هِي مِن جِنسٍ آخرَ كما قَالَ تعَالَى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡـرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥]، فهي مُخالِفةٌ لهِذِه الأَجناسِ.

فَعرَّفها الفَلاسِفةُ بالنَّفْيِ، أَي أَنَّهم لمْ يُثبتُوا لها أَيَّ صِفةٍ ثُبوتيَّةٍ لِئَلَّا تَشتبهَ بالأَجسامِ المشْهُودةِ، وجَعلُوا كلَّ أَوصافِها أَوصَافًا سَلبيَّةً، حتَّى لا يَكونَ لها مُشاركةٌ فِي البدنِ الذي ليسَ مِن جِنسِها.

أَمَّا المتكلِّمُـونَ فإِنَّهـم عكسُوا ذلِك ووصَفُوهـا بأَوصافِ الأَجسـامِ، فيقـولُ شَيخُ الإِسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِنَّ طريقةَ الفَلاسفةِ فِيها التَّعطيلُ، وطَريقةَ المتكلِّمينَ فيها التَّمثيلُ».

وكِلا الأَمرينِ خَطأٌ؛ لأَنَّ تمثيلَها بالشَّاهدِ المحسُوسِ وهِي مِن أُمورِ الغَيبِ لا يَجوزُ؛ لأَنَّه قَولٌ بِلا عِلمٍ، واللهُ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ يُخاطِبُ الرُّوحَ بقَولِه: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ﴾ [الفجر:٢٧-٢٨].

فسَببُ تَخبُّطِهمْ هُوَ أَنَّ الرُّوحَ ليست مِن جنسِ الأَجسامِ المشْهُودةِ، وسببٌ آخرُ هو عدَمُ الرُّجوعِ إِلى الكتابِ والسُّنَّةِ بما يَتعلَّقُ بالرُّوحِ؛ لأَنَّهم لو رَجَعوا إِلى الكتابِ والسُّنَّةِ ما حصَلَ الاختِلافُ بينَهم.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَتْ اتَّبَعَهَا البَصَرُ(١)، وَأَنَّ المَلَائِكَةَ تَجْعَلُهَا فِي كَفَنٍ وَتَصْعَدُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، وَمَعَ هَذَا فَالعُقُولُ قَاصِرَةٌ عَنْ إِدْرَاكِ كُنْهِهَا وَحَقِيقَتِهَا كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء:٨٥][1].

فَإِذَا كَانَتِ الرُّوحُ حَقِيقَةً وَاتِّصَافُهَا بِمَا وُصِفَتْ بِهِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَقِيقَةٌ، مَعَ أَنَّهَا لَا تُمَاثِلُ الأَجْسَامَ المَشْهُودَةَ، وَالنَّاسُ عَاجِزُونَ عَنْ إِدْرَاكِ حَقِيقَتِهَا وَكُنْهِهَا، ....

---

[١] صحَّ أَنَّ الرُّوحَ إذا قُبِضت تَبِعَها البَصرُ، كما حدثَ لأَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينَ شهِدَه النَّبِيُّ ﷺ بعدَ أَنْ ماتَ وقدَّ شَقَّ بصرُهُ، فَقَالَ ﷺ: «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ**»(٢)، فهَذَا يدلُّ على أَنَّها شَيءٌ يُرَى، ولهَذَا يَتبَعُه البصرُ ويُشاهِدُه.

وصحَّ عنه أَيضًا أَنَّها تُجعلُ فِي كفنٍ، فقَالَ ﷺ عن رُوحِ المؤمنِ: «**فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ القَطْرَةُ مِن فِي السِّقَاءِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَأْخُذُوهَا، فَيَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الكَفَنِ، وَفِي ذَلِكَ الحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَت عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ**»(٣)، والشَّيءُ الذِي يُجعلُ فِي كَفنٍ لا بُدَّ أَنْ يَكونَ جِسْمًا؛ لأَنَّ المعْنَى لا يُمكنُ أَنْ يَكونَ فِي كَفَنٍ.

فنَحنُ الآنَ نُدرِكُ بِما علِمنَا مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ، لكنَّه ليسَ كأَجسامِنَا، فأَجسامُنَا كَثيفَةٌ ثَقيلَةٌ مَوزُونةٌ، والرُّوحُ جِسمٌ لا نَعلمُ حقيقةَ كُنْهِهِ.

---

(١) رواه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر رقم (٩٢٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم (٩٢٠).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧ رقم ١٨٥٥٧).

كَانَ اتِّصَافُ الخَالِقِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ مَعَ مُبَايَنَتِهِ لِلْمَخْلُوقَاتِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَكَانَ عَجْزُ أَهْلِ العُقُولِ عَنْ أَنْ يَحُدُّوا اللهَ أَوْ يُكَيِّفُوهُ أَبْيَنُ مِنْ عَجْزِهِمْ عَنْ حَدِّ الرُّوحِ وَتَكْيِيفِهَا.

وَإِذَا كَانَ مَنْ نَفَى صِفَاتِ الرُّوحِ جَاحِدًا مُعَطِّلًا، وَمَنْ مَثَّلَهَا بِمَا يُشَاهِدُ مِنَ المَخْلُوقَاتِ جَاهِلًا بِهَا مُمَثِّلًا، فَالخَالِقُ سُبْحَانَهُ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَنْ نَفَى صِفَاتِهِ جَاحِدًا مُعَطِّلًا، وَمَنْ قَاسَهُ بِخَلْقِهِ جَاهِلًا بِهِ مُمَثِّلًا[١].

الخَاتِمَةُ[٢]

هَذِهِ الخَاتِمَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى قَوَاعِدَ عَظِيمَةٍ مُفِيدَةٍ.

---

[١] بِتَطبيقِ المثلِ الأَولِ فيمَا ذَكرَ اللهُ تعالَى مِن نَعيمِ أَهلِ الجنَّةِ، والذِي نَعْرِفُ معنَاه ولكنْ لا نُدركَ حقِيقتَه.

والثَّانِي: الرُّوحُ، فإِنَّنا نَعلمُ عنْ حقِيقةِ وجُودِها وعنْ صِفاتِها الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنةِ، ومعَ ذلكَ لا نَستطيعُ أَنْ نَعرِفُ كُنْهَها أَو حقِيقتَها، فكذلِك الخالقُ عَزَّوَجَلَّ نَعرِفُ مِن صفَاتَه مِمَّا بلغَنا مِنَ الكتابِ والسُّنةِ، ولكنْ لا نُدركُ حقَيقةَ هذِه الصِّفَاتِ وكُنْهَها.

فالخُلاصَةُ: أَنَّ الأَولَ أَرادَ به المؤلِّفُ أَنْ يُبيِّنَ أَنَّ الأَشياءَ قدْ تَتَّفقُ فِي الأَسماءِ وتَختلفُ فِي الحقِيقَةِ، والثَّانِي أَرادَ به أَنَّ الإِنْسَانَ قَد يَعلمُ الشَّيءَ ولكنْ لا يَعلمُ كُنْهَهُ وحقِيقَتَهُ.

[٢] الخَاتِمةُ هنَا نِسْبِيَّةٌ، أَي بالنِّسبةِ لِـما يَتعلَّقُ بالتَّوحيدِ والصِّفاتِ؛ لأَنَّ هَذَا الكتابَ يَتضمنُ البَحثَ فِي شَيئينِ: فِي التَّوحيدِ والصِّفَات، وفي الشَّرعِ والقَدَرِ.

القَاعِدَةُ الأُولَى: أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالنَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.

يَعْنِي أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَمَعَ فِيمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ[١]، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، وَإِنَّمَا جَمَعَ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ كَمَالُ المَوْصُوفِ إِلَّا بِنَفْيِ صِفَاتِ النَّقْصِ وَإِثْبَاتِ صِفَاتِ الكَمَالِ، وَكُلُّ الصِّفَاتِ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ عَنْ نَفْسِهِ صِفَاتُ نَقْصٍ كَالإِعْيَاءِ وَاللُّغُوبِ وَالعَجْزِ وَالظُّلْمِ وَمُمَاثَلَةِ المَخْلُوقِينَ، فَهُوَ فِي صِفَاتِ الكَمَالِ الَّتِي أَثْبَتَهَا لِنَفْسِهِ لَا يُمَاثِلُ المَخْلُوقَ فِيمَا ثَبَتَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَهُ المَثَلُ الأَعْلَى، فَصِفَاتُهُ كَامِلَةٌ لَا يَعْتَرِيهَا نَقْصٌ بِخِلَافِ المَخْلُوقِ.

---

[١] قولُه: «**القَاعِدَةُ الأُولَى: أَنَّ اللهَ تعَالَى مَوْصُوفٌ بالنَّفْيِ والإِثْبَاتِ**»: هذِه القَاعِدةُ جمعَ فِيها مَا وصَفَ بِه نفسَه بالنَّفْيِ والإِثباتِ، وقد اجتَمعَ الأَمرانِ في قولِه تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

ففِي قولِه تعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ نفْيٌ، وفِي قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثباتٌ، ومعلُومٌ أَنَّ الكمالَ لا يَتِمُّ إِلَّا بإِثباتٍ ونفْيٍ، بإِثباتٍ لصِفاتِ الكمالِ ونَفْيٍ عمَّا يُضادُّه. ولهَذا نَقولُ: تَوحيدُ الأَسماءِ والصِّفاتِ. والتَوحيدُ لا بُدَّ فِيه مِن نَفْيٍ وإِثباتٍ، وكلُّ ما نَفَى اللهُ عنْ نَفسِه فهو صِفةُ نقْصٍ: كالنَّومِ، والسِّنَةِ، والموْتِ، والعَجْزِ، وما أَشبهَها، فكلُّها ممَّا نفَاه اللهُ عنْ نفسِه؛ لأَنَّها صفةُ نَقصٍ، ومِنَ النَّقصِ أَنْ يُماثِلَ اللهُ المخلُوقينَ؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ ناقصٌ، ومماثلةُ الكاملِ للنَّاقصِ تجعلُه نَاقِصًا.

ولهَذَا: قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقال تَعالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]،

وَكُلُّ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ فَهُوَ صِفَاتُ كَمَالٍ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا أَزَلًا وَأَبَدًا أَمْ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا حَيْثُ تَقْتَضِيهَا حِكْمَتُهُ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ هَذِهِ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ ثَابِتًا لَهُ أَزَلًا وَأَبَدًا، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَّالًا[١].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢].

والآياتُ فِي هَذَا المعْنَى كثيرةٌ، أَرادَ المؤلِّفُ أَنْ يُبينَ الضَّابطَ فِيمَا أَثبتَ لنفسِه، وفيمَا نَفَى عنْ نفسِهِ.

[١] كلُّ ما أَثبتَه اللهُ لنفسِه فهو صِفَاتُ كَمالٍ، سواءٌ كانَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ التِي يَتصفُ بِها أزلًا وأَبدًا، أَو مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ.

فالصِّفاتُ الذَّاتيَّةُ: هِي التِي لمْ يَزلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا بِها، سَواءٌ كانت مِن صِفَاتِ المعَانِي، أَو صفةً خَبَرِيَّةً ليست مِنَ المعَانِي.

وصِفَاتُ المعَانِي الذَّاتيَّةُ: مثلُ: السَّمعِ والبَصرِ، والقُدْرَةِ والقُوَّةِ، وما أَشبهَ ذلِك، فهذِه الصِّفَاتُ ذاتيَّةٌ ملازِمةٌ للذَّاتِ، مَوجُودةٌ بوجُودِه، لا تُفارِقُ الذَّاتَ أَبدًا.

والصِّفَاتُ الخبَرِيَّةُ الذَّاتيَّةُ: هي التِي لمْ يَزلْ مُتَصِفًا بِها، ولا يُمكنُ أَنْ تُفارقَ الذَّات، وهي التِي مُسمَّاها بالنِّسبةِ لنَا أَبعاضٌ وأَجزاء، مثلُ: اليدِ والوَجهِ والقَدمِ والعَيْنِ، فهذِه نُسمِّيها صِفَاتٌ ذاتيَّةٌ خبرِيَّةٌ وليست معنَويَّةً؛ لأَنَّك لو قُلتَ (مَعنويَّة) لوافَقْتَ مَنْ يُحرِّفونَ المعْنَى إِلى ما يُخالِفُ الظَّاهِرَ.

فلوْ قُلتَ: إنَّ اليدَ صِفةٌ مَعنَويَّةٌ. صارَ معناهَا أنَّكَ فسَّرتَها بالقُوةِ، بلْ نَقولُ: هِي صِفةٌ ذاتيَّةٌ خبَريَّةٌ. أَي أنَّها مُتلقَّاةٌ مِنَ الخبرِ وليسَ للعقْلِ فِيها مجَالٌ إِطلاقًا.

فهذِه الصِّفَاتُ مُسمَّاها بالنِّسبةِ لنَا أَبعاضٌ وأَجزاء، ولكنْ بالنِّسبةِ للهِ فلا نَقولُ: إِنَّها بعضٌ أَو جزءٌ. لأَنَّ البعضَ أَوِ الجزْءَ لا يصحُّ أَنْ يُفارِقَ الكلَّ، وهَذَا بالنِّسبةِ لهذهِ الصِّفَاتِ فِي حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا يُمكنُ أَنْ تُفارقَ الكلَّ، ولا يُمكنُ أَنْ نَقولَ: اللهُ كلٌّ أَو جُزءٌ. وإِنَّما يُقالُ ذلِك بالنِّسبةِ للمخلُوقِ.

فهذِه الصِّفَاتُ الذَّاتيةُ التِي وصفَ اللهُ بِها نفسَه كلُّها صِفَاتُ كمالٍ، وكذِلكَ الصِّفَاتُ الفِعليَّةِ فهِي كمالٌ حيثُ تَقتضِيهَا الحِكمَةُ؛ لأَنَّها تَتعلقُ بِمشيئتِه، ومشِيئتُه مَقرونَةٌ بالحِكمَةِ.

فالاستواءُ على العَرشِ صِفةٌ فِعليَّةٌ؛ لأَنَّها ليست لازِمةٌ لذاتِ اللهِ، إذْ إنَّها لمْ تكنْ إلَّا بعدَ خَلْقِ العَرشِ، والاستواءُ الذِي نَعلَمُه لمْ يكنْ إلَّا بعدَ خلقِ السَّمواتِ والأَرضِ، وأَمَّا قبلَ خلقِ السَّمواتِ والأَرضِ فلمْ نَعلمْ هلْ هُوَ سبْحَانَه مُسْتَوٍ أَو غيرُ مستوٍ، فلا نعلمُ أَنَّ اللهَ استَوَى على العَرشِ إلَّا بعدَ خلقِ السَّمواتِ والأَرضِ، أَمَّا ما قبلَ ذلِك فَهو مجهولٌ لنَا.

إِذَنِ: الاستِواءُ ليسَ لازِمًا لذاتِ اللهِ، فيَكونُ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ.

وأَهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ أَثبتُوا الصِّفَاتِ الفِعلية كما أَثبتَها اللهُ لنفسِه، وأَهلُ التَّحريفِ والتَّعطيلِ أَنكرُوا ذلِك، وقَالُوا: لا يُمكنُ أَنْ يُوصفَ اللهُ تعَالَى بِصفاتٍ فِعليةٍ؛ لأَنَّ الصِّفَاتِ الفِعليةَ حوادِثُ، والحوَادثُ لا تَقومُ إلَّا بحادِثٍ.

وقالُوا أَيْضًا: هذِه الصِّفَاتُ الفِعلية إِنْ كانت صفة كمالٍ؛ فإِنَّه يَلزمُ أَنْ يَكونَ مُتَّصِفًا بِها دائمًا وأَبدًا، وإِنْ كانت صِفةَ نَقصٍ؛ فإِنَّه لا يجوزُ أَنْ يَتصفَ بِها.

ويَقولُونَ: إِنَّ هذه الصِّفَاتِ الفِعليةَ إِنْ كانت صفاتَ كمالٍ؛ وجبَ أَنْ يتَّصفَ بِها أَزلًا وأَبدًا، وإِلَّا كانَ -فِي حالِ عدمِ اتصَافِه بِها- ناقِصًا، وإِنْ كانت صفاتَ نقصٍ لزِمَ أَلَّا يتَّصفَ بِها.

يقُولونَ مثلًا: استِواءُ اللهِ على العَرشِ صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ، فصَارَ تَعليلُهم بامتِنَاعِ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ مبْنِيًّا على أَمرَيْن:

الأَولُ: أَنَّ هذِه حَوادِثُ، والحَوادثُ لا تَقومُ إِلَّا بحَادِثٍ.

الثَّانِي: أَنَّ هذِه إِمَّا أَنَّ تَكونَ صِفةَ كمالٍ؛ فيَلزمُ أَنْ يَتَّصِفَ بِها دائمًا، أَو صِفةَ نقْصٍ؛ فيلزَمُ أَلَّا يَتصِفَ بِها.

والجوَابُ على هَذَا أَنْ نَقُولَ: أَمَّا قولُهم إِنَّ الحوادِثَ لا تَقومُ إِلَّا بحادِثٍ فهَذَا مَمنُوعٌ، فإِنَّنا نَرى أَنَّ الحوادِثَ تَتجدَّدُ حتَّى بالنِّسبةِ للحَادِثِ.

فمَثلًا: أَنا أَفعلُ الشَّيءَ اليومَ وأَمسِ ما فعلتُه؛ فكنتُ سابِقًا عليْه، كذلِكَ «الواجِبُ الوجُودِ» سابقٌ على فِعْلِه الذي يَحدثُ بِمشيئتِه.

إِذَنْ: إِذا قامَ الفِعلُ الحادثُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لا يَلزمُ أَنْ يَكونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ حَادِثًا، فهَذَا مَمنوعٌ إِطلَاقًا، ولا دَليلَ عليهِ لا مِنَ السَّمعِ ولا مِنَ العَقلِ.

وأَمَّا قولُـهم: هذِه الصِّفةُ الفِعْليَّةُ إِمَّا أَنْ تَكونَ كمَالًا فيَكونُ مُتَّصِفًا بِها أَزلًا وأَبدًا، وإِمَّا أَنْ تَكونَ نقْصًا؛ فلا يجوزُ أَنْ يَتصفَ بِها بأَيِّ حالٍ مِنَ الأَحوالِ.

فنَقولُ: هِي كمالٌ حيثُ تَقتضِيها الحِكمَة، وفَقْدُها كمالٌ حينَ لا تقتضِيها الحِكمَةُ، وحِينئذٍ لمْ يَتَّصفِ اللهُ تعالَى بالنَّقصِ كما أشرْنا إليْه هُنا.

واعلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ الفِعليةَ إنَّما يَحدَثُ فِيها النَّوعُ أَو الآحادُ، أَمَّا الجِنْسُ فهُو مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيةِ وليستِ الحاليَّةِ، فجِنسُ الفِعلِ أَي أَنَّ اللهَ يَفعلُ ا يَشاءُ.

وأَمَّا النَّوعُ أَوِ الواحدُ فهَذَا هُوَ الذِي يَتجدَّدُ، فَتجدُّدُ النَّوعِ كالاسْتِواءِ على العَرشِ.

أَمَّا الكَلامُ فهُو مُتَجدِّدُ الآحادِ؛ لأَنَّ نوعَه قَدِيمٌ، لكنَّ آحادَهُ التي تَتعلَّقُ بِمرَادِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبِمشِيئتِه هَذَا مُتجدِّدٌ، فقولُه تعالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة:١]، حَدثَ هَذَا الكَلامُ بعدَ أَنْ حَدثَت هذِه القِصَّةُ، ولهَذَا قَالَ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾، والتَّعبيرُ بِـ (قَدْ) الدَّالة على التَّحقِيقِ، مُقْترِنَةً بِـ (سِمعَ) الدَّالة علَى المعْنَى، تَدلُّ دَلَالةً واضِحةً علَى أَنَّ اللهَ تعالى تَكلَّمَ بِهذه الجُملةِ بعدَ حصُولِ الحَادِثةِ.

وبِه نَعلمُ أَنَّ ما ذُكِرَ عنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: أَنّ القُرآنَ نَزلَ جُملةً واحِدةً إِلى بَيتِ العِزَّةِ. لا أَصلَ لَه، وأَنَّ القُرآنَ يَدلُّ علَى خِلافِه.

وأَمَّا قولُه تعالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، فهَذَا يَحتمِلُ أَنَّ اللهَ تعالى كتبَهُ فِي اللَّوحِ المحْفُوظِ، ولكنَّه تكلَّمَ بِه حينَ يُلقِيَهُ إِلى جِبْرِيلَ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ.

ويَحتَمِلُ أَنَّ المرادَ بقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾: أَي ذِكْرَه، كما قَالَ تعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، فهلِ القُرآنُ فِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ مَكتُوبٌ، أَو ذِكْرُهُ والإِخبَارُ عنْه والثَّناءُ عليْه؟

وَالجوَابُ: الثَّانِي؛ لأَنَّ القُرآنَ ما نَزلَ على بَنِي إِسرائيلَ ولا عَلى غَيرِهم، معَ أَنَّ اللهَ تعالى قَالَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦-١٩٩]، فبَنُو إِسرائيلَ مَا علِمُوا القُرآنَ، بلْ علِمُوا ذِكْرَه، فَفِيه احتِمالٌ قَوِيٌّ أَنَّ قولَه تعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:٤]، وقولَه: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، أي ذِكْرًا، وليس مُتعيَّنًا أَنْ يَكونَ قدْ كُتِبَ.

فالحَاصِلُ: أَنَّ الصِّفَاتِ الفِعلِيَّةَ باعتِبارِ جنْسِ الفِعلِ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيةِ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى لمْ يَزلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا بالفِعلِ، وأَمَّا باعتبارِ النَّوعِ والآحادِ فَهِي حادِثةٌ قدْ يَحدثُ النَّوعُ كلُّهُ، كالاستواءِ علَى العَرشِ، والنُّزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيَا، وقد تَحدُثُ الآحادُ مِثلُ الكلامِ، فهذِه الصِّفَاتُ الفِعليةُ -الحقِيقةُ- أَنَّ إِثبَاتَها مِن مُقْتَضَى إِثْبَاتِ الكمَالِ للهِ عَزَّوَجَلَّ ولا بُدَّ مِنه، فَمَنْ نَفاهَا عنِ اللهِ فقدْ وصفَهُ بالنَّقصِ؛ لأَنَّه إذا قَالَ: إِنَّ اللهَ لا ينزِلُ. أَي لا يَفعلُ ولا يتكلَّمُ، ولا شكَّ أَنَّ الذي يَفعلُ أَكمَل.



فَصْلٌ

فَمِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى الَّتِي أَثْبَتَهَا لِنَفْسِهِ[١]: الحَيَاةُ، وَالعِلْمُ، وَالقُدْرَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالإِرَادَةُ، وَالكَلَامُ، وَالعِزَّةُ، وَالحِكْمَةُ، وَالمَغْفِرَةُ، وَالرَّحْمَةُ.

فَحَيَاتُهُ تَعَالَى حَيَاةٌ كَامِلَةٌ مُسْتَلْزِمَةٌ لِكُلِّ صِفَاتِ الكَمَالِ، لَمْ يَسْبِقْهَا عَدَمٌ، وَلَا يَلْحَقُهَا فَنَاءٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، وَقَالَ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ﴾ [الحديد:٣][٢]، وَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وَعِلْمُهُ تَعَالَى كَامِلٌ شَامِلٌ لِكُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَقَرِيبٍ وَبَعِيدٍ، لَمْ يَسْبِقْهُ جَهْلٌ، وَلَا يَلْحَقُهُ نِسْيَانٌ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ مُوسَى حِينَ سَأَلَهُ فِرْعَونُ: مَا بَالُ القُرُونِ الأُولَى ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢][٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ [الأنفال:٧٥].

---

[١] قولُه: «فَمِنْ صِفَاتِ اللهِ التِي أَثبتَها لنفسِه...»: (مِن) للتَّبعيضِ، أي أَنَّ هذه أَمثِلةٌ وليست حَصرًا، فصِفاتُ اللهِ تعَالَى أَكثرَ بكثيرٍ مِن هذا، ولا يُحصِيها إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكنَّ هَذَا على سبيلِ التَّمثيلِ.

[٢] قولُه تعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ﴾ [الحديد:٣].

﴿ٱلْأَوَّلُ﴾: يدلُّ على أَنَّ حياتَه أَزليَّةٌ. ﴿وَٱلْـَٔاخِرُ﴾: يَدلُّ علَى أَنَّ حيَاتَه أَبديَّةٌ.

[٣] قولُه تعَالَى: ﴿فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢].

وَقُدْرَتُهُ تَعَالَى كَامِلَةٌ، لَمْ تُسْبَقْ بِعَجْزٍ وَلَا يَلْحَقُهَا عَجْزٌ (تَعَبٌ)[1]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤]، وَقَالَ: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢].

وَحِكْمَتُهُ تَعَالَى حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ، مُنَزَّهَةٌ عَنِ العَبَثِ، شَامِلَةٌ لِخَلْقِهِ وَشَرْعِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان:٣٨-٣٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢]، وَقَالَ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة:١٠].

وَحِكْمَتُهُ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ لَا يُحِيطُ بِهَا الخَلْقُ، فَقَدْ نَعْجِزُ عَنْ إِدْرَاكِ الحِكْمَةِ فِيمَا خَلَقَهُ أَوْ شَرَعَهُ، وَقَدْ نُدْرِكُ مِنْهَا مَا يَفْتَحُ اللهُ بِهِ عَلَيْنَا.

ومعْنَى ﴿لَا يَضِلُّ﴾: أي لا يجهلُ.

ومعْنَى ﴿وَلَا يَنسَى﴾: أي لا يَنْسَى ما ذَكَرَهُ، فهو سُبحَانَه مَنفِيٌّ عنه الجَهلُ لكمالِ علمِه، وكذلِك مَنفِيٌّ عنه النِّسيانُ لكمالِ عِلمِه أيضًا؛ لأَنَّ العِلمَ محفُوفٌ بِنقصَينِ: إمَّا جهلٌ سَابِقٌ، وإمَّا نِسيانٌ لاحِقٌ، وعِلْمُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنزَّهٌ عنْ هذيْنِ العَيبَينِ.

[١] وقولُه: «وقُدرتُه تعالَى كامِلةٌ لمْ تُسبقْ بِعجزٍ..»: فَقُدرةُ المخْلُوقِ مَسبوقةٌ بِعجْزٍ ومَلحُوقةٌ بِعجزٍ -أيضًا-، فإنَّ الإِنْسَانَ في حالِ صِغَرِهِ يَعجَزُ عنْ أَشياءَ كثيرةٍ يَقومُ بها في حالِ كِبَرِهِ، وبعدَ الكِبَرِ ورَيعَانِ الشَّبابِ والقوَّةِ، يَعودُ فيكونُ ضَعِيفًا عَاجِزًا عمَّا كانَ يَقدِرُ عليْه مِن قبلُ، أمَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنَّ قُدرتَه لمْ يَسبقْها عَجزٌ ولا يَلحقْها عَجزٌ؛ لأنَّها كامِلةٌ.

وَعَلَى هَذَا تَجْرِي سَائِرُ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، فَكُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ[١].

---

[١] وقولُه: «وحِكمتُه تعالَى حِكمةٌ بالِغةٌ...»: فحِكمةُ اللهِ بالِغةٌ أَي كامِلةٌ كما قَالَ تعالَى: ﴿حِكْمَةٌۢ بَـٰلِغَةٌ﴾ [القمر:٥]، وهِي أَيضًا مُنزَّهةٌ عنِ العبثِ، وشامِلةٌ للخَلقِ والشَّرعِ.

فإنْ قِيلَ: ما مَعْنَى الحِكمَةِ؟

قُلنَا: الحِكمَةُ فِعْلُهُ، وكَلِمةُ (فِعله) تَدلُّ علَى الهَيْئةِ، وهِي مأخُوذةٌ مِنَ الإِحكَامِ وهُو الإتقَانُ، فحِكمةُ اللهِ يعْنِي إِتْقَانه لكلِّ شَيءٍ، كما قَالَ تعَالَى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨]، وهِي أَيْضًا مأخُوذةٌ مِنَ الحُكْمِ.

إِذَنْ: الحِكمَةُ الإِتقَانُ، فهِي إِتقَانُ الشَّيْءِ، وسَواءٌ كان ذَلِك فِي الخَلْقِ أَو الشَّرعِ؛ فإِنَّ كلَّ ما خَلَقَه اللهُ تعَالَى مُطابِقٌ للحِكمةِ، فِي إِيجَادِه وفِي إِمدادِه وفِي إِعدادِه، وفِي صُورتِه التِي هُوَ عليْها، وفِي غايتِه.

فاللهُ تعَالَى لمْ يُوجِدُ شَيئًا إِلَّا لِحِكمَةٍ، وكذلك مَا يَكونُ مِنَ الشُّرورِ فِي مخلوقَاتِه، فإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوجَدَهُ لِحِكْمَةٍ.

وكذلِك فِي إِمدادِه، فقدْ يُمدُّ اللهُ هَذَا الشَّيءَ بعدَ إِيجادِه ويُساعِدُه ليَبْقَى، معَ أَنَّه ضَارٌّ ولكنْ لِحكمَةٍ.

وكذلِك الثَّمراتُ التِي تَترتَّبُ علَى هَذَا الشَّيءِ هِي أَيضًا مِن الحِكَمِ، ولهَذَا يُقالُ: إِنَّ الحِكمَةَ تكونُ فِي صُورةِ الشَّيءِ وفِي غَايتِهِ وثَمرتِه، وهَذَا كما أَنَّه فِي القَدَرِ كذلِكَ يَكونُ فِي الشَّرعِ، فإِنَّ اللهَ تعَالَى لمْ يُوجِبْ شَيئًا إِلا وحِكمَتُه تَقتَضِي إِيجابُه، ولَمْ

يُحَرِّمْ شَيئًا إِلَّا وحِكمتُه تَقْتَضِي تَحرِيمُه، وهَكذَا بَقِيَّةُ الأَحكامِ الشَّرعيةِ.

ولوْ سَأَلَ سَائلٌ: هلْ هذِه الحِكمَةُ التِي يُودِعُها اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فِي المخْلُوقَاتِ والمشْرُوعاتِ مَعلُومةٌ لنَا؟

والجوَابُ: قَدْ تَكونُ مَعلومَةً لنَا وقَد تَكونُ مجْهُولةً؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى يَقولُ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، فليسَ كلُّ شَيءٍ شَرعَهُ اللهُ يَكونُ مَعلُومًا حِكمتُه بالنِّسبةِ للبَشرِ، وليسَ كلُّ شَيءٍ خَلقَهُ اللهُ يَكونُ مَعلُومًا حِكمتُه بالنِّسبةِ للبَشرِ.

ولكنَّنا نَعلمُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لـمْ يَخْلُقْ شَيئًا ولـمْ يُشَرِّعْ شَيئًا إِلَّا والحِكمةُ تَقتضِيه.

ثُمَّ أَتيْنا بأَدلَّةٍ ثَلاثةٍ:

الدَّليلُ الأَولُ: قولُه تعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان:٣٨-٣٩]، فقَولُه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾: هذِه صِفةٌ سَلْبيَّةٌ، وقولُه: ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ هذِه صِفةٌ ثُبُوتيَّةٌ.

إِذَنِ: انتفَى عنْه صِفةُ اللَّعِبِ لكمالِ أَحقِّيةِ ما يَفْعلُه عَزَّوَجَلَّ، فصَارَ نَفْيُ اللَّعبِ عنْهُ فِي خَلقِ السَّمواتِ والأَرضِ لكمالِ أَحقِّيتِه، ولـهَذَا قال: ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: تَثبيتًا لـهَذَا الكمالِ.

والدَّليلُ الثَّانِي: قَالَ تعَالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢]، فهَذَا فِيهِ إِثْبَاتُ خَلْقِ الموتِ والحَياةِ، والعِلَّةُ ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾.

إِذَنْ: هَذَا طَرِيقٌ مِن طُرِقِ إِثْبَاتِ العِلَّةِ أَو الحِكْمَةِ، وهِي أَنْ يُؤتَى بِلامِ التَّعلِيلِ، وكذلِك لو أُتِيَ بِـ (بَاءِ) السَّببِيَّةِ، أَو (فِي) التِّي للسَّببِيَّةِ.

إِذَنْ: مِن طُرِقِ إِثْبَاتِ الحِكمَةِ الحرْفُ الدَّالُ علَى التَّعليلِ.

والدَّليلُ الثَّالِثُ: قَالَ تعَالَى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة:١٠]، فهذا نَصٌّ بِواسَطةِ الاسْمِ (حَكِيم) الدَّالِّ علَى الحِكمَةِ فِي حُكمِهِ، وهُنا الحُكْمُ ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ هَذَا حُكمٌ شَرْعِيٌّ؛ لأَنَّه ذُكِرَ بعدَ أَنْ بَيَّنَ اللهُ تعَالَى مَا بَيَّنَ مِن أَحكامِ النِّساءِ المهَاجِراتِ، فقَالَ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾، فهَذَا دَليلٌ على أَنَّ الحِكمةَ تكونُ فِي الأَحكامِ الشَّرعِيَّةِ.

أَمَّا قولُه: ﴿حَكِيمٌ﴾: فإِنَّهُ يُقالُ فِي معْنَاها إِنَّها: (فَعِيلٌ) مُشْتَقَّةٌ مِنَ الحُكْمِ والإِحكَامِ. فهِي (فَعِيلٌ) بِمعْنَى (فَاعِلٌ)، أَو بِمعْنَى (مُفْعِلٌ)، فـ(حَكِيمٌ) بمَعْنَى (حَاكِمٌ) وبِمعْنَى (مُحكِمٌ).

فإِنْ قِيلَ: إِنَّ لفظَ (حَكِيم) يأْتِي بمَعْنَى حَاكِمٌ فِي اللُّغةِ العَربِيَّةِ كثِيرًا، كبَصِيرٍ وسَمِيعٍ وما أَشْبهَ ذلك، فهَل تأْتِي (فَعِيلٌ) بمَعْنَى (مُفعِلٌ)؟

فَالجوَابُ: نَعَم، تأْتِي باللُّغةِ العَربيَّةِ بِمْعَنَى (مُفعِلٌ)، ومِنه قَولُ الشَّاعِرِ:

أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعُ ... يُؤَرِّقُنِي وأَصحَابِي هجوعُ[1]

فقَولُه: «**الدَّاعِي السَّمِيع**»: أَي الدَّاعِي المسْمِعُ لا الدَّاعِي السَّامِعُ؛ لأَنَّ الدَّاعِي

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب.

يُسْمِعُ غيرَه، فعَلَى هَذَا تَكـونُ (حَكِيمٌ) بمَعْنَـى (حَاكِمٌ) و(مُحْكِمٌ)، أَي لَه الحُكْمُ والإِحْكَامُ.

والحُكمُ إِمَّا كَوْنِيٌّ وإِمَّا شَرْعِيٌّ، أَمَّا الكَوْنِيُّ فمِثْلُ قولِه تعالَى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾ [يوسف:٨٠]، أَي حُكْمًا قَدَرِيًّا؛ لأَنَّ الحُكْمَ الشَّرْعِيَّ قد حكَمَ اللهُ لَه بِه بأَنْ يَبرَحَ الأَرضَ مَتَى شَاءَ، لكنَّ الحُكْمَ الكَوْنَي هُوَ المنْتَظَر، فالحُكمُ فِي هذِه الآيةِ كَوْنِيٌّ.

وَمِثالُ الحُكْمِ الشَّرعِيِّ هـو قـولُه تعالَى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة:١٠].



فَصْلٌ

وَمِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ: المَوْتُ، وَالجَهْلُ، وَالنِّسْيَانُ، والعَجْزُ، وَالسِّنَةُ، وَالنَّوْمُ، وَاللُّغُوبُ، وَالإِعْيَاءُ، وَالظُّلْمُ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٨٥]، وَقَالَ عَنْ مُوسَى: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، وَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]، وَقَالَ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وَقَالَ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، وَقَالَ: ﴿وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ﴾ [الأحقاف:٣٣]، وَقَالَ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩][1].

---

[١] كُلُّ صِفَةِ نَقْصٍ نفَاهَا اللهُ عنْ نفسِه ليسَ المَرادُ النَّفْيَ المحْضَ، وإِنَّما نَفاهَا لكمالِ ضِدِّهَا، فكأَنَّه إِذا قَالَ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، كأَنَّه على تَقديرِ التَّعليلِ؛ لأَنَّه كاملُ العدْلِ.

وقولُه تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، لأَنَّه كاملُ الحياةِ والقَيُّومِيَّةِ، وعلَى هَذَا فقِسْ.

فيَكونُ هَذَا النَّفْيُ نفْيًا لنَقصٍ فِي كَمالِه عَزَّوَجَلَّ، أَلا تَرى إِلى قولِه تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤]، هَذَا نَفْيٌ للعجْزِ؛ لكمالِ عِلمِهِ وقُدرتِه، ولهَذَا قَالَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾، والإِنْسَانُ يَعجَزُ عن الشَّيءِ إِمَّا لجهلِه وإِمَّا لعجْزِه.

وَكُلُّ صِفَةٍ نَفَاهَا اللهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِشَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: انْتِفَاءُ تِلْكَ الصِّفَةِ.

الثَّانِي: ثُبُوتُ كَمَالِ ضِدِّهَا.

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤]، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَمَّا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ العَجْزَ بَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ لِكَمَالِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ[1].

والنَّفْيُ فِي القَاعدةِ الأُولى، وهِي أَنَّ اللهَ تعَالَى مَوصُوفٌ بالنَّفْيِ والإِثْباتِ، فكلُّ صِفَاتِ اللهِ تعَالَى تَدورُ على هذَينِ الأَمرَين: النَّفْيِ والإِثْبَاتِ.

فإذا قُلْنَا: إِنَّ صِفَاتِ اللهِ المَنْفيةِ مُقتضَاها العَدمُ المحْضِ فَقَط؛ فهَذَا لا يُمكنُ لأَنَّ النَّفْيَ المحْضَ عَدَمٌ محْضٌ، والعَدمُ ليسَ بِشيءٍ، فَضلًا عنْ أَنْ يَكونَ كمالًا، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُوصَفُ إِلَّا بالكمالِ.

وإِذا قُلْنا: فُلانٌ غيرُ قَائمٍ، فمَعناهُ أَنَّ القِيامَ مَعدُومٌ، فهَذَا لا يَدلُّ على مَدحٍ أَو قَدْحٍ إِلَّا إِذا كانَ انتفاءُ القِيامِ مُتضَمِّنًا لكمالٍ، أَو مُتضمِّنًا لنَقصٍ يَقتضِيه بدليلٍ خَارِجِي.

[١] العَجْزُ يَعتَرِي العَاجزَ إِمَّا لعدَمِ قُدرَتِه، وإِمَّا لعدَمِ عِلْمِهِ، فالإِنْسَانُ الذِي لمْ يَتعلمْ مثَلًا صناعةَ السَّيارَةِ، نَقولُ: هَذَا يَعجزُ لعَدمِ عِلْمه.

والأَشلُّ الذِي عِنْدَه عِلْمٌ، وقَدْ قَرأَ كيفَ يَصنعُ السَّيارةَ لكنْ لا يَستطِيعُ، نَقولُ: هَذَا يَعجزُ لعدمِ القُدْرَةِ، فتَسمعُ قولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لماذا؟ الجواب: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾.

وَعَلَى هَذَا فَنَفْيُ الظُّلْمِ عَنْ نَفْسِهِ مُتَضَمِّنٌ لِكَمَالِ عَدْلِهِ.

وَنَفْيُ اللُّغُوبِ وَالعِيِّ مُتَضَمِّنٌ لِكَمَالِ قُوَّتِهِ.

وَنَفْيُ السِّنَةِ وَالنَّوْمِ مُتَضَمِّنٌ لِكَمَالِ حَيَاتِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ.

وَنَفْيُ المَوْتِ مُتَضَمِّنٌ لِكَمَالِ حَيَاتِهِ، وَعَلَى هَذَا تَجْرِي سَائِرُ الصِّفَاتِ المَنْفِيَّةِ.

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ فِي صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نَفْيًا مَحْضًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِإِثْبَاتِ كَمَالٍ[١]، وَذَلِكَ لِلْوُجُوهِ التَّالِيَةِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، أَيِ الوَصْفُ الأَكْمَلُ، وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي النَّفْيِ المَحْضِ[٢].

فكلُّ صِفةِ نَقصٍ، فالوَاجبُ علينْا نَحوهَا أَنْ نَنْفِيَ هَذَا النَّقْصَ، وأَنْ نُثبتَ كَمالَه.

فيَجبُ أَنْ نَنْفِيَ الظُّلْمَ عنِ اللهِ ونَقولَ: لا يَظْلِمُ اللهُ أَحدًا؛ وهذا لكَمالِ عَدلِه، فلا يُمكنُ أَنْ يَقعَ فِي أَفعالِه ظُلْمٌ ولا فِي أَحكَامِه.

[١] هذِه قَاعدةٌ ضِمْن القَواعِدِ: وهِي أَنَّه لا يُمكنُ أَنْ يَكونَ النَّفْيَ فِي صِفَاتِ اللهِ نَفْيًا مَحضًا أَبدًا، بلْ هُوَ نَفْيٌ مُتضَمِّنٌ للكمالِ.

فالعَجزُ عنِ الشَّيءِ يَكونُ إِمَّا لعدَمِ عِلْمِهِ، وإِمَّا لعدَمِ قُدْرتَهِ.

[٢] النَّفْيُ المحْضُ الذِي لا يَتضَمَّنُ شَيئًا لا يَكونُ في صِفاتِ اللهِ للوجُوهِ التَّالِيةِ:

الوَجْهُ الأَولُ: أَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، والمثَلُ الأَعلَى هُوَ الوَصْفُ الأَكملُ، و(النَّفيُ المحْضُ) عَدَمٌ محْضٌ ليسَ فِيه كمَالٌ.

الثَّانِي: أَنَّ النَّفْيَ المَحْض عَدَمٌ مَحْضٌ، وَالعَدَمَ المَحْض لَيْس بِشَيْءٍ، وَمَا لَيْس بِشَيْءٍ فَكَيْفَ يَكُونُ مَدْحًا وَكَمالًا؟

الثَّالِثُ: أَنَّ النَّفْيَ -إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ كَمالًا- فَقَدْ يَكُونُ لِعَدَم قَابِلِيَّةِ المَوْصُوفِ لِذَلِكَ المَنْفِيِّ أَوْ ضِدِّهُ، لَا لِكَمَالِ المَوْصُوفِ، كَمَا إِذَا قِيلَ: الجِدَارُ لَا يَظْلِمُ فَنَفْيُ الظُّلْمِ عَنِ الجِدَارِ لَيْسَ لِكَمَالِ الجِدَارِ، وَلَكِنْ لِعَدَمِ قَابِلِيَّةِ اتِّصَافِهِ بِالظُّلْمِ أَوِ العَدْلِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ نَفْيُ الظُّلْمِ عَنْهُ مَدْحًا لَهُ وَلَا كَمالًا فِيهِ[١].

الرَّابِعُ: أَنَّ النَّفْيَ -إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ كَمالًا- فَقَدْ يَكُونُ لِنَقْصِ المَوْصُوفِ أَوْ لِعَجْزِهِ عَنْهُ، كَمَا لَوْ قِيلَ عَنْ شَخْصٍ عَاجِزٍ عَنِ الاِنْتِصَارِ لِنَفْسِهِ مِمَّنْ ظَلَمَهُ: إِنَّهُ لَا يَجْزِي السَّيِّئَةَ بِالسَّيِّئَةِ؛ فَإِنَّ نَفْيَ مُجَازَاتِهِ السَّيِّئَةَ بِمِثْلِهَا لَيْس لِكَمَالِ عَفْوِهِ وَلَكِنْ لِعَجْزِهِ عَنْ الاِنْتِصَارِ لِنَفْسِهِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ نَفْيُ ذَلِكَ عَنْهُ نَقْصًا وَذَمًّا لَا كَمالًا وَمَدْحًا[٢].

---

[١] إذا قُلت: الجِدارُ لا يَظلِمُ. فهَذَا لا يَقْتَضِي مَدْحَ الجِدارِ، ولكنْ لوْ قَلت: الجِدارُ قويٌّ. صَحَّ.

إِذَنْ: إذا لمْ يَتضَمَّنِ النَّفْيُ كمالًا، فقَدْ يَكونُ لعدَمِ القَابليَةِ.

[٢] النَّفْيُ إذا لمْ يَتضمَّنْ كمالًا فقَدْ يَكونُ للعَجزِ، أَي هُوَ قَابِلٌ أَن يَظْلِمَ لكنَّه عَاجِزٌ، والفَرقُ بينَ هَذَا والثَّالِثُ واضِحٌ، فالثَّالثُ لعدمِ قَابِليَّتِه؛ لأَنَّه أَصلًا لا يَقعُ مِنه الظُّلمُ، والرَّابعُ يَقبلُ أَنْ يَظْلِمَ لكنَّه عَاجِزٌ نَاقِصٌ.

فَمَثلًا: إذا قُلْتُ: فُلانٌ رَجلٌ لا يَجْزِي السَّيئةَ بالسَّيئَةِ، فهَذَا قَد يَكونُ مَدحًا، وقَد يَكونُ قَدحًا.

أَلَمْ تَرَ إِلَى قَوْلِ الحَمَاسِيِّ يَهْجُو قَوْمَهُ:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِـي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

إِلَى أَنْ قَالَ:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَـانُوا ذَوِي عَـدَدٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً[١] ... وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّـوءِ إِحْسَـانَا[٢]

يُرِيدُ بِذَلِكَ ذَمَّهُمْ وَوَصْفَهُمْ بِالعَجْزِ، لَا مَدْحَهُمْ بِكَمَالِ العَفْوِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ:

فَلَيْـتَ لِي بِهِـمُ قَوْمًـا إِذَا رَكِبُـوا ... شَنُّوا الإِغَـارَةَ رُكْبَانًـا وَفُرْسَـانَا(١)

فإذا عُلِمَ أنَّه لا يَجزِي السَّيِّئَةَ بالسَّيِّئةِ، واللهُ تعالَى أَباحَ للإِنسانِ أَنْ يَنتصرَ لنفسِه، فقالَ تعالَى: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الشورى:٤١-٤٢]، لكنَّه عَاجِزٌ عن الانتِصارِ لنَفسِه؛ فهذا يكون قدحًا، وإِنْ كانَ هذا مِن بابِ العَفْوِ والصَّفحِ؛ فهذا يَكونُ مدحًا.

[١] قولُه: «يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً»: أَي إِذا ظَلَمَهُم أَحدٌ استَغْفَرُوا لَه وقَالُوا: غَفَرَ اللهُ لَكَ.

[٢] قولُه: «ومِنْ إِساءةِ أَهلِ السُّوءِ إِحسَانًا»: أَي إِذا أَساءَ إِلَيْهِم إِنسانٌ قَدَّمُوا لَه الهدَايا!.

ولَوْ قِيلَ: هلْ هَذَا مَدحٌ أَو قَدْحٌ؟

---

(١) الأبيات لقريط بن أنيف أحد بني العنبر. شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٥).

وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّ الَّذِينَ لَا يَصِفُونَ اللهَ تَعَالَى إِلَّا بِالنَّفْيِ المَحْضِ لَمْ يُثْبِتُوا فِي الحَقِيقَةِ إِلَـهًا مَحْمُودًا، بَلْ وَلَا مَوْجُودًا كَقَوْلِـهِمْ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ: إِنَّهُ لَيْسَ بِدَاخِلِ العَالَمِ وَلَا خَارِجِهِ، وَلَا مُبَايِنٍ وَلَا مُحَايِثٍ[١]، وَلَا فَوْقَ وَلَا تَحْتَ، وَلَا مُتَّصِلٍ وَلَا مُنْفَصِلٍ. وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلِـهَذَا قَالَ مَحْمُودُ بْنُ سَبُكْتِكِينَ[٢] ....

فالجوَابُ: هَذَا قَدْحٌ؛ لأَنَّ فِيهِ قَرِينةً تَدلُّ على أَنَّه قَدحٌ، وهي قولُه:

لَوْ كُنتُ مِن مَازِنٍ لمْ تُستبَحْ إِبِلِـي　　　بَنُو اللَّقِيطَةِ مِن ذُهْـلِ بْـنِ شَـيْبَانَا

لأَنَّ مَازِنًا شُجْعَانٌ لا يَستطِيعُ أَحدٌ أَنْ يَتَقدَّمَ إِلى أَموالِهِم فيَسبِيهَا، لكنَّ قومَه ضُعفَاءُ؛ فتَقدَّم النَّاسُ الذِين وصَفَهُم أَنَّهم بَنُو اللَّقِيطَةِ مِن ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا وأَخَذُوا إِبلَه، ومِمَّا يَدلُّ علَى أَنَّه يَهجُوهُم بِذلِك، قولُه:

فَليْـتَ لِي بِهِـمُ قَوْمًـا إذا ركِبُـوا　　　شَـنُّوا الإِغـارَةَ رُكْبانًـا وفُرْسـانَا

فقوله: «فَليْتَ لِي بِهِم»: البَاءُ بَدلِيَّةٌ، أَي ليتَ لِي بَدَلَهم، فتَبيَّنَ أَنَّ النَّفْيَ قدْ يَكونُ قَدحًا للعَجزِ عنْه.

---

(١) المحايث: المُداخِل. راجع مجموع الفتاوى لابن قاسم (٥/ ٢٦٩). (الشارح)

(٢) محمود بن سبكتكين أحد كبار القادة، يمين الدولة وأمين الملة، استولى على الإمارة سنة ٣٨٩هـ وأرسل إليه القادر بالله الخليفة العباسي خلعه السلطنة فقصد بلاد خراسان وامتدت سلطنته من أقاصي الهند إِلَى نيسابور، كان تركي الأصل فصيحًا بليغًا حازمًا صائب الرأي شجاعًا مجاهدًا، فتح في بلاد الكفار من الهند فتوحات هائلة لم تتفق لغيره من الملوك لا قبله ولا بعده، ومع ذلك كان في غاية الديانة والصيانة يكره المعاصي والملاهي وأهلها، ويحب العلماء والصالحين ويجالسهم ويناظرهم، مات في غزنة سنة ٤٢١-٤٢٢هـ عن ثلاث وستين سنة، تولى الإمارة فيها ثلاثًا وثلاثين سنة. رحمه الله وأكرم مثواه. (الشارح)

لِمَنِ ادَّعَى ذَلِكَ فِي الخَالِقِ جَلَّ وَعَلَا[(١)]: «مَيِّزْ لَنَا بَيْنَ هَذَا الرَّبِّ الَّذِي تُثْبِتُهُ وَبَيْنَ المَعْدُومِ».

وَلَقَدْ صَدَقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَإِنَّهُ لَنْ يُوصَفَ المَعْدُومُ بِوَصْفٍ أَبْلَغَ مِنْ هَذَا الوَصْفِ الَّذِي وَصَفُوا بِهِ الخَالِقَ جَلَّ وَعَلَا.

فَمَنْ قَالَ: لَا هُوَ مُبَايِنٌ لِلْعَالَـمِ وَلَا مُدَاخِلٌ لِلْعَالَـمِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: لَا هُـوَ قَـائِمٌ بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا قَـدِيمٌ وَلَا مُحْدَثٌ، وَلَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى العَالَـمِ وَلَا مُقَارِنٌ لَهُ.

وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ بِحَيٍّ، وَلَا سَمِيعٍ، وَلَا بَصِيرٍ، وَلَا مُتَكَلِّمٍ، لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ مَيِّتًا، أَصَمَّ، أَعْمَى، أَبْكَمَ[(٢)].



(١) هو أبو بكر بن فورك المتكلم المعروف. (الشارح)

(٢) انظر الرد على الطائفة الرابعة غلاة الغلاة (ص:١٧٩). (الشارح)

فَصْــلٌ

القَاعِـدَةُ الثَّانِيَـةُ

مَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ وَجب عَلَيْنَا الإِيمَانُ بِهِ، سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ، أَمْ لَمْ نَعْرِفْهُ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء:١٣٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٧٠][1].

---

[١] هذِه القَاعِدةُ الثَّانيةُ، أَنَّ ما أَخبرَ اللهُ بِه عنْ نَفسِهِ أَو أَخبرَ بِه رسُولُه ﷺ؛ وَجَبَ علينْا تَصدِيقُه والإِيمانُ بِه، سَواءٌ عَرَفْنا مَعناه أَمْ لمْ نَعرِفْ مَعناه، كَما أَنَّه فِي الأُمورِ العَمليَّةِ، يَجبُ علينَا العَملُ بَما حكمَ اللهُ بِه ورسُولُه، سَواءٌ عَرفنَا حِكمتَه أَم لمْ نَعرِفْ حِكمتَهُ.

فالوَاجِبُ علينْا نَحوَ الأَخبارِ التَّصديقُ والقَبولُ، سَواءٌ عرفْنا المعنَى أَم لمْ نَعرِفْ.

ونَحوَ الأَحكامِ؛ الواجِبُ علينا أَيضًا الامتِثالُ، سَواءٌ عَرَفنَا الحِكمةَ أَمْ لمْ نَعرِفْ، وذلكَ لسَببَينِ:

أَولًا: أَنَّ تَمامَ التَّعبُّدِ لا يَكونُ إِلَّا بِهذَا.

ثَانِيًا: أَنَّ عُقُولَنَا قَاصرةٌ، فقدْ لا تَفهَمُ المعْنَى وقَد لا تَفْهَمُ الحِكْمةَ، ولو أَنَّنا لا نَقبلُ

إِلَّا ما عَرَفْنَا مَعْنَاه وحِكمَتَه؛ لَكُنَّا مِمَّن يَعبدُ اللهَ بِهواهُ فإِنْ وافقَ أَهواءنَا قَبِلنَا وإِلَّا فَلَا.

إِذَن: الوَاجبُ علينَا التَّصديقُ، سَواءٌ عرفنَا أَو لمْ نَعرِفْ، والدَّليلُ على ذَلِكَ الآيتانِ المذكُورتَان، قَالَ تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُ﴾ [النساء:١٣٦]، فيَجبُ أَنْ نُؤمنَ باللهِ وبِرسُولِه، وبالكتابِ الذِي نَزَّل على رَسُولِه وهُو القُرآنُ، وبِالكتَابِ الذِي أَنزلَ مِن قَبلُ، وهو جَميعُ الكُتُبِ السَّابِقةِ؛ لأَنَّ الكتَابَ هُنا مُفْردٌ مُحلًّى بـ (أَل) فيكونُ عامًّا.

وقولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء:١٧٠]، أَي يَكنْ خَيرًا لَكُم، فـ (خَيرًا) خبرٌ لـ (يَكنْ) المحذُوفةِ.

وقولُه: ﴿وَإِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾: أَي فكُفرُكُم لا يَضرُّ اللهَ، وكُفرُكُم واقِعٌ بعلمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وحِكمتِه.

فلذَلِك لا شَكَّ أَنَّ كفرَ الكَافِرينَ وفِسقَ الفَاسِقينَ واقعٌ بِعلمِ اللهِ وبإِرادةِ اللهِ، وأَنَّه في غَايةِ الحِكمَةِ، إِذْ لوْلا الكُفَّارُ ما عُرِفَ المسْلِمُون، ولوْلا الكُفْرُ ما عُرِفَ الإِيمانُ، ولوْلا الفِسقُ مَا عُرفتِ العَدَالَةُ، وهكذا.

فلو قَال قَائل: لماذَا خَلقَ اللهُ العُصاةَ والكفَّارَ؟

نَقُولُ: لِحكمَةٍ عَظِيمةٍ، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣]، فلوْ كانَ النَّاسُ كلُّهُم علَى هِدايةٍ؛ لكانَ خَلْقُ النَّارِ عَبثًا، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٖ﴾ [محمد:٤].

وَلِأَنَّ خَبَرَ اللهِ تَعَالَى صَادِرٌ عَنْ عِلْمٍ تَامٍّ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠][١].

وَلِأَنَّ خَبَرَ اللهِ تَعَالَى أَصْدَقُ الأَخْبَارِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧].

فالحَاصِلُ: أَنَّ نَقولَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمرنَا بالإِيمانِ بِه وبرسُولِه، وبالكتابِ الذِي نَزَّلَ على رَسُولِه، وبالكتابِ الذِي أَنزلَ مِن قَبلُ، فيَجبُ علينا هذا سَواءٌ عَرفَنا معنَاه أَمْ لمْ نَعرِفْ معْنَاه.

[١] قولُه: «ولأَنَّ خَبرَ اللهِ تعَالَى صَادِرٌ عنْ عِلمٍ تَامٍّ، فَهو أَعلَمُ بِنفسِه وبغيرِه، كما قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠]»: هَذَا تَعلِيلٌ، والآيتانِ السَّابِقتانِ دَليلٌ، فخَبرُ اللهِ تَعالَى صَادرٌ عنْ عِلمٍ تَامٍّ، فَهُو أَعلمُ بنفسِهِ وأَعلمُ بغيرِه، ولهَذَا تَحدَّى اللهُ كلَّ الخَلقِ: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠] والجَوابُ: بلِ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وكلامُ اللهِ هُوَ أَصدقُ الأَخبارِ، فلا خَبرَ أَصدقُ مِن خَبرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كما قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧]، وقَالَ تعالَى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام:١١٥].

وكذلِكَ كلامُ اللهِ أَفصَحُ الكلامِ وأَبلغُه وأَبينُه، فَلا شَيءَ مِن الكلامِ أَفصحُ مِن كلامِ اللهِ ولا مثلُ كلامِ اللهِ.

ودليلُ ذلكَ قولُه تعالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، وقولُه: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر:٢٣]، وإِذا كانَ أَحسَنَه فهو أَحسنُ الحديثِ فِي اللَّفظِ وفي المعْنَى، فهَذَا أَيضًا كَمالٌ ثَالِثٌ فِي خَبرِ اللهِ.

وَلِأَنَّ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى أَفْصَحُ الكَلَامِ، وَأَبْلَغُهُ، وَأَبْيَنُهُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، وَقَالَ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣]، مُتَشَابِهًا: يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الكَمَالِ وَالبَيَانِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥].

وَلِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يُرِيدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَى عِبَادِهِ مِنَ الوَحْيِ أَنْ يَهْتَدُوا وَلَا يَضِلُّوا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، وَقَالَ: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء:١٧٦][١].

---

[١] قولُه: «ولأَنَّ اللهَ تعالَى يُريدُ بِما أَنزلَ إلى عبادِه مِنَ الوَحْيِ أَنْ يَهتَدُوا...»: هَذَا الكَمالُ الرَّابعُ، وهو حُسنُ القَصدِ، فلا قَصدَ أَحسن وأَكمل مِن إرادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإِنَّ اللهَ يُريدُ بِكلامِه الذِي أَوحاهُ إِلى رُسلِه أَنْ يَهدِيَ خَلْقَه، ويُبينَ لَهم لئلَّا يَضِلُّوا.

فهذِه الكمالاتُ الأَربعةُ كلُّها مُتوافِرةٌ فِي خَبرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وضدُّ هذهِ الكمالاتِ النَّقصُ، فنَقصُ الكلامِ يَكونُ فِي ضِدِّ أَحدِ هذِه الكمالاتِ:

أَولًا: الجَهلُ: فإِنَّ الكلامَ إِذا صَدرَ مِن جَاهِلٍ: لا يُوثَقُ بِه؛ لأَنَّه علَى غيرِ عِلْمٍ، فلو جَاءنَا عَامِّيٌّ يُفسِّرُ آيةً أَو حَدِيثًا أَو يَتكلَّمُ عنْ حُكمٍ شَرعِيٍّ ما وثَقْنَا بِكلامِه لأَنَّه جَاهِلٌ، فيَحتَمِلُ عِندنَا أَنَّه تكلَّمَ بغيرِ عِلْمٍ.

ثَانِيًا: ضِدُّ الصِّدقِ: الكذِبُ، فالإِنْسانُ الكَذُوبُ إِذا حدَّثَك بحدِيثٍ؛ فإِنَّك لا تَثِقُ بِه لأَنَّه كَذُوبٌ.

ولهَذَا: ردَّ عُلماءُ الحديثِ حديثَ الكذَّابِ بكلِّ حَالٍ، ولمْ يَقولُوا لا بُدَّ أَنْ

نَتبيَّنَ هلْ هُوَ صَحيحٌ أَو غيرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّ الكذَّابَ لا يُوثَقُ بخَبرِه.

ثَالِثًا: ضِدُّ البَلاغةِ: العِيُّ، فرُبَّما يأَتِي رَجلٌ عِندَه عِلمٌ وصادِقٌ، ولكنَّه لا يُحسنُ التَّعبيرَ، فيَكونُ كلامُه مُفَكَّكًا، فِيه تَقديمٌ وتَأَخيرٌ، وحذفٌ بِدونِ بَيانٍ، فَنَشُكُّ فِي مَدلُولِه؛ لأَنَّه لمْ يُفْصِحْ فِي كَلامِه، فيَحتَمِلُ مَعانِيَ مُتعدِّدَةً لا نَستطيعُ أَنْ نَجزِمَ بما يُريدُ؛ مِن أَجلِ الرَّكاكَةِ.

رَابِعًا: سُوءُ القَصدِ والإِرادةِ، قدْ يَكونُ الرُّجلُ عَالِمًا فَصِيحًا صَدُوقًا، لكنْ لَه إِراداتٌ سَيِّئَةٌ، يُريدُ أَنْ يُضلَّ النَّاسَ، كَرجلٍ يَدعُو إِلى البِدعةِ مَثلًا، سَواءٌ كانت بِدعةً عَقَدِيَّةً أَو عمَلِيَّةً، وهو معرُوفٌ بالصِّدقِ، ومَعروفٌ بالعِلمِ، ورَجلٌ جَيِّدٌ فِي البلاغةِ؛ فهَذَا لا نَثِقُ بخَبرِه لسُوءِ القَصدِ.

وكلامُ اللهِ ورسولِه مُبرَّأٌ عَن هذِه العُيوبِ كلِّها؛ لأَنَّه فِي غايةِ الكمالِ فِي العِلمِ والصِّدقِ والبَلاغةِ والإِرادةِ.

إِذَنْ: هذِه التَّعلِيلاتُ الأَربَعُ، وهي فِي الحقِيقةِ تَعليلٌ واحِدٌ، وهُو أَنَّ كلامَ اللهِ ورسُولِه ﷺ مُشتَمِلٌ على أَوصافِ الكمالاتِ كلِّها: العِلمُ، والصِّدقُ، والبَيانُ، والإِرادةُ؛ فإِنَّه إِذا كانَ مُشتَمِلًا على هذِه الكمالاتِ الأَربع التِي هِي مُقوِّماتُ قَبُولِ الخَبرِ؛ وجَبَ قَبُولُها، ولمْ يَبقَ عُذرٌ لأَيِّ إِنسانٍ فِي رَدِّهِ أَو الشَّكِّ فِيه أَو تَحرِيفِه؛ وذلِك لأَنَّه ليسَ لَه عُذْرٌ.

قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فقولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فِي غايةِ ما يَكونُ مِنَ

وَهَكَذَا خَبَرُ النَّبِيِّ ﷺ صادِرٌ عَنْ عِلْمٍ، فَإِنَّهُ ﷺ أَعْلَمُ النَّاسِ بِرَبِّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ.

وَخَبَرُهُ أَصْدَقُ أَخْبَارِ البَشَرِ، وَكَلَامُهُ أَفْصَحُ كَلَامِ البَشَرِ، وَقَصْدُهُ أَفْضَلُ مَقْصُودِ البَشَرِ، فَهُوَ أَنْصَحُ الخَلْقِ لِلْخَلْقِ.

فَقَدِ اجْتَمَعَ فِي خَبَرِ اللهِ تَعَالَى وَخَبَرِ رَسُولِهِ كَمَالُ العِلْمِ، وَكَمَالُ الصِّدْقِ، وَكَمَالُ البَيَانِ، وَكَمَالُ القَصْدِ وَالإِرَادَةِ، وَهَذِهِ هِيَ مُقَوِّمَاتُ قَبُولِ الخَبَرِ، وَلِـهَذَا لَوْ صَدَرَ الخَبَرُ عَنْ جَاهِلٍ أَوْ كَاذِبٍ أَوْ عَيِيٍّ أَوْ سَيِّءِ قَصْدٍ لَـمْ يَكُنْ مَقْبُولًا لِفَقْدِ مُقَوِّمَاتِ القَبُولِ أَوْ أَحَدِهَا.

فَإِذَا كَانَتْ مُقَوِّمَاتُ قَبُولِ الخَبَرِ تَامَّةً عَلَى أَكْمَلِ وَجْهٍ فِي خَبَرِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهِ وَقَبُولُهُ، سَوَاءٌ كَانَ نَفْيًا أَمْ إِثْبَاتًا، وَلَـمْ يَبْقَ عُذْرٌ لِمُعْتَذِرٍ فِي رَدِّهِ، أَوْ تَحْرِيفِهِ، أَوِ الشَّكِّ فِي مَدْلُولِهِ، لَا سِيَّمَا فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ.

البيانِ، وأَنَّ معناها العُلُوُّ علَى العَرشِ، فيأْتِي أُناسٌ ويَقولُونَ المرادُ بـ(اسْتَوى) أَي اسْتَوْلَى!!.

ومِنَ الغريبِ أَنَّ هَؤُلَاءِ يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عنْ مَواضِعِه فِي بابِ أَسماءِ اللهِ وصفَاتِه، ولا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عنْ مَواضِعِهِ فِيما أَخبرَ اللهُ بِه عنِ البَشرِ مِن أَخبارِ الأُممِ السَّابقينَ، ولا فِيما أَخبرَ اللهُ بِه عمَّا يَكونُ يومَ القِيامةِ مما يُستَقْبَلُ.

ونَحنُ نَقولُ: الوَاجبُ علَيْنا أَنْ نُؤمنَ ونَقبلَ ما أَخبرَ اللهُ بِه عنْ نَفسِه، سَواءٌ عَرفْنا معْنَاهُ أَمْ لمْ نَعْرِفْ.

وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَجَبَ قَبُولُهُ، وَعَامَّةُ هَذَا البَابِ (بَاب الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ سَلَفِ الأُمَّةِ[١].

وَأَمَّا مَا تَنَازَعَ فِيهِ المُتَأَخِّرُونَ مِمَّا لَيْسَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَا عِنْدَ سَلَفِ الأُمَّةِ؛ فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ -بَلْ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ- أَنْ يُثْبِتَ لَفْظَهُ أَوْ يَنْفِيَهُ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ السَّمْعِ بِهِ، ولَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ مَعْنَاهُ أَوْ يَرُدَّهُ حَتَّى يَعْلَمَ المُرَادَ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ حَقًّا وَجَبَ قَبُولُهُ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا وَجَبَ رَدُّهُ[٢].

---

[١] لوْ جاءَنَا أمرٌ قَد أَجمعَتِ الأُمَّةُ علَى القَولِ به، ولكنَّا لا نَعلمُ دَليلَه مِنَ الكتَابِ والسُّنَّةِ؛ فإِنَّه يَجبُ علينَا أَنْ نَقبلَه؛ لأَنَّ الإِجماعَ على الشَّيءِ مِنَ السَّلفِ دليلٌ على أَنَّ له أَصْلًا.

ولكنْ مع ذلِك يَقولُ شيخُ الإِسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عَامَّةُ هَذَا البابِ (بابُ الأَسماءِ والصِّفاتِ) مَنصُوصٌ عليْه فِي الكتَابِ والسُّنَّةِ مُتَّفقٌ عليْه بينَ سلفِ الأُمَّةِ، فليسَ فِيه إِشكالٌ، ولكنْ رُبَّما تأتِي كلِمةٌ أَنتَ لا تَعلمُ دَليلَها إِنَّما تعرِفُ أَنَّ هَذَا مُجمَعٌ عليْه بينَ السَّلفِ؛ فحِينئذٍ يَجبُ عليكَ قبولُه؛ لأَنَّه لا بُدَّ أَنْ يَكونَ إِجماعُهم مُستَنِدًا إِلى أَصلٍ.

[٢] قولُه: «**وأَمَّا ما تَنازعَ فِيه المتَأَخِّرون ممَّا ليسَ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ، ولا عِندَ سَلفِ الأُمَّةِ فليسَ على أَحدٍ، بلْ وليسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُثبتَ لفظَه أَو يَنفِيَهُ...**»: وهذه القَاعِدةُ فِيما تَنازعَ فِيه المتَأَخِّرون وليسَ ممَّا فِي الكتابِ والسُّنَّةِ ولا عندَ سلفِ الأُمَّةِ، والقَاعدةُ فِيه أَنَّه ليسَ علينَا أَنْ نَقبلَه، بل وليسَ لنَا ذَلكَ، وليس لنَا أَنْ نُثبتَه؛ لأَنَّ أَسماءَ اللهِ وصفاتِه تَوقِيفِيَّةٌ.

وَلِذَلِكَ أَمْثِلَةٌ مِنْهَا:

المِثَالُ الأَوَّلُ: الجِهَةُ.

أَيْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللهَ فِي جِهَةٍ، أَوْ هَلْ للهِ جِهَةٌ؟

فَيُقَالُ لَهُ: لَفْظُ (الجِهَةِ) لَيْسَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِثْبَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ، فَلَيْسَ فِيهِمَا أَنَّهُ فِي جِهَةٍ، أَوْ لَهُ جِهَةٌ، وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي جِهَةٍ، أَوْ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ، وَفِي النُّصُوصِ مَا يُغْنِي عَنْهُ كَالعُلُوِّ، وَالفَوْقِيَّةِ، وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، وَصُعُودِ الأَشْيَاءِ إِلَيْهِ وَنُزُولِهَا مِنْهُ[١].

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يُوصفُ اللهُ إِلَّا بِما وصَفَ بِه نفسَه، أَو وصَفَهُ بِه رسُولُه، لا يَتجاوزُ القُرآنَ والحدِيثِ.

فليسَ لنَا أَنْ نُثبِتَه أَو ننفِيَهُ، أَو نَقبلَ مَدلُولَه، أَو نَردَّهُ، فَلفْظُه لا نُثبتُهُ ولا نَنفِيَه، ومدلُولُه لا نَقبلُه ولا نَردُّه، حتَّى يُعلمَ المرادُ مِنه، فإِنْ كانَ حَقًّا قُبِلَ، وإِنْ كانَ باطلًا وَجَبَ رَدُّهُ، وإِنْ كانَ يَشتملُ على حَقٍّ وباطلٍ تُوقِّفَ فِي لَفظِهِ -أَي لا يُثبَتُ ولا يُنفَى- واستَفْصِلْ فِي معنَاهُ، فاقبَلْ ما كانَ حَقًّا، ورُدَّ ما كانَ بَاطِلًا.

[١] لفظُ الجِهةِ ممَّا لم يَرِدْ نَفْيُهُ ولا إِثباتُه.

وأَمَّا ما اختلَفَ فِيهِ النَّاسُ فِي قولِه تعالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥]، فإِنَّ بعضَ المفسِّرِينَ قَالَ: ثَمَّ جِهةُ الله.

وبعْضُهُم قَالَ: ثَمَّ وَجْهُ اللهِ. الذِي هُوَ وجْهُه الحقِيقِيُّ.

والصَّوابُ: أَنَّ المرَادَ بِها وجْهُه الحقِيقِيُّ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا**

وَقَدِ اضْطَرَبَ المُتَأَخِّرُونَ فِي إِثْبَاتِهِ وَنَفْيِهِ، فَإِذَا أَجْرَيْنَاهُ عَلَى القَاعِدَةِ قُلْنَا: أَمَّا اللَّفْظُ فَلَا نُثْبِتُهُ وَلَا نَنْفِيهِ لِعَدَمِ وُرُودِ ذَلِكَ، وَأَمَّا المَعْنَى فَيُنْظَرُ مَاذَا يُرَادُ بِالجِهَةِ: أَيُرَادُ بِالجِهَةِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ مُحِيطٌ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ فَهَذَا مَعْنَى بَاطِلٌ لَا يَلِيقُ بِاللهِ سُبْحَانَهُ، فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَقَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

كَانَ فِي الصَّلاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ»(١)، أَي فِي أَيِّ مكانٍ كانَ.

وفِي النُّصوصِ ما يُغْنِي عنْه كالعُلُوِّ، والفَوقِيَّةِ، والاستِواءِ على العَرشِ، وصُعُودِ الأَشياءِ إِليْه، ونُزُولِـها مِنْه.

وَلو قَالَ قَائل: هلْ تَقول: إِنَّ للهِ جِهةً؟

فالجوَابُ: أَمَّا مِن جِهةِ اللَّفظِ فليسَ عليَّ وليسَ لِي أَنْ أُثْبِتَهُ أَو أَنْفِيَهُ؛ لأَنَّه لمْ يَرِدْ فِي الكتابِ ولا فِي السُّنَّةِ، لأَنِّي إِنْ أَثْبَتُّهُ قُلتُ بغَيرِ عِلمٍ، وإِنْ نَفَيْتُه قُلتُ بغيرِ عِلمٍ، فلا أُثْبِتُ ولا أَنْفِي.

فإِنْ قَالَ قَائل: لماذا الكلامُ في هَذَا المَوْضُوعِ؟

قُلنا: ما كُنَّا نَريدُ أَنْ نَتكلمَ فِي هذا الموضُوعِ، لكنَّ أَهلَ البِدعِ يُلْجِئُونَ أَهلَ السُّنَّةِ لمثلِ هذِه الكَلِماتِ، فإِذا كُنَّا مُلْجَئِينَ للخَوضِ فِيها فلا بُدَّ أَنْ نَتكلمَ حتَّى لا ندعَ المكانَ خَاليًا لأَهلِ البِدعِ يَقُولُونَ مَا يَشاؤونَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب صفة الصلاة، باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئا أو بصاقا في القبلة، رقم (٧٢٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهى عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، رقم (٥٤٧).

أَمْ يُرَادُ بِالجِهَةِ مَا فَوْقَ العَالَمِ؟

فَهَذَا حَقٌّ ثَابِتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ خَلْقِهِ، عَالٍ عَلَيْهِمْ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ وَالعَقْلُ وَالفِطْرَةُ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَكَمِ السُّلَمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِـجَارِيَةٍ كَانَتْ لَهُ: «أَيْنَ اللهُ؟». قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «مَنْ أَنَا؟». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ. قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»(١)[١].

---

[١] كلُّ هَذَا يَدلُّ علَى أَنَّ اللهَ تعالى فِي العُلوِّ، فإذا كانتِ النُّصوصُ دَلَّت على هَذَا المعْنَى، فإِنَّنا فِي غِنًى عنْ كلمةِ الجِهَةِ.

وقولُه: «**وَقدِ اضْطَرَبِ المتأَخِّرُونَ فِي إِثباتِه ونَفْيِه...**»:

إِذَنْ: نُطَبِّقُ هذِه الكلمةَ (الجِهَة) على القَاعِدةِ، فَنَقولُ: باعتِبارِ اللَّفظِ لا نُثبتُ ولا نَنْفِي، أَمَّا باعتِبَارِ المعْنَى فنَقولُ: إِذا كان المرادُ بالجِهةِ ما فوْقَ العَالمِ؛ فهَذَا حَقٌّ، فاللهُ تعَالَى فوقَ كلِّ شَيءٍ.

وإِذا كانَ المَرادُ بِها جهةٌ تُحيطُ باللهِ كما تُحيطُ الجهاتُ بالإِنْسَانِ؛ فإِنَّ هَذَا بَاطلٌ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى لا يُحيطُ بِه شَيءٌ مِن مَخلوقَاتِه، بلْ هُوَ أَعظمُ مِن كلِّ شَيءٍ وأَكبرُ مِن كلِّ شَيءٍ، وحِينئذٍ لا يُمكنُ أَنْ نُثبتَ الجهةَ بهَذَا المعْنَى، فلَمَّا كانت لفظة (الجِهَة) تَحتمِلُ المعْنَى الصَّحِيحَ والمعْنَى الفَاسِدَ، قُلنا: باللَّفظِ لا نُثبتُ ولا نَنْفِي، لأَنَّنا إِنْ نَفيناهُ نَفينا ما هُوَ مُتضمِّنٌ له مِنَ الحقِّ، وإِنْ أَثبتناهُ أَثبتْنَا ما هُوَ مُتضمِنٌ له مِنَ البَاطِلِ، وحِينئذٍ لا نُثبتُ ولا نَنْفِي.

---

(١) رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧).

المِثَالُ الثَّانِي: الحَيِّزُ أَوِ المُتَحَيِّزُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ نَصِفُ اللهَ تَعَالَى بِأَنَّهُ مُتَحَيِّزٌ أَوْ فِي حَيِّزٍ؟

قُلْنَا: لَفْظُ (التَّحَيُّزِ) أَوِ (الحَيِّزِ) لَيسَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِثْبَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ عَنِ اللهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ فِيهِمَا أَنَّهُ فِي حَيِّزٍ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ، وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَفِي النُّصُوصِ مَا يُغْنِي عَنْهُ مِثْلُ: الكَبِيرِ المُتَعَالِ.

وَقَدِ اضْطَرَبَ المُتَأَخِّرُونَ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ للهِ تَعَالَى أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ، فَإِذَا أَجْرَيْنَاهُ عَلَى القَاعِدَةِ قُلْنَا: أَمَّا اللَّفْظُ فَلَا نُثْبِتُهُ وَلَا نَنْفِيهِ لِعَدَمِ وُرُودِ السَّمْعِ بِهِ. وَأَمَّا المَعْنَى فَيُنْظَرُ مَاذَا يُرَادُ بِالحَيِّزِ أَوِ المُتَحَيِّزِ؟ أَيُرَادُ بِهِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى تَحُوزُهُ المَخْلُوقَاتُ وَتُحِيطُ بِهِ، فَهَذَا مَعْنًى بَاطِلٌ مَنْفِيٌّ عَنِ اللهِ تَعَالَى لَا يَلِيقُ بِهِ[١].

---

[١] كلمَةُ (الحيِّز) و(المتَحيِّز) كلمةٌ اختَلفَ فِيها المتَأخِّرون، فمِنْهُم مَنْ أَنكرَها وأَنكرَ مِن أَجلِها أَنْ يَكونَ استِواءٌ على العَرْش؛ لأَنَّهُ يَقولُ: إذا قُلتُ استَوى على العَرشِ؛ فقدْ شَغَل حَيِّزًا. وإذا قُلتَ: إنَّه فِي العُلُوِّ، فأَيضًا العُلُوُّ الذَّاتِيُّ فقدْ شَغَلَ حَيِّزًا، فيَكونُ اللهُ تعَالَى مُتحيِّزًا، والتَّحيزُ ممنُوعٌ.

فنَقولُ: إنَّ كلِمةَ اللهُ فِي حيِّزٍ أَو فِي غيرِ حيِّزٍ، أَو مُتَحيِّزٌ أَو غيرُ مُتحيِّزٍ، كلِمةٌ لمْ تَردْ بالكتَابِ ولا بالسُّنَّة، لا نَفيًا ولا إِثبَاتًا، لكنْ تَوصَّلَ بِها المتأَخِّرُون إِلى إِنكارِ العُلوِّ والاستِواءِ على العَرشِ وما أَشبَهَهُ.

فَنَقولُ: اللَّفظُ لا نُثبِتُهُ ولا نَنفِيَهُ، والمعْنَى نَستَفصِلُ فِيه.

فإِنْ أَردتَ فِي الحيِّزِ، أَي أَنَّ اللهَ مُتحيِّزٌ أَو أَنَّه فِي حَيِّزٍ، إِنْ أَردتَ أَنَّه مُنحَازٌ عنِ المَخْلُوقَاتِ مُباينٌ لـهَا، فـهَذَا صَحيحٌ وحَقٌّ، فإِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بائنٌ مِن خَلقِهِ، وليس حالًّا

فَإِنَّ اللهَ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ تُحِيطَ بِهِ المَخْلُوقَاتُ وَتَحُوزُهُ، كَيْفَ وَقَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧][١]

فِي خَلقِه، ولا خَلقُهُ حالُّونَ فِيه، وإِنْ أَردتَ فِي الحيِّزِ أَنَّ اللهَ تَحوزُه الأَشياءُ وتُحيطُ به، فهَذَا بَاطلٌ وممنوعٌ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُحيطُ بِه شَيءٌ مِن مَخلوقَاتِه، وإِذا كانَ قدْ وسِعَ كُرسِيُّهُ السَّمواتِ والأَرضَ، والكُرسِيُّ موضعُ القَدمَيْنِ فكيفَ يَكونُ هُوَ عَزَّوَجَلَّ.

إِذَنْ: لا يُمكنُ أَنْ تَحوزَه المَخْلُوقَاتُ أَبدًا، فالحيِّزُ بهَذَا المعْنَى مَمنوعٌ لفْظًا ومَعْنًى.

وبالمعْنَى الأَولِ ثَابتٌ فِي المعْنَى، أَمَّا اللَّفظُ فنتوقَّفُ فِيه؛ لأَنَّه يَحتملُ مَعْنَى الحقِّ والبَاطلِ، فإِنْ أَثبتْنَاهُ فقدْ نُثبِتُ باطِلًا، وإِنْ نفيْنَاهُ فقدْ نفيْنَا حقًّا.

والكيفِيَّةُ مَجهولَةٌ، ونحنُ نُؤمنُ بأَنَّ لصِفاتِ اللهِ كيْفيَّةً، ولكنَّها مَجهولةٌ لنَا؛ لأَنَّ نَفْيَ الكيفِيَّةِ على الإِطلاقِ نَفْيٌ للحَقِيقَةِ.

فمَثلًا: استواءُ اللهِ على العَرشِ له كيْفِيَّةٌ لا شكَّ بذلِك لكنَّها مَجهولَةٌ، ولهَذَا قَالَ الإِمامُ مالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: الكيفُ مَجهولٌ. ولمْ يقل الكيفُ مَعدُومٌ. فما مِن شَيءٍ موجودٌ إِلَّا ولَهُ كيفٌ، فلَو نَفيتَ الكيْفيةَ على سبيلِ الإِطلاقِ لنفيتَ الحَقيقةَ، فبِالنِّسبةِ للكيفيَّةِ لا نَقولُ: سَواءٌ عرَفنا أَمْ لمْ نعرِفْ؛ لأَنَّنا لنْ نَعْرفَه، فهِي مَجهولةٌ لنا على كلِّ حَالٍ، لكنَّ المعْنَى هُوَ الذي قد نَعلمُهُ وقد يَخفَى عَلَيْنا، ومع ذلِك يَجبُ علَيْنا أَنْ نُؤمنَ بما جاءَ، سَواءٌ عرَفْنَا المعْنَى أَمْ لمْ نَعرِفْه.

[١] قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: معنَاها -عِندَ السَّلفِ-: أَي يَقبِضُها بيدِهِ عَزَّوَجَلَّ كما قَالَ تعَالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يَقْبِضُ اللهُ** تَبَارَكَ وَتَعَالَى **الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟**»(١) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»(٢).

أَمْ يُرَادُ بِالحَيِّزِ أَوِ المُتَحَيِّزِ: أَنَّ اللهَ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقَاتِ، أَيْ مُبَايِنٌ لَهَا مُنْفَصِلٌ عَنْهَا لَيْسَ حَالًّا فِيهَا وَلَا هِيَ حَالَّةٌ فِيهِ، فَهَذَا حَقٌّ ثَابِتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ: هُوَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ.

تَنْبِيهٌ: جَاءَ فِي القَاعِدَةِ «أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا الإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ أَمْ لَا».

لَكِنْ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ شَيْءٌ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ جَمِيعُ الأُمَّةِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا لِجَمِيعِ الأُمَّةِ أَوْ بَعْضِهَا[١].

أَمَّا أَهلُ التَّعطيلِ فيقولون: فِي قَبضتِه وتَصرُّفِه، ويَكفِي مَعنَى أَنَّها بيدِه. **فيُقالُ:** كيفَ هَذَا؟ ءأَنتمْ أَعلمُ بكلامِ اللهِ مِن رسولِ اللهِ؟ **والجوابُ:** لَيْسُوا أَعلمَ.

[١] إِذَنْ: يَجِبُ أَنَّ نَتوقفَ فِي تعريفِ الحَيِّزِ فلا نُثبتُ ولا نَنفِي، أَمَّا فِي المعْنَى فنَستفسرُ، إِنْ أَردتَ بالحيزِ أَنَّ المَخْلُوقَاتِ تَحُوزُ اللهَ وتُحيطُ بِهِ؛ فهَذَا باطل، وإِنْ أَردتَ بالحَيزِ أَنَّه مُنحازٌ مُنفصلٌ عن المَخْلُوقَاتِ؛ فهَذَا حقٌّ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، رقم (٤٨١٢)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٧٨٧).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٣٠٨، رقم ٢٣٧).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩].

وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ مَا لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ أَحَدٌ لَكَانَ بَعْضُ الشَّرِيعَةِ مَجْهُولًا لِلْأُمَّةِ، وَلَكِنَّ المَعْرِفَةَ وَالخَفَاءَ أَمْرَانِ نِسْبِيَّانِ، فَقَدْ يَكُونُ مَعْرُوفًا لِشَخْصٍ مَا كَانَ خَفِيًّا عَلَى غَيْرِهِ، إِمَّا لِنَقْصٍ فِي عِلْمِهِ، أَوْ قُصُورٍ فِي فَهْمِهِ، أَوْ تَقْصِيرٍ فِي طَلَبِهِ، أَوْ سُوءٍ فِي قَصْدِهِ[١].

أما قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:٣]، فإن قوله: (فِي السَّماوَاتِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بلفظِ الجلالةِ، فيكونُ المعْنَى كقولِه تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]. أَي إِنَّه إِلهُ أَهلِ الأَرضِ وإِلهُ أَهلِ السَّماءِ.

[١] اسْتدلَّ بِدليلٍ سَمْعِيٍّ ودليلٍ عقْليٍّ، فالسَّمعِيُّ قولُه تعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، (ما) اسمٌ مَوصولٌ يُفيدُ العُمومَ، ﴿مَا نُزِّلَ﴾: أَي كلُّ ما نُزِّلَ، والنَّبيُّ ﷺ بَيَّنَ كلَّ ما نُزِّلَ؛ لأَنَّه قَالَ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾.

وقولُه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]. ﴿تِبْيَٰنًا﴾ أَي لأَجلِ تَبْيينِ كلِّ شَيءٍ، وهَذَا عامٌّ فِي كلِّ شَيءٍ، لاسِيما فِي أَسماءِ اللهِ وصِفاتِه التي هي أَصلُ العقِيدةِ.

والدَّليلُ العَقلِيُّ: لو كانَ بعضُ القُرآنِ أَو السُّنَّةِ لا يَعرِفُه أَحدٌ لكانتِ الشَّريعةُ بَعضُها مجهولًا لا يُمكنُ العملُ بِها، وهَذَا مُستحيلٌ.

إِذَنْ: يُوجدُ فِي القرآنِ آياتٌ مجهولةٌ لكنَّ هَذَا جهلٌ نِسْبِيٌّ، وقد يَكونُ مجهولًا عندَ شَخصٍ ومعلُومًا عندَ آخرَ، وما أَكثرُ الآياتِ التِي تُشكلُ على الإِنْسَانِ ثم يُراجعُ كلامَ العلماءِ فتَبينُ لَه.

ثمَّ بينَ المؤلِّفُ سببَ الخفاءِ فِي أَربعةِ أَشياءَ، وهِي التِي تحُولُ بينَ الإِنْسَانِ وبينَ فَهْمِ النُّصوصِ.

أَولًا: أَنْ يَكونَ قاصرَ العِلمِ: أَي قليلَ العِلمِ، ليسَ عِندَهُ اطلاعٌ واسعٌ، بلْ يَخفَى علَيْهِ شَيءٌ كثِير، وهَذَا مُشَاهدٌ.

ثَانِيًا: القُصورُ فِي الفَهْمِ: تجدُ كثيرًا مِنَ النَّاسِ عنْدَه عِلمٌ واسعٌ لكنْ ليسَ عنْدَه فَهمٌ، ففهمُه ضَعيفٌ جِدًّا.

ثالثًا: التَّقصِيرُ فِي الطَّلبِ: وما أَكثر هَذَا عندَ الإِنسانِ فيُقصِّرُ الإِنْسَانُ فِي الطَّلبِ.

رَابعًا: السُّوءُ فِي القَصدِ: وهَذَا أَخطرُها، أَي: الإِنْسَانُ لا يُريدُ الحقَّ وإِنَّما يُريدُ البَاطلَ، أَو يُريدُ أَنْ يَنتصرَ لنفسِه فقَط فيُجادلُ.

إِذَنْ: أَسبابُ الخفاءِ أَربعةٌ:

١- نَقصُ العِلمِ.

٢- القُصورُ فِي الفَهْمِ.

٣- التَّقصيرُ فِي الطَّلبِ.

٤- سُوء القَصدِ.

فيَجبُ أَنْ نَعلمَ أَنَّه ليسَ فِي كلامِ اللهِ ورسولِه شَيءٌ لا يَعرِفُ معناه جميعُ الأُمَّةِ أَبدًا، لا بُدَّ أَنْ يَكونَ مَعرُوفًا ولو لبعضِ الأُمَّةِ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى يَقولُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، أَي لتَأْتِيَ بكلامٍ بَيِّنٍ واضِحٍ لكلِّ مَنْ قرأَهُ وعرَفَه، لكنْ لا يَلزَمُ مِن هَذَا أَنْ يَعرِفَه كلُّ واحدٍ؛ لأَنَّ النَّاسَ يَختلِفُونَ، فالمعْرِفَةُ أَمرٌ نِسبيٌّ، حتى الإِنْسَانُ نفسُه يَعلمُ اليومَ ما لمْ يَعلمْهُ بالأَمسِ فيَختلِفُ عِلمُه.



فَصْلٌ

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: فِي إِجْرَاءِ النُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا

ظَاهِرُ النُّصُوصِ مَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا مِنَ المَعَانِي بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَمَا يَحْتَفُّ بِهَا مِنَ القَرَائِنِ[١].

وَالوَاجِبُ فِي النُّصُوصِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا بِدُونِ تَحْرِيفٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥].

---

[١] قولُه: «ظاهِرُ النُّصوصِ ما يَتبادرُ مِنْها مِنَ المعَانِي»:

يَشملُ الصَّريحَ الذِي لا يَحتمِلُ إِلَّا مَعْنًى واحِدًا، والظَّاهرُ الذي يَحتملُ معنَيينِ هُوَ فِي أَحدِهما أَرجَحُ.

فالأَرجحُ هُوَ الذي يَتبادرُ مِنَ المعَانِي، وهو بَحسَبِ ما يُضافُ إِليْهِ وما يَحتفُّ به مِنَ القرَائنِ، فقولُه تعَالَى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢]، والمرادُ بالقريةِ هُنَا ما يَصحُّ أَنْ يَتوجَّهُ إِليهِ السُّؤالُ وهم أَهلُ القرْيةِ.

والمرادُ بقولِه تعالَى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١]، المرادُ بالقريةِ هُنا المَبانِي والمسَاكِن؛ لأَنَّه قَالَ: ﴿أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

إِذَنِ: الكلمةُ بنفسِها تَتغيرُ معنَاها بحَسَبِ السِّياقِ، وبِحسبِ ما تُضافُ إِليْه، وهَذَا هُوَ الظَّاهرُ مِنْها، والظَّاهرُ ما يَتبادرُ مِنَ المعَانِي، وذلك يَختلفُ بحسَبِ القَرائن.

وَقَـوْلِـهِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣].

وَقَـوْلِـهِ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣].

فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى أَنْزَلَهُ بِاللِّسَانِ العَرَبِيِّ مِنْ أَجْلِ عَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَأَمَرَنَا بِاتِّبَاعِهِ، وَجَبَ عَلَيْنَا إِجْرَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ، إِلَّا أَنْ تَمْنَعَ مِنْهُ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ[١].

---

[١] قولُه: «**والواجبُ فِي النُّصوصِ إجراؤها على ظَاهِرِها بدونِ تَحريفٍ، لقولِه تعَالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾**»: هَذَا هُوَ وجهُ الاستِدلالِ بالآياتِ، فإِنَّ اللهَ تعالى لـمَّا أَنزلَه باللِّسانِ العَرَبِي مِن أَجلِ عقلِه وفَهمِه؛ وجبَ علينْا إِجراؤه على ما يَقتضِيهِ ذلِك اللِّسانُ العَربِي، إِلَّا أَنْ تَمنعَ مِنه حقِيقةٌ شرعِيَّةٌ.

فَمَثَلًا: الـزَّكاةُ فِي اللُّغـةِ: النَّماءُ، لكـنْ فِي الشَّرعِ: الـمالُ الواجبُ فِي الأَمـوالِ الزَّكَوِيَّةِ.

والصَّلاةُ فِي اللُّغةِ: الدُّعاءُ، وفي الشَّرعِ: العبَادةُ المعرُوفةُ ذاتُ الأَقوالِ والأَفعال، المفتَتحةُ بالتَّكبيرِ المختَتمةُ بالتَّسلِيم.

ولو قَالَ قَائل: لماذا لا تَحملونَها على اللُّغةِ العَربيَّةِ، أَي على معنَاها اللُّغوي؟

قُلنَا: لأَنَّ الشَّرعَ نقلَ حقيقةَ هذه الكلماتِ إِلى مَعانٍ أُخرَى شَرعِيَّة، ولهَذَا استَثنينَا وقُلنَا: «**إِلَّا أَنْ تَمنعَ مِنه حقيقةٌ شَرعيةٌ**». مثلَ الصَّلاةِ، والزَّكاةِ، وغيرِها من الحقائقِ الشَّرعيةِ التي خالفتِ اللُّغةَ.

وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا، بَلْ قَدْ يَكُونُ وُجُوبُ الْتِزَامِ الظَّاهِرِ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ أَوْلَى وَأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهَا تَوْقِيفِيٌّ مَحْضٌ لَا مَجَالَ لِلْعُقُولِ فِي تَفَاصِيلِهِ[١].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ لَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا لِأَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ[٢].

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: مَاذَا تُرِيدُ بِالظَّاهِرِ؟ أَتُرِيدُ مَا يَظْهَرُ مِنَ النُّصُوصِ مِنَ المَعَانِي اللَّائِقَةِ بِاللهِ مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ، فَهَذَا الظَّاهِرُ مُرَادٌ لله وَرَسُولِهِ قَطْعًا، ....

---

[١] الصِّفَاتُ يَجِبُ أَنْ تُجرَى على ظَاهِرِها، بل قدْ يَكونُ وجوبُ إِجرائِهَا على ظَاهِرِها أَولَى مِن إِجراءِ نُصوصِ الأَحكام؛ لأَنَّ الأَحكامَ يَدخلُها الاجتهَادُ ويدخلُها القِياسُ، أَمَّا الصِّفَاتُ فليست كذلِك، فهِي مِنَ الأُمورِ التِي لا نَعلمُ مِنْها إِلَّا ما بَلغَنا مِن طرِيقِ الوَحْي.

[٢] قولُه: «**فإِنْ قَالَ قَائل: الصِّفاتُ لا يَجوزُ إِجراؤها على ظَاهِرِها؛ لأَنَّ ظَاهِرَها غيرُ مُرادٍ**»: الذِينَ يَقولُون هذا هُم جميعُ المعطِّلةِ مِنَ الأَشاعرةِ وغيرِهم، يَقولُون: إِنَّ ظاهرَ النُّصوصِ غيرُ مرادٍ؛ لأَنَّها على زَعمِهم تَقتَضِي التَّشبيهَ، وتَشبيهُ اللهِ بالخلقِ غيرُ مُرادٍ قطعًا، ولـهَذَا قالُوا:

وَكُــلُّ نَــصٍّ أَوهَــمَ التَّشْــبِيهَا ... أَوِّلْــهُ أَو فَــوِّضْ وَرُمْ تَنزِيهــا

وهذِه قاعدةٌ غيرُ صحِيحةٍ؛ لأَنَّهم يدَّعونَ أَنَّ ظاهرَ النُّصوصِ التَّشبيهُ، فقَالُوا: إِنَّه -أَي الظاهرُ- غيرُ مُرادٍ.

يَقولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا خطأٌ على كلِّ تَقدِيرٍ.

وَوَاجِبٌ عَلَى العِبَادِ قَبُولُهُ وَالإِيمَانُ بِهِ شَرْعًا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُخَاطِبَ اللهُ عِبَادَهُ بِمَا يُرِيدُ مِنْهُمْ خِلَافَ ظَاهِرِهِ بِدُونِ بَيَانٍ؛ كَيْفَ! وَقَدْ قَالَ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، وَقَالَ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء:١٧٦]، وَيَقُولُ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٢]، وَيَقُولُ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، وَمَنْ خَاطَبَ غَيْرَهُ بِمَا يُرِيدُ مِنْهُ خِلَافَ ظَاهِرِهِ بِدُونِ بَيَانٍ فَإِنَّهُ لَم يُبَيِّنْ لَهُ وَلَمْ يَهْدِهِ[١].

---

[١] إنْ أَردتَ بالظَّاهرِ ما يُفهَمُ مِن المعَانِي اللَّائقةِ باللهِ أَخطأْتَ فِي قولِك: «غيرُ مُرادٍ»؛ لأَنَّ هَذَا الظَّاهرَ مُرادٌ قطعًا، وواجبٌ قَبُولُه والإِيمانُ به شَرْعًا.

مِثَالُ ذلِك: لو قَالَ: أُرِيدُ بالظَّاهرِ في قولِه تعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]: اليَدانِ الحقِيقيتَانِ.

نَقولُ له: أَخطأْتُ فِي قولِك: (غيرُ مُرادٍ). بلْ هَذَا مُرادٌ، واللهُ تعالى أَرادَ بذكرِ اليَدينِ له أَنْ نُؤمنَ بأَنَّ له يَدينِ اثنتَينِ حقِيقيَّتينِ.

كذلك لو قَال: ظاهرُ قولِه تعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، أَنَّ للهِ عَيْنًا تليقُ بِه، وهَذَا ظَاهرٌ غيرُ مُرادٍ.

نَقولُ لَه: أَخطأْتَ بقولِك: (غيرُ مُرادٍ). بل هَذَا الظَّاهرُ مُرادٌ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى أَرادَ أَنْ يُبينَ لعبادِه أَنَّ له عَيْنًا تَليقُ بِه عَزَّوَجَلَّ ولا تُشبِهُ أَعينَ المخلُوقِينَ، لقولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

ونَحنُ نُؤمنُ بالإِثباتِ والنَّفيِ، فنُثبتُ ما أَثبتَ اللهُ تعالى لنفسِه، ونَنفِي ما نَفى عن نفسِه.

أَمْ تُرِيدُ بِالظَّاهِرِ مَا فَهِمْتَهُ مِنَ التَّمْثِيلِ؟ فَـهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ ظَاهِرَ نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لَأَنَ هَذَا الظَّاهِرَ الَّذِي فَهِمْتَهُ كُفْرٌ وَبَاطِلٌ بِالنَّصِّ وَالإِجْمَاعِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ كُفْرًا وَبَاطِلًا وَلَا يَرْتَضِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ[١].

وَقَدِ اتَّفَقَ سَلَفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا عَلَى أَنَّ نُصُوصَ الصِّفَاتِ تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا لَا يَقْتَضِي تَمْثِيلَ الخَالِقِ بِالمَخْلُوقِ، فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ للهِ تَعَالَى حَيَاةً، وَعِلْمًا، وَقُدْرَةً، وَسَمْعًا، وَبَصَرًا حَقِيقَةً، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّهُ يُحِبُّ، وَيَرْضَى، وَيَكْرَهُ، وَيَغْضَبُ حَقِيقَةً، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا، وَيَدَيْنِ حَقِيقَةً[٢].

---

[١] إذا قَالَ: أَنا أُريدُ بالظَّاهِرِ الذِي نَفيتُه أَنَّه يُماثِلُ صِفَاتِ المخلُوقينَ. وهو يَقولُ فِي قولِه تعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، هَذَا غيرُ مُراد. ويُريدَ بالذِي (هُوَ غيرُ مُرادٍ) أَنَّه استوى كاستواءِ الإِنْسَانِ على الكُرسِي. وهذا صحِيحٌ.

وإِذَا قَالَ: أَنَا أُريدُ بنفْي الاستواءِ الذِي قلتُ: إِنَّه غيرُ مُرادٌ. أُريدُ بِه الاستواءِ الذي يُماثِلُ استواءَ المَخْلُوقِ على السَّريرِ.

نَقولُ: صدقتَ فِي نفيك لكنَّكَ أَخطأتَ فِي فهمِك، حيثُ زعمتَ أَنَّ هَذَا هُوَ ظاهِرُ النُّصوصِ، لأَنَّنا نَقولُ: ليس هُوَ ظاهرُ النُّصوصِ؛ لأَنَّ الصِّفَاتِ المضَافةَ إِلى اللهِ تَليقُ بِه لا تُماثِلُ صِفَاتِ المخلُوقينَ، فإِنَّ اللهَ تعالى ليسَ كمثلِه شَيءٌ، فتبينَ أَنَّ هَذَا القائلَ: إِنَّ ظاهرَ النُّصوصِ غيرُ مرادٍ. تبينَ أَنَّه مُخطئٌ على كلِّ حالٍ.

[٢] اتفقَ سلفُ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابعِينَ، وأَئمتِها وإِنْ كانُوا مُتأَخِّرينَ -والفـرقُ بينَ السَّلفِ والأَئمـةِ: أَنَّ الأَئمـةَ قـد يكـونُوا مُتأَخِرِيـنَ زَمانًا لكنَّهـم طِـريقًا

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفُرْقَان:٥٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البَقَرَة:٢٩]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المَائِدَة:١٢٠]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى:١١]، وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طَه:٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المَائِدَة:٥٤]، ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المَائِدَة:١١٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التَّوْبَة:٤٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النِّسَاء:٩٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المَائِدَة:٦٤].

ومذْهبًا علَى مذهبِ السَّلفِ- اتفقُوا على أَنَّ نصوصَ الصِّفَاتِ تجرى على ظاهرِها، لكنْ ليس على الظَّاهرِ الذي يَفهمُه هَؤُلَاءِ المحرِفُون أَنَّه هُوَ التَّشبيهُ، بلِ اللَّائقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ مِن غيرِ تَحريفٍ، وأَنَّ ظاهرَها لا يَقتَضِي تَمثيلَ الخالقِ بالمخلُوق.

ففِي الجملةِ الأُولى: «**تُجْرَى علَى ظَاهِرِهَا**» ردٌّ على أَهلِ التَّعطِيلِ.

وفِي قولِه: «**وأَنَّ ظَاهرَها لا يَقتَضِي تَمثِيلُ الخالقِ بالمخلُوق**»: ردٌّ على أَهلِ التَّمثيل؛ لأَنَّ الذين انصرَفُوا عنِ الحقِّ فِي هَذَا انقَسمُوا إِلى قِسمَين: مُحرِّفةٌ مُعطِّلةٌ، ومُمثِّلة.

والسَّلفُ تبرَّءُوا مِن الأَمرينِ جميعًا، مِنَ التَّحريفِ المؤدِّي إِلى التَّعطيلِ، ومِنَ التَّمثيلِ المؤدِّي إِلى الشِّركِ.

وقولُه: «**فاتَّفقُوا على أَنَّ للهِ حياةً، وعِلمًا، وقُدرةً...**»: هذه الصِّفَاتُ ليست للحصرِ وإِنَّما هِي للتَّمثيلِ، لكنْ أَتينَا بالصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ والصِّفَاتِ الفِعليةِ والصِّفَات الخَبريَّةِ -فالصِّفَاتُ الذَّاتيةُ مثلُ: الحياةِ والعِلمِ، والفِعليَّةُ مثلُ: الاستواءِ والمحبَّةِ والرِّضا، والخَبرِّيَّةُ مثلُ: الوجهِ واليَدينِ-؛ فَنُثبتها بالمعْنَى الَّذي يليقُ باللهِ.

فَأَجْرَوْا هَذِهِ النُّصُوصَ وَغَيْرَهَا مِنْ نُصُوصِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَقَالُوا: إِنَّهُ مُرَادٌ عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِاللهِ تَعَالَى فَلَا تَحْرِيفَ وَلَا تَمْثِيلَ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ مِنْ صِفَاتِنَا مَا هُوَ مَعَانٍ وَأَعْرَاضٌ قَائِمَةٌ بِنَا كَالحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ أَعْيَانٌ وَأَجْسَامٌ وَهِيَ أَبْعَاضٌ لَنَا كَالوَجْهِ وَاليَدَيْنِ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ اللهَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَلَمْ يَقُلِ المُسْلِمُونَ: إِنَّ المَفْهُومَ مِنْ حَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ كَالمَفْهُومِ مِنْ حَيَاتِنَا وَعِلْمِنَا وَقُدْرَتِنَا، فَكَذَلِكَ لَـمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّ لَهُ وَجْهًا وَيَدَيْنِ لَمْ يَكُنِ المَفْهُومُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ كَالمَفْهُومِ مِنْ وُجُوهِنَا وَأَيْدِينَا، وَإِنَّمَا قَالَ المُسْلِمُونَ: إِنَّ المَفْهُومَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ فِي هَذَا وَهَذَا لَا يُمَاثِلُ المَفْهُومَ مِنْهَا فِي صِفَاتِنَا، بَلْ كُلُّ صِفَةٍ تُنَاسِبُ المَوْصُوفَ وَتَلِيقُ بِهِ، فَلَمَّا كَانَتْ ذَاتُ الخَالِقِ لَا تُمَاثِلُ ذَوَاتَ المَخْلُوقِينَ، فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ لَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ القَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كَالقَوْلِ فِي الذَّاتِ.

فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ ظَاهِرَ نُصُوصِ الصِّفَاتِ غَيْرُ مُرَادٍ. فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ[١].

---

[١] مِنْ صِفاتِنا ما هُوَ معانٍ وأَعراضٌ قائمةٌ بِنا، كالحياةِ والعِلمِ والقُدرةِ، فهي معانٍ -ليست شيئًا يُرى أَو يُشارُ إِليهِ- نَحنُ متَّصفُونَ بِها، ولله تعالَى مثلُ هذه الصِّفَاتِ، فلَه حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ، وهذه صِفَاتُ معانٍ.

ومِنْها -أَي مِن صِفاتِنا- ما هُوَ أَعيانٌ وأَجسامٌ وهِي أَبعاضٌ لنا، كالوَجهِ والِيَدينِ، فالوجهُ واليَدانِ أَعيانٌ يُشارُ إِليهَا، فهَذَا وجهٌ وهذِه يدٌ، وهِي لنَا أَبعاضٌ، لكنْ بالنِّسبةِ للهِ تعالى لا نَقولُ: إِنَّها أَبعاضٌ، لكنْ نَقولُ: اليَدُ التي للهِ ليست هِي القوةُ

التِي هي الصِّفةُ المعنَويةُ بل هِي صِفةٌ غيرُ الصِّفةِ المعنَويةِ؛ لأَنَّكَ لو قُلتَ: إِنَّ اليدَ بالنِّسبةِ للهِ صِفةٌ مَعنويَّةٌ لكانَ هَذَا مذهبُ أَهلِ التَّحريفِ.

فإذا قُلتَ: إِنَّ اليدَ الحقِيقيةَ ليست مَعنويةً لكنَّها بالنِّسبةِ لنا بعضٌ وعَينٌ، فعَينٌ لأَنَّه يُشار إِليها ويُقالُ: هذِه يد. وبعضٌ لأَنَّها بعضُ الجِسمِ.

لكنْ بالنِّسبةِ للهِ تعالى لا يَجوزُ أَنْ نُطلقَ عليْها أَنَّها بَعضُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وذلِك لأَنَّ البعضَ ما جازَ أَنْ يُفارقَ الكلَّ، وهَذَا بالنِّسبةِ لصفاتِ اللهِ شَيءٌ مُستحيلٌ.

وقولُه: «**فتَبينَ بذلِك أَنَّ مَنْ قَال: إِنَّ ظَاهرَ نُصوصِ...**»:

إِذا قَال: ظَاهرُ النُّصوصِ غيرُ مُرادٍ. **قُلنَا:** ما هُوَ الظَّاهِر؟

فإِنْ قَال: الظَّاهرُ الذي يَليقُ باللهِ. **قُلنَا:** إِنَّ قولَك: غيرُ مُرادٍ. خَطأٌ.

وإذا قال: أَنَا أُريدُ بالظَّاهرِ الذي نَفيتَ التَّمثيلَ، أَي أَنَّ إِثْبَاتَ يدٍ مَثِيلَة لأَيدِي المخلُوقينَ، فأَقول: هَذَا غيرُ مُرادٍ. وفِي هذه الحال نُوافقُه على قولِه: غيرُ مُرادٍ.

فمثلًا إِذا قَالَ قَائل: ظَاهرُ قولِه تعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، أَي أَنَّ وجهَ اللهِ كوجهِ الإِنسانِ، وهَذَا غيرُ مُراد.

نَقولُ: مَنْ قَالَ لكَ: إِنَّ هَذَا ظاهرُ النَّصِّ؟ فقولُكَ: إِنَّ هَذَا ظَاهرُ النَّصِّ خطأٌ، فالخطأُ ليسَ فِي قولِكَ: غيرُ مُرادٍ. بل الخطأُ فِي قولِك: ظاهِرُ النَّصِّ.

فإِذا أَرادَ بـ(الظَّاهِرِ) المعْنَى اللَّائقِ باللهِ، وقَالَ: إِنّه غيرُ مُرادٍ أَخطأَ فِي قولِه: «**غيرُ مُرادٍ**».

لِأَنَّهُ إِنْ فَهِمَ مِنْ ظَاهِرِهَا مَعْنًى فَاسِدًا وَهُوَ التَّمْثِيلُ، فَقَدْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِهِ وَأَصَابَ فِي قَوْلِهِ: «غَيْرُ مُرَادٍ»، وَإِنْ فَهِمَ مِنْ ظَاهِرِهَا مَعْنًى صَحِيحًا وَهُوَ المَعْنَى اللَّائِقُ بِاللهِ، فَقَدْ أَصَابَ فِي فَهْمِهِ وَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ: « غَيْرُ مُرَادٍ » فَهُوَ إِنْ أَصَابَ فِي مَعْنَى ظَاهِرِهَا أَخْطَأَ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ مُرَادًا، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي مَعْنَى ظَاهِرِهَا أَصَابَ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ مُرَادًا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ خَطَأً عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ.

وَالصَّوَابُ الَّذِي لَا خَطَأَ فِيهِ أَنَّ ظَاهِرَهَا مُرَادٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَعْنًى يَلِيقُ بِاللهِ[1].

وإِنْ أَرادَ بالظَّاهرِ ما يَفهمُه بَعضُ النَّاسِ مِنَ التَّمثيلِ فقد أَصابَ فِي الأَخيرِ فِي قولِه: (غيرُ مُرادٍ)، ولكنْ أَخطأَ فِي فَهْمِ النَّصِّ، حيثُ ظنَّ أَنَّ النَّصَّ يَدلُّ على التَّمثيلِ.

[١] خُلاصةُ البحثِ:

١- ظاهرُ النَّصوصِ: هو ما يُتبادرُ مِنها بحسَبِ السِّياقِ والقَرائنِ.

٢- وجُوبُ العملِ بالظَّاهرِ ما لم تَمنعْ مِنه حقيقةٌ شرعيةٌ.

فإذا قَالَ قائل: ظاهرُ النُّصوصِ فِي الصِّفَات غيرُ مُرادٍ.

نقول: هَذَا خطأٌ على كلِّ تَقديرٍ؛ لأَنَّ كلامَه خَطأٌ، إِمَّا فِي قولِه: ظَاهرُ النُّصوصِ. وإِمَّا فِي قولِه: غيرُ مُرادٍ.



فَصْلٌ

وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَ ظَاهِرَ النُّصُوصِ مَعْنًى فَاسِدًا فَيُنْكِرُونَهُ يَكُونُ خَطَؤُهُمْ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يُفَسِّرُوا النَّصَّ بِمَعْنًى فَاسِدٍ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فَيُنْكِرُوهُ لِذَلِكَ، وَيَقُولُوا: إِنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدُسِيِّ: «يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي..» الحَدِيثَ[١]. رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

قَالُوا: فَظَاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّ اللهَ يَمْرَضُ، وَيَجُوعُ، وَيَعْطِشُ، وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ فَيَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ.

---

[١] قولُه: «يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي»: اللهُ لا يمرضُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقوله: «اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي»: أَي طلبتُ مِنكَ طعَامًا فلمْ تُطعِمنِي، وهَذَا أيضًا مُستحيلٌ؛ لأَنَّ اللهَ تعالَى يَقولُ: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٤].

وقوله: «اسْتَسْقَيْتُكَ»: أَي طلبتُكَ أَنْ تَسقِيَنِي فلمْ تُسْقِنِي، وهَذَا أيضًا مُمتنِعٌ؛ لأَنَّ اللهَ تعَالى لا يَحتاجُ إِلى أَكلٍ ولا شُربٍ.

قَالُوا: فظاهرُ هَذَا الحديثِ أَنَّ اللهَ يَمرضُ ويَجوعُ ويَعطشُ، وهَذَا مَعْنًى فَاسدٌ، فيَكونُ غيرَ مُرادٍ.

---

(١) رواه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩).

فَنَقُولُ: لَوْ أَعْطَيْتُمُ النَّصَّ حَقَّهُ لَتبيَّنَ لَكُمْ أَنَّ هَذَا المَعْنَى الفَاسِدَ لَيْسَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الحَدِيثِ يَمْنَعُ ذَلِكَ، فَقَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا بِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى فِي الحَدِيثِ نَفْسِهِ: «**أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، واسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ**»[1].

وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَمْرَضْ، وَلَمْ يَجُعْ، وَلَمْ يَعْطَشْ، وَإِنَّمَا حَصَلَ المَرَضُ وَالجُوعُ وَالعَطَشُ مِنْ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ.

وَمِثَالٌ آخَرُ: قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ سَفِينَةِ نُوحٍ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القَمَر:١٤].

قَالُوا: فَظَاهِرُ الآيَةِ أَنَّ السَّفِينَةَ تَجْرِي فِي عَيْنِ اللهِ، وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ.

فَنَقُولُ: دَعْوَاكُمْ أَنَّ ظَاهِرَ الآيَةِ: أَنَّ السَّفِينَةَ تَجْرِي فِي عَيْنِ اللهِ -سُبحَانَه- مَرْدُودَةٌ مِنْ جِهَةِ التَّرْكِيبِ اللَّفْظِيِّ وَمِنْ جِهَةِ المَعْنَى أَيْضًا.

أَمَّا التَّرْكِيبُ اللَّفْظِيُّ: فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ القَائِلُ: فُلَانٌ يَسِيرُ بِعَيْنِي، لَمْ يَفْهَمْ أَحَدٌ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ أَنَّهُ يَسِيرُ دَاخِلَ عَيْنَيْهِ، وَلَوِ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ لَفْظِهِ لَضَحِكَ مِنْهُ السُّفَهَاءُ فَضْلًا عَنِ العُقَلَاءِ،

وقولـهم: «**ظاهرُ النَّصِّ أَنَّه يَمرضُ ويَجوعُ ويَعطشُ**» هَذَا غيرُ صحِيحٍ.

إِذَنْ: أَخطؤُوا فِي قولِـهم: «إِنَّ هَذَا ظاهرُ النَّصِّ». فجعُلوا ظاهرَ النَّصِّ مَعْنًى فَاسِدًا، لا يَقتضِيه اللَّفظُ.

---

(١) جزء من الحديث السابق.

وَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ عَيْنَيْهِ تَصْحَبُهُ بِالنَّظَرِ وَالرِّعَايَةِ؛ لِأَنَّ البَاءَ هُنَا لِلْمُصَاحَبَةِ وَلَيْسَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ[١].

وَأَمَّا المَعْنَى: فَإِنَّ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ نُوحًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ فِي الأَرْضِ، وَأَنَّهُ صَنَعَ السَّفِينَةَ فِي الأَرْضِ، وَجَرَتْ عَلَى المَاءِ فِي الأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ﴾ [هُود:٣٨]، وَقَالَ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴿١٠﴾ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر:١٠-١٤][٢].

---

[١] فالمعْنَى الفَاسدُ لا يُمكنُ لأَحدٍ أَنْ يَتصورَه، والمعْنَى أَنَّ السَّفينةَ تَجرِي، فيُقالُ: فُلانٌ يَسيرُ بِعينِي. أَو: أَنتَ على العَينِ والرَّأْسِ. فليسَ معْنَى ذلِك أَنَّ الإِنْسَانَ يَكونُ على رأْسِ الشَّخصِ أَو يَسيرُ بعينِه.

[٢] نَكَّرَ الأَلواحَ لأَنَّها أَلواحٌ قَوِيَّةٌ، حمَلَ بِها مِن كُلِّ المَخْلُوقَاتِ زَوجينِ اثنينِ، والدُّسُرُ هِي المَساميرُ القويَّةُ، وفِي العُدُولِ عنْ ذِكرِ السَّفينةِ فائدَتَان:

الفَائدةُ الأُولَى: مُراعَاةُ فَواصِلِ السُّورةِ، ومُراعاةُ الفَواصِلِ مَطلوبٌ كما يَظهرُ ذلِك لمنْ تَأَمَّلَ.

الفَائدةُ الثَّانيةُ: الإِشارةُ إِلى المَوادِّ التي تَتركَّبُ مِنْها السَّفينةُ؛ ليَكونَ ذلِك أُسوةً لمنْ جاءَ مِن بعدِ نُوحٍ، ولهَذا قَالَ تعَالَى: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٥]، أَي أَبقيناها آيةً للنَّاسِ يُقلِّدُون الصَّنعةَ فِيها.

وَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ السَّفِينَةَ تَجْرِي فِي عَيْنِ اللهِ -عَزَّوَجَلَّ-؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ غَايَةَ الِامْتِنَاعِ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، وَلَا يُمْكِنُ لِمَنْ عَرَفَ اللهَ وَقَدَّرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، لَيْسَ حَالًّا فِي شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ حَالًّا فِيهِ، أَنْ يَفْهَمَ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ هَذَا المَعْنَى الفَاسِدَ.

وَعَلَى هَذَا فَمَعْنَى الآيَةِ -الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ- أَنَّ السَّفِينَةَ تَجْرِي وَاللهُ تَعَالَى يَكْلَؤُهَا بِعَيْنِهِ[١].

وَمِثَالٌ ثَالِثٌ: فِي الأَثَرِ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»(١).

قَالُوا: فَظَاهِرُ الأَثَرِ أَنَّ الحَجَرَ نَفْسَهُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ، وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ فَيَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ.

---

[١] بعضُ السَّلفِ يُفسِّرُون قولَه: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾: أَي بِمرْأى مِنَّا، فيَظنُّ الظَّانُّ أَنَّ هَذَا مِن بابِ التَّحريفِ وليس كذلك، بل هَذَا مِن بابِ التَّفسيرِ باللَّازِمِ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى إذا كانَ يَلحظُها بِعينِه فلا بُدَّ أَنْ يراهَا، لأَنَّهم لا يَقولُون: بمرأى مِنَّا، ويُنكرُون العَينَ ولا يُثبتُونَها، وهَذَا هُوَ الفرقُ بينَ تفسيرِ أَهلِ التَّعطيلِ الذِين يَقولُونَ: إنَّ اللهَ لا عينَ لَه. والمرَادُ بالعينِ الرُّؤيةُ.

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٥٥٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢/ ٨٢، ٨٥)، والعجلوني في كشف الخفاء، رقم (١١٠٩). والحديث منكر كما قال الألباني في السلسلة الضعيفة، رقم (٢٢٣).

فَنَقُولُ: أَوَّلًا: هَذَا الأَثَرُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ لَا يَثْبُتُ، وَالمَشْهُورُ أَنَّهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قُلْتُ: قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَقَالَ ابْنُ العَرَبِيِّ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. اهـ[١]

ثَانِيًا: إِنَّهُ -عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ- صَرِيحٌ فِي أَنَّ الحَجَرَ الأَسْوَدَ لَيْسَ نَفْسَ يَمِينِ اللهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ» فَقَيَّدَهُ فِي الأَرْضِ وَلَمْ يُطْلَقْ، وَحُكْمُ اللَّفْظِ المُقَيَّدِ يُخَالِفُ المُطْلَقَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ؛ وَلِأَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» وَمَعْلُومٌ أَنَّ المُشَبَّهَ غَيْرُ المُشَبَّهِ بِهِ، فَالأَثَرُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ مُسْتَلِمَ الحَجَرِ لَيْسَ مُصَافِحًا للهِ، وَلَيْسَ الحَجَرُ نَفْسَ يَمِينِ اللهِ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ ظَاهِرُهُ كُفْرًا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ؟

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُفَسِّرُوا اللَّفْظَ بِمَعْنًى صَحِيحٍ مُوَافِقٍ لِظَاهِرِهِ[٢]، ....

---

[١] قوله: «**يمينُ اللهِ فِي الأَرضِ**»: معلومٌ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي السَّماءِ، فإذا قيَّدَها فِي الأَرضِ عُلم أنَّها ليست يدَه، هَذَا وجهٌ.

والوجْهُ الثَّانِي: أَنَّه قال: «**مَنْ صَافحه فكأنَّما صافحَ اللهُ وقبَّلَ يمينَه**»: ومعلومٌ أَنَّ المشَبَّهَ غيرُ المشَبَّهَ بِه، وهَذَا يدلُّ على أَنَّ المعْنَى الفَاسِدَ الذِي فهِمَه مِن هَذَا الأَثرِ ليسَ مُرادًا مِنَ الأَصلِ.

فصار هَذَا الوجهُ الأَولُ مِنَ الذين جعلُوا ظاهرَ النُّصوصِ غيرَ مرادٍ، أَنَّهم يَفهمونَ مِنَ النَّصِّ معْنًى فاسِدًا، ثُمَّ يَقولُونَ: هَذَا غيرُ مُرادٍ.

[٢] قوله: «**الوَجهُ الثَّانِي: أَنْ يُفسِّرُوا اللَّفظَ بِمعنًى صَحيحٍ مُوافقٍ لظاهِرِه...**»:

لَكِنْ يَرُدُّونَهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَلَيْسَ بِبَاطِلٍ[١].

مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥][٢].

هَذَا غيرُ الأَولِ، فهَذَا يُفسِّرونَه بمَعْنًى صحيحٍ لكنْ يَظنُّونَ أَنَّ هَذَا المعْنَى الصَّحيحَ مُستحيلٌ على اللهِ، ثُمَّ يَقولُونَ: إنَّ ظاهرَه غيرُ مُرادٍ.

ولكنْ هناك فَرقٌ بينَ هَذَا وهذَا.

الأَولُ: خَطأٌ فِي الفَهْمِ، فَهُمْ فهِمُوا النَّصَّ على مَعْنًى فاسِدٍ، وقَالُوا: غَيرُ مُرادٍ.

فنَقولُ: إنَّ قولَكم (غيرُ مُرادٍ) صَحيحٌ، لكنَّ فَهْمَكُم هُوَ الخَطأ.

الثَّانِي: أَنْ يُفسِّرُوا اللَّفظَ بمَعْنًى صحِيحٍ، لكنْ يَظنونَ أَنَّ هَذَا المعْنَى مُستحيلٌ على اللهِ، ثُمَّ يَقولُونَ: غيرُ مُرادٍ، ومِنْ هُنا صارَ الضَّلالُ أَنَّهم يَفهمُونَ أَنَّ النُّصوصَ الوارِدةَ تَدلُّ -بِمعناها الصَّحِيحِ- على ما لا يَليقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، فحَاوَلُوا أَنْ يَقولُوا: إِنَّها غيرُ مُرادةٍ.

[١] وقولُه: «**لكنْ يَردُّونَه لاعتقَادِهم أَنَّه باطلٌ وليسَ بباطلٍ**»: أَي والحالُ أَنَّه ليس بِباطلٍ، ولهَذَا قُلنَا باعتقَادِهم أَنَّه باطلٌ، ولو قُلنَا: ويَقولُونَ: إِنَّه باطلٌ وليس بباطلٍ. حتَّى لو قُلنَا هكَذا؛ فواضِحٌ أَنَّه لا يُمكنُ أَنْ يَتناقَضُوا فيَقولُون: باطلٌ وليسَ بِباطلٍ.

[٢] قولُه: «**مثالُ ذلِك: قوله تعالى**: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]» وظَاهرُ الآيةِ أَنَّ اللهَ عَلَا على العَرشِ، فنَقولُ لهم: هَذَا ظاهرٌ صَحيحٌ مُرادٌ، ولا يُنافِي كمالَ اللهِ، ولا يَستلزِمُ تَمثيلًا ولا تَشبيهًا فيَكونُ مُرادًا.

قَالُوا: فَظَاهِرُ الآيَةِ أَنَّ اللهَ عَلَا عَلَى العَرْشِ، وَالعَرْشُ مَحْدُودٌ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَحْدُودًا، وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ فَيَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ.

فَنَقُولُ: إِنَّ عُلُوَّ اللهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ -وَإِنْ كَانَ العَرْشُ مَحْدُودًا- لَا يَسْتَلْزِمُ مَعْنًى فَاسِدًا، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ عَلَا عَلَى عَرْشِهِ عُلُوًّا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا يُمَاثِلُ عُلُوَّ المَخْلُوقِ عَلَى المَخْلُوقِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ اللهُ مَحْدُودًا، وَهُوَ عُلُوٌّ يَخْتَصُّ بِالعَرْشِ[١]، وَالعَرْشُ أَعْلَى المَخْلُوقَاتِ فَيَكُونُ اللهُ تَعَالَى عَالِيًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا مِنْ كَمَالِهِ وَكَمَالِ صِفَاتِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْنًى فَاسِدًا غَيْرَ مُرَادٍ؟!

مِثَالٌ آخَرُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المَائِدَة:٦٤].

قَالُوا: فَظَاهِرُ الآيَةِ أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَيْنِ حَقِيقِيَّتَيْنِ وَهُمَا جَارِحَةٌ، وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ فَيَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ[٢].

---

[١] قولُنا: «**عُلُوٌّ يَختصُّ بالعرشِ**»: لئلَّا يقولَ قائلٌ: إنَّ اللهَ عالٍ على كلِّ شيءٍ؛ لأنَّ الاستواءَ أخصُّ مِن مُطلقِ العُلوِّ، ولهذا لو أنَّ شخصًا فوقَ السَّطحِ، قُلنا: إنَّه عالٍ. وإذا جلسَ على الكرسِي قُلنَا: إنَّه استوَى على الكرسِي.

فهَذَا عُلوٌّ خاصٌّ يَختصُّ بالعَرشِ، أي أنَّه لا يَصحُّ أنْ نَقولَ: إنَّ اللهَ استوَى على السَّماءِ وعلى الأَرضِ وما أشبه ذلِك، وإنْ كانَ عاليًا عليْها.

لكنْ لما كانَ العرشُ هُوَ أَعلى المَخْلُوقاتِ وفوقَ كلِّ شَيءٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ؛ صار المستَوِي عليْه عَاليًا على كلِّ شَيءٍ.

[٢] ولـهَذَا يَقولُونَ: إنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عنِ الجوارِح والقبَائِح؛ فـ(عنِ القَبائِحِ) لأنَّ عندَهم أنَّ اللهَ لا يَخلـقُ أَعمالَ العبادِ. و(الجوارِحُ): الكَواسِرُ، قَـالَ تعـالَى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ

فَنَقُولُ: إِنَّ ثُبُوتَ الْيَدَيْنِ الحَقِيقِيَّتَيْنِ للهِ عَزَّوَجَلَّ لَا يَسْتَلْزِمُ مَعْنًى فَاسِدًا، فَإِنَّ للهِ تَعَالَى يَدَيْنِ حَقِيقِيَّتَيْنِ تَلِيقَانِ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، بِهِمَا يَأْخُذُ وَيَقْبِضُ، وَلَا تُمَاثِلَانِ أَيْدِي المَخْلُوقِينَ، وَهَذَا مِنْ كَمَالِهِ وَكَمَالِ صِفَاتِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧][1].

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ -وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ- إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ،** ....

أَيْدِي ٱلنَّاسِ﴾ [الروم:٤١]، فيقولُونَ: إِنَّ اليدَ جارحةٌ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنزَّهٌ عنِ الجوارحِ.

وإذا كانَ اللهُ تعالَى أثبتَ لنفسِهِ يَدًا، وجبَ أَنْ نُثبتَ للهِ يَدًا، وسمِّها ما شِئتَ، فالتَّسميةُ لا تُغيرُ الحقيقةَ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبرَ بأَنَّ له يدينِ فقَال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، فإذا كانَ كذلك؛ وجبَ علينا أَنْ نُؤمنَ به، ولا يُضرُّنا تَشنيعُ هَؤُلَاءِ المشنِّعينَ وقولهم: إِنَّه يَقْتَضِي أَنْ يَكونَ جَارِحًا وما أَشبهَ ذلِك.

أَمَّا قَولنُا له: سمِّهَا ما شِئت. فهَذَا بِناءً على كلامِه هُو، وهم يَقصدُونَ بذلِك التَّشنيعَ على أَهلِ السُّنَّة حتى يُنفِّرُوا النَّاس مِنْها، أَمَّا نحنُ فما نُسمِّيها إِلَّا يدًا، كما سمَّاها اللهُ لنفسِه.

[١] وقولُه تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾: هَذَا فيه إِثْبَاتٌ أَنَّ اللهَ يَقبضُ الأَرضَ، ويَطوِي السَّماءَ بيمينِه، فِفيه إِثْبَاتُ الطَّيِّ باليدِ وإِثباتُ القبضِ.

وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً، فَتَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الجَبَلِ»(١) **فَأَيُّ مَعْنًى فَاسِدٍ يَلْزَمُ مِنْ ظَاهِرِ النَّصِّ حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؟!**[١]

وَقَدْ يَجْتَمِعُ الخَطَأُ مِنَ الوَجْهَينِ فِي مِثَالٍ وَاحِدٍ مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»(٢) [٢].

---

[١] وقولُه: «**مَا تصدَّقَ أَحدٌ بصدقةٍ مِن طيِّبٍ**»: يشملُ الطَّيبَ فِي ذاتِه، والطيبَ فِي كسْبِه.

[٢] قوله ﷺ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَم كُلَّهَا**»: كلمة (كُلّهَا) يَجوزُ فيها وجهانِ: الرَّفعُ والنَّصبُ.

النَّصبُ: على أَنَّها تَوكيدٌ لـ(قلوب)، وتَكونُ (بَيْن أُصْبُعَيْنِ مِن أَصَابِعِ الرَّحْمَن) خبرَ (إِنَّ).

والرَّفعُ: على أَنها مُبتدأٌ، و(بَيْن أُصْبُعَيْنِ مِن أَصَابِعِ الرَّحْمَن) خبرُ المبتدأ الثَّانِي، والجملةُ خبرُ (إِنَّ).

والنَّصبُ أَولَى؛ لأَنَّ النَّصبَ لا يَحتاجُ إِلى تَقديرِ جُملةٍ تَكونُ خبرًا، فالكلَامُ واحدٌ، وكلَّما قَلَّتِ التَّقديراتُ كان أَولَى.

وعلى هَذَا: فنَقولُ يَجوزُ الوجهَانِ فِي (كُلّهَا) والنَّصبُ أَولَى.

---

(١) رواه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤).

(٢) رواه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله القلوب كيف يشاء، رقم (٢٦٥٤).

فَقَالُوا عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ: ظَاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ فَيَلْزَمُ مِنْهُ المُبَاشَرَةُ وَالمُمَاسَّةُ، وَأَنْ تَكُونُ أَصَابِعُ اللهِ سُبْحَانَهُ دَاخِلَ أَجْوَافِنَا، وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ فَيَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ[1].

---

[١] الحديثُ مُتضمِّنٌ -في زعمهم- لوجهَينِ:

الأَوَلُ: قالُوا: إنَّ ظاهرَ الحديثِ: أَنَّ قلوبَ بَنِي آدمَ بينَ أصابعِ الرَّحمنِ، فيَلزَمُ مِنه مُباشرةٌ ومماسَّةٌ، فإذا كانَ بينَ أَصابِعِه يَلزمُ أَنْ يَكونَ مُباشَرًا لقلُوبِنا، فإذا كانَ كذلِك لزِمَ أَنْ تَكونَ أَصابعُ اللهِ داخلَ أَجوافِنا؛ لأَنَّ قلوبَنا فِي أَجوافِنَا.

وهَذَا مَعْنًى فاسِد فيَكـونُ غيرَ مرادٍ، فَنحنُ نُوافِقُهم بأَنَّه غيرُ مُرادٍ ولكـنْ لا نُوافقُهم بأَنَّ هَذَا مَعنَى الحدِيث.

الوَجهُ الثَّانِي: ظَاهِرُ الحدِيثِ أَنَّ للهِ أَصابعَ حقيقيةً وهِي جَوارحُ، وهَذَا مَعْنًى فَاسدٌ فيَكونُ غيرَ مُرادٍ.

ونَقولُ لـهم: قولُكم: (غيرُ مُرادٍ) صحِيحٌ، وظَاهرُ الحديثِ أَنَّ للهِ أَصابعَ حقيقيةً صحيحٌ وهو مُرادٌ، فقولُكم: (غيرُ مُرادٍ) هَذَا غيرُ صحيحٍ.

ومَعْنَى الحديثِ عنْدَهم أَنَّه كنايةٌ عنْ نُفوذِ تدبيرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فِي بَنِي آدَمَ.

فقالوا: إنَّ أَبلغَ صُورةٍ يُصورُ بِها هَذَا النَّفوذَ أَنْ تَكونَ أَنتَ بينَ يَدَي، أَفعلُ بِك ما أَشاءُ، وليس المرادُ أَصابعَ حقيقيةً ولا بَيْنِيَّةً حقِيقيةً، فالقُلوبُ ليست بينَ أَصابعِ اللهِ، واللهُ ليس له أَصابعُ، لكنَّ هَذَا تَمثيلٌ لكمالِ قدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وتصرِيفِه لقلوبِ العِبادِ.

وَقَالُوا عَلَى الوَجْهِ الثَّانِي: ظَاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّ للهِ أَصَابِعَ حَقِيقِيَّةً وَالأَصَابِعُ جَوَارِحُ، وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ فَيَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ.

فَنَقُولُ عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ: إِنَّ كَوْنَ قُلُوبِ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ حَقِيقَةً لَا يَلْزَمُ مِنْهُ المُبَاشَرَةُ وَالمُمَاسَّةُ، وَلَا أَنْ تَكُونَ أَصَابِعُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ دَاخِلَ أَجْوَافِنَا، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، فَإِنَّ السَّحَابَ لَا يُبَاشِرُ السَّمَاءَ وَلَا الأَرْضَ وَلَا يُمَاسُّهُمَا.

وَيُقَالُ: سُتْرَةُ المُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً لَهُ وَلَا مُمَاسَّةً لَهُ.

فَإِذَا كَانَتِ البَيْنِيَّةُ لَا تَسْتَلْزِمُ المُبَاشَرَةَ وَالمُمَاسَّةَ فِيمَا بَيْنَ المَخْلُوقَاتِ فَكَيْفَ بِالبَيْنِيَّةِ فِيمَا بَيْنَ المَخْلُوقِ وَالخَالِقِ الَّذِي وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ.

وَقَدْ دَلَّ السَّمْعُ وَالعَقْلُ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَأَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى ذَلِكَ[١].

وَنَقُولُ عَلَى الوَجْهِ الثَّانِي: إِنَّ ثُبُوتَ الأَصَابِعِ الحَقِيقِيَّةِ للهِ تَعَالَى لَا يَسْتَلْزِمُ مَعْنًى فَاسِدًا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُرَادًا قَطْعًا، فَإِنَّ للهِ تَعَالَى أَصَابِعَ حَقِيقِيَّةً تَلِيقُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا تُمَاثِلُ أَصَابِعَ المَخْلُوقِينَ، ....

---

[١] لا يَلزَمُ مِنَ البيْنيةِ المماسَّةِ، فقولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، نَجدُ أَنَّ السَّحابَ لا يَمَسُّ الأَرضَ ولا يَمَسُّ السَّماءَ، ومعَ ذلك هُوَ بينَهُما.

وتَقولُ مَثلًا: المدِينةُ بينَ مَكَّةَ والشَّامِ. ولا يلزمُ أَنْ تَكونَ مُتَّصلةً بهذِه ولا هذِه.

وَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ(١) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ[١]. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ[٢]، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧]». هَذَا لَفْظُ البُخَارِيِّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الزُّمَرِ.

فَأَيُّ مَعْنًى فَاسِدٍ يَلْزَمُ مِنْ ظَاهِرِ النَّصِّ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؟!

---

[١] قولُه: «**جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ...**»: ذَكرَ فِي الحديثِ خَمسةَ أَصابع، ولكنْ هلْ يُقالُ: إِنَّه ليسَ للهِ إِلَّا خَمْسةُ أَصابع؟

الجوَابُ: لا، بل يُقالُ: لا نَعلمُ إِلَّا هذه الخَمْس، ولا نَدرِي هل لَه أَكثرُ، إِنَّما نَعرِفُ مِن هَذَا الحديثِ أَنَّها لا تَنقُصُ أَصابِعُه عَزَّوَجَلَّ عن خَمْسةٍ، ولكنَّ هَذَا الحديثَ لا يَنفِي الزِّيادةَ، فاللهُ أَعلمُ.

[٢] وفي قولِه: «**فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَت نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ**»: فِي ذلِك ردٌّ على مَنْ قالُوا: ضَحِكَ إِنكَارًا على الحبرِ:

أَولًا: لأَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَاهدَ النَّبي ﷺ وعرَفَ أَنَّه ضَحِكَ تَصدِيقًا وليسَ إِنكَارًا.

---

(١) رواه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٩١]، رقم (٤٨١١)، ومسلم: كتاب صفة القيامة رقم (٢٧٨٦).

وَيُشْبِهُ هَذَا الخَطَأَ أَنْ يُجْعَلَ اللَّفْظُ نَظِيرًا لِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ[١]، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، إِنَّهُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس:٧١]، فَيَكُونُ المُرَادُ بِاليَدِ نَفْسَ الفَاعِلِ فِي الآيَتَيْنِ، وَهَذَا غَلَطٌ فَإِنَّ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا ثَابِتٌ مِنْ وُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

الأَوَّلُ: مِنْ حَيْثُ الصِّيغَةُ، فَإِنَّ اللهَ قَالَ فِي الآيَةِ الأُولَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ وَهِيَ تُخَالِفُ الصِّيغَةَ فِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّ اللهَ قَالَ فِيهَا: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ وَلَوْ كَانَتِ الأُولَى نَظِيرَةً لِلثَّانِيَةِ لَكَانَ لَفْظُهَا «لِـمَا خَلَقَتْ يَدَايَ» فَيُضَافُ الخَلْقُ إِلَيْهِمَا،

ثانيًا: الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يُمكنُ أَنْ يُقرَّ على بَاطلٍ، فلَو كانَ هَذَا القولُ الذي قالَه الحَبرُ بَاطِلًا ما ضَحكَ مِنْه، ولأَنكرَ عليْه وقَال: وَيلَكَ، اللهُ أَعظمُ وأَكبرُ شأْنًا، وما أَشبه ذلِك.

[١] قولُه: «**ويُشبهُ هَذَا الخطأَ أَنْ يَجعلَ اللَّفظَ نَظِيرًا لما ليسَ مثلَه...**» (يُشبِهُ هَذَا الخَطأ) أَي على الوَجهَينِ السَّابقينِ أَنْ يُفهَمَ النَّصُّ على مَعْنًى فَاسدٍ، أَو أَنْ يُفْهَمَ على مَعْنَى صَحيحٍ ويُقالُ: إِنَّه غيرُ مُرادٍ.

في الآيةِ الثَّانيةِ: المرادُ باليدِ نفسُ الفَاعلِ، لا شكَّ فِي هَذَا، ولهَذَا قَالَ تعَالَى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾.

وأَمَّا الآيةُ الأُولَى: فليسَ المَرادُ باليدِ نَفسُ الفَاعلِ؛ لأَنَّ اللهَ ذَكرَ الفاعلَ فقَال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.

أَمَّا ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، فما قَال: «ممَّا عَمِلتُ بِيديَّ»، بلْ قَال: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ فأَضافَ الفِعلَ إِليْه.

كَمَا أُضِيفَ العَمَلُ إِلَيْهِمَا فِي الثَّانِيَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ فِي الآيَةِ الأُولَى الفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ مُعَدًّى بِالبَاءِ إِلَى اليَدَيْنِ، فَكَانَ سُبْحَانَهُ هُوَ الخَالِقَ وَكَانَ خَلْقُهُ بِيَدَيْهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ القَائِلِ: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ، فَإِنَّ الكَاتِبَ هُوَ فَاعِلُ الكِتَابَةِ، وَمَدْخُولُ البَاءِ وَهُوَ القَلَمُ حَصَلَتْ بِهِ الكِتَابَةُ.

وَأَمَّا الآيَةُ الثَّانِيَةُ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ فَأَضَافَ الفِعْلَ فِيهَا إِلَى الأَيْدِي المُضَافَةِ إِلَيْهِ، وَإِضَافَةُ الفِعْلِ إِلَى الأَيْدِي كَإِضَافَتِهِ إِلَى النَّفْسِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: مِمَّا عَمِلْنَا، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشُّورَى:٣٠]، وَالمُرَادُ: بِمَا كَسَبْتُمْ. بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟﴾ [الزُّمَر:٥١][١].

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ الفِعْلَ فِي الآيَةِ الأُولَى ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ مُعَدًّى بِالبَاءِ إِلَى يَدَيْنِ اثْنَتَيْنِ[٢]، ....

---

[١] الصِّيغةُ مُختلفةٌ فِي الآيتينِ: آيةُ آدمَ قَالَ فيها: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، فأَضافَ الخلقَ إِلى نفسِه، وجعلَ الخلقَ باليدِ كما تقولُ: كتبتُ بالقلَمِ. فالكتابةُ كتابتُك والقلَمُ هُوَ آلةُ الكِتابةِ.

أَمَّا قولُه تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ فِي الأنعامِ التي خلقَها اللهُ لنا، فأَضافَ العملَ إِلى اليدِ.

[٢] هنا أَضافَ الفعلَ فِي الآيةِ الأُولَى فِي قولِه تعالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ مُعدًّى بالباءِ إِلى يَدينِ اثنتَينِ، وهَـذا يُفيدُ أَنَّ الحصرَ باثنينِ، واللهُ تعالَـى إِلهٌ واحِدٌ، قَـالَ تعالـى:

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِمَا نَفْسُهُ لِدَلَالَةِ التَّثْنِيَةِ عَلَى عَدَدٍ مَحْصُورٍ بِاثْنَيْنِ، وَالرَّبُّ جَلَّوَعَلَا إِلَهٌ وَاحِدٌ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَذْكُرَ نَفْسَهُ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ عَلَى صَرِيحِ العَدَدِ وَحَصْرِهِ، وَلَكِنَّهُ تَعَالَى يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِيغَةِ الإِفْرَادِ لِلتَّوْحِيدِ، وَتَارَةً يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِيغَةِ الجَمْعِ لِلتَّعْظِيمِ، وَرُبَّمَا يَدُلُّ الجَمْعُ عَلَى مَعَانِي أَسْمَائِهِ.

أَمَّا فِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ فَأَضَافَ الفِعْلَ إِلَى الأَيْدِي الْمُضَافَةِ إِلَيْهِ مَجْمُوعَةً لِلتَّعْظِيمِ، فَصَارَ الْمُرَادُ بِهَا نَفْسَهُ الْمُقَدَّسَةَ جَلَّوَعَلَا.

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ الفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ نَظِيرًا لَهَا، وَتَبَيَّنَ أَيْضًا أَنَّ ظَاهِرَ النُّصُوصِ فِي الصِّفَاتِ حَقٌّ ثَابِتٌ مُرَادٌ للهِ تَعَالَى عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ نَقْصًا فِي حَقِّهِ وَلَا تَمْثِيلًا لَهُ بِخَلْقِهِ[١].

لَكِنْ لَوْ كُنَّا نُخَاطِبُ شَخْصًا لَا يَفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِهَا إِلَّا مَا يَقْتَضِي التَّمْثِيلَ فَإِنَّنَا نَقُولُ لَهُ: إِنَّ هَذَا الظَّاهِرَ الَّذِي فَهِمْتَهُ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ نُبَيِّنُ لَهُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ ظَاهِرَ النُّصُوصِ؛ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ لَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ[٢].

﴿لَا نَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل:٥١]، ولا يُمكنُ أَنْ يُرادَ بِهِمَا نفسُه لدلالةِ التَّثنيةِ على عددٍ محصورٍ باثنتينِ، والرَّبُّ جَلَّوَعَلَا إلهٌ واحِدٌ.

[١] هذه قاعدةٌ خُلاصتُها: أَنَّ ظاهرَ النُّصوصِ حقٌّ مُرادٌ للهِ ورسُولِه، وأَنَّ ظاهرَ النُّصوصِ: ما يَتبادرُ فِي الذِّهنِ مِن المعانِي اللائقةِ باللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

[٢] فلو فرضْنَا أَنَّ واحدًا يُخاطِبُنَا وهُو لا يفهَمُ مِن ظاهرِهَا إِلَّا ما يَقْتَضِي التَّمثيلَ فنَقولُ: هَذَا الذي فَهِمْتَه غيرُ مُرادٍ. ولكنْ معَ ذلِك نُبيِّنُ له أن هَذَا الذي فَهِمَ ليسَ هُوَ ظاهرُ النَّصِّ، فنُعْطِي كلَّ ذِي حقٍّ حقَّهُ.

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ
فِي المَحَاذِيرِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَا يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَنْفِيَ مَا فَهِمَهُ

تَوَهُّمُ بَعْضِ النَّاسِ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَالمَحَاذِيرُ المُتَرَتِّبَةُ عَلَى ذَلِكَ:

اعْلَمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَتَوَهَّمُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ، أَوْ كَثِيرٍ مِنْهَا، أَوْ أَكْثَرِهَا، أَوْ كُلِّهَا، أَنَّهَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَنْفِيَ ذَلِكَ الوَهمَ الَّذِي تَوَهَّمَهُ، فَيَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَحَاذِيرَ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ فَهِمَ مِنَ النُّصُوصِ صِفَاتٍ تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَدْلُولُ النَّصِّ، وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ، فَإِنَّ الصِّفَةَ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ تُنَاسِبُ مَوْصُوفَهَا وَتَلِيقُ بِهِ.

وَتَمْثِيلُ الخَالِقِ بِالمَخْلُوقِ كُفْرٌ وَضَلَالٌ؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى:١١]، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ النُّصُوصِ الكُفْرَ وَالضَّلَالَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النِّسَاء:٢٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النِّسَاء:١٧٦][١].

---

[١] قَولُهُ: «**اعلمْ أنَّ كثيرًا مِنَ النَّاس يتوهم فِي بعض الصِّفَات الَّتِي دلَّت عليها النُّصوصُ، أو كثير منها...**»: كثيرٌ منَ النَّاس يتوهَّم فِي نُصوصِ الصِّفَات كُلِّها أَو بعضِها أَنَّها تقتضِي مُماثَلةَ الخالقِ للمَخلوقِ، فمثلًا يتوهَّم أَنَّ اللهَ إِذَا أثبت لنفسِهِ يدًا

فإنَّ ذلك يَسْتَلْزِم أنْ يكونَ مُماثلًا للمخلوقِ، وَإِذَا أثبتَ وَجهًا يَسْتَلْزِم أن يَكونَ مُماثلًا للمخلوقِ، فيسلكُ أحدَ أمْرَينِ:

١- إمَّا أنْ يُفوِّضَ ويَقُول: اللهُ أَعلم بِمَا أَراد.

٢- وإمَّا أن يحرِّفَ -ومعنَى (يُحرِّف) أي يَصرفُ النَّص عن ظَاهِرِه إلى معنى يَدَّعي أنَّه لا يَسْتَلْزِم التَّمثيل-، وقد تقدَّم أنَّ كلَّ من حرَّفَ النُّصوصَ إلى معانٍ فِرارًا مِنَ التَّمثيلِ فإنَّه يَقع فِي نَظير مَا فرَّ مِنه، مَعَ زِيادة التَّحريفِ، فَيكونُ أَخطأَ من وَجهَين:

أولًا: مِن جِهة أنَّه وَقع فِي التَّمثيلِ الَّذِي زَعَمَه.

ثانيًا: أنَّه حرَّف.

وَيقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ الَّذِي يفعلُ ذلكَ يتوهَّم أَنَّها تُماثِلُ صِفَاتِ المخلوقينَ، ثُمَّ يُريدُ أَنْ ينفِيَ ذلك الوَهمَ الَّذِي تَوهَّمهُ بنوعٍ مِن التَّحريفِ؛ فيقع فِي أَربعةِ مَحاذِيرَ:

الأول: أنَّه مثل مَا فَهِمهُ منَ النُّصوصِ بِصفاتِ المخلوقينَ، وَظَنَّ أَنَّ ذلكَ هُوَ مَدلولُ النَّصِّ، وهَذَا فَهمٌ خَاطِئ وَظنٌّ سَيِّئٌ وَجِنايةٌ عَلَى النُّصُوصِ.

مثلًا: مَا فَهِمَهُ مِنَ النُّصُوصِ بِصِفَاتِ المَخْلُوقَيْن مِثل قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، بِأَنَّ يَدَهُ مِثْلُ يَدِ المَخْلُوق، وَهَذَا لا شكَّ أَنَّهُ فَهْم خَاطِئٌ؛ لأَنَّ الآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَيْضًا ظَنٌّ سَيئ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَثْبَتَ لِنَفْسه أَنَّهُ مُماثِلٌ لِمَخْلُوقَاتِهُ، وَجِنَايَةٌ عَلَى النُّصُوصِ حَيْثُ جَعَلَهَا دالةً عَلَى التَّمْثِيلِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

المَحْذُورُ الثَّانِي: أَنَّهُ سَطَا عَلَى النُّصُوصِ، حَيْثُ نَفَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ المَعَانِي الإِلَهِيَّةِ، وَأَثْبَتَ لَهَا مَعَانِيَ مِنْ عِنْدِهِ لَا يَدُلُّ عليها ظَاهِرُ اللَّفْظِ، فكَانَ جَانِيًا عَلَى النُّصُوصِ مِنْ وَجْهَيْنِ[١].

١- الفَهْمُ الخَاطِئُ، وَالخَاطِئُ غَيْرُ المُخْطِئِ، فالخَاطِئُ مَن ارْتَكَبَ الخَطَأَ عَن عمدٍ، وَالمُخْطِئُ مَن ارْتَكبهُ عَن غَيْرِ عَمْدٍ.

٢- ظَنٌّ سَيِئ بِالله عَزَّوَجَلَّ، حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ صِفَاتَهُ تُمَاثِلُ صِفَاتِ المخلوقين.

٣- جِنَايَةٌ عَلَى النُّصُوصِ، حَيْثُ جَعَلَهَا دالَّةً عَلَى تَمْثِيلِ اللهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ، وَكَذَلِكَ عُدْوانٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ للهِ مَثِيلًا وَنَظِيرًا.

[١] **المحْذُورُ الثَّانِي**: أَنَّهُ عَطَّلَ النُّصُوصَ عَمَّا دَلَت عَلَيْهِ مِن إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِاللهِ.

فَمَثَلًا: النَّصُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] دَالٌّ عَلَى إِثْبَاتِ المجِيءِ للهِ.

هُوَ يَقُولُ: اللهُ لَا يَجِيءُ، فَيَكُونُ قد عطَّلَ النَّصَّ عَمَّا دَلَّ عَلَى صِفَاتِ اللهِ اللَّائِقَةِ بِهِ، وَهَذِهِ جِنَايَةٌ عَلَى النَّصِّ وَعَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فَجَنَى عَلَى النُّصُوصِ مِن وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ نَفَى مَا دَلَّت عَلَيْهِ النُّصُوصُ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ أَثْبَتَ لَهَا مَعَانِيَ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا النُّصُوصُ.

وَنَضْرِبُ لِهَذَا مَثَلًا: الاسْتِوَاءُ عَلَى العَرْشِ، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ مَعْنَاهَا أَنَّهُ علا عَلَيْهِ عُلُوًّا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، فَإِذَا قَالَ: اسْتَوَى أَي: اسْتَوْلَى. فَقَدْ جَنَى عَلَى هَذَا النَّصِّ مِن وَجْهَيْن:

المَحْذُورُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ نَفَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ مِنَ الصِّفَاتِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ قَائِلًا عَلَى اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ بِالنَّصِّ وَالإِجْمَاعِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣][١].

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ المَعْنَى المُرادُ بِهِ.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ أَثْبَتَ لَهُ مَعْنًى لَا يَدلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ.

وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ حرَّفَ القُرْآنَ عَن مَعْنَاهُ، وَأَثْبتَ لَهُ مَعْنًى يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ فَقَدْ جَنَى عَلَى النَّصِّ.

[١] المَحْذُورُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ نَفَى مَا دَلَّت عَلَيْهِ النُّصُوصُ، فهُنَاكَ -أَي: في المَحْذُورِ الثَّانِي- عَطَّلَ النُّصُوصَ عَن مَدْلُولِـهَا، وَفَرْقٌ بَيْنَ مَنْ يُعَطِّلُ عَن المَدْلُولِ وَبينَ مَنْ يَنْفِيهِ، لأَنَّ مَنْ يُعَطِّلُهَا عَن مَدْلُولِـهَا يَعْنِي (لَا يُثبتُ) فقط، فَلَا يَكُونُ مُثبتًا وَلَا نافيًا.

وَالنَّفيُ أَشَدُّ جُرأَةً مِن التَّعْطِيلِ، فَلِهَذَا سبقَت هَذِهِ الوُجُوهُ بِاعتِبَار الأَشَدِّ الأَقْبَحِ، فهنا مَثَلًا فِي المَحْذُورِ الثَّانِي عَطَّلَ النُّصُوصَ عَمَّا دَلَّت عَلَيْهِ فَبقيَ نافيًا لِلإِثْبَاتِ فَقطْ.

أَمَّا المَحْذُورُ الثَّالِثُ: فَإِنَّهُ نافٍ لِمَا دَلَّت عَلَيْهِ، فَيكونُ مَا ذَهَب إِلَيْهِ أَمْرًا إِيجَابِيًّا، يَنفِي مَا دَلَّت عَلَيْهِ مِن الصِّفَاتِ بِغَيْر علمٍ، وَنَقُولُ لَهُ: مَا الَّذِي أَعْلَمَكَ أَنَّ هَذَا الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ لَيْسَ مُراده؟ وسَوْفَ يَلْتَجِئُ إِلَى دَلَالَةِ العقلِ! وَقَدْ سَبَق أَنَّهُ لَا مَرْجِعَ إِلَى العَقْل فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَالَّذِي قَالَ: إِنَّ اللهَ لَمْ يُرِد الاسْتِوَاءَ الحَقِيقِيَّ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الاسْتِيلَاءَ. لَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ، وَإِذَا لَـمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَالقَوْلِ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ: مُحَرَّمٌ بِالنَّصِّ وَالإِجْمَاعِ.

المَحْذُورُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ إِذَا نَفَى عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مَا تَقْتَضِيهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللهُ -سُبْحَانَهُ- مُتَّصِفًا بِنَقِيضِهَا مِنْ صِفَاتِ النَّقْصِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مَوْجُودٍ إِلَّا وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِصِفَةٍ، وَلَا يُمْكِنُ وُجُودُ ذَاتٍ مُجَرَّدَةٍ عَنِ الصِّفَاتِ، فَإِذَا انْتَفَتْ صِفَةُ الكَمَالِ عَنْهَا، لَزِمَ اتِّصَافُهَا بِصِفَاتِ النَّقْصِ[1].

---

[١] يَقُولُ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المَحْذُورُ الرَّابِعُ**»: أَنَّهُ إِذَا نَفَى عَن اللهِ صِفَاتِ الكَمَالِ الَّتِي أَثْبَتَهَا لِنَفْسِه؛ لزِمَ مِن ذَلِكَ ثُبُوتُ صِفَاتِ النَّقْصِ، ووَجه التَّلازمِ أَنَّهُ مَا مِن ذَاتٍ مَوْجُودَةٍ إِلَّا وَهِيَ مُتَّصِفة بِصِفَاتٍ، فَإِذَا انْتَفَت صِفَاتُ الكَمَالِ عَنْهَا لزِمَ ثُبُوتُ صِفَاتِ النَّقْصِ.

وَبِهَذَا نَعرِفُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ نفَى عَنِ اللهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِن صِفَاتِ الكَمَالِ، وَأَثْبَتَ مَا يُنزهُ عَنْهُ مِن صِفَاتِ النَّقْصِ، فَيَكُونُ مَنْ نَفَى صِفَات الكَمَالِ مُمَثِّلًا للهِ تَعَالَى فِيمَا هُوَ مُتَّصفٌ بِصِفَاتِ النَّقْصِ، وَرُبَّمَا يرْتَقِي بِهِ الأَمْرُ فَيُمَثِّلُهُ بالممتَنِعَاتِ.

فَقَدْ تقدَّم أَنَّ مِن طَوَائِفِ المُعطِّلَةُ مَنْ نَفَى عَنْه النَّقِيضَيْنِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، كُلّ هَذَا فِرَارًا مِنْ أَنَّ الإِثْبَاتَ -عَلَى زَعْمِهِمْ- يَقْتَضِي التَّمْثِيلَ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَنْ نَفَى عَنِ اللهِ مَا تَقْتَضِيه النُّصُوصُ مِن صِفَاتِ الكَمَالِ، جَامِعًا بَيْنَ نَفي صِفَاتِ الكَمَالِ وَتَمْثِيلِهِ بالمنقُوصَاتِ وَالمَعْدُومَاتُ، بَلْ قَدْ يَرْتَقِي بِهِ الغُلو فِي النَّفْيِ إِلَى تَمْثِيلِهِ بالمُمْتَنِعَات المُسْتَحِيلَات، وَيَكُونُ أَيْضًا مَعَ نَفْيِ الكَمَالِ مُعطِّلًا لِلنُّصُوصِ عَمَّا دَلَّت عَلَيْهِ مِن الصِّفَاتِ، جاعلًا مَدْلُولها تَمْثِيلَ الخَالِقِ بِالمَخْلُوقَاتِ؛ لِأَنَّهُ مَا نَفَى إِلَّا حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَدْلُولَ النُّصُوصِ التَّمْثِيلُ، فَلَمَّا اعْتَقَدَ هَذِهِ العَقِيدَةَ الفَاسِدَة شَرَعَ يَنْفِي مَدْلُولها، وَلِهَذَا ذكرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الفَتْوَى الحَمَوِيَّة): أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن

وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَنْ نَفَى عَنِ اللهِ تَعَالَى مَا تَقْتَضِيهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ مُعْتَدِيًا فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ نَفْيِ صِفَاتِ الكَمَالِ عَنْهُ، وَتَمْثِيلِهِ بِالمَنْقُوصَاتِ وَالمَعْدُومَاتِ، بَلْ قَدْ يَرْتَقِي بِهِ الغُلُوُّ فِي النَّفْيِ إِلَى تَمْثِيلِهِ بِالمُمْتَنِعَاتِ المُسْتَحِيلَاتِ.

فَرِيقَي التَّعْطِيل وَالتَّمْثِيل جَامِعٌ بينَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ، فالمُمَثِّلُ مُعَطِّلٌ وَالمُعَطِّلُ مُمَثِّلٌ؛ لأَنَّ المُعَطِّلَ إِنَّمَا بَنَى تَعْطِيلَهُ عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنَّ مَدْلُولَ نُصُوصِ الصِّفَاتِ هُوَ التَّمْثِيلُ؛ فَمَثَّلَ أَوَّلًا، وَعَطَّلَ ثَانِيًا.

وَلْنَضْرِبْ لِهَذَا مَثَلًا: الاسْتِوَاءُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، مِن نُزُولِ اللهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، فإِذَا قَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِلُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقُومُ بِهِ الأَفْعَالُ الاخْتِيَارِيَّةُ؛ أَي: الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالمَشِيئَةِ؛ لأَنَّ الأَفْعَالَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالمَشِيئَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقَعَ مِن اللهِ، وَالنُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصفَ اللهُ بِهِ؛ لِأَن الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالمَشِيئَةِ حَادِثٌ، وَالحَادِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَادِثٍ.

فَإِذَا أَثْبَتْنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، وَأَنَّهُ يَفْرَحُ، وَيَضْحَكُ، وَيَخْلُقُ، لَزِمَ أَنْ تَقُومَ الحَوَادِث بِهِ، وَالحَادِثَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ.

فَلِذَلِكَ نَفَى قِيَامَ الأَفْعَالِ الاخْتِيَارِيَّةِ بِهِ، فَإِذَا كَانَ لَا يَفْعَلُ مَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ بِاخْتِيَارِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُعَطَّلًا نَاقِصًا.

والخُلَاصَةُ: إِذَا انْتَفَت صِفَةُ الكَمَالِ لزِمَ ثُبُوتُ صِفَةِ النَّقْصِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِن مَوْجُودٍ إِلَّا وَلَه صِفَةٌ، فَإِمَّا صِفَةُ كَمَالٍ، وَإِمَّا صِفَةُ نَقْصٍ، وإِذَا انْتَفَت صِفَةُ الكَمَالِ لزِمَ ثُبُوتُ صِفَة النَّقْصِ.

وَيَكُونُ أَيْضًا جَانِيًا عَلَى النُّصُوصِ حَيْثُ عَطَّلَهَا عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ للهِ تَعَالَى، وَأَثْبَتَ لَهَا مَعَانِيَ مِنْ عِنْدِهِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا ظَاهِرُهَا، فَيَجْمَعُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالتَّمْثِيلِ فِي صِفَاتِ اللهِ، وَبَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ فِي نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَكُونُ مُلْحِدًا فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فُصِّلَت:٤٠][١].

---

[١] قَولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَا مِن اسْمٍ مِن أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى إِلَّا وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِأَحْسَنِ المَعَانِي وَأَكْمَلِهَا، وَأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا -الكَمَالَ أَو النَّقْصَ- لَمْ يَكُنْ مِن أَسْمَاءِ اللهِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ اللهِ تَعَالَى؛ لأَنَّ بَابَ الخَبَرِ أَوْسَعُ مِن بَابِ الإِنْشَاءِ وَالتَّسْمِيَةِ.

فَمَثَلًا: (المُتَكَلِّمُ وَالمُرِيدُ وَالصَّانِعُ وَالفَاعِلُ) كُلُّ هَذَا يُخْبَرُ بِهِ عَن اللهِ تَعَالَى، لَكِن لَيسَت مِن أَسْمَاء الله، فَلَا يُسَمَّى اللهُ بِالمُتَكَلِّمِ وَلَا بِالمُرِيدِ وَلَا بِالصَّانِعِ وَلَا بالفاعل؛ لأَنَّ هَذِهِ تَحْتَمِلُ معنًى يَتَضَمَّن كَمالًا ومعنًى لَا يَتَضَمَّنُ كَمالًا.

فالمُتَكَلِّمُ يَتَكَلَّمُ بِالصِّدْقِ وَالكِذْبِ، وَبِالعَدْلِ وَالجَوْر، وَالمُرِيدُ كَذَلِكَ يُرِيدُ الخَيْرَ وَيُرِيدُ الشَّرَّ، وَالصَّانِعُ كَذَلِكَ يصْنَعُ الخَيْرَ والشَّرَّ.

وَهَكَذَا كُلُّ اسْمٍ يَكُونُ مُحْتَمِلًا لِهَذَا وَهَذَا، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِن أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فَهِيَ حُسْنى بَالِغَةٌ بِالحُسْنِ أَكْمَلهُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا سُوءٌ بِوَجْهٍ مِن الوُجُوهِ.

قَولُهُ: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، يَشْمُلُ دُعَاء العِبَادَة وَدُعَاء المَسْأَلَةِ، فَأَمَّا دُعَاءُ المَسْأَلَةِ فَأَنْ تَجْعَلَهَا وَسِيلَة فِي دُعَائِكَ، وَأَمَّا دُعَاءُ العِبَادَةِ فَأَنْ تَتَعَبَّدَ للهِ بمقْتَضَاهَا.

مِثَالُ الأَوَّلِ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلَ اللهَ المغفرةَ تَقُولُ: يَا غَفُورُ اغْفِر لِي. فَقَدْ دَعَوْت اللهَ بِهَا؛ أَيْ: جَعَلْتَهَا وَسِيلَة فِي دُعَائِكَ.

وَمِثَال الثَّانِي: أَنَّكَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ غفورٌ؛ تَعَرَّضت لِمَا فِيهِ المغفرةُ مِنَ التَّوْبَةِ إِلَى اللهِ وَالأَعْمَال الصَّالِحَة الَّتِي تكُونُ سَبَبًا للمَغْفِرَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآ﴾ [فصلت:٤٠]، والآيَاتُ: (إمَّا شَرعيَّة، وإمَّا كَونِيَّة).

فَأَمَّا الإِلحَادُ بِالآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ: أَنْ يَعْتَقِدَ الإِنْسَانُ أَنَّ للهِ تَعَالَى شَرِيكًا، أَعَانَهُ عَلَى خَلْقِ السَّمَوَاتِ، وَعَلَى خَلْقِ الأَرْضِ، وَعَلَى خَلْقِ البِحَارِ. وَمَا أَشْبَه ذَلِك، أَوْ يَعْتَقِد أَنَّ هَذِهِ المَخْلُوقَات مَنِ انْفَرَدَ بِبَعْضِهَا دُونَ اللهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَت المجوس: إِنَّ النُّورَ خَلَق الخَيْرَ، وَالظُّلْمَةُ خَلقَتِ الشَّرَّ. فيَقُولُ مَثَلًا: إِنَّ اللهَ خَلَقَ السَّمَاءَ، وَهُنَاكَ شَيْءٌ آخَرُ خَلَقَ الأَرْضَ. أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّ للهِ مُعِينًا فِيهَا؛ أَي: يُؤْمِنُ بِأَنَّ اللهَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكِنْ عَاوَنَهُ أَحَدٌ. وكُلّ هَذَا إِلْحَادٌ فِي الآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ.

وَأَمَّا الإِلحَادُ فِي الآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ: فَيَكُونُ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّكْذِيبِ وَالمُخَالَفَةِ، فَالتَّحْرِيفُ: بِأَنْ يُحَرِّفَ النُّصُوصَ، وَالتَّكْذِيبُ: بِأَنْ يُكَذِّبَ بِهَا، وَالمُخَالَفَةُ: أَنْ يَتْرُكَ الأَمْرَ وَيَفْعَلَ النَّهْيَ، كُلّ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآ﴾، وَلا يَخفَى مَا فِي هَذِه الآيَةِ مِنَ التَّهدِيدِ لمن أَلحَدَ فِي آيَاتِ اللهِ؛

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، فَيَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ أَنَّهُ كَاسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الفُلْكِ وَالأَنْعَامِ، وَأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى العَرْشِ كَحَاجَةِ الإِنْسَانِ لِلأَنْعَامِ وَالفُلْكِ، فَلَوْ عَثَرَتِ الدَّابَّةُ لَخَرَّ المُسْتَوِي عَلَيْهَا، وَلَوِ انْخَرَقَتِ السَّفِينَةُ لَغَرِقَ المُسْتَوِي عَلَيْهَا. فَقِيَاسُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ عُدِمَ العَرْشُ لَسَقَطَ الرَّبُّ عَلَى قِيَاسِهِ الفَاسِدِ، فَيَنْفِي بِذَلِكَ حَقِيقَةَ الاِسْتِوَاءِ[1]، ....

وَلـهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [فصلت:٤٠]. الجواب: بَل مَن يَأْتِي آمنًا يوم القِيامَةِ.

قَال تَعالَى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت:٤٠]، يَعْنِي بَعْدَ هَذَا الإِنْذَارِ اعْمَل مَا شِئْت، وَاللهُ تَعَالَى وَرَاءك، إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ مِن قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ بَصِيرٌ عَلَيْهِ بِهَا.

[١] أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، فَيَتَوَهَّمُ إِنْسَانٌ أَنَّهُ كَاسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى ظَهْرِ الفلكِ وَالأَنْعَام، واسْتِوَاؤُنَا عَلَى ظَهْرِ الفلكِ وَالأَنْعَام اسْتِوَاءُ حَاجَةٍ وَلَيْس اسْتِوَاءُ عُلُوٍّ وَلَا سُلْطَة وَقُدْرَة، فَلَوْ عَثَرَتِ الدَّابَّةُ لَسَقَطْنَا، وَلَو انْخَرَقَتِ السَّفِينَةُ لَغَرِقْنَا، فَيتوهَّم أَنَّ اسْتِوَاءَ اللهِ عَلَى العَرْشِ كاسْتِواء الإِنْسَان عَلَى السَّفِينَةِ وَعَلَى الدَّابَّةِ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٌ.

فَيَقُولُ: لَيْسَ الاسْتِوَاءُ بِقُعُودٍ وَلَا اسْتِقْرَار، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ يُقَالُ فِي مُسَمَّى القُعُودِ وَالاسْتِقْرَارِ مَا يُقَالُ فِي مُسَمَّى الاسْتِوَاءِ، فَإِنْ لَزِمَ مِن الاسْتِوَاءِ الحَاجَة، لَمْ يَلْزَمْ مِن الاسْتِقْرَارِ وَالقُعُودِ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ مِن الاسْتِوَاءِ الحَاجَّة، لَمْ يَلْزَمْ مِن الاسْتِقْرَارِ وَالقُعُودِ، وَإِنْ لَزِمَت الحَاجَةُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الاسْتِوَاءِ وَالقُعُودِ وَالاسْتِقْرَارِ.

فَنَقُولُ لَـهُ: أَنْت إِذَا نَفَيْتَ أَنْ يَكُـونَ اسْتِوَاؤُهُ قُعُـودًا وَاسْتِقْرَارًا بِـزَعْمِكَ أَنَّ هَـذَا

يَدُلَّ عَلَى الحَاجَةِ، فَإِنَّنَا نَقُولُ: إِذَنْ الاسْتِوَاء الَّذِي أَثْبَتَّهُ مُستلزمٌ لِلحَاجَةِ؛ لأَنَّ اسْتِوَاءَ الإِنْسَان عَلَى السَّرِيرِ وَعَلَى الفلكِ يلْزَمُ مِنْهُ الحَاجَةُ، وَإِذَا كَانَ لَا يَلْزَمُ مِن إِثْبَات الاسْتِوَاء الحَاجَةُ: لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ أَيْضًا مِن إِثْبَاتِ الاسْتِقْرَارِ وَالقُعُودِ، فَصَارَ نَفْيُهُ لِلاسْتِقْرَارِ -يَعْنِي نَفيَهُ أَنْ يَكُونَ (اسْتَوَى) بِمَعْنى (اسْتَقَرَّ)- غَيرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّنَا نَقُولُ: إِنْ لَزِمَت الحَاجَةُ مِنَ الاسْتِقْرَارِ لزمت مِن الاسْتِوَاءِ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْ مِن الاسْتِوَاءِ لَمْ تَلْزَمْ مِن الاسْتِقْرَارِ، هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ المُؤَلِّفِ.

بَقِيَ كَلِمَةٌ مِن كَلَامِ المُؤَلِّفِ فِي النَّفْس مِنْهَا شَيْءٌ، وَهِيَ القُعُودُ:

فَهَلْ تَقُولُ: إِنَّ اسْتِوَاءَ اللهِ عَلَى العَرْشِ يَعْنِي قُعُودهُ عَلَيْهِ؟

الجَوَابُ: هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الاسْتِوَاءِ القُعُود، قَدْ يَكُونُ مُسْتَوِيًا عَلَيْهِ مُسْتقرًّا عَلَيْهِ، لَكِنْ لَا يُلزِمُ بِأَنَّهُ قَاعِدٌ؛ لأَنَّ القُعُودَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الاسْتِقْرَارِ، قَدْ يَسْتَقِرُّ المُسْتَقِرُّ عَلَى الشَّيْءِ بِدُونِ قُعُودٍ، لِذَلِكَ نَرَى أَنْ يَكُونَ الاسْتِوَاءُ بِمَعْنَى القُعُودِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

وَابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَـمَّا ذَكَرَ مَا وَرَد عَن السَّلَفِ فِي ذَلِكَ، ذَكَرَ أَنَّهُ ورد عَنْهُمْ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ هِيَ: «**عَلَا، وَارْتَفَعَ، وَصَعِدَ، وَاسْتَقَرَّ**»، وَلَمْ يَذْكُرِ القُعُود، فَيَحْتَاجُ إِثْبَاتُ القُعُودِ مِن الاسْتِوَاءِ إِلَى دَلِيلٍ مِن اللُّغَةِ، وَاللُّغَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ فِي دَلَالَاتِ الاسْتِوَاءِ أَنْ يكون مُتَضَمِّنًا لِلقُعُودِ، فقَدْ يَسْتَوِي الإِنْسَانُ عَلَى الفُلكِ وَهُوَ مُضطجعٌ وَيَكُونُ مُسْتَقِرًّا، وَقَدْ يَسْتَوِي عَلَى الفُلكِ وَهُوَ قَائِمٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِن مُسَمّى الاسْتِوَاءِ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا. **وهَذِهِ المَسْأَلَةُ فِي النَّفْس مِنْهَا شَيْءٌ، وَالأَوْلَى الإِعْرَاضُ عَنْهَا حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِهَا.**

وَمَنْشَأُ هَذَا الوَهْمِ الَّذِي تَوَهَّمَهُ فِي اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى عَرْشِهِ ظَنُّهُ أَنَّهُ مِثْلُ اسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الأَنْعَامِ وَالفُلْكِ، وَهَذَا ظَنٌّ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ الِاسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِهِ الكَرِيمَةِ، لَمْ يَذْكُرِ اسْتِوَاءً مُطْلَقًا يَصْلُحُ لِلْمَخْلُوقِ، وَلَا عَامًّا يَتَنَاوَلُ المَخْلُوقَ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ اسْتِوَاءً خَاصًّا يَلِيقُ بِهِ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ لَا يُمَاثِلُ اسْتِوَاءَ المَخْلُوقِينَ، كَمَا أَنَّ اللهَ نَفْسَهُ لَا يُمَاثِلُ المَخْلُوقِينَ[١].

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، هَلْ يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ أَنَّ بِنَاءَهُ إِيَّاهَا كَبِنَاءِ المَخْلُوقِ سَقْفَ البَيْتِ، بِحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَى زِنْبِيلٍ وَمَجَارِفَ وَضَرْبِ لَبِنٍ، وَجَبْلِ طِينٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ[٢]، ....

---

[١] قَوْلُهُ: «**وَمَنشَأ هَذَا الوَهمُ الَّذِي توهَّمه فِي اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى عَرشِهِ؛ ظَنَّهُ أَنَّه مِثْلُ اسْتِوَاءَ الإِنْسَانِ...**»: إِنَّ هَذَا الَّذِي يَنْفِي الاسْتِوَاء عَنِ الحَقِيقَةِ: ظَنَّ أَنَّهُ مِثْل اسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى الدَّابَّةِ وَعَلَى الفُلكِ، فَلَمَّا ظنَّ هَذَا الظَّنَّ الفَاسِدَ نَفَاهُ عَنِ اللهِ تعالى، فردَّ عَلَيْهِ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَ اسْتِوَاءً خَاصًّا مُضَافًا إِلَى نَفْسِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، مَنِ الَّذِي اسْتَوَى؟

الجَوَابُ: هُوَ اللهُ نَفْسه، فَأَضَافَ الاسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِه فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا لِاسْتِوَاءِ المَخْلُوقِ؛ لِأَنَّه لم يذكر اسْتِوَاء مُطْلَقًا، وَلَمْ يَكُنِ اسْتِوَاءً عَامًّا.

وَالفَرْقُ بَين المُطْلقِ وَالعَامِّ: أَنَّ المُطلقَ يشْمَلُ أَفرادهُ عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ، وَالعَامُّ يَتَنَاوَلُ أَفْرَادَهُ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ وَالشُّمُولِ، فَالمُطلقُ لَا يَتَنَاوَلُ الأَفْرَاد عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ إِلَّا العُمُوم البدلي، أَمَّا العَامُّ فَيَتَنَاوَلُهُ عَلَى وَجهِ الشُّمُولِ العَامِّ.

[٢] قَولُهُ: «**أَلا تَرَى إِلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾...**»: المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضَرَبَ مثلًا وَاضِحًا فِي أَنَّ أَفْعَالَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَا تَحْتَاجُ إِلَى مَا تَحْتَاجُهُ أَفْعَالُ البَشَرِ.

فَإِذَا كَانَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي هَذَا الفِعْلِ مِنْ أَفْعَالِهِ، لَزِمَ أَلَّا يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى العَرْشِ فِي اسْتِوَائِهِ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ الغَنِيُّ عَنِ العَرْشِ وَغَيْرِهِ.

فَتَجِدُ هَذَا الَّذِي نَفَى حَقِيقَةَ الِاسْتِوَاءِ -الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ النُّصُوصِ وَهُوَ عُلُوُّهُ عَلَيْهِ-؛ وَقَعَ فِي تِلْكَ المَحَاذِيرِ الأَرْبَعَةِ:

فَقَدْ مَثَّلَ مَا فَهِمَهُ مِنِ اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى عَرْشِهِ بِاسْتِوَاءِ المَخْلُوقِينَ.

وَعَطَّلَ النُّصُوصَ عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنْ صِفَةِ الِاسْتِوَاءِ اللَّائِقِ بِاللهِ، ثُمَّ حَرَّفَهَا إِلَى مَعَانٍ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَكَانَ نَفْيُهُ لِذَلِكَ وَتَعْطِيلُهُ بِلَا عِلْمٍ، بَلْ عَنْ جَهْلٍ وَظَنٍّ فَاسِدٍ.

وَلَزِمَ مِنْ نَفْيِهِ لِصِفَةِ الكَمَالِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الِاسْتِوَاءُ ثُبُوتُ صِفَةِ نَقْصٍ بِفَوَاتِ هَذَا الكَمَالِ.

فَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ البَانِيَ مِنَ البَشَرِ يَحْتَاجُ إِلَى مَا ذَكَرَ المُؤَلِّفَ مِن مَجَارِفَ وَطِين وَغَيْر ذَلِكَ، فَهَل تَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَـمَّا بَنَى السَّمَاءَ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ؟ الجَوَابُ: لَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وكَذَلِكَ الاسْتِوَاء؛ فنَقولُ: إنَّ استواءَهُ عَلَى العَرْشِ لَا يَلزَمُ أَنْ يكونَ مُحتاجًا إِلَيه.

فَفِي الآيَةِ الَّتِي ذَكَرنَاهَا وَهِيَ قَولُه تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ (أَيدٍ) مَصدَر: (آدَ، يَئِيدُ، أَيدًا) مثل: (كَالَ، يَكِيلُ، كَيلًا) وَمَعنَى «أيدٍ»؛ أي: بِقوَّةٍ، ويُؤيِّد ذَلِكَ قولُهُ تُعَالَى: ﴿وَبَنَيۡنَا فَوۡقَكُمۡ سَبۡعًا شِدَادًا﴾ [النبأ:١٢]، أَي قَويَّة، فَمَن فَسَّر هَذِه الآيَةَ: (بأيدٍ): بقوةٍ، لا يُقَالُ: إنَّه مُحرف، بَل نَقولُ: مَنْ فَسَّرَهَا بِأَنَّهَا يَدُ اللهِ فَقَد أَخطَأَ.

مِثَالٌ آخَرُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦]، فَيَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ أَنَّ اللهَ تَعَالَى دَاخِلَ السَّمَاءِ، وَأَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِهِ كَمَا لَوْ قُلْنَا: فُلَانٌ فِي الحُجْرَةِ، فَإِنَّ الحُجْرَةَ مُحِيطَةٌ بِهِ، فَيَنْفِي بِنَاءً عَلَى هَذَا الوَهْمِ كَوْنَ اللهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ وَيَقُولُ: إِنَّ الَّذِي فِي السَّمَاءِ مُلْكُهُ وَسُلْطَانُهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ[١].

وَمَنْشَأُ هَذَا الوَهْمِ ظَنُّهُ أَنَّ (فِي) الَّتِي لِلظَّرْفِيَّةِ تَكُونُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِهَا، وَهَذَا ظَنٌّ فَاسِدٌ، فَإِنَّ (فِي) يَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا بِحَسَبِ مُتَعَلَّقِهَا فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي المَكَانِ، وَكَوْنِ العَرَضِ فِي الجِسْمِ، وَكَوْنِ الوَجْهِ فِي المِرْآةِ،[٢] ..

---

[١] قَولُهُ: «**مِثَالٌ آخَرُ: قَولُه تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ فيتوهَّم واهِمٌ أَنَّ اللهَ تَعَالَى دَاخِل السَّماء...**»:

لو سَأَل سَائل هُنا: مَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؟

الجَوابُ: أَنَّ اللهَ نَفْسهُ هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، فَجَاءَ هَذَا الرَّجُلُ فَقَالَ: إِذَا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ هُوَ اللهُ؛ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ السَّمَاءُ مُحِيطَة بِهِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: إِنَّ فلانًا فِي حُجْرَةٍ، لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الحُجْرَةُ مُحِيطَةً بِهِ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ مُحِيطٌ بِالمَظْرُوفِ، فَإِذَا اعْتَقَدَ هَذَا الاعْتِقَاد بَنَى عَلَى هَذَا الاعْتِقَاد أَنْ يَقُولَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: فِي السَّمَاءِ مُلْكُهُ وَسلطَانُه. وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ. فَنَقُولُ: هَذَا تَحْرِيفٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا مِن حَيْثُ المَعْنَى؛ لأَنَّ مُلْكَ اللهِ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَسُلْطَانه فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَقُدْرَته فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ. فَكَلَامه هَذَا بَاطِلٌ لَا يَسْتَقِيمُ، وَيَقَعُ فِي المحَاذِيرِ الأَرْبَعَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «**وَمَنْشَأ هَذَا الوَهْم ظَنَّه أَنَّ «في» الَّتِي للظَّرفِيَّةِ...**»: هَذَا الرَّجلُ ظَنَّ أَنَّ «في» تَجيءُ بِمَعنًى واحدٍ فِي جميعِ مَـوَارِدِهَا، وَأَنَّ قَـولَهُ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾

وَكَوْنِ الكَلَامِ فِي الوَرَقِ المَكْتُوبِ فِيهِ، فَلَوْ قِيلَ: هَلِ العَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الأَرْضِ؟ لَقِيلَ: فِي السَّمَاءِ مَعَ أَنَّ العَرْشَ أَكْبَرُ مِنَ السَّمَاءِ كَثِيرًا[١].

وَعَلَى هَذَا فَيُخَرَّجُ قَوْلُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ السَّمَاءُ بِمَعْنَى العُلُوِّ، فَإِنَّ السَّمَاءَ يُرَادُ بِهَا العُلُوُّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [النَّمل:٦٠]، وَالمَطَرُ يَنْزِلُ مِنَ السَّحَابِ المُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لَا مِنَ السَّمَاءِ نَفْسِهَا، فَيَكُونُ مَعْنَى كَوْنِهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ أَنَّهُ فِي العُلُوِّ المُطْلَقِ فَوْقَ جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ ظَرْفٌ وُجُودِيٌّ يُحِيطُ بِهِ، إِذْ لَيْسَ فَوْقَ العَالَمِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

كَقَوْلِكَ: فُلَانٌ فِي الحُجْرَةِ، يَعْرِفُ أَنَّ الحُجْرَةَ قَدْ أَحَاطَت بِهِ، وَتقُول أَيْضًا: البَيَاضُ فِي الوَرَقِ، وَالحُمْرَةُ فِي الخَشَبِ، وفَرْقٌ بَين هَذَا وَهَذَا، فَالبَيَاضُ شَامِلٌ لجَمِيعِ الوَرَقِ.

وَنَقُولُ: المَرَض فِي فُلَانٍ، فَالظَّرْفُ المستفاد مِنْ «فِي» الدَّالة عَلَى الظَّرفيةِ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ المُتعَلِّق، وَلَوْ قِيلَ: هَلِ العَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الأَرْضِ؟ لَقُلْت: فِي السَّمَاءِ. مَعَ أَنَّ العَرْشَ أَكبَرُ بِكَثِيرٍ مِن السَّمَاءِ.

[١] قَولُهُ: «وَعَلَى هَذَا فَيُخَرَّجُ قَولُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ عَلَى أَحَدِ وَجْهَينِ»: لو قَالَ لكَ قَائلٌ إِذَا قلت: إنَّ السَّماء لا تُحيطُ باللهِ فكيفَ تَخرِّجُ هَذِهِ الآيَة: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾؟ الجَوابُ: نُخَرِّجُهَا عَلَى أَحَدِ وَجهَينِ:

الأول: إِمَّا أَنَّ يُرَادُ بالسَّماء العُلوِّ فيكونُ المَعْنَى: (أَأَمِنتُم مِن فِي العُلُوِّ)؛ أَيْ: منْ فِي جِهَةِ العلو، والسَّماء تَأْتِي بِمَعْنَى العُلو فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّة، مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [النمل:٦٠]، أي: من العُلو وليس منَ السَّماءِ نَفسِها، بدليلِ

وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ (فِي) بِمَعْنَى (عَلَى) كَمَا جَاءَتْ بِمَعْنَاهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عِمْرَانَ:١٣٧]، أَيْ عَلَى الأَرْضِ، وَقَوْلِهِ عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أَيْ عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [المُلك:١٦]، أَيْ عَلَى السَّمَاءِ أَيْ فَوْقَهَا، وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَاوَاتِ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ[١].

فَتَجِدُ هَذَا الَّذِي نَفَى أَنْ يَكُونَ اللهُ فِي السَّمَاءِ حَقِيقَةً وَقَعَ فِي المَحَاذِيرِ الأَرْبَعَةِ:

فَقَدْ مَثَّلَ مَا فَهِمَهُ مِنْ كَونِ اللهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ بِكَوْنِ المَخْلُوقِ فِي الحُجْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَعَطَّلَ النُّصُوصَ عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنْ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ حَرَّفَهَا إِلَى مَعَانٍ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا.

قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، فَتَجِدُ الفَرْقَ بَيْنَ السَّماء فِي قَولِهِ: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ والسَّماء فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾.

[١] الثَّاني: أَن تُحملَ «في» عَلَى مَعنَى (عَلَى) فيكونُ (فِي السَّماء)، أي: (على السَّماء)، أي: فَوقَهَا، وتَأتي «في» بِمَعنَى (عَلى) فِي اللُّغَةِ العَربيَّة، وَمن ذَلِكَ قَوله تَعالَى عَن فِرْعونَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أَيْ عَلَيْهَا وَلَيْسَ المَعْنَى أَنْ يَحْفِرَ فِي جِذْعِ النَّخْلَةِ وَيُصَلِّبَ الرِّجَالَ فِي دَاخِلِهَا، بَل المَعْنَى: يُصَلِّبُهُ عَلَى الجِذْعِ، أَيْ: يَشُدُّهُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١١]، أي ليسَ المعنى أَنْ تَحفروا خَنَادِقَ فِي الأرضِ لِتَسيرُوا فِيهَا، وَلكِنَّ المَرَادَ: فَسِيرُوا عَلَى الأَرْضِ.

وَكَانَ نَفْيُهُ وَتَعْطِيلُهُ بِلَا عِلْمٍ، بَلْ عَنْ جَهْلٍ وَظَنٍّ فَاسِدٍ.

وَلَزِمَ مِنْ نَفْيِهِ لِصِفَةِ الكَمَالِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا كَوْنُهُ فِي السَّمَاءِ ثُبُوتُ صِفَةِ النَّقْصِ؛ لِأَنَّ نَفْيَهُ لِصِفَةِ العُلُوِّ يَسْتَلْزِمُ أَحَدَ أَمْرَيْنِ وَلَا بُدَّ:

فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ، وَالقَوْلُ بِهَذَا فِي غَايَةِ الضَّلَالِ وَالكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ إِمَّا تَعَدُّدَ الخَالِقِ، وَإِمَّا تَبَعُّضَهُ، وَيَسْتَلْزِمُ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلَّاتِ القَذَرِ وَالأَذَى الَّتِي يَتَنَزَّهُ عَنْهَا كُلُّ ذِي مُرُوءَةٍ، فَضْلًا عَنِ الخَالِقِ.

وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ اللهُ دَاخِلَ العَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا فَوْقَ وَلَا تَحْتَ، وَلَا مُتَّصِلًا وَلَا مُنْفَصِلًا، وَلَا مُبَايِنًا وَلَا مُحَايِثًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ العِبَارَاتِ المُتَضَمِّنَةِ لِلتَّعْطِيلِ المَحْضِ، وَحَقِيقَةُ هَذَا نَفْيُ وُجُودِ الخَالِقِ جَلَّ وَعَلَا[١].

---

[١] قَوْلُهُ: «**فَنَجِدُ هَذَا الَّذِي نَفَى أَنْ يَكُونَ اللهُ فِي السَّمَاءِ حَقِيقَةً؛ وَقَعَ فِي المَحَاذِيرِ الأَرْبَعَةِ...**»: إِذَا نَفَى أَنْ يَكُونَ اللهُ فِي السَّمَاءِ، يَعْنِي: فِي العُلُوِّ، لَزِمَ أَحَد أَمْرَيْنِ:

الأَوَّل: إِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، كَمَا قَالَت بِذَلِكَ الحُلُولِيَّةُ مِن الجهميّةِ وَغَيْرهِمْ، وَعَلَى قَوْلِهِمْ يَكُونُ اللهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فِي الأَسْوَاقِ وَالبُيُوتِ وَالمَسَاجِد، وَفِي أَمَاكِنِ الأَقْذَارِ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِن المَخْلُوقَات فِي الكِلَابِ وَالحَمِيرِ -والعياذ بِاللهِ-، وَفِي البَشَرِ، هَكَذَا يَقُولُونَ.

الثَّانِي: وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ دَاخِلُ العَالَـمِ وَلَا خَارِجه، وَلَا فَوْقَه وَلَا تَحْتَه، وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَكِلَا الأَمْرَيْنِ مُمْتَنِعٌ عَن اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فلَيْسَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ، وَلَيْس مَنْفِيًّا عَن كُلّ مَكَانٍ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ.

القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ
فِي عِلْمِنَا بِمَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ

مَا أَخْبَرَنَا اللهُ تَعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ مَعْلُومٌ لَنَا مِنْ وَجْهٍ، وَمَجْهُولٌ مِنْ وَجْهٍ، مَعْلُومٌ لَنَا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، وَمَجْهُولٌ لَنَا مِنْ جِهَةِ الكَيْفِيَّةِ[1].

أَمَّا كَوْنُهُ مَعْلُومًا لَنَا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى فَثَابِتٌ بِدَلَالَةِ السَّمْعِ وَالعَقْلِ، فَمِنْ أَدِلَّةِ السَّمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء:٨٢]، ....

---

[١] لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِه مِن الصِّفَاتِ: مَعْلُومٌ أَوْ غَيْرُ مَعْلُومٍ؟

قُلنا: لَا يُمْكِنُ الجَوَابُ عَلَى الإِطْلَاقِ، أي: لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ، بَلْ يَجِبُ التَّفْصِيلُ:

فَنقُول: هُوَ مَعْلُومٌ لَنَا مِن جِهَةٍ، مَجْهُولٌ لَنَا مِن جِهَةٍ أُخْرَى:

١- مِن جِهَةِ المَعْنَى: مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُخَاطِبَنَا اللهُ تَعَالَى بِمَا لَا نَعْلَمُ.

٢- أَمَّا مِن جِهَةِ الكَيْفِيَّةِ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ، ولَا يُمْكِنُ أَنْ نُحِيطَ بِكَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وَسَتَأْتِي الأَدِلَّة عَلَى هَذَا -إِنْ شَاءَ الله- فِيمَا بَعْدُ، المُهِمُّ أَنْ نَفْهَمَ القَاعِدَةَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [مُحَمَّد:٢٤]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»(١)[١].

---

[١] هَذِهِ أَرْبعَةُ أَدِلَّةٍ مِنَ القُرْآنِ وواحدٌ مِنَ السُّنَّةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾، مُبَارَكٌ فِي ثوابِهِ، وَفِي تَأْثِيرِهِ، وَفِي أَثَرِهِ.

▪ أَمَّا ثوابُه: فَلأَنَّ الحَرْفَ الوَاحِدَ بحَسَنَة، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِها، فَيَكُونُ ثَلَاثَة أَحْرُفٍ فِيهَا ثَلَاثُونَ حَسَنَةً، فَإِذَا قُلْتَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [النَّاس:١]، كَلِمَةُ: ﴿قُلْ﴾ حَرْفَان، فِيهَا عِشْرُونَ حَسَنَةً، وَهَذِهِ بَرَكة عَظِيمَةٌ فمَنْ يُحْصِي حُرُوفَ القُرْآنِ، ثُمَّ اضْرِبْ كُلَّ حَرْفٍ بِعَشْرِ حَسَنَاتٍ، تَجِدْ شَيْئًا كَثِيرًا.

وَهُوَ أَيْضًا مُبَارَكٌ فِي تَأْثِيرِهِ: قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر:٢١]، هَذَا وهُوَ جَبَلٌ، فَكَيْفَ بِالقُلُوبِ، وَلِهَذَا حَثَّ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَنْ قَسَى قَلْبُهُ عَلَى أَنْ يَقْرَأَ القُرْآنَ، قَالَ ابْنُ عَبْد القَوِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَحَافِظ عَلَى دَرْسِ القُرْانِ فَإِنَّهُ ... يُلَيِّنُ قَلْبًا قَاسِيًا مِثْلَ جَلْمَدِ

مُبَارَكٌ فِي آثَارِهِ: فَإِنَّ المسلمين فَتَحُوا بِهِ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٢].

إِذن: هُوَ مُبَارَكٌ فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ.

قوله: ﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾: اللام هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، أَيْ لأجل أَنْ يَتَدَبَّرَ النَّاسُ آياته وَيَتفهمُوهَا ويُفَكِّرُوا فِيهَا.

وقوله: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾: أَيْ يَتَّعِظ بِهَا.

---

(١) رواه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن، رقم (٥٠٢٧).

وَهَذَا يَشْمَلُ عِلْمَ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى.

فَحَثَّ اللهُ تَعَالَى عَلَى تَدبُّرِ القُرْآنِ كُلِّهِ وَلَـمْ يَسْتَثْنِ شَيْئًا مِنْهُ، وَوَبَّخَ مَنْ لَـمْ يَتَدَبَّرْهُ، وَبَيَّنَ أَنَّ الحِكْمَةَ مِنْ إِنْزَالِهِ أَنْ يَتَدَبَّرَهُ الَّذِينَ أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ وَيَتَّعِظَ بِهِ أَصْحَابُ العُقُولِ، وَلَوْلَا أَنَّ لَهُ مَعْنًى يُعْلَمُ بِالتَّدَبُّرِ لَكَانَ الحَثُّ عَلَى تَدبُّرِهِ مِنْ لَغْوِ القَوْلِ، وَلَكَانَ الاِشْتِغَالُ بِتَدَبُّرِهِ مِنْ إِضَاعَةِ الوَقْتِ، وَلَفَاتَتِ الحِكْمَةُ مِنْ إِنْزَالِهِ، وَلَـمَا حَسُنَ التَّوْبِيخُ عَلَى تَرْكِهِ[١].

وَجهُ الدَّلَالَةِ مِن هَذِهِ الآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، وَكَذَلِكَ الآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، وَالَّتِي بَعْدهَا أَيْضًا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، وَهَذَا حَثٌّ عَلَى تَدبّرِ القُرْآن مِن أَجْلِ أَنْ نَصِلَ إِلَى مَعْنَاه الَّذِي أَرَادَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

والسُّنَّة: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»(١)، تَعلَّمهُ لفظًا أو لفظًا ومعنًى، وَعَلَّمَهُ النَّاسَ لفظًا وَمَعنًى.

[١] يَقُولُ المُؤَلِّفُ: «**وَبَيَّنَ أَنَّ الحِكْمَةَ مِن إِنْزَالِهِ أَنَّ يتدبره النَّاسُ**»: اللَّام لِلتَّعْلِيلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، وقد ذكرَ المُؤَلِّفُ أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ لَهُ مَعْنًى يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ مَا حَصَلَت هَذِهِ الأُمُورُ:

أَوَّلًا: قَالَ: «**لَكَانَ الحَثّ عَلَى تدبّرِهِ مِن لَغوِ القَوْلِ**» وَجه ذَلِكَ: أَنَّه كَيْفَ يَحُثُّ عَلَى تَدبّر شَيْءٍ لَا يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ، هَذَا لَا يَلِيقُ بِكَلَامِ الإِنْسَان فَكَيْفَ بِكَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثَانِيًا: «**وَلَكانَ الاشتِغَالُ بتدبُّره مِن إِضَاعَةِ الوَقْتِ**»، لَـوْ لَـمْ يَكُنْ لَـهُ مَعْنًى يُمْكِـنُ

---

(١) رواه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن، رقم (٥٠٢٧).

الوُصُولُ إِلَيْهِ بالتَّدبرِ، لَكَانَ تدَبّره مِن بَابِ إِضَاعَةِ الوَقْتِ، فالإِنْسَان سَيبْقَى يرَدّدُ لَيَصِل إِلَى المَعْنَى، فَإِذَا لَمْ يُمكنْهُ الوُصُول إِلَى المَعْنَى، كَانَ فِي ذَلِكَ إِضَاعَةٌ لِلوَقْتِ الَّذِي هُوَ أَثْمن شَيْءٍ.

ثَالِثًا: «**وَلَفاتهُ الحِكْمة مِن ذَلِكَ**»، وَجهْ فَوَاتِ الحِكْمَةَ مِن ذَلِكَ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَمْ يُمكن الوُصُولُ إِلَى مَعْنَاه، صَارَ بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا مَعْنًى، فَأَيْنَ الحِكْمَةُ مِن ذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنًى يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ.

رابعًا: «**ولَـمَا حَسُنَ التَّوْبِيخُ عَلَى تَرْكِ التَّدبر**»، وُوجه هَذَا: أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ التَّوْبِيخُ عَلَى تَرْك شَيْءٍ لَا يُمْكِنُ الوُصُولَ إِلَيْهِ، بَلْ ترك شَيْءٍ لَا يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ يَحْتَاجُ إِلَى الحَمْدِ، بِأَنْ يُقَالَ لِلإِنْسَانِ: إِنَّكِ تَرَكْتَ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ، فَالسَّعْيُ فِيهِ مِن العَبَثِ.

الخُلَاصَةُ: إِنَّهُ لَدَيْنَا أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ تدَبُّرَ القُرْآنِ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِيَصِلَ الإِنْسَانُ إِلَى المَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

فَإِنْ قِيلَ: هَل هَذَا فِي آيَات الأَحْكَامِ فَقَطْ أَمْ فِي جَمِيعِ القُرْآنِ؟

قُلْنَا: فِي جَمِيعِ القُرْآنِ، وكَوْنها فِي آيَات الأَحْكَامِ وَآيَاتِ الأَخْبَارِ وَالعَقَائِدِ فمِن بَاب أولَى.

صَحِيحٌ أَنَّ آيَات الأَحْكَامِ نَعْـرِفُ كَيْفِيَّتَهَا: أَمـرَ اللهُ بِالوُضُـوءِ عِنْدَ الصَّلَاةِ، فنعْـرِفُ كَيْفَ نَتَوَضَّأُ، لَكِـنَّ آيَاتِ الأَخْبَارِ وَالعَقَائِدِ الغيبيَّة لَا يُمْكِـنُ الوُصُـولُ إِلَى كَيْفِيَّتِهَا أَبَدًا.

وَالحَثُّ عَلَى تَدَبُّرِ القُرْآنِ شَامِلٌ لِتَدَبُّرِ جَمِيعِ آيَاتِهِ الخَبَرِيَّةِ العِلْمِيَّةِ وَالحُكْمِيَّةِ العَمَلِيَّةِ[١].

فكَمَا أَنَّنَا مَأْمُورُونَ بِتَدَبُّرِ آيَاتِ الأَحْكَامِ لِفَهْمِ مَعْنَاهَا وَالعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا، إِذْ لَا يُمْكِنُ العَمَلُ بِهَا بِدُونِ فَهْمِ مَعْنَاهَا، فَكَذَلِكَ نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِتَدَبُّرِ آيَاتِ الأَخْبَارِ لِفَهْمِ مَعْنَاهَا، وَاعْتِقَادِ مُقْتَضَاهَا[٢]، وَالثَّنَاءِ عَلَى اللهِ تَعَالَى بِهَا[٣]، ....

---

[١] أَمَّا الحكميَّةُ العمليَّةُ فمثل: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وَالخَبَرِيَّةُ العِلْمِيَّةِ مِثل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان:٣٤].

[٢] كَلَامُ اللهِ تعالى لَهُ مَعْنى يُعْلَمُ بالتَّدبرِ، وَلَوْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنى يُعْلَمُ بالتَّدبرِ لَوُجِدَت هَذِهِ الأُمُورُ الثَّلَاثَةُ:

١- أَنَّ الحَثَّ عَلَى تدَبّره مِن لَغْوِ القَوْلِ، وَاللهُ مُنَزَّهٌ عَن اللَّغْوِ.

٢- وَلَكَانَ الاشْتِغَالُ بتدبُّرِهِ مِن إِضَاعَةِ الوَقْتِ.

٣- لما حسنَ التَّوْبِيخُ عَلَى ترْكِه، بَلْ يحْسنُ التَّوْبِيخُ عَلَى فِعْلِهِ وَمُزَاوَلَتِهِ.

مَسْأَلَةٌ: الحَثُّ عَلَى تَدبّر القُرْآن هَلْ فِيهِ اسْتِثْنَاءٌ؟

الجَوَابُ: لَا يُوجَدُ اسْتِثْنَاءٌ، فَيَشْمُلُ الآيَاتِ الخبريَّة العِلْمِيَّة الَّتِي يُؤْخَذُ مِنْهَا العِلْمُ، وَكَذَلِكَ آيَاتُ الأَحْكَامِ العَمَلِيَّةِ الَّتِي يُؤْخَذُ مِنْهَا العَمَلُ، فَالأَوَامِرُ والنَّوَاهِي مَقْصُودٌ مِنَّا أَنْ نَعْمَلَ بِهَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَعْمَلَ بِهَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَعْنَاهَا.

[٣] إِذَا كَانَتِ الأَخْبَارُ مِن بَابِ الصِّفَاتِ؛ فَوَاضِحٌ أَنَّنَا نُثني عَلَى اللهِ تعالى بِهَا، لَكِنْ إِنْ كَانَتِ الأَخْبَارُ مِن غَيْرِ بَابِ الصِّفَاتِ، كَالأَخْبَارِ عَن اليَوْمِ الآخِرِ، فَهَلْ فِيهَا

إِذْ لَا يُمْكِنُ اعْتِقَادُ مَا لَـمْ نَفْهَمْهُ، أَوِ الثَّنَاء عَلَى اللهِ تَعَالَى بِهِ[١].

وَأَمَّا دَلَالَةُ العَقْلِ عَلَى فَهْـمِ مَعَانِي مَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بِـهِ عَـنْ نَفْسِهِ[٢] فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَعْلَى مَرَاتِبِ الإِخْبَارِ وَأَغْلَى مَطَالِبِ الأَخْيَارِ، فَمِنَ المُحَالِ أَنْ يَكُونَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مَجْهُولَ المَعْنَى وَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ فِرْعَوْنَ، وَهَامَانَ، وَقَارُونَ، وَعَنْ قَوْمِ نُوحٍ، وَعَادٍ، وَثَمُودَ، وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مَعْلُومَ المَعْنَى، مَعَ أَنَّ ضَرُورَةَ الخَلْقِ لِفَهْمِ مَعْنَى مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَعْظَمُ وَأَشَدُّ.

ثَنَاءٌ عَلَى اللهِ؟ الجواب: نَعَمْ، فِيهَا ثَنَاءٌ عَلَى اللهِ؛ لأَنَّ اليَوْمَ الآخِرِ جَزَاؤُهُ دَائِرٌ بَيْنَ العَدْلِ وَالفَضْل، فَإِذَا فَهِمنَا جَزَاءَ اللهِ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ، وَأَنَّهُ إِمَّا عَدْلٌ لِلكَافِرِينَ، وَإِمَّا فَضْلٌ لِلمُؤمنِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِن الثَّنَاءِ عَلَى اللهِ، وَكَذَلِكَ الأَخْبَارُ عَن الأُمَمِ المَاضِيَةِ فِيها ثَنَاءٌ عَلَى اللهِ، إِذْ إِنَّ الإِنْسَان يَعرِفُ بِها كَمَال رَحْمَةِ اللهِ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ، وَكَمَال عَدْلِهِ بإهلاك مِن كذَّبَ الرُّسُل.

[١] قَولُهُ: «**إِذْ لَا يُمْكِنُ اعْتِقَادُ مَا لَـمْ نَفْهَمْهُ، أَو الثَّنَاءُ عَلَى اللهِ بِهِ**»: لأَنَّ الَّذِي لَا نَفْهَمُهُ كَيْفَ نَعتقدُه وَنَحنُ لَا نَعْلَمُ شَيْئًا؟ فلَا عَقِيدَةَ إِلَّا بِفَهمٍ، وكَيْفَ نَعْتَقِدُ أَنَّ للهِ يَدًا وَنَحنُ لَا نَدْرِي مَعْنَى اليَدِ؟ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَعتَقِدَ شَيْئًا إِلَّا وَنَحْنُ عارِفُونَ بِمَعْنَاهُ.

[٢] قَولُهُ: «**وَأَمَّا دَلَالَةُ العَقْلِ عَلَى فَهمِ مَعانِي مَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَن نَفْسِهِ..**»: أَيُّهَا أَعْلَى مَرْتَبَة: مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِه مِن أَسْمَاءٍ وَصِفَاتٍ، أَوْ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَن فِرْعَوْن وَهامانَ وَقَارُون وَغَيْرِهِمْ؟

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ مِنَ المُحَالِ أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ كِتَابًا يُعَرِّفُهُمْ فِيهِ بِأَسْمَائِهِ، وَصِفَاتِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَأَحْكَامِهِ، وَيَصِفُهُ بِأَنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ(١) كَرِيمٌ(٢) عَظِيمٌ(٣) مَجِيدٌ(٤)، مُبِينٌ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ لِيُعْقَلَ وَيُفْهَمَ(٥)، ثُمَّ تَكُونُ كَلِمَاتُهُ فِي أَعْظَمِ المَطَالِبِ غَيْرَ مَعْلُومَةِ المَعْنَى، بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا النَّاسُ إِلَّا أَمَانِيَّ[١]، ....

الجوابُ: لَا شَكَّ أَنَّ الأَوَّلَ أَعْلَى، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الثَّانِي إِطْلَاقًا، لَكِنْ -مِن بَابِ المُنَاظَرَةِ وَالمُقَارَنَةِ- لَا مَانِعَ أَنْ نَقُولَ: هَذَا أَعْلَى مِن هَذَا، وَإِلَّا فلا نِسْبَةَ.

فَمِن المُحال أَنْ يَكُونَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِه مَجْهُول المَعْنَى! وَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَن فِرْعَوْن، وَهَامانَ، وَقَارونَ، وَقوم نُوح، وَعَاد وَثَمُودُ وَالَّذِينَ مِن بعدهم، مَعْلُومَ المَعْنَى! لِأَنَّنَا نَقْرَأُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن هَؤُلَاءِ الأُمَمِ، وَنَعْرِفُ المَعْنَى مَعَ أَنَّنَا لَمْ نُشَاهِدْ هَذِهِ الأُمَمَ.

فَكَذَلِكَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسه يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَهُ، وَيَكُونُ المُراد مِن إِنْزَالِهِ فَهْمَ مَعْنَاهُ، مَعَ أَنَّ ضَرُورَةَ الخَلْقِ لِفَهْمِ مَعْنَى النَّوْعِ الأَوَّلِ -وَهُوَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِه- أَعْظَمُ وَأَشَدّ، فَلَزِمَ مِن هَذَا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ المَعْنَى؛ أَي مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِه.

[١] قولُه: «إِلَّا أَمَانِيَّ»: يَعْنِي إِلَّا قِرَاءَة، فالأَمَانِي بِمَعْنَى القِرَاءَةِ، وَمِنْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي عُثْمَان بْنِ عَفَّان -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

---

(١) ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]. (الشارح)

(٢) ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة:٨٧]. (الشارح)

(٣) ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]. (الشارح)

(٤) ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج:٢١]. (الشارح)

(٥) ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:١-٣].(الشارح)

وَلَا يَخْرُجُونَ بِعِلْمِهَا عَنْ صِفَةِ الأُمِّيَّةِ[١] كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة:٧٨].

تَمَنَّـى كِتَـابَ اللهِ أَوَّلَ ليلـةٍ وَآخِرَه لَاقَـى حِمَـامَ المَقَـادِرِ

يَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُومُ بِالقُرْآنِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَقُتِلَ فِي آخرِ اللَّيْلِ.

والشَّاهِدُ: أَنَّ الأَمَانِيّ بِمَعْنَى: القِرَاءَة.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]، فقال: ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ بِمَعْنى: قَرَأَ.

[١] قَولُهُ: «**بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ**»:

فقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قٓ﴾ [ق:١]، وقَوْلُهُ: ﴿نٓ﴾ [ن:١]، وقَوْلُهُ: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١]: لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى، وَلَا يَصِحُّ عَنْهَا إِلَّا أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى، وَلَيْسَ مَعْنَى قولي: «لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى»، أَنَّه ليس فِيهَا فَائِدَةٌ، فَهِي فِيهَا فَائِدَةٌ.

وبَعْضُ العُلَماءِ تَكَلَّمَ وَقَالَ: هَذِهِ رُمُوزٌ لِأَشْيَاءَ مُعَيَّنَةٍ، كقيام السَّاعَةِ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الله أَعْلَمُ بِمَا أَرادَ. لَكِنَّهُ أَرادَ مَعْنًى وَإِلَّا فَسَّرَهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِلَّا كَذَا، وَإِلَّا كَذَا، وَكِلَا القَوْلَيْنِ ضَعِيفٌ.

ونَشْهَدُ بِهَذَا لأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، فاللِّسَانُ العَرَبِي إِذَا دَقَّقْنَا هَذِهِ الحُرُوفُ عَلَى اللِّسَانِ العَرَبِيِّ تبين أَنَّهُ لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى فِي حَدِّ ذَاتِهِ، لَكِنْ لَـهَا فَائِدَةٌ.

والفَائِـدَةُ -ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُه أَيْضًا مِمَّنْ سَبَقه وَلَـحِقَهُ-:

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧]، فَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ فِي القُرْآنِ آيَاتٍ مُتَشَابِهَاتٍ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُنَّ إِلَّا اللهُ؟[١]

أَنَّهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا القُرْآنَ العَظِيمَ الَّذِي أَعْجَزَكُمْ مَعْشَرَ العَرَبِ، إِنَّمَا هُوَ مِن الحُرُوفِ الَّتِي تُرَتِّبُونَ مِنْهَا كَلَامَكُمْ. يَعْنِي لَمْ يَأْتِ بِحُرُوفٍ جَدِيدَةٍ بَلْ هُوَ مِن هَذِهِ الحُرُوفِ، وَأَيَّدُوا رَأْيَهُمْ هَذَا بِأَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ سُورَةً مُفتَتَحةً بِهَذِهِ الحُرُوفِ إِلَّا وَجدت بعْدَهَا ذِكْرَ القُرْآن، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَعْنًى جَيِّد، ولَوْ قُلْنَا: إِنَّ آيَاتِ القُرْآنِ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا لصَارَت بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ الَّتِي لَيْسَ لَـهَا مَعْنًى.

[١] قَرَّرْنَا أَنَّ القُرْآنَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مَجْهُولُ المَعْنَى، وَأَتَيْنَا بِالأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ، يَبْقَى أَنَّ الإِشْكَالَ فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾.

فـ(مِنْ): للتَّبعيضِ، أيْ بَعضُهُ، وَعَلَامَة (مِنْ) الَّتِي للتَّبعيضِ أنْ يَحُلَّ محلهَا «بَعض»؛ أي: «بَعضُهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ».

﴿هُنَّ﴾: أيْ هَذِهِ المحْكَمات، ﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾: وَأُمُّ الشَّيء مَرجِعُهُ؛ لأنَّ أَصلَ هَذِهِ المَادَّة: «الهَمْزَة وَالمِيم»، كُلُّهَا تَعُودُ إِلَى هَذَا المَعْنَى، وَهُوَ المَرْجِعُ، وَمِنْهُ الإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ؛ لأَنَّ المؤتَمِّين يَأْتَمُّونَ بِهِ، وَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَمِنهِ الإِمَامُ الأَعْظَمُ فِي الدَّوْلَةِ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي تَدْبِير شُؤُونِ الدَّوْلَةِ.

وَقَولُهُ: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ هَذِهِ قَسِيمَةُ (المُحْكَمَات)، وَمَعْنى المُحْكَمَات: هِيَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا اشْتِبَاهٌ، بَلْ هِيَ وَاضِحَةُ المَعْنَى، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ اللهَ جَعَلَهَا مُقَابِلَة وَقَسِيمَةَ المُتَشَابِه، فَمَا اتَّضَحَ مَعْنَاهُ فَهُوَ مُحْكَمٌ، وَمَا اشْتَبَهَ مَعْنَاهُ فَهُوَ مُتَشَابِهٌ.

فَالمُحْكَمُ مَا ظَهَرَ مَعْنَاهُ؛ أي: مَا كَانَ مَعْنَاهُ وَاضِحًا؛ لِأَنَّهُ مُتْقَنٌ، وَالمُتَشَابِهُ مَا اشْتَبَهَ مَعْنَاهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ القُرْآنَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأَوَّلُ: مُحْكَمٌ.

وَالثَّانِي: مُتَشَابِهٌ.

وَنَحْنُ قَرَّرْنَا أَنَّ القُرْآنَ كُلَّهُ وَاضِحُ المَعْنَى، والنَّاس انْقَسَمُوا فِي المتشَابِهَات إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾؛ أي: لَا يَرجِعُونَ إِلَى المحْكَمِ، بَلْ يَرجِعُونَ إِلَى المتَشَابِهِ؛ لأنَّهُم يُرِيدُونَ أَنْ يُلَبِّسُوا عَلَى النَّاسِ، ولهذَا قَالَ: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾.

وقال: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: تَأويلُه؛ أي: عَلَى غَيرِ وَجهِهِ؛ لأنَّهم إِذَا كَانُوا يُرِيدُونَ الفِتْنَةَ وَيَتَّبِعُونَ المتَشَابِهَ فَلا بُدَّ أنْ يُؤَوِّلُوه إِلَى غَيْرِ وَجْهِهِ.

٢- قَولُهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾: «الرَّاسِخُونَ» فِيهَا لِلْعُلَمَاءِ وَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَفْظِ الجَلالَةِ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الوَجْهِ يَكُونُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ.

الثَّانِي: أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَالوَاوُ لِلاسْتِئْنَاف، وَعَلَى هَذَا الوَجْهِ يَكُونُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، لَكِنَّهُم يَقُولُونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

وَقوله: ﴿كُلٌّ﴾: أي مِن المحْكَمِ وَالمتَشَابِهِ، ﴿مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وَإِذَا كَانَ مِن عِنْدِ اللهِ فَإِنَّهُ لا يَكُونُ فِيهِ اخْتِلافٌ وَلا تَنَاقُضٌ وَلَا تَشْكِيكٌ، ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أيْ: مَا يَتَّعِظُ بِهَذَا القُرآنِ، وَيَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا أُولُوا الأَلْبَابِ، أي: أَصْحَابُ العُقُولِ، فَإِنَّ هَذَا يَقتَضِي أنَّ فِي القُرآنِ آيَاتٍ مُتَشَابِهَاتٍ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُنَّ إلا اللهُ، عَلَى قِرَاءَةِ الوَقْفِ عِنْدَ قَوْلِهُ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

فقَولَهُ: ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾، قَدْ يَحْتَجُّ بِهَا مَنْ يَرَى أَنَّنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ نَصِلَ إِلَى مَعْنَى آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَفِعْلًا اسْتَدَلُّوا بِهَذَا، فقَالُوا: آيَاتُ الصِّفَاتِ مِن المُتَشَابِهِ، وَالمُتَشَابِهُ لا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ، فَادَّعَوْا دَعْوَيَيْنِ:

الأُولَى: أنَّ آياتِ الصِّفَاتِ مِنَ المتَشَابِهِ.

والثَّانِيَةُ: أنَّ المتَشَابِهِ لا يَعْلَمُه إلا الله.

وَكُلٌّ مِنَ الدَّعْوَيَينِ تَحْتَاج إلى تَفصيلٍ:

فَيُقَالُ: إِنْ عَنَيْتُمْ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِن المُتَشَابِهِ فِي الحَقِيقَةِ والكُنْه، وَأَنَّ ذَلِكَ مُشْتَبَهٌ عَلَيْنَا فلَا نَعْلَمُهُ، فَهَذَا حَقٌّ وَصَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَدْتُم أَنَّهَا مِن المُتَشَابِهِ فِي المَعْنَى، فَهَذَا بَاطِلٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فنَحْنُ نَعْرِفُ مَعْنَاهَا، فَنَعْرِفُ مَعْنَى السَّمِيعِ وَالسَّمْعِ، وَالبَصِيرِ وَالبَصَرِ، وَالحَكِيمِ وَالحِكْمَةِ، والمغْفِرَةِ وَالغَفُورِ. وَهَكَذَا.

وَأَمَّا قَوْلكُـمْ: إنَّ المُتَشَابِـهَ لَا يَعْلَمُـهُ إِلَّا اللهُ، فَـإِنْ عَنَيْتُمْ بالمتَشَابِـهِ مَا اشْتَبَهَ حَقِيقَتُهُ

قُلْنَا: الجَوَابُ أَنَّ لِلسَّلَفِ فِي الوَقْفِ فِي هَذِهِ الآيَةِ قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الوَقْفُ عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَالخَلَفِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ المُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ الحَقِيقَةَ الَّتِي يَؤُولُ الكَلَامُ إِلَيْهَا، لَا التَّفْسِيرَ الَّذِي هُوَ بَيَانُ المَعْنَى.

فَتَأْوِيلُ آيَاتِ الصِّفَاتِ عَلَى هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ تِلْكَ الصِّفَاتِ وَكُنْهِهَا، وَهَذَا مِنَ الأُمُورِ الغَيْبِيَّةِ الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا العَقْلُ وَلَمْ يَرِدْ بِهَا السَّمْعُ فَلَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ[1].

وَكُنْهُهُ فَهَذَا صَحِيحٌ، أَي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، وَإِنْ أَرَدْتُم اشْتِبَاهَ مَعْنَاهُ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَل الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَعْلَمُونَ مَعْنى كَثِيرٍ مِنَ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ الَّتِي تَشْتَبِهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ وَهُمُ الَّذِينَ بَلَغُوا غَايَةَ العِلْمِ، فَهَؤُلَاءِ يَعْلَمُونَ مَا اشْتَبَهَ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يُفَسِّرُ الآيَةَ بِتَفْسِيرٍ لَمْ يَعْرِفْهُ أَحَدٌ سِوَاهُ؛ لِأَنَّهُ مِن الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ.

وَالخُلَاصَةُ: أَنَّنا أجبْنَا عَن الآيَةِ بِجَوَابَيْنِ:

الأَوَّلُ: الوَقْفُ عَلَى ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ المُراد بالمتَشَابِهَاتِ: المُتَشَابِهَاتُ فِي الحَقِيقَةِ والكُنْهِ، وَيَكُونُ التَّأْوِيلُ هُنَا مَا يَؤُول إِلَيْهِ الشَّيْءُ حَقِيقَةً وَكُنهًا، فَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ.

الثَّانِي: الوَصْلُ فَيَكُونُ المُرادَ بالمتَشَابِهِ مَا اشْتَبَهَ مَعْنَاهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَعَلِمهُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ، وَيَكُونُ المُرادُ بِالتَّأْوِيلِ: التَّفْسِير.

[١] تنبيه: قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾: فِي المُصْحَفِ وَقْفٌ لَازِمٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ السَّلَفِ، كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّة

رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلِذَلِكَ تَجِدُونَ -في بَعْض المصاحِف- عَلَى لَفْظِ الجَلَالَةِ حَرْف (م) يَعْنِي: أَنَّهُ وَقْفٌ لَازِمٌ، أي: مَا يَعْلَم تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ.

لَكِنْ لنَا أَنْ نَقْرَأَ بِقِرَاءَةِ الآخَرِينَ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ فَهْمُنَا لِكَلِمَة (مُتَشَابه)، وَلِكَلِمَة (تَأْوِيل) عَن فَهْمنَا إِيَّاها، فِيمَا إِذَا وَقَفْنَا عَلَى ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ويَكُونُ المرَادُ بالمتَشَابِهِ هُنَا: مَا اشْتَبَهَ مَعْنَاهُ، والمرَادُ بالتَّأويلِ: التَّفْسِير.

وَتَفْسِيرُ القُرْآنِ بَعْضُهُ ظَاهِرٌ لِكُلّ أَحَد، وَبَعْضُهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ، عَلَى هَذِهِ القِرَاءَةِ يَكُونُ القُرْآنُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مَجْهُولٌ لِكُلّ أَحَد، بَلْ مَجْهُولٌ لبَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ.

مَسْأَلَةٌ: مَا المُرادُ بِالتَّأْوِيلِ عَلَى قِرَاءَةِ الوقف؟

الجَوَابُ: المُرادُ: الحَقِيقَة الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْءُ، فَمثلًا: وَجهُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ جاءَ فِي القُرْآنِ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، فالوَجْهُ مَعْرُوفٌ، لَكِنْ كَيْفَ حَقِيقَةُ وَجْهِ اللهِ؟

الجَوَابُ: لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الله.

مِثالٌ آخَرُ: جَاءَ فِي القُرْآنِ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، فالاسْتِواءُ مَعْلُومٌ، وَلَكِنْ كَيْفَ اسْتَوَى؟

الجوابُ: لَا نَعْرِفُ، اللهُ أَعْلَمُ؛ لأَنَّ الاسْتِوَاءَ يَخْتَلِفُ حَتَّى فِي المخلوقِين، فَتَجِدُ هَذَا مُسْتَوِيًا عَلَى الكُرْسِيِّ اسْتِوَاءً مُسْتَقرًّا تَامًّا، وَالآخَرُ دُونَ ذَلِكَ.

فَالاسْتِوَاءُ عَلَى العَرْشِ مَعْلُومٌ أَنَّهُ عُلوٌّ عَلَى العَرْشِ، وَلَكِن لَا نَدْرِي كَيْفَ استَوَى.

الثَّانِي: الوَصْلُ فَلَا يَقِفُونَ عَلَى قَوْلِهِ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالخَلَفِ، وَبِنَاءً عَلَيْهِ يَكُونُ المُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ التَّفْسِيرَ الَّذِي هُوَ بَيَانُ المَعْنَى، وَهَذَا مَعْلُومٌ لِلرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ»(١)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «عَرَضْتُ المُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ أَقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا»(٢).

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي القُرْآنِ شَيْئًا لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي القُرْآنِ شَيْئًا لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ وَكُنْهَهُ إِلَّا اللهُ عَلَى قِرَاءَةِ الوَقْفِ، وَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ يَعْلَمُونَ مَعْنَى المُتَشَابِهِ الَّذِي يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى قِرَاءَةِ الوَصْلِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَعَارُضَ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي القُرْآنِ شَيْءٌ لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ[١].

---

[١] الإِعْرَابُ عَلَى قِرَاءَةِ الوَصْلِ وَاضِحٌ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ (الوَاوُ): حَرْفُ عَطْفٍ، ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾: معطوفةٌ عَلَى لَفْظِ الجَلَالَةِ عَلَى الوَصْلِ.

أَمَّا عَلَى القَطْعِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ يَكُونُ (الرَّاسِخُونَ) مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ: ﴿يَقُولُونَ﴾ خَبَر. ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ (الواو) حرفُ عطْف جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، أَو الواو اسْتِئْنَافِيَّةٌ.

وَالَّذِي يهِمُّنَا أَنْ نَعلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي القُرْآنِ شَيْءٌ لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ، وهَذَا أَهَمُّ شَيْءٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ المَعْنَى، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ المَعْنَى ظَاهِرًا لِكُلِّ أَحَدٍ، وَقَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٣٣٣).

(٢) المعجم الكبير (١١/ ٧٧، رقم ١١٠٩٧).

لِبَعْضِ النَّاسِ، خَفِيًّا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ. هَذَا مِن جِهَةِ المَعْنَى.

ومِنْ جِهَةِ الحَقِيقَةِ فالأُمُور الغَيبيَّة لَا نَعْلَمُهَا، ولَا نَعْلَمُ حَقِيقَتَهَا، ولَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: فِي الجَنَّةِ نَخلٌ ورُمَّان، هَلْ نَعْرِفُ حَقِيقَةَ ذَلِكَ؟

قُلنا: لَا نَعْلَمُ، بَلْ نَعْرِفُ المَعْنَى: النَّخل وَالرُّمَانُ، لَكِنَّ حَقِيقَةَ نَخْلِ الجَنَّةِ وَرُمَّانِهَا لَا نَعْلَمُهَا.

ولَوْ قِيلَ مثلًا: إنَّ فِي الصِّينِ رُمَّانًا، وَفِي بَلَدِكَ رُمَّانٌ، هَلْ تَعْرِفُ حَقِيقَة رُمَّانِ الصِّينِ إِذَا عَرَفْتَ حَقِيقَةَ رُمَّانَ بَلَدِكَ؟

قُلنا: لَا، لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ الرُّمَانُ، وَذَلِكَ بِحَسب الأَرْضِ، والهَوَاءِ، والمَاءِ، وَهَكَذَا البَقِيَّةُ، والعِنَبُ تَرَاهُ مُخْتَلِفًا، وَكَذَلِكَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِهِ وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ لَا تَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ.

وهَذِهِ مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَهُنَاكَ أَشْيَاءُ بَيِّنَةٌ مِنَ الحَلَالِ، وَبَيِّنَةٌ مِنَ الحَرَامِ، وَهُنَاكَ أَشْيَاءُ مُشْتَبِهَةٌ فِيهَا: هَلْ تَكون مِنَ الحَلَالِ أَمْ مِنَ الحَرَامِ؟ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا إِمَّا حَلَالٌ وَإِمَّا حَرَامٌ.

وكَذَلِكَ الأُمُورُ الغَيبيَّةُ، فلَا تُفَكِّرْ أَنَّ أَحَدًا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهَا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ غَيبٌ، لَا يُمْكِنُ أن توصِلَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ الحَقِيقَةِ.



فَصْلٌ

وَأَمَّا كَوْنُ مَا أَخْبَرَنَا اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مَجْهُولًا لَنَا مِنْ جِهَةِ الكَيْفِيَّةِ فَثَابِتٌ بِدَلَالَةِ السَّمْعِ وَالعَقْلِ.

فَأَمَّا دَلَالَةُ السَّمْعِ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، فَإِنَّ نَفْيَ الإِحَاطَةِ بِاللهِ عِلْمًا، شَامِلٌ لِلْإِحَاطَةِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، فَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ ذَاتِهِ وَكُنْهَهَا إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ[١].

الثَّانِي: أَنَّ اللهَ أَخْبَرَنَا عَنْ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَنْ كَيْفِيَّتِهَا، وَعُقُولُنَا لَا تُدْرِكُ ذَلِكَ فَتَكُونُ الكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةً لَنَا، لَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهَا أَوْ نُقَدِّرَهَا بِأَذْهَانِنَا[٢]؛ ....

---

[١] هَذِهِ دَلَالَةُ السَّمْعِ عَلَى أَنَّنَا لَا نُشِيرُ بالكَيفيَّةِ، فَقولُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾: هَذَا دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ﴾؛ أي: باللهِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلذَّات وَالصِّفَاتِ، وَإِذَا كَانَ النَّاسُ يَرَوْنَهُ وَلَا يُدْرِكُونَهُ بِأَبْصَارِهِمْ، مَعَ أَنَّ إِدْرَاكَ البَصَرِ إِدْرَاكٌ حِسِّيٌّ، وَالإِدْرَاكُ الحِسِّي أَقْرَب لِلإِحَاطَةِ مِنَ الإِدْرَاكِ المَعْنَوِيِّ، فَكَذَلِكَ الإِدْرَاكُ المَعْنَوِيُّ لِلصِّفَاتِ لَا يُمْكِنُ أَنْ نُحِيطَ بِهِ عِلْمًا إِطْلَاقًا، لَكِنْ نُحِيطُ بِمَعَانِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاته، لَكِنَّ حَقَائِقَهَا وكُنْهَهَا لَا يُمْكِنُ.

[٢] قَولُهُ: «**أَنَّ اللهَ أَخْبَرَنَا عَن ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَـمْ يُخْبِرْنَا عَن كَيفِيَّتِهَا...**» فالجهْمِيُّ

وَأَمَّا دَلَالَةُ العَقْلِ عَلَى ذَلِكَ: فَلِأَنَّ الشَّيْءَ لَا تُدْرَكُ كَيْفِيَّتُهُ إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ، أَوْ بِمُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ المُسَاوِي لَهُ، أَوِ الخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، وَكُلُّ هَذِهِ الطُّرُقِ مُنْتَفِيَةٌ فِي كَيْفِيَّةِ ذَاتِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، فَتَكُونُ كَيْفِيَّةُ ذَاتِ اللهِ وَصِفَاتُهُ مَجْهُولَةً لَنَا[١].

يُفَسِّرُ النُّزُولَ هُنَا بِمَعْنَى نُزُول الأَمر أَو الرَّحمَةِ أَو الملك، وَلَكِنَّهُ يُورِدُ السُّؤَالَ عَن الكَيْفِيَّةِ مِن أَجْلِ إِحْرَاج مَنْ يُثبتُ النُّزُولَ الحَقِيقِيَّ-.

وقد قَالَ بَعْضُ السّلَفِ: إِذَا قَالَ لَكَ الجهمي: إِنَّ اللهَ يَنزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا فَكَيْفَ ينزِلُ؟ فقُلْ لَهُ: إِنَّ اللهَ أَخبَرَنَا أَنَّهُ ينزِلُ، وَلَمْ يُخبِرْنَا كَيفَ يَنزِلُ، فَدَلِيلُنَا عَلَى ذَلِك هُوَ عَدَمُ الدَّلِيلِ، وَهَذَا أَمرٌ غَيبِي لَا يُمكِنُ أَنْ نَتكلَّمَ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ: كَالاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، وَالمَجِيءِ لِلفَصْلِ بين الخلائقِ يَوْمَ القِيَامَةِ.

وَكَذَلِكَ الصِّفَاتُ الخَبَرِيَّةُ: كَالوَجْهِ وَاليَدِ وَالقَدَمِ وَالسَّاقِ وَالعَيْنِ.

فهَذَا لَا يَجُوزُ لنَا أَنْ نَتكَلَّمَ فِيهِ عَن كَيْفِيَّتِهِ؛ لأَنَّ اللهَ أَخْبَرَنَا عَنْه، وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَن كَيْفِيَّتِهِ.

[١] قَولُهُ: «**فَلأَنَّ الشَّيءَ لا تُدركُ كيفيَّته إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ، أَوْ بِمُشَاهَدَةِ نَظِيرِه المسَاوِي لَهُ...**»: الشَّيْءُ لَا يُمكِنُ إِدْرَاكُهُ إِلَّا إِذَا:

- أَدرَكْنَاهُ بِأَنْفسِنَا.
- أَوْ شَاهَدْنَا نَظِيرَهُ.
- أَوْ أَخبَرَنَا صادِقٌ عَنهِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّنَا نَقُولُ: مَا هِيَ الكَيْفِيَّةُ الَّتِي تُقَدِّرُهَا لِذَاتِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ؟! إِنَّ أَيَّ كَيْفِيَّةٍ تُقَدِّرُهَا فِي ذِهْنِكَ، أَوْ تَنْطِقُ بِهَا بِلِسَانِكَ، فَاللهُ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّ أَيَّ كَيْفِيَّةٍ تُقَدِّرُهَا فِي ذِهْنِكَ، أَوْ تَنْطِقُ بِهَا بِلِسَانِكَ، فَستَكُونُ كَاذِبًا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَكَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا[١].

وَلِهَذَا لَوْ سُئِلْتَ: كَيْفَ سَيَّارَةُ فُلَانٍ؟ فلا يُمْكِنُ أَنْ تَصِفَ كَيْفِيَّتَهَا إِلَّا إِذَا كُنْتَ رَأَيْتَهَا، أَوْ رَأَيْتَ نَظِيرَهَا، أَوْ أَخبرَكَ إِنْسَانٌ صَادِقٌ عَنْهَا، بِأَنَّ كَيْفِيَّتَهَا كَذَا وَكَذَا.

هَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ: أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُ كَيْفِيَّتِهِ إِلَّا بِإِدْرَاكِ الكَيْفِيَّةِ نَفْسِهَا، بِمَعْنَى مُشَاهَدَتِهَا أَوْ إِدْرَاكِ الكَيْفِيَّةِ بِنَظِيرِهِ أَوِ الخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْه، وَهَذِهِ الثَّلَاثُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَة فِي صِفَاتِ اللهِ، فَنَحْنُ لَمْ نُشَاهِدْ ذَلِكَ، وَلَمْ نُشَاهِدْ لَهُ نَظِيرًا، وَلَمْ يُخْبِرْنَا صَادِقٌ عَن ذَلِكَ، لَا فِي الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّة، فَوَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَتَوَقَّفَ.

[١] هَذَا صَحِيحٌ؛ فمَهْمَا قَدَّرْتَ مِن كَيْفِيَّةٍ، فاللهُ أَجَلُّ وَأَعْظَمُ، ثُمَّ أَيُّ كَيْفِيَّة تُقَدِّرُهَا فَإِنَّك كَاذِبٌ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُشَاهِدْ، وَلَمْ تُشَاهِدِ النَّقِيضَ، وَلَمْ تُخْبَرْ عَنْهَا، فَإِذن تكونُ كَاذِبًا، وَلِذَلِكَ أَدْعُوكُمْ إِلَى الكَفِّ عَنِ التَّصَوُّرِ لِصِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ولَا تَصَوُّرُنَّهَا -أي كَيْفِيَّتَهَا- لِأَنَّكُمْ عَاجِزُونَ عَن هَذَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يُفْضِيَ بِكُمْ هَذَا التَّفكر إِلَى أَمْرٍ قَدْ يُخْرِجكُمْ مِن دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، دَعُوا هَذَا، وفَكِّرُوا فِي المَعْنَى ولَا بَأْسَ، أَمَّا أَنْ تُفكِّرَ فِي الكَيْفِيَّةِ وَالحَقِيقَةِ، فَهَذَا شَيْءٌ لَا يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ.

فالإِيمَانُ بالاسْتِوَاءِ وَاجِبٌ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ اللهَ تعالى أَخْبَرَ بِهِ عَن نَفْسِه، فَوَجَبَ قَبُولُهُ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ؛ لأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُون عَنْهُ مَعَ أَنَّهُمْ أَحْرَصُ مِنَّا عَلَى العِلْمِ، وَعَلَى مَعْرِفَةِ اللهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَسْأَلُوا عَنْهُ عُلِمَ أَنَّ الدِّينَ للهِ فِي ذَلِكَ أَنْ نَسْكُتَ عَنْهِ، كَمَا سَكَتَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَيْس لنا أَنْ نَسْأَلَ.

وَهَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِن صِفَاتِ اللهِ: إنَّ السُّؤَالَ عَنْهَا بِدْعَةٌ، لَوْ سَأَلْنَا إِنْسَانٌ: كَيْفَ يَنْزِلُ اللهَ؟ قُلْنَا: السُّؤَالُ بِدْعَةٌ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: كَيفَ ينزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَمَا يَبْقَى ثُلُثَ اللَّيلِ الآخرِ، مَعَ أَنَّ ثُلثَ الليلِ يَختَلِف؟ فَيَكونُ مَثلًا ثلثُ الليلُ في بلَدٍ، وفِي بلاد أُخرى يكون نهارًا أو أوَّلَ الليلِ؟

الجَوَابُ: السُّؤالُ عَن هَذَا بِدْعَةٌ، فَلَا تَسْأَلْ، آمِنْ بِأَنَّهُ مَا دَامَ ثُلثَ اللَّيْل فَالنُّزُولُ للهِ ثَابِتٌ، وَأَنْتَ إِذَا سَلَكْت هَذَا المَسْلَكَ اسْتَرَحْت، لَا بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِكَ مِن الإِيرَادَاتِ الَّتِي يُورِدُهَا عَلَيْكَ الشَّيْطَانُ وَالشُّبَهِ، وَلَا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِكَ، أَمَّا لِنَفْسِكَ فَتَقُولُ لِنَفْسِكَ: لِمَاذَا تَتكَلَّمِينَ بِشَيْءٍ لَمْ يَتكَلَّمْ مَنْ هُوَ أَحبّ إِلَى الخَيْرِ مِنْكِ، وبِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِكَ أَيْضًا تَدْحَرُهُ وَتَقُولُ: هَذِهِ بِدْعَةٌ، ولم يَسألِ الصَّحَابَة عَنْه وَهُمْ أَحْرَصُ مِنَّا عَلَى الخَيْرِ، وَأَعْلَمُ مِنَّا، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِن الأُمُورِ الَّتِي لَا يتِمُّ إِيمَانُنَا وَعَقِيدَتُنَا إِلَّا بِهَا لَبَيَّنَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

قَولُهُ: «**مَا هِيَ الكَيفيَّةُ الَّتِي تُقَدِّرُهَا لِذَاتِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ؟...**»: مثلًا إِذَا قَالَ إنسانٌ: كَيفَ يَدُ اللهِ؟ أَيُّ كَيفيَّةٍ تُقدِّرها فاللهُ أعظمُ وَلا يُمكنُ أَنْ تُحيطَ بِهِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ أي: مَهمَا قَدَّرتَ -تَصوُّرًا أو نطقًا- لِليَدِ الَّتِي أَضافَهَا اللهُ لِنَفْسِه لَا يُمْكِنُ أَنْ تُحِيطَ بِهَا، اللهُ أَعْظَمُ مِن ذَلِكَ، ثُمَّ نَقُولُ: أَيُّ شَيْءٍ تُقَدِّرُهُ فَأَنْتَ كَاذِبٌ فِيهِ؛ لِأَنَّكِ لَمْ تَطَّلعْ عَلَى هَذَا، وَلَا دَلِيلَ عِندَكَ، فَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُهُ فَأَنْتَ كَاذِبٌ فِيهِ.

وَكُلّ هَذَا يُوجِبُ لنَا أَنْ نَبْتَعِدَ عَن مَسْأَلَةِ التَّمْثِيلِ، وَأَنْ نُسَلِّمَ تَسْلِيمًا تَامًّا لِمَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة مِن صِفَاتِ اللهِ؛ لأَنَّ المَسْأَلَةَ غيبيَّةٌ، واللهُ سُبْحَانَهُ لَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ حَتَّى

نقُولَ: إِذَا كَانَ كَذَا كَانَ كَذَا، أي: مِثْلَ الَّذِي يَقُولُ: إِذَا نَزَلَ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَإِنَّهُ يَخْلُو مِن العَرْشِ مَثَلًا، لَوْ سَأَلَنَا سَائِلٌ: هَلْ يَخْلُو مِنَ العَرْشِ؟ نقُول: السُّؤَالُ عَنْه بِدْعَةٌ.

وَلِهَذَا كَانَ القَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ: أَنْ نَسْكُتَ عَنْه لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِن القَوْلِ فَلنُثبت أَنَّهُ نَازِلٌ وَعَلَى عَرْشه؛ لأَنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ حَتَّى نَقُول: إِنَّهُ إِذَا نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَا بُدَّ أَنْ يَخْلُوَ مِنَ العَرْشِ! فهَذِهِ مِن سِمَاتِ المخلوقِين، صَحِيحٌ أَنَّنِي إِذَا نَزَلْتُ مِنَ السَّقفِ إِلَى الحُجْرَةِ فَإِنَّ السَّقْفَ يَخْلُو مِنِّي لَا شَكَّ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ لَا يُقَاسُ بِهَذَا.

فَالحَاصِلُ: أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ المَسَائِلِ مُهِمَّةٌ جِدًّا، وَطَرِيقُ السَّلَامَةِ فِيهَا الإِمْسَاكُ؛ لِأَنَّهُ يسعُنا مَا يَسَعُ مَنْ هُمْ أَفْضَلُ مِنَّا وَهُم الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.



تَتِمَّةٌ

بِهَذَا التَّقْرِيرِ الَّذِي تَبَيَّنَ بِهِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللهُ؛ يَتَبَيَّنُ بُطْلَانُ مَذْهَبِ الْمُفَوِّضَةِ الَّذِينَ يُفَوِّضُونَ عِلْمَ مَعَانِي آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَقَدْ ضَلُّوا فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَكَذَبُوا فِيمَا نَسَبُوهُ إِلَى السَّلَفِ، فَإِنَّ السَّلَفَ إِنَّمَا يُفَوِّضُونَ عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ دُونَ عِلْمِ الْمَعْنَى، وَقَدْ تَوَاتَرَتِ النُّقُولُ عَنْهُمْ بِإِثْبَاتِ مَعَانِي هَذِهِ النُّصُوصِ، إِجْمَالًا أَحْيَانًا، وَتَفْصِيلًا أَحْيَانًا، فَمِنَ الإِجْمَالِ قَوْلُهُ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ»، وَمِنَ التَّفْصِيلِ مَا سَبَقَ عَنْ مَالِكٍ فِي الِاسْتِوَاءِ[١].

---

[١] كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ التَّفْوِيضُ، وَالتَّفْوِيضُ هُوَ أَنْ يُفَوِّضَ الْمَعْنَى، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: ما مَعْنَى كَذَا؟ قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ. وَإِذَا قِيلَ لَهُ: مَا مَعْنَى ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر:٢٢]، قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ، أَنَا لَا أَقُولُ: هُوَ جَاءَ بِنَفْسِهِ وَلَا أَقُولُ: جَاءَ أَمْرُهُ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَكَذَبُوا فِيمَا نَسَبُوهُ إِلَى السَّلَفِ، وَضَلُّوا فِيمَا اعْتَقَدُوه فِي صِفَاتِ خَالِقِهِمْ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ اللهَ لَا يُخَاطِبُنَا بِشَيْءٍ لَا نَعْرِفُ مَعْنَاهُ.

ثُمَّ إِنَّنَا لَوْ قُلْنَا بِأَنَّ مَذْهَبَ السّلَف هُوَ التَّفْوِيضُ -أَي: تَفْوِيضُ الْمَعْنَى-، لَزم مِن ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ خَيْرًا مِنْهُمْ وَأَحْكَم وَأَعْلَم.

وَبِنَاءً عَلَيْهِ حَدَثَ مِن بَعْضِ العُلَمَاءِ العِبَارَةُ التَّالِيَةُ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَم، وَطَرِيقَةُ الخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

فقولُـهُم: «طَريقةُ السَّلَفِ أَسْلَم» نُوافِقُهُم عَلَى ذَلِكَ.

وَقَولُـهُم: «وَطَريقةُ الخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ» لا نُوافِقُهُم علَيْه، بَل طَرِيقةُ السَّلفِ هِيَ: الأَسْلَمُ وَالأَعْلَمُ وَالأَحْكَمُ.

وَقَالُوا: الخَلَفُ أَعْلَمُ مِنَ السَّلَفِ؛ لأَنَّ مَنْ يَقُول: مَعْنَى النَّصِّ كَذَا. أَعْلَمُ مِمَّنْ يَقُولُ: لَا أَدْرِي. فَلَا شَكَّ فِي هَذَا، لَكِنْ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا مَذْهَبُ السّلَفِ؟ فكُلُّ السَّلَفِ يَقُولُونَ: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَت بِلَا كَيْفٍ. وَهَذِهِ العِبَارَةُ -كَمَا نَعْلَمُ- تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ يُثبتُونَ لَهَا مَعْنًى مِن وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: قَوْلُـهُمْ: «**أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ**»؛ لِأَنَّهَا أَلْفَاظٌ جَاءَت لمَعَانِي وَلَا يُمْكِنُ إِمْرَارُهَا كَمَا جَاءَت إِلَّا بِإِثْبَاتِ مَعْنَاهَا كَمَا نُثبتُ لَفْظَهَا، فَإِنْ لَمْ نُثبت المَعْنَى لَمْ نَكُنْ أَمْرَرْنَاهَا كَمَا جَاءَتْ؛ لأَنَّ اللهَ أَنْزَلَهَا كَلِمَاتٌ لَهَا مَعَانٍ.

الوَجْهُ الثَّانِي: قولُـهُم: «بِلَا كَيْفٍ»؛ لأَنَّ نَفْيَ الكَيْفِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ أَصْلِ المَعْنى، لأَنَّ نَفْيَ الكَيْفِيَّةِ عَمَّا لَيْسَ بِثَابِتٍ لَغْوٌ، فَإِذَا قَالُوا: بِلَا كَيْفٍ. عَلِمْنَا أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ إِثْبَاتَ المَعْنَى، لَكِنْ بلَا تكْييف.

وَإِنَّمَا نُنَبِّهُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ حَتَّى فِي كَلَامِ أُنَاسٍ مُعْتَبَرِينَ كَالنَّوَوِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَغَيْرِهِ يَقُولُونَ: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ التَّفْوِيضُ، وَهَذَا لا شَكَّ أَنَّهُ كَذِبٌ عَلَى السَّلَفِ، لَكِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ مِثْلَ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يَكْذِبُ عَلَى السَّلَفِ، لَكِنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ السّلَفِ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَمَا ظَنَّ، فَمَذْهَبُ السّلَفِ: إِثْبَاتُ المَعْنَى، وَنَفْيُ التَّكْيِيفِ، أَمَّا الكَيْفِيَّةُ فلا بُدَّ مِن كَيْفِيَّةٍ، فَمَا مِن شَيْءٍ إِلَّا وَلَهُ كَيْفِيَّةٌ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ (دَرْءِ تَعَارُضِ العَقْلِ وَالنَّقْلِ) المَعْرُوفِ بَاسِمِ (العَقْلِ وَالنَّقْلِ) (١/ ١٦) المَطْبُوعِ عَلَى هَامِشِ (مِنْهَاجِ السُّنَّةِ) (١/ ٢٠١) تَحْقِيقُ رَشَاد سَالِـم: «وَأَمَّا التَّفْوِيضُ فَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ اللهَ أَمَرَنَا بِتَدَبُّرِ القُرْآنِ، وَحَضَّنَا عَلَى عَقْلِهِ وَفَهْمِهِ[1] ....

[١] قَوْلُهُ: **«وَأَمَّا التَّفويضُ فَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ اللهَ أَمَرَنَا بِتَدَبُّرِ القُرْآنِ، وَحَضَّنَا عَلَى عَقْلِهِ وَفَهْمِهِ...»**: مَذْهَبُ أهلِ التَّفْوِيضِ يَقُولُونَ: اتْرُكْ هَذَا، ولَا تَبْحَثْ فِي مَعْنَاهُ، ولَا تُحَاوِلُ أَنْ تَفْهَمَهُ. لأَنَّ فَهمَهُ عَلَى زَعْمِهِمْ مُتَعَذِّرٌ، فَالوَاجِبُ أَنْ تَقْرَأَهُ لَفْظًا، وَأَلَّا تَتَكَلَّمَ بِهِ مَعْنًى، عِنْدَ هَؤُلَاءِ حَتَّى الرَّسُولُ ﷺ لَا يَعْلَمُ مَعَانِي آيَاتِ الصِّفَاتِ، ولَا يَدْرِي مَاذَا أَرَادَ اللهُ بقَولِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، وَلَا يَدْرِي مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِقولِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وَلَا يَدْرِي مَا مَعْنَى قَولِهِ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ كُلُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ، بَلْ كُلُّ مَا أَخبرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِه، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ، بَلْ لَوْ تَكلَّمَ الرَّسُولُ ﷺ بِشَيْءٍ مِن صِفَاتِ اللهِ فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ، أي يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: **«يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»**(١)، وَلَو سَأَلْتَ الرَّسُولَ ﷺ: مَاذَا أَرَادَ؟ لَقَالَ: لَا أَدْرِي.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِن أَعْظَمِ القَدْحِ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ **وَفِي رَسُولِهِ** ﷺ **وَفِي كِتَابِهِ وَفِي أُمَّةِ الإِسْلَامِ**، أَن تَكون غَيْرَ فَاهِمَةٍ مَعْنَى مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَأَنْ يُنزِلَ اللهُ عَلَيْنَا كِتَابًا بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ لَا يُدْرَى مَا المُرادُ بِهَا، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَتكلَّمُ بِالكَلَامِ وَلَا يَدْرِي مَا مَعْنَاهُ، **هَذَا مِن أَعْظَمِ القَدْحِ**.

(١) أخرجه البخاري: أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١٠٩٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨).

فَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُرَادَ مِنَّا الإِعْرَاضُ عَنْ فَهْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَعَقْلِهِ»، إِلَى أَنْ قَالَ: «فَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ يَكُونُ الأَنْبِيَاءُ وَالمُرْسَلُونَ لَا يَعْلَمُونَ مَعَانِيَ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ، وَلَا المَلَائِكَةُ، وَلَا السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي القُرْآنِ، أَوْ كَثِيرٌ مِمَّا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ لَا يَعْلَمُ الأَنْبِيَاءُ مَعْنَاهُ بَلْ يَقُولُونَ كَلَامًا لَا يَعْقِلُونَ مَعْنَاهُ». قَالَ: «وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا قَدْحٌ فِي القُرْآنِ وَالأَنْبِيَاءِ إِذْ كَانَ اللهُ أَنْزَلَ القُرْآنَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ هُدًى وَبَيَانًا لِلنَّاسِ، وَأَمَرَ الرَّسُولَ أَنْ يُبَلِّغَ البَلَاغَ المُبِينَ، وَأَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ القُرْآنِ وَعَقْلِهِ، وَمَعَ هَذَا فَأَشْرَفُ مَا فِيهِ وَهُوَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّبُّ عَنْ صِفَاتِهِ، أَوْ عَنْ كَوْنِهِ خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، أَوْ عَنْ كَوْنِهِ أَمَرَ وَنَهَى، وَوَعَدَ وَتَوَعَّدَ، أَوْ عَمَّا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اليَوْمِ الآخِرِ: لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ، فَلَا يُعْقَلُ وَلَا يُتَدَبَّرُ، وَلَا يَكُونُ الرَّسُولُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَلَا بَلَّغَ البَلَاغَ المُبِينَ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَيَقُولُ كُلُّ مُلْحِدٍ وَمُبْتَدِعٍ: الحَقُّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مَا عَلِمْتُهُ بِرَأْيِي وَعَقْلِي[١]، ....

---

[١] قَوْلُهُ: «**فَيَقُول كُلُّ مُلحِدٍ وَمُبْتَدِعٍ: الحَقُّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مَا عَلِمتُه بِرأَيِي وَعَقْلِي...**»: إِذَا كَانَ أَشْرَفُ مَا فِيهِ وَهُوَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَن صِفَاتِه أَوْ عَن كَوْنِهِ خَالِقًا... إلخ، لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ، حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعْلَمُ مَا مَعْنَى القُرْآن بِمَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللهِ.

ويَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا أَنْ: «**يَقُولُ كُلُّ مُلْحِدٍ وَمُبْتَدِعٍ: الحَقُّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مَا عَلِمْتُهُ بِرَأْيِي وَعَقْلِي**»؛ لأَنَّ النُّفُوسَ تَوَّاقَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الأُمُورِ، فَإِذَا سُدَّ بَابُ المَعْرِفَةِ مِن قِبَلِ السَّمْعِ؛ طُلِبَت المَعْرِفَةُ مِن بَابِ العَقْلِ، وإِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ عَنِ اللهِ شَيْئًا عَن طَرِيقِ السَّمْعِ؛

....

لأَنَّ السَّمْعَ كُلَّهُ -عَلَى زَعْمِ هَؤُلَاءِ- مَجْهُولٌ، فإِذَا لَمْ تَعلمِ النَّفْسُ هَذَا فلَا بُدَّ أَنْ تَطْلبَهُ مِن بَابٍ آخَرَ، فيَقُولُ: الحَقُّ مَا عَلِمْتُهُ بِرَأْيِي وَعقلِي.

فيَقُولُ المُعْتَزِلَةُ: الحَقُّ مَعَنا. وَالأَشَاعِرَةُ يَقُولُونَ: الحَقُّ مَعَنَا. وَالجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: الحَقُّ مَعَنَا. وَالفَلَاسِفَةُ يَقُولُونَ: الحَقُّ مَعَنَا. ومَا دُمْتَ أَنْت جَاهِلًا فَلَا أَحْسَنَ مِن الوَصْفِ الَّذِي أَنْت وَصَفْت بِهِ نَفْسكَ، فالجَاهِلُ جَاهِلٌ عَلَى اسْمِهِ، فَإِذَا كُنْتَ أَنْت جَاهِلًا فَالعِلْمُ عِنْدَي، ومَا أَرَادَ اللهُ بِهِ كَذا وكَذا، وَأَنْتَ جَاهِلٌ لَا تَدْرِي، لَيْسَ لَكَ الحَقُّ أَنْ تُعَارِضَنِي، أي: لَوْ قَالَ أَهْلُ التَّفْوِيضِ مَثَلًا للمُبْتَدِعةِ وَالمَلَاحِدَةِ لَوْ قَالُوا: أَنْتُمْ عَلَى خطَأٍ، لَسَخِرَ وَاسْتَهْزَأَ بِهِ، وقال: كَيْفَ تُخَاطبنِي وَأَنْتَ جَاهِلٌ، ومَا دُمْتَ جَاهِلًا فَلَا تَدْرِي الحَقَّ مَعي أَوْ مَعَ غَيْرِي.

وَهَذَا المَذْهَبُ -فِي الحَقِيقَةِ- لَوْ تدَبّرهُ الإِنْسَان لَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَذْهَبَ السَّلَفِ إِطْلَاقًا، وَأَنَّ مَن ادَّعَى أَنَّهُ مَذْهَبُ السَّلَفِ فَهُوَ إِمَّا جَاهِلٌ بِمَذْهَبِهِمْ أَوْ كَاذِبٌ عَلَيْهِمْ، وَالحَمْدُ لله فالسَّلَفُ كَلَامُهُمْ مَشْهُورٌ، وَحُجَجهُم السَّمْعِيَّة وَالعَقْلِيَّة مَعْلُومَةٌ، بِأَنَّ المَعْنَى فِيمَا أَخبرَ اللهُ بِهِ عَن نَفْسِه وَعَن صِفَاتِهِ مَعْلُومٌ.

إِذَنْ: مَذْهَبُ السَّلَفِ إِثْبَاتُ المَعَانِي وَفَهْمُهَا وَنَشْرُهَا بَيْنَ الأُمَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ يَقِفُونَ عن الخَوْض فِي الكَيْفِيَّةِ؛ لأَنَّ الكَيْفِيَّةَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَا عَن طَرِيقِ السَّمْعِ، وَلَا عَن طَرِيقِ العقلِ، بَلْ إِنَّ السَّمْعَ والعَقْل كِلَاهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ العِلْمَ بِالكَيْفِيَّةِ مُسْتَحِيلٌ، وَبِهَذَا نَكُونُ مَشَيْنَا عَلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، وَنَقُولُ: مَنْ قَالَ إِنَّ السَّلَفَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّفْظِ وَلَا يَفْهَمُونَ المَعْنَى فَهُوَ كَاذِبٌ عَلَيْهِمْ، وقادحٌ فِيهِمْ بِنَفْسِ الوَقْت؛ لِأَنَّهُ جعَلَهُمْ أُميِّينَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ الكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي.

وَلَيْسَ فِي النُّصُوصِ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ، لِأَنَّ تِلْكَ النُّصُوصَ مُشْكِلَةٌ مُتَشَابِهَةٌ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهَا، وَمَا لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ، فَيَبْقَى هَذَا الكَلَامُ سدًّا لِبَابِ الهُدَى وَالبَيَانِ مِنْ جِهَةِ الأَنْبِيَاءِ[١]، وَفَتْحًا لِبَابِ مَنْ يُعَارِضُهُمْ وَيَقُولُ: إِنَّ الهُدَى وَالبَيَانَ فِي طَرِيقِنَا لَا فِي طَرِيقِ الأَنْبِيَاءِ، لِأَنَّا نَحْنُ نَعْلَمُ مَا نَقُولُ وَنُبَيِّنُهُ بِالأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، وَالأَنْبِيَاءُ لَمْ يَعْلَمُوا مَا يَقُولُونَ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُبَيِّنُوا مُرَادَهُمْ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ البِدَعِ وَالإِلْحَادِ»(١). اهـ كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

[١] قَوْلُهُ: «**فَيَبقَى هَذَا الكَلَامُ**»: المُرادُ بِالكَلَامِ هُوَ كَلَام مَنْ يَقُولُ: إِنَّ مَذْهَبَ السّلَفِ هُوَ التَّفْوِيضُ، فإِذَا قُلْنَا هَذَا بَقِيَ هَذَا الكَلَام «سَدًّا لِبَاب الهُدَى وَالبَيَانِ مِن جِهَةِ الأَنْبيَاءِ»؛ لأَنَّ الأَنْبيَاءَ لَا يَعْلَمُونَ مَعَانِي هَذِهِ الصِّفَاتِ وَأَتْبَاعِ الأَنْبِيَاءِ كَذَلِكَ لَا يَعْلَمُونَ مِن بَابِ أَولَى وَيَكون فَتْحًا لِبَابِ مَنْ يُعَارِضُهُمْ.



---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

فَصْلٌ
فِي التَّأْوِيلِ

التَّأْوِيلُ لُغَةً: تَرْجِيعُ الشَّيْءِ إِلَى الغَايَةِ الْمُرَادَةِ مِنْهُ، مِنَ الأَوْلِ وَهُوَ الرُّجُوعُ[١].

وَفِي الاصْطِلَاحِ: رَدُّ الكَلَامِ إِلَى الغَايَةِ المُرَادَةِ مِنْهُ، بِشَرْحِ مَعْنَاهُ[٢] أَوْ حُصُولِ مُقْتَضَاهُ[٣]، وَيُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

---

[١] قَوْلُهُ: «**التَّأْوِيلُ لغةً: تَرجِيعُ الشَّيءِ إِلَى الغَايَةِ المرَادَةِ مِنْهُ..**» إلخ: (تَرْجِيع) بِمَعَنى رَدَّ، لكنْ عَبرتُ بالتَّرجِيعِ مِن أَجْلِ أَنَّهُ مُشتَّق مِنَ (الأَوْلِ) وَهُوَ الرُّجُوعِ. يَقُولُ: آلَ الأَمْرِ إِلَى كَذَا، أَيْ رَجعَ إِلَيْهِ، والتَّأْوِيل فِي الأَصْلِ: تَرْجِيعُ الشَّيْءِ إِلَى الحَالِ وإِلَى الغَايَةِ المَرَادَةِ بِهِ، وَاشْتِقَاقُه مِن الأَوْلِ وَهُوَ الرُّجُوعُ، تَقولُ: «آلَ- يؤُول- أَوْلًا» أَيْ: رَجعَ إِلَى كَذَا، آلَ الأَمْر بِفُلَانٍ إِلَى أَنْ تَرَقَّى إِلَى مَنْزِلَةٍ عَالِيَةٍ، أَوْ آل الأَمْر بِفُلَانٍ إِلَى أَنْ يُتِمَّه؛ أَيْ: رَجَعَ.

[٢] قَوْلُهُ: «**بِشَرحِ مَعْنَاهُ**»: إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ بِمَعنَى التَّفسيرِ، أَنْ تَقولَ مَعنَى كَذَا وَكَذَا، فمَعْنَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء:٧١]، مَعنَى ﴿ثُبَاتٍ﴾؛ أَي: مُتَفَرِّقِين، أَو أَفرادٍ، ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ هَذَا تَأَوِيلُ المعْنَى، وتَأَويلُ الحَقِيقَةِ مِثل قَولِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣]، المَرادُ العَاقِبَةُ الَّتِي آلَ إِلَيْهَا الأَمْرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «**أَوْ حُصُول مُقْتَضَاهُ**»: إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى الحَقِيقَةِ الَّتِي يؤُول إِلَيْهَا الشَّيْءُ، وَعَلَى هَـذَا فَمَـنْ فَسَّرَ القُـرْآنَ بِالمَعْنَـى المُراد مِنْهُ فَهُـوَ مُـؤَوِّل، وَلِـهَذَا كَـانَ

الأَوَّلُ: (التَّفْسِيرُ) وَهُوَ تَوْضِيحُ الكَلَامِ بِذِكْرِ مَعْنَاهُ الْمُرَادِ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ صَاحِبَيِ السِّجْنِ يُخَاطِبَانِ يُوسُفَ: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يُوسُف:٣٦]، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»(١). وَسَبَقَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ». وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ جَرِيرٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى، أَيْ تَفْسِيرُهُ.

وَالتَّأْوِيلُ بِهَذَا المَعْنَى مَعْلُومٌ لِأَهْلِ العِلْمِ[١].

ابْنُ جرير رَحِمَهُ اللَّهُ إِمامُ المفَسِّرين فِي الأَثَرِ يَقُولُ: القَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى كَذَا وَكَذَا.

وَفِي حَدِيثِ دُعَاءِ الرَّسُولِ ﷺ لابْنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»(٢) أَي: التَّفْسِيرُ.

[١] إِذَنْ: اسْتَدْلَلْنَا عَلَى هَذَا بالقُرْآنِ والسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَأَقْوَالِ المفَسِّرِينَ، فهذه أَرْبَعة أَدِلَّة تَدُلُّ عَلَى اسْتِعمال التَّأويلِ بِمَعنَى التَّفسيرِ:

فقَولُهُ تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ أَيِّ نَبِّئْنَا بِتَفْسِيرِهِ، فهُمْ يُرِيدونَ أَنْ يَشْرَحَ لَهُمْ مَا رَأَوْهُ فِي مَنَامِهِمْ وَشَرحهُ لَهُمْ.

وَأَمَّا قَوْله ﷺ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ» فَالمُرادُ: عَلِّمْهُ تَفْسِيرَ الكَلَامِ، وَلِهَذَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَعْلَمِ الصَّحَابَةِ بِتَفْسِيرِ القُرْآنِ، حَتَّى إِنَّهُ

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢٦٦، رقم ٢٣٩٧)، والحاكم (٣/ ٦١٥) وصححه، وابن حبان في صحيحه رقم (٧٠٥٥)، وروى البخاري، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣) ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٤٧٧) أوله فقط.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٦٦ رقم ٢٣٩٧).

المَعْنَى الثَّانِي: مَآلُ الكَلَامِ إِلَى حَقِيقَتِهِ[١]، فَإِنْ كَانَ خَبَرًا فَتَأْوِيلُهُ نَفْسُ حَقِيقَةِ المُخْبَرِ عَنْهُ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ اللهِ كُنْهُ ذَاتِهِ وَصِفَاته الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ طَلَبًا فَتَأْوِيلُهُ امْتِثَالُ المَطْلُوبِ.

مِثَالُ الخَبَرِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣]، أَيْ مَا يَنْتَظِرُ هَؤُلَاءِ المُكَذِّبُونَ إِلَّا وُقُوعَ حَقِيقَةِ مَا أُخْبِرُوا بِهِ مِنَ البَعْثِ وَالجَزَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف:١٠٠][٢].

يُطْلِق عَلَيْهِ (تَرْجُمَان القُرْآنَ)، أَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاس: «أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الَّذِين يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ»(١) فمُرادُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِينَ يَعْلَمُون تَفْسِيرَهُ.

[١] فقوله: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾: أَي: مَآلها، وقوله: ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾؛ أَي: مَآلُهُ.

[٢] قَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾، وَقَدْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ قَدِمَ أَبَوَاهُ إِلَى مِصْرَ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾، وَقَالَ: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾، وَرُؤْيَاهُ: أَنَّهُ رَأَى أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا فِي المَنَامِ، وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾، فَكَانَ هَذَا تَأْوِيلَهَا؛ أَي: هَذَا مَا آلت إِلَيْهِ.

وقَوْلُهُ: «مِثَالُ الخَبَرِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾»: هَذِهِ الجُمْلَةُ ثُبُوتِيَّةٌ، بَلْ فِيهَا أَيْضًا حَصْرٌ عَن طَرِيقِ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.

ولَوْ قِيلَ لَكَ: لَا إِلَهَ إِلاَّ الله، هَل هِيَ ثُبُوتِيَّةٌ أَمْ سَلْبِيَّةٌ؟

قُلْنا: إِذَا أَخَذْنَاها حَسَبَ أَجْزَائِهَا فَهِيَ سَلْبِيَّةٌ فِيهَا نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ، وَلَا يتم التَّوْحِيد إِلَّا بِهَذَا، لَكِنَّ المَقْصُودَ بِهَا الإِثْبَاتُ عَلَى وَجْهِ الانْفِرَادِ.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٨٣).

وَمِثَالُ الطَّلَبِ: قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ القُرْآنَ(١). أَيْ يَمْتَثِلُ مَا أَمَرَهُ اللهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النَّصر:١-٣].

وَتَقُولُ: فُلَانٌ لَا يَتَعَامَلُ بِالرِّبَا يَتَأَوَّلُ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البَقَرَة:٢٧٥][١].

إِذَنْ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ مِثْلها تَمَامًا؛ لأَنَّ (هَلْ) هُنَا اسْتِفْهَامٌ بِمَعْنَى النَّفْيِ، وَعَلَامَةُ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي بِمَعْنَى النَّفْيِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَه (إِلَّا)، فَالمَعْنَى: مَا يَنْتَظِرُ هَؤُلَاءِ المكذِّبون إِلَّا وُقُوع مَا أَخبَرُوا بِهِ، فَصَارَت الجُمْلَةُ باعْتِبَار كُلّ جُزْءٍ مِنْهَا جَامِعَةً بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، أَمَّا بِاعْتِبَارِ الغَايَةِ فَهُوَ الثُّبُوتُ.

وأَمَّا قَوْلُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ فكُلُّ تَأويلٍ يُضافُ إِلَى شَيْءٍ وَاقِعٍ فَالمرَادُ الحقِيقَةِ.

[١] أَتَينا هُنا بِمِثَالَينِ:

المثَالُ الأَوَّلُ: فِي الفِعْلِ، والمثَالُ الثَّانِي: فِي التَّرْكِ.

المثَالُ الأَوَّلُ: قال تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ فَصَارَ النَّبِيُّ ﷺ يُكثرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» امْتثَالًا

---

(١) رواه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة،باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

لِلأَمْرِ؛ قَالَت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يَتَأَوَّل القُرْآن»، أَي: يَفْعَلُ مَا أَمَرَ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ لَكَ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ» فلَمَّا جَاءَ الظُّهْرُ تَوَضَّأتَ وَصَلَّيْتَ، فَإِنَّ هَذَا يُسَمَّى تَأْوِيلًا؛ لِأَنَّكَ فَعَلْتَ مَا أُمِرْتَ بِهِ.

وهَذِهِ السُّورَةُ امْتحنَ بِهَا عُمَرُ بن الخَطَّاب ابْنَ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، امْتَحَنَهُ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاس كَانَ صَغِيرَ السِّنِّ، حِينَ مَاتَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ حَوْلَ البُلُوغِ صَغِيرٌ، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ تَوَسَّمَ فِيهِ العِلْمَ فَكَانَ يُخْرِجُهُ مَعَ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، فَسَمِعَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كَيْفَ يُحْضِرُ أَمِيرُ المُؤمِنِينَ ابْنَ عَبَّاس ولا يُحْضِرُ أَبناءَهُ وَهُم مِثْلَهُ أَو أَكْبَر.

فَجَمَعَهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ، وَقَالَ لَهُمْ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾؟ قَالُوا: نَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَمَرَ نَبِيَّهُ إِذَا جَاءَ الفَتْحُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللهَ، وَيُسَبِّحَ بِحَمْدِهِ، فَقَالَ: مَا تَقُول يَا ابْنَ عَبَّاس؟ قَالَ: أَقُولُ: «إِنَّ هَذَا نَعْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ»[1]، نَعْيُهُ، أي: الإِخْبَار بِقُرْبِ أَجَلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ لَهُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾، فَقَد انْتَهَت مُهِمَّتُكَ فَاخْتِمْ عُمُرَكَ بِالتَّسْبِيحِ وَالاسْتِغْفَارِ، قَالَ: وَاللهِ مَا فَهِمْتُ مِنْهَا إِلَّا مَا قَدْ فَهِمَ ابْنُ عَبَّاس، الفَهْمَ العَجِيبَ، وَهَذَا تَحْقِيقُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيل**».

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٤٢٨).

وَالتَّأْوِيلُ بِهَذَا المَعْنَى مجْهُولٌ حَتَّى يَقَعَ فَيُدْرَكَ وَاقِعًا[١].

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عِمْرَانَ:٧][٢]، ....

المثَالُ الثَّانِي: تَقولُ: فُلَان لَا يَتعَامَلُ بالرِّبا يَتأوَّل قَوْل اللهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ هَذَا مِثالٌ للتَّأويل الَّذِي يُرادُ به التَّركُ، فلانٌ لا يَسْرِق، يتأوَّل قولَ اللهِ تَعالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة:١٨٨]، هَذَا مِثَالٌ للترْكِ، فُلانٌ يَخْشَعُ فِي صَلَاتِهِ يَتأوَّل قَولَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ هَذَا لِلْفِعلِ.

[١] قَولُهُ: «**التَّأويلُ بهَذَا المعْنَى مجهولٌ حتَّى يَقَعَ فَيُدْرَكَ وَاقِعًا**»: هَذِه العِبارَةُ قَدْ يَكُونُ فِيهَا بَعضُ الإِشْكَالِ: هَل هُوَ مَجهولُ المعْنَى أَمْ مجهولُ الحقيقةِ الَّتِي هُوَ عَلَيهَا؟

والجواب: مجهولُ الحقِيقةِ، وكلٌّ يَعرفُ مَعنَى قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر:١-٣]، لكنَّ حَقيقةَ هَذَا التَّسبيحِ وَالحمدِ لا نَعرِفُهَا حتَّى تَقعَ، فَقولُنَا: «**التَّأويل بهَذَا المعنَى مَجهولٌ**» أي: بِهَذَا المَعْنَى المُشَارِ إِلَيْهِ مجْهُولٌ حَتَّى يَقعَ، أَمَّا مِن حَيثُ المَعْنَى فَهُوَ مَعْلُومٌ.

[٢] قَولُهُ: «**فَأَمَّا قولُهُ تعَالَى**: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾»: إِنَّمَا أَتَيْنَا بِهَذِهِ الآيَةِ مَعَ أَنَّهَا تقدَّمت قَرِيبًا لِأَجلِ أَلَّا يُمَثِّل بِهَا الإِنْسَانُ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ، لَوْ أَنَّكَ مَثَّلْتَ بِهَذِهِ الآيَةِ لِلتَّأْوِيلِ الَّذِي بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ وَلَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا سِوَى هَذَا؛ لَقُلْنَا: هَذَا غلطٌ. ولَوْ مَثَّلْتَ بِهَا لِلتَّأْوِيلِ الَّذِي بِمَعْنَى الحَقِيقَة وَلَمْ تَذْكُرْ سِوَى ذَلِكَ؛ لَقُلْنَا: هَذَا غَلَطٌ أَيْضًا.

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ فِيهَا التَّفْسِيرَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَآلَ الكَلَامِ إِلَى حَقِيقَتِهِ بِنَاءً عَلَى الوَقْفِ فِيهَا والوَصْلِ، فَعَلَى قِرَاءَةِ الوَقْفِ عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ مَآلَ الكَلَامِ إِلَى حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الوَصْلِ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ التَّفْسِيرَ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَهُ مَعْلُومٌ لِلرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ فَلَا يَخْتَصُّ عِلْمُهُ بِاللهِ تَعَالَى.

فَنَحْنُ نَعْلَمُ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ أَنَّهُ العُلُوُّ وَالِاسْتِقْرَارُ، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ المَعْلُومُ لَنَا، لَكِنَّنَا نَجْهَلُ كَيْفِيَّتَهُ وَحَقِيقَتَهُ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ المَجْهُولُ لَنَا، وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ مَعَانِيَ مَا أَخْبَرَنَا اللهُ بِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَنُمَيِّزُ الفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ المَعَانِي فَنَعْلَمُ مَعْنَى الحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَنَعْلَمُ أَنَّ الحَيَاةَ لَيْسَتْ هِيَ العِلْمَ، وَأَنَّ العِلْمَ لَيْسَ هُوَ القُدْرَةَ، وَأَنَّ القُدْرَةَ لَيْسَتْ هِيَ السَّمْعَ، وَأَنَّ السَّمْعَ لَيْسَ هُوَ البَصَرَ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ وَالأَسْمَاءِ، لَكِنَّنَا نَجْهَلُ حَقَائِقَ هَذِهِ المَعَانِي وَكُنْهَهَا الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَهَذَانِ المَعْنَيَانِ لِلتَّأْوِيلِ هُمَا المَعْنَيَانِ المَعْرُوفَانِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ السَّلَفِ[1].

فَلِهَذَا: احْذَرْ أَنْ تُمَثِّلَ بِهَذِهِ الآيَةِ إِلَّا مُقَيَّدَةً، فَتَقُولُ: هَذَا مِثَالٌ لِلتَّأْوِيلِ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ عَلَى قِرَاءَةِ الوَصْلِ، وَتَقُولُ: هَذَا تَأْوِيلٌ بِمَعْنَى الحَقِيقَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الوَقْفِ.

[١] قَوْلُهُ: «**فَنَحنُ نَعلَمُ مَعْنَى الاسْتِوَاءِ أَنَّهُ العُلُو والاسْتِقْرَارِ...**»: ذَكَرَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي النُّونِيَّةِ أَنَّهُ وردَ عَنِ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى العَرْشِ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ:

١- العُلُوُّ. ٢- وَالارْتِفَاعُ.

٣- وَالصُّعُودُ. ٤- وَالاسْتِقْرَارُ.

وَلَكِنْ نَحْنُ اقْتَصَرْنَا عَلَى مَعْنيين فَقَطْ:

١- العُلُوُّ. ٢- وَالاسْتِقْرَارُ.

لأَنَّ الارْتِفَاعَ وَالصُّعُودَ بِمَعْنَى العُلو، فَيُكْتَفى بِهِ عَنْهُ، وَاخترْنَا العُلو دُونَ الارْتِفَاعِ؛ لأَنَّ اللهَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِهِ، وَسَمَّى نَفْسَهُ بِـ(العَلِيِّ) وَبِـ(الأَعْلَى)، أَمَّا الارْتِفَاعُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ [غافر:١٥]، بَعْضُ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: أَيْ رَافِعُ دَرَجَاتِ المُؤمنِينَ فِي الجَنَّةِ. وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَل الصَّحِيحُ أَنَّ (رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ) هُوَ بِنَفْسِه عَزَّوَجَلَّ رَفِيعٌ يَعْنِي عَالِيًا.

إِذَنْ: فَالتَّعْرِيفُ فِي قَوْلِنَا: «التَّأْوِيلُ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَن ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لِدَلِيلٍ يَقْتَضِيهُ، أَوْ عَن المَعْنَى الرَّاجِحِ إِلَى المَعْنَى المَرْجُوحِ لِدَلِيلٍ يَقْتَضِيهِ»، يَنْطَبِقُ عَلَى التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ وَالتَّأْوِيل غَيْر الصَّحِيحِ.

وَلَكِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ الَّذِي ادَّعَاهُ مَنْ صَرَفَ اللَّفْظَ عَن ظَاهِرِهِ هُوَ الَّذِي يُبْحَثُ فِيهِ، فَمَثَلًا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ المُرادَ بِالاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، أَي: الاسْتِيلَاءُ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ: عِنْدَنَا دَلِيلٌ، وَهُوَ أَنَّ الاسْتِوَاءَ الحَسِي بِمَعْنَى العُلو أَو الاسْتِقْرَار، وَالعُلُو وَالاسْتِقْرَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلأَجْسَام، وَاللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ فَيَجِبُ أَنْ نَجْعَلَ مَعْنَى الاسْتِوَاءِ الاسْتِيلَاءَ، هَذَا دَلِيلُهُمْ!.

المَعْنَى الثَّالِثُ لِلتَّأْوِيلِ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَنِ المَعْنَى الرَّاجِحِ إِلَى المَعْنَى المَرْجُوحِ لِدَلِيلٍ يقْتَضِيهِ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لِدَلِيلٍ يقْتَضِيه[١].

وَهَذَا اصْطِلَاحُ كَثِيرٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي الفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَهُوَ الَّذِي عَنَاهُ أَكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمَ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ فِي تَأْوِيلِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ، وَهَلْ هُوَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ ؟ وَهَلْ هُوَ حَقٌّ أَوْ بَاطِلٌ ؟[٢]

ودَلِيلُهُمْ هَذَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، وَلَكِنْ سبَق لنَا أَنَّ العَقْلَ لَا مَجَالَ لَهُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ مَحْضٌ عَن شَيْءٍ لَا نَظِيرَ لَهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا العَقْلُ؛ إِذْ إِنَّ العَقْلَ إِنَّمَا لَهُ تَدَخُّلٌ فِي الأُمُورِ القِيَاسِيَّةِ الَّتِي لَهَا نَظَائِر، الَّتِي يُمكن أَنْ يَلْحق الغَائِبُ فِيها بِالحَاضِرِ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: التَّأْوِيلُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ لَيْسَ بِمَذْموم، فَنَقُولُ: بَلْ هُوَ مَذْمُومٌ، فإِذَا كَانَ الدَّلِيلُ غَيْرَ صَحِيحٍ فَإِنَّهُ لَا يُقبَلُ هَذَا التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيفٌ، وَإِذَا كَانَ صَحِيحًا فَإِنَّهُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ فَنَقْبَلُهُ، فَالتَّأْوِيلُ بِهَذَا المَعْنَى لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَذْمُومًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مَقْبُولٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، بَلْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ.

[١] كَلِمَةُ (إِنْ شِئْتَ) المَعْنَى أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ عَرَّفْته بِالأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ عَرَّفْته بالثَّانِي؛ لأَنَّ المَعْنَى وَاحِدٌ، وَالمَقْصُودُ أَنْ يصْرفَ اللَّفْظ عَن ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى آخَرَ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، لَكِنْ بِشَرْط أَنْ يَكُونَ لَهُ دَلِيلٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ فَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَلَا يُسَمَّى تَأْوِيلًا، فلَا بُدَّ مِن دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَن ظَاهِرِهِ.

[٢] نَقُولُ لِمَنْ تكلّمَ بِذَلِكَ: مَا تَقُولُ بِالتَّأْوِيلِ بِهَذَا المَعْنَى؟ أَهُوَ حقٌّ أَمْ بَاطِلٌ أَمْ مَحْمُودٌ أَمْ مَذْمُومٌ؟

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ فَهُوَ حَقٌّ مَحْمُودٌ يُعْمَلُ بِهِ، وَيَكُونُ مِنَ المَعْنَى الأَوَّلِ لِلتَّأْوِيلِ وَهُوَ التَّفْسِيرُ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ الكَلَامِ تَأْوِيلُهُ إِلَى مَا أَرَادَهُ المُتَكَلِّمُ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ، أَمْ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ مَا دُمْنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ مُرَادُ المُتَكَلِّمِ[١].

إِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ حَقٌّ. أَخطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ بَاطِلٌ. أَخطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ مَحْمُودٌ. أَخطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ مَذْمُومٌ. أَخطَأْتَ، بَلْ لَا بُدَّ مِن التَّفْصِيلِ.

[١] قَولُهُ: «**وَالتَّحقيقُ: أَنَّه إِنْ دَلَّ عَليهِ دَليلٌ صَحيحٌ فَهُوَ حَقٌّ مَحمُود يُعْمَلُ بِهِ..**»: إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ فَهُوَ حَقٌّ مَحْمُودٌ، وَيَكُونُ مِن المَعْنَى الأَوَّلِ (التَّفْسِيرِ)؛ لأَنَّ تَفْسِيرَ الكَلَامِ أي تَأَوَّلُهُ إِلَى مَا أَرَادَهُ المُتَكَلِّمُ، سَوَاءٌ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ، لَكِنْ بِشَرْط أَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ المُتَكَلِّمَ أَرَادَ خِلَاف الظَّاهِرِ، وَلِهَذَا قَالَ: «مَا دُمْنَا نعلم أَنَّهُ» أي خِلَافِ الظَّاهِرِ (مُرادُ المُتَكَلِّمِ).

وَعَلَى هَذَا نَتَخَلَّصُ مِن بَعْضِ النُّصُوصِ الَّتِي أَلْزَمَنَا بِهَا أَهْلُ التَّحْرِيفِ مِنَ الأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَقَالُوا: إِنَّكُمْ أَخرَجْتُمُوهَا عَن ظَاهِرِهَا؛ مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، هُمْ يَقُولُونَ: أَنْتُمْ خَرَجْتُم بِهَذِهِ الآيَةِ عَنِ الظَّاهِرِ، وَقَدْ تقدَّم أَنَّنَا نَقُول:

أَوَّلًا: نَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الآيَةِ مَا ذَكَرْتُمْ مِن أَنَّ السَّفِينَةَ تَجْرِي فِي نَفْسِ عَيْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَعَلَى تَقْدِير أَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، فَإِنَّ هُنَاكَ مَا يمْنعهُ مِنْهَا وَهُوَ أَنَّ السَّفِينَةَ فِي الأَرْضِ، وَأَنَّ اللهَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ شَيْءٌ مِن مَخْلُوقَاتِهُ، وهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ السَّفِينَةُ مَصْنُوعَةٌ فِي الأَرْضِ، وَجَرَت فِي الأَرْضِ، فكَيْفَ يَكُونُ المُرادَ أَنَّهَا جَرت بِعَيْنِ اللهِ؟ فَيَكُونُ عدُولنَا عَن الظَّاهِرِ المَزْعُومِ لِدَلِيلٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ [النَّحل:١]، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ عِبَادَهُ بِإِتْيَانِ أَمْرِهِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَيْسَ يُخْبِرُهُمْ بِأَمْرٍ أَتَى وَانْقَضَى بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾[١].

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النَّحل:٩٨]، فَإِنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ إِذَا فَرَغْتَ مِنَ القِرَاءَةِ، وَالمُرَادُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَعِيذُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ لَا إِذَا فَرَغَ مِنَ القِرَاءَةِ[٢].

نَقُولُ عَنِ الظَّاهِرِ المَزْعُومِ -أَيْ إِنْ سَلَّمنَا لَهُمْ جَدَلًا أَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ-، نَقُولُ: عِنْدَنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى مَنْعِهِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا فَسَّرْنَاهُ بِأَنَّهَا تَجْرِي وَنَحْنُ نَرَاهَا بِأَعْيُنِنَا وَنَحْنُ نَكْلَؤُهَا وَنَحْفَظُهَا؛ صَارَ هَذَا تَفْسِيرًا لِلآيَةِ، وَلَيْسَ هُوَ التَّحْرِيفَ الَّذِي يَمْشُونَ عَلَيْهِ.

[١] **لَو قَالَ قَائِلٌ**: فِي قَولِهِ تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ مَا تَقُولُ فِي ظَاهِرِهَا؟ **فَقِيل**: إِنَّهُ أتى وَانْقضى؛ لأَنَّ أَتَى فِعْلٌ مَاضٍ.

فنَقُولُ: لَا، لَيسَ هَذَا هُوَ مَعْنَاهَا، بَل المُرادُ أَنَّهُ قرُبَ إتْيانُهُ.

فَإِذَا قَالَ: هَذَا إِخْرَاجٌ لِلكَلَامِ عَن ظَاهِرِهِ؟

فنقُولُ: عِنْدَنَا دَلِيلٌ يَقْتَضِي هَذَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾، هَذِهِ الكَلِمَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ، فَإِذَا كَانَ فِي النَّصِّ دَلِيلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُراد خِلَاف الظَّاهِرِ، فَإِنْ حَمْلَنَا الكَلَامَ عَلَى خِلَاف ظَاهِرِهِ يَكُونُ تَأْوِيلًا صَحِيحًا، بَلْ نَجْعَلُهُ مِن القِسْمِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ التَّفْسِيرُ.

[٢] قَولُهُ: «**وَمِنْهُ قَولُهُ تعَالَى**: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾...»: هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَن ظَاهِرِهِ مُنْفَصِلٌ، وَفِي الآيَةِ الأُولَى

مُتَّصِلٌ، وَالدَّلِيلُ هُوَ فِعلُ الرَّسُولِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ اسْتَعَاذَ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَلَيسَ إِذَا فَرَغَ مِنَ القِرَاءَةِ.

فَالدَّلِيلُ الصَّارِفُ عَنِ الظَّاهِرِ:

١- إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، كَمَا فِي الآيَةِ الأُولَى.

٢- وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا، كَمَا فِي هَذِهِ الآيَةِ.

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنَّ يُؤَوَّلَ فيُقَالُ: (إِذَا قَرَأْتَ)، أَي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ، والدَّلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّر هَذِهِ الآيَةَ بِفِعْلِهِ، حَيْثُ كَانَ يَتَعَوَّذُ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ[1].

وَلِهَذَا لَوْ سَمِعْنَا أَحَدًا قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَلَمَّا انْتَهَى مِنَ القِرَاءَةِ قَالَ: (أَعوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)، فهل أَصاب أَمْ أَخْطَأَ؟

الجَوَابُ: أَخْطَأَ! ولَوْ قَالَ: أَنَا مُتَّبِعٌ لِظَاهِرِ القُرْآنِ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾، نَقُولُ لَهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْلَم مِنْكَ بِمُرَاد اللهِ، وَقَدْ كَانَ يَسْتَعِيذُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ، وَلَيسَ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ، فَيَكُونُ فعلُ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرًا لِلآيَاتِ.

وكَانَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاء قَالَ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ»[2]، أَي: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدخلَ؛ لِأَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الدُّعَاءَ فِي هَذَا المَحَلِّ القَذِرِ، بَلْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مُبَاشَرَةً.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٨٥ رقم ١٦٨٣٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء، رقم (١٤٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، رقم (٣٧٥).

وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ كَانَ بَاطِلًا مَذْمُومًا، وَجَدِيرًا بِأَنْ يُسَمَّى تَحْرِيفًا لَا تَأْوِيلًا[١].

وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: «غُفْرانَكَ»، خَرَجَ؛ أَي: خَرَجَ فِعْلًا؛ لأَنَّ «غُفْرانَكَ» دُعَاءٌ تَسْأَلُ اللهَ بِهِ المغفرةَ، فَأَنْتَ لَا تَسْأَل وَأَنْتَ فِي وَسَطِ الخَلَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: ومَا مُنَاسَبَةُ هَذا الذِّكْر للخُروجِ مِنَ الخَلاءِ؟

فالجواب: المُنَاسَبَةُ أَنَّكَ لَمَا تَخَلَّيْتَ مِن الأَذَى الحِسِّي الجِسْمِي؛ اسْتَذْكَرتَ أَنَّ هُنَاكَ أَذًى آخَرَ، وَهُوَ أَذى الذُّنُوب وَثِقَل الذُّنُوبِ، فَتَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَغْفِرَ لَكَ.

[١] قَولُهُ: «وَجَدِيرٌ بِأَنْ يُسَمَّى تَحْرِيفًا»: أهلُ التَّحريف الَّذِينَ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ التَّأْوِيلِ: لَا يُطْلِقُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَهْل تَحْرِيفٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: حَرَّفْنَا؛ لَفَرَّ النَّاسُ مِنْهُمْ، وَكَانُوا أَقَرُّوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى ذمَّ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة:٧٥].

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ التَّحْرِيفَ وَصْفٌ يَصْدُقُ عَلَيْكُمْ تَمَامًا، شِئْتُمْ أَمْ أَبَيْتُمْ؛ لأَنَّ التَّحْرِيفَ تَفْعِيلٌ مَأْخُوذٌ مِنَ الحَرْفِ، وَحَرْفُ الشَّيْءِ تَغْيِيرٌ لَمَسَارِهِ عَن وَجْهِهِ، وَأَنْتُمْ إِذَا جَعَلْتُم الآيَةَ دالَّةً عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا بِدُونِ مَعْنًى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ أَرَادَ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَقَدْ حَرَّفْتُمُوهُ؛ فَأْتُوا لنَا بِدَلِيلٍ يدلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا قبول، وَلِهَذَا كُلُّ إِنْسَانٍ يَدَّعِي خِلافَ الظَّاهِرِ يُطَالَبُ بِأُمُورٍ:

الأَوَّلُ: يُطَالَبُ بِدَلِيلٍ يمنَعُ إِرَادَةَ الظَّاهِرِ، فَإِنْ لَـمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ، فَقَوْله مَرْدُودٍ أَصلًا.

الثَّانِي: أَنْ يَأْتِيَ بِدَلِيلٍ عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، يَحْتَمِلُ هَذَا المَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ؛ لأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ، فَإِذَا كَانَ هَذَا اللَّفْظُ سَوَاءً كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مَرْكَبًا لَا يَأْتِي بِهَذَا المَعْنَى الَّذِي ادَّعَاهُ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةَ فَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَأْتِيَ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا المَعْنَى الَّذِي يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ يَحْتَمِلَهُ فِي هَذَا السِّيَاقِ المُعَيَّنِ.

وهَل بَينَ هَذَا وَالَّذِي قَبلهُ فَرقٌ؟

الجَوابُ: نَعَم، وَذَلِكَ مِن وُجُوهٍ:

١- أَنْ يَأْتِيَ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ يَحْتَمِلُ هَذَا المَعْنَى مِن حَيْثُ الجُمْلَة.

٢- أَنْ يَأْتِيَ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ هَذَا المَعْنَى فِي هَذَا السِّيَاقِ المُعَيَّنِ؛ لأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ يَحْتَمِلُ مَعْنًى فِي سِيَاقٍ، وَلَا يَحْتَمِلُهُ فِي سِيَاقٍ آخَرَ، فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَأْتِيَ بِدَلِيلٍ يُعَيِّنُ هَذَا المَعْنَى فِي هَذَا السِّيَاقِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى مُحْتَمَلًا فِي هَذَا السِّيَاقِ، وَيَكُونُ مَعْنًى آخَرُ يَحْتَمِلَهُ اللَّفْظُ أَيْضًا، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا وجدَ الاحْتِمَالُ سَقَطَ الاسْتِدْلَالُ.

نَقُولُ: هَاتِ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَذَا المَعْنَى الَّذِي ذَكَرتَ هُوَ المتَعَيِّنُ فِي هَذَا السِّيَاقِ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنًى آخَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا المَعْنَى هُوَ المتعيِّن صَارَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا لِمَعْنَى آخَرَ، وَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ مَعْنيينِ فَأَكْثَرَ بَطَلَ الاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى أَحَدِ المَعَانِي إِلَّا بِدَلِيلٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلَا عَلَى العَرْشِ[١] عُلُوًّا خاصًّا[٢] يَلِيقُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ. فَتَأْوِيلُهُ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ: اسْتَوْلَى وَمَلَكَ، تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ مَذْمُومٌ، وَتَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ.

---

[١] (علا عَلَى العَرْشِ)، (عَلَا) الأُولَى تُكْتَبُ عَلَى أَلفٍ، وَ(على) الثَّانِيَةُ، تُكْتَبُ عَلَى يَاءٍ، وهَذِهِ قَاعِدَةٌ إملائية، فـ(عَلَا) الأُولَى فِعلٌ، وَ(على) الثَّانِيَة حَرْفٌ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ كُلّ فِعْلٍ آخرهُ أَلفٌ يُكْتَبُ بِاليَاءِ؟.

فالجَوَابُ: الفِعْلُ إِذَا كَانَ ثُلَاثِيًّا آخرهُ أَلفٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهَا اليَاءَ، كُتب بِاليَاءِ، إِنْ كَانَ أَصْلُهَا الواو كُتب بِالأَلْفِ.

مثال: (رَمَى) تُكْتَبُ بِاليَاءِ؛ لأَنَّ أَصْلَهَا يَاءٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا يَاءٌ أَنَّك إِذَا قَرَنْت مَعَهَا (تاء الفَاعِلِ) انْقَلَبَت يَاءً، فَتَقُولُ: (رَمَيْتُ).

وإِذَا كَانَ الأَلفُ أَصْلهَا (وَاو) تُكْتَبُ بِالأَلْفِ، تَقُولُ: (علَا) بِالأَلفِ؛ لأَنَّ الأَلفَ أَصْلُهَا (وَاو)، والدَّلِيلُ: اقْرِن بِهَا (تاء الفَاعِلِ) فتقُولُ: (عَلَوْت).

و(يرى) بِاليَاءِ؛ لأَنَّ أَصْلَهَا (يَاءٌ)، فَأَنْتَ تَقُولُ: (رَأَيْتُ)، وَعَلَى هَذَا البَقِيَّةُ.

[٢] قَولُهُ: «عُلُوًّا خاصًّا» كَلِمَةُ (خَاص) تُخرِجُ العُلُوّ العَام؛ لأَنَّ العُلُو بِالمَعْنَى العَام شَامِلٌ لِجَمِيعِ المَخْلُوقَات، فَالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عَلِيٌّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، لَكِنَّ اسْتِوَاءَهُ عَلَى العَرْشِ عُلُوًّا خَاصًّا بِالعَرْشِ.

مَسأَلَةٌ: هَل نَقولُ بِمُمَاسَّةٍ أَو بِدُونِ مُمَاسَّة؟

الجَوابُ: لَا نَقولُ بِمُماسَّةٍ وَلَا بِغَيرِ مُماسَّةٍ:

أولًا: لأنَّ هَذَا قولٌ لم يقلْهُ السَّلفُ.

ثانيًا: هَذَا مِنَ القَولِ عَلَى اللهِ بِلَا عِلمٍ.

ثالثًا: أَنَّه مِن بَابِ التَّنطعِ فِي دِينِ اللهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ**»[1] فَقِفْ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُ وَتَأَدَّب مَعَ اللهِ.

مَسألةٌ: وَهَل نَقولُ استوَى عَلَى العَرشِ بِذَاتِهِ؟

الجَوابُ: الوَاجبُ أَلَّا نقولَ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ أَضافَه اللهُ إلى نَفسِه فَهُو إِلَيهِ ذَاته لَا إلى أَمرٍ خَارجٍ، فقَولُهُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أَيْ: ذَات اللهِ، وَقولُهُ تَعُالَى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، أي: اللهُ ذَاتُهُ هُوَ الَّذِي خَلَق، فَكُلُّ فعلٍ أَضَافَهُ اللهُ لِنَفْسِه فَهُو لِنَفسِهِ، كَمَا أَنَّ كلَّ وصفٍ أَضَافَهُ اللهُ لِنَفسِهِ فَهُوَ لِنَفْسِهِ لَا يَتَجَاوَزُهُ فَلَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: استَوَى بِذَاتِهِ.

إِذَنْ نَقُولُ: خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بِذَاتِهِ، لَكِنَّهَا جَاءَت فِي كَلَامِ السَّلَفِ لِسَبَبٍ، وَهُوَ أَنَّ أَهْلَ التَّحرِيفِ لَمْ يُثبتُوا ذَلِكَ، بَلْ قَالُوا: اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى، فَجَعَلُوا للاسْتِوَاءِ معنًى لَا ذَاتًا، يَعْنِي جَعَلُوهُ عَايَدَ الوَصْف لَا لِذاتِهِ، فَاضْطَرَّ السَّلَفُ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: اسْتَوَى بِذَاتِهِ. دَفعًا لِمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ المُحَرِّفُونَ.

كَمَا قَالَ السَّلَفُ: يَنْزِلُ بِذَاتِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُمْ يُجادِلُونَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي نَزَلَ أَمْرُهُ أَوْ رَحْمَتُهُ أَوْ مَلَك مِن مَلَائِكَتِهِ، فَأَرَادُوا بِذَلِكَ التَّحْقِيق.

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

كَمَا قَالُوا: أَيْضًا فِي القُرْآنِ مُنَزَّلٌ غيْرُ مَخْلُوقٍ، ولِمَاذَا قَالُوا (غَيْر مَخْلُوقٍ)، مَعَ أَنَّهَا مَا جَاءَت صَرِيحَةً فِي القُرْآنِ؟

الجَوَابُ: ذُكِرَتْ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالُوا: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ؛ لِأَن الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ، قَالُوا: نَعَمْ، هُوَ مُنَزَّلٌ، وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾ [ق:٩]، وَكَمَا قَالَ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الأنعام:٩٩]، وَكَمَا قَالَ: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد:٢٥]، كُلُّ هَذِه مَخلوقَاتٍ وَهِيَ مُنَزَّلَةٌ، فَاضطَرَّ السَّلَفُ إلى أَنْ يَقُولُوا: غَيرُ مَخلوقٍ.

وإِلَّا فإِنَّ فِي القُرآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّه غير مَخلوقٍ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى:٥٢]، فَإِذَا كَانَ الوَحيُ مِن أَمْرِ الله، وَكَانَ قَسيمًا للخلقِ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّه لَيسَ بمخلوقٍ؛ لأنَّ قَسِيمَ الشَّيءِ مُباينٌ لَهُ وَمَقابِلٌ لَهُ، فَلا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا.

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ إِنَّمَا احْتَاجُوا إِلَى التَّصْرِيحِ بِهَا مِن أَجْلِ دَفْعِ قَوْلِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ.

فَالحَاصِلُ: أَنَّ الاسْتِوَاءَ عَلَى العَرْشِ إِذَا كُنَّا نَتكَلَّمُ فِي وَسَط لَمْ يَطْرَأْ عَلَى بَالِهِمْ بِأَنَّ (اسْتَوَى) بِمَعْنى (اسْتَوْلَى)؛ فَلَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: اسْتَوى بِذَاتِهِ، بَلْ نَقُولُ: اسْتَوَى اللهُ عَلَى العَرْشِ اسْتِوَاءً يَلِيقُ بِجَلَالِهِ.

وَإِذَا كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي وَسَطٍ قَدْ شَاعَ فِيهِ أَنَّ اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَولى، فَلا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: (بِذَاتِهِ) حَتَّى لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الاسْتِوَاءَ بِمَعْنَى الاسْتِيلَاءُ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٍ.

مَسألةٌ: الَّذين قَالوا: إنَّ معيةَ اللهِ حقيقيَّةٌ، فَمَا معنى ذَلِكَ؟

الجَوابُ: الَّذِي يَظهرُ لي مِن كَلامِ شَيخِ الإِسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «العَقِيدَةِ الواسطِيَّةِ» أنَّه لا يُرِيدُ أَنْ نَجْعَلَ المعيَّةَ بِمَعنَى العِلم فَقَط؛ لأنَّها أَعَمُّ مِن ذَلِكَ؛ لأَنَّه قَالَ: هُوَ مَعَنَا حَقيقَةً وَلا يَحتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ.

فهَذِهِ المَسْأَلَةُ لَا نَملِكُ أَنْ نَقُولَ: هُوَ مَعَنَا بِذَاتِهِ أَوْ مَعيَّة ذَاتِيَّة؛ لأَنَّ كَثِيرًا مِن النَّاسِ لَا يَفْهَمُونَ مِنَ المعيَّةِ إِلَّا الاخْتِلَاطَ وَالحُلُولَ، وَهَذَا مُشكلٌ، فإنَّكَ لَنْ تُحدِّثَ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولهمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً، وَلِهَذَا يَنْبَغِي إِذَا كُنَّا نَتكَلَّمُ عِنْدَ العَامَّةِ أَنْ نَقُولَ: وَهُوَ مَعَهمْ يعلمُهُمْ وَيَسْمَعُ كَلَامَهُمْ، وَيَرَى أَفْعَالَهُمْ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

وَإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ مِثْل غَيْرِهَا مِنَ الأَشْيَاءِ الَّتِي يُضِيفُهَا اللهُ لِنَفْسِهِ، تبقَى عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَيُقَالُ: إِنَّ مِن مُقْتَضَيَاتِهَا العِلْمُ وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالسُّلْطَانُ وَالتَّدْبِيرُ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

فَاللهُ مَعْنَاهُ حَقِيقَةً وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ وَلَا مَانِعَ، فَهَذِهِ المَخْلُوقَات وَهِيَ فِي السَّمَاءِ كَالقَمَرِ وَالنُّجُوم وَهِيَ فِي السَّمَاءِ، وَيُقَالُ: الرَّجُلُ زَوْجَتُهُ مَعَهُ، وَهِيَ فِي الشَّرْقِ وَهُوَ فِي الغَرْبِ، ومَعْرُوفٌ أَنَّ المعيَّةَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مُطلقِ المُصَاحَبَةِ فَقَطْ، ثُمَّ هِيَ بِحَسبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتَ: اللَّبَنُ مَعَ المَاءِ فِي الإِنَاءِ، تُفِيد المَمَازَجَةَ وَالمُخَالَطَةَ، وَإِذَا قُلْتَ: الزَّوْجَةُ مَعَ زَوْجِهَا. لَا تَقْتَضِي المُخَالَطَةَ وَلَا الممازجةَ، لَكِنْ تَقْتَضِي مُطلَقَ المُقَارَنَةِ وَالمُصَاحَبَةِ، ثُمَّ قَدْ تَكُونُ مَعَهُ فِي المَكَانِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، وَإِذَا قُلْتَ: اللهُ مَعَ الخَلْقِ. فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الخَلْقِ فِي أَمَاكِنِهِمْ، فَهَذَا مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ.

وَبُطْلَانُ قَوْل الَّذِينَ قَالُوا بِالحُلُولِ، هَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بالعَقْلِ وَالسَّمْعِ، وَأَنَّ القَوْلَ بِالحُلُولِ يَلْزَمُ مِنْهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ وَلا بُدَّ:

١- إِمَّا التَّعَدُّدُ.

٢- وَإِمَّا التَّجَزُّء.

وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي الصَّوَاعِقِ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ قَرِيبٌ بِذَاتِهِ مِن خَلْقِهِ، لَكِنْ هُوَ فِي السَّمَاءِ»، وَكَذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي العَقِيدَةِ الواسطية: «هُوَ قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ، بَعِيدٌ فِي دُنُوِّهِ».

قَاعِدَةٌ: إِذَا جَاءَت النُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى، وَلَمْ يَردْ عَنِ السَّلَفِ خِلَافُهُ؛ فَقَطْعًا أَنَّ السَّلَفَ مُعْتَبِرَيْنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ.

هَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ وَلَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: لَا بُدَّ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ قَالَ بِلَفْظِهِ هَذَا المَعْنَى، كَمَا أَنَّهُ إِذَا وَرَدَت النُّصُوصُ العَمَلِيَّةُ بِشَيْءٍ، فَالقَاعِدَةُ أَنَّ السَّلَفَ عَمِلُوا بِهِ، وَلَا نَحْتَاجُ أَنْ نُقِيمَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ السّلَفَ عَمِلُوا بِمُقْتَضَى هَذَا الحَدِيثِ، أَوْ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الآيَةِ، فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِ أَدِلَّةٍ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ عَمِلُوا بِذَلِكَ:

أَوَّلًا: أَنَّ النُّصُوصَ نَفْسهَا أَدِلَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا، لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَأْيِيدِهَا بِالعَمَلِ.

ثَانِيًا: أَنَّ الأَصْلَ أَنَّ السَّلَفَ فهموا القُرْآنَ والسُّنَّةَ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَعَمِلُوا بِهَا.

وَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: هَاتِ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ عَمِلُوا بِهَذَا العَمَلِ الَّذِي عَمِلَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي الصِّيَامِ أَوْ فِي غَيْرِهِ.

قَدْ لَا يَتيَسَّرُ لَكَ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِهِ، فَكَذَلِكَ الأُمُورُ العِلْمِيَّةَ الخَبَرِيَّةِ الأَصْلُ فِيها أَنَّهُمْ قَبِلُوهَا وَآمَنُوا بِهَا واعتَقَدُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا.

وَلَكِن أَنَا أَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ، وَالعِلْمِ عِنْدَ اللهِ، أَنَّ السَّلَفَ لَـمَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، عَلِمُوا أَن الَّذِي اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ هُوَ الَّذِي مَعَنا، لَكِنْ يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذِهِ المعيَّةَ لَا تُنَافِي اسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ وَهُوَ مَعَهُمْ، أَخَذُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا.

مَسأَلَةٌ: هَل يُمكِنُ حَصْرُ المعيّةِ بالعِلْمِ وَالإِحَاطَةِ؟

الجَوابُ: لَا يُمْكِنُ حَصْرُهَا، فهُوَ مَعَهمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا وَسَمْعًا وَبَصَرًا وَقُدْرَةً وَسُلْطَانًا وَتَدْبِيرًا وَرَحْمَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ المعيَّةَ الخَاصَّةَ لَا تَكُونُ مُقْتَضَيَاتُها كالمعيَّةِ العَامَّةِ.



فَصْلٌ

اعْلَمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ القُرْآنَ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ، وَبِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ، وَبِأَنَّ بَعْضَهُ مُحْكَمٌ وَبَعْضَهُ مُتَشَابِهٌ[١].

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يُونُس:١].

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزُّمَر:٢٣].

وَالثَّالِثُ كَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عِمْرَان:٧][٢].

---

[١] هَذَا البَحْثُ فِي الوَاقِعِ استِطْرَادٌ لَيْسَ أَصِيلًا فِي المَوْضُوعِ، أَيْ: فِي العَقِيدَةِ، لَكِنَّهُ استِطْرَادٌ لَمَّا ذَكَرْنَا قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ إِلَى آخِرِهِ، ذُكِرَ هَذَا التَّقْدِيمُ استطرادًا لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْهُ.

[٢] فالأَوَّلُ: وَصْف القُرآنِ بأنَّه محكمٌ كلُّه.

والثَّاني: بأنَّه مُتشَابهٌ كلُّه.

والثَّالثُ: بأنَّ بَعضَهُ مُحكَمٌ وبعضَهُ مُتشابهٌ.

ولَا يخفى عَلَيْنَا صِدْقُ هَذَا الحُكْمِ بِأَنَّ القُرْآنَ كُلَّهُ مُحْكَمٌ، وَبِأَنَّهُ كُلُّهُ مُتَشَابِهٌ، وَبِأَنَّ بَعْضَهُ مُحْكَمٌ وَبَعْضَهُ مُتَشَابِهٌ؛ لأَنَّ الآيَاتِ سِيقَت وَاضِحَةً، فقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس:١]، وَالحَكِيمُ بِمَعْنَى المحكَم، وَبِمَعْنَى الحَاكِمِ أَيْضًا؛ لأَنَّ (فعيلًا) تَصلح لاسْم الفَاعِلِ، وَاسْم المَفْعُولِ، فَيُقَالُ: سَمِيعٌ بِمَعْنَى سامِعٍ، وَيُقَالُ: جَرِيحٌ بِمَعْنَى

مَجْرُوح، فـ(فعيلٌ) تصْلحُ لِهَذَا وَهَذَا، فَيكونُ حَكِيمًا بِمَعْنى: المُحْكَمُ وَبِمَعْنَى الحَاكِمِ، وَالقُرْآنُ كَذَلِكَ مُحْكَمٌ حاكمٌ.

وَالثَّانِي: كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر:٢٣]، وَهَذَا الوَصْفُ لَا يَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى القُرْآنِ، فَاللهُ تَعَالَى أَنْزَلَ التَّورَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَنزَّلَ القُرْآنَ، وَالقُرْآنُ هُوَ أَحْسَنُ الكُتُبِ، فَهَذَا الوَصْفُ يَنْطَبِقُ عَلَى القُرْآنِ فَيَكُونُ كُلّهُ مُتَشَابِهٌ.

وَالثَّالِثُ: الَّذِي بَعضُ وَبعضُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ [آل عمران:٧].

قَوْلُهُ: ﴿مِنۡهُ﴾ أَيْ بَعضُهُ، وَعَلامَةُ (مِن) التَّبعيضيَّةِ أنْ يَحِلَّ مَحلّهَا «بَعض»، مِثل (أل) الاستِغْرَاقِيَّةِ أنْ يَحلَّ مَحلّهَا «كُلُّ».

﴿مِنۡهُ﴾: أَيْ بعضَه ﴿ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ وَهُنَا جَاءَت جَملةُ ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ قَبلَ ذِكرِ القَسِيمِ الَّذِي هُوَ: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾؛ لِأَجل أَنْ يُبَادِرَ الإِنْسَان عِنْدَ التَّشَابُهِ بِالرُّجُوعِ إِلَى الأُمِّ، وَالأُمُّ هُنَا بِمَعْنى المَرْجِع، يَعْنِي هُنَّ مَرْجِع الكِتَابِ، أَيْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَرُدَّ المُتَشَابِهَ إِلَى المُحْكَمِ، وَإِذَا رَدَدْتَ المُتَشَابِهَ إِلَى المُحْكَمِ صَارَ الكُلُّ مُحْكَمًا، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ الله طَرِيقُ النَّاسِ فِي هَذَا المُتَشَابِهِ، وَأَنَّهُم انْقَسَمُوا فِيهِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- قسمٌ رَدّ المُتَشَابِهَ إِلَى المُحْكَمِ.

٢- وَقسمٌ رَدّ المحكمَ إِلَى المُتَشَابِهِ.

فَالإِحْكَامُ الَّذِي وُصِفَ بِهِ جَمِيعُ القُرْآنِ هُوَ: الإِتْقَانُ وَالجَوْدَةُ فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى، فَأَلْفَاظُ القُرْآنِ كُلِّهِ فِي أَكْمَلِ البَيَانِ وَالفَصَاحَةِ وَالبَلَاغَةِ وَمَعَانِيهِ أَكْمَلُ المَعَانِي وَأَجَلُّهَا وَأَنْفَعُهَا لِلْخَلْقِ حَيْثُ تَتَضَمَّنُ كَمَالَ الصِّدْقِ فِي الأَخْبَارِ، وَكَمَالَ الرُّشْدِ وَالعَدْلِ فِي الأَحْكَامِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام:١١٥][١].

وَالتَّشَابُهُ الَّذِي وُصِفَ بِهِ جَمِيعُ القُرْآنِ هُوَ: تَشَابُهُ القُرْآنِ فِي الكَمَالِ وَالإِتْقَانِ وَالِائْتِلَافِ، فَلَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الأَحْكَامِ، وَلَا يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الأَخْبَارِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّسَاء:٨٢][٢].

---

[١] قَوْلُهُ: «**فَالإِحْكَامُ الَّذِي وُصِفَ بِهِ جَمِيعُ القُرْآنِ هُوَ الإِتْقَانُ...**»: الإِحْكَامُ العَامُّ الَّذِي نَقُولُ: كُلُّ القُرْآنِ مُحْكَمٌ، هُوَ أَنَّهُ مُتْقَنٌ فِي الجَوْدَةِ وَاللَّفْظِ وَالأَحْكَامِ وَالأَخْبَارِ، فكُلُّ القُرْآنِ بِهَذَا الوَصْفِ: صِدْقٌ فِي الأَخْبَارِ وَعَدْلٌ فِي الأَحْكَامِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام:١١٥].

وغَيْرُ كَلَامِ اللهِ قَدْ يَكُونُ نَاقِصًا فِي الأَخْبَارِ، ويَكُونُ فِيهِ الكِذْب، وَقَد يَكُونُ فِيهِ الشَّكّ، أَمَّا كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَقَد تَمَّ عَدْلًا وَصدْقًا.

[٢] قَوْلُهُ: «**وَالتَّشَابُهَ الَّذِي وُصِفَ بِهِ جَمِيعُ القُرآنِ هُوَ تَشَابُه القُرآنِ فِي الكَمَالِ..**»: فَالتَّشابُه مَعناهُ أَنَّ بعضَهُ يُشبِهُ بعضًا فِي الكَمَالِ وَالجَودَةِ وَالمعْنَى.

ولكن هَل يَتَفاضَلُ فِي ذَلِكَ؟

الجَوابُ: نَعم يَتَفاضَلُ، لكنَّه مَعَ تَفاضُلِهِ مُتَشابِه، قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لَـمَّا سَأَلَ أُبَيَّ

ابنَ كَعبٍ: «أَيُّ آيَةٍ مِن كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ». قَالَ: قُلْتُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، فَضَرَبَ على صَدْرِه وَقَالَ: «لِيَهْنِكَ العِلْمُ أَبَا المُنْذِرِ»[١]. وأن أَعظَم سُورةٍ فِي كِتَابِ اللهِ هِيَ سُورَةُ الفَاتِحَةِ[٢]، وَسُورَةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ[٣].

إِذَنْ: هُوَ مُتَشَابِهٌ لَكِنْ يَتَفَاضَل، والتَّفَاضُلُ فِي القُرْآنِ هَلْ هُوَ مِن حَيثُ المتكلّم بِهِ أَو مِن حَيثُ مَدْلُولُه؟

الجَوابُ: مِن حَيْثُ المَدْلُولُ، وَأَمَّا المُتَكَلِّمُ بِهِ فَهُوَ واحدٌ عَزَّوَجَلَّ، إِذَنْ: فهُوَ يَتَشَابَهُ فِي الكَمَالِ وَالإِتْقَانِ، حَتَّى المَفْضُولُ مِنْهُ هُوَ كَامِلٌ مُتْقَنٌ، وَفِي الائْتِلَافِ أَيْضًا يَتَشَابَهُ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يُنَاقِضَ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُكَذِّبَ بَعْضُهُ بَعْضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، فَحثَّ عَلَى التَّدبُّرِ خُصُوصًا فِي المَوَاضِعِ المُشْتَبِهَةِ، فَإِنَّ التَّدبرَ فِيهَا أَوْجَبُ مِنَ التَّدبُّرِ فِي الآيَاتِ الَّتِي لَيْسَت بمشتبِهَةٍ، وَذَلِكَ مِن أَجْلِ أَنْ نَطلعَ عَلَى مَوْضِعِ الاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَرَأْت آيَتَيْنِ وَظَاهِرُهُمَا التَّعَارُض حَصلَ عِنْدَكَ شَيْءٌ مِن الشَّكِّ، وَأَنْكَرْنَا بَعْضَ الكِتَابِ بِبَعْضٍ، فَإِذَا تَدَبَّرْتَ وَتَأَمَّلْتَ زَالَ عَنْكَ هَذَا الاشْتِبَاهُ؛ وَلِهَذَا أَعْقَبَ قَوْلَهُ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ بقَولِهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾.

إِذَنْ: لَا اخْتِلَافَ فِي القُرْآنِ، فَإِذَا عَرَضَ عَلَيْكَ شَيْءٌ تَظُنُّ أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ فتدبَّرْ وَتَأَمَّلْ؛

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، رقم (٨١٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، رقم (٤٢٠٤).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة قل هو الله أحد، رقم (٨١٢).

لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

فإذا قَالَ قَائِلٌ: فِي قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ ظَاهِرُهَا أَنَّهُ يُوجَدُ اختلافٌ يَسيرٌ فِي كَلَامِ اللهِ.

الجَوابُ: لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا يسيرًا، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ بِالوَصْفِ بَيَانَ الكَلَامِ الَّذِي لَيْسَ مِن كَلَام اللهِ أَنَّكَ تَجِدُ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ المَعْنَى أَنَّكَ تَجِدُ اخْتِلَافًا يسيرًا فِي كَلَامِ اللهِ، بَلْ لَيْسَ فِيهِ اختِلَافٌ إِطْلَاقًا، إِنَّمَا الكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللهِ: هُوَ الَّذِي فِيهِ الاخْتِلَافُ الكَثِيرَ، فَالوَصْفُ هُنَا لَا مَفْهُومَ لَهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى كَلَامِ اللهِ، وَلَكِنَّهُ وَصْفٌ مُحَقَّقٌ مُطَابِقٌ لِلوَاقِعِ بِاعْتِبَارِ كَلَامِ غَيْرِ اللهِ، وَإِذَا كَانَ الوَصْفُ لِبَيَانِ الوَاقِعِ فَلَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ.

إِذَن: (التَّشَابُه) يَعْنِي فِي الجَوْدَةِ وَالكَمَالِ، (مُتَشَابِهٌ) أي: لَا يَتَنَاقَضُ، وَلَا يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَمَا قَدْ يتوهَّمه الإِنْسَانُ مِنَ التَّنَاقُضِ، فَهُوَ إِمَّا أَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ فِي وَهْمِهِ لَا بِحَقِيقَةِ التَّأَمُّلِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ قَاصِرٌ فِي العِلْمِ لَيْسَ عِنْدَه مَعْلُومَاتٌ جَيِّدَةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَجْمَعَ بِهَا بَيْنَ الأَدِلَّةِ، وَإِمَّا أَنَّهُ مُقَصِّر فِي التَّدبرِ وَالتَّأَمُّل لَا يَدْرِي عَنِ الشَّيْءِ، فَيَحْكُمُ بِالتَّنَاقُضِ، وَإِمَّا لِسُوءِ قَصْدِهِ، فيُورِدُ الآيَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ مِن أَجْلِ أَنَّ يشكك النَّاس فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ.

وَهَذَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِن الزَّنَادِقَةِ، وَكَثِيرٌ مَنَ النَّصَارَى الَّذِينَ يَمْشُونَ فِي الأَرْضِ وَيَسْعَوْنَ فِيهَا فَسَادًا؛ فَيَقُولُونَ مَثَلًا: هَذَا القُرْآنُ مُتَنَاقِضٌ. وَيَأْتُونَ بِآيَات مُتَشَابِهَات، فَالقُرْآنُ الكَرِيمَ لَا يُوجَدْ بِهِ تَنَاقُض، كُلِّهِ مُتَشَابِهٌ فِي الأَحْكَامِ وَالأَخْبَارِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلَ: نجدُ فِي الأَحْكَامِ آيَات نُسَخ بَعْضها بَعْضًا؟ مِثَالٌ: الصَّوْمُ أَوَّلُ مَا فُرِضَ كَانَ الإِنْسَانُ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ أَوْ يفْدي، ثُمَّ تَعَيَّنَ الصِّيَامُ. وَكَانَ مَفْرُوضًا عَلَى المُسْلِمِينَ أَنْ يُقَابِلَ الوَاحِد عَشَرَةً فِي القِتَالِ، ثُمَّ خَفَّفَ اللهُ عَنْهُمْ، فَقَالَ: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٦]، فَصَارَ الوَاجِبُ أَنْ يُقَابِلَ الوَاحِدَ اثْنَيْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَ المَفْرُوض أَنْ يُقَابِلَ عَشَرَةً؛ فَإِذَا قَالَ قَائِلَ: هَذَا تَنَاقُضٌ؟!.

قلْنَا: لَيْسَ تَنَاقُضًا؛ لأَنَّ الحُكْمَ المَنْسُوخَ غَيْرُ قَائِمٍ حَتَّى يُعَارِض بِهِ النَّاسُ، فما دام قَدْ نُسِخَ وَزَالَ فَلَا تَعَارُضَ.

وَلَو قَالَ قَائِلٌ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران:١٠٦]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ [طه:١٠٢]، فكَيفَ نَجمَعُ بَيْنَ السَّوادِ وَالزُّرْقَةِ؟ يَأتِي إِنْسَانٌ وَيَقُولُ هَذَا تَنَاقُضٌ.

الجَوَابُ: يُقَالُ: يَوْمُ القِيَامَةِ خَمْسُونَ أَلْفَ سَنَةٍ، أَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ الوجوه؟ الجواب: يُمْكِنُ أن تَتغَيَّرَ فِي عَشَرَةِ أَيَّامٍ، فيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ سَوْدَاءَ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ، ثُمَّ زَرْقَاء، أَوْ بِالعَكْسِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الزُّرْقَةَ إِذَا اشْتَدَّت صَارَت كَأَنَّهَا سَوْدَاءُ، وَحِينَئِذٍ لَا تَنَاقُضَ.

قَالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٤٢]، قَالَ: لَا يَكْتُمُونَ الله الحديثَ يخبرونه بما وقع تمامًا، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:٢٣]،

وَالإِحْكَامُ الَّذِي وُصِفَ بِهِ بَعْضُ القُرْآنِ هُوَ: الوُضُوحُ وَالظُّهُورُ[١].

فَنَفَوا أنْ يَكونُوا مُشركين، مَعَ أَنَّه فِي الآيَةِ الأُولَى يَقُولُ: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾، كَيفَ يَكونُ هَذَا؟

الجَوَابُ: نَقُولُ: يَوْمُ القِيَامَةِ لَيسَ لَحْظَةً أَوْ دَقِيقَةً، فَهُوَ خَمْسُونَ أَلْفَ سَنَةٍ، فقَومٌ يَقُولُونَ: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ لَعَلَّهُمْ يَنْجونَ كَمَا نَجا أَهْلُ التَّوْحِيدِ، فَإِذَا شَهِدَت عَلَيْهِمْ جُلُودُهُمْ وَأَسماعُهُم وَأَبْصارُهُمْ؛ حِينَئِذٍ اضْطَرُّوا إِلَى أَنْ يَقُولُوا كُلَّ مَا وَقَّعَ، فَلَا يَكْتُمُونَ اللهَ حَدِيثًا.

وَمَا أَحْسَنُ الاسْتِعَانَةِ عَلَى هَذَا بِكِتَابِ الشَّيْخِ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (دَفعُ إِيهامِ الاضْطِرَابِ عَن آيِ الكِتَابِ) جمَعَ فِيهِ الآيَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعارُضُ، وَبيَّنَ وَجهَ الجَمْعِ بَيْنَهَا؛ فَلْتُراجعُوهُ فَإِنَّهُ مُفِيدٌ.

فـ«القُرْآنُ مُتَشَابِهٌ كُلُّهُ» بِمَعْنى أَنَّ بَعْضَهُ يُشْبِهُ بَعْضًا فِي الكَمالِ وَالجَوْدَةِ، فَلَيْسَ بِهِ تَنَاقُضٌ وَلَا اخْتِلَافٌ.

[١] قَولُهُ: «**وَالإِحْكَامُ الَّذِي وُصِفَ بِهِ بَعْضُ القُرْآنِ هُو: الوُضُوحُ وَالظُّهُورُ**»: هُنَا لَمْ نُمَثِّلْ للمُتَشَابِهِ لَكِنْ سَيأْتِي، فَالمُتَشَابِهُ الَّذِي وُصفَ بِهِ بَعْضُ القُرْآنِ هُوَ اشْتِبَاهُ المَعْنَى، و(اشْتِبَاهُهُ) بِمَعْنى خَفَائِهِ، بِحَيْثُ يَظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ وَلَا يَظْهَرُ لِآخَرِينَ، فَيَكُونُ هَذَا محَلَّ اشْتِبَاهٍ، وَلِذَلِكَ تَرَى النَّاسَ يَتَنَازَعُونَ فِيهِ.

وَقَدْ يَكُونُ الاشْتِبَاهُ حَقِيقِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ الاشْتِبَاهُ مُكَابَرَةً.

فقَدْ يَكُونُ الاشْتِبَاهُ حَقِيقِيًّا، وَذَلِكَ فِي الآيَاتِ الَّتِي اخْتَلَفَ المفَسِّرُونَ فِيهَا وَلِهَذَا خَفِيَت عَلَيْهِمْ.

وَهُنَاكَ أَشْيَاءُ تَكُونُ مُتَشَابِهَةً مِن بَابِ المُكَابَرَةِ أي: أَنَّهَا وَاضِحَةُ المَعْنَى، وَلَكِنْ يُورِدُهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي المُتَشَابِهِ، وَسَتَأْتِي -إِنْ شَاءَ الله- الأَمْثِلَةُ فِيهَا.

فَيَجِبُ أَنْ نعْلمَ بِأَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ فِي القُرْآنِ، فَإِذَا وَصَفَ اللهُ القُرْآنَ بِأَنَّ كُلَّهُ مُحكَمٌ فَإِنَّهُ لَا يُنَاقِضُ أَنْ يَصِفَهُ بِأَنَّهُ كُلَّهُ مُتَشَابِهٌ، وَإِذَا وَصَفَهُ بِأَنَّهُ كُلّهُ مُحُكَمٌ، وَأَنَّهُ كُلَّهُ مُتَشَابِهٌ، فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي أَنْ يَقْسِمَهُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

- مُحُكَم.
- وَمُتَشَابِه.

فَالتَّنَاقُضُ فِي أَخْبَارِ اللهِ مَمْنُوعٌ؛ لأَنَّ التَّنَاقُضَ يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ أَحَد الخَبَرَيْنِ وَكَذِبَ الآخَر، وَالكَذِبُ فِي أَخْبَارِ اللهِ مُمْتَنِعٌ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ التَّنَاقُضَ يَسْتَلْزِمُ صِدْق أَحَد الخَبَرَيْنِ؛ لِأَنَّه مَعْرُوفٌ أَنَّ النَّقِيضَ هُوَ الَّذِي لَا يَجْتَمِعُ مَعَ نَقِيضِهِ، وَلَا يَرْتَفِعَانِ.

فَإِذَا ادَّعَى مُدَّعٍ بِأَنْ فِي أَخْبَارِ اللهِ مُتَنَاقِضٌ؛ فَإِنَّ هَذَا كَذِبٌ، فَلَا تَنَاقُضَ فِي أَخْبَارِ اللهِ، وَإِذَا وَجَدْتَ شَيْئًا ظَاهِرُهُ التَّنَاقُضُ وَجَبَ عَلَيْكَ:

١- أَنْ تَتَدَبَّرَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢].

٢- وَأَنْ تَتَأَمَّلَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ وَجْهُ الجَمْعِ.

وَأَوجهِ الجَمْع كَثِيرَةٌ، إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالآخَرُ خَاصًّا، وَإِمَّا بِأَنْ يُحْمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى حَالٍ، وَالآخِرُ عَلَى حَالِ أُخرَى، أَوْ لِغَيْر ذَلِكَ مِن وُجُوه الجَمْع المَعْرُوفَة فِي أُصُول الفِقْهِ.

بِحَيْثُ يَكُونُ مَعْنَاهُ وَاضِحًا بَيِّنًا لَا يَشْتَبِهُ عَلَى أَحَدٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الأَخْبَارِ وَالأَحْكَامِ.

مِثَالُهُ فِي الأَخْبَارِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البَقَرَة:١٨٥]، فَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ القُرْآنَ.

مِثَالُهُ فِي الأَحْكَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النِّسَاء:٣٦]، فَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ وَالِدَيْهِ، وَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ الإِحْسَانَ.

وَأَمَّا التَّشَابُهُ الَّذِي وُصِفَ بِهِ بَعْضُ القُرْآنِ فَهُوَ: الِاشْتِبَاهُ -أَيْ خَفَاءُ المَعْنَى-، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ غَيْرِهِمْ، فَيَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ دُونَ غَيْرِهِمْ[1].

فَإِنْ عَجَزْتَ عَنِ الجَمْعِ وَجَبَ عَلَيْكَ التَّوَقُّفُ، وَأَنْ تَقُولَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وَأَنْ تَتَّهِمَ نَفْسَكَ بِالقُصُورِ، وَلَا تَتَّهِم كَلَامَ اللهِ بِالتَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّكَ قَاصِرٌ، أَمَّا كَلَامُ اللهِ فَهُوَ مَنْ لَدن حَكِيم خَبِيرٍ، لَيْسَ فِيهِ قُصُورٌ.

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي الحَقِيقَةِ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤمِنٍ أَنْ يَجْعَلَهَا مَسَارَهُ لِكِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حتَّى لَا يَقَعَ فِي المَزَالِقِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا مَنْ وَقَعَ.

[١] وَهَذَا أَيْضًا كَثِيرٌ فِي القُرْآنِ، فَهُنَاك آيَاتٌ لَا يَعْرِفُهَا الإِنْسَان إِلَّا إِذَا كَانَ عِنْدَه علْم، فَمِثْل قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، الصَّلَاةُ مَعْرُوفَةٌ لَكِنَّ إِقَامَتَهَا تَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، لَوْ قَابَلْت ثَمَانِينَ فِي المِئَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَقُلْتَ: أَرُونِي كَيْفَ كَانَت صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ لَوَجَدتهُمْ جَاهِلِينَ، إِذَن: هُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ.

مَوْقِفُنَا مِنِ اخْتِلَافِ هَذِهِ الأَوْصَافِ وَكَيْفِيَّةُ الجَمْعِ بَيْنَهَا

مَوْقِفُنَا مِنِ اخْتِلَافِ هَذِهِ الأَوْصَافِ وَكَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَهَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ وَصْفَ القُرْآنِ جَمِيعِهِ بِالإِحْكَامِ، وَوَصْفَهُ جَمِيعَهُ بِالتَّشَابُهِ لَا يَتَعَارَضَانِ، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الكَلَامَ المُحْكَمَ المُتْقَنَ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الكَمَالِ وَالصِّدْقِ، فَلَا يَتَنَاقَضُ فِي أَحْكَامِهِ، وَلَا يَتَكَاذَبُ فِي أَخْبَارِهِ.

وَأَمَّا وَصْفُ القُرْآنِ بِأَنَّ بَعْضَهُ مُحْكَمٌ وَبَعْضَهُ مُتَشَابِهٌ فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا أَصْلًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَصْفٍ وَارِدٌ عَلَى مَحَلٍّ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الآخَرُ، فَبَعْضُ القُرْآنِ مُحْكَمٌ ظَاهِرُ المَعْنَى، وَبَعْضُهُ مُتَشَابِهٌ خَفِيُّ المَعْنَى[1].

ولَوْ سَأَلْتَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ: مَا مَعْنَى قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤]، المَعْنَى يَعْرِفُهُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ رَاسِخٌ عَمِيقٌ يَصِلُ إِلَى المَعَانِي.

وَالأَمْثِلَة عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ.

إِذَن: (المُحْكَم) الَّذِي وُصِفَ بِهِ بَعْضُ القُرْآنِ، يَعْنِي: وَاضِح المعْنى، وَ(المُتَشَابِه) يَعْنِي: خَفِي المَعْنى، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ.

[١] إِنَّ وَصْفَ جميعِهِ بِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ لَا يُعَارِضُ وَصْفَ جميعِهِ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ؛ لأَنَّ الكَلَامَ المَحكمَ المُتْقَنَ مُتَشَابِهٌ يُشبهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَلَا تَنَاقُضَ أَصلًا.

بَقِيَ لنَا وَصْفُ بَعْضِهِ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ، وَبَعْضِهِ بِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ، هَذَا أَيْضًا لَا تَنَاقُضَ فِيهِ؛ لأَنَّ المُحْكَمَ وَارِدٌ عَلَى مَحَلٍّ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ المُتَشَابِهُ، فالمُحكمُ وَاضِحُ المَعْنى وَالمُتَشَابِهُ خَفِي المَعْنى، فَإِذَا انْفَكَّتِ الجِهَةُ فَلَا تَعَارُضَ أَصلًا.

وَقَدِ انْقَسَمَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

فَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، وَإِذَا كَانَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَنْ يَكُونَ فِيهِ اشْتِبَاهٌ يَسْتَلْزِمُ ضَلَالًا أَوْ تَنَاقُضًا، وَيَرُدُّونَ المُتَشَابِهَ إِلَى المُحْكَمِ فَصَارَ مَآلُ المُتَشَابِهِ إِلَى الإِحْكَامِ.

وَأَمَّا أَهْلُ الضَّلَالِ وَالزَّيْغِ فَاتَّبَعُوا المُتَشَابِهَ وَجَعَلُوهُ مَثَارًا لِلشَّكِّ وَالتَّشْكِيكِ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا، وَتَوَهَّمُوا بِهَذَا المُتَشَابِهِ مَا لَا يَلِيقُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَا بِكِتَابِهِ وَلَا بِرَسُولِهِ[١].

وَبِهَذَا عُلِم أَنَّهُ لَا يَتَنَاقَضُ تَقْسِيمُ القُرْآنِ إِلَى هَذِهِ الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ، وَبِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ، وَبِأَنَّ بَعْضَهُ مُحْكَمٌ، وَبَعْضَهُ مُتَشَابِهٌ، لَا تُنَاقِضُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ وَفِي نَفْسِ الوَقْتِ مُتَشَابِهٌ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي: الإِحْكَامِ وَالإِتْقَانِ وَالجَوْدَةِ وَالصِّدْقِ وَالعَدْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ كَوْنِ بَعْضِه مُحْكَمًا وَبَعْضِهُ مُتَشَابِهًا؟

قُلْنَا: لَا حَاجَةَ لَنَا لِأَنْ نَجْمَعَ؛ لأَنَّ هَذَا وَارِدٌ عَلَى مَحَلٍّ، وَهَذَا وَارِدٌ عَلَى مَحَلٍّ آخَرَ، فَالجِهَةُ مُنْفَكَّة، فالمُحكمُ فِي مَوْضِعٍ خَاصٍّ، وَالمُتَشَابِهُ فِي مَوْضِعٍ خَاصٍّ، فَالمُحْكَمُ: هُوَ وَاضِحُ المَعْنَى، وَالمُتَشَابِهُ هُوَ: خَفِي المَعْنِيِّ.

إِذَنْ: لَا تعارُضَ، فَبَعْضُ القُرْآنِ وَاضِحٌ مُحْكَمٌ كُلٌّ يَفْهَمُهُ، وَبَعْضُهُ خَفِي مُتَشَابِهٌ يَشْتَبِهُ عَلَى غَيْرِ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ.

[١] فجَعَلُوهُ مَثَارًا لِلشَّكِّ بِاعْتِبَار أَنْفُسِهِمْ، وَالتَّشْكِيكُ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِمْ بأَنْ يَطْرَحُوا هَذِهِ المُشْكِلَة، وَيُشَكِّكُوا بِهَا النَّاسَ، أَوْ يَطْرَحُوهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَيَتَشَكَّكُونَ،

مِثالُ الأَوَّلِ[1]: قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [يس:١٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر:٩]، وَنَحْوُهُما مِمَّا أَضافَ اللهُ فِيهِ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِهِ بِصِيغَةِ الجَمْعِ، فَاتَّبَعَ النَّصْرانِيُّ هَذا المُتَشابِهَ وَادَّعَى تَعَدُّدَ الآلِهَةِ وَقالَ: إِنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ، وَتَرَكَ المُحْكَمَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ اللهَ واحِدٌ.

وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ: فَيَحْمِلُونَ الجَمْعَ عَلَى التَّعْظِيمِ لِتَعَدُّدِ صِفاتِ اللهِ وَعِظَمِها، وَيَرُدُّونَ هَذا المُتَشابِهَ إِلَى المُحْكَمِ فِي قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البَقَرة:١٦٣]، وَيَقُولُونَ لِلنَّصْرانِيِّ: إِنَّ الدَّعْوَى الَّتِي ادَّعَيْتَ -بِما وَقَعَ لَكَ مِنَ الاِشْتِباهِ- قَدْ كَفَّرَكَ اللهُ بِها وَكَذَّبَكَ فِيها فَاسْتَمِعْ إِلَى قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المَائدة:٧٣]، أَيْ كَفَرُوا بِقَوْلِهِمْ إِنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ[1].

وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لِلإِنْسانِ دائِمًا أَنْ يَسْأَلَ اللهَ الهِدايَةَ وَالتَّثْبِيتَ، حَتَّى إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَفْتَتِحُ صَلاتَهُ بِهَذا الدُّعاءِ: «اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالأَرْضِ عالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِيما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِما اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ»[2]، هَذا وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَهْدِيَهُ لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِهِ.

[١] إِذَنْ: هَذا الإِيرادُ يُورِدُه النَّصْرانِيُّ فَيَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَعالَى قالَ فِي الأُمُورِ القَدَرِيَّةِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾: (إِنَّا) جمع، وَيَقُولُ فِي الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾: (إِنَّا) جمع، وهَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٌ؛ لأَنَّ أَقَلَّ جمعٍ ثلاثةٌ.

---

(١) توهم ما لا يليق بالله عَزَّ وَجَلَّ. (الشارح)

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧٠).

وَمِثَالُ الثَّانِي(١): قَوْلُهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٣٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، فَفِي الآيَتَيْنِ مُوهِمُ تَعَارُضٍ فَيَتَّبِعُهُ مَنْ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ وَيَظُنُّ بَيْنَهُمَا تَنَاقُضًا وَهُوَ النَّفْيُ فِي الأُولَى وَالإِثْبَاتُ فِي الثَّانِيَةِ، فَيَقُولُ: فِي القُرْآنِ تَنَاقُضٌ.

وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ فَيَقُولُونَ: لَا تَنَاقُضَ فِي الآيَتَيْنِ، فَالمُرَادُ بِالهِدَايَةِ فِي الآيَةِ الأُولَى هِدَايَةُ التَّوْفِيقِ، وَهَذِهِ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ، فَلَا يَمْلِكُهَا الرَّسُولُ وَلَا غَيْرُهُ، وَالمُرَادُ بِهَا فِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ هِدَايَةُ الدَّلَالَةِ، وَهَذِهِ تَكُونُ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَمِنْ غَيْرِهِ فَتَكُونُ مِنَ الرُّسُلِ وَوَرَثَتِهِمْ مِنَ العُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ[١].

والجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: هَبْ أَنَّ هَذَا مِن المُتَشَابِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِن المُتَشَابِهِ، وَلَكِنَّهُ لِلتَّعْظِيمِ، وَالمُعْظَّم نَفْسُهُ يُعَبِّرُ عَن نَفْسِهِ بِهَذَا الضَّمِيرِ، فَيَقُولُ مَثَلًا: نَحْنُ رَئِيسُ كَذَا وَكَذَا. نَحْنُ مَلِكُ كَذَا وَكَذَا. لِلتَّعْظِيمِ وَلَيْسَ لِلتَّعَدُّدِ، هَبَّ أَنْ هَذَا قَدْ يُوهِمُ التَّعَدُّدَ، لِمَاذَا أَخَذْتَ هَذَا المُشْتَبِه وَتَرَكْت النَّصَّ الصَّرِيحَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى إِلَهٌ وَاحِدٌ؟ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

وَأَنْتَ أَيُّهَا النَّصْرَانِي! قَدْ كَفَّرَكَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِقَولِكَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾، وَكذَّبكَ فِي هَذَا فَقَالَ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، فَبِهَذَا عرَفْنَا أَنَّ النَّصرَانِيَّ يَتَّبعُ المُتَشَابِهَ، وَيَحْتَجُّ بِهِ عَلَى المُسْلِمِينَ المُوَحِّدِينَ.

[١] ما لا يَليقُ بالقُرآن، قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٣٥]،

---

(١) توهم ما لا يليق بالقرآن. (الشارح)

وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، ووَجْهُ التَّشابُهِ أَنَّ الأُولَى فِيها النَّفْي: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، والثَّانِيةُ فِيها الإِثبات، فيَقولُ مَنْ فِي قَلبِه زَيْغ: هَذَا تَنَاقُض!.

والجوابُ عن هَذَا عِنْد أَهْلِ العِلْم: أَنَّ الهِدَايَةَ نوْعَان:

١- هِدَايَةُ دَلَالَةٍ: بِمَعْنَى أَنْ يدَلَّ الإِنْسَان عَلَى الحَقِّ والخَيْر.

٢- هِدَايَةُ تَوْفِيقٍ: بِمَعْنَى أَنْ يُوَفَّقَ الإِنْسَان لاتِّبَاعِ الهُدَى.

وهَذَا النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الهِدَايَةِ لا يَملِكُه النَّبِيُّ ﷺ ولا غيرُه، وذَلِك أَنَّ النَّبِي ﷺ حَرَصَ حِرْصًا عظيمًا عَلَى عمِّهِ أَبِي طَالِب، والذِي كان يَحُوطُهُ ويَنصُرُه ويَذُبُّ عَنْه، ويَشْهدُ بأَنَّه حَق، ومَع ذَلِك كانتْ خَاتِمتُه سيِّئةً -والعِيَاذ بِالله- فَمَاتَ عَلَى الشِّرْك، وحَزِنَ النَّبيُّ ﷺ عَلَى ما حَصَلَ لعمِّهِ أَبِي طالِب؛ فأَنْزلَ اللهُ تعالى تسْلِيةً لَه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص:٥٦].

وفِي هَذِه الآيَةِ إِشْكَال، فِي قولِه تَعَالَى: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، فهلِ النَّبِيُّ ﷺ كان يحبُّ عمَّهُ أَبا طَالِب؟ فإِنْ قُلْتَ: نَعَمْ. أُشْكِلَ عَلَيْك: فكيف يُحِبُّهُ وهُو كَافِر؟! وإِنْ قُلْتَ: لا. أُشْكِلَ عَلَيْك أَيْضًا: فكيف يُثْبِتُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنَّه أَحبَّه فِي قولِه: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾؟!

فالجوَاب: قَالَ بعضُ العُلَماء: إِنَّكَ لا تَهدِي مَنْ أَحببْتَ له الهِدَايَة، وليس المَعْنَى: مَنْ أَحبَبْتَه هو، وعَلَى هَذَا الاحْتِمَالِ يزولُ الإِشْكَال.

وقَالَ بَعضُهم: إِنَّكَ لا تَهـدِي مَنْ أَحبَّتْـهُ نَفْسُـك، لكـنْ هَذِه محبةٌ طَبِيعِيةٌ جِبلِّية،

وهِي أَنَّ الإِنْسَانَ يُحِبُ أَقارِبَه، وأَنَّ محبةَ القَريبِ الكافرِ لا تَحلُّ فِي الإِيمان؛ لأَنَّهَا ليسَتْ محَبَّةَ مُوالَاة، ولكنَّها محبَّةٌ طبِيعِيةٌ كما يُحبُّ الرَّجلُ أَباهُ ويُحبُّ أُمَّه.

وها هُو نُوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ لله عَزَّوَجَلَّ عَلَى لسَانِه عَنِ ابْنِه: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [هود:٤٥]، أَي فأَنْجِه؛ فبَينَ اللهُ تَعالَى أَنَّه لا نَجاةَ له.

وعَلَى هَذَا القَوْل تَكونُ محبَّةُ الإِنْسَانِ الكَافرِ لسببٍ تَدعُو إِليهِ الطَّبيعةُ والجِبلَّة لا تُؤثِّرُ فِي إِيمانك، كما لَو أَحسنَ إِليكَ كافرٌ فأَحببْتَه لهَذَا الإِحسَان؛ فإِنَّ ذَلِك لا يَضُر، فأَنَا لا أُحبُّهُ محبَةَ ولايَةٍ ومُنَاصَرة؛ لكنْ لأَنَّه أَحسَنَ إِليَّ، والنُّفُوسُ مجبُولَةٌ عَلَى محَبَّةِ مَنْ أَحسنَ إِليْهَا، وبذَلِك أَيْضًا يزولُ الإِشْكَال.

أَمَّا الآيةُ الثَّانية: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾، فالهِدَايَةُ فِي هَذِه الآية، هِدَايَةُ دَلَالَة، ولا شَكَّ أَنَّ النَّبي ﷺ يدلُّ النَّاسَ عَلَى الصِّراطِ المستقِيم.

وَنَقُوْلُ: لو أَنَّكَ أَمعنْتَ النَّظرَ فِي الآيتَيْن؛ لوجدتَ أَلَّا تناقُض بينَهما، فَالآيَةُ الأُولَى نَفْيٌ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾، هَذِه هِدَايَةُ التَّوْفِيق، ولهَذَا جَاءتْ مُطْلقةً غَيرُ مُعلَّقةٍ بحرْفِ جر، فهِدَايَةُ التوفِيقِ ليستْ للرسُولِ ولا لغيرِه، إِنَّما هي لله عَزَّوَجَلَّ، يمنُّ بِها عَلَى مَنْ يشاءُ مِنْ عِبادِه.

أَمَّا الثَّانيةُ فهِي هِدَايَةُ دَلَالَة؛ ولهَذَا عُدِّيَتْ بِـ (إِلَى): ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾، أَي لتدُلَّ وتُرْشِدَ إِلَى الصِّراطِ المسْتَقِيم، والرسُولُ ﷺ يملكُ هِدَايَةَ الدَّلَالَة، حَتَّى مَنْ دونَ الرسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يملكونَ هِدَايَةَ الدَّلَالَة، حَتَّى إِنَّ أَهلَ الزَّيغِ والضَّلالِ يَملكونَ هِدَايَةَ الدَّلَالَة، قَالَ تَعالَى: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات:٢٣]، أَي دُلُّوهُم إِليْه.

فَإِنْ قَالَ قَائل: ائْتُوا لنَا بِمثَالٍ يدُلُّ عَلَى أَنَّ الهِدَايَةَ يُرادُ بِها الدَّلَالَة دُونَ التَّوفِيق.

فَالجوَاب: استَمِع إِلَى قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت:١٧]، فهَذِه الهِدَايَةُ هِدَايَةُ دَلَالَةٍ بِلا شَك، بِأَنَّ ثمُودَ لمْ يَسبقْ لهُم أَنْ آمنُوا حتَّى نَقُولَ: إِنَّ هَذِه هِدَايَةُ توْفِيق.

إِذَنْ: لا إِشْكَال فِي الآيتَيْنِ الآن.

كذَلِك أَيْضًا رُبَّما يقولُ قَائل: قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران:١٠٦]، وقَالَ فِي آيةٍ ثَانِية: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه:١٠٢]، فكيف يَكونُ الجمْع؟

وَالجوَاب: الجَمْعُ سَهْلٌ، وهو مِنْ أَحدِ وجْهَيْن:

الوَجْهُ الأَوْل: أَنَّ يومَ القِيامةِ ليسَ ساعةً أَو دَقِيقةً أَو ما أَشبهَ ذَلِك، بلْ هو خَمسُونَ أَلفَ سَنَة، والوجُوهُ قدْ تَتغيرُ مِنْ سَوادٍ إِلى زُرْقَة، ومِنْ زُرْقَةٍ إِلَى سَوَاد.

الوَجْهُ الثَّانِي: يُقَال: إِنَّهمْ سُودٌ؛ لأَنَّ الزُّرْقَةَ الدَّاكنَةَ الشَّدِيدةَ تميلُ إِلَى السَّوَاد.

إِذَنِ: الذِي فِي قَلبِه زيغٌ يُمكنُ أَنْ يتَّخذَ مِنْ هَذَا طَعْنًا فِي القُرْآن، ويقُول: إِنَّ أَخبارَه يُكذِّبُ بعضُهَا بعضًا؛ لأَنَّ فِي قلبِه زيْغًا، فهو يقْرأُ القُرْآن قِراءةَ مُنْتَقِدٍ لا قِراءةَ مُسْتَرْشِد.

حَتَّى إِنَّ بعضَ طَلَبةِ العِلْم يقرأُ مُؤلفَاتِ بعضِ العُلَماءِ قِراءةَ مُنْتَقِدٍ لا قِراءةَ مُسْتَرْشِد، بلْ يَقرأُ قِراءةَ مَنْ يَتَتَبَّعُ الزَّلَّات، أَو ينظرُ مَا قَالَ مِنَ الأَقوال، ولذَلِك تُنْزعُ البَرَكةُ مِنْ قِراءتِه هَذِه فلا يَستفِيدُ مِنْها.

وَمِثَالُ الثَّالِثِ(١): قَوْلُهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يُونس:٩٤]، فَفِي الآيَةِ مَا يُوهِمُ وُقُوعَ الشَّكِّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا أُنْزِلَ إِلَيْهِ فَيَتَّبِعُهُ مَنْ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ فَيَدَّعِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ فَيَطْعَنُ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ[١].

كذَلِك أَعْداءُ المسلمينَ يقرأُونَ القُرْآن، لا قِراءةَ مُسْتَرْشِدٍ مُنْتَفِعٍ بِه، ولكنْ قِراءةَ مُنْتَقِد، يطلبونَ ما فِيه التَّشَابُه؛ لِيُضِلُّوا النَّاسَ بذَلِك، ولذَلِك لا يهتَدون -والعِيَاذ بالله- فيطبعُ عَلَى قلوبهم.

والقُرْآن إِنَّما يكونُ شِفَاءً لمنْ يَطلبُ الاسْتِشْفَاءَ به، أَمَّا مَنْ يَطلبُ الضَّلالَ فلنْ يهتَدي به، ولهَذَا قَالَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ عبارةً جيدةً فِي «العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّة»، قال: (وَمَنْ تَدَبَّرَ القُرْآن طَالِبًا لِلْهُدَى مِنْهُ؛ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الحَقِّ). أَي مَنْ تدبرَ بِإِخلاصٍ ونيةٍ طيِّبَة، وأَنْ يكونَ طالبًا الهدَى مِنه للهَوَى.

وَالخلَاصَة: أَنَّ القُرْآنَ -وَالحمْدُ للهِ- ليسَ فِيه تناقضٌ إِلَّا عِنْد مَنْ فِي قُلوبِهِم زَيْغ، أَوِ الجُهَّالِ الذِين يَطلبُون العَلْم، فإِذا بُيِّنَ لهمُ اطمَأَنَّتْ نُفُوسُهم.

[١] هَذِه الآيَةُ مِنْ أَشْكَلِ مَا يَكُون، ﴿فَإِن كُنتَ﴾: والخِطَابُ للرَّسولِ ﷺ، ﴿فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾: وهو القُرْآن؛ ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾: هلْ عِنْدهُم عِلْمٌ مِنْ هَذَا أَو لا؟! ولَوْ سأَلهُمْ لوَجَدَ عِنْدهم عِلْم؛ لأَنَّ النَّبِي ﷺ قد نُوِّهَ عَنْه فِي التوْراةِ والإِنْجِيل، وعُرِفَ بِصفَاتِه واسْمِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

---

(١) توهم ما لا يليق برسول الله ﷺ. (الشارح)

ثُمَّ أَكدَّ أَنَّ ما جاءَه حقٌّ لا شَكَّ فِيه، فقال: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، وهَذِه الجمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بِاللَّامِ والقَسَمِ المقَدَّر؛ لأَنَّكَ فِي إِعرابِها تَقُول: اللَّامُ للقَسَم. أَو واقِعٌ فِي جَوابِ القَسَم، فأَكَّدَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ مَا جاءَه حَق، ثُمَّ قَال: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾.

فهَذِه فِيهَا إِشْكَال، وهو أَنْ يَقولَ قائلٌ ممَّنْ فِي قَلبِه زَيْغ: إِنَّ النَّبِي ﷺ عِنْده شَك.

ونحنُ نعلمُ أَنَّه لا شَكَّ عِنْد النَّبِيِّ ﷺ فِيما أُنزلَ إِلَيْه.

وهَذَا المثالُ يأتِي بِه الممَوِّهُ للطَّعنِ بالرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وذَلِك مِنْ وجْهين:

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾، فأَحالَه اللهُ عَلَى سؤالِ الذِينَ يَقرأُونَ الكتاب، كاليَهودِ والنَّصارَى مثلًا، وكونُه يُحالُ عَلَى مَنْ يَدُلُّه عَلَى اليَقِينِ فِيما أُنزلَ إِلَيْه؛ يدُلُّ عَلَى وجودِ الشَّكِ فِي قلبِه.

الوَجْهُ الثَّانِي: قال: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، والنَّهْيُ عنِ الشَّيءِ يدلُ عَلَى وقوعِه، كما لو قلتَ لشخْص: لا تَكونَنَّ مِنَ اللاعِبين. إذا رأَيتَه يلعَب.

فيُمَوِّهُ عَلَى النَّاسِ ويقُول: هَذَا القُرْآنُ يدلُّ عَلَى أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ شَاكٌّ فِيمَا أُنزلَ إِليه.

ولكنَّ هَذَا القولَ لا يُقولُه أَحد، إِلا مَنْ قرأَ القُرْآن للانتقَادِ لا للاسْتِرْشَاد، ومَنْ زاغَ قلبُه -والعِيَاذ بالله-.

فنقولُ لهَذَا الرَّجُل: هَذِه الآيَةُ لا تدلُّ عَلَى ما قُلتَ، ولا ترمِي إِلى ما رُمْتَ؛ لأَنَّ النَّبِي ﷺ لـمْ يقَعْ مِنْه شكٌّ ولا امتراءٌ فِيما أُنزلَ إِليه، وكيف يقـعُ مِنْه الشَّكُّ وهـو الذِي

وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ شَكٌّ وَلَا امْتِرَاءٌ فِيمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ، كَيْفَ وَقَدْ شَهِدَ اللهُ لَهُ بِالإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

وَيَقُولُونَ: إِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّعْبِيرِ ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ [يونس:٩٤]، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وُقُوعُ الشَّرْطِ، بَلْ وَلَا إِمْكَانُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَـٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَـٰبِدِينَ﴾(1) [الزُّخْرُف:٨١]، ....

يدعو النَّاسَ إِلَى الإِيمان؟! وكيف يَقعُ مِنه الشَّكُّ وهو الذِي شَهِدَ اللهُ له بالإِيمان؟ فقَالَ تَعالَى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٨].

فهَؤُلَاءِ نَظرُوا إِلَى القُرْآن بِعينِ الأَعْور، والأَعورُ لا يَنظرُ إِلَّا مِنْ جانبٍ واحد، فلوْ كانَ هُناك جملٌ أَعورُ؛ لرعَى الشَّجرةَ مِنْ جهةٍ دونَ الأُخرَى، ولو كان ظَبيٌ أَعْورُ؛ لجاءَه الصَّيادُ مِنَ الجانبِ الآخرِ فأَمسكَه بيدِه!!.

فهَؤُلَاءِ -والعِيَاذُ باللهِ- يَنظرونَ إِلى القُرْآن مِنْ وجْهٍ ويتركونَ مِنْ وجهٍ آخر، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لمْ يكنْ عِنْده شكٌّ إِطلاقًا ولا امترَاء، لكنَّ هَذَا مِنْ بابِ تأْكيدِ الامْتِنَاعِ فقال: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ فاسأَل.

---

(١) في معنى هذه الآية أقوال: أظهرها أنه إذا كان للرحمن ولد -على سبيل الفرض الممتنع- فإن ذلك لن يحملني على عبادة ذلك الولد، بل سأكون أول العابدين لله ولن أعبد الولد، وذلك لأن المعبود لم يذكر فيها، فنصرف المعنى إِلَى من لا تصح العبادة إلا له وهو الله تعالى. (الشارح)

فَإِنَّ وُجُودَ الوَلَدِ لله عَزَّوَجَلَّ مُمْتَنِعٌ غَايَةَ الامْتِنَاعِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مَرْيَم:٩٢]، فَكَذَلِكَ الشَّكُّ وَالِامْتِرَاءُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فِيمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مُمْتَنِعٌ غَايَةَ الامْتِنَاعِ، وَلَكِنْ جَاءَتِ العِبَارَةُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ الشَّرْطِيَّةِ لِتَأْكِيدِ امْتِنَاعِ الشَّكِّ وَالِامْتِرَاءِ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فِيمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنَ الله عَزَّوَجَلَّ[١].

---

[١] وذَلِك أَنَّ (إِنْ) لا تَسْتَلزِمُ الوقُوعَ، بِخِلافِ ما لوْ قُلتُ لكَ: إِنْ جاءَ زَيْدٌ فأَكرِمْه. فهَذَا لا يدلُّ عَلَى مجيءِ زَيْدٍ، لكنْ إِذا قُلتُ: إِذا جاءَ زَيْدٌ فأَكْرِمْه. فهَذَا يدلُّ عَلَى أَنَّه سيأْتِيك، وأَنَّك مأمورٌ بإِكرامِه إِذا جَاء، فَـ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ لا تدلُّ عَلَى إِمكانِ الوقوعِ ولا عَلَى امتناعِه.

والمثالُ: إِنْ جاءَ زيدٌ فأَكرِمْه. لا يَسْتَلزِمُ هَذَا فِي القَضِيةِ الشَّرْطِيَّةِ أَنْ يَجِيءَ، وقدْ يَكونُ مَجيئُهُ مُستَحِيلًا.

كذَلِك: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ فنَفسُ الشَّيءِ، إِذْ لا يَلزمُ مِن ذَلِك وقوعُ الشَّكِّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ ولهَذَا نَجزِمُ أَنَّه لمْ يَقعْ مِنْه شَك، وأَنَّ هَذِه الآيَةَ لا تدلُّ عَلَى إِمكانِه، فضْلًا عنْ وقوعِه.

ونظيرُها تمامًا قولُه: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾، فهلْ نَقُولُ: إِنَّه يُمكنُ أَنْ يَكونَ له ولدٌ؛ لأَنَّه قَال: إِنْ كانَ للرَّحمَنِ ولَد؟

فَالجوَاب: لا يُمْكِنُ، لكنْ هُو عَلَى فرْضِ أَنْ يَكونَ لَه وَلَد فأَنَا أولُ عَابدٍ لـهَذَا الوَلَد، وهَذَا يُقَالَ رَدًّا عَلَى النَّصارَى الذِينَ ادَّعَوْا أَنَّ عِيسَى ابْنُ اللهِ وعبدُوا عِيسَى؛ فقَالَ اللهُ لنَبِيِّه: قُلْ لهم: إِنْ كانَ له وَلدٌ فأَنَا أَولُ مَنْ يَعبدُ الوَلدَ لا أَنتم أَيُّها النَّصارَى، ولكنْ ليسَ له وَلَد!.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الحِكْمَةُ مِنْ كَوْنِ بَعْضِ القُرْآنِ مُتَشَابِهًا ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ الحِكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ ابْتِلَاءُ العِبَادِ وَاخْتِبَارُهُمْ لِيَتَبَيَّنَ الصَّادِقُ فِي إِيمَانِهِ مِنَ الشَّاكِّ الجَاهِلِ الزَّائِغِ، فَالصَّادِقُ فِي إِيمَانِهِ الرَّاسِخُ فِي عِلْمِهِ، الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ، ....

وَهنَاكَ احتَمالٌ ثَانٍ: وهو إِنْ كان للرَّحمنِ وَلدٌ فلنْ أَعبدَه، وَلكنِّي أَولُ العابدينَ للهِ لا للولَد.

ونَحنُ قرَّرْنَا: وأَنَا أَولُ العَابِدينَ لـهَذَا الوَلد. ردًّا عَلَى النَّصارَى الذِين ادَّعَوْا أَنَّ للهِ ولدًا -وَهُو عِيسَى- وعَبدُوه، وكِلا المعنيينِ صَحِيح.

أَمَّا قَولُ مَنْ قَال: إِنَّ (إِنْ) هُنا نافِية، والمعْنَى: ما كانَ للرَّحمنِ ولَد. فهَذَا بعِيد، ولمْ يَأتِ مثلُ هَذَا التعبيرِ فِي اللُّغةِ العرَبية؛ فلا تُحملُ الآيةُ عليْه.

إِذَنِ: اسْتَفَدْنا مِنْ هَذَا فَائدةً عظيمَةً، وهِي أَنَّ (إِنْ) الشَّرْطيةَ لا تَدلُّ عَلَى جوازِ وقوعِ الشَّرْط، بل قد تَدخلُ عَلَى شيءٍ مُمتَنعٍ غَايةَ الامتِنَاع، فلا يَلزمُ للنَّهْي عن الشَّيءِ أَنْ يكونَ واقعًا، فمثلًا لو قلتُ لكَ: لا تَخرجْ مِنَ الفصلِ قبلَ أَنْ تَستأْذِن. فهَذَا لا يَلزمُ أَنْ تَكونَ خَرجْتَ، فالنَّهْيُ عنِ الشَّيءِ المستقبَلِ لا يَلزمُ مِنه أَنَّه واقِع.

وَخُلَاصةُ القَوْل: أَنَّ قولَه تَعالَى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، لا يَستلزِمُ وقُوعَ الشَّك، وعليه أَدلَّةٌ مِنْها قولُه تَعالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾، فهَذَا شَرطٌ ولا يَستَلْزمُ وقوعَ المشْرُوط.

ونَقولُ أَيْضًا: إِنَّ النَّبي ﷺ قد صرَّحَ اللهُ فِي آياتٍ أُخرَى بأَنَّه يُؤمنُ باللهِ فلا يَقع مِنْه شَكٌّ، قَالَ تعالَى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾.

وَيعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَيْس فِيهِ تَنَاقُضٌ وَلَا اخْتِلَافٌ، فَيَرُدُّ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ إِلَى مَا كَانَ مُحكَمًا لِيَصِيرَ كُلُّهُ مُحكَمًا، مِنَ الشَّاكِّ الجَاهِلِ الزَّائِغِ الَّذِي يَتَّبِعُ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ لِيَضْرِبَ كِتَابَ اللهِ تَعَالَى بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، فَيَضِلَّ وَيُضِلَّ، وَيَكُونُ إِمَامًا فِي الضَّلَالِ وَالشَّقَاءِ، فَيَفْتِنُ النَّاسَ فِي دِينِهِمْ، وَيُوقِعُهُمْ فِي الشَّكِّ وَالحَيْرَةِ، وَيَفْتِنُ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٧-٨][١].

---

[١] الحِكْمَةُ فِي أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَجعلُ بعضَ الآياتِ مُتشَابهًا، بلْ والسُّنَّةَ أَيْضًا فِيها مُتشَابه؛ ليَتبينَ الزَّائغُ مِنَ المهْتَدِي، فالزَّائغُ يَتَّبعُ المتشابهَ فَيَضِلُّ ويُضِلُّ غيرَه أَيْضًا، وأَمَّا المهتَدِي الرَّاسخُ فِي العِلْم، فيَعلمُ أَنَّه لا تناقضَ فِي القُرْآن، وأَنَّه -أَي القُرْآن- قد جاءَ بالحَقِّ وبَيِّنًا للنَّاس، كما قَالَ تَعالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، أَي لكلِّ شَيءٍ يَحتاجُ إِلَى بيَان.

فالرَّاسِخونَ فِي العِلمِ يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، ومع ذَلِك يَخْشَونَ عَلَى أَنْفُسِهم فيَقولُون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾؛ لأَنَّ هَذَا المقامَ مقامُ ظَن، فقد يَأْتِي الشَّيْطَانُ للإِنْسَان ويَهمِسُ فِي قلبه، حَتَّى يَكونَ هَذَا الشَّكُ الذِي هو فِي أَوَّلِه وسْوَاس، يَكونُ أَمرًا حقيقيًّا فيَهلِك -والعِيَاذ بالله-.

ولهَذَا لما وصفَ اللهُ الرَّاسخينَ فِي العِلمِ بأَنَّهم يَقولونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾. ذكرَ أَنَّهم يَسأَلُونَ اللهَ تَعالَى أَلَّا يُزيغَ قُلوبَهم بَعد إذ هَداهُم، وأَنْ يَهبَ لهم رَحْمَة؛

لأَنَّ المقامَ مقامُ ظَن، فيُخشَى عَلَى المرءِ أَنْ يَزِلَّ ويَزِيغَ بسببِ ما يُوردِهُ الشَّيْطَان عَلَى قلبِه مِنَ الشُّبُهَات، إِنْ لمْ يَتداركْهُ اللهُ بَعفوِهِ ومَغفرتِه.

ويَجِبُ أَنْ نَعلمَ الفرقَ بينَ شَخصٍ يَقرأُ مُسْتَرشِدًا، وشخصٍ يَقرأُ مُنتَقِدًا، سواءٌ فِي القُرْآن أَو فِي السُّنةِ أَو فِي كلامِ العُلَماء، فإِنَّه مَنْ كانَ مُسْتَرشِدًا وُفِّقَ وَهُدِي، ومَنْ كان مُنْتَقِدًا فإِنَّه لا يُوَفَّقُ ولا يُهْدَى.

ومِنْ ذَلِك: لوْ أَنَّ الإِنْسَانَ قَرأَ الأَورادَ الصباحيةَ والمَسَائيةَ ليُجرِّبَ هل تَحميهِ أَو لا تَحمِيه؛ فإِنَّه لنْ يَنتفعَ بِهَا؛ لأَنَّه لمْ يُؤمِنْ، ولو أَنَّه قرأَها مُؤمِنًا بأَنَّها ستَحمِيهِ وتَنفعُه؛ انتفعَ بِها.

وَلِهذَا: تَجدُ مِنَ الناسِ مَنْ يَقرأُ الآيَةَ عَلَى المريضِ ويُشْفَى، ويَقرأُها آخرُ ولا يُشْفَى، كلُّ ذَلِك بِنَاءً عَلَى الإِيمَان الواقعِ فِي القَلب.

وكما أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ جعل ابتلاءً وامتِحانًا فِي الأُمورِ الشَّرعِية، فإِنَّه رُبَّما يَجعلُ فِي الأُمورِ القَدَريةِ ابتلاءً وامتحانًا، فربما تُيَسَّرُ للإِنْسَانِ أَسبابُ المعصيةِ وتكونُ سهلةً ليَبتليَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَدَعُ المعَاصِي لصعوبتِها وعدمِ تَيْسُّرِها، كما لو كانَ الإِنْسَانُ فِي بلدٍ محافِظ، فلا يَستطيعُ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى الزِّنَا أَو شُرْبِ الخَمرِ أَو ما أَشْبَه ذَلِك.

وقد يُيسرُ اللهُ المعصيةَ لإنسانٍ، وتَسْهُلُ بكلِّ طريق، ويُنظرُ هل إِيمَانُه قَوِيٌّ، فيَحملُه خوفُه مِنَ اللهِ عَلَى تركِ المعصيةِ وفِعلِ الطاعَة؟ أَو هل إِيمَانُه ضَعيفٌ إِذا تَيَسَّرَتْ له المعْصيةُ انقادَ لها.

ولذَلِك: امتحنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اليَهُودَ وامتحنَ الصَّحَابةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فاليَهُودُ منعَهـم اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِـنَ الصَّيـدِ يـومَ السَّبْت، فصـارتِ الحِيتَانُ تَأْتِـي يـومَ السَّـبْتِ

شُرَّعًا عَلَى ظهرِ الماءِ بكثرَة، وفِي غيرِ يومِ السَّبتِ لا يأْتِي شَيءٌ، واليَهُودُ أَصحابُ طمعٍ وحُبٍّ للمال، قَالَ اللهُ عنْهم: ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِ﴾ [المائدة:٤٢]، فقالوا: لا يُمكنُ أَنْ نَصْبرَ عَلَى هَذَا، فهَذَا يُحَلُّ باقتصادنا.

فوَضَعُوا الشِّبَاكَ يومَ الجُمُعَة؛ كَي تأْتِي الحِيتانُ يومَ السَّبتِ فتدخلُ فِي الشِّبَاك، وإذا كان يومُ الأَحَدِ أَخذُوها، وقالوا: قُولُوا لربِّكم: يا ربَّنَا لمْ نصْطَدْ حِيتَانًا يومَ السَّبتِ. وَهَذِه حِيلَة، فجَازاهُمُ الله، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٥]، فأَصبَحُوا قِرَدَةً خَاسِئَةً ذلِيلَةً.

وسبحانَ اللهِ! لمْ يجعلْهُم اللهُ كِلَابًا؛ لأَنَّ القِرْدَ أَقربُ ما يَكونُ شَبهًا بالإِنْسَان، ومعصِيَتُهم أَقرَبُ ما تَكونُ شَبهًا بالحِل، فظَاهِرُها الحِلُّ وهي حَرَام، فالقِردُ كأَنَّه آدَمِي، فهَذِه المشابَهَةُ -مشابَهَةُ فعلِهِم للحَقِّ- جعلتْ عقوبتَهم مشابَهَةً للبشَر.

أَمَّا الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فقَالَ اللهُ تَعَالَى لهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ﴾ [المائدة:٩٤]، فابتُلُوا بالصَّيدِ وهم مُحْرِمُون، تنالُه أَيدِيهِم فِي الصَّيدِ الذِي يَمْشِي، ورماحُهُم فِي الصَّيدِ الذِي يَطِير، والمعروفُ أَنَّ الصَّيدَ لَا يُمسَكُ باليَد، والطَّائرَ لا يُنَالُ بالرُّمْح، بل يُنالُ بالسَّهْم.

لكنَّ اللهَ ابتلَاهُم فجعلَ الصُّيودَ الزَّاحفةَ يُمسِكُهَا بيدِه، والطَّائرةَ يُمسِكُها برُمْحِه امتحَانًا مِنَ الله! ولكنَّ الصَّحابةَ لمْ يُمسكِوا مِنْ ذَلِك شيئًا بل تركُوه.

فهكذا الإِنْسَان، ربما يُيسرُ له اللهُ مِنْ أَسبابِ المعصيةِ ليَبتليَه، وهكذا أَيْضًا فِي القُرْآن ابتلى اللهُ العباد، بأَنْ جعلَ فِيه أَشياءَ مُتشابهةً ليَعلمَ عَزَّوَجَلَّ مَنْ هو المؤمنُ حقًّا مِنَ الزَّائغ.

تَتِمَّةٌ

التَّشَابُهُ الوَاقِعُ فِي القُرْآنِ نَوْعَانِ: حَقِيقِيٌّ وَنِسْبِيٌّ[١].

---

[١] قَوْلُهُ: «**التَّشَابُه الواقعُ فِي القُرْآن نوعَان: حقيقِي ونسبِي**»:

أَمَّا الحقيقِي: فهو ما كان مُشْتَبِهًا عَلَى كلِّ أَحد.

والنَّسْبِي: ما كان مشتبِهًا عَلَى قومٍ دُونَ قَوْم.

ومِثالُ الحقِيقِي: كلُّ ما أَخبرَ اللهُ بِه عن نَفسِه وعنِ اليومِ الآخر، فإِنَّ حقائقَ هَذِه الأَخبارِ مُشتبِهةٌ عَلَى كلِّ أَحد، أَي غيرُ واضحةٍ ولا مَعلُومة، ودليلُ ذَلِك قولُه تَعالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، فنفَى أَنْ نُحيطَ به عِلمًا؛ وذَلِك لأَنَّنا لا نَعلمُ حَقائقَ صِفَاتِه.

فلو قَالَ لكَ قَائل: كيف استوَى اللهُ عَلَى العَرْش؟ فَقُلْ: لا أَعلمُ حقِيقتَه، ولكنْ أَعلمُ معنَى الاستِواء، أَمَّا عَلَى أَي كيفِيةٍ هو، فهَذَا لا أَعلمُه.

ونحنُ نَعلمُ أَنَّ للهِ يدًا حقيقِة، أَمَّا حقيقةُ هَذِه اليدِ فهَذِه لا نَعلمُها، كما أَنَّ فِي الجنَّةِ عَسَلًا ومَاءً ولَحمًا ولَبنًا، ولا نَعلمُ حقيقتَه، لكنْ نَعلمُ معْنَى اللَّبنِ والخَمرِ واللَّحمِ والعَسل.

فصارتْ هَذِه الإِخبَارَاتُ معلومةً لنا مِنْ حيثُ المعْنَى، لكنَّها مجْهولةٌ مِنْ حيثُ الحقيقة لكلِّ واحدٍ مِنا، كما جاء فِي الحديث: «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ».

فَالحَقِيقِيُّ: مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِثْل: حَقِيقَةِ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ، فَإِنَّا -وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ مَعَانِيَ تِلْكَ الأَخْبَارِ- لَا نَعْلَمُ حَقَائِقَهَا وَكُنْهَهَا، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وَقَالَ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وَقَالَ عَمَّا فِي اليَوْمِ الآخِرِ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السَّجْدَة:١٧]، وَفِي الحَدِيثِ القُدُسِيِّ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ اللهَ قَالَ: «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ[١]، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ[٢]، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ[٣]»(١).

فَمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ فِيهِ أَلْفَاظٌ مُتَشَابِهَةٌ تُشْبِهُ مَعَانِيهَا مَا نَعْلَمُهُ فِي الدُّنْيَا، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ،......

---

[١] قولُه: «مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ»: أَي مما يُرَى.

[٢] قولُه: «وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ» أَي: ممَّا يُسْمَعُ، كنغماتِ الحورِ العِينِ وما أَشبَهَها.

[٣] قولُه: «وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»: لأَنَّ الإِنْسان لا يُدركُ ذَلِك بوهمِهِ ولا حسِّه، فهو فوق ما نَتصَوَّر، وفوق ما سمعْنَا، وفوق ما رَأَينا، لكنَّنا نَعلمُ أَصل المعْنَى بالضَّرورة، فلولا أَنَّنا نَعلمُ أَصل المعْنَى؛ لكان المخْبَرُ عنْه لا فَائدةَ مِنْه، ولأَنَّه لا يَعلمُ حقيقةَ ما أَخبرَ اللهُ به عنْ نفسِه إلا الله، حَتَّى إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٠٧٢)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٢٤).

وَنَحوَ ذَلِكَ، وَنَحنُ نَعلَمُ أَنَّ مَا دَلَّتْ عَلَيهِ هَذِهِ الأَسماءُ مِنَ الصِّفَاتِ لَيسَ مُمَاثِلًا فِي الحَقِيقَةِ لِـمَا لِلمَخلُوقِ مِنهَا، فَحَقِيقَتُهَا لَا يَعلَمُهَا إِلَّا اللهُ. كَمَا نَعلَمُ أَنَّ فِي الجَنَّةِ لَحمًا، وَلَبَنًا، وَعَسَلًا، وَمَاءً، وَخَمرًا، وَنَحوَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَيسَ حَقِيقَةُ ذَلِكَ مِنْ جِنسِ مَا فِي الدُّنيَا، وَحِينَئِذٍ لَا يَعلَمُ حَقِيقَتَهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

وَالإِخبَارُ عَنِ الغَائِبِ لَا يُفهَمُ إِنْ لَمْ يُعَبَّرْ عَنهُ بِالأَسمَاءِ المَعلُومَةِ مَعَانِيهَا فِي الشَّاهِدِ[١]، وَيُعلَمُ بِهَا مَا فِي الغَائِبِ بِوَاسِطَةِ العِلمِ بِمَا فِي الشَّاهِدِ مَعَ العِلمِ بِالفَارِقِ المُمَيِّزِ، وَأَنَّ مَا أَخبَرَ اللهُ بِهِ مِنَ الغَيبِ أَعظَمُ مِمَّا يُعلَمُ فِي الشَّاهِدِ.

---

[١] قولُه: «**والإخبارُ عنِ الغائبِ لا يُفهَم إنْ لمْ يُعبَّر عنه بالأَسماءِ المعلومةِ معانِيها فِي الشاهد**»: أَي أَنَّه لا يُمكنُ أَنْ نَعلمَ معْنَى الغَائب، إِلا إِذا عُبِّرَ عنه بأَسماءٍ نَعرِفُ معانِيها فِي الشَّاهِد، فلو أَخبرنَا اللهُ عمَّا فِي الجنَّةِ مِنْ أَسماءٍ غيرِ معلومةٍ لنا، كما لو سَمَّى العَسلَ بغيرِ اسمِه، وأَخبرنَا اللهُ أَنَّه فِي الجنَّة؛ ما استفدنَا مِنْ ذَلِك، فالشَّيءُ الغائبُ إِنْ لمْ يُعبَّرُ عنه بأَسماء تُعلَمُ معانِيها فِي الشاهد؛ لمْ يكنْ هناك إِمكانٌ للوصُولِ إِلَى معْنَاه.

لكنَّ حقيقةَ هَذَا غيرُ حقيقةِ هذا، ولهَذَا قال: «**معَ العِلْمِ بالفارِقِ المميِّز**»، ومعْنَى المميِّز: أَي الذِي يُميِّزُ بين الغَائبِ والشَّاهِد، فنحنُ نَعلمُ معْنَى السَّميعِ بالنِّسبةِ لنا وبالنِّسبةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، لكنَّنا لا نَعلمُ الفرقَ العظيمَ بين سَمْعِ اللهِ وسمْعِنا، فسمْعُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ واسِع، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]، فعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «الحَمْدُ للهِ الذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتِ المُجَادِلَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُكَلِّمُهُ وَأَنَا فِي نَاحِيَةِ البَيْتِ، مَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ»(١)، فليسَ سَمْعُ اللهِ كسمْعِ البشَر.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤٠/ ٢٢٨ رقم ٢٤١٩٥)، وابن ماجه (١/ ٦٧ رقم ١٨٨)، وغيرهما.

وَهَذَا النَّوْعُ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ لِتَعَذُّرِ الوُصُولِ إِلَيْهِ[١].

بل إِنَّ المخْلوقاتِ تَختلفُ حواسُّها بالنِّسبةِ للمَسمُوعِ والمرْئِي، فهناك أَصواتٌ فوق صوتِ الإِنْسَان، لا يَسمعُها الإِنْسَانُ وتسمعُها الحيوانَات.

فقدْ كانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي المدينةِ ذاتَ يوم، فجَالَتْ(١) به بغلتُه حَتَّى كادتْ تُلقِيه؛ لأَنَّها سمعَتْ صاحبَ قبرٍ يُعذَّبُ فِي قبرِه(٢)، لكنَّ هَذَا الصوتَ فوق أَسْماعِنَا.

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِذَا وُضِعَتِ الجِنَازَةُ، فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدِّمُونِي، قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا، أَينَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الإِنْسَان، وَلَوْ سَمِعَهَا الإِنْسَان لَصَعِقَ**»(٣).

فالحاصلُ: أَنَّ هَذِه المسَمَّياتِ عُبِّرَ عنْها بأَسماءِ ما نَعلمُه فِي الدُّنيا؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ نَتوصَّلَ إِلى فَهْمِها، ولولا ذَلِك لما فَهِمْنَاها.

[١] قولُه: «**وهَذَا النَّوعُ الذِي لا يَعلمُه إِلا الله لا يُسأَل عنه**»: أَي لا يُسأَلُ عنه لتعذُّرِ الوصولِ إِليه، ولـهَذَا كان مِنْ كمالِ أَدبِ الصَّحابةِ وفِقْهِهم ومعرِفتِهم باللهِ عَزَّوَجَلَّ، أَنَّهم ما سأَلوا النَّبي ﷺ عنْ هَذِه الأَشياء، ما قالوا: كيفَ استَوَى؟ ولا كيفَ ينزِل؟ ولا كيفَ يضحَك؟ ولا كيفَ يأَتِي؟ ولا كيف يُهرْوِل؟ فآمَنُوا وصدَّقُوا.

لكنْ لـما جاءَ المتَعمِّقُون؛ صاروا يَقولـونَ هَذَا ويَسألونَ عنْ كلِّ شَيْءٍ، هلْ للهِ أَصَابع؟! هلْ للهِ أَظفار؟! كيف استوى أَمُتَربعًا؟! وهَذَا حرامٌ لا يَجوز؛ لأَنَّ هَذِه الأَشياءَ

---

(١) جَالَتْ: أَي فَرَّتْ وسَارتْ بِسرْعة، ومِنْها «جَالَ القومُ فِي الحرْب»: أَي فَرُّوا وكرُّوا.

(٢) أخرجه الضياء (٦/ ٢٨١، رقم ٢٢٩٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب كلام الميت على الجنازة، رقم (١٣١٤).

وَأَمَّا النِّسْبِيُّ: فَهُوَ مَا يَكُونُ مُشْتَبِهًا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، فَيَعْلَمُ مِنْهُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ وَالإِيمَانِ مَا يَخْفَى عَلَى غَيْرِهِمْ، إِمَّا لِنَقْصٍ فِي عِلْمِهِمْ أَوْ تَقْصِيرٍ فِي طَلَبِهِمْ، أَوْ قُصُورٍ فِي فَهْمِهِمْ، أَوْ سُوءٍ فِي قَصْدِهِمْ[١].

لا يَسأَلُ عنْها إِلا مُتَنَطِّع، والمتنطعُ مآلُه الهلاكُ والدمَار، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلا هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ، أَلا هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ، أَلا هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ»(١)، وهمُّ الذِين يَتشدَّقُون فِي الكلام، ويَتشدَّدُون فِي المعَانِي والأَعمال.

فالواجبُ علينا نحو هَذِه الأُمور: السُّكُوتُ وأَلَّا نسأَلَ عنْها، والسُّكوتُ عنْها هو القوْل، والجهلُ بِها هو العِلْم؛ فـ«السُّكوتُ عنْها هو القوْل»: معْنَاه أَنَّكَ إِذا سكتَّ فأَنتَ قَائل؛ لأَنَّ هَذَا سُكوتٌ بحق، وإِذا جَهِلْتَها فأَنت عالِمٌ؛ لأَنَّ حقيقةَ الأَمرِ أَنَّ حقائقَ هَذِه الأَشياءِ مجهولةٌ، فأَنتَ الذِي عَلِمْتَ وأَنْزلتَها منزلتَها.

[١] هَذَا تَشابُهٌ نِسبِي، وعليه يَتنزلُ قولُه تَعالَى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧]، فهَذَا التَّشابُهُ نسْبِي، يعلمُهُ أُناسٌ ويَشتبِهُ عَلَى أُناس، يَعلمُه الرَّاسخُونَ فِي العلمِ والإِيمان، فعِنْدهم رسوخٌ فِي العِلم، وتعمقٌ فِيه، ووصولٌ إِلَى الغَاية.

والإِيمان: أَيْضًا إِيمانُهم راسخٌ قَوِي، قلوبُهم مُطمَئِنَّة، فهَؤُلاءِ يَعلمُونه، أَمَّا غيرُهُم، فيَقولُ: «ما يَخْفَى عَلَى غيرِهم».

وأَسبابُ الخفاءِ أَربَعة:

١ - النَّقصُ فِي العِلْم.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

٢- والتَّقصيرُ فِي الطَّلَب.

٣- والقُصورُ فِي الفَهْم.

٤- والسُّوءُ فِي القصْد.

هَذِه هي العللُ المهْلكةُ للإِنْسان، الحائلةُ بينَه وبينَ العِلم:

فالنَّقصُ الأَول: أَنَّه نَاقصُ العِلم: أَي لا يعلمُ إِلا أَشياءَ قليلة، مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ وأَقوالِ السَّلَف، فليسَ عِنْده اطِّلاع، لكنَّه مع ذَلِك يَرَى أَنَّه أَفضلُ مِنَ الجبَل، فإِذا قِيل له: قَالَ الإِمامُ أَحْمدُ. قال: وما الإِمامُ أَحْمَدُ؟ الإِمامُ أَحْمَدُ رجلٌ ونحنُ رجَال.

وإِذا قِيل: قَالَ أَبُو بَكْرٍ. قال: ومَنْ أَبُو بَكْرٍ؟ أَبُو بَكْرٍ رجلٌ ونحنُ رجَال، أَنتَ قُل: قَالَ رسولُ اللهِ! فعَلَى العينِ والرَّأْس، أَمَّا غيرُه فأَنا رجلٌ مثلُه.

ومعَ ذَلِك: إِذا ناقشتَه ما وجدتَه يَعدُو شيئًا يسيرًا مِنَ العِلم، ورأَيته لا يَعرِفُ مِنْ أَنواعِ العلومِ إِلا هَذَا الحديثَ أَو الحدِيثَين، الذِي يَقولُ إِنَّه بهما ارتَقَى إِلى أَوجِ العُلَا.

والنَّقصُ الثَّانِي: التَّقصيرُ فِي الطَلَب: ما يَطلبُ العلمَ ولا يَجِدُّ فِيه، إِذا قرأَ صفحةً مِنَ الكتابِ قال: تَعِبْت. أَكثرُ وقتِه مشغولٌ فِيما لا فائدةَ فِيه.

والحقيقةُ أَنَّ طلبَ العلمِ يحتاجُ إِلى مُثابَرة، والعلمُ يتتابعُ مثلُ الماءِ يتْبَعُ بعضُه بعضًا، فإِنْ تابعْتَه بَقِيَتِ الأَرضُ رَيَّةً، وإِنْ تَقلَّص يَبِسَتِ الأَرضُ ثُمَّ تَحتاجُ إِلى سَقْيٍ مِنْ جديد.

وهكذا العِلم، إِنْ لمْ تُتابعْه نَسيْتَه، وإِنْ تَابعْتَه حصَّلْتَ فائدتَيْن:

الفائدةُ الأُولى: تجدُّدُ المعْلومَات.

والفائدةُ الثَّانِية: تَذكُّرُ ما مَضَى؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ إِذا تابعَ يَكونُ قلبُه مرتَبطًا بالعِلم وطلَبِه، وفرقٌ بينَ الإِنْسَان الذِي فتحَ صدرَه للعِلم، مستعدًا لَه، يَرَى أَنَّ غنِيمتَه مِنَ الدُّنيا هي العِلم، فيَكونُ قابِلًا لَه ومستحضِرًا لَه، وبينَ شخصٍ يجعلُ طلبَ العلمِ عَلَى الفرَاغ، أَو مِنْ أَجلِ قَتْلِ الوقتِ فقَط، فهَذَا الثَّانِي لا يُحصِّلُ العِلم.

ولهَذَا قَالَ بعضُ العُلَماء: العلمُ لا يُنالُ براحةِ الجِسْم، بل لا بُدَّ مِن تَعَب.

وقَالَ آخرُون: أَعْطِ العلمَ بعضَكَ يَفُتْك، وأَعطِه كلَّكَ تُدرِكْ بعضَه. أَي العلمْ شَحيحٌ لا يُعطِيكَ بالمثْل، إِنْ صرفتَ بعضَ همَّتِكَ له فاتَك، وإِنْ صرَفتَ جميع همتِكَ لمْ تنلْ مِنه إِلا اليسير.

النَّقصُ الثَّالِث: القُصورُ فِي الفَهْم: وهَذِه مِن اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فذَلِك فضلُ اللهِ يؤتِيه مَنْ يشاء، لكنْ إِذا تمرَّنَ الإِنْسَان عَلَى التَّدبرِ والتَّفهُّم -ولاسِيَّما فِي كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ-؛ ازدادَ فَهْمُه ونَما، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧]، فالإِنْسَان قاصرُ الفَهْم، لا شكَّ أَنَّه يَفوتُه علمٌ كثير.

وكَمْ مِنْ إِنْسَان عِلْمُه قليلٌ لكنَّ فَهمَه جيِّد، يَستنتجُ مِنَ الأَدلَّةِ القليلةِ مسائلَ كثيرة؛ لأَنَّه ذَكِيٌّ وفاهِم، وكَم مِنْ إِنْسَان عِنْده علمٌ كثير، لكنَّ فَهمَه قليل؛ فلا يُستطيعُ أَنْ يَعرِفَ الأَحكامَ التِي يَعلمُها، تَجدُه حافظًا لكتابِ (زادِ المستقنع) أَو كتاب (بلوغِ المَرام)، لكنْ لا يَستطيعُ أَنْ يَستنتجَ مسأَلةً واحدةً مِنْها.

وإِذا سأَلنَا سَائل: هل لـهَذَا المرضِ علاجٌ أَو لا؟

والجوَاب: ما مِنْ داءٍ إِلا وله دَواء، فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا خَلَقَ الله دَاءً إِلَّا وَقَدْ خَلَقَ لَهُ دَوَاءً، عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ»(١).

إِذَنِ: القصورُ فِي الفَهمِ له دوَاء، ودوَاؤُه أَنْ تُمَرِّنَ نفسَكَ عَلَى التَّدبُّرِ والتَّأَمُّل، فإِذا مرَّنْتَها عَلَى هذا؛ انفتحَ لكَ مِن الفَهمِ ما لمْ يَكنْ لكَ سابقًا، وإِلا فمنِ المعلومِ أَنَّ النَّاسَ يختلفون فِي الفَهمِ اختلافًا عظيمًا.

فعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ عِنْدكُمْ مِنَ الوَحْيِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا، وَالذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ رَجُلًا، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ». قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «العَقْلُ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِمُشْرِكٍ»(٢).

والشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحدِيث، قولُه: «إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ رَجُلًا»، فالنَّاسُ يختلفونَ اختلافًا عظيمًا فِي الفَهم.

النَّقصُ الرابعُ -وهو أَقْبَحُهَا-: السُّوءُ فِي القصْد: وهَذَا -والعِيَاذ بالله- يُحْرَمُ العِلمَ لفسَادِ نِيتِه، قَالَ اللهُ تعالى لما قال: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المطففين:١٣]، قال: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٤]، آياتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا يمكنُ أَنْ يَتصورَها أَحدٌ عَلَى أَنَّها أَساطيرُ الأَولِين، إِلا شَخصٌ رانَتْ عَلَى قلبِه ذُنُوبُه

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٥٧ رقم ١٥٦٤).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، رقم (٢٨٨٢).

وَهَذَا النَّوْعُ يُسْأَلُ عَنْ بَيَانِهِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ، إِذْ لَيْسَ فِي القُرْآنِ شَيْءٌ لَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النَّحل:٨٩]، وَقَالَ: ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عِمْرَانَ:١٣٨][1].

-والعِيَاذ بالله-، وصار لا يُدركُ ما فِيها مِنَ المعَانِي الجميلة والآدابِ والأَخلاق، ويُقول: هَذِه أَساطيرُ الأَولين.

وما أَكثرُ سُوءِ القصْدِ فِي أَهلِ البدَع؛ لأَنَّ بَعضَهم يُصِرُّ ويُعاندُ بعد أَنْ يَتبينَ له الحقُّ عَلَى ما كانَ عليه.

فصارتْ أَسبابُ نُقصانِ العِلمِ أَربعة:

الأَوَّل: النَّقصُ فِي العِلم.

الثَّانِي: التَّقصيرُ فِي الطَّلب.

الثَّالِث: القُصورُ فِي الفَهم.

الرَّابع: سُوءُ القَصْد.

[١] قولُه: «**وهَذَا النَّوعُ يُسأَلُ عن بيانِه؛ لأَنَّه يُمكنُ الوصولُ إِليه**»: هَذَا النَّوع هو النِّسْبِي، فلا بأَسَ أَنْ نسأَلَ عنْ بيانِه.

وكلُّ هَذِه الآياتِ وأَمثالِها تَدلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ بينَه لنا بيانًا كاملًا، قَالَ تَعالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، فالكتابُ تبْيَانٌ لكلِّ شَيء، وما مِنْ شَيءٍ يَحتاجُه النَّاسُ مِنْ أُمورِ دِينِهم ودُنياهُم، إِلا وُجِدَ فِي القُرْآن بيانُه.

لكنَّ البيَانَ نوْعان:

١- نَوْعٌ يُبينُ الشَّيءَ بعينِه: كقولِه تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [المائدة:٦]، وكقولِه تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ [النور:٢٧]، وقولِه تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المجادلة:١١]، هَذَا مُبيِّنٌ بعينِه.

٢- وتارةٌ يكونُ البيانُ بالإِرشادِ إِليه والتَّوجِيه، مثلُ قولِه تعَالَى: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢]، فليس فِيها بيانٌ بعددِ الرَّكَعاتِ وكيفِيةِ الصَّلاة، لكنَّ قولَه تعَالَى عنْ رسولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف:١٥٨]، فِيه إِشارةٌ لبيانِ هَذِه الكيفِية؛ لأَنَّ إِقامةَ الصَّلاةِ اتباعُ النَّبيِّ ﷺ فِي صلاتِه، ولـهَذَا قَالَ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيتُمُونِي أُصَلِّي»[١]، وقَالَ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾ [آل عمران:٩٧]، فلم يُبيَّنِ الحجُّ فِي الآية، لكنْ بُيِّنَ فِي مواضعَ أُخرَى مِن القُرْآن، كالذِي فِي سُورةِ البقرَة.

وكذَلِك بَينتْها السُّنَّة، وقد أَمر اللهُ باتباعِ الرَّسول.

فبيانُ القُرْآنِ قد يَكونُ بيانًا مُعيَّنًا، وقد يَكونُ عَلَى سبيلِ الإِرشادِ والتَّوجيهِ لما يُبَيَّنُ بِه الشَّيء، فحينئذٍ يَكونُ قولُه تعَالَى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل:٨٩]، تَكونُ هَذِه قضيةً صادقةً لا يُسْتَثْنَى مِنْها شيءٌ فِي كلِّ شَيْء.

وقد حدثتْ قِصةٌ مع رجلٍ مسلِم، وجلس إِليه رجلٌ نصرانِيٌّ فِي مطعمٍ مِن المطاعمِ فِي بَارِيس، وقَالَ لـه: إِنَّ القُرْآن يَقـول: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة، رقم (٦٠٥).

ثُمَّ قَالَ النَّصرانِي: هَذَا الطَّعامُ الذِي بينَ يديْكَ، أَينَ بيانُه فِي القُرْآن؟ والنَّصرانِي يعلمُ أَنَّ هَذَا غيرُ وَارِد، والقُرْآن هُدًى وليس دليلَ طعام، قَالَ له هَذَا الرَّجلُ العالِمُ: هَذَا موجودٌ فِي القُرْآن. فقَالَ النَّصرانِي: أَينَ هو؟ فدعَا الرَّجلُ المسلمُ صاحبَ المطعمَ فقال: كيفَ تصنعُ هَذَا الطعام؟ فقال: أَضعُ بِهِ كذا وكذا. فقال: هكَذَا فِي القُرْآن؛ لأَنَّ اللهَ تعالى يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، فقد وجَّهنَا اللهُ بأَنَّ أَيَّ شيءٍ لا تَعلمُه، اسأَل عنْه أَهلَ العلمِ بِه، إِذنْ: عَلِمْنَا بالإِرشادِ والتوجِيه.

وتوجدُ آيةٌ فِي القُرْآن، يَستدلُّ بها بعضُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ القُرْآن تبْيانٌ لكلِّ شَيْء، وهي قولُه تَعالَى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، فهلْ يصِحُّ الاستدلالُ بِها؟

الجوَاب: لا يصِحُّ الاستدلالُ بذَلِك؛ لأَنَّ الذِي قبْلها قولُه تَعالَى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، فهَذَا يدلُّ عَلَى أَنَّ المرادَ به اللَّوحُ المحفوظ، لما بيَّنَ اللهُ أَنَّ كلَّ هَذِه الأُممِ أَمثالُنا، ثُمَّ ذكرَ الجزاءَ فِي قولِه: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، علِمْنا أَنَّ المرادَ بالكتابِ أَنَّه اللَّوحُ المحفوظ، أَو الكتابُ الذِي تُكتبُ بِه الأَعمال، كما قَالَ تَعالَى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَـٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف:٤٩]، ونحنُ لا نُنكرُ أَنَّ القُرْآن تَبيانٌ لكلِّ شَيْء، لكنْ ينبغِي أَنْ نَستدلَّ بما هو دليلٌ عَلَى ذَلِك.

إِذَن الخُلاصةُ مِنْ هَذِه الآياتِ الكثِيرة: أَنَّ القُرْآنَ قد بينَ اللهُ فِيه المعَانِي، فكلُّ شَيْءٍ نَحتاجُه فهو مُبيَّنٌ فِي القُرْآن.

وَقَالَ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القِيَامة:١٨-١٩]، وَقَالَ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النِّسَاء:١٧٤]، وَقَالَ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة:١٨٥].

وَلِـهَذَا النَّوْعِ أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ فِي المَسَائِلِ العِلْمِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ، وَالمَسَائِلِ العَمَلِيَّةِ الحُكْمِيَّةِ، وَغَالِبُ المَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا أَوْ كُلُّهَا مِنْ هَذَا النَّوْعِ[١].

فَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ فِي المَسَائِلِ العِلْمِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى:١١]، حَيْثُ اشْتَبَهَ عَلَى النُّفَاةِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ فَفَهِمُوا مِنْهُ انْتِفَاءَ الصِّفَاتِ عَنِ اللهِ تَعَالَى، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ إِثْبَاتَهَا يَسْتَلْزِمُ مُمَاثَلَةَ اللهِ تَعَالَى لِلْمَخْلُوقِينَ، فَنَفَوْا عَنِ اللهِ تَعَالَى مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ بَعْضَهُ، وَأَعْرَضُوا عَنِ الأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ وَالعَقْلِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الكَمَالِ للهِ عَزَّوَجَلَّ[٢]، ....

---

[١] قولُه: «ولـهَذَا النَّوعِ أَمثلةٌ كثيرةٌ فِي المسائلِ العِلْميةِ الخبَريةِ...» إلخ؛ ومعْنَى هذا: أَنَّ مسائلَ الخلافِ التِي كانتْ بين العلماءِ فِي المسائلِ العلْميةِ الخبرِية، والمسائلِ العمَليةِ الحُكْمِية، كلُّ هَذِه المسائلِ غالبُها الاختلافُ فِي المعْنَى، وإلا فإِنَّ علماءَ هَذِه الأُمَّةِ غالبُهم -والحَمْدُ للهِ- نيتُه طيِّبة، لكنْ يَختلفونَ فيشْتبِهُ عليهِم المعْنَى المراد للهِ ورسولِه، فيكونُ الخلافُ فِي المسائلِ العلميةِ الخبرِية، وفِي المسائلِ العمليةِ الحُكْمية.

[٢] هَذَا اشتباهٌ نسْبِي، فأَهلُ التَّعطيلِ مِن المعتزلةِ والجهْميةِ والأَشعرِيةِ وغيرِهم، أَنكرُوا الصِّفاتِ بحُجَّةِ أَنَّ إِثباتَها يَستلزمُ التَّشبيه، فقالُوا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ تَنْفِي

وَغفَلُوا عَنْ كَوْنِ الِاشْتِرَاكِ فِي أَصْلِ المَعْنَى لَا يَسْتَلْزِمُ المُمَاثَلَةَ فِي الحَقِيقَةِ[١].

ثُمَّ لَوْ أَمْعَنُوا فِي النَّظَرِ فِي هَذَا النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ لَتبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَاتِ لَا عَلَى انْتِفَائِهَا؛ لِأَنَّ نَفْيَ المُمَاثَلَةِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ أَصْلِ المَعْنَى، لَكِنْ لِكَمَالِهِ تَعَالَى لَا يُمَاثِلُهُ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَوْلَا ثُبُوتُ أَصْلِ الصِّفَةِ لَمْ يَكُنْ لِنَفْيِ المَثَلِ فَائِدَةٌ[٢].

كلَّ صفةٍ يَشتركُ فِيها المخلوقُ مع الله، فإِنْ لمْ تَفعلْ فأَنتَ ممثِّل. هَذَا هو ظنُّهم ومَبْلَغُ علمِهم.

ولكنْ أَعرَضُوا عن الأَدلةِ السَّمْعِية والعَقْليةِ الثَّابتةِ الواضحةِ فِي إِثباتِ الصِّفاتِ لله؛ فاتَّبعوا المتشابِه وتركوا المحْكَم.

[١] قولُه: «**غفَلُوا عنْ كونِ الاشتراكِ فِي أَصلِ المعْنَى، لا يستلزمُ المماثلةَ فِي الحقيقة**»: وهَذِه قاعدةٌ مِن أَفْيَدِ القواعِد: الاشتراكُ فِي أَصلِ المعْنَى لا يستلزمُ المماثلةَ فِي الحقِيقة.

[٢] أَي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ يَدلُّ عَلَى ثبوتِ أَصلِ المعْنَى، إِذْ لو لمْ يَثبُتُ أَصلُ المعْنَى؛ لكان نَفْيُ المماثلةِ لغْوًا لا فائدةَ مِنْه.

ولهَذَا قَالَ أَهلُ العلمِ فِي قولِ السَّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: «أَمِرُّوهَا كما جاءتْ بِلا كَيْفٍ»: أَي النَّصوصِ والصِّفات، وقَالوا: إِنَّ قولَهم: (بِلا كَيْفٍ): يدلُّ عَلَى إِثباتِ أَصلِ المعْنَى، ولولا أَنَّ أَصلَ المعْنَى ثابت؛ لما كان لقولِهم: (بِلا كَيْفٍ) فائدة.

وهكَذَا الآيةُ الكريمَة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ تدلُّ عَلَى ثُبوتِ أَصلِ المعْنَى، لكنْ بدونِ مُماثلة.

إِذَن: أَجبْنَا عن هَذَا مِنْ ثلاثةِ أَوْجُه:

الأول: أَنَّهم غَفَلُوا عنِ الأَدلةِ الكثِيرة المثْبَتَةِ لصفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثانيًا: غَفَلُوا عنِ الدَّليلِ الحسِّي العَقْلِي، وهو أَنَّه لا يَلزمُ مِن تماثلِ الأَسماءِ أَوِ الصِّفاتِ، تماثُلُ المسمَّياتِ والمَوْصُوفَات.

ثالثًا: أَنَّهم لو أَمعنوا النَّظرَ حقيقةً فِي الآيةِ التِي استدلُوا بِها؛ لتَبينَ لهم أَنَّها تَدلُّ عَلَى ثُبوتِ الصِّفة، لا عَلَى انتفَائِها، ووَجْهُه: أَنَّه تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وهَذَا يَدلُّ عَلَى أَصلِ الصِّفةِ وأَنَّه لا تَماثُل، إِذْ لو كانَ أَصلُ الصِّفةِ غيرَ موجود؛ لكان نَفْي المماثلةِ لا فائدةَ مِنْه، بلْ ولَغْوًا، فلا يُمكنُ أَنْ تُنْفَى المماثلةُ فِي شِيءٍ إِلا وقدْ وُجِدَ الأَصْل، وإِلا لقَالَ اللهُ تَعَالَى: (ليسَ لَه صِفَة)، أَو (لا يُوصَف)، وما أَشبه ذَلِك مِنَ الكلامِ البيِّنِ الوَاضِح.

فإذا قَالَ قَائل: ما الفائدةُ فِي نَفْي المماثلةِ المطلقةِ؟ إِذ لمْ يَقلْ: (ليسَ كمثلِهِ شَيءٌ فِي سمعِهِ أَو بصرَهِ أَو ما أَشبهَ ذَلِك).

قُلْنَا: مِنْ أَجلِ أَنْ يَتبينَ بهَذَا كمالُ صفاتِه عَلَى الإِطلاق، وأَنَّه لا مثيلَ لَه إِطلاقًا، فِي أَي صفةٍ مِنْ صفاتِه.

وقدْ تقدَّم أَنَّ القاعدةَ فِي النَّفْي: الإِجمالُ؛ لأَنَّه أَبلغُ فِي التَّنزيهِ والتَّعظيم، وبهَذَا نعرفُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا النَّصِّ اشتبَهَ عَلَى بعضِ النَّاس دونَ بعض، والذِين لمْ يَشْتَبِه عليهِم هَذَا النَّصُّ هُم أَهلُ السُّنةِ والجماعة، الذِين قالوا: نحنُ نَستدِلُّ بهَذِه الآيةِ عَلَى ثُبوتِ الصِّفات، لكنَّها لا تُماثلُ صفاتَ المخلوقِين.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ فِي المَسَائِلِ العَمَلِيَّةِ الحُكْمِيَّةِ[١] قَوْلُهُ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»(١) حَيْثُ اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فَفَهِمُوا مِنْهُ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْكَمِّيَّةِ وَالكَيْفِيَّةِ، وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ عَلَى العَدَدِ الَّذِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُومُ بِهِ، فَلَا يُزَادُ فِي التَّرَاوِيحِ فِي رَمَضَانَ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ، أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَلَكِنْ مَنْ تَأَمَّلَ الحَدِيثَ وَجَدَهُ دَالًّا عَلَى الكَيْفِيَّةِ فَقَطْ دُونَ الكَمِّيَّةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الكَمِّيَّةُ فِي ضِمْنِ الكَيْفِيَّةِ كَعَدَدِ الصَّلَاةِ الوَاحِدَةِ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ -وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ- مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى. فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً. فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(٢). وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ السَّائِلَ قَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ وَلَوْ كَانَ عَدَدُ قِيَامِ اللَّيْلِ مَحْصُورًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِهَذَا السَّائِلِ، وَلِهَذَا كَانَ الرَّاجِحُ أَنْ يُقْتَصَرَ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ[٢].

---

[١] قولُه: «ومِنْ أَمثِلةِ ذَلِك فِي المسائلِ العَمَلِيةِ الحُكْمِية»: هَذِه مسأَلةٌ عمَلِيةٌ حُكْمِيَّة، وقولُنا: عَمَلِيَّة. لأَنَّها تَتعلقُ بالعمَل، وحُكْمِيَّة: لأَنَّها تَتعلقُ بالأَحكامِ الشَّرعِيةِ الظَّاهِرَة.

[٢] اشْتَبَهَ عَلَى بعضِ النَّاسِ قولُه ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». فقوله: «كَمَا رَأَيْتُمُونِي»: الكافُ للتَّشبِيه، والتَّشبيهُ يكونُ فِي الكَيفيةِ لا فِي الكَمِّية، فظَنُّوا أَنَّ هَذَا شاملٌ

---

(١) رواه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة، رقم (٦٣١).

(٢) رواه البخاري: كتاب الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، مثنى مثنى رقم (٧٤٩).

وَأَمْثِلَةُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، تُعْلَمُ مِنْ كُتُبِ الفِقْهِ المَعْنِيَّةِ بِذِكْرِ الخِلَافِ وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَ الأَقْوَالِ وَاللهُ المُسْتَعَانُ.

للعددِ الذِي هو الكَمِّية، وللكَيفيةِ التِي هِي الصَّفة، وقالُوا: لا يَجوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَزيدَ فِي قيامِ اللَّيلِ عَلَى إِحدَى عَشْرةَ ركَعة. وعَلَى قاعدتِهم لا يَجوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّي أَكثرَ مِنَ العددِ الذِي كان النَّبِيُّ ﷺ يُصلِّيه ليلًا ونهارًا، مع أَنَّه ﷺ قال: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ»[1]، وأَطلَق، فتَبينَ بهَذَا أَنَّ الكَمَّيةَ لا أَثرَ لها إِلا أَنْ تَكونَ داخلةً فِي ضِمْنِ الكَيفِيَّة.

فنَقُول: الكَمِّيةُ ليستْ مُقَيَّدةً فِي كلامِ النَّبِيِّ ﷺ بلْ هي مُطْلَقَة، والمقَيَّدُ بفعْلِه هُو الكَيْفِيَّة، فلا تُصَلِّي إِلا بالكَيْفِيةِ التِي صَلَّى بِها النَّبِيُّ ﷺ، ما لمْ تَكنِ الكمِّيةُ داخلةً فِي الكيفِية، كعددِ الرُّكوعِ وعددِ السُّجُود.

فلوْ قَال: أَنا سأَركعُ مرتينِ أَو ثَلاثًا.

قُلْنَا: لا يَجوز؛ لأَنَّ الرُّكوعَ مرتينِ أَو ثَلاثًا، أَو السُّجودَ ثلاثَ مراتٍ أَو أَربع، هَذَا يُؤدِّي إِلَى اختلافِ الكَيْفِية.

واشْتبَه عَلَى بعضِ النَّاس وجزمَ بأَنَّه يَجبُ الاقتصارُ فِي قِيامِ رَمَضَانَ عَلَى إِحْدَى عَشْرَة رَكْعَة، وإِنْ تَنازلْنَا قُلْنَا: ثلاثَ عَشْرَة رَكْعَة، ولا تَجوزُ الزِّيادةُ عَلَى ذَلِك مُسْتَدِلًّا بالحدِيث، والحَقِيقةُ أَنَّ الحديثَ لا يَدلُّ عَلَى هَذَا لأُمور:

أَولًا: لا يَدلُّ عَلَى هَذَا بلفظِه، وهو قولُه ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيتُمُونِي أُصَلِّي».

ثَانِيًا: أَنَّه قد وُجِدتْ نصوصٌ أُخرَى، تَدلُّ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ غيرُ مُقَيدٍ بعددٍ مُعيَّن،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل السجود والحث عليه، رقم (٤٨٩).

كحديثِ ابنِ عُمَرَ قَالَ: سأَلَ النَّبِي رجلٌ: مَا تَرَى يا رسولَ اللهِ فِي صَلاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً»(١)، ولوْ كانَ العددُ لا يجوزُ تعدِّيه لقال: (مَثْنَى مَثْنَى ولا تَزِدْ عَلَى إِحْدَى عَشْرَة)؛ لأَنَّ هَذَا الرَّجلَ لا يَعلمُ كيفِيةَ صلاةِ اللَّيلِ ولا عددَها، وتأْخيرُ البيانِ عنْ وقتِ الحَاجةِ يُنافِي ما يَجبُ عَلَى رسولِ اللهِ ﷺ مِنَ الإِبلاغِ؛ لأَنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ اللهُ تعالى له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة:٦٧]، وتأْخيرُ البيانِ معَ الحاجةِ إِليهِ خلافُ الإِبلاغِ الذِي أُمرَ بِه الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

إِذَنْ نَقُول: هَذَا مِنَ الأَحاديثِ المشْتَبهة، ولكنْ عِنْدَ التَّأَملِ والنَّظرِ فِي أَطرافِ الأَدلةِ مِنْ كُلِّ نَاحِية، يَتبينُ أَنَّه ليسَ بَمشْتَبِه؛ لأَنَّ الشَّريعةَ ليسَ فِيهَا شَيءٌ مُشْتَبَهٌ مما يَحتاجُ إِليهِ النَّاسُ أَبدًا، لا فِي الأُمورِ العِلْميةِ الخَبَرية، ولا فِي الأُمورِ العَمَليَّةِ الحُكْمِيَّة.



(١) أخرجه البخاري: أبواب المساجد، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠).

القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ
فِي ضَابِطِ مَا يَجُوزُ للهِ وَيَمْتَنِعُ عَنْهُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا

صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى دَائِرَةٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ -كَمَا سَبَقَ- فَلَا بُدَّ مِنْ ضَابِطٍ لِـهَذَا وَذَاكَ[١].

---

[١] قولُه: «فِي ضَابطِ مَا يَجوزُ للهِ ويَمْتَنعُ عنه نَفْيًا وإِثبَاتًا»: هَذَا الضَّابطُ لسنا نحنُ الذِين نَضَعُه، إذْ لا بُدَّ مِنْ ضابطٍ يُعلَمُ بِه ما تَدورُ عليْه صفةُ النَّفْيِ وصفةُ الإِثبَات.

والمرَادُ بالضَّابِطِ: فَهْـمُ ما يُنْفَى عنِ اللهِ وما يُثْبَتُ لَه؛ لأَنَّ أَسماءَ اللهِ وصفاتِه توقِيفِية.

وهَذَا ليسَ كالضَّابطِ فِي بابِ الفِقه، ففِي بابِ الفقهِ إذا قُلنا: ضَابط. فمعنَاه أَنَّه كالقاعدةِ تَقِيسُ عليه، وتَدخلُ فِيه كلُّ الجزْئيات، أَمَّا هَذَا فليسَ كذَلِك.

فالمرادُ بالضَّابط هنا: ما يَجوزُ ويُمتنعُ عنه نفْيًا وإِثْباتًا، وبيانُ ما تَدورُ عليه الصِّفاتُ المنْفِيةُ التِي نفاها الله، أَوِ الصِّفاتُ التِي أَثبتَها الله، لا أَنَّنا نحنُ مَنْ يَضعُ أَشياءَ مِن عِنْدنا ننفِيها أَو نُثبتُها.

والفرقُ بين الضَّابطِ هُنا والضَّابطِ فِي المسائلِ الفِقْهية: أَنَّ الضَّابطَ فِي المسائلِ الفقهيةِ واسع، بِمَعْنَى أَنَّك تُطبِّقُ هَذَا الضَّابطَ عَلَى الجزْئياتِ الوَاقعة، أَمَّا هُنا فلا.

ويُريدُ المؤلفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى نَفَى عنْ نفسِه أَشياءَ تَدورُ حولَ هَذِه الأُمور.

فَالضَّابِطُ فِي النَّفْيِ، أَنْ يُنْفَى عَنِ اللهِ تَعَالَى:

أَوَّلًا: كُلُّ صِفَةِ عَيْبٍ كَالعَمَى، وَالصَّمَمِ، وَالخَرَسِ، وَالنَّوْمِ، وَالمَوْتِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ[١].

ثَانِيًا: كُلُّ نَقْصٍ فِي كَمَالِهِ كَنَقْصِ حَيَاتِهِ أَوْ عِلْمِهِ أَوْ قُدْرَتِهِ أَوْ عِزَّتِهِ أَوْ حِكْمَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ[٢].

---

[١] قولُه: «**أَولًا: كلُّ صفةِ عيبٍ كالعَمَى والصَّمَمِ**»: أَي كلُّ ما نفاهُ اللهُ عنْ نفسِه فهو صفةُ نَقْص، فيُنْفَى عنِ اللهِ كلُّ صفةِ عيْب: كالعَمَى الذِي يُقابلُه البَصَر، والصَّمَمِ الذِي يُقابلُه السَّمْع، والبَكَمِ الذِي يُقابلُه الكَلام، والنَّومِ والموتُ الذِي يُقابلُه كمالُ الحيَاة.

إِذَن: نقولُ للذِين نَفَوا أَنْ يَكونَ اللهُ مُتكلِّمًا، وقالوا: إِنَّ اللهَ لا يَتكلمُ بصوتٍ يُسمعُ مِنْ حرُوف، نَقولُ: إِذَنْ وصفُوهُ بالبَكمِ وهو عيْب، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنزهٌ عنِ العُيوب.

كذَلِك الذِين قالوا: سميعٌ بلا سمْع، بصيرٌ بلا بصَر.

نَقولُ: هَذَا لا يُمكنُ؛ فبصيرٌ بِلا بصَر، معنَاه أَنَّكمْ وصفتمُوه بالعَمَى، وسميعُ بلا سَمْع، وصفتُمُوه بالصَّمَم، وعَلَى هَذَا فَقِسْ.

[٢] قولُه: «**كلُّ نقصٍ فِي كمالِه كنقصِ حياتِه أَو عِلْمِه**»: نقصُ الحياةِ أَيْضًا مُمْتَنِعٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قال: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٧]، وقال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ﴾ [الحديد:٣]، فكلُّ هَذِه الآياتِ تَدلُّ عَلَى كمالِ الحيَاة، وأَنَّ حياتَه عَزَّوَجَلَّ أَزليةٌ أَبديةٌ،

وأَنَّه ليسَ فِيها نقصٌ حَتَّى يَحتاجُ إِلى النَّومِ أَو تَعَرُّضِهِ للسِّنَة، كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لا يَنَام وَلا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَام**»(١).

والنَّقصُ فِي عِلْمِه أَيْضًا مُستحِيل، حَتَّى ولوْ وصَفتَ اللهَ بأَنَّه علِيم، وقُلتَ: إِنَّه لا يَعلمُ أَفعالَ العباد. كما قاله غُلاةُ القَدَرِيَّة، فغُلاةُ القَدَرِيَّةِ يَقولُون: إِنَّ اللهَ لا يَعلمُ أَفعالَ العبادِ إِلا إِذا وقَعَت، وأَمَّا قبلَ ذَلِك فلا عِلْمَ له بِها. فهَؤُلَاءِ وصفُوا اللهَ بعيبٍ وهو نقْصُ عِلمِه؛ لأَنَّ اللهَ بكلِّ شَيءٍ عِليم.

فإِذا قُلْتَ: لا يَعلمُ اللهُ فِعْلَ العبدِ حَتَّى يَفعلَهُ العبْد. فهَذَا -بِلا شَك- عيْبٌ بالنِّسبةِ لعلمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

كذَلِك النَّقصُ فِي عِزَّتِه، مِثْلُ أُولئكَ الذِين يَستكبرُون وقالوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾، قَالَ الله تعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت:١٥]، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عنْ نقصِ العِزَّة؛ لأَنَّه غالِبٌ لكلِّ شَيْءٍ.

والحِكْمَةُ أَيْضًا، فالنَّقصُ فِي حِكمةِ اللهِ، مِثْلُ أُولئكَ الذِين يَطعنونَ فِي شرعِ الله، أَو فِي قَدَرِ الله، ويَقولُون: كيفَ كانَ هَذَا حَرَامًا؟ كيفَ كان هَذَا وَاجِبًا؟ لِما أَنزلَ اللهُ المطرَ فِي هَذَا الوقت؟ لِما منعَ اللهُ المطرَ فِي وقتِ نزولِه؟ وهكذا، فهَذَا طعنٌ فِي الحِكْمة، واللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عن ذَلِك.

ومِنْ هَذَا أَيْضًا مَنْ أَنكرُوا الحكمةَ مُطلقًا، فإِنَّ الجَبْرِيَّةَ يُنكرونَ حِكمةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَقولُون: إِنَّ اللهَ يَفعلُ ويَحكمُ ويُشرِّعُ بغيرِ حِكْمة؛ لأَنَّك لو أَثْبَتَّ للهِ حِكمَة لأَثْبَتَّ له

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩).

ثَالِثًا: مُمَاثَلَتُهُ لِلْمَخْلُوقِينَ كَأَنْ يُجْعَلَ عِلْمُهُ كَعِلْمِ المَخْلُوقِ، أَوْ وَجْهُهُ كَوَجْهِ المَخْلُوقِ، أَوِ اسْتِوَاؤُهُ عَلَى عَرْشِهِ كَاسْتِوَاءِ المَخْلُوقِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَمِنْ أَدِلَّةِ انْتِفَاءِ الأَوَّلِ عَنْهُ: قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّحل:٦٠]، فَإِنَّ ثُبُوتَ المَثَلِ الأَعْلَى لَهُ وَهُوَ الوَصْفُ الأَعْلَى يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ كُلِّ صِفَةِ عَيْبٍ.

غَرَضًا، وهَذَا نَقْص؛ لأَنَّ مَنْ يَفعلُ لغرَضٍ فمقتضَاه أَنَّه مُحتاجٌ لهَذَا الغرَض، وهَذَا شَيءٌ لا يَجوز.

ولهَذَا يَقولُون كلمةً عَظِيمةً: إِنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عنِ الأَعراضِ والأَغْراض والأَبْعَاض، ويَقولُون: لوْ قُلتَ: إِنَّ اللهَ يَفعلُ لِحكْمة. لزِمَ أَنْ يَكونَ مُحتاجًا لهَذَا الشَّيءِ الذِي فعلَه لِحكْمة.

ولكنَّ هَذَا كَذِبٌ مِنْهم، لا يَصحُّ عقلًا ولا شَرعًا، أَرأَيتَ الرَّجلَ الغَنِيَّ يَتصدقُ عَلَى الفقِير، ولمْ يَكنْ يَخطرُ ببالِه التَّقربُ إِلى اللهِ بهَذِه الصَّدقَة، فماذا قَصدَ مِنَ الصَّدقَة؟ نَفْع غيرِه أَو نَفْع نفسِه؟ إِذا كانَ نَفْع غيرِه، فهو غيرُ محتاجٍ إِلى نفعِ الغَيْر؛ لأَنَّه ما كان يَنْوِي بذَلِك التَّقربَ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يَفعلُ الشَّيءَ لِحكمة، وهي مصلحةُ العبَاد، لا لحاجتِه إِلى هَذِه الحِكمة، بل لا إِلى حاجتِه لهَذَا السَّببِ الذِي أَوجبَ الكونَ القَدَرِي، أَو الأَمرَ الشَّرعِي.

فكلُّ نقصٍ فِي كمالِ اللهِ فهو ممْنُوع، فكمالُ اللهِ تَامٌّ، فإِذا وصفَ اللهُ نفسَه بأَنَّه عزِيز، قُلنَا: عِزَّةٌ لا نقصَ فِيها. وبأَنَّه حَكِيم، قُلنَا: حِكْمةٌ لا نقصَ فِيها. وعَلَى هَذَا فقِس.

وَمِنْ أَدِلَّةِ انْتِفَاءِ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨][١].

---

[١] قولُه: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨]، هَذِه الجملةُ مُؤكَّدة، فالقَسَمُ المقَدَّرُ الذِي دلَّ عليه اللَّام، والتَّقدِير: واللهِ لقدْ خلقْنَا السَّماواتِ والأَرض.

وقولُه: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ كان النَّاس يَظنونَ أَنَّه ليسَ بينَ السَّماءِ والأَرضِ إِلَّا هواء، لكنَّ كونَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يجعلُه معادِلًا للسَّماواتِ والأَرض؛ يدلُّ عَلَى أَنَّ بينَ السَّماءِ والأَرضِ مخلوقاتٍ عظِيمة.

وهَذَا هو الذِي شَهِدَ بَه العلمُ الحديث، أَنَّ بينَ السَّماءِ والأَرضِ مخلوقاتٍ عظيمةٍ جِدًّا، مِنْها ما عُلِم ومِنها ما لمْ يُعْلَم.

خلقَها اللهُ تَعَالَى فِي سِتَّةِ أَيام، أَولُها الأَحدُ وآخِرُها الجمُعَة، ولو شاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لخلقَها فِي لحظةِ (كنْ فيكون)، لكنَّه جَلَّوَعَلَا له حكمةٌ فِي خَلْقِه؛ وهو تدرُّجُ الخَلقِ حَتَّى يُكْمِلَ هَذِه المخلوقاتِ العظِيمة، فلا بُدَّ أَنَّ لها أَسبابًا تُكوِّنُها ومكوِّنَات، فكانتِ الحِكمةُ أَنْ تَأْتِيَ الأُمورُ عَلَى ما تقضِيه الحال، هَذَا وجه.

الوَجْهُ الثَّانِي: قَالَ بعضُ العُلماء: ومِنْ أَجلِ أَنْ يَعلمَ العبادُ أَنَّ الشأْنَ كلَّ الشَّأنِ فِي الإِتقَان، ولا شَكَّ أَنَّ هَذِه حِكمَة، لكنْ لا ندرِي، هل أَرادَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَو لا؟

لكنَّ الأَولَ مُتيقَّنٌ أَو غالِبٌ عَلَى الظَّن، ﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] أَي مِنْ تعبٍ وإِعْيَاء، وهَذَا النَّفْيُ لتَوَهُّمِ النَّقْص، فقد يَتَوَهَّمُ وَاهِم، أَنَّ خَلْقَ هَذِه المخلوقاتِ العظيمةِ تَستلزمُ التَّعبَ والإِعيَاء؛ فنفَى اللهُ تَعَالَى ذَلِك.

وَمِنْ أَدِلَّةِ انْتِفَاءِ الثَّالِثِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١][١].

وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاعْتِمَادُ فِي ضَابِطِ النَّفْيِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ وَذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِالنَّفْيِ نَفْيُ التَّشَابُهِ الْمُطْلَقِ -أَيْ نَفْيَ التَّسَاوِي مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ- فَهَذَا لَغْوٌ مِنَ الْقَوْلِ، إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِتَسَاوِي الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ[٢]، ....

[١] أَمَّا الآيَةُ الثَّالِثة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ فهي واضحة، وبَيَّنَّا أَنَّ الكافَ فِي قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ للتَّوكِيد.

[٢] قولُه: «**إِنْ أُرِيدَ بالنَّفْي نَفْيُ التَّشابُهِ المطلقِ -أي نَفْيُ التَّساوي مِنْ كلِّ وجهٍ بينَ الخالِقِ والمخلوقِ- فهَذَا لَغو**»: إذا اعتمدْنا عَلَى هَذَا وقُلنا: إِنَّنا نُثبتُ للهِ تَعَالَى كلَّ صفةٍ مع انتفاءِ التَّشبِيه، فيَكونُ العُمْدةُ مجردَ نَفْي التَّشبيه، نَقُول: هَذَا لا يَصلُح؛ لأَنَّ هَذَا مقامٌ مهم؛ لأَنَّه إِنْ أَرادَ بنَفْي التَّشبيه نَفْيُ المشَابهةِ مِنْ كُلِّ وَجْه؛ فهَذَا لا حاجةَ إِليه.

والسَّبب: أَنَّه لا أَحدٌ يَقولُ بتشابهِ صفةِ الخالِقِ والمخلوقِ مِنْ كلِّ وجْهٍ أبدًا، أَي ما قَالَ أَحدٌ: إِنَّ المخلوقَ واجبُ الوجُود، كما أَنَّ الخالقَ واجبُ الوجود. ولا قال: إِنَّ المخلوقَ أَزليٌّ، كما أَنَّ الخالقَ أَزليٌّ، ولا أَنَّه أَبديٌّ كما أَنَّ الخالقَ أَبدي.

فإِنْ كان هَذَا مرادُه مِنَ التَّشابُه؛ قُلنا: هَذَا مرادٌ غيرُ صحِيح؛ لأَنَّه لمْ يقل بِه أَحد.

وإِذا لمْ يقلْ بِه أَحدٌ فلا حاجةَ إِلى نفْيه؛ لأَنَّه إِنَّما يُنْفَى الشَّيءُ إِذا كان فِيه احتمال، أَمَّا مع غيرِ احتمالٍ فلا حاجَةَ إِليه، ولـهَذَا قَالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إِنَّ هَذَا لَغْوٌ مِنَ القَوْلِ، إِذ لمْ يقلْ بِه أَحَد**».

بِحَيْثُ يَثْبُتُ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الجَائِزِ وَالْمُمْتَنِعِ وَالوَاجِبِ مَا يَثْبُتُ لِلْآخَرِ[١]، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ، فَإِنَّهُ مِمَّا يُعْلَمُ بِضَرُورَةِ العَقْلِ وَبَدَاهَةِ الحِسِّ انْتِفَاؤُهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِنَفْيِهِ فَائِدَةٌ.

وَإِنْ أُرِيدَ بِالنَّفْيِ نَفْيُ مُطْلَقِ التَّشَابُهِ -أَيْ نَفْيُ التَّشَابُهِ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ- فَهَذَا النَّفْيُ لَا يَصِحُّ أَيْضًا، إِذْ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ، وَقَدْرٌ مُخْتَصٌّ يَتَمَيَّزُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ عَنِ الآخَرِ، فَيَشْتَبِهَانِ مِنْ وَجْهٍ، وَيَفْتَرِقَانِ مِنْ وَجْهٍ[٢].

---

[١] **الجَائز**: هو الذِي يُمكنُ وجودُه وعدمُه.

والوَاجِب: ما لا يُمكنُ عدمُه.

والمُمْتَنِع: ما لا يُمكنُ وجودُه.

[٢] قولُه: «**وإِنْ أُريدَ بالنَّفْي مطلقُ التَّشابُه -أَي نَفْي التَّشابهِ مِن بعضِ الوجُوه- فهَذَا النَّفْيُ لا يَصحُّ**»: وهَذَا أَيْضًا لا يَصحُّ إِنْ قَالَ: مِنْ غيرِ تشبيه، أَي: أَيُّ شَبَهٍ يُكون.

والفرقُ بينَ هَذَا وبينَ الذِي قَبلَه، أَنَّ الذِي قبلَه يتساوَى مِنْ كلِّ وجْه، وهَذَان لا يَشترِكان فِي أَيِّ شيءٍ.

فإِذا قال: أَعتمدُ فِيها يُنْفَى عنِ اللهِ أَنَّه لا يُشابهُ الخلقَ مِنْ أَيِّ وجْهٍ كان ولا فِي أَصلِ المعنَى.

قُلْنَا: هَذَا لا يَصح؛ لأَنَّه ما مِنْ شَيْئَينِ موجودَينِ إِلَّا وبينهُما قدرٌ مُشترك، لكنْ يَتميَّزُ كلُّ واحدٍ مِنْهما بما يَختصُّ به، فكلُّ موجودَينِ سواءٌ مِنَ الخالقِ والمخلُوق، أَو مِنَ المخلوقاتِ بعضِها معَ بعض، لا بدَّ أَنْ يشتركا فِي شيء، ويفترقا فِي شَيء.

فمثلًا **الوجُود**: الخالقُ له وجودُ والمخلوقُ له وجُود، وكذَلِك الحياة، والسَّمع، والبَصرُ، وهلُمَّ جرًّا.

لكنْ يَتميزُ وجودُ الخالقِ سبحانه عنْ وجودِ المخْلوق، فهما يَشتركانِ فِي الوجُود، لكنْ يَفترقانِ فِي أَنَّ وجودَ الخالقِ واجبٌ مِنْ غيرِ مُوجِب، ووُجُودَ المخلوقِ ممكنٌ بموجِب، وهَذَا فرقٌ عِظيم.

وقولُه: «**وإِنْ أُريدَ بالنَّفْي نَفْيُ مُطْلَقِ التَّشَابُه**»:

هنَاك فرْقٌ بينَ مُطلقِ الشَّيءِ والشَّيءِ المطْلَق:

فالشَّيءُ المطْلَق: يَعْنِي الكَامِل.

ومُطْلَقُ الشَّيء: يَعْنِي البَعْض.

فَمَثلًا: الإِيمانُ المطلقُ أَي الكامل، ومُطلقُ الإِيمانِ أَي البَعْض، فللفَاسِقِ مَثلًا مُطْلقُ إِيمان، وليسَ لَه إِيمانٌ مُطْلَق، ولهَذَا قَالَ تعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال:٢]، ولو أَخذْنَا بظاهِرِ الآية؛ ما وجدْنَا مُؤمِنًا فِي وقْتِنَا الحَاضِرِ إِلَّا نَادِرًا، لكنْ يُرادُ بالمؤمِنِ هُنَا الإِيمانُ المطْلَق، أَي الكَامِلِ، وليسَ المرَادُ مُطلقُ الإِيمان.

وقولُه تَعالَى: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، المرَادُ مُطلقُ الإِيمان، أَي وإِنْ كانَ فَاسِقًا، فإِنَّه لا يُسمَّى كافِرًا، فمعَهُ مُطلَقُ الإِيمان.

فهُنَا التَّساوِي المطلَقُ بينَ الخَالِقِ والمخْلُوق، هَذَا مَنْفِيٌّ ولا حَاجةَ إِلَى نَفْيِه؛ لأَنَّه لا يُمْكنُ لعَاقِلٍ أَنْ يَقولَ بِه.

ومُطْلَقُ التَّشَابُه أَيْضًا مَنْفِي، أَي التَّشَابُه مِنْ بعضِ الوُجُوهِ مَنْفِيٌّ أَيْضًا؛ لأَنَّه مَا مِنْ شَيْئَينِ إِلَّا وبينَهُما تَشَابُه، أَو قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ لا بُدَّ مِنْه.

فإِذا نَفَيْنا مُطلَقَ التَّشَابُه؛ لَزِمَ مِنْ ذَلِك العدَمُ المحْض تَعْطِيلٌ مَحْض، أَي تَعْطِيلٌ للخَالِقِ مَحْض، كأَنَّه يَقُول: لا خَالِق.

وكذَلِك صِفَةُ الوُجُود، إِذا قَال: إِنَّنِي أَنْفِي عنِ اللهِ صفةَ الوجُود؛ لئلَّا يَشتَرِكَ معَ المخْلوقِ فِي مُطْلَقِ الوجُود؛ لأَنَّ المخلوقَ لَه وُجُود.

قُلْنَا: إِذَنْ نَفَيْتَ الوجُودَ عَنْه، ويَلزَمُ عَلَى هَذَا اللَّازِمِ الفَاسِد، وهُو نَفْيُ وجودِ اللهِ أَنْ يكونَ مَعْدُومًا، فإِذا لزِمَ أَنْ يَكونَ مَعْدُومًا شَبَّهْتَه بالمعْدُوم، فَفَرَرْتَ مِنْ شَيْءٍ ووقَعْتَ فِي مِثْلِهِ، بلْ شَرٍّ مِنْه!

فإِنْ قَال: إِذَنْ أَنْفِي عنْه صفةَ العَدَم. وقَدْ نَفَى عنْه صفةَ الوجُود.

فالجواب: إِذَنْ أَثْبَتَّ له أَمْرًا مُمتَنِعًا، فهو نَفْي النَّقِيضَيْن؛ لأَنَّ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا ويَكونُ مَوجُودًا أَو مَعدومًا.

فإِذا قُلْت: ليسَ مُوجُودًا -فِرَارًا مِنْ تَشْبيهِه بالموْجُودَات- وليسَ مَعْدُومًا -فِرَارًا مِنْ تَشْبِيهِهِ بالمعْدُومَات-. فقَدْ شَبَّهتَه بالممْتَنِعَاتِ الَّتِي هِي أَعْظَم؛ لأَنَّ نَفْي النَّقِيضَيْن مُمْتَنِع، كمَا أَنَّ إِثْبَاتَ النَّقِيضَينِ مُمْتَنِع.

وبهَذَا عَرَفْنَا أَنَّ نَفْيَ مُطْلَقِ التَّشْبيهِ لا يَصِح، ونَفْيَ التَّشْبيهِ المطْلَقِ لا يَصِح.

إِذَن: لوْ قُلْنَا: إِنَّ هُنَاك تَشابهٌ بينَ حياةِ المخْلُوقِ وحياةِ الخَالِقِ، لكنَّ حياةَ المخْلُوقِ تختَصُّ بِه وحياةَ الخَالِقِ تختَصُّ بِه. لكُنَّا قَدْ أَصبْنَا.

فَالحَيَاةُ مَثَلًا: وَصْفٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفُرْقَان:٥٨]، وَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الرُّوم:١٩]، لَكِنَّ حَيَاةَ الخَالِقِ تَخْتَصُّ بِهِ، فَهِيَ حَيَاةٌ كَامِلَةٌ مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ، لَمْ تُسْبَقْ بِعَدَمٍ وَلَا يَلْحَقُهَا فَنَاءٌ، بِخِلَافِ حَيَاةِ المَخْلُوقِ فَإِنَّهَا حَيَاةٌ نَاقِصَةٌ مَسْبُوقَةٌ بِعَدَمٍ مَتْلُوَّةٌ بِفَنَاءٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧][١].

---

[١] وكذَلِك وصْفُ الحياةِ ثابتٌ فِي الخالقِ والمخْلوق، فهَذَا هو القَدْرُ المشتَرك، والقَدْرُ المفْتَرِقُ قولُه: «لكنَّ حياةَ الخالقِ تختَصُ به، فهي حياةٌ كاملةٌ مِن جميعِ الوجُوه».

ونحنُ قُلنا: إنْ أُريدَ بالنَّفْي نَفْيُ مطلقِ التَّشابُه، أَي نَفْيُ التَّشابُه مِنْ بعضِ الوجُوه، فهَذَا لا يَصِح، أَي أَنْ تَنْفِيَ عنِ اللهِ مُطلقَ التَّشابُه، تقول: ما يُشابِهُ الخلقَ ولوْ مِنْ بعضِ الوجُوه، هَذَا لا يَصِح؛ لأَنَّ نَفْيَ التَّشَابُه ولو مِنْ بعضِ الوجُوهِ معْنَاه التَّعْطِيلُ المحْض، إِذْ لا بدَّ مِنْ قَدْرٍ مُشْتَرَك، لكنَّ الذِي ليسَ فِيه اشتراكٌ هو مَا يَتميَّزُ بِه كلُّ واحدٍ ويَختصُ بِه.

فالحياةُ مثلًا وصْفٌ ثابتٌ للخالقِ والمخلوق.

دليلُها للخَالق: قولُه تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨].

ودليلُها للمخْلُوق: قولُه تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الروم:١٩].

إِذَن: الحياةُ وصفٌ مُشترَك، لكنَّ حياةَ الخالقِ غيرُ حياةِ المخْلُوق، فحياةُ الخالقِ تَختصُ بِه، وحياةُ المخْلوقِ تَختصُ بِه، وحياةُ الخالقِ عَزَّوَجَلَّ لمْ تُسبقْ بعدمٍ ولا يلحقُها فناء،

فَالقَدْرُ المُشْتَرَكُ (وَهُوَ مُطْلَقُ الحَيَاةِ) كُلِّيٌّ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ[١]، لَكِنَّ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ وَيَتَمَيَّزُ بِهِ لَمْ يَقَعْ فِيهِ اشْتِرَاكٌ، وَحِينَئِذٍ لَا مَحْذُورَ مِنَ الِاشْتِرَاكِ فِي هَذَا المَعْنَى الكُلِّيِّ، وَإِنَّمَا المَحْذُورُ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا مُشَارِكًا لِلْآخَرِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ.

والمخلوقُ بخلافِ ذَلِك، قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإِنْسَان:١].

فمثلًا: الذِي عُمُرُهُ خمسُونَ سنةً مِنَّا، قبلَ اثنينِ وخمسِينَ سنةً ما كانَ شَيئًا، بلْ كانَ عدمًا ثُمَّ وُجِد، والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ هو الأَولُ الذِي ليس قَبْلَه شَيْء، فهُو لمْ يزلْ ولا يزالُ موجودًا.

ثُمَّ إِنَّ حياةَ المخلوقِ ستنتَهِي، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، ولهَذَا أَعقبَها بقولِه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، ففَرَّقَ بينَ الحياتَين، فهُمَا اشتركتَا فِي أَصلِ المعْنَى، وافترقتَا فِي خصائصِ الحياةِ فِي هَذَا وفِي هَذَا.

[١] هناك فَرْقٌ بينَ (كُلِّيٍّ) و(كُلّ)، فـ(الكُلُّ) فِي الأَجزَاء، و(الكُلِّي) فِي المعنويَّات.

فمَثلًا نَقول: كلِمةُ حيوانٍ بالنِّسبةِ للإِنْسان، والبَعِير، والفَرَس، وما أَشْبَه ذَلِك (كُلِّي)؛ لأَنَّه مَعْنَى شامِل، ولهَذَا نَقُول: الفَرَسُ حَيوان. ونَقول: البَعِيرُ حيوان. ونَقُول: البَقَرةُ حيوان. فهوَ (كُلِّيٌّ) جَامِع.

ونَقُول: الإِنْسَانُ حيَوان. بالمعْنَى الكُلِّي العَام، لكنْ يَختصُ الإِنْسَانُ بأَنَّه حيوانٌ نَاطِق، والبقرةُ حيوانٌ ذاتُ ثُغَاء، والبعِيرُ حيوانٌ ذاتُ رُغَاء، وهكذا نَقولُ لكلِّ واحدٍ ما اختص به.

ثُمَّ إِنَّ إِرَادَةَ ذَلِكَ -أَعْنِي نَفْيَ مُطْلَقِ التَّشَابُهِ- تَسْتَلْزِمُ التَّعْطِيلَ المَحْضَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى عَنِ اللهِ تَعَالَى صِفَةَ الوُجُودِ (مَثَلًا) بِحُجَّةِ أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ صِفَةَ وُجُودٍ فَإِثْبَاتُهَا لِلْخَالِقِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، لَزِمَ عَلَى نَفْيِهِ أَنْ يَكُونَ الخَالِقُ مَعْدُومًا، ثُمَّ يَلْزَمُهُ عَلَى هَذَا اللَّازِمِ الفَاسِدِ أَنْ يَقَعَ فِي تَشْبِيهٍ آخَرَ وَهُوَ تَشْبِيهُ الخَالِقِ بِالمَعْدُومِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي صِفَةِ العَدَمِ، فَيَلْزَمُهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ -تَشْبِيهُهُ بِالمَعْدُومِ فَإِنْ نَفَى عَنْهُ الوُجُودَ وَالعَدَمَ وَقَعَ فِي تَشْبِيهٍ ثَالِثٍ أَشَدَّ وَهُوَ تَشْبِيهُهُ بِالمُمْتَنِعَاتِ؛ لِأَنَّ الوُجُودَ وَالعَدَمَ نَقِيضَانِ يَمْتَنِعُ انْتِفَاؤُهُمَا كَمَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا[١].

إِذَن: الكُلِّي هو المعْنَى الشَّامِل، والكُلُّ يُقابلُ الجزْءَ فِي الأَشياءِ المعْنويَّات، فالإِنْسَانُ كلٌّ ويدُه جُزْء، فالكُلِّياتُ تَشتركُ فِيها كلُّ ما يَنْطبقُ عليه هَذَا الاسْم، وأَمَّا الكُلُّ فَمعْنَاه الشَّيْءُ المعَيَّنُ أَو مجموعةُ شَيءٍ مُعَيَّن.

والفَرْقُ بَيْنَهما: أنَّ (الكُلِّي) فِي المعْنويَّاتِ، و(الكُلّ) فِي المحْسُوسَات.

وفرقٌ آخر: أَنَّه يَصِحُّ الإِخْبَارُ بالكُلِّي عنِ الجزْئِي، ولا يَصحُّ الإِخبارُ بِالكُلِّ عنِ الجزْء. نَقولُ مَثلًا: الإِنْسَانُ حيَوان، والبَعِيرُ حيَوان، والفَرَسُ حيَوان. فنُخْبِرُ بالكُلِّي عنِ الجزْئِي، لكنْ بالنِّسْبَةِ للجُزْءِ والكُلِّ فَلا نَقُول: اليَدُ إِنْسَان. لكنَّ الكُلَّ إِنْسَان، فالإِنْسَانُ إِنْسَان، هَذَا هو الفرْقُ بينَ الكُلِّ وبينَ الجزْء.

وإِذا قُلنَا: الكلِمةُ هلْ هِي كُلِّيةٌ أَمْ كُل؟ فَالجَواب: هِي مِنْ بابِ الكُلِّيات.

[١] إِرادةُ نَفْي مُطْلَقِ التَّشْبيهِ يَستَلْزِمُ التَّعْطِيلَ المطْلَق؛ لأَنَّه إِذا نَفَى عنِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ صفةَ الوُجُودِ مَثَلًا، وقال: لو أَثْبتنَا للهِ وجودًا أَثبتْنَا المشَابَهة؛ لأَنَّ للمخلوقِ وجودًا، وعليهِ سيَمْنَعُ صفةَ الوجُود، فإِذا نَفَى صفةَ الوجُود؛ لَـزِمَ ثُبُوتُ العَدم، فيَلزَمُـه

إِذَن أَنْ يُشبِّهُ بالمعدومِ عَلَى قاعِدَتِه.

فإِذَا قَال: ولا العَدَم. فنَفَى الوجُودَ والعَدَم.

قُلنَا: هَذَا لا يُمكن؛ لأَنَّ نَفْي الوجُودِ والعَدَمِ عنِ المستَحِيل، فإِنَّهَا -أَي الوجُودَ والعَدَمَ- نَقِيضَان، فلا بُدَّ مِنْ وجودِ أَحدِهما، ولا بُدَّ مِن امتِنَاعِ اجْتماعِهِمَا.

فإذا نَفَيْتَ عنِ اللهِ الوجُودَ خوفًا مِنْ تَشبيهِه بالموجُودِ مِنَ المخْلوقَات، والعدمَ خوفًا مِنْ تَشبيهِه بالمعْدُومَات؛ أَثْبتَّ أَنَّه موجودٌ ومعْدُوم، وهَذَا ممتَنِعٌ غايةَ الامْتِنَاع، فانظرْ كيفَ وصلَ الحالُ إِلى التَّعْطِيلِ الذِي ليسَ فوقَه تعطِيل!

وهناكَ فرْقٌ بينَ النَّقيضينِ والضِّدين:

فالنَّقيضَانِ لا يُمكنُ أَنْ يرتَفِعَا، بلْ لا بدَّ مِنْ وجودِ أَحدِهما؛ أَمَّا الضِّدانِ فَيُمكنُ أَنْ يرتفعَا.

مِثَال: اللَّونُ الأَبيضُ والأَسودُ ضِدَّان، فَيُمكنُ أَنْ يرتفِعَا بأَنْ يَكونَ الشَّيءُ أَخْضَر.

مِثَالٌ آخر: الحَرَكةُ والسُّكُون، همَا نَقيضَان؛ لأَنَّه إِنْ كانَ مُتَحرِّكًا فليسَ بسَاكِن، وإِنْ كانَ ساكِنًا فليسَ بمُتَحرِّك، فلا واسِطةَ بينَ المتَحرِّكِ والسَّاكِنِ أَبدًا.

إِذَن: الوجُودُ والعَدمُ نَقِيضَان؛ لأَنَّه إِمَّا موجُودٌ وإِمَّا معدُومٌ ولا واسِطة، وهَذَا هو الفرْقُ بينَ النَّقِيضِ والضِّد.

فالإِيمَانُ والكفْرُ كِلَاهُمَا ضِدَّان، وأَمَّا معَ النَّقصِ فيُمكنُ أَنْ يجتمعَا: إِيمَانٌ ناقِصٌ وكُفْرٌ نَاقِص.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَارَكَ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهٍ جَازَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الوَجْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الآخَرِ، وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ، وَوَجَبَ لَهُ مَا يَجِبُ!

فَالجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: المَنْعُ، فَيُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنِ اشْتِرَاكِ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ أَنْ يَتَمَاثَلَا فِيهِ فِيمَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ وَيَجِبُ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ المُشَارَكَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ المُمَاثَلَةَ[١].

---

[١] قولُه: «فإِنْ قَالَ قَائل: إِنَّ الشَّيْءَ إِذا شَاركَ غيرَه مِنْ وَجْه؛ جازَ عليه مِنْ ذَلِك الوَجْهِ ما يجوزُ عَلَى الآخر»: إذا شاركَ غيرَه مِنْ وجْه: أَي أَنَّ المخْلوقَ إِذا شاركَ الخالِق مثلًا فِي الحياةِ مِنْ وجْه، وهو أَصْلُ المعْنَى، فيَلزَمُ إِذا شاركَه فِي هَذَا الوَجْه؛ أَنَّه يجوزُ عليْه ما يجوزُ عَلَى المخْلوق، ويَمتنِعُ عليه ما يَمتنِعُ عنِ المخْلوق، ويَجبُ لَه ما يَجبُ للمخْلوق، مِنْ هَذَا الوجْه الذِي شاركَه فِيه، وهو أَصلُ الحيَاة.

فالجَوابُ عنْ ذَلِك مِنْ وجْهَيْن:

الوَّجْهُ الأَوَّل: المنْعُ، بأَنْ نَقولَ: إِنَّه لا يَلزَمُ أَنَّ الشَّيءَ إِذا شَاركَ الشَّيءَ مِنْ بعضِ الوجُوه، أَنْه يجوزَ عليْهِ -ويَجبَ ويَمتنعَ- ما يَثبتُ للآخرِ فِي هَذَا الوجْه.

ونَقولُ: وإِنِ اشترَكَا فِي أَصلِ الصِّفةِ؛ لمْ يَلزمْ تَساويهما فِي هَذَا الأَصْل، فَيَشتركَانِ فِي أَصلِ الصِّفة، لكنْ يَختلفانِ فِيمَا يَختصُّ بِه كلُّ واحد.

فهَذَا الذِي أَوردَ عليْنَا، قَال: أَنتَ إذا قُلت: إِنَّهمَا يَشتركانِ فِي أَصلِ الصِّفة؛ لزِمَ أَنْ يَتساويَا فِي هَذَا الأَصل، فَيَجوزُ لأَحدِهما ما يَجوزُ للآخر، ويَجبُ لأَحدِهما ما يَجبُ للآخَر، ويَمتنِع عَلَى أَحدِهما ما يمتنِعُ عَلَى الآخرِ فِي هَذَا الأَصْل، وحينئذٍ تَقـعُ فِي التَّمثيلِ

فِي هَذَا الأَصْل، واللهُ يَقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

والمسأَلةُ صَعْبة؛ لأَنَّ الخَصْمَ يُريدُ أَنْ يأْتِيَ بكلِّ حُجَّة، أَو -عَلَى الأَصح- بكلِّ شُبْهَة.

فالوجْهُ الأَولُ مِنَ الأَجْوِبةِ عَلَى شُبهَتِهم المنْع، وهَذَا كَافٍ فِي بابِ المنَاظَرة، أَي إِذا أَوردَ عَلَيْكَ إِنْسَانٌ إِيرادًا، تَستطيعُ أَنْ تَقولَ: لا يَلزَمُ، ولا أَلتزِمُ بِه، وهنَا لا يُجْبِرُه على الرَّدِّ، لكنَّه عِنْد طرفٍ ثالثٍ إِذا صحَّ عِنْده هَذَا اللَّازِم؛ عَرَفَ بطلانَ قَولِ مَنْ نَفَى هَذَا اللَّازِم.

إِذَنْ: نَستطيعُ أَنْ نَقولَ: نَمنعُ، فلا يَلزمُ مِنِ اشْتراكِ الخَالقِ والمخْلوقِ فِي أَصلِ الصِّفةِ أَنْ يتماثلا فِيه، أَي فِي هَذَا الأَصل.

نَقُولُ: لا يَلزمُ حَتَّى وإِنْ تَشاركَا فِي الأَصل، وصارَ بينهُما اشترَاكٌ مُطلقْ، أَو مُطلقُ اشترَاك، فإِنَّه لا يَلزمُ أَنْ يَتماثلا فِيه؛ لأَنَّ مُطلقَ الحيَاةِ بالنِّسبةِ للخَالقِ واجِب، ومُطلقَ الحيَاةِ بالنَّسبةِ للمخْلوقِ جَائز؛ لأَنَّ مُطلقَ المشَاركةِ لا يَستلزمُ المماثَلة.

فَمثَلًا: أَصْلُ الحيَاةِ فِي الإِنْسَانِ مِنَ الأُمورِ المْكنةِ الجَائزة، ولهَذَا يُوجدُ بَعْدَ العَدَم، ويُعْدَمُ بَعدَ الوجُود، وبالنِّسبةِ للخَالقِ سبْحَانَه واجِبَة؛ لأَنَّها حيَاةٌ أَزليةٌ أَبدِيَّةٌ، وحِينئذٍ نَنْفَكُّ مِنْ هَذَا الإِيرادِ بالمنْع.

فائدةٌ: قولُنا: «**فالجواب عن ذلك**» إِذا كان الجوَابُ للدِّفاعِ فهُو بـ(عَنْ)، وإِذا كان الجوابُ للإِيضاحِ فهُو بـ(عَلَى)، فتَقول: أَجَبْتُه عَلَى سُؤالِه. وتَقول: أَجَبْتُهُ عَنِ اعْتَراضِه.

الثَّانِي: التَّسْلِيمُ، فَيُقَالُ هَبْ أَنَّ الأَمْرَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَلَا نَفْيَ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِعًا، فَإِذَا اشْتَرَكَا فِي صِفَةِ الوُجُودِ، وَالحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَاخْتَصَّ كُلُّ مَوْصُوفٍ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ وَيَلِيقُ بِهِ كَانَ اشْتِرَاكُهُمَا فِي ذَلِكَ أَمْرًا مُمْكِنًا لَا مَحْذُورَ فِيهِ أَصْلًا، بَلْ إِثْبَاتُ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الوُجُودِ، فَإِنَّ كُلَّ مَوْجُودَيْنِ لَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَمَنْ نَفَاهُ لَزِمَهُ تَعْطِيلُ وُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّ نَفْيَ القَدْرِ المُشْتَرَكِ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّعْطِيلُ العَامُّ.

وَهَذَا المَوْضِعُ مَنْ فَهِمَهُ فَهْمًا جَيِّدًا وَتَدَبَّرَهُ زَالَتْ عَنْهُ عَامَّةُ الشُّبُهَاتِ وَانْكَشَفَ لَهُ غَلَطُ كَثِيرٍ مِنَ الأَذْكِيَاءِ فِي هَذَا المَقَامِ[1].

---

[١] الوَجْهُ الثَّانِي فِي الرَّد: التَّسْلِيم، أَي تَسلِيمُ ما يُورِدُه الخَصْمُ فِي باب المنَاظَرةِ، نُسَلِّمْ ولكنْ نُبينْ أَنَّ هَذَا التَّسليمَ لا يَلزمُ مِنْه مَنْعُ ما يُنزَّه عنه الخَالِق.

نَقُولُ: هَبْ أَنَّ الأَمرَ كذَلِك، أَي يَلْزَمُ أَنْ يَجوزَ عليْه ما يَجوزُ مِنْ ذَلِك الوجْه، ويَمْتَنِعُ ما يَمْتَنِع، ويَجِبُ ما يَجِب، وهَذَا الوجْهُ وجْهٌ فَرْضِي، ولهَذَا قُلْنَا: هَبْ أَنَّ الأَمرَ كذَلِك، فإِذَا كانَ يَلزمُ مِنْ ذَلِك ثُبوتُ ما يَثْبُتُ للآخَر، ونَفْيُ ما يَنْتَفِي عنْه، وجَوازُ ما يَجوزُ لَه، ولكنْ هَذَا اللَّازِم لا يَسْتَلزِمُ نَقْصًا فِي الخَالِق، فما المانِعُ أَنْ نَلتزمَه؟ مع أَنَّ هَذَا عَلَى سبيل الفَرْض.

نَقُولُ: لو فُرِضَ أَنَّ هَذَا أَمرًا لازِمًا، وهُو تَساوِيهِمَا فِيما يَجبُ ويَجوزُ ويَمتَنِعُ، فإِذا كانَ لا يَستَلزمُ نَقْصًا فِي الخَالِق، فما هُو الموجِبُ لدَفْعِهِ وعدَمِ التزَامِه؟ وهَذَا عَلَى سبيلِ التَّنزُّلِ مع الخَصْم، والخَصْمُ يُمكنُ للإِنْسَانِ أَنْ يَتنزلَ معَه إِلى شَيْءٍ لا يُمكنُ،

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، معَ أَنَّ ما يُشْرِكونَ باللهِ ليسَ فِيه خَيرٌ إِطَلاقًا، لكنْ مِنْ بابِ التَّنزُّلِ.

وقولُه: «**ولَكنْ إِذَا كانَ ذَلِك القَدْرُ المشْتَركُ لا يَستلزمُ إِثباتَ ما يَمتَنِعُ عَلَى الرَّبِّ سُبْحَانَه**»:

فإِذَا قُلنَا: إِنَّه لا يُمكنُ اشْتراكُهُما فِي الأَصْل؛ لزِمَ نَفْيُ كلِّ مَوجُود؛ لأَنَّنا نَنْفِي الوجُودَ بالنِّسبةِ للهِ لئلَّا يُشاركَ المخْلُوق، ونَنْفِي الوجُود بالنِّسبةِ للمَخْلوقِ لئلَّا يُشاركَ الله، فَيلزَمُ مِنْ هَذَا -كَما قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ-: التَّعْطِيلُ العَام. أَي تَعطِيلُ الوجُودِ أَو الحيَاةِ فِي الخَالقِ وفِي المخْلُوق؛ لأَنَّك إِنْ نَفيْتَها عنِ الخَالقِ وأَثْبتَّها للمَخْلُوق؛ قُلنَا: ليسَ المخْلُوقُ بِأَوْلَى مِنَ الخَالِقِ بإِثْبَاتِ الحيَاة.

وإِنْ نَفَيْتَها عنِ المخْلُوقِ وأَثْبتَّها للخَالِق؛ قُلنَا: المخْلوقُ أَيْضًا فِيه حيَاةٌ ولا يُمكنُ نَفْيُها.

وحِينئذٍ يَلزَمُه نَفْيُ هَذَا وهَذَا، وهَذَا هو النَّفْيُ العَامُّ وهو التَّعْطِيلُ المحْض.

والخُلاصَة: أَنَّ هَذَا الإِيرادُ انْفَكَكْنَا مِنْه بِمَنْعٍ وتَسْلِيم، والتَّسْلِيمُ أَضعفُ مِنَ الذِي قَبْلَه؛ لأَنَّ الذِي قَبْلَه واضِحٌ بَيِّنٌ.



فَصْلٌ

الوَجْهُ الثَّانِي: مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاعْتِمَادُ فِي ضَابِطِ النَّفْيِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ: أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ التَّشْبِيهِ، فَقَدْ يُفَسِّرُهُ بَعْضُهُمْ بِمَا لَا يَرَاهُ الآخَرُونَ تَشْبِيهًا[١].

مِثَالُ ذَلِكَ مَعَ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُمْ مِنَ النُّفَاةِ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا مَنْ أَثْبَتَ لله تَعَالَى عِلْمًا قَدِيمًا، أَوْ قُدْرَةً قَدِيمَةً مُشَبِّهًا مُمَثِّلًا؛ لِأَنَّ القِدَمَ أَخَصُّ وَصْفِ الإِلَهِ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ، فَمَنْ أَثْبَتَ لَهُ عِلْمًا قَدِيمًا أَوْ قُدْرَةً قَدِيمَةً فَقَدْ أَثْبَتَ لَهُ مَثِيلًا[٢].

---

[١] قولُه: «**الوَجْهُ الثَّانِي: مما يَدلُّ عَلَى أَنَّه لا يَصلحُ الاعْتِمادُ فِي ضَابطِ النَّفْي عَلَى مُجَرَّدِ نَفْي التَّشْبِيهِ...**»: هَذَا أَهَمُّ مِنَ الأَوَّل، أَي مَثَلًا إِذَا قُلنَا: الاعْتِمادُ فِي ضَابطِ النَّفي عَلَى مُجردِ نَفْي التَّشبيه. فإِنَّ هَذَا يَكونُ مَثارًا للجَدل؛ لأَنَّ النَّاسَ اختلفُوا فِي التَّشْبِيه، حَتَّى إِنَّ بعضَهم قَال: إِنَّ إِثبَاتَ الصِّفَاتِ عَلَى الوجْهِ الذِي يَليقُ باللهِ تَشبِيه.

فإذا قُلنا: مِنْ غيرِ تَشبيه. صارَ يُوازي قَولَنَا: مِنْ غيرِ إِثباتِ صِفَات. وهَذَا مُشْكِل.

وأَهْلُ السُّنَّةِ لا يَروْنَ هَذَا الشَّيْءَ، فلَمَّا اختلفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى التَّشْبِيه؛ صارَ الاعتِمادُ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْي التَّشبيه غيرَ سَدِيد؛ لأَنَّه يُخْشَى أَنْ يَفْهَمَ المخَاطَبُ أَنَّ المرَادَ مِنْ غيرِ إِثبَاتِ صِفَات؛ لأَنَّه قَدْ شاعَ عِنْد كثيرٍ مِنَ النَّاس، أَنَّ مَنْ أَثبَتَ للهِ صِفَةً فهو مُشَبِّه، حَتَّى كانوا يُسَمُّونَ أَهلَ السُّنَّةِ: (المشبِّهة).

[٢] المعْتزِلَةُ يروْنَ أَنَّ القِدَمَ أَخَصُّ وَصْفِ الإِلَه، فكلُّ مَنْ أَثبتَ للهِ صفةً قدِيمَة؛ فهو عِنْدَهم مُمثِّلٌ مُشَبِّه.

وَالْمُثْبِتُونَ يُجِيبُونَهُمْ بِالْمَنْعِ، وَبِالتَّسْلِيمِ.

أَمَّا الْمَنْعُ فَيَقُولُونَ: لَيْسَ الْقِدَمُ أَخَصَّ وَصْفِ الإِلَهِ، وَإِنَّمَا أَخَصُّ وَصْفِ الإِلَهِ مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ غَيْرُهُ، مِثْلَ: كَوْنِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ الإِلَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَالصِّفَاتُ وَإِنْ وُصِفَتْ بِالْقِدَمِ كَمَا تُوصَفُ بِهِ الذَّاتُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ إِلَهًا أَوْ رَبًّا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ -مَثَلًا- يُوصَفُ بِالْحُدُوثِ، وَتُوصَفُ صِفَاتُهُ بِالْحُدُوثِ، وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ نَبِيًّا.

ولهَذَا قَالوا: إِنَّك إِذا أَثبتَّ صِفَاتٍ؛ لزِمَ مِنْ ذَلِك تَعدُّدَ القُدمَاء؛ لأَنَّك تَجعلُ اللهَ قَديمًا، وعِلْمَه قَدِيمًا، وقُدْرته قَدِيمةً، وسمْعَه قَدِيمًا، وبَصَرُهُ قَدِيمًا؛ فتكونُ الآلهَةُ خَمْسَة.

وإذا أَثْبتَّ هَذَا عَلَى بقيةِ الصِّفَاتِ؛ صَارتِ الآلهَةُ بعددِ هَذِه الصِّفَاتِ، وأَنْتَ تُنكرُ عَلَى النَّصرانِي الذِي جعلَ اللهَ ثَلاثة. وهَذَا لا شَكَّ أَنَّه هَوَسٌ فِي العَقْل.

فأَيُّ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ لا يُمكنُ أَنْ يَقولَ: إِنَّ الصِّفةَ هِي المُماثِلةُ للمَوْصُوف، بلِ الصِّفَةُ وصْفٌ فِي الموصُوفِ وليسَ فِيه تَعدُّد.

ونَقولُ لَـهم: أَنتَ تَسمعُ وفِيكَ سَمْعٌ وبَصَر، وعِلْمٌ وقُدْرةٌ وقُوَّةٌ، فعَلَى كَلامِكَ تَكونُ خَمسَة!

هُمْ يَقولُونَ: نحنُ أَسعدُ بالقُرْآنِ مِنكُم، نَحنُ أَخذنَا بقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فنَقُولُ: لا، ولكِنَّكُمْ لمْ تَأْخذُوا بقَولِه تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فآمَنْتُمْ ببعضِه وكفرتُمْ ببعْضِه، ونحنُ نَقولُ: إِنَّ اللهَ سمِيعٌ بَصِيرٌ، ليسَ كمثلِهِ شَيْءٌ فِي سمْعِهِ وبَصَرِه.

وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكُونُ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ القَدِيمَةِ للهِ تَعَالَى تَمْثِيلًا وَلا تَشْبِيهًا[١].

---

[١] فالمثبِتُونَ يَقولُون: نَحنُ نَمنعُ هَذَا الكَلام، ونَقولُ: ليسَ أَخصُّ وصْفِ الإلهِ القِدَم، أَي لو قُلتَ مثلًا لمخْلُوقٍ إِنَّه ربُّ العَالَمِين، فهَذَا شِرْكٌ؛ لأَنَّكَ وصَفْتَ هَذَا المخْلوقَ بوصْفٍ لا يُوصفُ بِه إِلَّا الله.

ولَو قُلْتَ: هَذَا بكلِّ شَيْءٍ عَلِيم. فهَذَا لا يجُوزُ؛ لأَنَّ هَذَا الوصْفَ لا يَصِّحُ إلا لله.

لَكِنْ لُو قُلْتَ: هَذَا قَدِيم. فهَذَا صحِيحٌ، قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس:٣٩].

والصِّفاتُ وإِنْ كانتْ قدِيمَة، فلا تُوصَفُ بأَنَّها إِلَه، ولهَذَا لو أَنَّ الإِنْسَانَ طلَبَ مِنَ القُدْرَة، فقَال: يا قُدْرَةَ اللهِ أَنْقِذِينِي مِنْ كذَا. كانَ مُشْرِكًا؛ لأَنَّه جَعَلَ القُدْرَةَ رَبًّا يُدْعَى، وعليه فنَقُولُ بالمنْعِ، أَي مَنْعَ كوْنِ القِدَمِ أَخصَّ وصْفِ الإِله.

وإِذا مَنَعْنَا هَذَا فالبَدِيلُ أَنْ نَقول: أَخصُّ وصْفِ الإِلَهِ ما لا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُه، مِنْ كونِه ربَّ العَالِمين، ومَالكِ يوم الدِّينِ، وما أَشْبَه ذَلِك.

والصِّفاتِ وإِنْ كانتْ قَدِيمَةً، لا يُقَال: إِنَّها ربُّ العَالِمين، ولا مَالِكَةُ يومِ الدِّين، ولوْ كانتْ قَدِيمَةً، فلِمَ تُشاركُ الإِلَهَ بأَخصِّ أَوْصافِه؟ كما أَنَّ النَّبيَّ له وصْفُ النُّبُوَّة، فليست النُّبُوةُ هِي النَّبي، ولا بِمَعْنَى النَّبي؛ فالنَّبِيُّ شَيْءٌ، والنُّبُوةُ شَيْءٌ آخر.

كمَا أَنَّ السَّميعَ ليسَ هُو السَّمْعُ، بلِ السَّمعُ غيرُ السَّمِيع، والصِّفةُ غيرُ المَوْصُوف، بِمَعْنَى أَنَّها شَيءٌ آخر، وإِلا فَهِي مِنَ الموصُوفِ فِي الوَاقِع.

ولـهَذَا نَقولُ: لا يَصحُّ أَنْ نَقولَ: صِفَاتُ اللهِ غيرُه، ولا: ليستْ غيرَه، لـما يُوهِمُ هَذَا اللَّفظُ مِنْ مَعْنَى فَاسِد.

وَأَمَّا التَّسْلِيمُ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ هَذَا المَعْنَى قَدْ يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ بَعْضِ النَّاسِ تَشْبِيهًا أَوْ تَمْثِيلًا، فَإِنَّهُ لَـمْ يَنْفِهِ عَقْلٌ وَلَا سَمْعٌ، وَحِينَئِذٍ فَلَا مَانِعَ مِنْ إِثْبَاتِهِ.

فَالقُرْآنُ إِنَّمَا نَفَى مُسَمَّى المِثْلِ، وَالكُفْءِ، وَالنِّدِّ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالصِّفَةُ فِي لُغَةِ العَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ لَيْسَتْ مِثْلَ المَوْصُوفِ، وَلَا كُفُؤًا لَهَ، وَلَا نِدًّا فَلَا تَدْخُلُ فِيمَا نَفَاهُ القُرْآنُ.

فَالوَاجِبُ نَفْيُ مَا نَفَتْهُ الأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ وَالعَقْلِيَّةُ فَقَطْ[١].

مِثَالٌ آخَرُ: مَعَ الأَشَاعِرَةِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ يَنْفِي عُلُوَّهُ عَلَى عَرْشِهِ وَنَحْوَهُ دُونَ صِفَةِ الحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَنَحْوِهَا، فَيَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَدْ تَقُومُ بِمَا لَيْسَ بِجِسْمٍ، ....

[١] التَّسلِيمُ: هو أَنَّ إِثْبَاتَ هَذِه الصِّفةِ تمثيلٌ أَو تَشبِيه، نَقولُ: نَعَم، هَبْ أَنَّ ذَلِك يُسَمَّى تمثِيلًا أَو تَشْبِيهًا عِنْدَكم، فإِنَّ ذَلِك لا يجعلُهُ مُسَمًّى صَحِيحًا بالنِّسْبَةِ للوَاقِع.

ونَقولُ: هَبْ أَنَّ إِثبَاتَ صِفَةٍ قَديمةٍ تُسَمَّى عِنْدكَ تمثِيلًا أَو تَشْبيهًا، ولكنَّ العقلَ لمْ يَنفِ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّشبيه أَو التَّمثِيل، فإِنَّه حينئذٍ لا مانِع مِنْ إِثْبَاتِه؛ لأَنَّه لمْ يَمنَعْهُ سَمْعٌ ولَا عَقْلٌ.

فاشترَاكُهما فِي أَخصِّ وصفِ الإِلَـه إِذا لـمْ يَتضمنْ ذَلِك نَقْصًا فِي حقِّ الخَالِقِ لا يمنَع، ولكـنَّ المنعَ هـو الصَّواب، لكـنْ لـو فَرضنَا جَدلًا أَنَّنا سَلَّمْنَا فهَذَا هـو الجوَاب.

فالتَّسليمُ يَأْتِي مِنْ بابِ التنزُّلِ مع الخَصْم، ولا يَلزمُ أَنْ يَكونَ الذِي سلَّمهُ قَائلٌ بِه.

بِخِلَافِ العُلُوِّ فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ فَلَوْ أَثْبَتْنَاهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، وَالأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ فَيَلْزَمُ التَّشْبِيهُ[١].

---

[١] هُم يُريدونَ بالأَفعالِ الاخْتيارِية ما يَفعلُه اللهُ عَزَّوَجَلَّ بإرادتِه، وسَمُّوا هَذَا اختيارِيًا؛ لأَنَّه لا مُكْرِهَ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فكلُّ ما يَفعلُه اللهُ فهو باختيارِه ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨]. بخِلافِ الآدمِي، فقَدْ يَفعلُ الشَّيءَ باختِيارِه، وقدْ يَفعلُه بغيرِ اختيَارِه، فيَعْنُونَ بـ(الأَفعال الاختيارِية) الأَفعالَ المتعلقةَ بإرادتِه ومشيئتِه.

هُم يَقولونَ: الصِّفاتُ التِي هِي صفاتٌ لازِمَةٌ نُثبتُها للهِ؛ لأَنَّها لا تَقْتَضِي التَّمثِيل، وقدْ تَقومُ بما ليسَ بجِسْم، أَمَّا الصِّفاتُ الأُخرَى كالصِّفاتِ الخَبَرية: كاليدِ والوَجْهِ والعَيْن، والصِّفاتِ الاختيَارِيةِ التِي تَقعُ بإِرادتِه فنَحنُ لا نُثبتُهَا؛ لأَنَّها لا تَقومُ إِلا بَجسْمٍ -عَلَى زعمهم- والأَجسَامُ مُتماثِلة، فمَتَى أَثْبَتْنَاها؛ لزِمَ مِنْ ذَلِك إِثباتُ المماثلةِ بينَ الخَالقِ والمخْلُوق.

إِذَنْ فالتَّعْليلُ فِي قولِه: «إِنَّ هَذِه الصِّفاتِ قَد تَقومُ بمَا ليسَ بِجِسْمٍ»: يَعْنِي بها الحيَاة والعِلْم والقُدرة، مع أَنَّنا لا نُسلِّم بهذا، فهَذِه الصِّفاتُ لا تَقومُ بالواقِعِ إِلَّا بِجسم؛ لكنْ عَلَى زَعمِهِم أَنَّها قدْ تَقومُ بما ليسَ بجِسمٍ بخِلافِ العُلُو، ففِي العُلُوِّ يَقولُون: لا يَقومُ إِلَّا بجِسْم. ويَعْنُونَ بالعُلُوِّ (العُلُوَّ الذَّاتِيَّ) فلا يَقومُ إِلا بجِسْم.

ويَقولُون: إِذا أَثْبَتَّ أَنَّ اللهُ فوقَ العَرشِ حقِيقَة؛ لزِمَ أَنْ يَكونَ جِسْمًا، والأَجسَامُ متماثلة.

فقولُـهم: «إِنَّ هَذِه الصِّفاتِ لا تَقومُ إِلا بِجِسْم» نَقولُ: قَدْ تَقومُ بغيرِ جِسْم، فالعُلُوُّ قدْ يُرادُ بِه عُلُوُّ المرْتَبَة، والشِّدَّةُ والقُوَّةُ قد تَقومُ أَيْضًا بغيرِ جِسْم، كما تَقولُ: يومٌ شدِيد، ورِيحٌ قَوِيَّة، وما أَشْبَه ذَلِك.

وَالْمُثْبِتُونَ يُجِيبُونَهُمْ تَارَةً بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَةِ الأُولَى وَهِيَ قَوْلُـهُمْ: «إِنَّ الْعُلُوَّ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ»، وَتَارَةً بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ قَوْلُـهُمْ: «إِنَّ الأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ»[١] وَتَارَةً بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَتَارَةً بِالِاسْتِفْصَالِ[٢]، فَيَقُولُونَ: إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ جِسْمًا مُؤَلَّفًا مِنْ لَحْمٍ وَعَظْمٍ وَأَجْزَاءٍ يَفْتَقِرُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُقَوِّمَاتٍ خَارِجِيَّةٍ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللهِ الْغَنِيِّ الْحَمِيدِ، وَلَيْسَ بِلَازِمٍ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ مَا كَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهِ، فَـهَذَا حَقٌّ ثَابِتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ اللَّوَازِمِ الْبَاطِلَةِ[٣].

---

[١] قولُه: «**وتَارةٌ بمَنْعِ المقَدِّمةِ الثَّانِيةِ وهِي قولُهم: إِنَّ الأَجسَامَ متماثِلة**»:

فالأَجسَامُ متبَاينة، وهَذِه مَنْعُها واضِح.

[٢] قولُه: «**وتَارةٌ بمَنْعِ المقَدِّمتِين، وتارةٌ بالاسْتِفْصَال...**»:

نَقولُ: هَذَا صَحِيحٌ، إِنْ أَرادُوا بالجِسْمِ ما كانَ مَكونًا مِنْ هَذِه الأَشْيَاء: مِنْ لحمٍ وعَظْمٍ وأَجزَاءٍ يَفتقِرُ بعضُها إِلى بعضٍ، وتَحتاجُ إِلى مُقوِّمَاتٍ خَارِجِية، كالأَكلِ، والشُّرْبِ، وما أَشبهَ ذَلِك؛ فهَذَا مُمتَنِعٌ بالنِّسبةِ للهِ تَعالَى.

ونَقولُ: إِنَّ اللهَ ليسَ بجِسْم، ومُمْتَنِع أَنْ يَكونَ جِسْمًا؛ لأَنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غَنِيٌّ عنْ كلِّ أَحد، حَمِيدٌ فِي صِفَاتِه وأَفعَالِه.

[٣] قولُه: «**وإِنْ أَردتُمْ بالجِسْمِ ما كانَ قَائـمًا بِنفسِه مُوصُوفًا بالصِّفاتِ اللَّائقةِ بِه، فهَذَا حقٌّ ثابتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ**»:

فقدْ سبقَ بالنِّسبةِ للَفظِ الجِسْمِ أَلَّا نُثبتَه ولا نَنْفِيَه، لكنَّ معناه نَستَفْصِلُ فِيه: إِذا أُرِيدَ بِه باطِلًا؛ قُلنَا: هَذَا ممنوعٌ لفظًا ومَعْنًى، وإِنْ أُريدَ بِه حَقٌّ؛ قُلنَا: هَذَا المعْنَى مَقْبُول.

وَإِذَا تبيَّنَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي تَفْسِيرِ التَّشْبِيهِ صَارَ الِاعْتِمَادُ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِهِ بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ صِفَاتِ الكَمَالِ عَنِ اللهِ تَعَالَى عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ إِثْبَاتَهَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ.

وَعَلَى هَذَا فَالضَّابِطُ الصَّحِيحُ فِيمَا يُنْفَى عَنِ اللهِ تَعَالَى مَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ القَاعِدَةِ.



فَصْــلٌ

فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاعْتِمَادُ فِي ضَابِطِ النَّفْيِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ.

وَأَنَّهُ طَرِيقٌ فَاسِدٌ، فَإِنَّ أَفْسَدَ مِنْهُ مَا يَسْلُكُهُ بَعْضُ النَّاسِ، حَيْثُ يَعْتَمِدُونَ فِيمَا يُنْفَى عَنِ اللهِ تَعَالَى عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَتَجِدُهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْتَجُّوا عَلَى مَنْ وَصَفَ اللهَ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ مِنَ: الحُزْنِ وَالبُكَاءِ، وَالمَرَضِ، وَالوِلَادَةِ وَنَحْوِهَا، يَقُولُونَ لَهُ: لَوِ اتَّصَفَ اللهُ بِذَلِكَ لَكَانَ جِسْمًا أَوْ مُتَحَيِّزًا، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ، هَذِهِ حُجَّتُهُمْ عَلَيْهِ[١].

---

[١] قولُه: «فإذا تبيَّنَ أَنَّه لا يَصحُّ الاعتمادُ فِي ضَابطِ النَّفْيِ عَلَى مُجرَّدِ نَفْيِ التَّشبيهِ، وأنَّه طَريقٌ فَاسِد»: شَيخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ فِي هَذِه القَاعِدَة أَنَّه لا يَصِحُّ الاعْتِمادُ فِي النَّفْيِ عَلَى مُجرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيه، لما سَبقَ مِنَ الوجْهَين.

يَقُول: أَفْسَدُ مِنْ هَذَا، أَنَّ بعضَ النَّاسِ يَعتمدُ فِي النَّفْي -أَي فِيما يُنْفَى عَنِ اللهِ- عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيم، فيقُول: إِنَّ اللهَ ليسَ بِجِسْم. ثُمَّ يَقولُ فِي كلِّ مَنْ أَثبتَ شَيئًا للهِ مِنْ صفَاتِ الكَمال أَو صفاتِ النَّقْص؛ يَقولُ: لو اتَّصفَ بذَلِك لكانَ جِسْمًا فيَكونُ ممْنُوعًا.

فتأَمَّلْ هَذَا الاعتِمادَ الفَاسِدَ، حيثُ صَارَ يَرُدُّ بِه عَلَى مَنْ أَثبتَ صِفاتِ الكَمالِ وصفَاتِ النَّقْص.

فمَثلًا: يَنْفِي استواءَ اللهِ عَلَى العَرْش، ويَقولُ: لأَنَّ هَذَا يَقتَضِي أَنْ يَكونَ جِسْمًا. ويَنْفِي أَنَّ اللهَ يَبْكِي ويَحْزَن، يَقولُ: لأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ اللهَ جِسْم.

وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ فَاسِدَةٌ لَا يَحْصُلُ بِهَا الْمَقْصُودُ لِوُجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ لَفْظَ (الجِسْمِ) وَ (الجَوْهَرِ) وَ (التَّحَيُّزِ) وَنَحْوَهَا عِبَارَاتٌ مُجْمَلَةٌ مُشْتَبِهَةٌ لَا تُحِقُّ حَقًّا، وَلَا تُبْطِلُ بَاطِلًا، وَلِذَلِكَ لَمْ تُذْكَرْ فِيمَا وَصَفَ اللهُ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، ....

إِذَنْ هناك طَرِيقَتَان:

الطَّرِيقَةُ الأُولَى: الاعتِمَادُ عَلَى نَفْيِ التَّشْبِيه، وهَذِه فَاسِدَة.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِية: الاعتِمَادُ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ والتَّحَيُّزِ، وهَذِه أَفْسَدُ مِنَ الأُولى.

ولَوْ سَأَلَ سَائل: هلْ هُنَاك أَحدٌ وصَفَ اللهَ بهَذِه النَّقَائص؟

والجَوابُ: نَعَم، اليَهُودُ قَالُوا: إِنَّ اللهَ حَزِن، وإِنَّه بَكَى، وإِنَّه مَرِض، وما أَشْبَهَ ذَلِك، أَي وصَفُوا اللهَ بهَذِه النَّقَائص.

فهَؤُلَاءِ إِذا أَرادُوا أَنْ يُنكرُوا هَذِه النَّقَائصَ -والكلامُ هُنَا فِي الحُجَّةِ العَقْلِية، أَمَّا الحُجةُ السَّمْعِيةِ فالأَمرُ فِيها ظَاهِر- فإِذا أَرادَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَردُّوا عليْهِم بطَرِيقٍ عَقْلي قالُوا: إِنَّ هَذِه الأَشياءَ لا تَقومُ إِلَّا بِجِسْم، والجِسْمُ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللهِ. أَي أَنَّ الذِي يَبْكِي ويَحزَنُ ويَتَعَبُ هو الجِسْم، فلو وصفْنَا اللهَ بهَذِه الصِّفَاتِ؛ لزِمَ أَنْ يَكونَ جِسْمًا، فَصَار عُمْدَتَهُم فِيمَا يُنْفَى عنِ اللهِ هِي نَفْي الجِسْم، وليسَ أَنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عنِ النَّقَائص؛ فيَقُولُون مَثَلًا: لَوْ وصَفْنَا اللهَ بِهذا؛ لزِمَ أَنْ يكونَ حَيِّزًا أو مُتَحَيِّزًا، أو ما أَشبَهَ ذَلِك، فلو أَثْبَتْنَا للهِ هَذَا لزِمَ أَنْ يَكونَ جِسْمًا.

فهَذِه الطَّرِيقةُ أَفسدُ مِنَ الطَّرِيقَةِ السَّابِقة، وهِي الاعتِمادُ عَلَى ما يُنْفَى عَنِ اللهِ نَفْيَ التَّشْبِيه، فهَذِه أَخْبَثُ وأَشَدُّ وأَبْعَدُ عنِ الصَّوَابِ.

لَا فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يَسْلُكْهُ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ عِبَارَاتٌ مُبْتَدَعَةٌ أَنْكَرَهَا السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ[١].

---

[١] الجِسْمُ: هو كلُّ ما يُشَارُ إليْه، أَي الجُثَّةُ أَو البَدَنُ أَو ما أَشْبه ذَلِك.

والجَوْهَرُ: هو كلُّ ما قَامَ بنفْسِه، وما قَامَ بغيرِه فهُو عَرَضٌ.

نَقولُ: لفظُ الجِسْمِ، والحَيِّزِ، والجَوْهَرِ، والعَرَضِ، وما أَشْبهَ ذَلِك، هَذِه كلُّهَا أَلفَاظٌ مُحْدَثَة، ما كانَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يتكلَّمُونَ بها إطلاقًا، ولا أَئِمَّةُ السَّلَفِ يقُولونَها، إلَّا فِي مَعْرِضِ الرَّدِ عَلَى هَؤُلاء.

أَمَّا أَنْ يَقولُوا بِها ابْتِداءً، ويَجعلونَ مَبْنَى عقِيدَتِهم عَلَى انْتِفَائها أَو ثُبُوتِها، فهَذَا شَيءٌ لمْ يكن.

ولوْ كانتْ مِمَّا تُبْنَى عليْه عقيدةُ المؤمِنِ التِي يَعتَقِدُها فِي ربِّه؛ لكانتْ مُنَوَّهًا عنها فِي القُرْآنِ وفِي السُّنَّة، وفِي كلامِ الصَّحابَة، فكيفَ تُفْقَدُ مِنْ قَوامِيسِ هؤُلاء؟

ثُمَّ يأْتِي بعدَ ذَلِك فُرُوخُ اليُونَانِ والصَّابِئِينَ، واليَهُودِ، والمشْرِكِين، يُحْدِثُونَها ويَجْعلونَها هِي الأَساسَ الذِي يَبنُونَ عليْه عَقِيدتَنا، وهَذَا -لا شَك- أَنَّه رَدٌّ جيِّدٌ مُفْحِمٌ، ليسَ عليْه اعتِرَاضٌ إطلاقًا.

فهلْ يُعقلُ أَنْ تَبْقَى الأُمَّةُ ثلاثَةَ قُرونٍ لا تَعْرِفُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَبْنِي عقِيدَتَها فِيما يُثْبَتُ للهِ ويُنْفَى، حَتَّى يَأْتِيَ هَؤُلَاءِ ويُقولُون: يُثْبَتُ للهِ ما لا يَقْتَضِي التَّجْسِيم، ويُنْفَى عنْه ما يَقْتَضِي التَّجْسِيم.

فهَذَا شَيْءٌ مِنْ أَكْبرِ المحَال، وهَذَا وَجْهٌ لا يَخْفَى عَلَى الإِنْسَانِ صِحَّتُه، وأَنَّه وجْهٌ مُقْنِع، وحَجَرٌ يُلْقَى فِي أَفْوَاهِ هَؤُلاء.

الثَّانِي: أَنَّ وَصْفَ اللهِ تَعَالَى بِهَذِهِ النَّقَائِصِ أَظْهَرُ فَسَادًا فِي العَقْلِ وَالدِّينِ مِنْ وَصْفِهِ بِالتَّحَيُّزِ وَالتَّجْسِيمِ، فَإِنَّ كُفْرَ مَنْ وَصَفَهُ بِهَذِهِ النَّقَائِصِ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ، بِخِلَافِ التَّحَيُّزِ وَالتَّجْسِيمِ لِمَا فِيهِمَا مِنْ الِاشْتِبَاهِ وَالخَفَاءِ[1].

---

[١] النَّقائصُ التِي أَرادَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَنْفُوهَا عنِ اللهِ فِي نَفْيِ التَّجْسِيم هِي: الحُزْنُ والبُكاءُ والمَرَضُ والوِلادَةُ والتَّعَب.

فمَثلًا: عِنْد الأَشَاعِرةِ وشَبَهِهِم يَقولُون: نَنْفِي عنْه الحُزْن؛ لأَنَّه لو أَثْبتَ أَنَّه يَحْزنُ لكانَ جِسْمًا.

ولوْ سَأَلَ سَائل: أَيُّهَا أَعظمُ تَنَقُّصًا للخَالِق، أَنْ تَقولَ: إِنَّ اللهَ جِسْم. أَو إِنَّه يَحْزَن؟

والجَوَاب: الأَعْظَمُ تَنَقُّصًا، أَنْ تَقولَ: إِنَّه يَحْزَن.

فكَيْفَ يُستَدَلُّ بالأَخْفَى عَلَى الأَقْوَى؟! أَي ظُهُورًا، فالنَّقْصُ فِي وصْفِهِ بالحُزْنِ والبُكاءِ والمَرَضِ والوِلادَة، أَبْلغُ مِنْ ظُهورِ النَّقْصِ إِنْ كانَ فِي وصْفِهِ بالجِسْمِ والحَيِّز.

إِذَنْ نَقولُ لَـهُم: لو قُلْتُم فِي نَفْيِ هَذِه الأَشياءِ عنِ اللهِ، إِنَّها صِفَاتُ نَقْصٍ لا تَلِيقُ باللهِ؛ لكانَ خَيْرًا لكم مِنْ أَنْ تَقولُوا: إِنَّها تَقْتَضِي التَّجْسِيم.

فَوَصْفُ اللهِ بِهَذِه الأَشيَاء، أَظْهرُ نَقْصًا مِنْ وصْفِهِ بأَنَّه جِسْم، أَي لو قُلْتَ: إِنَّ اللهَ جِسْم. لكانَ أَهونُ مِنْ أَنْ تَقولَ: إِنَّ اللهَ يَتعبُ ويَحزنُ ويَمْرَضُ ويَلِدُ. لأَنَّ الجِسْمَ ليسَ صفةَ نقْصٍ عَلَى الإِطْلاق، يَكونُ صَفَةَ نَقْصٍ إِذا قُلتَ: إِنَّه مُؤَلَّفٌ مِنْ لحْمٍ وعَظْمٍ، وأَجْزَاء يَفتقرُ بعضُها إِلى بَعض، ولا تَقُومُ إِلَّا بمُقوِّمٍ خَارِجِي، فهَذَا واضِحُ النَّقْص، لكنْ لو لزِمَ هَذَا إِذا لمْ يعتَرِه تَعَبٌ ومَرَض؛ فليسَ فِيه نَقْص، فصارَ وصْفُهم للهِ تعالى بالمَرَضِ والتَّعَبِ والوِلادَة أَعظَمَ نقصًا مِنْ وصْفِهِ بأَنَّه جِسْم.

وَإِذَا كَانَ وَصْفُ اللهِ تَعَالَى بِهَذِهِ النَّقَائِصِ أَظْهَرُ فَسَادًا مِنْ وَصْفِهِ بِالحَيِّزِ وَالجِسْمِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِالأَخفَى عَلَى الأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ مُبَيِّنٌ لِلْمَدْلُولِ وَمُثْبِتٌ لَهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَبْيَنَ وَأَظْهَرَ مِنْهُ[١].

الثَّالِثُ: أَنَّ مَنْ وَصَفُوهُ بِهَذِهِ النَّقَائِصِ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا نَحْنُ نَصِفُهُ بِذَلِكَ، وَلَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يُثْبِتُ للهِ صِفَاتِ الكَمَالِ مَعَ نَفْيِ القَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ، فَيَكُونُ كَلَامُ مَنْ يَصِفُ اللهَ بِصِفَاتِ الكَمَالِ وَمَنْ يَصِفُهُ بِصِفَاتِ النَّقْصِ وَاحِدًا، وَيَبْقَى الرَّدُّ عَلَيْهِمَا بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ الإِثْبَاتَ مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الفَسَادِ وَالبُطْلَانِ[٢].

---

[١] وقولُه: «**وإذا كانَ وصفُ اللهِ تَعَالَى بِهَذِه النَّقَائصِ أَظْهرُ فسَادًا...**»:

نَقولُ: إذا كانَ وصْفُ اللهِ بهَذِه النَّقَائصِ أَظْهَرُ امْتِنَاعًا مِنْ وصْفِهِ بالجِسْم، فكيفَ يُستَدلُّ بالأَخْفَى عَلَى الأَظْهَر؟! لأَنَّه يُستدلُّ بالأَظهرِ عَلَى الأَخْفَى.

إِذَنْ إذا قُلْتُم: إِنَّه يَستلزِمُ إِذا وصَفْتُمُوه بهَذِه الصِّفَات؛ لزِمَ أَنْ يكونَ جِسْمًا.

نُقولُ: أَيُّهما أَعظَمُ نَقْصًا، أَنْ يُوصفَ بالجِسْمِ أَو بهَذِه النَّقَائص؟

والجواب: الأَعْظمُ أَنْ يُوصفَ بهَذِه النَّقَائصِ بلا شَك، فكيفَ تَستَدلُّونَ بالأَخْفَى عَلَى الأَظْهَر؟ فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ الدَّليلُ أَوضحَ وأَظْهَرَ مِنَ المدْلُول؛ لأَنَّه مُبَيِّنٌ لَه ومُثْبِتٌ لَه.

[٢] الذِين يَصِفُونَه بالنَّقَائص: كالحُزْنِ والبُكَاءِ والمرَض.

وقد جَاءَ جَماعَةٌ مِنَ النَّاس وقَالوا: هَذِه الصِّفاتُ ممْتَنِعَةٌ عَلَى الله؛ لأَنَّها تَستَلزِمُ التَّجْسِيم، والتَّجْسِيمُ ممْتَنِعٌ عنِ الله.

نَقُول: هَذِه الحُجَّةُ التِي أَبطَلتُم بِها قَوْلَ مَنْ يَصفُ اللهَ بالنَّقَائص، وهو أَنَّه يَستلزِمُ التَّجْسِيم، يُمكِنُهُم الانْفِكَاكُ عنْها، بأَنْ يَقولُوا: نَصِفُهُ بهَذِه الصِّفَاتِ مِنْ غيرِ أَنْ نَقولَ بأَنَّه جِسْم، كما قَالَه مَنْ يَصِفُهُ بِصفَاتِ الكَمَال مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقولُوا: إِنَّه جِسْم. أَي كما قَالَ ذَلِك مَنْ يَقُول: نَصِفُهُ بالعُلُو، والاسْتِواءِ عَلَى العَرْش، وبأَنَّ لَه يَدًا، وأَنَّ لَه وجْهًا، وما أَشْبَهَ ذَلِك، مِنْ غيرِ أَنْ نَقُولَ بالتَّجْسِيم، فَيَقولُون: يَمْرَض. لكنْ لا نَقول: إِنَّه جِسْم. كما قالَه مَنْ أَثْبتَ الصِّفَات، فقَالوا: إِنَّه يَضحكُ ولا نَقول: إِنَّه جِسْم، ويَسْتَوي عَلَى العَرْش، ولا نَقول: إِنَّه جِسم.

فالذِين يُثْبِتُونَ للهِ صِفاتِ الكَمالِ -وهمُ السَّلَفُ- يُنْكِرونَ نَفْي التَّجْسِيمِ والتَّحَيُّز، يَقولُون: نحنُ لا نَقولُ بالتَّجْسِيم والتَّحَيُّزِ ولا بِنَفْيِه؛ لأَنَّه لمْ يَرِدْ لا فِي الكتَابِ ولا فِي السُّنةِ، إِثْبَاتًا أَو نَفْيًا.

فإِذَا كنْتَ تَريدُ أَنْ تَرُدَّ عَلَى مَنْ يَصفونَه بالنَّقَائص، بأَنَّ هَذَا يَستَلزِمُ التَّجْسِيم، قَالوا لكَ: نحنُ نَصِفُه بذَلِك ولا نَقولُ بالتَّجْسِيم، كما يَصفُه الآخَرونَ بِصفَاتِ الكَمال ولا يَقولُونَ بالتَّجْسِيم. فيَكونُ الرَّدُّ عَلَى الطَّائفتَيْنِ واحِدًا؛ لأَنَّ عِنْدنَا طَرَفَان: الذِين يَصِفُونَه بالنَّقَائص، والذِين يَصِفُونَه بالكَمال.

وعِنْدنا طرفٌ ثالثٌ يَرُدُّ عَلَى الذِين يَصِفُونَه بالنَّقَائص، بأَنَّكم إِذا أَثبتُّم هَذِه الصِّفَات؛ لزِمَ أَنْ يَكونَ جِسْمًا.

فأَجَابَهُم هَؤُلَاءِ وقالوا: نَحنُ نُثْبتُ هَذِه الصِّفَاتِ بدونِ أَنْ نَقول: إِنَّه جِسْم. كما أَنَّ الطَّرفَ الثَّالِثَ -وهمُ الذِين يَصِفونَه بالكَمال- يَقولُون: نُثبتُ صِفَاتِ الكَمال، ولا نَقولُ: إِنَّه جِسم.

الرَّابِعُ: أَنَّ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا فِي ضَابِطِ مَا يُنْفَى عَنِ اللهِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ، نَفَوْا عَنِ اللهِ تَعَالَى صِفَاتِ الكَمَالِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَاتِّصَافُ اللهِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الكَمَالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ وَالعَقْلِ، فَيَكُونُ كُلُّ مَا اقْتَضَى نَفْيَهُ بَاطِلًا بِالسَّمْعِ وَالعَقْلِ، وَبِهِ يَتَبَيَّنُ فَسَادُ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ وَبُطْلَانُهَا[١].

والطَّرفُ الثَّالِثُ أَيْضًا رَدُّوا عَلَى الذِين يَصِفونَه بِصِفاتِ الكَمال بهَذَا الشَّيْء، يَقولون: إِنَّكَ إِذا قُلتَ: إِنَّ اللهَ استَوَى عَلَى العَرشِ حقِيقَة؛ لزِمَ أَنْ يَكونَ جِسْمًا، والتَّجْسِيم مُمْتَنِع.

فصَارَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ يُثبتُ النَّقص وعَلَى مَنْ يُثبتُ الكَمال واحدًا، وهَذَا غَايَةُ ما يَكونُ مِنَ الفَسَاد، أَنْ نَجعلَ الرَّدَّ على مَنْ وصفَ اللهَ بالنَّقَائص كمَنْ وصَفَه بالكَمال.

[١] هُمْ يَروْنَ أَنَّ الدَّلِيلَ الوحِيدَ فِي إِبْطَالِ ما يَثْبُتُ للهِ مِن الصِّفَاتِ -سَواءٌ نَقْص أَوْ كَمال- هو نَفْي التَّجْسِيم، يَقولُون: هَذَا هو الدَّلِيلُ عِنْدنَا، أَنَّ التَّجْسِيمَ مُمْتَنِعٌ عنِ الله، فكُلُّ شَيْءٍ يَسْتلزِمُ التَّجسِيمَ فهُو بَاطِل.

نَقُول: بهَذَا الاعتِماد نَفَيْتُم عنِ اللهِ صِفاتِ الكَمال، فقُلْتُم: لا يَسْتَوِي عَلَى العَرْش؛ لأَنَّ ذَلِك يَستلْزِمُ أَنْ يَكونَ جِسْمًا، ولا يَنزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا؛ لأَنَّ هذا يَستَلزمُ أَنْ يَكونَ جِسْمًا، ليسَ لَه وجْه؛ لأَنَّ هذا يَستلزِمُ أَنْ يكونَ جِسْمًا، ولا يَضْحكُ ولا يَتكلَّم؛ لأَنَّ هذا يستلزم أن يكون جسمًا.

وبهَذِه الطَّرِيقةِ نَفَوا صَفاتِ الكَمَالِ عنِ الله، وصفَاتُ الكَمالِ للهِ ثَابتةٌ بالسَّمعِ والعَقْل، فإِذا وُجِدَ ما يُبْطِلُ ما ثَبَتَ بالسَّمْعِ والعَقْل؛ وَجبَ نَفْيُه بالسَّمْعِ والعَقل؛ لأَنَّ السَّمعَ والعَقْلَ يَدُلَّان عَلَى إِثْبَاتِ نَقيضِ ما قَالَ هَذَا الرَّجُل، فَيَكونُ الاعْتِمادُ عَلَى

الخَامِسُ: أَنَّ سَالِكِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مُتَنَاقِضُونَ، فَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا وَنَفَى غَيْرَهُ أَلْزَمَهُ الآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنَ الإِثْبَاتِ، وَكُلُّ مَنْ نَفَى شَيْئًا وَأَثْبَتَ غَيْرَهُ أَلْزَمَهُ الآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ مِنَ النَّفْيِ[١].

نَفْي التَّجْسيمِ بَاطلًا بالسَّمعِ والعَقل.

وهَؤُلَاءِ اعتَمدُوا فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيم، فأَبطلُوا بِهَذَا الدَّليلِ ما ثَبتَ للهِ مِنْ صِفاتِ الكَمال كالاسْتِوَاء، ولا شَكَّ أَنَّه مِنْ صفات الكمال؛ لأَنَّ الاسْتِواءَ عَلَى العَرشِ كَمالٌ للمُلْك، وتَمامٌ للسُّلْطَان، فهو إِذَن صفةُ كمال.

وصِفَاتُ الكمالِ ثَابتةٌ للهِ بالسَّمعِ والعقْل، فكُلُّ ما اقْتَضَى نَفْيَ الصِّفَات فإِنَّه يَلزمُ مِنه نَفْي ما ثَبتَ بالسَّمعِ والعَقْل، وإِذا لزِمَ مِنَ الشَّيْءِ نَفْيُ ما ثَبتَ بالسَّمعِ والعَقل كانَ باطلًا بالسَّمعِ والعَقل؛ لأَنَّ السَّمعَ والعَقلَ يُوجِبُ نَقيضَ ما يَقْتَضِيهِ هَذَا الدَّلِيل، فإِذا كان السَّمعُ والعَقْلُ يُوجبُ نَقيضَ ما يَقْتَضِيه هَذَا الدَّليل، تبيَّنَ أَنَّ هَذَا الدَّليلَ سَاقطٌ بالسَّمْعِ والعَقْل.

[١] هَذِه الطَّرِيقةُ يَسْلُكُها كلُّ النُّفَاة: الذِين يَنْفونَ جميعَ الصِّفَات، والذِين يَنْفونَ الأَسْماءَ، ولـهَذَا فهُم مُجْمعونَ عَلَى أَنَّ أَهلَ السُّنةِ مُجَسِّمَة، فكلُّ الذِين يَنْفون الصِّفَاتِ يَعتمدُونَ هَذِه الطَّرِيقة.

وهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضون، فكلُّ مَنْ أَثْبتَ شَيئًا، أَلزمهُ الآخَرُ بما يُوافِقُه فِيه مِنَ الإِثْبَات؛ وَكلُّ مَنْ نَفَى شَيئًا أَلزَمه الآخَرُ بما يُوافِقُه فِيه مِنَ النَّفْي، فيَقولُ مَثلًا: إِذا قُلتَ: إِنَّ إِثْبَاتِي يَستلزمُ التَّجسِيم؛ فإِثباتُكَ أَيْضًا لـهَذِه الصِّفاتِ المعَيَّنَةِ يَستلزمُ التَّجْسِيم.

حتَّى الذِين يُنكرُونَ كلَّ الصِّفَاتِ يَقولُونَ لمنْ أَثبتَ الأَسماءَ دونَ الصِّفَات:

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَثْبَتُوا للهِ تَعَالَى الحَيَاةَ، وَالعِلْـمَ، وَالقُـدْرَةَ، وَالإِرَادَةَ، وَالسَّمْعَ، وَالبَصَرَ، وَالكَلَامَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، قَـالَ لَـهُمْ نُفَـاةُ ذَلِكَ كَالمُعْتَزِلَةِ: إِثْبَاتُ هَذِهِ تَجْسِيمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ وَالعَرَضُ لَا يَقُـومُ إِلَّا بِجِسْمٍ.

فَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أُولَئِكَ بِأَنَّكُمْ أَنْتُمْ أَثْبَتُّمْ أَنَّهُ حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، وَقُلْتُمْ لَيْسَ بِجِسْمٍ مَعَ أَنَّكُمْ لَا تَعْرِفُونَ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا جِسْمًا، فَأَثْبَتُّمُوهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَرَفْتُمْ، فَكَذَلِكَ نَحْنُ نُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ جِسْمٌ[١]، ....

إِثْبَاتُك الأَسماءَ يَستَلزِمُ التَّجْسيم، فلماذا نَفَيْتَ الصِّفَاتِ بِحُجَّةِ أَنَّها تَستلزِمُ التَّجْسِيم؟! إِذَنْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَنْفِيَ الأَسْماء.

[١] مَنْ أَثبتَ للهِ الحيَاةَ والعِلْمَ والقُدْرةَ والسَّمْعَ، والإِرَادةَ والبَصرَ والكَلامَ دونَ غيرِها مِنَ الصِّفاتِ -وَهُمُ الأَشَاعِرة-، قَالَ لهمْ نُفَاةُ ذَلِك -كالمعتزِلَة-: إِثْبَاتُ هَذِه الصِّفاتِ تَجْسِيم. أَي يَجِبُ نَفْيُها؛ لأَنَّ هَذِه الصِّفاتَ أَعراض، والعَرَضُ لا يَقومُ إِلَّا بِجِسْم، فهَذِه حُجَّتُهم، وقَد تقدَّم أَنَّها حُجَّةٌ وَاهِية وباطِلة؛ لأَنَّ الأَعْرَاضَ تَقومُ بغيرِ الأَجْسَام، كيومٍ شَدِيد، ويومٍ بَارِد، وما أَشْبَه ذَلِك.

فَيرُدُّ الأَشَاعِرة عَلَى المعْتَزِلَة: بَأَنَّكم أَثْبَتُّم أَنَّه حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِر، وقُلْتُم ليسَ بَجِسْمٍ -وهَؤُلَاءِ طَائفةٌ مِنَ المعتزِلة، يُثْبتونَ أَنَّ اللهَ حَيٌّ عَلِيمٌ قَادرٌ دون غيرِهم- مع أَنَّكم لا تَعْرِفونَ حَيًّا عالِمًا قَدِيرًا إِلَّا جِسْمًا، فأَثْبتُّموه عَلَى خلافِ ما عَرَفْتُم، فإِذا أَثْبَتُّموه عَلَى خِلافِ ما عرفْتُم، فإِنْ أَلزَمْتُمونَا بذَلِك؛ أَلزمنَاكُم أَنْتُم بهذَا أَيْضًا.

ورَدُّوا عَلَيْهـم رَدًّا آخر أَيْضًا: بأَنَّكـم أَثبَتُّـم أَنَّه حَيٌّ عليمٌ قَـديرٌ بِلا حَياةٍ ولا عِلْمٍ

فَهَذَا تَنَاقُضُ الْمُعْتَزِلَةِ[١]، أَمَّا تَنَاقُضُ خُصُومِهِمُ الَّذِينَ أَثْبَتُوا الصِّفَاتِ السَّبْعَ السَّابِقَةَ

ولا قُدْرة، وهَذَا تَنَاقضٌ مُخالفٌ للعَقْل، فكيفَ يُقَالُ حَيٌّ ولا حَيَاةَ فِيه، أَو عَلِيمٌ ولا عِلْمَ عِنْدَه، وقَدِيرٌ ولا قُدْرَةَ له؟! فهَذَا مُستَحِيل.

فلو قُلتَ لإِنْسانٍ مَيِّت: هَذَا حي. فهَذَا مُنَاقِضٌ للوَاقِع، ولو قُلْتَ: هَذَا عَلِيمٌ. وهو جَاهِل؛ فهَذَا أَيْضًا تَنَاقُض، ولو قُلْتَ: هَذَا قَدِير. وهو عَاجِزٌ لا يَتحرَّك؛ فهَذَا أَيْضًا تَنَاقُض، فنَحنُ لا نَعْرِفُ ما هُو حَيٌّ إِلَّا وفِيه حَيَاة، ولا عَلِيمٌ إِلَّا وعِنْدَه عِلْم، ولا قَديرٌ إِلَّا ولَه قُدْرة.

فصَار الأَشَاعِرةُ يَردُّونَ علَيْهم مِنْ وجْهَين:

الوَجْهُ الأَوَّل: ما رَدُّوا بِهِ هم عَلَى المعْتَزِلَة، فقَالُوا: إِنَّه حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِر، ولا يُعْرَفُ مَنْ هُو حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ إِلَّا الجِسْم، فوقَعْتُم فِيما أَنْكرتُم عَلَيْه، ونَزِيدُكُم أَيْضًا أَنَّه لا يُمكنُ أَنْ يُوجدَ حَيٌّ لا حَيَاةَ فِيه، ولا عَلِيمٌ لا عِلْمَ عِنْدَه، ولا قَدِيرٌ لا قُدْرَة لَه، فهَذَا تَنَاقُض.

فكُلٌّ مِنَ الطَّائفتَيْنِ التِي اعتَمَدَتْ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيم ضَلَّلَتِ الأُخْرَى؛ لأَنَّها أَلْزَمَتْها بالقَوْلِ بالتَّجْسِيم فِيما تُثْبِتُه مِنَ الصِّفَات، فيَقولُ الأَشَاعِرَة: إِنَّ كانَ إِثْبَاتُنا لهَذِه الصِّفاتِ تَجْسِيمًا؛ فإِثبَاتُكم بِكونِهِ حَيًّا عَلِيمًا قادِرًا تَجْسِيمًا؛ وإِنْ لمْ يَكنْ إِثْبَاتُكم تَجْسِيمًا؛ فإِثْبَاتُنَا ليسَ بِتَجْسِيم.

[١] قولُه: «**فهَذَا تَنَاقُضُ المعْتَزِلَة**»: ووَجْهُ تناقُضِهم أَنَّهم رَدُّوا عَلَى الأَشَاعِرةِ بما أَثْبتُوا نَظِيرَه، هَذَا مِنْ وجْه.

والوَجْهُ الثَّانِي مِنَ التَّنَاقُض: أَنَّهم أَثْبَتُوا مَوْصُوفًا بِلا صِفَة، حَيًّا بِلا حَيَاة، عَلِيمًا بِلا عِلْم، قَدِيرًا بِلا قُدْرَة؛ أَمَّا تَنَاقُضُ خُصومِهِم الذِين أَثْبَتُوا الصِّفاتِ السَّبْعَ دونَ غيرِهَا

دُونَ غيْرِهَا فَقَدْ قَالُوا لِمَنْ أَثْبَتَ صِفَةَ الرِّضَا، وَالغضَبِ، وَنَحْوِهَا: إِثْبَاتُ الرِّضَا، وَالغَضَبِ، وَالاِسْتِوَاءِ، وَالنُّزُولِ، وَالوَجْهِ، وَاليَدَيْنِ، وَنَحْوِهَا تَجْسِيمٌ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْرِفُ مَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ.

فَيَرُدُّ عَلَيْهِمُ المُثْبِتَةُ بِأَنَّكُمْ أَنْتُمْ وَصَفْتُمُوهُ بِالحَيَاةِ، وَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ، وَالإِرَادَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَالكَلَامِ، وَلَا يعْرفُ مَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ، فَإِنْ لَزِمَنَا التَّجْسِيمُ فِيمَا أَثْبَتْنَاهُ لَزِمَكُمْ فِيمَا أَثبتُّمُوهُ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْكُمْ فِيمَا أَثْبَتُّمُوهُ لَمْ يَلْزَمْنَا فِيمَا أَثْبَتْنَاهُ وَإِنْ أَلْزَمْتُمُونَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ، وَتَفْرِيقُكُمْ بَيْنَهُمَا تَنَاقُضٌ مِنْكُمْ[١].

-وهُمُ الأَشَاعِرة-، فقدْ قَالوا لِمنْ أَثْبتَ صِفَةَ الرِّضَا والغَضَبِ ونَحْوَها -وهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ-: إِثْبَاتُ الرِّضَا والغَضَبِ، والاسْتِواءِ والنُّزُولِ، والوَجْهِ واليَدَيْنِ، ونَحْوِهَا تَجْسِيم؛ لأَنَّنا لا نَعْرِفُ ما يُوصفُ بذَلِك إِلَّا ما هُو جِسْم.

فَيَرُدُّ عليهِم المثْبِتَة: بِأَنَّكم أَنْتُم وصفْتُمُوهُ بالحيَاةِ والعِلمِ والقُدرةِ والإِرَادة، والسَّمعِ والبَصرِ والكَلامِ، ولا يُوصَفُ بذَلِك إِلَّا ما هُو جِسْم، فكيفَ تَردُّونَ صِفَةَ الرِّضَا والغَضَبِ والنُّزولِ والاسْتِواء، بحُجَّةِ أَنَّ ذَلِك يَستلْزِمُ التَّجْسِيم؟ وتُثبتُونَ الحيَاةَ والعِلمَ والسَّمعَ والبَصرَ والإِرادة، ولا تَقولونَ بالتَّجْسِيم؟

[١] قولُه: «**وإِنْ لمْ يَلزمْكُم فِيما أَثْبَتُّمُوه؛ لمْ يَلزمْنَا فِيما أَثبتْنَاه، وإِنْ أَلزمْتُمُونَا بِه**»: أَي إِنْ لمْ يُلزِمْكُم التَّجْسِيم فِيما أَثْبَتُّمُوه مِنَ الصِّفَاتِ السَّبْع؛ لمْ يَلزمْنَا فِيما أَثْبتْنَاه.

فإِذا قالُوا: نحنُ نُثبتُ هَذِه الصِفاتِ بِلا تَجْسِيم، نَقولُ: ونحنُ نُثبتُ هَذِه الصِّفاتِ بِلا تَجْسِيم، فإِذا كان لا يَلزَمُكُم فلا يَلزَمُنَا، حتَّى وإِنْ أَلزَمْتمونَا فِيه؛ لأَنَّه لا فَرقَ بينَ الأَمْرَين، وتَفرِيقِكُم بَينَهما تنَاقُض.

فَصْلٌ

وَأَمَّا الضَّابِطُ فِي بَابِ الإِثْبَاتِ: فَـأَنْ نُثْبِتَ لله تَعَالَى مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ، عَلَى وَجْهٍ لَا نَقْصَ فِيهِ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النَّحل:٦٠]، وَالمَثَلُ الأَعْلَى هُوَ الوَصْفُ الأَكْمَلُ الَّذِي لَا يُمَاثِلُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَعْتَرِيهِ نَقْصٌ.

فَصِفَاتُ اللهِ تَعَالَى كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ صِفَاتِ ثُبُوتٍ، أَمْ صِفَاتِ نَفْيٍ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ النَّفْيَ المَحْضَ لَا يُوجَدُ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَأَنَّ المَقْصُودَ بِصِفَاتِ النَّفْيِ نَفْيُ تِلْكَ الصِّفَةِ لِاتِّصَافِهِ بِكَمَالِ ضِدِّهَا.

وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ فِي ضَابِطِ الإِثْبَاتِ أَنْ نَعْتَمِدَ عَلَى مُجَرَّدِ الإِثْبَاتِ بِلَا تَشْبِيهٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُثْبِتَ المُفْتَرِي للهِ سُبْحَانَهُ كُلَّ صِفَةِ نَقْصٍ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، فَيَصِفُهُ بِالحُزْنِ، وَالبُكَاءِ، وَالجُوعِ، وَالعَطَشِ، وَنَحْوِهَا مِمَّا يُنَزَّهُ اللهُ عَنْهُ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، فَيَقُولُ: إِنَّ اللهَ يَحْزَنُ لَا كَحُزْنِ العِبَادِ، وَيَبْكِي لَا كَبُكَائِهِمْ، وَيَجُوعُ لَا كَجُوعِهِمْ، وَيَعْطَشُ لَا كَعَطَشِهِمْ، وَيَأْكُلُ لَا كَأَكْلِهِمْ، كَمَا أَنَّهُ يَفْرَحُ لَا كَفَرَحِهِمْ، وَيَضْحَكُ لَا كَضَحِكِهِمْ، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِهِمْ[١].

---

[١] ذكرنَا فِيما سَبَقَ أَنَّه لا يَصحُّ فِي بابِ النَّفْيِ أَنْ نَعتمِدَ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيه، وفِي بَابِ الإثباتِ لا يَصحُّ أَنْ نَعتمدَ عَلَى الإثباتِ بِدونِ تَشبِيه، ومعنَاهُ أَنَّنا نَقولُ: عَقِيدتُنا فِيما يُثْبَتُ للهِ، أَنْ نُثبتَ للهِ أَيَّ صِفةٍ لكنْ بدونِ تَشبِيه؛ لأَنَّ هَذَا الاعتِمادَ لا يَصحُّ.

فصارَ الاعتِمادُ فِي بابِ الإِثْباتِ عَلَى مُجَرَّدِ الإِثباتِ بدونِ تَشبيهٍ لا يَصحُّ؛ لأَنَّه يُمكنُ أَنْ يُثْبِتَ الإِنْسَانُ أَيَ صفةٍ مِنْ صفاتِ العُيوبِ ويَقولُ: بِلا تَشبِيه. ولهَذَا قَدَّمْنَا مُقدمَةَ: الضَّابطِ أَنْ نُثبتَ للهِ ما أَثْبتَه لنَفسِه مِنَ صفاتِ الكَمال، عَلَى وجهٍ لا نَقصَ فِيه.

فنَقولُ: نُثبتُ للهِ كلَّ ما أَثبتَه لنفسِه مِنْ صِفاتِ الكَمال، عَلَى وجْهٍ لا نقصَ فِيه، أَمَّا أَنْ نعتمدَ عَلَى مجردِ الإِثباتِ بلا تشبيهٍ فهَذَا لا يَصِحُّ.

وعِنْدنا الآنَ اعتِمادَان:

الأَوَّلُ: أَنَّ نَعتمدَ فِي بابِ الإِثباتِ عَلَى ما أَثبتَه اللهُ لنفسِه عَلَى وجهٍ لا نَقْصَ فِيه، والنَّقصُ إِمَّا نقصٌ فِي الكَمال، أَو نقصٌ فِي الصِّفةِ نفسِها، أَو مُماثَلَتِها كما سبَقَ.

فمثلًا: الوَجهُ نُثبِتُه للهِ عَلَى وجهٍ لا نقصَ فِيه، والغَضبُ نُثبتُه للهِ عَلَى وجْهِ لا نقصَ فِيه، وهكذا.

أَمَّا أَنْ نَقولَ: نُثبتُ ما شِئنَا ولكنْ بِلا تَشبيه. فهَذَا لا يَصحُّ الاعتِمادُ عليه.

وشيخُ الإِسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علَّلَ ذَلِك فقَال: لأَنَّه لو صَحَّ ذَلِك -أَي لو صحَّ الاعتِمادُ عَلَى مُجردِ الإِثبَاتِ بِلا تَشبِيه- لجازَ أَنْ يُثبِتَ المفْتَرِي للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كلَّ صِفةٍ نقصٍ معَ نَفْيِ التَّشبِيه.

فلَوْ قُلنَا: اثبِتْ ولا تُشَبِّه. فمعناه عِنده أَنْ يُثبتَ ما شَاء فيَقولُ مَثلًا: أَصِفُهُ بالحُزنِ والبكاءِ والجوعِ والعِطشِ، ونحوهَا مما يَتنزَهُ اللهُ عنه مع نَفْيِ التَّشْبيه!! فَيقُولُ: إِنَّ اللهَ يَحزنُ لا كحزنِ العِبَاد، ويَبكِي لا كبُكائِهم، ويَجوعُ لا كجُوعِهم، ويَعطشُ لا كعَطَشِهم، ويَأكلُ لا كأَكلِهم، وكذا. وهَذَا إِذا جعلنَا العُمدَةَ الإِثباتَ بِلا تشْبِيه.

وَلجَازَ أَيضًا أَنْ يُثْبِتَ المُفْتَرِي للهِ سُبْحَانَهُ أَعْضَاءً كَثِيرَةً مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ[١].

فَيَقُولُ: إِنَّ للهِ تَعَالَى كَبِدًا لَا كَأَكْبَادِ العِبَادِ، وَأَمْعَاءً لَا كَأَمْعَائِهِمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُنَزِّهُ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، كَمَا أَنَّ لَهُ وَجْهًا لَا كَوُجُوهِهِمْ، وَيَدَيْنِ لَا كَأَيْدِيهِمْ.

ثُمَّ يَقُولُ المُفْتَرِي لِمَنْ نَفَى ذَلِكَ وَأَثْبَتَ الفَرَحَ وَالضَّحِكَ وَالكَلَامَ وَالوَجْهَ وَاليَدَيْنِ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَا نَفَيْتَ وَمَا أَثْبَتَّ إِذَا جَعَلْتَ مُجَرَّدَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ كَافِيًا فِي الإِثْبَاتِ[٢]، فَأَنَا لَمْ أَخْرُجْ عَنْ هَذَا الضَّابِطِ فَإِنِّي أُثْبِتُ ذَلِكَ بُدُونِ تَشْبِيهٍ.

---

[١] قولُه: «**ولَجازَ أَيْضًا أَنْ يُثبتَ المفتَرِي للهِ سبحانَه أَعضَاءَ كثيرةً معَ نَفْي التَّشْبِيه**»:

لو سَأَلَ سَائل: هلْ بينَ الجمْلةِ الثَّانيةِ والتِي قبلَها فَرْق؟ الجوَاب: هَذِه فِي الصِّفاتِ الخبَرِيَّة، وتلك فِي الصِّفاتِ الفِعليَّة المعْنويَّة.

فَيقولُ: أَنا أُثبتُ هَذَا بلا تَشْبيه، كما أَنَّكَ أَثبتَّ ذاك بِلا تَشْبيه.

ولو اعتَمدنَا فِي بابِ الإثباتِ عَلَى مُجردِ الإِثباتِ بلا تَشْبيهٍ؛ لكانَ لهَذَا المفترِي حُجَّةٌ فِيما ذهبَ إِليه، ولكنْ هَذَا الاعتِمادُ لا يَصِحُّ.

[٢] قولُه: «**ثُمَّ يَقولُ المفترِي لمنْ نَفى ذَلِك وأَثبتَ الفَرح والضَّحكَ والكلام، والوجْهَ واليَدَيْن: أَيُّ فرقٍ بينَ ما نَفَيتَ وما أَثْبَتَّ إِذا جَعلتَ مُجردِ نَفْي التَّشبِيه كافِيًا فِي الإِثبَات**»:

نَقولُ: ظَاهِرِيًّا ليسَ هنَاك فَرق، فَيبقَى الإِنْسَانُ مُنقطِعًا مَحجُوجًا.

فهو لا يَعتمدُ فِي الإِثباتِ عَلَى الإِثباتِ بِلا تَشبِيه، فلو قَال: نُثبتُ كلَّ شَيءٍ للهِ بلا تَشبِيه.

قُلنَا: هَذَا خطَأٌ لا يَصلُح؛ لأَنَّه لو جاز هَذَا لقَالَ المفترِي: إِنَّ اللهَ يَحزنُ لا كأَحزانِنا، كَمَا أَنَّه يفرحُ لا كفَرحِنا. ولجازَ أَنْ يَقولَ: إِنَ لَه أَمعاءَ لا كأَمعائنَا، كما أَنَّ له يديْن لا كأَيْدِينا.

فما دامَ الضَّابطُ هو الإِثباتُ بِلا تَشبيهٍ؛ فسدَ كلُّ شَيءٍ.

إِذَن: الرَّاجِحُ فِي الإِثباتِ أَنْ نُثبتَ للهِ تَعَالَى كلَّ صفةِ كَمَال، كما قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، ونَقولُ: بِلا تَشبِيه.

فإِذا قَالَ قَائل: ما هو دلِيلُكم عَلَى أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليسَ له أَمعَاءٌ وليسَ له كَبِد؟

قُلنَا: الدَّليلُ أَنَّ هَذِه الأَشياءَ يَحتاجُ إِليها مَنْ يَأْكلُ ويَشربُ، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ صَمَدٌ لا يَأْكلُ ولا يَشربُ، فيَمتنِعُ عليه هذا.

كذَلِك إِذَا قَال: الفرحُ مثلُ الحزْنِ، أَنْتَ تُثبتُ أَيُّها المثبِتُ فَرحًا بلا تَمثِيل، فأَنا أُثبتُ حُزنًا بلا تَمثيل، وهَذَا لا يَصلحُ؛ لأَنَّ الحزنَ صفةُ نقْصٍ، فلا يَحزنُ إِلَّا النَّاقصُ الذِي لا يَستطيعُ أَنْ يَنتصرَ لنَفسِه.

ولـهَذَا لو قُلتُ: ضَربْتُ فلانًا فحَزِنَ، وضربْتُ فلانًا فغَضِب، فالأَكملُ هو الذِي غضِب؛ لأَنَّه يَشعرُ بأَنَّ لديهِ قوةً يُمكنُ أَنْ يَنتقمَ مِنَ المغضُوب علَيه، لكنَّ المحْزُونَ لا يَقدرُ.

ولـهَذَا يَأْتِي الحزنُ فِي المصَائبِ التِي لا يُمكنُ للإِنْسَانِ دفْعَها، لكنَّ الغَضبَ يَكونُ فِيما يُمكنُ أَنْ يَدفعَه، فالأَبُ يَغضبُ عَلَى ابْنِه، والابْنُ يَحزنُ مِنْ أَبِيه، ولا يَغضبُ عَلَى أَبِيهِ.

فَإِنْ قَالَ النَّافِي[١]:

الفَرْقُ هُوَ السَّمْعُ (أَيِ الدَّلِيلُ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) فَمَا جَاءَ بِهِ الدَّلِيلُ أُثْبِتُهُ وَمَا لَمْ يَجِئْ لَمْ أُثْبِتْهُ[٢].

---

[١] قولُه: «فَإِنْ قَالَ النَّافِي»: أَي النَّافِي لـهَذِه الصِّفاتِ، الذِي يَقولُ: إِنَّ اللهَ لا يَبكِي وليسَ لَه أَمْعَاء.

[٢] قولُه: «**الفَرْقُ هُو السَّمْعُ -أَيِ الدَّليلُ مِنَ الكتَابِ والسُّنَّةِ- فَمَا جاءَ بِه الدَّليلُ أُثْبِتُه، وما لمْ يَجِئْ بِه لمْ أُثْبِتْه**»: أَي أَنَّ مُثْبِتَ هَذِه الصِّفاتِ التِي لا تَليقُ باللهِ، لما قَالَ للنَّافِي الذِي يَنفِيهَا: أَيُّ فرْقٍ بينَ ما أَثبتَّ وما نَفيْتَ؟ التَجأَ إِلى السَّمع، وقَالَ: الفَرْقُ الكتَابُ والسُّنَّة.

فمَا جاءَ بِه الكتابُ والسُّنةُ أَثبتَه، وما لمْ يأْتِ به الكتابُ والسُّنةُ لمْ يُثبِتْه.

ولو سَأَلَ سَائل: هل هَذَا عُمْدَةٌ أَو غيرُ عُمدَة؟

والجَوابُ: هَذَا عَمْدةٌ قَوِيَّةٌ، لكنَّ المفتَرِي يَردُّ عليهِ ويَقولُ: السَّمعُ خبَر، والخبرُ دليلٌ عَلَى المخبَرِ عنْه، والدَّليلُ لا يَنعكسُ؛ فلا يَلزمُ مِنْ عَدمِه عَدمُ المدلولِ عليْه؛ لأَنَّه قد يَثبتُ بدليلٍ آخَر، فما لمْ يَردْ بِه السَّمعُ يَجوزُ أَنْ يَكونَ ثَابِتًا فِي نفسِ الأَمر، وإِنْ لمْ يَردْ بِه السَّمْع.

وهَذِه حُجَّةٌ قويَّة، لكنْ نُبطلُها بما هو أَقوى مِنْها.

فإِذَا سَأَل سَائلٌ: ما معْنَى قولِه: (والدَّليلُ لا يَنعكِسُ)؟

فالجَوابُ: أَي أَنَّنا نَقولُ: إِذا عُدِمَ الدَّليلُ فلا يَلزمُ عدمِ ثبوتِ المدلولِ عليْه؛ لأَنَّه قد يَثبتُ بغيرِه، لكنْ يَلزمُ مِنْ عدمِ وجودِ المدْلولِ عدمِ الدَّليلِ.

قَالَ المُفْتَرِي:

السَّمْعُ خَبَرٌ وَالخَبَرُ دَلِيلٌ عَلَى المُخْبَرِ عَنْهُ، وَالدَّلِيلُ لَا يَنْعَكِسُ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ المَدْلُولِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، فَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ السَّمْعَ لَمْ يَرِدْ بِنَفْيِ كُلِّ هَذِهِ الأُمُورِ بِأَسْمَائِهَا الخَاصَّةِ، ....

فمَثلًا: **لو قَالَ لكَ قَائل**: إنَّ فلانًا بَنى بيتًا. هَذَا خبرٌ عنْ بناءِ البيت، لكنْ هلْ يَثبتُ وجودُ هَذَا البيتِ بدونِ خبرِ هَذَا المخْبِرِ؟ **والجوَاب**: نَعَم يَثبتُ، فمثلًا إِنْسَانٌ رآه، فثَبتَ بِالرُّؤيةِ بدونِ خَبَر.

وَلو لمْ أرَهُ ولمْ يُخبرْنِي بِه أَحدٌ، فهلْ يُمكنُ أَنْ يكونَ مَوجُودًا؟ **والجوَابُ**: نَعَم، يُمكنُ أَنْ يَكونَ مَوجُودًا.

فما لمْ يَردْ بِه الخبرُ، فليسَ معنَاه أنَّه معدومٌ، فقدْ يَكونُ مُوجودًا فِي نفسِ الأَمرِ لكنْ لمْ يُخْبَرْ عنْه، وهَذَا معْنَى قولِه: «**فَما لمْ يَردْ بِه السَّمعُ، يَجوزُ أَنْ يَكونَ ثَابتًا فِي نَفسِ الأَمرِ، وإِنْ لمْ يَردْ بِه السَّمعُ**».

ولو سَأَلَ سَائل: هلْ كلُّ أَسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وردَ بهَا السَّمعُ؟

والجوَاب: لا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي دُعاءِ الهَمِّ والغَمِّ: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ**»[١].

إِذَنْ: للهِ تَعَالَى أَسماءٌ ثَابتةٌ فِي نفسِ الأَمرِ، ولمْ يَردْ بِها السَّمعُ.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١ رقم ٣٧١٢).

فَلَمْ يرِدْ بِنفْيِ الحُزْنِ، وَالبُكَاءِ، وَالجُوعِ، وَالعَطَشِ، وَنَفْيِ الكَبِدِ، وَالمَعِدَةِ، وَالأَمْعَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَرِدْ بِنَفْيِهَا جَازَ أَنْ تَكُونَ ثَابِتَةً فِي نَفْسِ الأَمْرِ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا بِلَا دَلِيلٍ[١]، وَبِهَذَا يَنْقَطِعُ النَّافِي لِهَذِهِ الصِّفَاتِ حَيْثُ اعْتَمَدَ فِيمَا يَنْفِيهِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا الِاعْتِمَادُ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ وَالعَقْلُ مِنْ وَصْفِ اللهِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الكَمَالِ عَلَى وَجْهٍ لَا نَقْصَ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ مَا يُنَافِي صِفَاتِ الكَمَالِ الثَّابِتَةِ للهِ، فَاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ نَفْيٌ لِلْآخَرِ وَلِمَا يَسْتَلْزِمُهُ.

وَبِهَذَا يُمْكِنُ دَفْعُ مَا أَثْبَتَهُ هَذَا المُفْتَرِي للهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِ النَّقْصِ فَيُقَالُ: الحُزْنُ، وَالبُكَاءُ، وَالجُوعُ، وَالعَطَشُ صِفَاتُ نَقْصٍ مُنَافِيَةٌ لِكَمَالِهِ فَتَكُونُ مُنْتَفِيَةً عَنِ اللهِ[٢].

---

[١] قولُه: «**وإذَا لمْ يَردْ بِنَفْيِها، جَازَ أَنْ تكونَ ثَابتةً فِي نفسِ الأَمرِ، فلا يَجوزُ نَفْيُها بلا دليل**»: وهَذَا صَحيحٌ، لكنْ يَجوزُ نَفْيُ العِلمِ بِه، فأقولُ: لا أَعلمُ أَنَّ للهِ هَذَا الشَّيءَ.

[٢] تقدَّم أَنَّه يُمكنُ أَنْ نَنفِيَ ما قَاله المفْترِي، إذا لمْ نَعتمدْ عَلَى هَذَا الضَّابِط، فنقولُ: هَذَا الذِي أَثبتَّه لا يَكفِي فِيهِ أَنْ نَقولَ: أَنا أُثبتُ للهِ هَذِه الصِّفاتِ بِلا تَشبِيه.

فإِذَا قَال: أَنَا أُثبتُ للهِ كَبِدًا، وأَنَّه يَحزنُ ويَبكِي، إِلى آخرِه بِلا تَشْبيه؛ فهَذَا لا يَكفِي للإِثباتِ، فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ إِثباتُ كَمال، ومتَى ثَبتَ أَنَّها كَمالٌ؛ فإِنَّه ليسَ فِيها تَشبِيه.

فنَقولُ مَثلًا: الحزْنُ والبكاءُ والجوعُ والعطشُ صفاتُ نقصٍ؛ لأَنَّ الحزِينَ أَصابَه شيءٌ لا يُمكنُه دفْعُه فحَزِن عليْه، وهو دليلٌ عَلَى النَّقصِ، ولـهَذَا كلما كانَ الإِنْسَانُ أَقوى وأَشدَّ ثباتًا؛ كانَ حُزنُه أَقل.

....

والبُكاءُ واضحٌ أنَّه صفةُ نقْصٍ، ولهَذَا كُلما كَبُرَ الإنْسَانُ قلَّ بُكاؤه، فالصَّبيُّ إذا أُخذَ ما فِي يدِهِ بَكَى، والكبيرُ لا يَبكِي إذا أَخذْتَ ما فِي يدِهِ.

والجوعُ صِفةُ نقْصٍ؛ لأَنَّ الجوعَ معنَاهُ احتِياجُ الإنْسَانِ إلى الأَكلِ، وهَذَا نقْص، وكذَلِك العطش.

فنَقولُ: هَذِه صفاتُ نقْصٍ مُنافِيةٍ لكمالِ اللهِ، فتكونُ مُنتفِيةً عنِ اللهِ، لا لأَنَّها بِلا تَشبِيه؛ بل لأَنَّها نقْصٌ، فَهي -مِنَ الأَصلِ- لا يجوزُ إثْباتُها للهِ.

فلا نَقولُ: إنَّها مُنتفِيةٌ لأَنَّها تَستلزمُ أَنْ يَكونَ جِسمًا. بلْ نَقولُ: إنَّها مُنتفِيةٌ لأَنَّها صِفةُ نَقص. لأَنَّنا لو قُلنَا: إنَّها مُنتفِيةٌ لأَنَّها تَستلزِمُ أَنْ تَكونَ جِسمًا؛ احتجَّ علينَا وقَال: إِذَنْ أَنا أُثبتُ الحزنَ والبكاءَ، والأَكلَ والشُّربَ، ولا أَقولُ: إنَّه جِسْمٌ.

إِذَنْ: لا بُدَّ أَنْ نَحترمَ جانبَ الرَّبِ، ولا نَقولُ عَلَى اللهِ ما لا نَعلمُ، ولا نَنْفِي ما أَثْبتَه لنفسِه.

فإذا كان اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنكرَ عَلَى الذِين يَسأَلُونَ عنِ رُوحِ الإنْسَانِ التِي بينَ جنبَيْه، فقَالَ للنَّبِيِّ ﷺ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، وهِي مخلوقةٌ وفِي مخلوقٍ.

فالعلاجُ شيءٌ واحدٌ، بينه النَّبِيُّ ﷺ الذِي أَلهمَهُ اللهُ طبَّ القُلوبِ والأبدان، فعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا، مَنْ خَلَقَ كَذَا، حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ**»[1]،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣١٠٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، رقم (١٣٤).

وَيُقَالُ أَيْضًا: الأَكْلُ، وَالشُّرْبُ مُسْتَلْزِمٌ لِلْحَاجَةِ، وَالحَاجَةُ نَقْصٌ، وَمَا اسْتَلْزَمَ النَّقْصَ فَهُوَ نَقْصٌ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: الكَبِدُ، والمَعِدَةُ، وَالأَمْعَاءُ، آلَاتُ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَالْمُنَزَّهُ عَنِ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ مُنَزَّهٌ عَنْ آلَاتِ ذَلِكَ[1].

(استعذْ باللهِ) حينَ لا تَقدرُ عليْه مِن الوسَاوسِ، (وَلْيَنْتَهِ): أَي فانْشغلْ عنْ هَذَا وفكِّرْ فِي شِيءٍ آخر؛ يَزُلْ عنْكَ هَذَا الدَّاءُ.

[١] الضَّابطُ فِي الإِثباتِ: هو أَنْ نصفَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بما وصفَ بِه نفسَه مِنْ صفاتِ الكَمال، وأَنَّ كلَّ صفةِ نقْصٍ فهِي منْفِيةٌ عنِ اللهِ، ولا يَجوزُ أَنْ نُثبتَها بدونِ نَفْي التَّشبيه، أَي ليسَ الاعتِمادُ هو نَفْي التَّشبيه.

فاللهُ مُنَزَّهٌ عنْ أُمورٍ ثلاثَة:

١- عنْ صفاتِ النَّقصِ مُطلقًا.

٢- عن النَّقصِ فِي كمالِه.

٣- عنْ مُماثَلةِ المخْلوقِين.

إِذَن: العُمدةُ أَنْ تَعتمدَ بذَلِك ما أَثبتَه اللهُ لنفسِه مِنْ صفاتِ الكَمال، فصارَ المرْجِع بذَلِك هو السَّمعُ، أَي الكتابُ والسُّنَّة.

أَمَّا اعتراضُ الذِي قَال: السَّمعُ خبرٌ، والخبرُ دليلُ عَلَى المخبَرِ عنْه، والدَّليلُ لا يَنعكسُ فقدَ ثَبتَ بدليلٍ آخَر.

نَقولُ: نَعَم، هَذَا حَقٌّ، ولكنْ ما ذكرتَه مِنْ هَذِه الصِّفاتِ فهي صفاتُ نقْصٍ؛ فَيمتَنِعُ بِناءً عَلَى أَنَّ للهِ المثَلَ الأَعْلَى، والذِي ليسَ فِيه نقصٌ بوجهٍ مِنَ الوجُوه.

وَأَمَّا الفَرَحُ، وَالضَّحِكُ، وَالغَضَبُ[١]، ....

[١] أَمَّا الفرحُ والضَّحكُ والغضبُ ونحوُها، فأجابَ عنه المؤلفُ بأنَّها صفاتُ كمالٍ لا نِقصَ فِيها.

الأوَّل: الفَرَح؛ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَـلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ: اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ»(١).

وهَذَا الفرحُ لا يُساويه فرحٌ بالدُّنيا أبدًا؛ لأنَّه فرحٌ بحياةٍ بعدَ موتٍ.

وفرحُ اللهِ بتوبةِ عبدِه فرحٌ كمالي؛ لأنَّه فرحٌ بِمنفعةِ الغَيْرِ، أَمَّا فرحُ هَذَا الرَّجلِ بدابتِه، فهو فرحُ نقصٍ؛ لأنَّه فرحٌ بِحياةٍ وطعامٍ وشرابٍ.

الثَّاني: الضَّحكُ أَيْضًا صفةُ كمالٍ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَضحكُ كما أَخبرَ النَّبِيُّ ﷺ فقَال: «يَضْحَكُ الله مِنْ رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ»(٢)، أَحدُهما كان مِنْ أَعدائه، قتلَ واحِدًا مِنْ أَوليائِه، ثُمَّ مَنَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى هَذَا الرَّجلِ القاتلِ فآمنَ ودخلَ الجنَّة، فضَحكَ اللهُ إِلى هَذَا ضَحِكَ إِحسَانٍ ليسَ ضحكَ عَبَثٍ، ولو كانَ ضحكَ عبثٍ لكان هَذَا نَقصًا.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعد ويقتل، رقم (٢٦٧١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠).

وَنَحْوُهَا[١] فَهِيَ صِفَاتُ كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهَا، فَلَا تَنْتَفِي عَنْهُ، لَكِنَّهَا لَا تُمَاثِلُ مَا يَتَّصِفُ بِهِ المَخْلُوقُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا كُفْءَ لَهُ، وَلَا سَمِيَّ، وَلَا مِثْلَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةُ ذَاتِهِ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَوَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا حَقِيقَةُ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ المَخْلُوقَاتِ، لَا المَلَائِكَةِ، وَلَا الآدَمِيِّينَ، وَلَا السَّمَاوَاتِ، وَلَا الكَوَاكِبِ، وَلَا الهَوَاءِ، وَلَا الأَرْضِ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ.

الثَّالِث: الغَضبُ صفةُ كمَال، وإذا كانَ كمَالًا فكيف قَالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للرجلِ الذِي قَالَ له: أَوْصِنِي. فقال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له: «لا تَغْضَب»، فَرَدَّدَ مِرارًا، قَالَ: «لا تَغْضَب»(١)، فهلْ يَنهَى النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عنِ الكمَال؟

نَقولُ: الغَضبُ فِي موضِعِه كمَال، وفِي غيرِ موضعِه نقْصٌ، ومعلومٌ أَنَّ النَّاسَ يَختلفونَ، فبعضُ النَّاسِ يَكونُ سريعَ الغضبِ، وهَذَا نقصٌ، ولكنْ لو كانَ لا يَغضبُ إلَّا فِي موضعِ الغضبِ لكانَ كمَالًا؛ لأَنَّ الغضبَ دليلٌ عَلَى القُدرةِ عَلَى الانْتقامِ.

[١] قولُه: «ونَحوُهَا»: أَي مثلُ العَجَبِ، فإِنَّ اللهَ يَعجبُ كما قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات:١٢]، عَلَى قراءةِ الضَّمِ، وقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ»(٢).

فكلُّ ما أَثبتَه اللهُ لنفسِه فهو صفاتُ كمالٍ بلا شَك، إلَّا أَنَّه لا يُماثِلُ ما يَتصفُ بِه المخلوقُ مِنْ ذَلِك، فإنَّ اللهَ ليسَ كمثلِه شيءٌ، لا فِي ذاتِه ولا فِي صفاتِه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٥٧٦٥).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١١ رقم ١٦٢٣٢)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨١).

بَلْ يُعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ عَنْ مُمَاثَلَةِ شَيْءٍ مِنَ المَوْجُودَاتِ أَبْعَدُ مِنْ سَائِرِ الحَقَائِقِ؛ لِأَنَّ الحَقِيقَتَيْنِ إِذَا تَمَاثَلَتَا جَازَ عَلَى الوَاحِدَةِ مَا يَجُوزُ عَلَى الأُخْرَى، وَوَجَبَ لَهَا مَا يَجِبُ لِلأُخْرَى، وَامْتَنَعَ عَلَيْهَا مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الأُخْرَى، فَيَلْزَمُ أَنْ يَجُوزَ عَلَى الخَالِقِ الوَاجِبِ بِنَفْسِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى المَخْلُوقِ المُحْدَثِ، وَأَنْ يَثْبُتَ لِهَذَا المَخْلُوقِ مَا يَثْبُتُ لِلْخَالِقِ فَيَكُونُ الشَّيْءُ الوَاحِدُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ غَيْرَ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، مَوْجُودًا مَعْدُومًا، وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ[١].

ثُمَّ علَّل المؤلفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنَ انتفاءِ المماثلةِ؛ لأنَّه ليسَ مِنْ جنسِ المخلوقاتِ، وإذا كانَ ليسَ مِنْ جنسِها؛ لَزِمَ أَلَّا يَكونَ مُماثِلًا لها، إذ لو ماثَلَها لكانَ مِنْ جنسِها، وهَذَا دليل عقلي.

وأمَّا الأدلةُ السَّمعيةُ فقد سبقَ ما يَدلُّ عَلَى بطلانِ مذهبِ المُمَثِّلةِ بالسَّمعِ والعَقل، وهَذَا تَعليلٌ لقولِه: «**لا يُماثِلُ صفاتَ المخلوقِين**».

[١] قولُه: «**بلْ يُعلمُ أَنَّ حقيقتَه عنْ مُماثلةِ شيءٍ مِنَ الموجودات، أَبعدُ مِنْ سائرِ الحقَائق**»: ومعلومٌ أَنَّ حقيقةَ الله تَعالَى أَبعدُ شَيْءٍ عنْ مماثلةِ شيءٍ مِنَ الموجوداتِ؛ لأَنَّ الموجوداتِ يُمكنُ أَنْ يُماثِلَ بعضُها بعْضًا؛ لأَنَّها مُتَّفِقةٌ بالوجودِ والحُدوثِ بعدَ العَدمِ، ومُتَّفقةٌ فِي أَنَّها جائزةٌ فِي العَدم، أَمَّا الخالقُ عَزَّوَجَلَّ فإنَّه ليسَ كذَلِك، بلْ يَنتفِي فِي حقِّهِ الحدوثُ بعدَ العَدمِ، أَو العدمُ بعدَ الوجُودِ، فإنَّ حقيقتَه أَبعدُ شيءٍ عنْ مُماثلةِ شيءٍ مِنَ الحقَائقِ.

ثُمَّ قَالَ مُعللًا: «**لأَنَّ الحقِيقتَينِ إذا تَماثلتَا؛ جازَ عَلَى الواحدةِ ما يَجوزُ عَلَى الأُخرى، ووجبَ ما يَجِبُ للأُخرى، وامتنَعَ عليها ما يَمتنعُ عَلَى الأُخرى**»: وهَذَا واضحٌ.

....

فمَثلًا: الإنْسَانُ مع الإنْسَانِ الآخر، حقِيقتانِ متماثِلتان، فإذا جازَ عَلَى زَيْدٍ أَنْ يَمرَضَ ويُصابَ بالآفاتِ وأَنْ يَموتَ؛ جازَ عَلَى خَالِدٍ ذَلِك؛ لتَماثُلِ الحقِيقَتين، وإذا امتَنعَ عَلَى زَيْدٍ أَنَّ يَكونَ قادرًا عَلَى كلِّ شَيْءٍ، وأَنْ يَكونَ أَزليًّا وأَبديًّا؛ امتنعَ كذَلِك عَلَى خَالِدٍ، وإذا وجبَ أَنْ يَكونَ مفتقرًا إِلى غيرِه بوجُودِه، وفِي إعدادِه وفِي إمدادِه؛ لزِمَ أَنْ يَكونَ الثَّانِي كذَلِك.

فالحقِيقتانِ إذا تَماثلتَا جازَ عَلَى الواحدةِ ما يَجوزُ عَلَى الأُخرى.

فإِذَا قُلنَا: إِنَّ الخالقَ مُماثِلٌ للمخْلوق؛ لزِمَ أَنْ يَجوزَ عَلَى الخالقِ الواجبِ بنفسِه ما يَجوزُ عَلَى المخْلوقِ المحْدَث، وأَنْ يَثبتَ لهَذَا المخْلوقِ ما يَثبتُ للخَالق.

فعَلَى هَذَا: لو قُلنَا بالتَّماثلِ؛ جازَ أَنْ يَكونَ الخالقُ حادثًا بعدَ أَنْ لمْ يُوجدُ، وجازَ أَنْ يَكونَ المخْلوقُ واجِبًا أَزليًّا؛ لأَنَّكَ إذا قُلتَ: إِنَّهما تَماثلتَا. فمِنَ المعلومِ أَنَّ الخالقَ واجبُ الوجُودِ؛ فيَلزمُ أَنْ يَكونَ المخْلوقُ واجبَ الوجُود.

ومِنَ المعلومِ أَنَّ المخلوقَ جائزُ الوجُود؛ فيَلزمُ أَنْ يَكونَ الخالقُ جائزَ الوجُود، وحِينئذٍ يَكونُ الشَّيءُ الواحدُ واجِبًا بنفسِه، كالخالقِ غيْر واجبٍ بنفسِه، واجبًا إذا اعتبرنَا ذاتَ الخَالِقِ، غيرُ واجبٍ إذا اعتبرنَا مماثلته للمخْلوق، موجُودًا معدُومًا؛ لأَنَّ المخلوقَ يَكونُ معدُومًا ويَكونُ موجُودًا؛ فيَجوزُ أَنْ يَكونَ الخالقُ كذَلِك، موجُودًا معدُومًا، وهَذَا جَمْعٌ بينَ النَّقيضَينِ، وهَذَا أَيْضًا دليلٌ عَقلِيٌّ عَلَى امتناعِ المماثلَةِ.

الأَوَّل: أَنَّ الخالقَ ليسَ مِنْ جنسِ المخْلوقاتِ.

الثَّانِي: أَنَّه لو جَاز التَّماثُل؛ لزِمَ أَنْ يَشتركَ كلُّ واحدٍ مِنْهما فِي الصِّفةِ التِي يَمتازُ بِها الأُخرى، وهَذَا جَمْعٌ بينَ النَّقِيضَين.

فَصْلٌ
فِي القَدَرِ وَالشَّرْعِ[١]

القَدَرُ: تَقْدِيرُ اللهِ تَعَالَى لِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ أَزَلًا وَأَبَدًا[٢].

---

[١] قولُه: «**فِي القَدَرِ والشَّرعِ**»: الواقعُ أَنَّ هَذَا الأَصلَ يَدورُ عَلَى الحُكمِ الشَّرعِي والقَدَرِي، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنفردٌ بالحُكْمِ الشَّرعِي، كما أَنَّه منفردٌ بالحُكمِ القَدَرِي، وكلُّ النَّاسِ -حَتَّى الكفَّارِ- يَعلمونَ أَنَّ المقَدِّرَ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولا أَحدَ يُنكرُ ذَلِك، فكلُّ مَنْ يُؤمنُ بالرَّبِّ يُؤمنُ بأَنَّه هو المقَدِّر، لكنْ فِي الشَّرعِ ليسَ كلُّ النَّاسِ يُؤمنُ بذَلِك، فإِنَّ البشرَ لهم قوانينُ خارجةٌ عنْ حُكمِ اللهِ، فلمْ يُفردُوا اللهَ تَعَالَى بالحُكمِ الشَّرعِي وإِنْ أَفردُوه بالحُكمِ القَدَرِي.

فنَقولُ: هَذَا الأَصلُ يَتضمنُ الإِيمانَ بالقدرِ والشَّرعِ، وإِفرادُ اللهِ تَعَالَى بِه، أَي بالقدرِ والشَّرعِ، فهو المشَرِّعُ كما أَنَّه المقَدِّر.

ولهَذَا يُمكنُ أَنْ نَقولَ عنْ هَذَا الأَصلِ فِي عبارةٍ ثَانِية: إِفرادُ اللهِ تَعَالَى بالحُكمِ الكونِي والحُكمِ الشَّرعِي، فيَكونُ متضَمنًا الإِيمانُ بالقدرِ والإِيمانُ بالشَّرْع.

[٢] قولُه: «**القَدَرُ تَقديرُ اللهِ تَعَالَى لما كانَ وما يَكونُ أَزَلًا وأَبدًا**»:

القَدَرُ: هو تَقديرُ اللهِ لما كانَ وما يَكونُ أَزلًا وأَبدًا، والأَزلُ يَكونُ فِي الماضِي، والأبدُ فِي المستَقبَل، ومعلومٌ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قدْ قدَّر كلَّ شَيءٍ، فقدَّر كلَّ ما كانَ فِي الأَزل، ومَا يَكونُ فِي الأَبد، ولمْ يُقدِّرْ ذَلِك أَحدٌ مع اللهِ، بل هو الذِي انفردَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالتَّقدِير، وهَذَا التَّقديرُ مرتَّبٌ: عِلْمٌ وكتَابةٌ ومشِيئةٌ وخلْقٌ.

وَالإِيمَانُ بِالقَدَرِ أَحَدُ أَرْكَانِ الإِيمَانِ السِّتَّةِ الَّتِي بَيَّنَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لِجِبْرِيلَ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الإِيمَانِ فَقَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١) [١].

وَالإِيمَانُ بِالقَدَرِ وَالشَّرْعِ مِنْ تَمَامِ الإِيمَانِ بِرُبُوبِيَّةِ اللهِ تَعَالَى[٢].

---

[١] قولُه: «**والإِيمانُ بالقدرِ أَحدُ أَركانِ الإِيمانِ السِّتةِ...**»:

إِذَنْ: الإِيمانُ بالقضاءِ والقدرِ، أَحدُ أَركانِ الإِيمانِ السَّتة، وهَذَا يَدلُّ عَلَى عِظَمِ مرتبتِه.

أَمَّا حُكمُه: فإذا كانَ أَحدُ أَركانِ الإِيمانِ السِّتةِ؛ وجَبَ أَنْ يَكونَ واجِبًا، فكما يَجبُ أَنْ تُؤمنَ باللهِ وملائكتِه.. إِلى آخرِ الأَركانِ الخَمسة، فإِنَّه يَجبُ أَنْ تُؤمنَ كذَلِك بقَدَرِه.

[٢] قولُه: «**الإِيمانُ بالقَدَرِ مِنْ تمامِ الإِيمانِ بَربوبِيَّةِ اللهِ تَعَالَى**»: فهو مُتعلقٌ بتوحيدِ الرُّبوبِية؛ لأَنَّه يَدورُ عَلَى تَدبيرِ الخَلق، فيَكونُ مِنْ تمامِ الإِيمانِ بالرُّبوبية.

إِذَنْ: لا يُمكنُ التَّوكلُ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ والاستعانةُ بِه إِلَّا بالإِيمانِ بالقدرِ، ولا تَكونُ الحياةُ سعيدةً إِلَّا بالإِيمانِ بالقَدَرِ، ولذَلِك تَجدُ الكفَّارَ والفسَّاقَ تَضيقُ عليهِم الأُمورُ فِيما يَحصلُ لهم مِن المصَائب، فإِذا ضاقتْ يَنتحرونَ؛ لأَنَّه ليس عِنْدهم نعمةُ الإِيمانِ بالقَدر.

---

(١) رواه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام رقم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النَّبي ﷺ عن الإيمان رقم (٥٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلِلْإِيمَانِ بِالقَدَرِ مَرَاتِبُ:

المَرْتَبَةُ الأُولَى: الإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ بِعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ الأَبَدِيِّ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ مِمَّا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ، أَوْ أَفْعَالِ مَخْلُوقَاتِهِ[١].

وإذا كانَ الإِنْسَانُ عِنْدَه إِيمانٌ بالقَدَرِ؛ صَبَرَ عَلَى المقدُور، وانتظَرَ الفرجَ مِن اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وسَهُلَتْ عليه المصَائب، وانشَرحَ صدرُه دائمًا.

وعَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ المُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»(١).

فإذا قَالَ قَائل: ما ارتباطُ الإِيمانِ بالقَدَرِ بالتَّوحِيد؟

نَقولُ: يَرتبطُ بِتوحيدِ الرُّبوبيَّة؛ لأَنَّه مِنْ تمامِ ربوبيةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وتمامِ مُلكِه وتدبيرِه أَنَّه يَقضِي عَلَى عبادِه بما شَاء.

[١] الإيمانُ بعلمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنَّ عِلْمَ الله محيطٌ بكلِّ شَيءٍ، وقد بيَّنَ اللهُ تَعَالَى فِي كتابِه أَنَّ علمَه محيطٌ بكلِّ شَيءٍ عَلَى وجُوهٍ مُتعدِّدة، فقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢]، فاللهُ عالمٌ بكلِّ شَيءٍ، فبأَيِّ صيغةٍ حصلَ العمومُ فِي هَذِه الآية؟

الجَوابُ: حصلَ بقولِه: ﴿كُلِّ شَىْءٍ﴾، وهَذَا يَشملُ الصَّغيرَ والكبيرَ، والظَّاهرَ والباطنَ، والذِي يَتعلقُ بأَفعالِه، والذِي يَتعلقُ بأَفعالِ الخَلقِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩).

ومِنْ ذَلِك قولُه تَعَالَى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الأنعام:٧٣]، فكلمةُ الغَيبِ تَشملُ كلَّ ما غَاب، والشَّهادةُ تَشملُ كلَّ ما شُوهِد.

ومِنْ ذَلِك قـولُه تَعَالَـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران:٥]، لكمالِ علمِه، ومعلومٌ أَنَّ هَذِه الصِّفةُ مِنَ الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ، فلا يَخفَى عليه شَيءٌ فِي الأَرضِ ولا فِي السَّماءِ لكمالِ عِلمِه.

ومِنْ ذَلِك قولُه تَعَالَى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

إِذَن: الآياتُ الدَّالةُ عَلَى عمومِ علمِ اللهِ جملةً وتفصِيلًا كثيرةٌ فِي القُرْآن، فيَجبُ علينا أَنْ نُؤمنَ بذَلِك، بأَنَّ اللهَ محيطٌ بكلِّ شَيءٍ.

ولو سَأَلَ سَائل: ما ثَمرةُ الإِيمانِ بهَذَا العِلم؟

والجَوابُ: ثَمرةُ الإِيمانِ بهَذَا العَلمِ أَنَّه يَحملُ المرءَ عَلَى مُراقبةِ اللهِ، فلا يَفعلُ ما نَهاه عنْه، ولا يَدعُ ما أَمرَه بِه؛ لأَنَّه يَعلمُ أَنَّ اللهَ يعلمُه، فإِذا كانَ يَعلمُ أَنَّ اللهَ يَعلمُه؛ فلا بُدَّ أَنْ يُراقبَ ربَّه.

ولذَلِك: لو قِيلَ لكَ مثلًا: إِنَّ رَئيسكَ يَعلمُ ما تَفعلُ وما تَتركُ. أَوجبَ لكَ ذَلِك أَنْ تُراقبَه وتَخافَ مِنه. ولو قِيلَ: إِنَّ عِنْدكَ استخباراتٍ تُبْلِغُ رئيسكَ بما تَفعلُ أَو ما تَترك. لرأَيتَكَ تَحذرُ وتقومُ بالعملِ عَلَى وجهٍ مُتقَن، أَمَّا إِذا كنتَ لا تُؤمنُ بهذا؛ فإِنَّكَ سوف تَفعلُ ما تَريدُ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ: الإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ أَوْ يَكُونُ إِلَّا وَهُوَ مَكْتُوبٌ مُقَدَّرٌ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ[١].

---

[١] قولُه: «المرتبةُ الثَّانية: الإيمانُ بأَنَّ اللهَ تَعَالَى كتبَ في اللَّوحِ المحفوظِ مقاديرَ كلِّ شَيءٍ...»: اللُّوحُ المحفوظُ لم يَبْلغْنَا عنه كثيرٌ مِنَ التَّفصيل؛ لأَنَّه ليس بنا حاجةٌ أَنْ نَعلمَ ما هو اللَّوحُ، وما مادتُه وما سعتُه وما حجمُه وما لونُه، فليس لنَا الحاجةُ بذَلِك، ولكنَّ حاجتَنا أَنْ نَعلمَ بأَنَّه كُتبتْ فِيه مقاديرُ كلِّ شَيءٍ، سَواءٌ كان هَذَا اللُّوحُ صغِيرًا أَمْ كبِيرًا.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى كلِّ شَيءٍ قَدير، وقد يَستَبعِدُ الإِنْسَانُ أَنْ يَكونَ الشَّيءُ صغيرًا ويُكتبُ فِيهِ شَيئًا كبيرًا، ولكنْ تَبينَ أَنَّه يُمكنُ أَنْ تُكتبَ بالقطعةِ الصَّغِيرة، التِي تَكونُ عَلَى قدرِ الظُّفْرِ مئاتِ الكلماتِ.

وسُمِّيَ محْفوظًا لأَنَّه محفوظٌ عنِ التَّغيير، فلا يَتغيرُ فِيه شيءٌ، لقولِه تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩]، أَي أَصلُه الذِي يَرجعُ إِليه فِي النِّهاية، فهو لا يَتغيرُ فِيه شيء مما كُتِب، بخلافِ الصُّحفِ التِي فِي أَيدي الملائكة، فإِنَّه يُكتبُ فِيها ويُمحَى، تُكتبُ فِيها السَّيئَةُ فيَتوبُ الإِنْسَانُ مِنْها فتُمحَى، لكنَّ اللَّوحَ المحفوظَ ما كُتبَ فِيه فهو محَفُوظٌ مِنَ التَّغيير.

ومحفوظٌ أَيْضًا مِنْ أَنْ ينالَه أَحدٌ إِلَّا بأَمرِ الله، فلا أَحدَ ينالُه ولا يُغيِّرُ ما فِيه أَبدًا، بل ولا يَنظرُ إِليه إِلَّا بأَمرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكُتبَ فِي هَذَا اللَّوحِ مقاديرُ كلِّ شَيءٍ.

ولو سَأَلَ سَائل: هل كتبَ اللهُ ذَلِك بيدِه؟

وَدَلِيلُ هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَفِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ:

أَمَّا الكِتَابُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩][١].

والجَواب: لمْ يَكتبِ اللهُ ذَلِك بيدِه؛ قَالَ النَّبي ﷺ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: القَدَرُ» قَالَ: «فَكَتَبَ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ»(١)، فَجَرَى فِي تلك السَّاعةِ بِما هو كائنٌ، فلمْ يَكتبِ اللهُ ذَلِك بيدِه، بلْ أَمرَ القلمَ فكتبَ.

ويَجوزُ أَنْ يُنسبَ الفعلُ إِلى الآمِرِ به، ولهَذا نَقولُ: بنى الملِكُ قصْرَه. أَي أَمر بِبنائه، فنُسبتِ الكتابةُ إِلى اللهِ؛ لأنَّه أَمرَ بِها، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥].

[١] العلمُ فِي قولِه تعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحج:٧٠]، والكتابةُ فِي قولِه تَعالَى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]، والمشَارُ إِليه فِي قولِه: ﴿ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾، هو قولُه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ﴾، أَمَّا العلمُ فهو صفةٌ لازِمةٌ.

وقولُه: «فَمِنه قولُه تَعالَى»: دليلٌ عَلَى أَنَّ هناك آياتٍ أُخرى تَدلُّ عَلَى ما ذكر،

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب فِي القَدَرِ، رقم (٤٧٠٢).

....

مثلُ قولِه تَعَالَى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، أَمَّا الآيةُ الثَّانِية، وهي قولُه تَعَالَى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام:٥٩].

ومفاتحُ الغيبِ خمسةٌ، كما فسر ذَلِك النَّبِيُّ ﷺ، وهي مذكورةٌ فِي قولِه تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًاۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان:٣٤].

وسُميَتْ (مفاتِحُ)؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ مِنْها مِفتَاحٌ لما بعدَه:

فعِلمُ السَّاعةِ: مِفتَاحٌ للآخِرة.

وتنزيلُ الغَيثِ: مِفتاحٌ لحياةِ الأَرض.

والأَرحامُ: مِفتاحٌ لحياةِ الإِنْسَانِ وغيرِها مِنَ الحيوانات.

وما تَدرِي نَفسٌ ماذا تَكسبُ غدًا: الغدُ مِفتاحُ المستَقبلِ.

وما تدرِي نَفسٌ بأَي أَرضٍ تَموتُ: هَذَا مِفتاحُ البَرزخِ.

وقولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ هَذِه عامَّةٌ، فكلُّ ما فِي البَرِّ والبحرِ فهو معلومٌ عِنْد الله.

وقولُه: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ (ورقة) هُنا فَاعِل، دخلتْ عليه (مِنْ) لتأَكيدِ العُموم، فأَيُّ ورقةٍ تَسقطُ فاللهُ يَعلمُها، وأَيُّ ورقةٍ تَنبتُ فاللهُ يَعلمُها مِنْ بابِ أَولى.

وقولُه تَعَالَى: ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ﴾ (ظلماتِ) جمعٌ، وظلماتُ الأرض هي:

١- ظُلمةُ اللَّيلِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفِ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

٢- وظُلمةُ السَّحابِ.

٣- وظُلمةُ المطرِ.

٤- وظُلمةُ البحرِ.

٥- وظُلمةُ طبقاتِ الأَرض.

فصارتِ الظُّلماتُ خمسٌ.

فأَمَّا ظُلمةُ اللَّيلِ، وظُلمةُ البحرِ، وظُلمةُ طبقاتِ الأَرض، وظُلمةُ السَّحابِ، فهَذِه واضِحة.

وظُلمةُ المطرِ؛ لأَنَّه إِذا نزلَ المطرُ تَشعرُ بأَنَّه ظلام، ولهَذا لا ترَى الشَّيءَ البعيدَ إذا كان المطرُ غزِيرًا؛ لأَنَّه يحولُ بينكَ وبينَ الرُّؤية.

وقولُه تَعالَى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾: فِي هَذِه الآيةِ عِلْمٌ وكِتابةٌ، فالعِلمُ فِي قولِه: ﴿وَيَعْلَمُ﴾، والكتابةُ فِي قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

والشَّاهِدُ مِنْ هذا: أَنَّ كلَّ شَيءٍ مكتُوب، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، فكلُّ شَيءٍ مكتُوبٌ.

---

(١) رواه مسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٣).

وَرَوَى البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**كَانَ اللهُ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**»(١).

وَرَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ، قَالَ: رَبِّ وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**» وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ(٢) [١].

---

[١] المرادُ بالذِّكرِ في الحديثِ هو اللَّوحُ المحْفُوظ، قالَ الله تعالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥].

فإذَا قَالَ قائل: هَذِه الأَحاديثُ ليسَ فِيها ذِكرُ العِلم؟

فالجوابُ: أنَّه لا يُمكنُ أَنْ تَكونَ الكتابةُ إِلَّا بِعلْم؛ لأَنَّ المكتوبَ لا بدَّ أَنْ يَكونَ معْلومًا للكاتِب، وحينئذٍ فتكونُ دَلَالَة هَذِه الأَحاديثِ عَلَى العِلم مِنْ بابِ دَلَالَةِ الالتِزام، أَي: يَلزَمُ مِن الكتابةِ سَبْقُ العِلم، وأَمَّا القُرآنُ فورَدَ فِيه النَّصُّ الصَّريحُ ودَلالَتُه مُطابِقة.

وقولُه ﷺ: «**كَتَبَ الله مَقَادِير الخَلائِق قَبْل أَنْ يَخْلُق السَّموَات وَالأَرْض بِخَمْسِينَ أَلْف سَنَة**»(٣)، قد يَقولُ قائل: كيفَ تُقدَّرُ السَّنَة؟

---

(١) رواه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، رقم (٧٤١٨).

(٢) رواه أحمد (٥/ ٣١٧، رقم ٢٣٠٨١)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي، كتاب القدر، رقم (٢١٥٥).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٣).

نَقولُ: إِذَا كانتْ بالأَهِلَّةِ كما قَالَ تَعالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩].

فكيفَ قَال: (بِخَمْسِينَ أَلْف سَنَة)، مع أَنَّه ليسَ هناكَ سَنَوات؟

والجَواب: أَي بِمقدارِ خَمسينَ أَلفِ سَنَة، فعَنْ أَسْماءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبي ﷺ: «**يَمْكُثُ الدَّجَّالُ فِي الأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالجُمُعَةِ، وَالجُمُعَةُ كَاليَوْمِ، وَاليَوْمُ كَاضْطِرَامِ السَّعَفَةِ فِي النَّارِ**»(١)، وأَنَّه يَجبُ عَلَى المسلِمينَ فِي ذَلِك اليومِ أَنْ يُصلُّوا صَلاةَ سَنَةٍ كامِلة، فيَكونُ هَذَا سَنَةً بمِقْدار، ليسَ بِتعاقبِ اللَّيلِ والنَّهار، وحينئذٍ لا يَكونُ فِي المسأَلةِ إِشكالٌ إِطْلاقًا.

وحينئذٍ -أَيْضًا- نَردُّ عَلَى مَنْ زَعمَ أَنَّ خَلْقَ السَّماواتِ والأَرضِ فِي سِتةِ أَيام، أَنَّ المرادَ أَيامٌ معلومةٌ عِنْد اللهِ لا نَعلمُها، فمِنْهم مَنْ قَال: إِنَّها لحظات. ومِنْهم مَنْ قَال: إِنَّ اليومَ كأَلفِ سَنَة.

والصَّحِيحُ: أَنَّ اليومَ هو اليوْم، وإِنْ كانَ هَذَا موجودًا قبلَ خَلْقِ الشَّمسِ والقَمر، اللَّذَين بِهما تَقديرُ اليومِ والنَّهار، لكنْ نَقولُ هَذَا بَمقدارِ سِتَّةِ أَيامٍ.

وقولُه عَلَيهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ**»: زعمَ بعضُ النَّاسِ أَنَّ أَولَ المخلوقاتِ القَلم؛ لأَنَّ الرَّسولَ ﷺ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ، قَالَ: رَبِّ وَمَا أَكْتُبُ؟**»، لكنَّ هَذَا ليس بِصحيحٍ؛ لأَنَّه إِذا كانت الرِّواية: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ**»، فلا يَدلُّ أَبدًا عَلَى أَنَّ أَول المخلوقاتِ القَلم، ويَكونُ معناها أَنَّه فِي

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٥٤ رقم ٢٧٦١٢).

المَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: الإِيمَانُ بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَأَنَّهَا عَامَّةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَمَا وُجِدَ مَوْجُودٌ، وَلَا عُدِمَ مَعْدُومٌ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ، فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى أَمْ مِنْ فِعْلِ مَخْلُوقَاتِهِ[١].

أَولِ خلْقِه أَمَرَهَ بالكتَابة، هَذا علَى روايةِ النَّصب.

أَمَّا عَلَى رواية الرَّفعِ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الله القَلَمُ**»: فالمرادُ أَنَّ أَولَّ ما خلقَ اللهُ القلمَ بالنِّسبةِ لما يُشابهُه مِنَ المخلوقَاتِ، والدَّليلُ عَلَى هذا، أَنَّ القلمَ أُمِرَ بالكتابةِ مِنْ حينِ خُلِق، وأَنَّ الكتابةَ كانتْ قبلَ خلقِ السَّماواتِ بخمسِين أَلفِ سَنَةٍ، وكانت الكتابةُ وعرشُ اللهِ عَلَى الماء.

إِذَنِ: العرشُ سابقٌ عَلَى القَلَم، والماءُ الذِي تَحتَ العَرشِ -أَيْضًا- سَابقٌ عَلَى القَلم.

والإِمامُ ابْنُ القَيمِ رَحِمَهُٱللَّهُ يقولُ فِي النُّونِية:

والنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي القَلَمِ الَّذِي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مِنَ الدَّيانِ

هَلْ كَانَ قَبْلَ العَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ ... قَوْلَانِ عِنْدَ أَبِي العُلَا الهَمَذَانِي

وَالحَقُّ أَنَّ العَرْشَ قَبْلُ لِأَنَّهُ ... قَبْلَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَرْكَانِ

[١] قولُه: «**المَرْتَبَةُ الثَّالِثة: الإِيمَانُ بمَشِيئةِ اللهِ تَعَالَى وأَنَّها عَامَّة...**» أَي الإِيمَانُ بعمُومِها، وأَنَّه ما مِنْ شَيءٍ وُجِدَ إِلَّا بِمشيئةِ الله، ولا عُدِمَ إِلَّا بمشيئةِ الله، ولا انتقلَ مِنْ حالٍ إِلى حالٍ إِلَّا بمشيئةِ اللهِ، ولا تَغيَّرَ إِلَّا بمشيئةِ الله، فكلُّ شيءٍ فهو بمشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، سواءٌ كانَ مِنْ فِعلِه كإِحياءِ الموتَى وإِنزالِ المطرِ وإِنباتِ الأَرضِ، وما أَشبه ذَلِك، أَو مِنْ فِعْلِ عِبادِه، فإِنَّ أَفعالَ عِبادِه -أَيْضًا- داخلةٌ في مَشيئَتِه، والدَّليلُ قولُه تعالَى:

....

﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

ولكنْ لا نعلمُ أَنَّ اللهَ شاءَ هَذَا الشَّيءَ إِلَّا بعدَ وقُوعِه؛ لأَنَّ مشيئَةَ اللهِ لا نعرفُها، لكنْ إِذَا وقعَ الشَّيءُ؛ علِمْنا أَنَّه واقعٌ بِمشيئَتِه، فلا يَخرجُ عنْ مَشيئَتِه شَيءٌ.

والذِي مِنْ فِعلِه مثلُ الإِحياءِ، والإِماتَةِ، وما أَشبهَ ذَلِك، وهَذَا لا إِشكالَ فِيه، ولا أَحدٌ يُنازِعُ فِيه أَبدًا.

ولكنْ ما كانَ مِنْ فعلِ الخلقِ فهو مِنْ مشيئةِ اللهِ ومشيئةِ الخلقِ، ومشيئةِ المخلوقِ لا تكونُ إِلَّا بمشيئةِ الله، وقولُه تَعالَى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقَالَ تَعالَى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقَالَ تَعالَى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [هود:١١٨]، وقَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج:١٨]. والآياتُ فِي هَذَا كثِيرة.

ومِن الدَّليلِ أَيْضًا: إِجماعُ المسلمينَ عَلَى هَذِه الكَلِمة، وهي (ما شاءَ اللهُ كانَ وما لمْ يشأْ لمْ يكنْ).

والدَّليلُ العَقْلي: لو قُدِّرَ أَنَّ شَيئًا وقَع بغيرِ مشيئةِ الله؛ لزِمَ مِنْ ذَلِك أَنْ يَكونَ هَذَا الوَاقعُ حصلَ بغفلةٍ مِن اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أَو بإِكراه، وكلُّ ذَلِك ممتَنع؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤]، ويُقولُ النَّبيُّ ﷺ: «**فَإِنَّ اللهَ لا مُكْرِهَ لَهُ**»[1].

---

(١) أخرجه بلفظه ابن ماجه، كتاب الدعاء، باب لا يقول الرجل اللهم اغفر لي إن شئت، رقم (٣٨٥٤)، وأخرجه بمعناه: البخاري: كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، رقم (٧٤٧٧).

الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: الإِيمَانُ بِخَلْقِ اللهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ، وَأَنَّ خَلْقَهُ شَامِلٌ لِأَعْيَانِ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ وَصِفَاتِهَا وَمَا يَصْدُرُ عَنْهَا مِنْ أَقْوَالٍ، وَأَفْعَالٍ، وَآثَارٍ[١].

---

[١] الخلقُ والإيجادُ بعدَ العَدمِ، فاللهُ سُبحانَه خالقٌ لكلِّ شَيءٍ، وهو شاملٌ للصغيرِ والكبيرِ، والظَّاهرِ والباطنِ، ولأَعيانِ هَذِه المخلوقاتِ وصفاتِها، كالشَّمسِ؛ صفتُها الحرارةُ والإِضاءة، والحرارةُ التِي فِيها مخلوقةٌ للهِ، والإِضاءةُ مخلوقةٌ للهِ، والإِنْسَانُ مخلوقٌ للهِ، وصفاتُه مِنْ طُولٍ وقِصَر، وجمالٌ وقُبحٌ، ولينٌ وغِلظةٌ، كلُّ هَذِه مخلوقةٌ للهِ.

وما يَصدرُ عنْ هَذِه المخلوقاتِ -مِنَ الأَقوالِ والأَفعالِ والآثارِ- هو أَيْضًا مخلوقٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فصوتُ الإِنْسَانِ وحركتُه، والآثارُ التِي تَترتبُ عَلَى هَذَا كلُّها مخلوقةٌ للهِ، فما فِي الكونِ شَيءٌ إِلَّا مخلوقٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

فإذا قَالَ قَائل: لو أَنَّنِي عَمِلتُ عَمَلًا: كصناعةِ بابٍ مِنَ الخَشبِ أَو مِن الحديدِ، أَو كبناءِ قَصْرٍ، فهلْ يَكونُ هَذَا المبْنِي أَو المصنوعُ مخلوقًا للهِ؟

فالجَوابُ: نَعَم، يَكونُ مَخلوقًا للهِ؛ لأَنَّ كلَّ ما يَصدرُ عنِ المخلوقِ مخلوقٌ، فاللهُ سبحانَه هو الذِي خَلقكَ، وجعلَ فِيكَ القُدرةَ والإِرادةَ عَلَى فِعْلِ هَذَا الشَّيءِ؛ فنَتجَ هَذَا الشَّيءُ مِنْ إِرادتِكَ وقَدرتِكَ، ولولا إِرادتُكَ ما حصل، ولولا قُدْرتُك ما حصل، فهَذَا البيتُ مَثلًا لا يَقومُ إِلَّا ببَانِي، ولا يَقومُ إِلَّا بإرادةِ البانِي للبناءِ، ولا يَقومُ أَيْضًا إِلَّا بقدرتِه عَلَى البِناءِ، والإِرادةُ والقُدرةُ مِنْ صفاتِ المخلوقِ، وصفاتُ المخلوقِ مخلوقةٌ.

إِذَنْ: صارتْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَصنوعاتِنا ومَفعولاتِنا مخلوقةٌ مِنْ وجْهين:

أَولًا: أَنَّ ما نَشأَ عنِ المخلوقِ فهو مَخلوقٌ.

وَدَلِيلُ هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ وَكِيلٞ ٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر:٦٢-٦٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدٗا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرٗا﴾ [الفرقان:٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦][١].

ثانيًا: أَنَّ هَذِه المفعولاتِ التِي نَفعلُها، أَو المصنوعاتِ التِي نَصنعُها كانتْ بإرادةٍ وقُدرةٍ، والإرادةُ والقُدرةُ وصفانِ مِنْ صفاتِ الإِنْسَانِ، وخالقُ الإِنْسَانِ خالقٌ لصِفاتِه.

وعَلَى هَذَا: فيَكونُ ما يَنتجُ مِنْ أَثرِ هَذِه الصِّفاتِ مخلوقًا للهِ عَزَّوَجَلَّ.

[١] قولُه: «ودليلُ هاتَينِ المَرْتبتينِ قولُه تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ وَكِيلٞ﴾...»: الفرقُ بينَ قولِه تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ﴾، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرٗا﴾، أَنَّ الآيَةَ الأُولَى جاءتْ باسمِ الفَاعِلِ ﴿خَٰلِقُ﴾، والثَّانيةَ بالفِعْل الدَّالِ عَلَى الثُّبوتِ والإيجادِ ﴿وَخَلَقَ﴾، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خالقٌ لكلِّ شَيءٍ، وهو الذِي خلقَ كلَّ شَيءٍ، أَي قادرٌ عَلَى خلقِه، وهو الذِي خَلَقَه بالفعلِ و﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرٗا﴾.

ولو سَأَلَ سَائل: هل المرادُ قدَّرَه فِي عِلمِه الأَزَلِي وكتابتِه؟

والجَواب: قَالَ بعضُ العُلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ المرادَ: (قدَّرهُ) أَي فِي عِلمِه السَّابقِ وكتَابتِه، وبِناءً عَلَى ذَلِك يَكونُ فِي الآيةِ تَقديمٌ وتأْخِير، فيَكونُ الأَصلُ: (وقَدَّرَ كلَّ شَيءٍ وخَلَقَه).

وقِيلَ: المرادُ بالتَّقديرِ جَعْلُ الشَّيءِ عَلَى قَدْرٍ مُعين، وعَلَى هَذَا يَكونُ التَّرتيبُ عَلَى ما هو عليْه، ويَكونُ التَّقديرُ بعدَ الخَبر، ويَدلُّ لهَذَا قولُه تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلَى:٢-٣]، وهَذَا هو الأَقربُ، وهو أَنَّ المرادَ بالتَّقديرِ جَعْلُ الشَّيءِ عَلَى قَدْرٍ مُعين.

وَلَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا مُكْرِهَ لَهُ لِكَمَالِ مُلْكِهِ وَتَمَامِ سُلْطَانِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى مُبَيِّنًا أَنَّ فِعْلَهُ بِمَشِيئَتِهِ: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧]، وَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد:٢٦].

وَقَالَ مُبَيِّنًا أَنَّ فِعْلَ مَخْلُوقَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣][١].

---

[١] قولُه: «ولمْ يَخلقْ شَيئًا إِلَّا بِمشيئتِه؛ لأَنَّه تَعَالَى لا مُكْرِهَ لَه..»: فاللهُ سبْحانه لمْ يَخلقْ شَيءً إِلَّا بمشِيئتِه، وعَلَى هَذَا فيكونُ الخلقُ دَالًّا عَلَى المشيئةِ بالالتِزام؛ وذَلِك لأَنَّ اللهَ يَفعلُ الشَّيءَ بإِرادتِه ولا مُكرهَ لَه، وكَما صحَّ ذَلِك عن النَّبيِّ ﷺ، وكما فِي قولِه تَعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾، فإِذا كان اللهُ لا مُكرِه له؛ لزِمَ أَنْ يكونَ فعلُه دالًّا عَلَى مشيئتِه.

وقوله: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾: كلَّ ما شاءَهُ اللهُ فعَلَه؛ لأَنَّه لا أَحدٌ يَمنعُه.

فَإِذا قالَ قَائل: ما الدَّليلُ عَلَى أَنَّ فِعْلَ اللهِ بمشيئتِه؟

نَقولُ: الدَّليلُ سمْعِيٌّ وعَقْلِيٌّ:

السَّمْعِيُّ: قولُه تَعالَى: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾.

أَمَّا العقْلِي: فإِذا أَقررتَ بأَنَّ اللهَ خالقَ كلِّ شَيءٍ؛ لزمكَ أَنْ تُقرَّ أَنَّه شاءَ كلَّ شَيءٍ؛ لأَنَّه لا خَلْقَ إِلَّا بمشيئةٍ، فإِنَّ اللهَ لا مُكْرِه له.

أَمَّا الدَّليلُ عَلَى أَنَّ فِعْلَ المخلوقاتِ بمشِيئتِه، فقولُه: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، فمشِيئتُنا تابعةٌ لمشيئةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فإنْ قَالَ قَائل: إذا كانتْ مشيئتُنا تابعةً لمشيئةِ الله، فما الذِي يُعلمُنِي أَنَّ اللهَ شاءَ لي أَنْ أَفعلَ؟

نَقولُ: الذِي يُعلمكَ فِعْلُك، فإِنَّكَ لنْ تَفعلَ إِلَّا بمشيئتِه، ولمْ تَشأْ إِلَّا بعد مشيئةِ اللهِ، وكلُّ شَيْءٍ وقعَ فِي الكونِ مِنْ فعلِكَ أَو مِنْ فِعْلِ الله، دليلٌ عَلَى أَنَّ اللهَ شَاءه.

فإنْ قَالَ قائل: أَنَا أُحبُّ أَنْ أُصلِّي لكنْ ما شاءَ اللهُ لي أَنْ أُصلِّي.

قُلنا: ما الذِي أَعلمَكَ أَنَّه ما شَاء؟

قَال: أَعلمَنِي أَنَّه ما شَاء أَنَّنِي لمْ أُصلِّي.

قُلنَا: نَعَم، إِلى الآن نَعلمُ أَنَّ اللهَ ما شاءَ لكَ أَنْ تُصلِّي، لكنْ فِي المسْتقبلِ هلْ تَعلمُ عنْ مشيئةِ اللهِ؟ صلِّ الآن، فإِذا صلَّيتَ علِمنَا أَنَّ اللهَ شاءَ لكَ أَنْ تُصلِّي.

وحِينئذٍ لا حُجَّةَ للإِنْسَانِ التَّارِكِ للواجِبِ، بُحجَّةِ أَنَّ اللهَ لمْ يَشَأ، ولا لفاعلِ المعصيةِ بُحجَّةِ أَنَّ اللهَ شاءهَا؛ لأَنَّ فاعلَ المعصيةِ إِذا أَرادَ الإِقدامَ عليْها، نَقولُ لَه: كيفَ تُقدِمُ عَلَى شَيْءٍ لمْ تَعلمْه؟ فهلْ تَعلمْ أَنَّ اللهَ شاءَ لكَ أَنْ تَفعلَ المعصِيةَ؟

والجواب: لا، لا يَعلمُ إِلَّا إِذا فَعَلَ، ولكنْ إِذا فعلَ قُلنا لَه: تُبْ إِلى اللهِ؛ لأَنَّ التَّوبةَ مُستقْبَلَةٌ.

فإِذا قال: ما شاءَ اللهُ أَنْ أَتوبَ.

نَقولُ له: ما الذِي أَدراكَ، تُبْ حَتَّى نَقولَ: إِنَّ اللهَ شاءَ لكَ أَنْ تَتوبَ.

إِذَنْ: لا حُجَّةَ للإِنْسَانِ أَبدًا فِي تَرْكِ الواجِب لأَنَّ اللهَ لمْ يشأْه، ولا فِي فعْلِ المعصيةِ لأَنَّ اللهَ شاءهَا.

ولهَذَا قِيلَ: لا تَكنْ جَبْرِيًّا فِي المعْصيةِ، ولا قَدَرِيًّا فِي الطاعة. فالجبْرية يَرونَ أَنَّ الإِنْسَانَ مُجْبرٌ، فإِذا فعلتَ معصيةً وقلتَ: هَذَا قضاءُ اللهِ وقَدَرُه. صِرتَ جَبْرِيًّا.

إِذَن: الجبْريةُ يَحتجُّونَ بالقَدَر، ويَفرحُ بمذهبِهم أَهْل المعَاصِي؛ والقَدَرِيَّةُ يَحتجونَ بالقدَرِ، ويَفرحُ بَمذهبِهم أَهلُ الإِعجابِ بالنَّفسِ الذِي يَقولُ: إِنَّما أُوتيتُه عَلَى عِلْمٍ عِنْدي.

والقَدَرِيَّة مِنْهم الغُلاةُ وغيرُ الغُلاة، فالغُلاةُ يَقولونَ: إِنَّ اللهَ لمْ يَعلمْ بالأَشياءِ المتَعلِّقةِ بفعلِ العَبدِ إِلَّا بعدَ أَنْ تَقعَ، أَمَّا قبلَ ذلك فلا يَدْرِي عنْها.

فجَعلوا اللهَ تَعَالَى نَاقِصًا فِي عِلْمِه، وجعَلوا علَمَه بأَفعالِ النَّاسِ كعلمِ النَّاسِ بعضِهم ببَعض.

لكنَّ المتوسِّطينَ مِنَ الغُلاةِ يَقولونَ: إِنَّ اللهَ يَعلمُ الأَشياءَ، وإِنَّ الله كتَبها، لكنَّه لا يَشاؤهَا، فلمْ تَكنْ بمشيئتِه ولا بَخلقِه، فهي بمشيئةِ الإِنْسَانِ استِقْلالًا، وهي فِعلٌ للعبدِ استقْلالًا، والنَّصوصُ تَردُّ عليهم كما سَبقَ ذَلِك.

والشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقولُ: «نَاظِرُوا القَدرِيَّةَ بِالعِلْمِ»[1]؛ فنَقولُ لهم: هلْ عَلِمَ اللهُ أَنَّهم سيَفعلونَ؟ إِنْ أَقرُّوا وقَالوا: نَعَم قدْ عَلِم.

(١) السنة للخلال (١/ ٥٣٢).

نَقولُ: إِذَنِ: اللهُ قدْ شَاءه؛ لأنَّه عَلِمَ أَنَّهم سيَفعلون، ولا يُمكنُ أَنْ يُفْعَلَ الأَمرُ عَلَى خِلافِ ما شَاء، أَي عَلَى خِلافِ عِلْمِه.

فإذا أَقَرُّوا بالعِلْمِ خُصِمُوا، قُلنَا: إِذنْ قد عَلِمَ اللهُ أَنَّهم سيَفعلونَ، ولا يَفعلونِ إِلَّا بمشيئةِ اللهِ.

وإِنْ أَنكروهُ وقَالُوا: إِنَّه لمْ يَعْلَم. فإِنَّهم يَكفرونَ؛ لأَنَّ مَنْ أَنكرَ عِلْمَ اللهِ فِي كلِّ شَيْءٍ؛ فقد كَذَّبَ القُرْآن، وتكذيبُ القُرْآنِ كُفرٌ، فمِنْ تمامِ الإِيمانِ أَنْ تُؤمنَ بأَنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شَيْءٍ.

والدَّليلُ عَلَى هَذَا قولُه تَعالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٠١]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، وقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، فهَذِه الآياتُ وأَشباهُها، تَدلُّ عَلَى عُمومِ خلقِ اللهِ تَعالَى لكلِّ شَيْءٍ.

أَمَّا الدَّليلُ العَقْلي: فإِنَّ هَذِه المخلوقاتِ لمْ تُوجِدْ نفسَها؛ لأَنَّها قبلَ أَنْ تُوجَدَ فهي عَدَمٌ، والعَدمُ ليسَ بَشَيْءٍ.

ولا يُمكنُ أَنْ تُوجدَ هَذِه المخلوقاتُ صُدْفَةً؛ لأَنَّ ذَلِك مِنَ المستحِيلِ، فما مِنْ أَثرٍ إِلَّا وله مُؤثِّر.

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة:٥٨-٥٩]، ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٣-٦٤]، الآية.

قالتْ بعضُ الفِرَقِ: إِنَّ القُرْآنَ مَخلوقٌ. واستدلُّوا بعمومِ قولِه تَعالَى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦].

والرَّدُ عليهِم أنْ نَقولَ:

أولًا: إنَّ قولَه تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٦]، هَذَا عامٌّ مَخصُوص، خُصَّ بقولِه تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، والقُرْآنُ مِنَ الأمر، والدَّليلُ عَلَى أَنَّه مِنَ الأَمرِ، قولُه تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾ [الشورى:٥٢].

ثَانيًا: نَقولُ: هَذَا عامٌّ أُريدَ بِهِ الخُصوص، أَي أَنَّه لمْ يَدخلْ فِيه أَصلًا القُرْآنُ ولا غيرُه مِنْ صِفاتِ اللهِ تَعَالَى، وهَذَا هو الفرقُ بينَ العامِّ المخْصُوص، وبينَ والعامِّ الذِي أُريدَ بِه الخُصوص.

فالعامُّ الذِي أُريدَ بِهِ الخُصوص، يَكونُ مِن الأَصلِ لمْ يَدخل؛ والعَامُّ المخصوصُ، يَكونُ داخلًا فِي العُموم، ولكنْ أُخرِجَ بدليلٍ آخَر.

فنحنُ نَقولُ: هَذَا عامٌّ أُريدَ به الخُصوص، أَي أَنَّه أُريدَ بِه ما سِوى اللهِ وصفاتِه، فاللهُ خالقُ كلِّ شَيْءٍ، فما دامَ هو الخالقُ؛ فإِنَّ صفاتَه ليستْ مخْلوقَة، لأَنَّ الصِّفاتِ تَابعةٌ للذَّات، وحينئذٍ نَنْفِي أَنَّ القُرْآنَ وغيرَه مِنْ صفاتِ اللهِ تَعَالَى داخلٌ فِي هَذَا العموم.

فنَقولُ: إنَّ دعْوى المعتَزلةِ والجَهميةِ والأَشاعرةِ بأَنَّ القُرْآنَ مخلوقٌ، دعْوَى بَاطلةٌ.

فإِذا قَالَ قائل: إنَّ كلِمَةَ ﴿كُلِّ شَيۡءٖ﴾ هَذِه عُمومٌ، وعمُومُها صَريحٌ، فهلْ يُمكنُ أَنْ يُرادَ بِها الخُصوص؟

فالجَوابُ: يُمكنُ، ودلِيلُنا عَلَى ذَلِك مثلُ قولِه تَعَالَى عنْ مَلِكَةِ سبأٍ حينَ قَالَ الهُدهد: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل:٢٣]، فإِنَّ ﴿مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ تَقْتَضِي أَنْ تكـونَ

أُوتيتْ مِنْ مُلكِ سُليْمانَ مثلًا؛ لأَنَّ مُلْكَ سُليمانَ داخلٌ فِي الشَّيءِ، ومعلومٌ أَنَّها لمْ تُؤتْ شَيئًا مِنه، بل ولمْ تُؤتْ شَيئًا مِنْ غيرِ مُلكِ سليمانَ مما لمْ يَدخلْ تحتَ سيطرتِها، فهَذَا العمومُ ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ لمْ يدخلْ فِيه إِلَّا جزءٌ يسيرٌ.

وكذَلِك قولُه تَعَالَى عنْ ريحِ عادٍ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥]، فهي لمْ تُدمِّرِ السَّماءَ ولا الجبَال، بل ولا مساكنَ هَؤُلَاءِ القَوم، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥]، فدلَّ ذَلِك عَلَى أَنَّ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾: مِنْ هَؤُلَاءِ المعتدينَ الظَّالمين، فالحاصلُ أَنَّ مثلَ هَذَا العمومِ يُمكنُ أَنْ يُرادَ بِه الخُصوص.

فإذا قَالَ قائل: ما هو الدَّليلُ عَلَى هَذِه المراتِبِ أَصلًا؟

فالجوَاب: الدَّليلُ فِي هَذَا وأَمثالِه هو التَّتبعُ والاسْتِقراءُ، وهَذَا مِنْ تقريبِ العُلومِ الشَّرعيةِ؛ لأَنَّ حصْرَ الأَشياءِ يُوجبُ أَنْ يَفهمَها الإِنْسَانُ بسرعةٍ، وأَنْ تَرسخَ فِي ذَهنِه، ولهَذَا نَجدُ كَثِيرًا مِنَ الأَحاديثِ النَّبويةِ يَحصرُ النَّبيُّ ﷺ أَشياءَ مُعينةً، مِثلَ: «اجْتَنِبُوا السَّبعَ المُوبقَاتِ»[1]، ومثلَ: «سَبعَةٌ يُظِلُّهُمُ الله تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»[2]، مع أَنَّ هناكَ أَشياء أُخرى مِنْ هَذَا النَّوعِ، ولكنَّ الرَّسولَ ﷺ يَحصرُ بعضَ الأنواع، إِمَّا لتشابُهِها، وإِمَّا لتقريبِ العِلمِ للمخَاطب.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا، رقم (٢٦١٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

وَالقَدَرُ لَا يُنَافِي الأَسْبَابَ القَدَرِيَّةَ أَوِ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي جَعَلَهَا اللهُ تَعَالَى أَسْبَابًا، فَإِنَّ الأَسْبَابَ مِنْ قَدَرِ اللهِ تَعَالَى، وَرَبْطَ الْمُسَبَّبَاتِ بِأَسْبَابِهَا هُوَ مُقْتَضَى الحِكْمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَجَلِّ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَالَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ لِنَفْسِهِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ[١].

---

[١] القَدرُ لا يُنافِي الأَسبَاب، أَي أَنَّ الإِنْسَانَ لو قَال: أَنا لا أَفعلُ السَّببَ لأَنَّه إِنْ قُدِّرَ لي فإِنَّه سيكون، وإِنْ لمْ يُقدَّرْ لي فإِنَّه لنْ يكونَ، فإِذنْ لا أَفعلُ السَّببَ؛ لأَنَّني إِنْ فعلتُ السَّببَ فليسَ عِنْدِي إِيمانٌ بالقَدرِ. فهَذَا ليسَ بصحِيحٍ، فإِنَّ الأَسبابَ الشَّرعيةَ أَو الكونيةَ لا تُنافِي القَدَرَ، بل إِنَّها مِنَ القَدَرِ؛ لأَنَّ مِنْ حِكْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَربطَ المسبَّباتِ بالأَسبابِ، لا أَنْ تَأْتِيَ الأُمورُ بلا سَببٍ ولا عِلَّة.

فلو قَالَ قَائل: أَنَا أُحِبُّ الوَلد.

نَقولُ: افعلِ السَّببَ وهو الزَّواج، فإِذا تَزوجتَ جاءَ الولدُ.

فإِذا قال: إِنَّ زَواجِي لطلبِ الولدِ يُنقِصُ إِيمانِي بالقَدَر، فلو آمنْتُ بالقَدر أَنَّ اللهَ سيَجعلُ لي ولدًا، ما ذَهبتُ أَعتمدُ عَلَى الزَّواجِ.

نَقولُ: هَذَا غيرُ صِحيح؛ لأَنَّ اللهَ يُقدِّرُ لكَ الولدَ بفعلِ الأَسبابِ التِي تأْتِي بِه، وليس بدونِ سبب.

وعَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ(١) لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ

---

(١) سرغ: قرية في طريق الشام مما يلي الحجاز، وهي أول الشام وآخر الحجاز. معجم البلدان (٣/ ٢١١).

الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي المُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخبَرَهُمْ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ، وَلا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الأنصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ المُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلان، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلا تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ الله؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ الله إِلَى قَدَرِ الله، أَرَأَيتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصِبَةٌ، وَالأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ الله، وَإِنْ رَعَيْتَ الجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ الله؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ -وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ- فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ**» قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ(١).

فضربَ له مَثَلًا برَجلٍ معهُ إِبِلٌ أَو غَنَم وأَمامَهُ وادِي له عُدوتَان، إِحداهُما مُخْصِبةٌ والثَّانيةُ مُجْدِبـة، إنْ ذهبَ إلى المجْدِبـةِ فقـد ذهبَ بقـدرِ الله، وإنْ ذهبَ إلى المخْصِبةِ فقـد

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رقم (٥٧٢٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، رقم (٢٢١٩).

فَمِنَ الأَسْبَابِ القَدَرِيَّةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم:٤٨-٥٠][١].

ذهبَ بقَدرِ الله، فإلى أَيِّهما يَذهبُ؟ إلى المخْصِبةِ بلا شَك، حَتَّى تأكلَ الماشِية.

إِذَنْ نَقولُ: الأَسبابُ لا تُنافِي الإِيمانَ بالقَدَر، بل هي مِنَ القَدرِ، وهي مِنْ مُقْتَضَى حكمةِ اللهِ أَنْ يَربطَ المسبَّباتِ بأَسبابِها.

ولـهَذَا: فالجنَّةُ لا تَكونُ إِلَّا للمتَّقِي، والنَّارُ لا تَكونُ إِلَّا للمُعتدِي، فرَبْطُ المسبَّباتِ بأَسبَابِها لا يُنافِي القَدَر، بل هو مِنْ مُقْتَضَى حكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ

[١] قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾

فِي هَاتين الآيتين سَببان:

السَّببُ الأَولُ: الرِّياحُ تُثيرُ السَّحاب.

السَّببُ الثَّانِي: المطرُ تُحيَى بِه الأَرضُ.

وكلاهُمَا سَببٌ كوْنِي، فعلٌ للهِ نَشأَ مِنْ فِعلٍ آخر، فثَورانُ السَّحابِ سببُه الرِّياح، وإِحياءُ الأَرضِ سببُه المطر.

فإِذَن: الأَسبابُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والمسبَّباتُ مِنَ اللهِ، وربْطُ المسبَّباتِ بالأَسبابِ لِحكمةٍ، وهو أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لا يَفعلُ شيئًا إِلَّا والحكمةُ تَقتَضِيه، فهَذَا سببٌ قَدرِيٌّ.

وَمِنَ الأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة:١٥-١٦][١].

وَكُلُّ فِعْلٍ رَتَّبَ اللهُ عَلَيْهِ عِقَابًا أَوْ ثَوَابًا فَهُوَ مِنَ الأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَطْلُوبًا مِنَ العَبْدِ، وَمِنَ الأَسْبَابِ القَدَرِيَّةِ بِاعْتِبَارِ وُقُوعِهِ.

---

[١] الشَّاهدُ قولُه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ﴾ أَي: بهَذَا الكتابِ المبينِ، وهَذَا سَببٌ شَرْعِيٌّ، وليس سببًا كونيًّا، فالكتابُ أُنزلِ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يهدِي بِه اللهُ منِ اتبعَ رِضوانَه، والباءُ فِي قولِه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ﴾ للسَّببِيَّةِ.

والأَسبابُ جمعُ سبَبٍ، وهو ما يُتوصَّلُ بِه إِلى غيرِه.

فالأَسبابُ قِسْمانِ:

١- أَسبابٌ شَرْعِيَّةٌ.   ٢- أَسبابٌ كوْنِيَّةٌ.

ولو سَأَلَ سَائل: هلِ الأَسبابُ الشَّرعيةُ أَو الكونِيةُ تُنافِي القَدَر؟

والجَوابُ: لا تُنافِي القَدَر، بل هي مِن القَدَرِ، ويَدلُّ لذَلِك أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمرنَا أَنْ نَعملَ صَالِحًا، وأَنْ نَتجنبَ المحرَّمَ، وهَذَا سببٌ لدخولِ الجَنَّةِ، فهَذَا أَمرٌ بسببٍ شَرعِي، قَالَ النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»(١) فهَذَا أَمرٌ بسببٍ شَرعِي، وهو صِلَةُ الرَّحمِ؛ لتتوصَّلَ إِلى بَسْطِ الرِّزقِ وطولِ العُمُر.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (١٩٦١)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٧).

والأَسبابُ الحِسِّيةُ مِنَ الأُمورِ التِي لا تُنافِي القَدَر، وقد أَمرَ الشَّارعُ بِها، فالنَّبيُّ ﷺ أَمرَ بأَنْ نَتناولَ الأَدوية، سواءٌ كانَ باللَّفظِ الصَّريحِ بالأَمرِ، أَو ببيانِ فوائدِ تلكَ الأَدويةِ.

فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «**الشِّفَاءُ فِي ثَلاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ**»[1]، فإِنَّه أَراد مِنَّا أَنْ نَفعلَها، وهو ﷺ كان يَفعلُ الأَسبابَ التِي تَحميهِ مما يَضُرُّه، وتَجلبُ له ما يَنفعُه، فكان إذا غَزا لبِسَ الدُّروعَ، وإِذا اشتدَّ الخوفُ ربما يَلبَسُ دِرْعينِ كما فعل فِي غزوةِ أُحد.

إِذَنْ: هَذَا مِن الأَسبابِ الحِسِّيةِ، بل إِنَّ اللهَ أَمرَ بالأَكلِ والشُّربِ؛ لِحفظِ البدنِ ونُموِّه، وأَمرَ بالزَّواجِ لحصولِ الولدِ، وهَذَا حِسِّي أَيْضًا.

وهَذِه الأَمثلةُ وغيرُها تُفِيدُ بأَنَّ الأَسبابَ الكونِيَّةَ أَو الشَّرعيةَ لا تُنافِي القَدَر، بلْ هِي مَن القَدَرِ وهي مَأْمورٌ بِها.

وبهَذَا نَعرفُ جَهْلَ مَنْ أَنكرُوا أَنَّ للأَسبابِ تَأْثِيرًا، فإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقولُ: لا تَسْعَ لطلبِ الرِّزقِ، توكلْ عَلَى اللهِ واعتمدْ عليْه، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَقولُ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣].

والحقيقةُ أَنَّ هَؤُلَاءِ ضَلُّوا فِي دِينِهم وسَفِهُوا فِي عُقُولِهم؛ أَمَّا ضَلالُهم فِي دينِهم، فإِنَّهم خَالفُوا الأَدِلَّةَ الشَّرعيةَ المتكاثرةَ مِنَ الكتابِ والسُّنَّة، والتِي تَأْمرُ بفعلِ الأَسبابِ، حَتَّى إِنَّ اللهَ تَعالَى قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك:١٥]، ما قَالَ: الزَمُوا المساجدَ وكُلُوا مِنْ رِزْقِه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، رقم (٥٣٥٦).

فهؤلاءِ سَفِهُوا فِي عقولِهم حيثُ أنْكرُوا أنَّ للأسبابِ تأثيرًا، وركنُوا إِلى الدَّعَةِ والخُمول، وقَالوا: الرِّزقُ يأتِينا. وهَذَا غيرُ صحِيح؛ لأنَّ الرِّزقَ يأتِي مَنْ لا يَستطيعُ فِعْلَ السَّبب، أمَّا مَنْ يَستطيعُ أنْ يَفعلَ السَّببَ فهو مأمورٌ بفعلِ السَّببِ أولًا، ثُمَّ يأتِيه رِزْقُه.

فنحنُ مأمورُونَ بِفِعْلِ الأسبابِ الشَّرعيةِ والكونِيةِ، لكنَّنا قيدْناها بالصَّحِيحَة، فكلمةُ (الصَّحيحةِ) تَعودُ عَلَى الأسبابِ الشَّرعيةِ الكوْنِية؛ لأنَّ هُناكَ ما يُدَّعَى مِنَ الأُمورِ الشَّرعيةِ ما ليسَ بصَحِيح، فنَجدُ أحاديثَ تُنسَبُ إِلى الرَّسولِ ﷺ وهي ليستْ بِصحِيحة، مثلُ أُولئكَ الذِين يُعَلِّقُون التَّمائمَ غيرِ الشَّرعيةِ.

ولو سَأَلَ سَائل: بماذا نعرفُ الصِّحَّةَ مِنْ عَدَمِها بالنِّسبةِ للأسبابِ الشَّرعيةِ؟

فالجوَاب: نعرفُ ذَلِك بالنَّقلِ الصَّحيحِ عنِ النَّبيِّ ﷺ.

ولوْ سَأَلَ سَائل: وبماذا نَعرفُ أنَّ هَذِه الأسبابَ الحِسيةَ صحيحةٌ؟

فالجوَاب: هَذِه تُعرفُ بالتَّجارِب، فإِنَّ كثيرًا مِنَ الأدويةِ إِنَّما عَرفَها النَّاسُ بالتَّجارِب.

وإِنْ قَالَ قائل: إِنَّ بعضَ المشَعْوِذِينَ يَضعونَ أشياءَ يَدَّعُونَ أنَّها نافعةٌ، ويَلبَسُها المريضُ ويَنتفعُ بِها؟

فالجوَاب: إِذا لمْ نَعلمْ وجْهَ نَفْعِها فليستْ بِنافِعة؛ لأنَّ الأشياءَ الحسِّيةَ معروفٌ أنَّها تُؤثِّرُ بنفسِها تأثِيرًا محسُوسًا.

فتَبينَ أنَّ الأسبابَ الشَّرعيةَ الصَّحيحةَ أو الكونيةَ الصَّحيحةَ لا تُنافِي القَدَرَ، بل هَي مِنَ القَدَرِ؛ لأنَّنا أُمِرْنا بِها شَرْعًا وانتفعنَا بِها قَدَرًا.

وَالنَّاسُ فِي الأَسْبَابِ طَرَفَانِ وَوَسَطٌ:

فَالطَّرَفُ الأَوَّلُ: نُفَاةٌ أَنْكَرُوا تَأْثِيرَ الأَسْبَابِ وَجَعَلُوهَا مُجَرَّدَ عَلَامَاتٍ يَحْصُلُ الشَّيْءُ عِنْدَهَا لَا بِهَا، حَتَّى قَالُوا: إِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجَةِ بِالحَجَرِ إِذَا رَمَيْتَهَا بِهِ حَصَلَ عِنْدَ الإِصَابَةِ لَا بِهَا، وَهَؤُلَاءِ خَالَفُوا السَّمْعَ، وَكَابَرُوا الحِسَّ، وَأَنْكَرُوا حِكْمَةَ اللهِ تَعَالَى فِي رَبْطِ المُسَبَّبَاتِ بِأَسْبَابِهَا[١].

---

[١] هَؤُلَاءِ أَنكرُوا تأْثيرَ الأَسباب، وقالوا: إِنَّ الأَسبابَ مجردُ عَلامَاتٍ، يَحصلُ الشَّيءُ عِنْدها لا بِها، فإِذا ضَربتَ زُجاجةً بحجرٍ وكُسِرتِ الزُّجَاجةُ؛ قالوا: لم يكسِرها الحجَر، لكِنْ كُسِرتِ الزُّجاجةُ عِنْد مُلامسةِ الحجَرِ لَها، أَمَّا الحجرُ فلا يَكسرُها؛ لأَنَّ الانكسَارَ انفصَالٌ، والانفصالُ إِيجادٌ بعد عَدم، فإِذا أَثبتَّ أَنَّ الحجَرَ هو الذِي كسَرَها؛ كنتَ مُشْرِكًا بالله؛ لأَنَّك أَثبتَّ فاعِلًا معَ اللهِ وهَذَا شِرْك.

ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا -كما قَالَ المؤلفُ- خَالفَ السَّمعَ؛ لأَنَّ السَّمعَ يُثبتُ تَأْثيرَ الأَسبابِ بمسبَّباتها.

إِذَنِ: الحجَرُ هو الذِي كسَرَهَا بقوةِ الصَّدْمَة، فإِثباتُ كونِ الأَسبابِ فَاعلًا ليس فِيهِ شَيءٌ؛ لأَنَّ هَذِه الأَسبابَ تَفعلُ بإِذنِ الله، فالذِي جعلَها سببًا لهَذَا الفعلِ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولذَلِك لو شاءَ اللهُ لمْ تُؤَثِّرِ الأَسباب، فهَذَا إِبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُوقدتْ له نارٌ عظيمةٌ وأُلقِيَ فِيها، فقَالَ اللهُ لها: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩]، فكانتْ بَرْدًا وسَلامًا؛ فلم تُؤثِّر.

إِذَن: تَأْثيرُ الأَسبابِ بمسبَّباتها بإِذنِ الله، فنحنُ لمْ نُثبتْ شَريكًا مع اللهِ، وقُلنَا: إِنَّ خالقَ المسبَّبات هو خالقُ الأَسباب، وليستِ الأَسبابُ فاعلةً مستقلةً، بل فاعلةٌ بإذنِ اللهِ وتقديرِه وحكمتِه وتدبيرِه.

وَالطَّرَفُ الثَّانِي: غُلَاةٌ أَثْبَتُوا تَأْثِيرَ الأَسْبَابِ، لَكِنَّهُمْ غَلَوْا فِي ذَلِكَ وَجَعَلُوهَا مُؤَثِّرَةً بِذَاتِهَا، وَهَؤُلَاءِ وَقَعُوا فِي الشِّرْكِ حَيْثُ أَثْبَتُوا مُوجِدًا مَعَ اللهِ تَعَالَى، وَخَالَفُوا السَّمْعَ وَالحِسَّ، فَقَدْ دَلَّ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللهُ، كَمَا أَنَّنَا نَعْلَمُ بِالشَّاهِدِ المَحْسُوسِ أَنَّ الأَسْبَابَ قَدْ تَتَخَلَّفُ عَنْهَا مُسَبَّبَاتُهَا بِإِذْنِ اللهِ، كَمَا فِي تَخَلُّفِ إِحْرَاقِ النَّارِ لِإِبْرَاهِيمَ الخَلِيلِ حِينَ أُلْقِيَ فِيهَا، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩]، فَكَانَتْ بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَيْهِ وَلَمْ يَحْتَرِقْ بِهَا[١].

---

[١] قولُه: «**والطَّرَفُ الثَّانِي: غُلاةٌ أَثبتوا تَأْثيرَ الأَسبابِ، لكنَّهم غَلَوا فِي ذَلِك وجعلُوها مُؤثِّرةً بذاتِها، وهَؤُلَاءِ وقَعُوا فِي الشِّركِ...**»: هَذَا الطَّرف أَيْضًا خطأٌ، فالذِين غَالَوْا فِي إِثباتِ الأَسبابِ حَتَّى جَعلُوا السَّببَ مُؤثِّرًا بنفسِه، وجعلُوا السَّببَ مع المسَبَّبَ.

فمَثلًا: لو أَرسلتَ مَاءً عَلَى تُرابٍ؛ لزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ يَكونَ هَذَا التُّراب طِينًا، فهم يَقولونَ: إِذَنِ: السَّببُ مُؤثِّرٌ بذاتِه، كتَأْثيرِ الماءَ فِي التُّرابِ إِذا أَرسلتَه عليه.

ولَوْ وَضعتَ حَطبًا عَلَى النَّارِ صارَ جَمْرًا، إِذنْ يَقولونَ: هَذَا مُؤثِّرٌ بذاتِه!.

ولكنْ نَقولُ: كلُّ ما ذكرتُمُوه فهو مُؤثِّرٌ ولكنْ بإِذنِ اللهِ، ولو شاءَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما أَثَّرتِ النَّارُ فِي الحطبِ ولا الماءُ فِي الطِّين، وهَذَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ضربَ البَحرَ فصارَ اثْنَيْ عشَرَ طَرِيقًا يَابِسًا.

إِذَنْ: تأْثيرُ هَذِه الأَشياءِ وإِنْ كانتْ مُؤثِّرةً بنفسِها ولكنَّ هذا التَّأْثيرَ بإِذنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهو الذِي جعلَها مُؤثِّرة.

وَأَمَّا الوَسَطُ: فَهُمُ الَّذِينَ هُدُوا إِلَى الحَقِّ وَتَوَسَّطُوا بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ، وَأَخَذُوا بِمَا مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الحَقِّ، فَأَثْبَتُوا لِلْأَسْبَابِ تَأْثِيرًا فِي مُسَبَّبَاتِهَا، لَكِنْ لَا بِذَاتِهَا، بَلْ بِمَا أَوْدَعَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهَا مِنَ القُوَى المُوجِبَةِ.

وَهُؤَلَاءِ هُمُ الطَّائِفَةُ الوَسَطُ الَّذِينَ وُفِّقُوا لِلصَّوَابِ وَجَمَعُوا بَيْنَ المَنْقُولِ وَالمَعْقُولِ وَالمَحْسُوسِ، وَإِذَا كَانَ القَدَرُ لَا يُنَافِي الأَسْبَابَ الكَوْنِيَّةَ وَالشَّرْعِيَّةَ فَهُوَ لَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ لِلْعَبْدِ إِرَادَةٌ وَقُدْرَةٌ يَكُونُ بِهِمَا فِعْلُهُ، فَهُوَ مُرِيدٌ قَادِرٌ فَاعِلٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَـٰدِرِينَ﴾ [القلم:٢٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء:٦٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت:٤٦][١].

لَكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِإِرَادَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَفِعْلِهِ، كَمَا لَا تَسْتَقِلُّ الأَسْبَابُ بِالتَّأْثِيرِ فِي مُسَبَّبَاتِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وَلِأَنَّ إِرَادَتَهُ وَقُدْرَتَهُ وَفِعْلَهُ مِنْ صِفَاتِهِ وَهُوَ مَخْلُوقٌ، فَتَكُونُ هَذِهِ الصِّفَاتُ مَخْلُوقَةً أَيْضًا، لِأَنَّ الصِّفَاتِ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ، فَخَالِقُ الأَعْيَانِ خَالِقٌ لِأَوْصَافِهَا.

---

[١] قولُه: «**وإذَا كانَ القَدَرُ لا يُنَافِي الأَسبابَ الكوْنِيَّةَ والشَّرعيةَ، فهو لا يُنَافِي أَنْ يَكونَ للعبدِ إرادةٌ وقُدْرَةٌ...**»: فِعْلُ الإِنْسَانِ فِي الواقعِ لا يُنَافِي القَدَرَ، أي: كونُ الإِنْسَانِ يَفعلُ بإرادتِه وقُدرتِه، ويَنسبُ الفِعلَ إِليْهِ لا يُنَافِي القَدَر، خِلافًا لمنْ قَالَ: إِنَّكمْ إِذا أَثبتُّمْ للإِنْسَانِ إِرادةً وقُدْرَةً وفِعْلًا؛ فإِنَّكمْ كفَرْتُم بالقَدَر.

وهَؤُلَاءِ الجَبْرِيَّةُ يَقولونَ: ليسَ للإِنْسَانِ إِرادةٌ ولا قُدرةٌ ولا فِعْلٌ؛ لأَنَّكَ لو أَثبتَّ له إِرادةً وفِعْلًا، وجعلْتَ فِعْلَه نَتِيجةً لإِرادتِه وقُدرتِه؛ لكنتَ كافِرًا بالقَدَرِ.

ولـهَذَا يَقُولونَ: إِنَّ فِعْلَ الإِنْسَانِ ليسَ لَه فِيه إِرادةٌ ولا قُدْرةٌ، بلْ هو يَسيرُ مُتَحرِّكًا كما تَتحركُ الرِّيشةُ في الهواءِ.

فنَقولُ: إِنَّ إِرادةَ الإِنْسَانِ للشَّيءِ، وقُدرتَه عَلَى الشَّيءِ مِن الأَسبابِ الموجِبَةِ لوجُودِ الفِعْلِ؛ لأَنَّكَ لا تَفعلُ الشَّيءَ إِلَّا بإِرادةٍ وقُدْرةٍ.

إِذَنْ: فِعْلُ الإِنْسَانِ مَشْرُوطٌ بأَمرَيْنِ وهما:

١- إِرادةٌ تَامَّةٌ.

٢- وقُدْرةٌ كامِلةٌ.

فإِذا قَالَ قَائل: ما الرَّابِطُ بينَ ذِكرِ الأَسبابِ وبينَ ذِكرِ فِعْلِ العبْد؟

قُلنَا: لأَنَّ فِعلَ العبدِ يَكونُ بإِرادةٍ وقُدْرةٍ، والإِرادةُ والقُدْرةُ سببَان.

ولكنْ: هلْ هُمَا مُؤثِّران؟

نَقولُ: عَلَى رَأْيِ مَنْ يَنفونَ الأَسبابَ يَقولونَ: إِنَّهما غيرُ مُؤثِّرين. ولهَذَا يَروْنَ أَنَّ الإِنْسَانَ مُجْبَرٌ عَلَى عَملِه.

وعَلَى رأْيِ مَنْ يُثبتُ الأَسبابَ يَقولونَ: مُؤثِّرٌ عَلَى وجْهِ الاستِقْلَال.

فالقَدَرِيَّةُ يَقولونَ: الإِنْسَانُ فَاعلٌ بنفسِه ولا علاقةَ للهِ بفِعْلِه.

وأَهلُ السُّنَّةِ يَقولونَ: هي أَسبابٌ قَدَّرَها اللهُ تَعالَى، فليسَ الإِنْسَانُ مستقلًّا بِها.

إِذَنْ نَقولُ: إِنَّ القولَ فِي فِعْلِ العَبدِ، هل هو بإِرادتِه أَو بغيرِ إِرادتِه؟ مَبْنِيٌّ عَلَى الأَسبابِ، هلْ هِي مُؤثِّرةٌ أَو غيرُ مُؤثِّرة؟

والقولُ الوَسَطُ أَنَّها مؤثِّرة ولكنْ بإِذْنِ الله، ولَو شاءَ اللهُ تَعَالَى لصرفَهُ عنْ هَذِه الإِرادة ولأَعْجَزَه عنْ مُرادِه فلمْ يَفْعلْ.

فإِذا قَالَ قَائل: القَدَرُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فكيفَ تَقولونَ: خَيْره وشَرّه. فقولُكم: خَيْره. مقبول، لكنَّ قولَكُم: وشَرّه. لا؟

فالجوَاب: الشَّرُّ ليسَ فِي القضَاء، ولكنْ فِي المقْضِيِّ، فحينئذٍ تَكونُ نِسبةُ الشَّرِّ ليستْ إِلى القَدَرِ الذِي هو فِعْلُ اللهِ، ولكنَّه إِلى المقْضِيِّ الذِي هو مَفْعُولُ اللهِ.

والفرقُ بين القَضَاءِ والمقْضِيِّ، أَنَّ القضَاءَ خيرٌ محَضٌ، وأَمَّا المقْضِيُّ فمِنْهُ خيرٌ ومِنه شرٌّ، عَلَى أَنَّ الشَّرَّ الذِي يَكونُ فِي المقْضِيِّ ليسَ شَرًّا محْضًا فِي الواقع، بلْ فِيهِ خَيْرٌ للمَقْضِيِّ عليْه ولغَيْرِه.

أَمَّا الخيرُ لغيرِه، فإِنَّ غيرَه إِذا رأَى ما نزلَ بِه مِنْ أَجْلِ فُسوقِه ومَعصيتِه؛ فإِنَّه يتَّعظُ ويَعتبرُ ويَبتعدُ عمَّا جَرى مِنْه مِنَ الفُسوق، أَمَّا هو بنفْسِه فهو خيرٌ له؛ لأَنَّ هَذِه المصائبَ تَكْفِيرٌ للسَّيئاتِ، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا يُصِيبُ المُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلا وَصَبٍ، وَلا هَمٍّ وَلا حُزْنٍ وَلا أَذًى وَلا غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ**»[1].

(١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرضى، رقم (٥٣١٨)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك، رقم (٢٥٧٤).

ويَكونُ التَّكفِيرُ بقدرِ المصيبةِ، والصَّبرُ أَجْرٌ زَائدٌ عَلَى التَّكفِيرِ، والتَّكفِيرُ يَحصلُ بِمجرَّدِ المصِيبة، فإِنْ صَبرْتَ أُثِبتَ عَلَى الصَّبرِ، بخلافِ تكفِيرِ الخَطيئةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: المرَضُ، فهو باعتبارِه مُؤلِمًا للإِنْسانِ مُعيقٌ لَه عنْ مصالحَ أُخرَى يُرِيدُها يُعتَبَرُ شَرًّا، ومِنْ حيثُ إِنَّه يُعرِّفُ الإِنْسَانَ قَدْرَ نفسَه، ويعرِّفَه نعمةَ اللهِ عليْهِ بالصِّحَّةِ، وإِنَّ فِيه تَكفِيرًا لسيئاتِه، وإِنَّ فِيه رِفْعَةً لدرجاتِه إِنْ صبرَ؛ فهو بهَذِه الاعتباراتِ يَكونُ خَيْرًا؛ فالقضاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ.

وأَمَّا المقْضِيُّ: فقدْ يَكونُ شَرًّا وقدْ يَكونُ خَيْرًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء:٣٥]، فالرِّضَا بالقَضاءِ الذِي هو فِعْلُ اللهِ واجبٌ بكلِّ حَال، سواءٌ كانَ المقْضِيُّ خَيْرًا أَمْ شرًّا.

والمقْضِيُّ إِمَّا أَنْ يَكونَ كوْنِيًّا وإِمَّا أَنْ يَكونَ شَرْعِيًّا.

مِثالُ الشَّرعِي: فِي القُرْآنِ قولُه تَعالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [الإسراء:٢٣].

ومِثالُ الكوْنِي: قولُه تَعالَى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤].

وإِنْ كان المقْضِيُّ كوْنِيًّا؛ فالرِّضَا بِه مُستَحَب، والصَّبرُ عليه واجِبٌ، والتَّسخُّطُ مِنْه مُحرَّمٌ، والشُّكرُ عليْه أَعَلَى الدَّرجاتِ.

فالنَّاسُ فِي المقضِيَّاتِ الكونِيَّةِ يَنقسمونَ إِلى أَربعةِ أَقسام، فإِذا أُصيبَ رَجُلٌ بمصيبةٍ كمَنْ فقدَ أَهلَه، فلا يَخلُو حالُه ممَّا يلِـي:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يَصِحُّ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ أَنْ يُحْتَجَّ بِالقَدَرِ مَنْ خَالَفَ الشَّرْعَ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ الِاحْتِجَاجَ بِالقَدَرِ عَلَى مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ لَا يَصِحُّ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالنَّظَرُ[١].

أَمَّا الكِتَابُ: فَمِنْ أَدِلَّتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، فَأَبْطَلَ اللهُ حُجَّتَهُمْ هَذِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام:١٤٨].

١- أَنْ يَكونَ سَاخِطًا: أَي يَسْخَطُ مِنْ وقُوعِ هَذِه المصيبةِ عليْه، فعنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّائحَةَ وَالمسْتَمِعَةَ»(١).

٢- أَنْ يَكونَ صَابِرًا: أَي يَتَحمَّلُ المصيبةَ ويَتصبَّرُ -معَ الكراهِيةِ-، لكنَّه لا يَغضبُ عَلَى اللهِ، فهَذَا صَابرٌ، والصَّبرُ واجِبٌ.

٣- أَنْ يَكونَ رَاضِيًا: وهَذِه الحالُ أَرفعُ مِنَ الحالِ التِي قَبْلَهَا؛ لأَنَّ الرَّاضِيَ ليسَ فِي قَلبِهِ أَدنَى شَيءٍ.

٤- أَنْ يَكونَ شَاكِرًا: أَي معَ الصَّبرِ والرِّضَا، فيَزدادُ ثَنَاءً عَلَى اللهِ ويَحمَدُهُ عَلَى هَذِه المصيبةِ، وهو أعلَى الدَّرجاتِ وأَجَلُّهَا.

[١] هَذِهِ الحُجَّةُ قدْ يَحتجُّ بِها كثيرٌ مِنَ النَّاسِ، يَقولُ: إِذا قُلتُمْ: إِنَّ اللهَ مُقدِّرُ كلِّ شَيءٍ، فكيفَ يُلامُ العَاصِي عَلَى معصِيَتِه، وكيفَ يُعاقبُ عليْها؟

والجوَاب: أَنَّ هَذَا الاحتجَاجَ لا يَصحُّ، بدليلِ الكتابِ والسُّنةِ والنَّظرِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٦٥رقم ١١٦٤٠).

وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، فَبَيَّنَ اللهُ تعَالَى أَنَّ الحُجَّةَ قَامَتْ عَلَى النَّاسِ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ عَلَى اللهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ القَدَرُ حُجَّةً ما انْتَفَتْ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ[١].

---

[١] قولُه: «أَمَّا الكتابُ: فمِنْ أدلتِه قولُه تعَالَى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]»: هَذَا القولُ فِي ظاهرِهِ أَنَّه حَقٌّ؛ لأَنَّهم يَقولونَ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾، كما قَالَ الله تعَالَى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ۗ وَمَا جَعَلْنَـٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [الأنعام:١٠٧]، وهَذَا القولُ يُطابِقُ قولَه تعَالَى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨].

ولكنَّهم يَقولونَ ذَلِك احتِجاجًا بالقَدَرِ لا تَسليمًا للقدَر؛ لأَنَّهم يَقولونَ هَذَا ليُبرِّرُوا استمرارَهم عَلَى الشِّركِ، أَمَّا لو قالوا هَذَا تَسْليمًا للقضاءِ والقَدَرِ، وحاولوا أَنْ يَتوبوا إِلَى الله، ويَدَعُوا ما هُمْ عليهِ مِن الشِّركِ؛ لكانَ هَذَا القولُ حقًّا، لكنَّهم يَقولونَ ذَلِك احتجَاجًا لاستمرَارِهم عَلَى الشِّرك، واحتجَاجًا عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لرفعِ العُقوبةِ عنْهم حَتَّى لا يُعاقِبَهُم، معَ أَنَّ الحُجَّةَ قد قامتْ عليْهم.

وقَالَ تعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، أَي: مثل هَذَا التَّكذيبِ وهو الاستمرارُ عَلَى الشِّركِ ﴿كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾.

ووجْهُ إِبطالِ هَذِه الحجَّةِ أَنَّه قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾، ولو كانَ لهم حجةٌ ما ذاقوا بأْسَ اللهِ؛ لأَنَّهم مَعذُورونَ، فلَمَّا ذاقُوا بأَسَ اللهِ؛ علِمْنا أَنَّه لا حُجَّةَ لهم فِيما احتَجُّوا بِه.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَمِنْ أَدِلَّتِهَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ[1] عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَاللَّهُعَنهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ....

وقولُه تَعَالَى: ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]. وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى جعلَ إرسالَ الرُّسلِ الذِين قامُوا بالبشَارةِ والإنذارِ حُجَّة، وأَنَّه لا حُجَّةَ بعدَ إِرسَالِهِم، ولو كانَ القَدَرُ حُجَّة؛ لبَقِيَ حُجَّةً بعدَ إرسالِهِم؛ لأَنَّهم يفعلونَ ويَتركونَ بقَدَرِ اللهِ.

ثُمَّ نَقولُ للعَاصِي: مِنْ أَينَ علِمتَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قدَّرَ عَلَيْك المعْصِية؟ هل أَطْلَعَكَ اللهُ عَلَى الغيْبِ؟ فإِنَّه يَقولُ: لا أَعْلَم.

فنَقولُ: إذا كنتَ لا تَعلمُ فكيفَ تَجعلُ المجْهُولَ لديكَ حُجَّةً لك؟ ولماذا لمْ تُقدِّرْ حينَ همَمْتَ بالمعصِيةِ أَنَّ اللهَ كتبَ لكَ الاستقامةَ فتَستقِيم؟

ثُمَّ نَقولُ لَه: إِنَّ جميعَ تصرفاتِك الأُخْرَى تُبطِلُ احتجاجَك هذا؛ لأَنَّك لو أَردتَ الذَّهابَ إِلى مكَّةَ مثَلًا، وقيلِ لكَ: إِنَّ لها طَريقينِ: أَحدُهمَا آمِنٌ والثَّانِي غيرُ آمِنٍ. لعدَلْتَ عنِ المَخُوفِ إِلى الآمِنِ، ولنْ تَسلكَ غيرَ الآمِنِ وتَحتجَّ بالقَدَر!.

إِذَنْ نَقولُ: إِنَّ هَذَا المثالَ يَنطبقُ تمامًا عَلَى الطَّريقِ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإِنَّ الدِّينَ طريقٌ إِلى اللهِ، فأَنتَ إِذا قيلَ لكَ: هَذَا الطَّريقُ إِلى اللهِ، إِنْ ذهبتَ إِلى اليَمينِ سَلِمتَ، وإِنْ ذهبتَ إِلى الشِّمالِ هَلَكْتَ. فإِنَّ ذَهَابَكَ سَيكُون إِلى اليمينِ، وهو مُقْتَضَى العَقلِ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، رقم (١٣٦٢)، وقد اختلط هنا حديثان من كتابين مختلفين، فالحديث جزء منه ورد في كتاب التفسير باب قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل:٥] برقم (٤٩٤٥) ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٧).

إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِـمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠]»[١].

---

[١] لما أخبرَهُم النَّبيُّ ﷺ أَنَّ كلَّ إِنْسَانٍ قد كُتِبَ مَقْعَدُه فِي الجنَّةِ ومقعَدُه فِي النَّارِ، فالذِين مِنْ أَهلِ الجنَّةِ كُتِبتْ مقَاعِدُهم فِي الجنَّةِ، والذِين مِنْ أَهلِ النَّارِ كُتبتْ مقَاعِدهم فِي النَّار، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَفَلا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قال: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِـمَا خُلِقَ لَهُ»(١).

ثُمَّ استدلَّ لقولِه ﷺ بقَولِ اللهِ تَعالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾.

ولـهَذَا لو قَالَ قَائل: أَنَا لنْ أَتزوجَ، إِذا كانَ اللهُ قدَّرَ لي ولدًا فسيأْتِي. لعُدَّ هَذَا القولُ سَفَهًا فِي العقلِ، ولو قَال: أَنَا لنْ أَعملَ العملَ الصَّالحَ ما دامَ اللهُ قدْ كتبَنِي مِنْ أَهلِ الجنَّةِ.

نَقـولُ: لا؛ لأَنَّ اللهَ كتبكَ مِنْ أَهلِ الجنَّةِ بالعملِ؛ ولـهَذَا قَـال ﷺ: «اعْمَلُوا فَـكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِـمَا خُلِقَ لَـهُ»، وهَذِه بِشارةٌ سارَّةٌ للمُؤمنِ، فإِذا رأَيتَ مِنْ نفسِكَ أَنَّ اللهَ قـدْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب تفسير سورة والليل إذا يغشى، رقم (٤٦٦٦)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، رقم (٢٦٤٧).

وَأَمَّا النَّظَرُ فَمِنْ أَدِلَّتِهِ[١]:

١-أَنَّ تَارِكَ الوَاجِبِ وَفَاعِلَ المُحَرَّمِ يُقْدِمُ عَلَى ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ، لَا يَشْعُرُ أَنَّ أَحَدًا أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ، لِأَنَّ القَدَرَ سِرٌّ مَكْتُومٌ فَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ أَنَّ شَيْئًا مَا قَدَّرَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا بَعْدَ وُقُوعِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَحْتَجَّ بِحُجَّةٍ لَا يَعْلَمُهَا قَبْلَ إِقْدَامِهِ عَلَى مَا اعْتَذَرَ بِهَا عَنْهُ؟!

وَلِمَاذَا لَمْ يُقَدِّرْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى كَتَبَهُ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِهِمْ دُونَ أَنْ يُقَدِّرَ أَنَّ اللهَ كَتَبَهُ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ وَيَعْمَل بِعَمَلِهِمْ؟

يَسرَ لكَ العبادةَ وسهَّلَها عَلَيْكَ؛ فأَبشِرْ بالخيرِ! أَنَّكَ مِنْ أَهلِ الجنَّةِ، وإِنْ كنتَ لا تَشهدُ لنفسِكَ، لكِنِ القرائنُ والعلاماتُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾.

وإِذا رأَيتَ الأَمرَ بالعكسِ، أَنَّ العبادةَ ثقيلةٌ عَلَيْك، ولولا خوفُ النَّاسِ ما فعلتَ، ولولا العادةُ ما فعلتَ؛ ففتِّشْ عنْ نفسِكَ وأَنقذْها مِن الهلاكِ.

وفِي هَذَا الحديثِ مِنَ الفوائِدِ:

١- استدلالُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقُرْآنِ؛ لأَنَّ القُرْآنَ هو الأَصلُ، فلا غرابةَ أَنْ نَستدلَّ نحنُ بالقُرْآنِ، ولكنْ قدَ يَستغرِبُ الإِنْسَانُ أَنْ يَستدلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقُرْآن.

٢- وفِي هَذَا أَيْضًا دليلٌ عَلَى أَنَّ القُرْآن حُجَّةٌ مُلزِمةٌ، لا يُمكنُ لأَحدٍ أَنْ يَدفعَها بأَيِ حالٍ مِنَ الأَحوالِ، مع أَنَّ قولَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ مُلزِمةٌ، لكنْ إِذا استدلَّ عليْهِ بالقُرْآنِ كانَ أَبلغَ.

[١] يُقالُ: النَّظَرُ. ويُقالُ: العَقْلُ.

٢- أَنَّ إِقْحَامَ النَّفْسِ فِي مَآثِمِ تَرْكِ الوَاجِبِ وَفِعْلِ المُحَرَّمِ ظُلْمٌ لَهَا وَعُدْوَانٌ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنِ المُكَذِّبِينَ لِلرُّسُلِ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود:١٠١]، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا ظَلَمَ المُحْتَجَّ بِالقَدَرِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: ظُلْمِي إِيَّاكَ كَانَ بِقَدَرِ اللهِ. لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ هَذِهِ الحُجَّةَ، فَكَيْفَ لَا يَقْبَلُ هَذِهِ الحُجَّةَ بِظُلْمِ غَيْرِهِ لَهُ، ثُمَّ يَحْتَجُّ بِهَا بِظُلْمِهِ هُوَ لِنَفْسِهِ؟![1]

---

[١] إِقْحَامُ النَّفسِ فِي فِعْلِ المَعَاصِي وتَرْكِ الواجِبَاتِ ظُلْمٌ لَهَا؛ لأَنَّ نفسَك أَمانَةٌ عِنْدكَ، فيَجبُ أَنْ تَعملَ بَما فِيه خيرُها، وتتركَ ما فِيه شرُّهَا، فالدَّليلُ عَلَى أَنَّ المعَاصِيَ ظُلْمٌ للنَّفسِ قولُه تَعَالَى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود:١٠١]، فكلُّ إِنْسَانٍ يُوقِعُ نفسَه فِي مَعصِيةٍ فقدْ ظلَمَها.

فنَقولُ: أَرأَيتَ لو أَنَّ أَحدًا ظلمكَ واحتجَّ بالقَدَرِ، هل تَقبلُ مِنْه؟

الجوَابُ: كلُّ النَّاسِ لا يَقبلونَ! فكيفَ لا تَقبلُ إِذا ظلَمكَ غيرُك، وتَقبلُ أَنْ تَظلمَ نفسَكَ؟ أَليستْ نفسُك أَحَقَّ بالبِرِّ مِنْ غيرِك؟ الجوَابُ: بَلى. وقَد ذُكِرَ عنْ أَميرِ المؤمنينَ عَمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه قُدِّمَ إِليهِ سارقٌ، وقد تَمَّتْ شُروطُ قَطْعِ يدِه؛ فأَمرَ بِقطْعِها، فقَالَ السَّارقُ: يا أَميرَ المؤمنينَ واللهِ ما سَرَقْتُ إِلَّا بقدَرِ اللهِ؛ فقَالَ أَميرُ المؤمنينَ: «وَنَحْنُ لا نَقْطَعُ يَدَكَ إِلَّا بِقَدَرِ اللهِ».

ونَقولُ أَيْضًا: إِذَا قطعْنَا يدَ السَّارقِ فقدْ قطعنَا يدَه بقَدَرِ اللهِ وشرْعِ اللهِ، وإِذا سرقَ فقدْ سرقَ بقَدَرِ اللهِ لا بِشرْعِه، لكنَّ أَميرَ المؤمنينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمْ يَذكر الشَّرعَ هُنا؛ لأَنَّه يُريدُ أَنْ يُقابلَ الحجَّةَ بالحجَّةِ، فهَذَا السَّارقُ لـمَّا احتجَّ بالقَدَرِ؛ احتَّجَ عليه أَميرُ المؤمنينَ بالقَدَرِ أيضًا.

٣- أَنَّ هَذَا المُحْتَجَّ لَوْ خُيِّرَ فِي السَّفَرِ بَيْنَ بَلَدَيْنِ: أَحَدُهُمَا: بَلَدٌ آمِنٌ مُطْمَئِنٌّ، فِيهِ أَنْوَاعُ المَآكِلِ وَالمَشَارِبِ وَالتَّنَعُّمِ، وَالثَّانِي: بَلَدٌ خَائِفٌ قَلِقٌ، فِيهِ أَنْوَاعُ البُؤْسِ وَالشَّقَاءِ، لَاخْتَارَ السَّفَرَ إِلَى البَلَدِ الأَوَّلِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَخْتَارَ الثَّانِيَ مُحْتَجًّا بِالقَدَرِ، فَلِمَاذَا يَخْتَارُ الأَفْضَلَ فِي مَقَرِّ الدُّنْيَا، وَلَا يَخْتَارُهُ فِي مَقَرِّ الآخِرَةِ؟![1]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى لِرَسُولِهِ ﷺ: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ [الأنعام:١٠٦-١٠٧]، فَأَخْبَرَ أَنَّ شِرْكَهُمْ وَاقِعٌ بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى[2].

---

[١] لو قِيلَ لَه: البَلَدُ هَذَا آمِنٌ مُطمَئِنٌّ، وفِيه أَنواعُ الخيرِ والطُّمأْنينةِ، والثَّانِي بالعكسِ. فهل يُمكنُ لأَيِّ عاقلٍ أَنْ يُسافرَ إِلى البلدِ الثَّانِي ويحتجَّ بالقَدَرِ؟!

الجوَاب: لا يُمكنُ أَبدًا، بلْ يُسافرُ إِلى البلدِ الآمِنِ.

فيُقالُ: إِذا كنتَ لا تَختارُ لمقرِّك فِي الدُّنيَا إِلَّا هَذَا البلدَ الذِي فِيه الطُّمأْنينةُ والرَّغدُ والخيرُ، فلماذا لا تَفعلُ هَذَا فِي مَقرِّكَ فِي الآخرَةِ، الذِي هو المقرُّ الدَّائمُ الأَبديُّ؟!

فالأَمرُ واضِحٌ، وكلنَا يَعرِفُ أَنَّنا نفعلُ باختيارِنا ونَتركُ باختيارِنا، وأَنَّ الإِنْسَانَ مُخيرٌ غيرُ مُكرَهٍ، لكنْ إِذا فعَلَ الشَّيءَ فإِنَّه يَفعلُه بإِرادةِ الله.

[٢] هَذَا إِيرادٌ؛ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَخبرَ بأَنَّ وقوعَ الشِّركِ مِن المشركينَ بمشيئتِه؛ لقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾، فكيفَ يَحتجُّ عَزَّوَجَلَّ بمشيئتِه علَى شِرْكِهم؟

والجوَابُ: أَنَّ المرادَ بقولِه تعَالَى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ تَسليةٌ للنَّبيِّ ﷺ، فإِذا علِمَ النَّبيُّ ﷺ أَنَّ شِرْكهُم كانَ بمشيئةِ اللهِ؛ هانَ عليْه أَمرُهم بلا شَكٍّ، وخرجَ مِن المَسؤوليةِ؛ ولـهَذَا قَالَ تعالـى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ

قِيلَ لَهُ: الجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ شِرْكَهُمْ وَاقِعٌ بِمَشِيئَتِهِ تَسْلِيَةً لِرَسُولِهِ ﷺ لا دِفَاعًا عَنْهُمْ، وَإِقَامَةً لِلْعُذْرِ لَهُمْ، بِخِلَافِ احْتِجَاجِ المُشْرِكِينَ عَلَى شِرْكِهِمْ بِمَشِيئَةِ اللهِ، فَإِنَّمَا قَصَدُوا بِهِ دَفْعَ اللَّوْمِ عَنْهُمْ وَإِقَامَةَ العُذْرِ عَلَى اسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى الشِّرْكِ، وَلِهَذَا أَبْطَلَ اللهُ احْتِجَاجَهُمْ وَلَمْ يُبْطِلْ أَنَّ شِرْكَهُمْ وَاقِعٌ بِمَشِيئَتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الجَوَابُ عَمَّا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى -وَفِي لَفْظٍ: تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى-، فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُونَا، خَيَّبْتَنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ. فَقَالَ له آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً. فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» «ثَلَاثًا»[1]، وَعِنْدَ أَحْمَدَ[2]: «فَحَجَّهُ آدَمُ» أَيْ: غَلَبَهُ فِي الحُجَّةِ.

قِيلَ لَهُ: الجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ احْتِجَاجَ آدَمَ بِالقَدَرِ كَانَ عَلَى المُصِيبَةِ الَّتِي حَصَلَتْ عَلَيْهِ،.......

عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام:١٠٧] حتَّى لا يَضيقَ صدرُ النَّبِيِّ ﷺ، أَو يَقولَ: إِنَّنِي لـمْ أُبَلِّغْ. أَو ما أَشبهَ ذَلِك.

فالمرادُ التَّسليةُ، بخلافِ احتجاجِ المشرِكينَ عَلَى شِرْكهِم بقولِهِم: لَوْ شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنَا. لأَنَّ قَصْدَهم بهَذَا دَفْعُ اللَّومِ عنْهُم، كأَنَّهم يَقولونَ: لا لومَ علَيْنا؛ لأَنَّه بمشيئةِ اللهِ، ولا عقابَ علَيْنا؛ لأَنَّه بمشيئةِ اللهِ بغيرِ اختيَار. فالفرقُ بينَ الأَمرينِ واضِحٌ.

---

(١) رواه البخاري: كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله رقم (٦٦١٤)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام رقم (٢٦٥٢).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٨، رقم٧٦٢٣).

وَهِيَ إِخْرَاجُهُ مِنَ الجَنَّةِ هُوَ وَزَوْجُهُ، وَلَيْسَ عَلَى الذَّنْبِ الَّذِي ارْتَكَبَاهُ -وَهُوَ أَكْلُهُمَا مِنَ الشَّجَرَةِ-، فَإِنَّ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَنْ يَعْتِبْ عَلَى آدَمَ فِي مَعْصِيَةٍ تَابَ مِنْهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ وَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى، فَإِنَّ هَذَا بَعِيدٌ جِدًّا أَنْ يَقَعَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَجَلُّ قَدْرًا مِنْ أَنْ يَلُومَ أَبَاهُ وَيَعْتِبَ عَلَيْهِ فِي هَذَا، وَإِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ المُصِيبَةَ الَّتِي حَصَلَتْ لِآدَمَ وَبَنِيهِ وَهِيَ الإِخْرَاجُ مِنَ الجَنَّةِ الَّذِي قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ المَعْصِيَةِ، فَاحْتَجَّ آدَمُ عَلَى ذَلِكَ بِالقَدَرِ مِنْ بَابِ الاِحْتِجَاجِ بِالقَدَرِ عَلَى المَصَائِبِ، لَا عَلَى المَعَايِبِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷺ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ. فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

فَقَدْ أَرْشَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى تَفْوِيضِ الأَمْرِ إِلَى قَدَرِ اللهِ بَعْدَ فِعْلِ الأَسْبَابِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا المَطْلُوبُ ثُمَّ يَتَخَلَّفُ.

وَنَظِيرُ هَذَا أَنْ يُسَافِرَ شَخْصٌ فَيُصَابَ بِحَادِثٍ فِي سَفَرِهِ، فَيُقَالُ لَهُ: لِـمَاذَا تُسَافِرُ؟ فَيَقُولُ: هَذَا أَمْرٌ مُقَدَّرٌ وَالمُقَدَّرُ لَا مَفَرَّ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَجُّ هُنَا بِالقَدَرِ عَلَى السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا مُكْرِهَ لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يُسَافِرْ لِيُصِيبَهُ الحَادِثُ، وَإِنَّمَا يَحْتَجُّ بِالقَدَرِ عَلَى المُصِيبَةِ الَّتِي ارْتَبَطَتْ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الوَجْهُ الَّذِي اخْتَارَهُ الشَّيْخُ المُؤَلِّفُ فِي هَذِهِ العَقِيدَةِ[١].

---

[١] قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحْتَجًّا عَلَى آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ أَبُونَا، خَيَّبْتَنَا، وَأَخْرَجْتَنَا

---

(١) رواه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤).

مِنَ الجنَّةِ»، فَما هَي هَذِه الجنَّة؟ هل هي جَنَّةُ الخُلدِ أَمْ جنَّةُ الأَرضِ؟

الجوَابُ: فِي هَذَا خِلافٌ بينَ العُلماءِ:

فمِنْهم مَنْ قَال: إِنَّها جنَّةُ الخُلدِ التِي فِي السَّماءِ. فهي كقولِه تَعَالَى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، و(أَل) للعهدِ المعلومِ فِي الذِّهنِ، وهِي إِذا أُطلقتْ تكونُ جنَّةَ المأْوى التِي فِي السَّماءِ.

ومِنْهُم مَنْ قَال: إِنَّها جنَّةُ الأَرضِ، فهِي كقولِه تَعالَى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ﴾ [الكهف:٣٢]، وقولُه: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ [سبأ:١٥].

والأَقربُ أَنَّها جنَّةُ المأْوى التِي فِي السَّماءِ.

فمُوسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ احتجَّ علَى آدمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بكونِه أَخرجَ نفسَه وذرِّيتَه مِنَ الجنَّةِ بسببِ معصِيتِه، فقَالَ تَعالَى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه:١٢١-١٢٢].

وآدَمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قَالَ لَه: «أَنْتَ مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلامِهِ، وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ».

قوله: «اصطفَاكَ اللهُ بكلَامِهِ» أَي: اختَاركَ بكلامِه، وجعلكَ مِنْ أَصفِيائه، حيثُ كلَّمكَ بالوَحْيِ والرِّسالةِ.

وقدْ يَرِدُ واردٌ علَى تَسميةِ مُوسَى بكَلِيمِ اللهِ، معَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قد كلَّمَهُ اللهُ تَعالَى فِي مَوضِعٍ أَشْرفَ مِن الموضِعِ الذِي كلَّمَ مُوسَى مِنْه.

والسَّببُ في تسميةِ مُوسَى بكلِيمِ اللهِ، وأَنَّ اللهَ اصطفَاه بكلامِه، هو أَنَّ اللهَ اصطفَى مُوسَى بكلامِهِ فِي أَولِ الرِّسالةِ، فإِنَّه أَولُ ما أَرسلَهُ كلَّمَه، والرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إِنَّما كلَّمَه بعد ذَلِك، فأَولُ الوَحْيِ كانَ بِواسطةِ جِبْرِيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وقولُه: «وَخطَّ لكَ التَّوراةَ بيدِه»: فالتَّوراةُ إِذَنْ مَخطُوطةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، خَطَّها بيدِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فإِذا سَأَلَ سَائل: لماذا ذَكرَ آدمُ لِمُوسَى عليهما السلام أَنَّ اللهَ اصْطَفَاه بكلامِه، وخَطَّ لَه التَّوراةَ بيدِه؟

فَالجوَابُ: أَي: ومَنْ كانتْ هَذِه منزلتُه فلا يَنْبَغِي أَنْ يَلُومَ عَلَى ما قَضاهُ اللهُ تَعالَى وقَدَّرَه.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَحَجَّ آدمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدمُ مُوسَى» أَي: غلبَه فِي الحُجَّةِ. وهَذَا لفظُ البُخارِيِّ.

وعِنْد الإمام أَحْمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَحَجَّهُ آدمُ»، وأَتَيْنا بهَذَا اللَّفظِ؛ لئلَّا يُحرِّفَ مُحرِّفٌ فيَقول: فحَجَّ آدمَ مُوسَى. علَى نَصْبِ (آدمَ)، فيَكونُ مُوسَى هو الغَالِبَ.

وهذا مثلُ قولِه تَعالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، حرَّفَها بعضُهم وقَالَ: وكلَّمَ اللهَ مُوسَى. فقَالَ له آخرُ: ماذا تَقولُ فِي قولِه تَعالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]؟!

فظاهِرُ الحديثِ أَنَّ آدمَ احتجَّ بالقَدرِ عَلَى المعْصِيةِ التِي كانتْ سَبَبًا فِي إِخراجِه مِن الجنَّةِ؛ لأَنَّ مُوسَى احتجَّ عليْه بكونِه سَببًا في إِخراجِه وذُرِّيتِه مِنَ الجنَّةِ.

فالاحتجَاجُ مِنْ مُوسَى مُنْصبٌّ عَلَى السَّببِ الذِي خَرجَ بِه آدَمُ مِنَ الجنَّةِ، وهُو معصيتُه، وهَذَا هُو ظاهِرُ الحدِيثِ؛ ومعلومٌ أَنَّه إِذا كانَ مُنْصَبًّا عَلَى فِعلِ آدَمَ، فإِنَّ آدَمَ باحتجَاجِهِ بالقَدَرِ وغلبتِه مُوسَى، يَكونُ قدِ احتجَّ بالقَدَرِ عَلَى مَعْصيةِ اللهِ، ولا يَتوجَّهُ أَبدًا أَنْ يَقومَ مُوسَى فيَحتجَّ عَلَى آدَمَ بهَذِه المعصيةِ التِي زالتْ آثارُهَا نِهائيًّا؛ فلو أَنَّ رَجُلًا كانَ قدْ أَساءَ فِي أَولِ حياتِه ثُمَّ استقَامَ واهتَدَى، فَلا يَتوجَّهُ أَنْ يُقَالَ لَه: لماذَا كنتَ فِي الأَولِ ضَالًّا؟ بل يُثْنَى عليْه ويُمدَحُ، وهَذَا بينَ شخصٍ وشخصٍ مِنَ النَّاسِ، فكيفَ يَقعُ هَذَا بينَ رسولٍ مِنْ أُولِي العَزْمِ ونَبيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، وهو أَبٌ لَه أَيْضًا.

والاحتجاجُ بالقَدَرِ عَلَى المصائبِ جَائزٌ، سواءٌ كانتْ هَذِه المصيبةُ بسببٍ مِنْكَ أَم بغيرِ سببٍ، فلو أَنَّ رجُلًا مَرِضَ بمرضٍ ليسَ له سَبَبٌ، وقَالَ: هَذَا مِنْ قضاءِ اللهِ وقَدَرِه. فإِنَّ هَذَا الاحتجاجَ صحيحٌ.

ولهَذَا نَقولُ: إِنَّ احتجاجَ آدَمَ عَلَى مُوسَى، مِنْ بابِ الاحتجاجِ بالقَدَرِ عَلَى المصائبِ لا عَلَى المعَاصِي.

فآدَمُ ما أَرادَ أَنْ يَقولَ: إِنَّنِي عَصَيْتُ اللهَ؛ لأَنَّ اللهَ كتبَ ذَلِك عليَّ. ولكنْ قَالَ: إِنَّنِي خرجتُ مِنَ الجنَّةِ؛ لأَنَّ اللهَ كتبَ ذَلِك عليَّ. ولهَذَا قَالَ مُوسَى: أَخرجتَنَا مِنَ الجنَّةِ.

ونظيرُ ذَلِك قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلا تَعْجَزْ»[1]،

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، رقم (٢٦٦٤).

فهَذَا أمرٌ بفِعْلِ الأَسبابِ، أَنْ تَحْرِصَ عَلَى ما ينفعُكَ، وأَلَّا تَعتمدَ عَلَى قُوتِكَ وحِرْصِكَ، بل استعنْ باللهِ ولا تَعْجزْ، أي: لا تَكْسَلْ عن الاستِمرَارِ؛ فتَدَعُ كما يَدَعُ العَاجِزُ الشَّيْءَ فلا يُكمِّلُه.

وإِنْ أَصابَكَ شَيْءٌ بعدَ الحرْصِ عَلَى ما يَنْفعُكَ والاسْتِعانةِ باللهِ؛ فلا تَقلْ: لوْ أَنِّي فعلتُ لكانَ كذَا وكَذَا. ولكنْ قُلْ: قَدرُ اللهِ وما شَاءَ فَعَلَ.

فأَرشدنَا النَّبيُّ ﷺ أَنْ نَحتجَّ بالقَدرِ؛ لأَنَّنا فعَلْنَا الأَسبابَ التَّامةَ، وحَرَصْنَا عَلَى ما يَنفعُ، وفَعلنَا واستعنَّا باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولكنْ إِنْ صارَ الأَمرُ عَلَى خلافِ ما أَردنَا، حينئذٍ نَحتجُّ بالقَدرِ، ونَقولُ: هَذَا قَدَرُ اللهِ، وما شَاءَ اللهُ فَعلَه.

وإِذا احتجَجْنَا بالقَدرِ فِي هَذِه الحالِ فإِنَّ نُفوسَنا تَطمئِنُّ ولا يَلحقُنَا النَّدمُ عَلَى ما مَضَى، ويُقالُ: هَذَا أَمرٌ مَكتوبٌ ولا بُدَّ أَنْ يَقعَ.

ونظيرُ ذَلِك أَنْ يُسافرَ شَخصٌ فيُصابَ بِحادثٍ فِي سَفَرِه، فيُقَالَ لَه: لماذا سَافرْتَ، لو بَقِيتَ فِي بيتِكَ ما أَصابكَ هَذَا الحَادِثُ؟! فلا يَصحُّ هَذَا اللَّومُ؛ لأَنَّ الرَّجلَ لمْ يُسافرْ ليُصابَ بالحادِثِ.

فآدَمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لما أَكلَ مِنَ الشَّجرةِ، فإِنَّه لمْ يَأْكلْ ليَخرجَ مِنَ الجنَّةِ، ولمْ يَطرأْ عَلَى بالِه أَنَّه يَخرجُ مِنَ الجنَّة، لكنَّ الشَّيْطَانَ غَرَّهُ ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ [الأعراف:٢١] فاغترَّ بذَلِك، وإِلَّا فلا شَكَّ أَنَّ آدمَ لمْ يَأْكلْ ليَخرجَ مِنَ الجنَّةِ.

إِذَنْ: فلا لَومَ عليْه، لكن يَصحُّ اللَّومُ لو كانَ آدمُ أَكلَ ليَخرجَ مِنَ الجنَّةِ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الِاحْتِجَاجَ بِالقَدَرِ عَلَى تَرْكِ الوَاجِبِ، أَوْ فِعْلِ المُحَرَّمِ بَعْدَ التَّوْبَةِ جَائِزٌ مَقْبُولٌ، لِأَنَّ الأَثَرَ المُتَرَتِّبَ عَلَى ذَلِكَ قَدْ زَالَ بِالتَّوْبَةِ، فَانْمَحَى بِهِ تَوَجُّهُ اللَّوْمِ عَلَى المُخَالَفَةِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَحْضُ القَدَرِ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ لَا لِيَسْتَمِرَّ عَلَى تَرْكِ الوَاجِبِ أَوْ فِعْلِ المَحْظُورِ، وَلَكِنْ تَفْوِيضًا إِلَى قَدَرِ اللهِ تَعَالَى الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ وُقُوعِهِ[1].

---

[١] يَقولُ: إِنَّ احتجاجَ الإِنْسَانِ بالقَدَرِ بعدَ التَّوبةِ مِنْ معصيتِه ليَدفعَ اللَّومَ بِه عنْ نفسِهِ جَائِزٌ. وليس هَذَا كاحتجاجِ المشرِكينَ؛ لأَنَّ المشرِكينَ يَحتجُّونَ بالقَدَرِ؛ ليَستمرُّوا عَلَى شِركِهِم، لكنَّ هَذَا احتجَّ بالقَدرِ بعد ما تَابَ.

مِثالُ ذَلِك: رجُلٌ مُستقيمٌ وعَدْلٌ بينَ النَّاسِ، ولا أَحدَ يَعتبُ عليْه بِشيءٍ، أَرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَفعلَ فاحشةً، فندِمَ وتَابَ وأَكثرَ مِنَ العملِ الصَّالحِ، فقِيلَ لَه: يا فلانُ، كيفَ يَقَعُ منكَ هَذَا الشَّيءُ، وأَنتَ مَنْ أَنتَ، أَنتَ الرَّجلُ الطَّيِّبُ طالبُ العِلمِ الدَّيِّنُ، فكيفَ قُمتَ بهَذَا؟ فقَالَ: هَذَا قَضاءٌ وقَدَرٌ، وأَستغفرُ اللهَ وأَتوبُ إِليْه.

فهل يَجوزُ هَذَا أَو لا يَجوزُ؟ الجوَابُ: عَلَى هَذَا التَّقديرِ الثَّانِي يَجوزُ، لأَنَّ الرَّجلَ لـمْ يَقلْ: هَذَا قَضاءٌ وقَدَرٌ وسأَستمرُّ. بل هو نَادمٌ عَلَى ما حَصَلَ، ويَقولُ: لا مَفرَّ مِنْ قَدرِ اللهِ.

إِذَنِ: الجوَابُ عَلَى هَذَا الحديثِ جَوابَان:

الأَوَّل: ما اختارَه شيخُ الإِسلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ آدمَ إِنَّما احتجَّ بالقَدرِ عَلَى المصيبةِ لا عَلَى الذَّنبِ؛ لأَنَّ مُوسَى لمْ يُعاتبْهُ عَلَى الذَّنبِ، إِذْ إِنَّ مُوسَى يَعلمُ أَنَّ آدمَ لـمَّا تابَ زالَ عنه أَثرُ الذَّنبِ، ولا يُمكنُ أَنْ يَلومَ أَباه عَلَى ذنبٍ فعلَه وتَابَ مِنه.

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا احتجاجٌ بالقَدرِ بعدَ التَّخلصِ مِنْ آثارِ المَعْصيةِ وهَذَا جَائزٌ، وهَذَا الذِي اختارَه ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو تِلميذُ شيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ القَيِّمِ فِي (شِفَاءِ العَلِيلِ)[١]، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ بِالقَدَرِ حَقًّا وَلَا ذَكَرَهُ حُجَّةً لَهُ عَلَى بَاطِلٍ وَلَا مَحْذُورٍ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ، وَأَمَّا المَوْضِعُ الَّذِي يَضُرُّ الِاحْتِجَاجُ بِهِ فَفِي الحَالِ وَالمُسْتَقْبَلِ بِأَنْ يَرْتَكِبَ فِعْلًا مُحَرَّمًا، أَوْ يَتْرُكَ وَاجِبًا فَيَلُومُهُ عَلَيْهِ لَائِمٌ فَيَحْتَجَّ بِالقَدَرِ عَلَى إِقَامَتِهِ عَلَيْهِ وَإِصْرَارِهِ، فَيُبْطِلُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ حَقًّا وَيَرْتَكِبُ بَاطِلًا، كَمَا احْتَجَّ بِهِ المُصِرُّونَ عَلَى شِرْكِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ غَيْرَ اللهِ فَقَالُوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف:٢٠]، فَاحْتَجُّوا بِهِ مُصَوِّبِينَ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْدَمُوا عَلَى فِعْلِهِ، وَلَمْ يَعْزِمُوا عَلَى تَرْكِهِ، وَلَمْ يُقِرُّوا بِفَسَادِهِ، فَهَذَا ضِدُّ احْتِجَاجِ مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ خَطَأُ نَفْسِهِ، وَنَدِمَ وَعَزَمَ كُلَّ العَزْمِ عَلَى أَلَّا يَعُودَ.

وَنُكْتَةُ المَسْأَلَةِ: أَنَّ اللَّوْمَ إِذَا ارْتَفَعَ صَحَّ الِاحْتِجَاجُ بِالقَدَرِ، وَإِذَا كَانَ اللَّوْمُ وَاقِعًا فَالِاحْتِجَاجُ بِالقَدَرِ بَاطِلٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ طَرَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَفَاطِمَةَ لَيْلًا فَقَالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ» الحَدِيثَ[٢] [١].

---

[١] عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَقَالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِك وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٍّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:٥٤].

---

(١) شفاء العليل (ص:١٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، رقم (١١٢٧).

وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ احْتِجَاجَ عَلِيٍّ صَحِيحٌ؛ «وَلِذَلِكَ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ»(١)، وَصَاحِبُهُ يُعْذَرُ فِيهِ، فَالنَّائِمُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ، وَاحْتِجَاجُ غَيْرِ الْمُفَرِّطِ بِالْقَدَرِ صَحِيحٌ.

وهَذَا عَرْضٌ وليسَ أَمرًا، فقَالَ لَه عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا رَسُولَ الله، أَنْفُسُنَا بِيَدِ الله، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا»، فهنا احتجَّ عَلِيٌّ بالقَدَرِ بعدَ أَنْ مَضَى، ولمْ يَحتجَّ بِهِ للمُستقبلِ، فانصرفَ النَّبِيُّ ﷺ يَضربُ بيدِه عَلَى فَخِذِهِ ويَقولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾.

وهَذَا يَدلُّ على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لمْ يَرتَضِ هَذَا الجوابَ تمامًا، بدليلِ أنَّه انصرفَ يَضربُ عَلَى فَخِذِهِ ويَقولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾.



---

(١) ما بين القوسين منِّي. (الشارح)

فَصْلٌ

فِي ضَرُورَةِ الإِيمَانِ بِالقَدَرِ وَالشَّرْعِ

لَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الإِيمَانِ بِالقَدَرِ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ أَرْكَانِ الإِيمَانِ السِّتَّةِ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ وَلِأَنَّ بِهِ تَحْقِيقَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَتَفْوِيضَ الأَمْرِ إِلَيْهِ مَعَ القِيَامِ بِالأَسْبَابِ الصَّحِيحَةِ النَّافِعَةِ؛ وَلِأَنَّ بِهِ اطْمِئْنَانَ الإِنْسَانِ فِي حَيَاتِهِ حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ؛ وَلِأَنَّ بِهِ يَنْتَفِي الإِعْجَابُ بِالنَّفْسِ عِنْدَ حُصُولِ المُرَادِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ حُصُولَهُ بِقَدَرِ اللهِ، وَأَنَّ عَمَلَهُ الَّذِي حَصَلَ بِهِ مُرَادُهُ لَيْسَ إِلَّا مُجَرَّدَ سَبَبٍ يَسَّرَهُ اللهُ لَهُ؛ وَلِأَنَّ بِهِ يَزُولُ القَلَقُ وَالضَّجَرُ عِنْدَ فَوَاتِ المُرَادِ أَوْ حُصُولِ المَكْرُوهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ[١].

---

[١] يقولُ المؤلِّفُ: «**لا بُدَّ للإنْسَانِ مِنَ الإِيمانِ بالقَدَرِ**»: وذكرَ سِتَّةَ مآخذَ:

الأَولُ: لأنَّه أحدُ أركانِ الإِيمانِ السِّتةِ، وإذا كانَ هو أحدَ أركانِ الإِيمانِ السِّتةِ؛ فلا بُدَّ أَنْ يُؤمنَ به.

الثَّاني: لأنَّه مِنْ تمامِ توحيدِ الرُّبوبيةِ؛ لأَنَّ القدرَ قَدَّرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، يَفعلُ ما يَشاءُ، والرُّبوبيةِ هي الإِيمانُ بانفرادِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالخَلْقِ والمُلْكِ والتَّدبيرِ، فهو مِنْ تمامِ الإِيمانِ بالرُّبوبيةِ.

الثَّالثُ: لأَنَّ بـه تَحقيقَ التَّوكـلِ عـلَى اللهِ تعالَـى، وتفـويضَ الأَمرِ إِليْه مـع القيامِ

....

بالأَسبابِ؛ لأَنَّكَ إِذا عَلِمتَ أَنَّ كلَّ شَيءٍ بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه؛ فإِنَّكَ تَعتمدُ عَلَى اللهِ فِي كلِّ شَيءٍ مع فِعْلِ الأَسبابِ.

فمَثلًا: أُسافرُ فِي التِّجارةِ مع عِلمِي بأَنَّ اللهَ تَعَالَى إِنْ أَرادَ لي رِبْحًا رَبِحتُ، وإِنْ أَرادَ خَسارةً لمْ أَربحْ، فتَجدُ الإِنْسَانَ كُلما آمن بالقَدَرِ؛ ازدادَ فِي تَفويضِ الأَمرِ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ كُلَّ شَيءٍ بقضائهِ وقَدَرِه، ففِيه تَحقيقُ التَّوكلِ عَلَى اللهِ، وتَفويضُ الأَمرِ إِليهِ، أَي: تَحقيقُ تَفويضِ الأَمرِ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الرَّابعُ: لأَنَّ بِه اطمئنَانَ الإِنْسَانِ فِي حيَاتِه، حيثُ يَعلمُ أَنَّ ما أَصابَه لمْ يَكنْ ليُخطئَهُ، وما أَخطأَهُ لمْ يَكنْ ليُصيبَه، فكلَّما ازدادَ إِيمانُه بالقَدَرِ؛ ازدادتْ طُمأْنينَتُه فِيما قُدِّرَ له؛ لأَنَّه يَعلمُ أَنَّه مِنْ عِنْدِ اللهِ.

ولهذا قَالَ عَلْقَمَةُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو أَحدُ أَكابرِ أَصحَابِ عبدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ- فِي قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]، قال: هَوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ المصِيبَةُ، فَيعْلَمُ أَنَّها مِنْ عِنْد اللهِ؛ فَيرْضَى وَيُسَلِّم[(١)].

وعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أَنَّ ابْنَةً لِلنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعَ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَسَعْدٌ وَأُبَيٌّ بقولها: نَحْسِبُ أَنَّ ابْنَتِي قَدْ حُضِرَتْ فَاشْهَدْنَا. فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا السَّلامَ، وَيَقُولُ: «إِنَّ للهِ مَا أَخَذَ وَمَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى، فَلْتَحْتَسِبْ وَلْتَصْبِرْ»[(٢)].

فما قُدِّرَ لا يُمكنُ رفعُه، وما لمْ يُقَدَّرْ لا يُمكنُ جلْبُه، فإِذا علمتَ هَذَا كنتَ راضيًا بالقَدَرِ تمامًا، إِنْ أُصبتَ بمرضٍ قلتَ: الحمدُ للهِ، أَنَا عبدٌ للهِ، يَفعلُ بِي ما شاءَ.

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٦٦)، وفي شعب الإيمان (٩٩٧٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب عيادة الصبيان، رقم (٥٣٣١).

فلا تَجِدُ أَحدًا أَشدَّ طُمأْنينةً فِي المقْدُورِ ممنْ آمنَ بالقَدَرِ، فعَنْ صُهَيْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»[1].

فإذا أَردتَ العِيشةَ الطَّيبةَ، والهناءَ والسُّرورَ؛ فعَلَيْكَ بتحقيقِ الإِيمانِ بالقَدَرِ، إِنْ كانَ سرَّاءَ فاشكُر، وإِنْ كانَ ضرَّاءَ فاصبِر؛ لأَنَّه مِنْ عِنْدِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهَذِه الطُّمأْنينَة.

الخامِسُ: لأَنَّ بِه يَنْتَفِي الإِعجابُ بالنَّفسِ عِنْد حُصولِ المرَادِ؛ لأَنَّه يَعلمُ أَنَّ حصولَه بقدرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَنَّ عملَه ليس إِلَّا سببًا يَسَّرَهُ اللهُ تَعالَى له.

فكثيرٌ مِنَ النَّاس إِذا حَصل مراده؛ فإِنَّه يَنسبُ هَذَا إِلى نفسِه، يَقولُ: أَنا الذِي فعلتُ. وهَذَا لا شكَّ أَنَّه ضررٌ عَلَى الإِنْسَان؛ ولهَذَا نَهى اللهُ تَعالَى مَنْ يَقولُ: إِنَّما أُوتيتُه عَلَى عِلمٍ عِنْدِي؛ لأَنَّه مُعْجَبٌ بنفسِه، فإِذا آمنتَ بالقَدَرِ قُلتَ: هَذَا بقدرِ اللهِ، وما أَنا إِلَّا سببٌ قدْ يَتخلَّفُ عنْه المسَبَّب. لأَنَّه ليسَ كلُّ سببٍ يَحصُلُ بِه المسبَّب، فقد يُوجدُ السَّببُ ولا يُوجدُ المسبَّبُ شَرعًا وقَدَرًا.

فالدُّعاءُ يَرفعُ القضاءَ، فكمْ مِنَ المصائبِ ارتفعتْ بالدُّعاءِ! وكمْ مِنْ نِعَمٍ جلبَها الدُّعاءُ! كما أَنَّ صلةَ الرَّحمِ مِنْ أَسبابِ طُولِ العُمُرِ وسَعَةِ الرِّزقِ.

فالذِي كُتِبَ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، أَنَّ هَذَا الرَّجلَ سيَدعُو ويَرتفعُ عنْه القَضاءُ، فالدَّعاءُ مكتوبٌ وآثارُه مكتوبةٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩).

وَإِلَى هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ يُشِيرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣][١].

وهَذَا نظيرُ قولِ النَّبِيِّ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»(١)، قِيلَ: المرادُ هُنا البَرَكةُ فِي العُمُر.

ونحنُ نَقولُ: هو تأْخيرُ الأَجلِ، لكنَّ الذِي كُتِبَ أَنَّ هَذَا سيَصلُ رَحِمَهُ ويَمتدُّ عُمُرُهُ ويَتَّسِعُ رِزْقُه.

فعِنْد حُصولِ المرادِ يَعلمُ أَنَّ حصولَه بقدرِ اللهِ، وأَنَّ عملَه ليسَ إِلَّا مجردَ سببٍ يَسرَهُ اللهُ لَه.

[١] قولُه تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مثلُ الجَدْبِ وعدَمِ الإِنبَاتِ، وغيرِ ذَلِك مما هو يُصيبُ الأَرضَ، ﴿وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾: مِن المرضِ وفَقْدِ الأَحبابِ، وفَقْدِ الأَموالِ، وما أَشبهَ ذَلِك، ﴿إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ﴾: أَي: في اللَّوحِ المحفوظِ، ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾: الهاءُ اختلفَ العلماءُ فِي تفسيرِها:

فقِيلَ: مِنْ قبلِ أَنْ نَبْرَأَ المصِيبةَ، أَي نَخْلُقُها.

وقِيلَ: مِنْ قبلِ أَنْ نَبْرأَ أَنفسَكم.

وقِيلَ: مِنْ قبلِ أَنْ نبرأَ الأَرض.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (١٩٦١)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٧).

والصَّوابُ: أَنَّه قبلَ هَذَا كلِّه؛ لأَنَّ اللهَ كتبَ مقاديرَ الخلقِ قبلَ أَنْ يَخلقَ السَّمواتِ والأَرضِ بخمسِينَ أَلفَ سنةٍ.

ثُمَّ بينَ اللهُ تعالى لنا الحكمةَ مِنْ بَيانِه فقَال: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ أَي: بَيَّنَّا هَذَا لكي لا تَحزنُوا عَلَى ما فاتَكُمْ مِمَّا تُحبونَ، ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ أَي: بِما أَعطاكُم، والمرادُ فَرَحُ البَطَرِ، وأَمَّا فرحُ السُّرورِ مع التَّقيدِ بشرِيعةِ اللهِ فهَذَا مَحْمُودٌ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٨]، فالمرادُ هُنا فرحُ السُّرورِ بالنِّعمةِ.

وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ أَي: كلَّ مُختَالٍ فِي هَيْئَتِهِ، فَخُورٍ بلسانِه، يَقولُ: أَنَا فعلتُ كَذَا وكَذَا، والمخْتَالُ بهيئتِه، بأنْ تَجدَ عِنْده اختيالًا فِي الهيْئَةِ، وتَجدَ عِنْده اختيالًا فِي اللِّبَاسِ وما أَشبهَ ذَلِك.

والإِعجَابُ بالنَّفسِ مُطلقٌ؛ لأَنَّ المعْجبَ بنفسِه، معنَاهُ الذِي يَنسبُ الخيرَ إِلى نفسِه فقط، دونَ أَنْ يَذكرَ فضلَ اللهِ عليْه، أَمَّا لو سَرَّهُ فِعْلُ نفسِه؛ فهَذَا لا بأْسَ به.

فعَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ خَطَبَ بِالجَابِيَةِ، فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَقَامِي فِيكُمْ، فَقَالَ: «اسْتَوْصُوا بِأَصْحَابِي خَيْرًا، ثُمَّ الذِين يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الذِين يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الكَذِبُ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْتَدِئُ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ بَحْبَحَةَ الجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، لَا يَخْلُوَنَّ أَحَدُكُمْ بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا، وَمَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1].

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٨ رقم ١١٤)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم (٢١٦٥).

وَلَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ أَيْضًا مِنَ الإِيمَانِ بِالشَّرْعِ، وَهُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ أَمْرِ اللهِ وَنَهْيِهِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِمَا مِنَ الجَزَاءِ ثَوَابًا أَوْ عِقَابًا، فَيَقُومُ بِمَا يَلْزَمُهُ نَحْوَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَيُؤْمِنُ بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِمَا مِنَ الجَزَاءِ وَالآثَارِ[١].

وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِنْسَانَ مُرِيدٌ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ يُدْرِكُ بِهِ مَا يُرِيدُ، وَيَدْفَعُ بِهِ مَا لَا يُرِيدُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَابِطٍ يَضْبِطُ تَصَرُّفَهُ؛ لِئَلَّا يَقَعَ فِيمَا يَضُرُّهُ، أَوْ يَفُوتَهُ مَا يَنْفَعُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، وَالشَّرْعُ الإِلَهِيُّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ هُوَ الَّذِي يَضْبِطُ ذَلِكَ، وَيُصْدِرُ الحُكْمَ بِهِ، وَيَكُونُ بِهِ التَّمْيِيزُ بَيْنَ النَّافِعِ وَالضَّارِّ، وَالصَّالِحِ وَالفَاسِدِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ، العَلِيمِ، الرَّحِيمِ، الحَكِيمِ.

---

[١] لا يَكفِي أَنْ يُؤمنَ الإنسَانُ بالقَدَرِ، بلْ لا بُدَّ أَنْ يُؤمنَ بالشَّرعِ؛ لأنَّه لا يُمكنُ أَنْ تَستقيمَ أَحوالُ النَّاسِ إِلَّا بالشَّرعِ.

فكلُّ بَنِي آدمَ مُؤمنُهم وكافِرُهم، بَرُّهم وفاجِرُهم، فاسِقُهم ومُستقِيمُهم له شَرعٌ، فقَوانِينُ الكفرِ الوضعيةُ تُعتبرُ شرعًا، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، فيُقالُ: تَشريعٌ قانُونِيٌّ، وتَشريعٌ نبويٌّ، فكلُّ أُمَّةٍ لا بُدَّ أَنْ يُشرَعَ لها.

فإذا سَأَلَ سَائل: ما الشَّرعُ الذِي يُقيمُه الخَلْق؟

فالجواب: لا شكَّ أَنَّ الشَّرعَ الذِي يُقيمُه الخَلْقُ، هو ما شَرَعَهُ لَهم خَالقُهم عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه أَعلمُ بمصالِحهم، ولأنَّه أَرحمُ بِهم مِن أَنفُسِهم، ولأنَّه أَحكمُ الحاكِمِينَ، قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠].

وَالعُقُولُ وَإِنْ كَانَتْ تُدْرِكُ النَّافِعَ وَالضَّارَّ فِي الجُمْلَةِ، لَكِنَّ تَفْصِيلَ ذَلِكَ وَالإِحَاطَةَ بِهِ إِحَاطَةً تَامَّةً إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ[١].

وَلِهَذَا نَقُولُ: النَّفْعُ أَوِ الضَّرَرُ قَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا بِالفِطْرَةِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا بِالعَقْلِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا بِالتَّجَارِبِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا بِالشَّرْعِ. فَالشَّرْعُ يَأْتِي مُؤَيِّدًا لِـمَا شَهِدَتْ بِهِ الفِطْرَةُ وَالعَقْلُ وَالتَّجَارِبُ، وَهَذِهِ تَأْتِي شَاهِدَةً لِـمَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ. وَفِي هَذَا المَقَامِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الأَعْمَالِ هَلْ يُعْرَفُ حُسْنُهَا وَقُبْحُهَا بِالشَّرْعِ أَوْ بِالعَقْلِ؟

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ ذَلِكَ يُعْرَفُ تَارَةً بِالشَّرْعِ، وَتَارَةً بِالعَقْلِ، وَتَارَةً بِهِمَا، لَكِنَّ عِلْمَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الشُّمُولِ وَالتَّفْصِيلِ، وَعِلْمَ غَايَاتِ الأَعْمَالِ فِي الآخِرَةِ مِنْ سَعَادَةٍ وَشَقَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالشَّرْعِ[٢].

---

[١] كلُّ إنْسَانٍ مُريدٌ، فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ اليَحْصُبِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «خَيْرُ الأَسْمَاءِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُ الأَسْمَاءِ الحَارِثُ وَهَمَّامٌ»(١)، أي: كلُّ إِنْسَانٍ عِنْدَه هِمَّةٌ وإرادةٌ، كلُّ إِنْسَانٍ له عَمَلٌ، هَذَا العملُ إذا لمْ يَكنْ مَضبوطًا بالشَّرعِ؛ صَار فَوضَى.

فلذَلِك: لا بُدَّ مِنَ الشَّرعِ، وكلُّ أُمَّةٍ لها شَرعٌ، إِذْ لا يُمكنُ ضبطُ الأُمَمِ إِلَّا بِها، لكنْ ما خالفَ الشَّرعَ الإسلاميَّ فهو شرٌّ لا يَصلحُ للخلْقِ؛ لأَنَّ جميعَ ما يَصْلُحُ للخلْقِ موجودٌ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

[٢] المنَافِعُ والمضَارُّ بعضُها يُعـرفُ بالعقلِ، وبعضُها يُعـرفُ بالتَّجاربِ، وبعضُها

---

(١) أخرجه ابن وهب في الجامع (١/ ٥٢ رقم ٥٠).

يُعرفُ بالشَّرعِ، بِمَعْنَى أَنَّ بعضَها نصَّ عليه الشَّرعُ فعُلِمَ، وقد يجتمعُ الشَّرعُ والعقلُ، فشُربُ الخمرِ مثلًا عُلِمَ بالشَّرعِ أَنَّه ضَارٌّ، وبالتَّجاربِ أَنَّه ضارٌّ؛ لما يترتبُ عَلَى السُّكْرِ مِنْ مفاسدَ عظيمةٍ.

كذَلِك يُعرفُ الضَّررُ بالحِسِّ، فالإِنْسَانُ مثلًا إِذا اتَّكأَ عَلَى حديدةٍ حادَّةٍ؛ يَعلمُ أَنَّها ستَضرُّه بطريقِ الحِسِّ.

وقد يَكونُ بالعقلِ، كأَنْ يُوازنَ الإِنْسَانُ بينَ المصالحِ والمفاسِدِ، فِي أَيِّ شَيءٍ لم يَنصَّ عليه الشَّرعُ.

لكنَّ الشَّرعَ يُؤيدُ ما دلَّ عليه العقلُ؛ ولذَلِك كانَ مِن القواعدِ المقرَّرةِ، أَنَّه لا يُمكنُ أَنْ يَتعارضَ صحيحُ المنقولِ مع صَريحِ المعقولِ أَبدًا.



فَصْلٌ

إِذَا تبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الإِيمَانِ بِالقَدَرِ وَالإِيمَانِ بِالشَّرْعِ، فَاعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ انْقَسَمُوا فِي ذَلِكَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: أَهْلُ الهُدَى وَالفَلَاحِ الَّذِينَ آمَنُوا بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ مِنَ المَرَاتِبِ الأَرْبَعِ، وَآمَنُوا أَيْضًا بِشَرْعِهِ فَقَامُوا بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَآمَنُوا بِمَا تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جَزَاءٍ وَآثَارٍ، وَلَمْ يَحْتَجُّوا بِقَدَرِهِ عَلَى شَرْعِهِ، أَوْ بِشَرْعِهِ عَلَى قَدَرِهِ، وَلَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ تَنَاقُضًا مِنَ الخَالِقِ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، المُؤْمِنُونَ بِمُقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤][١].

---

[١] القِسمُ الأَولُ مِنْ أَهلِ الهُدَى والصَّلاحِ، آمنُوا بالقَدَرِ والشَّرعِ، ولمْ يجعلُوا القَدَرَ حُجَّةً عَلَى الشَّرعِ، بل آمنُوا بهذَا وهَذَا، وقامُوا بأَوامرِ اللهِ ففعلُوها، وقامُوا بالنَّواهِي فاجتنبُوها بقدرِ الاستطاعةِ.

ونحنُ نُؤمنُ بأَنَّ كلَّ ما يَقعُ منَّا فهو بقَدرِ اللهِ، ونؤمنُ بالشَّرعِ، وأَنَّ اللهَ لمْ يُلزمْنَا بما لا نَستطيعُ، فنَنْفِي الجَبْرَ ونُؤمنُ بقَدرِ اللهِ.

يَقولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هُمُ الذِين حَقَّقُوا مَقامَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]»، (إِيَّاكَ نُعبدُ) فِي الشَّرعِ، و(إِيَّاكَ نستعينُ) فِي القَدَرِ؛ لأَنَّ مَعْنَى الاستعانةِ طلبُ العَوْنِ، وهَذَا يَعْنِي أَنَّ الإِنْسَانَ فَوَّضَ أَمرهُ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وآمنوا أَيْضًا بمُقْتَضَى قولِه تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، (الخلقُ) باعتبارِ القَدَرِ؛ لأَنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شَيءٍ، و(الأَمرُ) باعتبارِ الشَّرعِ.

القِسْمُ الثَّانِي: أَهْلُ الضَّلَالِ وَالهَلَاكِ المُخَالِفُونَ لِلْجَمَاعَةِ، وَهُمْ ثَلَاثُ فِرَقٍ: مَجُوسِيَّةٌ، وَمُشْرِكِيَّةٌ، وَإِبْلِيسِيَّةٌ.

فَالمَجُوسِيَّةُ: هُمُ القَدَرِيَّةُ الَّذِينَ آمَنُوا بِشَرْعِ اللهِ، وَكَذَّبُوا بِقَدَرِهِ، فَغُلَاتُهُمْ أَنْكَرُوا عُمُومَ عِلْمِ اللهِ تَعَالَى وَقَالُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يُقَدِّرْ أَعْمَالَ العِبَادِ، وَلَا عِلْمَ لَهُ بِهَا قَبْلَ وُقُوعِهَا، وَمُقْتَصِدُوهُمْ آمَنُوا بِعِلْمِ اللهِ بِهَا قَبْلَ وُقُوعِهَا، وَأَنْكَرُوا أَنْ تَكُونَ وَاقِعَةً بِقَدَرِ اللهِ تَعَالَى، وَأَنْ تَكُونَ مَخْلُوقَةً لَهُ.

وَهَؤُلَاءِ هُمُ المُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ. وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ بِمَا سَبَقَ فِي أَدِلَّةِ مَرَاتِبِ القَدَرِ[١].

---

[١] المجُوسِيَّةُ هم القَدَرِيَّةُ، وسُمُّوا بذلك لأَنَّهم يَقولُونَ: إِنَّ الحوادثَ لها خَالِقَانِ:

فأَفعالُ اللهِ خلقَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، كإِنزالِ المطرِ، وإِنباتِ النَّباتِ.

وأَفعالُ العِبادِ خلقَها العِبادُ، ولا عَلاقَةَ للهِ بِها.

ومِنْهم مَنْ قَال: إِنَّ اللهَ عالِمٌ بها قبلَ أَنْ تَقعَ، لكنَّه لمْ يُقدِّرْها ولمْ يَشأْهَا.

ومِنْهم مَنْ قَال: إِنَّ اللهَ ليسَ بعالِمٍ بِها. فأَنكرُوا عُمومَ علمِ اللهِ وقَالوا: إِنَّ اللهَ لا يَعلمُ مِنَ المستقبلِ إِلَّا ما كانَ مِنْ أَفعالِه فقَط.

فإِنْ أَنْكروا علمَ اللهِ كَفَروا؛ لأَنَّ اللهَ قَال: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن:١١]، فكذَّبُوا هَذِه الآيةَ، وإِنْ أَقرُّوا بِه خُصِمُوا، أَي: قامتْ عليْهم الحجَّةُ.

إِذا قَالُوا: إِنَّ اللهَ عالِمٌ بِها. نَقولُ: هلْ وقَعتْ عَلَى معلُومِه أَو عَلَى خلافِ معلُومِه؟

وَالْمُشْرِكِيَّةُ هُمُ: الَّذِينَ أَقَرُّوا بِقَدَرِ اللهِ وَاحْتَجُّوا بِهِ عَلَى شَرْعِهِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام:١٤٨][١].

وَالإِبْلِيسِيَّةُ هُمُ: الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالأَمْرَيْنِ: بِالقَدَرِ وَبِالشَّرْعِ، لَكِنْ جَعَلُوا ذَلِكَ تَنَاقُضًا مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَطَعَنُوا فِي حِكْمَتِهِ تَعَالَى، وَقَالُوا: كَيْفَ يَأْمُرُ العِبَادَ وَيَنْهَاهُمْ، وَقَدْ قَدَّرَ عَلَيْهِمْ مَا قَدَّرَ مِمَّا قَدْ يَكُونُ مُخَالِفًا لِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْهُ؟ فَهَلْ هَذَا إِلَّا التَّنَاقُضُ المَحْضُ وَالتَّصَرُّفُ المُنَافِي لِلْحِكْمَةِ؟ وَهَؤُلَاءِ أَتْبَاعُ إِبْلِيسَ فَقَدِ احْتَجَّ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ حِينَ أَمَرَهُ أَنْ يَسْجُدَ لِآدَمَ ....

فإِنْ قَالوا: عَلَى معلُومِه. قُلنَا: ما دامتْ عَلَى مَعلومِه فهي بإِرادتِه، إِذْ لا يَكونُ فِي مُلكِه ما لا يُريدُ.

وإِنْ قَالوا: عَلَى خلافِ معلومِه. أَنكرُوا العلمَ وكفرُوا.

ولو سأَلتَ عامِّيًّا مِنَ النَّاسِ: هل أَفعالُك قَدَّرَها اللهُ أَو لا؟

قال: نَعَم، قدَّرَها اللهُ؛ لأَنِّي أَنا وأَفعالِي خَلْقٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

[١] هَؤُلَاءِ آمنُوا بالقَدرِ وقالُوا: كلُّ شَيءٍ بقضاءِ اللهِ وقدَرِه. وهَذَا حقٌّ، لكنَّهم احتجُّوا بالقَدرِ عَلَى الشَّرعِ، وقالُوا: كيفَ يُلزِمُنَا اللهُ بَشيءٍ لا نَستطيعُهُ لأَنَّه مُقدَّرٌ.

وقَد أَبطَلَ اللهُ تَعَالَى حُجَّتَهم فقَال: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، ووجْهُ الإِبطالِ أَنَّه لو كانَ عذرُهم مقبولًا؛ ما ذَاقُوا مِنَ البأْسِ.

فَقَالَ إِبْلِيسُ: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢][١].

وَالرَّدُّ عَلَى هَاتَيْنِ الفِرْقَتَيْنِ مَعْلُومٌ مِنَ الرَّدِّ عَلَى المُحْتَجِّينَ بِالقَدَرِ عَلَى مَعْصِيَةِ اللهِ تَعَالَى[٢].

---

[١] هَذَا تناقُضٌ، فكيفَ تأْمُرنِي أَنْ أَسجدَ له وأَنا خيرٌ مِنْه؟! فاحتجَّ بالقَدَرِ عَلَى التَّناقضِ، مع أَنَّ قولَه: أَنا خيرٌ مِنه. دَعْوَى، وكلُّ أَحدٍ يَستطيعُ أَنْ يَقولَ: أَنا خيرٌ مِنْ فلانٍ.

[٢] يَتبينُ أَنَّ النَّاسَ فِي الواقعِ أَربعةُ أَقسامٍ:

القِسمُ الأَولُ: أَهلُ الهُدى والصَّلاحِ.

والقِسمُ الثَّانِي: المجُوسيَّةُ.

والقِسمُ الثَّالِثُ: المشْرِكيَّةُ.

والقِسْمُ الرَّابعُ: الإِبلِيسيَّةُ.



فَصْلٌ

وَأَمَّا الشَّرْعُ فَهُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ عِبَادَةِ اللهِ تَعَالَى الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا خَلَقَ اللهُ الجِنَّ وَالإِنْسَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]. وَذَلِكَ هُوَ الإِسْلَامُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ أَحَدٍ دِينًا سِوَاهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥].

فَالإِسْلَامُ هُوَ الِاسْتِسْلَامُ للهِ وَحْدَهُ بِالطَّاعَةِ؛ فِعْلًا لِلْمَأْمُورِ، وَتَرْكًا لِلْمَحْظُورِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ كَانَتِ الشَّرِيعَةُ فِيهِ قَائِمَةً، وَهَذَا هُوَ الإِسْلَامُ بِالمَعْنَى العَامِّ.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَصْحَابُ المِلَلِ السَّابِقَةِ مُسْلِمِينَ حِينَ كَانَتْ شَرَائِعُهُمْ قَائِمَةً لَمْ تُنْسَخْ[١].

---

[١] الشَّرْعُ ما جاءتْ به الرُّسلُ، والرُّسلُ جاءتْ بعبادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإخلاصِها للهِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

وهَذَا هو الذِي خُلقِ لَه الجنُّ والإِنْسُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، وهَذَا هو الإِسلامُ الذِي قَالَ اللهُ فِيه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥].

والإِسلامُ هو الاستِسْلامُ للهِ وحدَه، فهو فِعلٌ للمأمورِ وتركٌ للمحظورِ، فِي كلِّ زمانٍ ومكانٍ كانتِ الشَّريعةُ فِيه قائمةً.

كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ وَهُوَ يُخَاطِبُ قَوْمَهُ: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٧٢].

وَقَالَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران:٦٧][١].

وَقَالَ أَيْضًا: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣١-١٣٢][٢].

إِذَنْ: قومُ نُوحٍ الذِين اتَّبعُوه مُسلمونَ، وقومُ إِبْرَاهِيمَ وقومُ مُوسَى وقومُ عِيسَى كلُّهم مُسلِمُون؛ لأنَّهم استسْلَمُوا للهِ عَزَّوَجَلَّ فِي وقتٍ كانتْ شرائعُهم قائمةً.

[١] إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَتنازَعُه كل المِلَلِ، فاليَهودُ يَقولونَ: نحنُ أَتباعُه. والنَّصارَى يَقولونَ: نحنُ أَتباعُه.

فنَفَى اللهُ تعالى ذَلِك وقَال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران:٦٧]، هَذِه الحنفِيَّةُ، والإِسلامُ أَمرنا أَنْ نَتبعَه فِيها، فقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٣].

[٢] وإِنَّما نصَّ عَلَى يَعْقُوبَ مع أَنَّ يَعْقُوبَ مِنَ بَنِي إِبْرَاهِيمَ؛ لأَنَّ إِبْرَاهِيمَ جَدُّ يَعْقُوبَ، لكنَّ يَعْقُوبَ هو إِسْرَائِيلُ الذِي يَنتسبُ إِلَيْه بَنُو إِسْرَائِيلَ، فأَرادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُتِمَّ الحُجَّةَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لأَنَّ أَبَاهُم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانَ مُسْلمًا ووصَّى بِها بَنِيه فقَال: ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٢].

وَقَالَ عَنْ مُوسَى فِي مُخَاطَبَتِهِ قَوْمَهُ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس:٨٤]. وَقَالَ عَنِ التَّوْرَاةِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة:٤٤].

وَقَالَ فِي الحَوَارِيِّينَ أَتْبَاعِ عِيسَى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة:١١١].

وَقَالَ عَنْ مَلِكَةِ سَبَأٍ: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل:٤٤].

وَأَمَّا الإِسْلَامُ بِالمَعْنَى الخَاصِّ فَيَخْتَصُّ بِشَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣][١].

وَقَالَ فِي أُمَّتِهِ: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج:٧٨].

فَلَا إِسْلَامَ بَعْدَ بَعْثَتِهِ إِلَّا بِاتِّبَاعِهِ، لِأَنَّ دِينَهُ مُهَيْمِنٌ عَلَى الأَدْيَانِ كُلِّهَا ظَاهِرٌ عَلَيْهَا، ....

وهَؤُلَاءِ الذِينَ مِنْ بني إِسْرَائيلَ كفرُوا ولمْ يقْبلوا وصيةَ أَبيهم، فهَذه الحِكْمَةُ فِي أَنَّه تعالى نصَّ عَلَى يَعْقُوبَ، مع أَنَّه داخِلٌ فِي بَنِي إِبْرَاهِيمَ.

[١] إذا قَالَ قَائل: كيفَ يقولُ: أَنَا أَولُ المسلمينَ مع أَنَّ هناك إِسلامًا سَبَقَ؟

والجوَاب: هَذَا الإِسلامُ الخاصُّ؛ ليتبينَ أَنْ لا إِسلامَ إِلَّا شريعةُ مُحَمَّدٍ، لأَنَّه أَولُ مُسلمٍ، وما سبقَ ليسَ بإِسلامٍ بعدَ وجودِ هَذَا الإِسلامِ.

وَشَرِيعَتَهُ نَاسِخَةٌ لِلشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ كُلِّهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٨١][١].

وَالَّذِي جَاءَ مُصَدِّقًا لِـمَا مَعَ الرُّسُلِ قَبْلَهُ هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة:٣٣]، وَهَذَا يَعُمُّ الظُّهُورَ قَدَرًا وَشَرْعًا.

---

[١] أَخذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيينَ كلِّهم، ويَدخلُ فِيهم الرُّسلُ، ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾، وهَذَا العهدُ ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾، وهَذَا العَهدُ أَقرُّوا بِه، ﴿وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى﴾ والإِصْرُ أَيِ: الشَّيءُ الثَّقِيل، ﴿قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾.

ولهذا: لما كانتْ ليلةُ الإِسراءِ وحَضرَ الرُّسل، كان إِمامُهم مُحَمَّدًا ﷺ، ممَّا يَدلُّ عَلَى أَنَّهم أَتباعٌ له، ويُذكرُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ رَأَى مع عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ صحيفةً مِن التَّوراةِ فغَضِبَ، وقال: «لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا، مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»(١).

وهَذَا فضلُ اللهِ يُؤتِيهِ مَنْ يَشاءُ، فكونُ اللهِ تعالى تَفضلَ عَلَى هَذَا النَّبيِّ الكريمِ بهَذه الرِّسالةِ العظِيمةِ، والهَيمنةِ عَلَى جميعِ الأَديانِ السَّابقةِ، فمِنْ فضلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، واللهُ يُؤتِي فَضلَه مَنْ يَشاءُ.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٨٧ رقم ١٥١٩٥).

فَمَنْ بَلَغَتْهُ رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ وَيَتَّبِعْهُ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا وَلَا مُسْلِمًا، بَلْ هُوَ كَافِرٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ** -يَعْنِي: أُمَّةَ الدَّعْوَةِ- **يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١).

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ النِّزَاعَ فِيمَنْ سَبَقَ مِنَ الأُمَمِ: هَلْ هُمْ مُسْلِمُونَ أَوْ غَيْرُ مُسْلِمِينَ؟ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِسْلَامَ بِالمَعْنَى العَامِّ يَتَنَاوَلُ كُلَّ شَرِيعَةٍ قَائِمَةٍ بَعَثَ اللهُ بِهَا نَبِيًّا، فَيَشْمَلُ إِسْلَامَ كُلِّ أُمَّةٍ مُتَّبِعَةٍ لِنَبِيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ مَا دَامَتْ شَرِيعَتُهُ قَائِمَةً غَيْرَ مَنْسُوخَةٍ بِالاتِّفَاقِ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ النُّصُوصُ السَّابِقَةُ، وَأَمَّا بَعْدَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ فَإِنَّ الإِسْلَامَ يَخْتَصُّ بِمَا جَاءَ بِهِ، فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ وَيَتَّبِعْهُ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ[١].

---

[١] الإسلامُ بعدَ بَعثَةِ النَّبِيِّ ﷺ: هو ما جَاءَ به مُحَمَّدٌ، وما سِواهُ ليسَ بإسلام، وفِي هَذَا الحديثِ شَيءٌ مِنَ الإِشْكَال، فقولُه: «**لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِه الأُمَّةِ**»، أَي: أُمَّةِ الدَّعوةِ، لأَنَّ هناكَ أُمَّةَ إِجابةٍ وأُمَّةَ دعوةٍ.

فأُمَّةُ الدَّعوةِ: كلُّ مَنْ كانَ بعد بَعثةِ النَّبِيِّ ﷺ، فإِنَّ الدَّعوةَ مُوجَّهةٌ إِليْه، وأُمَّةُ الإِجابةِ: هم الذِين استجابُوا للهِ ورسولِه.

وقولُه ﷺ: «**لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ**» ظاهرُ الحديثِ أَنَّه إِذا سمعَ ولـم يُؤمنْ؛ فإِنَّه مِنْ أَصحابِ النَّارِ؛ لكنْ إِذا لـمْ يَسمعْ عَلَى وجْهٍ صحيحٍ: فهـلْ نَحكمُ بأَنَّه مِنْ أَصحابِ

---

(١) رواه مسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٣).

....

النَّارِ؛ لعمومِ قولِه: «لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ»؟ أو نَقولُ: إِنَّ هَذَا معذورٌ؛ لأَنَّه لم يَسمع الحقَّ عَلَى ما هو عليه؟

الجوَابُ: الواجبُ عليْه أَنْ يَلتمسَ الحقَّ، ما دام بَلغَه أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رسولٌ إِليْه، فيَكونُ مُفرِّطًا بعدمِ طلبِ العِلمِ.

واعلمْ أَنَّه إِذا ذُكرَ الإِيمانُ وحدَه شَمِلَ الإِسلامَ، وإِذا ذُكِرَ الإِسلامُ وحدَه شَمِلَ الإِيمانَ، وإِذا ذُكِرَا جميعًا صارَ بينهما فَرْقٌ، والفرقُ هو ما ذَكرَه النَّبيُّ ﷺ لجبْرِيلَ حيث قال: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمان، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[1].

ووَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ آمَنَ بِلا شَكٍّ؛ لأَنَّه قال: «وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ حَيًّا أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا»[2] وأَقرَّ به.

ولكنْ: هل نَقولُ: هو أَوَّلُ مَنْ آمنَ بالنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟

والجوَابُ: لا؛ لأَنَّه آمنَ بالنُّبوةِ قبلَ أَنْ يُرسَلَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولهَذا كان إِجماعُ العلماءِ أَنَّ أَولَ مَنْ أَسلمَ خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ النِّساءِ، ومِنَ الرِّجالِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨).

(٢) أخرجه البخاري: بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١٦٠).

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعَ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ دِينًا سِوَاهُ قَائِمًا مَقْبُولًا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى مِنْ دِينِ اليَهُودِ، أَوِ النَّصَارَى، أَوْ غَيْرِهِمَا فَهُوَ مُكَذِّبٌ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥].

وَإِذَا كَانَ الإِسْلَامُ اتِّبَاعَ الشَّرِيعَةِ القَائِمَةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا نُسِخَ شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ يَكُنِ المَنْسُوخُ دِينًا بَعْدَ نَسْخِهِ وَلَا اتِّبَاعُهُ إِسْلَامًا.

فَاسْتِقْبَالُ بَيْتِ المَقْدِسِ -مَثَلًا- كَانَ دِينًا وَإِسْلَامًا قَبْلَ نَسْخِهِ، وَلَمْ يَكُنْ دِينًا وَلَا إِسْلَامًا بَعْدَهُ، وَزِيَارَةُ القُبُورِ لَمْ تَكُنْ دِينًا وَلَا إِسْلَامًا حِينَ النَّهْيِ عَنْهَا، وَكَانَتْ دِينًا وَإِسْلَامًا بَعْدَ الأَمْرِ بِهَا[١].

فهؤُلاءِ الذِين نصَّ عليهِم الرَّسولُ ﷺ بإيمانِهم، ومَنْ سواهُم نَقولُ: إنَّهم فِي حُكْمِ الدُّنْيَا كفارٌ، وفِي حُكمِ الآخرةِ مُمتَحنونَ بَما يُريدُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْ الأَوامرَ والنَّواهِي، فمَنْ أَطاعَ دخلَ الجنَّة، ومَنْ عَصَى دخلَ النَّار.

والذِين لمْ تَبلغْهُم الدَّعوةُ كذَلِك هُم فِي الدُّنيا عَلَى الدِّينِ الذِي هم علَيْه، وفِي الآخرةِ أَمْرُهُم إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقد يُعذرُون لأَنَّهم يَقتدُونَ بعلمَائهم، وقد لا يُعذرُون؛ لأَنَّ الواجبَ عليْهم أَنْ يَتتبعُوا ويَطلبُوا العِلمَ ويَنظرُوا.

[١] هنَا فَائدةٌ مُهمَّةٌ: أَنَّ المنسوخَ مِنَ الشَّريعةِ لا يُعتبرُ دينًا.

فاستقبالُ النَّبيِّ ﷺ بيتَ المَقْدسِ ثابتٌ، فحينَ هاجرَ النَّبيُّ ﷺ صار يَستقبلُ بيتَ المقدسِ لمدَّةِ سِتَّةَ عشرَ شَهرًا، ثمَّ أُمرَ بالتَّوجهِ إِلى الكعْبَةِ، فاستقبالُ بيتِ المقدسِ

لا يُعتبرُ دِينًا بعد أَنْ نُسخَ، ولو أَنَّ أَحدًا استقبلَ بيتَ المقدسِ لقُلنَا: بَطَلَتْ صَلاتُه.

وهنَاك عِبَاراتٌ يَتناقلُها بعضُ النَّاسِ ويَقولونَ فِي بيتِ المقدسِ: إِنَّه ثالثُ الحرمينِ، وأُولى القِبلتَيْن. فيَتوهَّمُ السَّامعُ أَنَّ لبيتِ المقدسِ حَرَمٌ، ويَتوهمُ أَنَّ استقبالَ بيتِ المقدسِ باقٍ؛ لأَنَّ أُولَى القِبلتَينِ معناه أَنَّ القبْلتينِ باقِيَتان، وهَذِه عِباراتٌ يَأْتونَ بها مِنْ أَجلِ تَحمِيسِ النَّاسِ عَلَى إِنقاذِ بيتِ المقدسِ مِنَ اليَهُودِ، لكنَّ التَّحميسَ لا بُدَّ أَنْ يَكونَ مبْنيًّا عَلَى أَساسٍ.

ولذَلِك كان النَّبيُّ ﷺ وهو يَستقبلُ بيتَ المقدسِ، كانَ يَتَمَنَّى أَنْ يُنسخَ ذَلِك، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٤٤]، فليسَ إِلَّا قبلةٌ واحدةٌ، وهِي الكعبةُ.

فاستقبالُ بيتِ المقدسِ كان دِينًا ثُمَّ نُسِخَ، فصارَ ليسَ بِدِينٍ.

وكذَلِك زِيارةُ القُبُورِ، كانتْ فِي الأَولِ غيرَ دِين، ونُسخَ النَّهْيُ فصارتْ دِينًا؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَّحَ، فقَال: «**إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ**»(١).



(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي صلى الله ﷺ ربه عَزَّوَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧).

فَصْــلٌ

مَبْنَى الإِسْلَامِ عَلَى تَوْحِيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٨]، وَلَا بُدَّ فِي التَّوْحِيدِ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ وَحْدَهُ تَعْطِيلٌ، وَالإِثْبَاتَ وَحْدَهُ لَا يَمْنَعُ المُشَارَكَةَ، فَلَا تَوْحِيدَ إِلَّا بِنَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ[١].

وَقَدْ قَسَّمَهُ العُلَمَاءُ -بِالتَّتَبُّعِ وَالاِسْتِقْرَاءِ- إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ.

القِسْمُ الثَّانِي: تَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: تَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

---

[١] قولُه تَعالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، والمعْنَى: فَأَسْلِمُوا، فيكونُ الاستِفْهامُ بِمَعْنَى الأَمرِ.

ولا بُدَّ فِي التَّوحيدِ مِن النَّفْيِ والإِثباتِ؛ لأَنَّ النَّفْيَ المحْضَ تَعطِيلٌ، والإِثباتَ المحضَ لا يَمنعُ المشَاركةَ، فإِذا قُلتَ: ليسَ فِي البيتِ قَائم. فهذا نَفْيٌ مَحضٌ، إذ القِيامُ معدُوم، وإِذا قُلتَ: فِي البيتِ رجلٌ قَائمٌ. فهذا إِثباتٌ لكنْ لا يَمنعُ أَنْ يَكونَ هناك مُشاركٌ قَائمٌ فِي البيتِ.

وإِذا قُلتَ: لا قَائمَ فِي البيتِ إِلَّا فُلانٌ. صار تُوحِيدًا، والتَّوحيدُ لا بُدَّ فِيه مِنْ نفْيٍ وإِثباتٍ؛ لأَنَّ معناه: جَعْلُ الشَّيءِ واحدًا لا يُشارِكُه غيرُه.

وَقَدْ جَمَعَ اللهُ هَذِهِ الأَقْسَامَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥][١].

---

[١] التَّوحيدُ قسَّمهُ العُلماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ثلاثةَ أقسامٍ:

الأَولُ: تَوحيدُ الرُّبُوبيَّةِ.

والثَّانِي: تَوحيدُ الأُلُوهيَّةِ.

والثَّالِث: تَوحيدُ الأَسماءِ والصِّفاتِ.

والدَّليلُ مِنَ الكتابِ قولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

فقولُه: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ هَذَا تَوحيدُ الرُّبُوبيَّةِ، وقولُه: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ هَذَا تَوحيدُ الأُلوهيَّةِ، وقولُه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ هَذَا تَوحيدُ الأَسماءِ والصِّفاتِ، والمعْنَى: هل تَعلمُ لَه مَنْ يُسامِيه ويُماثِلُه؟ الجوَاب: لا.

ونادَى بعضُهم بتَوحيدِ الحَاكِميَّةِ، بِمَعْنَى: أَنَّه لا حَاكِمَ إِلَّا الله، وهَذَا لا حاجةَ إِليه؛ لأَنَّ الحَاكِميَّةَ داخلةٌ فِي الرَّبوبيَّةِ باعتبارِها مِنْ فِعْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وفِي العبادةِ باعتبارِها مِنْ فعلِ الشَّخصِ.

وزَادَ بعضُهم أَيْضًا تَوحيدَ المتابعةِ، وهَذَا خطأ؛ لأَنَّ تَوحيدَ المتابعةِ لا يَتعلقُ بتَوحيدِ اللهِ، بل يَتعلقُ بتَوحيدِ الطَّرِيقِ، ولا نَتَّبعُ إِلَّا طريقَ مُحَمَّدٍ ﷺ.

إِذَنْ: لا حاجةَ إِليْه؛ لأَنَّنا متَى أَقررْنَا للهِ تَعَالَى بالرُّبوبيَّةِ؛ لزِمنَا أَلَّا نَعبدَ اللهَ إِلَّا بما شرعَ عَلَى أَيْدِي رُسُلِه -عَليْهمُ الصَّلاةُ والسَّلام-.

فَأَمَّا تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: فَهُوَ إِفْرَادُ اللهِ تَعَالَى بِالخَلْقِ، وَالمُلْكِ، وَالتَّدْبِيرِ.

وَمِنْ أَدِلَّتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:٨٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣].

وَهَذَا قَدْ أَقَرَّ بِهِ المُشْرِكُونَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس:٣١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِٱلْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المؤمنون:٨٤-٩٠][١].

---

[١] هَذِه أَدلَّةُ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤]، فـ(الخَلْقُ) معروفٌ، فهو خَالقُ جميعِ الأَشياءِ عَزَّوَجَلَّ، و(الأَمرُ) تَدبيرُها، فهو المدبِّرُ لَـها.

وقَال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:٨٩]، وهنا قَدَّمَ الخبَرَ، والخبرُ حقُّهُ التَّأخيرُ، والقَاعِدةُ البلاغِيَّةُ: أَنَّ تَقديمَ ما حقُّه التَّأخيرُ يُفيدُ الحصْرَ.

فلَو قُلتَ: كلِّمْ زَيْدًا. فهَذَا أَمرٌ، لكنْ لا يمنعُ أَنْ يُكلِّمَ آخرَ.

ولَو قُلتَ: زَيْدًا كلِّمْ. فلا تُكلِّم غيرَه؛ لأَنَّه قدَّمَ المفْعُولَ وحقُّه التَّأْخيرُ، وتَقديمُ ما حقُّه التَّأْخيرُ يُفِيدُ الحصرَ، كما في قولِه تَعالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، أَي: لا نَعبدُ إِلَّا إِياكَ، ولا نَستعينُ إِلَّا بِكَ.

والآية الثَّالِثةُ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣].

فقولُه: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ، هلْ يَستجيبُونَ لكمْ أَو لا؟

الجوَابُ: لا. يَقولُ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، أَي: علَى وجْهِ الاستقلالِ، ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾، أَي: علَى وجْهِ المسَاهمةِ، ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، أَي: مُعِين.

فالمشْرِكُون يَقولُونَ: ما نَعبدُ هَذِه الأَصنامَ إِلَّا ليقربُونَا إِلى اللهِ، وإِنْ كانَ بعضُهم قدْ يَعتقدُ أَنَّ الأَصنامَ تَنفعُ وتَضرُّ، فنفَى اللهُ تَعالَى كلَّ ما يَتعلقُ بِه المشرِكُون.

والمرادُ بِهَذا إِبطالُ شركِ المشرِكينَ؛ لأَنَّنا نَقولُ: هلْ هَذِه الأَصنامُ تَملكُ علَى وجهِ الاستقلالِ شيئًا؟ قَالُوا: لا تَمْلكُ، ولا تُعينُ اللهَ، ولا تَشفَعُ؛ لأَنَّ اللهَ قال: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

ومِنَ المعلومِ أَنَّه لمْ يأْذنْ لهَذِه الأَصنامِ أَنْ تَشفعَ.

إِذَنِ: المشْرِكُون يُؤمنونَ بأَنَّ اللهَ ربُّهم وخالِقُهم، وأَنَّه مُدبرُ الأَمر، لكنْ يُشركُون بِه، ويَعبدُونَ معَه غيرَه!.

وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُقِرُّ بِالخَالِقِ يَعْتَقِدُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الخَلْقِ شَارَكَ اللهَ تَعَالَى فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَلَا أَنَّ لِلْعَالَمِ صَانِعَيْنِ مُتَكَافِئَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَرْبَابُ المَقَالَاتِ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا قِيلَ فِي المِلَلِ وَالنِّحَلِ وَالآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ قَالَ بِذَلِكَ.

وَغَايَةُ مَا نَقَلُوا قَوْلَ الثَّنَوِيَّةِ القَائِلِينَ بِالأَصْلَيْنِ: النُّورِ، وَالظُّلْمَةِ، وَأَنَّ النُّورَ خَلَقَ الخَيْرَ، وَالظُّلْمَةَ خَلَقَتِ الشَّرَّ، لَكِنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِتَسَاوِيهِمَا وَتَكَافُئِهِمَا، فَالنُّورُ مُضِيءٌ مُوَافِقٌ لِلْفِطْرَةِ، بِخِلَافِ الظُّلْمَةِ.

وَالنُّورُ قَدِيمٌ، وَلَهُمْ فِي الظُّلْمَةِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ مَخْلُوقَةٌ لِلنُّورِ، فَيَكُونُ النُّورُ أَكْمَلَ مِنْهَا.

الثَّانِي: أَنَّهَا قَدِيمَةٌ لَكِنَّهَا لَا تَخْلُقُ إِلَّا الشَّرَّ.

فَصَارَتِ الظُّلْمَةُ نَاقِصَةً عَنِ النُّورِ فِي مَفْعُولَاتِهَا، كَمَا أَنَّهَا نَاقِصَةٌ عَنْهُ فِي وُجُودِهَا وَصِفَاتِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ حِينَ جَمَعَهُمْ فَنَادَى: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص:٣٨]، فَمُكَابَرَةٌ، لَمْ يَصْدُرْ عَنْ عَقِيدَةٍ، بَلْ كَانَ يَعْتَقِدُ فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ أَنَّ اللهَ هُوَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُكَذِّبْ مُوسَى حِينَ قَالَ لَهُ: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:١٠٢]، وَاقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤].

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ النَّاسِ: إِنَّ بَعْضَ الحَوَادِثِ مَخْلُوقَةٌ لِغَيْرِ اللهِ كَالقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ العِبَادَ خَلَقُوا أَفْعَالَهُمْ، فَإِنَّهُمْ يُقِرُّونَ بِأَنَّ العِبَادَ مَخْلُوقُونَ، وَاللهُ تَعَالَى هُوَ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ.

وَكَذَلِكَ أَهْلُ الفَلْسَفَةِ وَالطَّبْعِ وَالنُّجُومِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ بَعْضَ المَخْلُوقَاتِ مُبْدِعَةً لِبَعْضِ الأُمُورِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ الفَاعِلَاتِ مَخْلُوقَةٌ حَادِثَةٌ.

وَبِهَذَا يَتَقَرَّرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَدَّعِي أَنَّ لِلْعَالَمِ صَانِعَيْنِ مُتَكَافِئَيْنِ[1].

---

[١] الثَّنَوِيَّةُ: طائفةٌ مِنَ المجوسِ، يَقولونَ: إنَّ الظُّلمَةَ لا تَخلقُ إلَّا الشَّرَّ.

ولْنَنظرْ أَولًا: النُّورُ مُضِيءٌ مُوافقٌ للفِطرةِ، بخلافِ الظُّلمةِ.

ثَانيًا: النُّورُ قَديمٌ، أَي: ليسَ بحَادثٍ، والظُّلمةُ فِيها قَولان:

أَحدُهما: أنَّها مُحدثَةٌ مَخلوقةٌ للنُّورِ، فيَكونُ النُّورُ أَكملَ مِنْها؛ لأنَّه خَالِقٌ وهي مَخلوقةٌ.

القولُ الثَّانِي: إنَّها قدِيمةٌ، أَي: غيرُ مَخلوقةٍ، لكنَّها لا تَخلقُ إلَّا الشَّرَّ.

فالقَاعدةُ إِذَنْ: أنَّه لا يُمكنُ لأَحدٍ مِنْ أَهلِ المللِ أَنْ يَعتقدَ أَنَّ للمخلوقاتِ خالقَيْنِ مُتكافِئَيْنِ أَبدًا، والثَّنَوِيَّةُ يَروْنَ الفرقَ بينَ الظُّلمةِ والنُّورِ.



فَصْلٌ

وَأَمَّا تَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ فَهُوَ: إِفْرَادُ اللهِ تَعَالَى بِالعِبَادَةِ بِأَنْ يُعْبَدَ وَحْدَهُ وَلَا يُعْبَدَ غَيْرُهُ مِنْ مَلِكٍ، أَوْ رَسُولٍ، أَوْ نَبِيٍّ، أَوْ وَلِيٍّ، أَوْ شَجَرٍ، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ شَمْسٍ، أَوْ قَمَرٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ.

وَمِنْ أَدِلَّتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:١٨][1].

---

[١] يُقالُ: تَوحيدُ الأُلوهيةِ باعتبارِ إِضافتِه إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وتَوحيدُ العِبادةِ باعتبارِ إِضافتِه إِلى العبدِ، وهو أَنْ يُفرَدَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بالعبادةِ، فلا يُعبدُ غيرُ اللهِ.

وبَنُو آدمَ اختلفُوا اختلافًا كثِيرًا، فمِنْهم مَنْ يَعبدُ الشَّمسَ والقَمر، والبَقرَ والشَّجرَ والحجرَ، بلْ وهناك مَنْ يَعبدُ الشَّيْطَانَ، وهَذَا ظاهرُ قولِه تَعالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس:٦٠-٦١].

إِذَنْ: تَوحيدُ الأُلوهيَّةِ هو الذِي اختلفَ فِيه النَّاسُ اختلافًا مُتباينًا، والحقُّ أَنَّه لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وهي التِي أَرسلَ اللهُ بِها جميعَ الرُّسلِ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن

وَهَذَا النَّوْعُ قَدْ أَنْكَرَهُ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦][١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ [ص:٤-٦][٢].

قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقَالَ تعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦].

[١] إذا قِيلَ لهم: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. يَستكبرونَ عنْ هَذا، ويأْبَوْنَ أَشدَّ الإِباءِ، ثُمَّ يَقولونَ: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾، أَي: هل يُمكنُ أَنْ نَتركَ آلهتَنا لشاعرٍ مجنونٍ؟ أَي: لقولِ شَاعرٍ مجنونٍ؟ ويَعنُونَ بِه رسولَ اللهِ ﷺ، وهَذَا غيرُ مُمكنٍ.

[٢] قولُه تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾: وهو الرَّسولُ ﷺ، وهُم يَعرفُونَه ويَعرفونَ أَصلَه ونَسبَه، ويَصِفونَه قبل أَنْ يُوحَى إِليه بـ(الأَمِينِ)، ويَثِقُونَ بِه غايةَ الثِّقةِ، ثُمَّ لما جَاءَ بالحقِّ مِنْ ربِّه كفرُوا بِه ولمْ يَستطيعُوا الصَّبرَ عليْه.

وقولُه: ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾: سَاحرٌ؛ لأَنَّ للقرآنِ تأْثيرًا عَلَى العقُولِ، حَتَّى كان بعضُ قُريشٍ يَتسلَّلونَ فِي اللَّيلِ لِواذًا، يَستمعونَ إِلَى صلاةِ النَّبيِّ ﷺ، وقَالُوا: هَذَا سِحْرٌ. وهَذَا مِنْ شِدَّةِ بيانِه، وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلانِ مِنَ المَشْرِقِ فَخَطَبَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»(١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (٤٨٥١).

وَمِنْ أَجْلِ إِنْكَارِهِمْ إِيَّاهُ قَاتَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَبَاحَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَسَبَى نِسَاءَهُمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى وَأَمْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ إِقْرَارُهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مُخْرِجًا لَهُمْ عَنِ الشِّرْكِ، وَلَا عَاصِمًا لِدِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ.

وَتَحْقِيقُ هَذَا النَّوْعِ أَنْ يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ بِشَرْعِهِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ رُسُلُهُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠].

فَمَنْ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ تَعَالَى فَهُوَ مُسْتَكْبِرٌ غَيْرُ مُوَحِّدٍ، ....

وقَالُوا: إِنَّه كذَّابٌ فِيما ادَّعَاهُ مِنَ النُّبوةِ والرِّسالةِ.

ثمَّ قَالُوا مُنْكرينَ غايةَ الإِنْكارِ: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾، أَي: عَجِيبٌ غايةَ العَجَبِ أَنْ يَجعلَ الآلهةَ إِلهًا واحِدًا.

وقولُه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ أَي: الأَشرارُ ومَنْ لهم وَزْنٌ، وقَالُوا للنَّاسِ: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾: امْشُوا لا تَقِفُوا عِنْدَ هَذَا السَّاحرِ الكذَّابِ، وحَافِظُوا عَلَى آلهتِكُم.

وقولُه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾: اتَّهمُوا النَّبيَّ ﷺ أَنَّه يُريدُ أَنْ يُسيطرَ ويَملكَ، ولكنَّ كلامَهم هَذَا كَذِبٌ؛ لأَنَّ النَّبيَّ ﷺ لو أَرادَ المُلْكَ لصارتِ الجبالُ معَه ذَهبًا، ولكنَّه أَرادَ أَنْ يَكونَ عبدًا نَبيًّا ﷺ.

إِذَنْ: هَذَا النَّوعُ مِنَ التَّوحيدِ أَنكرَه كلُّ الذِينَ كذَّبُوا الرُّسلَ عَلَى هَذَا النَّمطِ، يُنكرُونَ أَنْ يَكونَ اللهُ إِلهًا واحدًا.

وَمَنْ عَبَدَهُ وَعَبَدَ غَيْرَهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ غَيْرُ مُوَحِّدٍ، وَمَنْ عَبَدَهُ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ نَاقِصُ التَّوْحِيدِ حَيْثُ جَعَلَ للهِ تَعَالَى شَرِيكًا فِي التَّشْرِيعِ[١].

وَالعِبَادَةُ تُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: التَّعَبُّدُ، وَهُوَ فِعْلُ العَابِدِ فَتَكُونُ بِمَعْنَى التَّذَلُّلِ لِلْمَعْبُودِ حُبًّا وَتَعْظِيمًا. وَهَذَانِ -أَعْنِي: الحُبَّ وَالتَّعْظِيمَ- أَسَاسُ العِبَادَةِ؛ فَبِالحُبِّ يَكُونُ طَلَبُ الوُصُولِ إِلَى مَرْضَاةِ المَعْبُودِ بِفِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَبِالتَّعْظِيمِ يَكُونُ الهَرَبُ مِنْ أَسْبَابِ غَضَبِهِ بِتَرْكِ مَا نَهَى عَنْهُ[٢].

---

[١] مَنْ عَبَدَ اللهَ وعَبَدَ معَه غيَره فهو مُشْرِكٌ، ومَنْ لمْ يَعبدِ اللهَ فهو مُستكبِرٌ، ومَنْ عَبَدَ اللهَ بَغيرِ ما شَرَعَ فهو مُبْتَدِعٌ.

والابتِداعُ نَوْعٌ مِنَ الشِّركِ؛ لأَنَّ هَذَا المبتَدِعَ جعلَ نفسَه شَريكًا مع اللهِ فِي التَّشرِيعِ.

[٢] العِبادةُ تُطلقُ عَلَى مَعنيينِ:

المعْنَى الأَولُ: التَّعبدُ الذِي هو فِعْلُ العبْدِ، وهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى شَيئينِ: المحبَّةِ والتَّعظيمِ.

فبِالمحبَّةِ يَكونُ فِعْلُ المأْمُورِ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ إِذا أَحبَّ شَيئًا طَلبَه، وسَعَى بأَسبابِ الوصُولِ إِليْه، فيَكونُ فَاعِلًا للمأْمُورِ؛ ليَصلَ إِلى هَذَا المحبُوبِ.

وبالتَّعظيمِ يَكونُ ترْكُ المحبوبِ؛ لأَنَّه يَخافُ مِنْ هَذَا الذِي عَظَّمَه.

فلذَلِك نَقولُ: لا بُدَّ فِي العبادةِ مِنْ أَمرينِ يَلتزِمُ مُراعاتَهما.

أَحدُهما: المحبَّةُ.

والثَّانِي: التَّعظِيم.

ولنَضرِبْ لهَذَا مِثالًا: قامَ الإِنْسَانُ ليُصلِّيَ حبًّا للهِ عَزَّوَجَلَّ ورَجاءً لثوابِه، وخوفًا مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُعاقبَه عَلَى تَركِها، فَكلُّ إِنْسَانٍ واعِي القلبِ لا بُدَّ أَنْ يَستحضرَ هذينِ الأَمرينِ فِي حالِ العبادةِ، أَمَّا الغفلةُ عنْ هَذِه المعَانِي الجليلَةِ، وكونُ الإِنْسَانِ يَقومُ يُصلِّي كالعادةِ، فهَذِه عبادةٌ ناقِصةٌ لا شَكَّ؛ ولِذَلِك لا تَرَى أَثرَ العبادةِ فِي قلبِك.

فالصَّلاةُ تَنْهَى عنِ الفحشَاءِ والمنكرِ كما جاءَ فِي القُرْآن، وما أَكثرَ الذِين لا تَنهاهُم الصَّلاةُ عنِ الفَحشاءِ والمنكرِ! يَدخلُ الإِنْسَانُ فِيها بقلبٍ، ويَخرجُ بنفسِ القلبِ.

لكنَّ الصَّلاةَ الحقيقيةَ هي التِي إِذا دَخلْتَ فِيها بقلبٍ؛ خَرجْتَ بقلبٍ أَحسنَ؛ لأَنَّك فِي هَذِه الحالِ -حَالِ الصَّلاةِ- اتَّصلتَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ ونَاجيْتَهُ، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ العَبْدُ:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، **قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، **قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ:** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، **قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي. وَقَالَ مَرَّةً: فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ:** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، **قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. فَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، **قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ**»[1].

فمَقامُ الصَّلاةِ مقَامٌ عظِيمٌ، لكنَّ الغفلةَ تَستَولِي عَلَى القُلوبِ فيَغفُلُ مَنْ دخلَ فِي الصَّلاةِ وخرجَ مِنْها عنَ هَذِه المعَانِي دُونَ أَنْ يَشعرَ بِها.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

الثَّانِي: المُتَعَبَّدُ بِهِ، فتكُونُ اسْمًا جَامِعًا لِكُلِّ مَا يُتَعَبَّدُ بِهِ للهِ تَعَالَى كَالطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالصَّوْمِ، وَالحَجِّ، وَبِرِّ الوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الأَرْحَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ[١].

وهَذَا الحُكْمُ ليسَ عامًّا لكلِّ أَحدٍ، بلْ مِنَ النَّاسِ مَنْ إِذا صلَّى استنارَ قَلبُه واسْتنارَ وجهُه، وكرِهَ المنكرَ والفَحشاءَ وأَحبَّ الخيْرَ.

إِذَنِ: العبادةُ تُطلقُ عَلَى مَعنيَينِ:

الأَوَّلُ: هو التَّعبُّدُ: أَي: فِعْلُ الإِنْسَانِ.

والثَّانِي: سيأْتِي.

[١] العبَادةُ قد تُطلقُ عَلَى المفعُولِ المتعبَّدِ بِه، فالصَّلاةُ يُقَالُ لها: عِبادةٌ، وإِذا صلَّى الإِنْسَانُ قِيلَ لفِعلِه عِبادةٌ؛ لأَنَّه تَعبَّدَ.

ولذَلِك قَالَ شيخُ الإِسلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كتَابِ (العُبُودِيَّةِ): العِبَادَةُ هِيَ اسْمٌ جَامِعٌ لكلِّ مَا يُحِبُّهُ اللهُ ويَرْضَاهُ مِنَ الأَقْوَالِ والأَعمَالِ البَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَة. وهَذَا تفسيرٌ للعبادةِ التِي هِي المتعبَّدُ بِها.

فجميعُ أَعمالِ الخيرِ عِبادةٌ، فالصَّلاةُ والصَّدقةُ والصَّومُ والحجُّ عبادةٌ، وهَذِه أركانُ الإِسلامِ، والرُّكنُ الأَولُ: شهادةُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رسُولُ اللهِ، وبِرُّ الوالدَيْنِ وصِلةُ الأَرحامِ عِبادةٌ.

وبِرُّ الوالدينِ معنَاهُ: الإِحسانُ إِليهِما بالقولِ والفِعلِ، بالقولِ بأَنْ تَقولَ لهُما قَولًا ليِّنًا كرِيمًا فتُدخلُ السُّرورَ عليهِما، وبالفِعلِ بالإِنْفاقِ عليْهِما وبِخدْمتِهما، فيكُونُ كما

وَلِلْعِبَادَةِ شَرْطَانِ:

أَحَدُهُمَا: الإِخْلَاصُ للهِ عَزَّوَجَلَّ بِأَلَّا يُرِيدَ بِهَا سِوَى وَجْهِ اللهِ وَالوُصُولِ إِلَى دَارِ كَرَامَتِهِ، وَهَذَا مِنْ تَحْقِيقِ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[١].

الثَّانِي: المُتَابَعَةُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ بِأَلَّا يُتَعَبَّدَ للهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ، وَهَذَا مِنْ تَحْقِيقِ شَهَادَةِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ[٢].

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤].

والبِرُّ دَيْنٌ، أَي: أَنَّكَ إذا بَرَرْتَ والدَيكَ؛ بَرَّ بِكَ أَولادُك؛ فعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بِرُّوا آبَاءَكُمْ تَبَرَّكُمْ أَبْنَاؤُكُمْ»(١).

[١] الإخلاصُ معناهُ: أَلَّا تُريدَ بالعبادةِ إِلَّا وجهَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والوصولَ إِلى كرامتِه، لا تُريدُ أَنْ يَمدحكَ النَّاسُ، وما أَشبهَ ذَلِك.

وتَحقيقُ الإِخلاصِ أَمرٌ صَعبٌ، وقد يَكونُ سهلًا فِي بعضِ الأُمورِ، فقدْ يَكونُ الإِنْسَانُ مُخلصًا فِي الصَّلاةِ، لكنْ عِنْد الصَّدقةِ يَكونُ معه الرِّياءُ.

إِذَنِ: الإخلاصُ مِنْ أَشدِّ ما يَكونُ تَحقيقًا، حَتَّى قَالَ بعضُ السَّلفِ: مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَها عَلَى الإِخْلَاصِ.

[٢] المتابعَةُ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شرطٌ للعبادَةِ، فعنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»(٢).

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٢٩٩ رقم ١٠٠٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

فَالْمُشْرِكُ فِي العِبَادَةِ لَا تُقْبَلُ عِبَادَتُهُ، وَلَا تَصِحُّ؛ لِفَقْدِ الشَّرْطِ الأَوَّلِ، وَالْمُبْتَدِعُ فِيهَا لَا تُقْبَلُ وَلَا تَصِحُّ؛ لِفَقْدِ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ كِتَابُ اللهِ تَعَالَى وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ.

فَمِنْ أَدِلَّةِ اشْتِرَاطِ الإِخْلَاصِ مِنْ كِتَابِ اللهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر:٢-٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:٨٨]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ الكَثِيرَةِ الْمُتَنَوِّعَةِ الدِّلَالَةِ[١].

فمَنْ تعبَّدَ للهِ بإخلاصٍ تامٍّ، ورقَّةِ قلبٍ تامَّةٍ، لكنْ علَى غيرِ ما شَرعَ الرَّسولُ؛ فعبادتُه مَردُودةٌ.

وإنَّما كانتِ المتابعةُ شرطًا؛ لأَنَّ الأَمرَ واضِحٌ، فلا يُمكنُ أَنْ تَصلَ إلى بيتٍ مِنْ غيرِ الطَّريقِ الذِي رُسِمَ له، واللهُ تعَالَى هو الذِي وضَعَ الطَّريقَ الموصِّلةَ إِليْه، فكيفَ تُحاولُ أَنْ تَصلَ مِنْ طَريقٍ آخرَ؟! فهذَا لا يُمكنُ.

[١] إذا كانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قَالَ اللهُ تعالى له: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥]، فما بالُك بغيرِه؟!

ولو قَالَ قَائلٌ: إِنْسَانٌ قام يُصلِّي، وفِي أَثْناءِ الصَّلاةِ حدَثَ له رِياءٌ؛ لأَنَّ حولَه أُناسًا، فهلْ تَبطلُ الصَّلاةُ أَو لا تَبطُل؟

الجوَابُ: إنْ دافعَه ليَتخلَّصَ مِنْه ولكنْ تَغلَّبَ عليْه؛ فإِنَّه لا يَضرُّهُ، والدَّليلُ قولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

وَمِنْ أَدِلَّتِهِ مِنَ السُّنَّةِ: مَا أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» هَذَا أَحَدُ أَلْفَاظِ البُخَارِيِّ[1].

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ ....

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»[2]، وإِنْ كانَ يَعملُ الرِّياءَ، وصارَ يُرائِي مَنْ حولَه؛ بَطَلَ ما حَصَلَ بِه الرِّياءُ.

إِذَنْ: إذا حدَثَ الرِّياءُ فِي أَثناءِ العبادةِ، فإِنْ دافعَه ليَتخلصَ مِنْه فإِنَّ ذَلِك لا يَضرُّه؛ لأَنَّ الشَّيْطَانَ قد يُلقِي فِي قَلبِ الإِنْسَانِ الرِّياءَ، ولكنْ إذا دافعَ واستعانَ باللهِ فإِنَّه لا يَضُرُّه.

وإِنْ رَكَنَ إِليْه واطمأَنَّ بِه واستَمرَّ مُرائيًا، فإِنْ كانتِ العبادةُ لا يَنْبَنِي بعضُها عَلَى بعضٍ كالصَّدقةِ؛ بَطَلَ ما فِيه الرِّياءُ، وصحَّ ما لا رياءَ فِيه، وإِنْ كان لا يُمكنُ أَنْ تَصْلُحَ بعضُها دونَ بعضٍ كالصَّلاةِ؛ بَطَلَتْ جميعُها.

---

(١) رواه البُخَارِيّ: كتاب الحيل، باب فِي ترك الحيل رقم (٦٩٥٣)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» رقم (١٩٠٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، رقم (٤٩٦٨).

مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»(١) [١].

وَمِنْ أَدِلَّةِ اشْتِرَاطِ الْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣] [٢].

---

[١] هذَانِ الحدِيثانِ فِيهما التَّنبيهُ عَلَى الإخلاصِ، فالأَولُ: مَنْ كانتْ هِجرتُه إِلى دُنْيا يُصِيبُها بَطَلَ عملُه؛ لأَنَّه أَرادَ بهجرتِه غيرَ اللهِ.

والثَّانِي أَعمُّ، فقَولُه: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ»: هل هنَاك شَريكٌ يَكونُ غنيًّا عنِ الشِّركِ؟

والجوَابُ: نَعَم، اشتركَ رجلانِ فِي بيتٍ، أَحدُهما غنِيٌّ والثَّانِي فقِيرٌ، فقَالَ الغَنِيُّ: أَنا مُتنازلٌ عنْ مشاركتِي. فيكونُ البيتُ للآخرِ الفقِيرِ.

فالشُّركاءُ قدْ يَستغْنِي بعضُهم عنْ شِرْكتِه، واللهُ تَعَالَى أَغنى الشُّركاءِ عنِ الشِّركِ؛ لأَنَّه جَلَّ وَعَلَا غيرُ مُفْتَقِرٍ، وقد قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، فاللهُ غَنِيٌّ عنهُم.

فاللهُ تَعَالَى لا يَقبلُ عملَ المرَائِي، والمرَائِي لا يَعبدُ النَّاسَ، لكنْ يُريدُ أَنْ يَمدحَه النَّاسُ عَلَى عبادةِ اللهِ.

[٢] قولُه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ أَي: ليس فِيه اعوجاجٌ ولا ارتِفاعٌ ولا انخفَاضٌ، بلْ هو مُستقِيمٌ ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾.

---

(١) رواه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله رقم (٢٩٨٥).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥][١].

وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾: أَفردَ السَّبيلَ الموصِّلَ إليه؛ لأَنَّه يُوصِّلُ إلى واحدٍ، وجمعَ السُّبلَ؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ له هَدفٌ، فجَمعَها باعتبارِ أَنَّها طرقٌ مُتباينةٌ، فكلُّ طريقٍ يُوصِّلُ إلى شَيءٍ آخرَ، أَمَّا طريقُ اللهِ فإِنَّه لا يُوصِّلُ إِلَّا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وأَضافَهُ إِليْه؛ لأَنَّه سُبحانَه الذِي شَرَعَه، ولأَنَّه يُوصِّلُ إِليْه سُبحَانَه.

[١] فاليَهودُ والنَّصارى لا تُقبلُ صَلاتُهم ولا دُعَاؤُهُم، فهم خاسِرونَ فِي الدُّنيَا وفِي الآخرةِ؛ لأَنَّ دُنياهُم ما نَفعتْهُم، فآخرُ أَمرِهِم أَنْ يَموتُوا ويُحشَرُوا إِلى النَّار.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِه الأُمَّةِ: يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»(١)، وهَذَا واضحٌ.

ولا يَجوزُ أَنْ نَقولَ: إِنَّ اليهودَ والنَّصارَى عَلَى دِينٍ مقبولٍ عِنْدَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. بلْ هُم فِي ضَلالٍ وعَمًى، قدْ يَكونُ بعضُه عنْ جَهلٍ كعَوامِّهم مثلًا، وأَكثرُهم عنْ عِلمٍ، فهم يَعلمونَ أَنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ، لكنْ لا يُؤْمِنُونَ به.

ومعلومٌ أَنَّ مَن اعتقدَ أَنَّ لليهودِ والنَّصارَى دينًا مقبُولًا عِنْد اللهِ فهو مُكذِّبٌ لكلامِ اللهِ، والمكذِّبُ لكلامِ اللهِ كافرٌ بآياتِ اللهِ، فعلَيْنَا أَنْ نَحذرَ وأَنْ نَعلمَ أَنَّ بينَنا وبينَهم فاصِلًا وهو الإِيمَانُ والكفرُ، فعنْ عَبدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) رواه مسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٣).

وَقَوْلُهُ فِي وَصْفِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:١٥٧]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ الكَثِيرَةِ المُتَنَوِّعَةِ الدِّلَالَةِ.

وَمِنْ أَدِلَّتِهِ مِنَ السُّنَّةِ: مَا أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(١)، أَيْ: مَرْدُودٌ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الجُمُعَةِ: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٢) [١].

رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**العَهْدُ الذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**»(٣).

ولُو سَأَلَ سَائِل: هل تَظنونَ أَنَّ الدَّعْوَى لمْ تَصلْ إِلى كلِّ واحِدٍ؟

والجوَابُ: نَعَم نَظنُّ ذَلِك؛ لأَنَّه ليس كلُّ إِنْسَانٍ يَسمعُ فيَفهمُ ما يُقالُ، إِذْ إِنَّ اللغاتِ مختلفةٌ، والقَاعدةُ تَقولُ: مَنْ لمْ تبلغْهُ الدَّعوةُ عَلَى وجْهٍ يَفهمُها؛ فإِنَّه معذورٌ.

لكنَّنا لا نَحكمُ بأَنَّه مُسلمٌ؛ لأَنَّه عَلَى دينِ النَّصارَى، إِلَّا أَنَّه فِي الآخرةِ يُمتَحَنُ بما شاءَ اللهُ، واللهُ عالمٌ بحالِه.

[١] الحدِيثانِ واضحَانِ.

فقوله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»: أَي مَردُودٌ غيرُ مقْبُولٍ،

---

(١) رواه البُخَارِيُّ: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة رقم (١٧١٨).

(٢) رواه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة رقم (٨٦٧).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٦ رقم ٢٢٩٨٧).

وهَذَا يَشملُ ما أُحدِثَ أَصلًا وما غُيِّرَ عمَّا شُرِعَ.

فإذا غيَّرنا المشرُوعَ؛ فليسَ عَلَى أَمرِ اللهِ ورسولِه، وإذا أَحدثْنا شيئًا مِنْ أَصلِه؛ فهو مردودٌ أَيْضًا؛ ولهَذَا جاء الحديثُ بلفظَيْن:

الأَولُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرنا فَهُوَ رَدٌّ».

والثَّانِي: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ»(١).

وقولُه: «فَإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ» (خَيْرَ الحَدِيثِ) أَعمُّ مِن اللَّفْظِ الآخرِ فِي قولِه: (أَصْدَقَ الحَدِيثِ)؛ لأَنَّ (خَيْرَ الحَدِيثِ) يَشملُ الصِّدقَ والبَيانَ والفصَاحةَ، وغيرَ ذَلِك، فهو أَعمُّ؛ ولهَذَا اختارَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَقولَ هَذَا فِي خُطبةِ الجُمُعَةِ.

وقولُه: «وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ» (كُلّ) مِنْ صِيَغِ العمُومِ، وبهَذَا نَعرفُ تَوهُّمَ مَنْ قَال: إِنَّ البدَعَ خَمسَةُ أَقسامٍ أَو ثلاثةُ أَقسامٍ.

نَقولُ لَهم: أَأَنتم أَعلمُ أَمْ رسولُ اللهِ؟ سيَقولُونَ: رَسولُ اللهِ.

نَقولُ: إِذَنِ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «وَكُلّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ» فهلِ الرَّسولُ ﷺ يَعرِفُ معْنَى هَذَا العمومِ أَو لا يَعْرِفُ؟ سيَقولُون: يَعرفُ. وهل هو نَاصحٌ لأُمَّتِه حينَ قَال: «وَكُلّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»، أَو غيرُ نَاصحٍ؟ سيقولون: ناصحٌ لا شَكَّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٥٥٠)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَسَمَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ(١) [١].

وَلَا تَتَحَقَّقُ الْمُتَابَعَةُ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ الْعِبَادَةِ لِلشَّرْعِ فِي سَبَبِهَا، وَجِنْسِهَا، وَقَدْرِهَا، وَكَيْفِيَّتِهَا، وَزَمَانِهَا، وَمَكَانِهَا[٢].

---

[١] حثَّ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّمسكِ بالسُّنةِ، قَالَ: «تمسكُوا بِها، وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ».

والنَّواجِذُ أَقْصَى الأَضْرَاس، وهو كِنَايةٌ عنْ شِدَّةِ التَّمسُّكِ بِها، فكان الإِنْسَانُ إِذا أَرادَ أَنْ يَتمسَّكَ بالشَّيءِ بِقُوَّةٍ؛ جَذَبَه أَو أَمْسَكَه بيديْه، وعضَّ عليْه بأَسنَانِه حَتَّى لا يُفْلِتَ مِنه.

ثُمَّ حذَّر النَّبيُّ ﷺ مِن الإِحداثِ فِي الدِّين، وأَخبرَ أَنَّ كلَّ بِدعةٍ ضَلالَة.

[٢] هَذِه ستةُ أَشْياء لا تَتَحققُ المتَابعةُ إِلَّا بِها:

الأَولُ: السَّبَبُ: بأَنْ يَثْبُتَ أَنَّ هَذَا سَببٌ شَرْعِيٌّ.

الثَّانِي: الجِنْسُ: بأَنْ تَكونَ هَذِه العبادةُ عَلَى الجنسِ المشْرُوعِ.

الثَّالِثُ والرَّابعُ والخَامِسُ والسَّادِسُ: القَدْرُ والكَيْفِيَّةُ والزَّمانُ والمكانُ، فمَنْ تَعبَّدَ للهِ تَعَالَى عبادةً مقْرُونةً بسببٍ لمْ يَكنْ سببًا لها شَرعًا؛ فلا مُتابَعةَ.

---

(١) رواه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة رقم (٨٦٧).

مِثَالُ ذَلِك: لو أَنَّ الإِنْسَانَ إِذا دَخلَ بيتَه صلَّى ركعتَينِ، كما إِذا دخلَ إِلى المسجدِ، نَقولُ: لا يجوزُ، فهَذَا غيرُ مقبُول.

فإِذا قَال: صلَّيتُ رَكعَتَيْن فَقَط!

قُلنَا: نَعَم، صليتَ ركعَتَينِ، لكنْ لا تَجعلْ دُخولَ البيتِ سببًا لذَلِك.

ولو دَخلَ المسجدَ يَتسوكُ عِنْد دُخولِه؛ قُلنَا: هَذَا ليسَ متابعةً.

فإِذا قَال: أَليسَ النَّبيُّ ﷺ كان إِذا دخلَ بيتَه قبلَ أَنْ يُسلمَ عَلَى أَهلِه يَتسوكُ؟ وبيتُ اللهِ أَحقُّ!

نَقولُ: لا، هَذَا خَطَأٌ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يدخلُ المسجدَ، ولمْ يُنقلْ عنه أَنَّه يَتسوكُ إِذا دخلَ المسجدَ، وكلُّ شَيءٍ وُجِدَ سببُه فِي عهد النَّبِيِّ ﷺ ولمْ يفعلْه؛ فهو بِدعةٌ إِذا فعلَه الإِنْسَانُ.

الثَّانِي: **الجِنْسُ**: فلا بُدَّ أَنْ تَكونَ العبادةُ مُوافقةً للشَّريعةِ فِي الجِنْسِ، وإِلَّا فلا مُتابَعةَ.

مِثَال ذَلِك: رجلٌ ضَحَّى بِفرسٍ يومَ عيدِ الأَضْحَى بَدلًا عنِ الشَّاةِ، فهَذَا لا يُجزِئ ذَبْحُه؛ لمخالفةِ الشَّريعةِ فِي الجِنْس؛ لأَنَّ الذِي تَصحُّ التَّضحيةُ بِه هي بَهيمةُ الأَنْعامِ: الإِبلُ والبقرُ والغَنَمُ.

الثَّالِثُ: **القَدْرُ**: فإِذا كانتِ العبادةُ وقعتْ عَلَى عددٍ مُعينٍ، فزادَ فِيها الإِنْسَانُ؛ فإِنَّها لا تُقبلُ.

وَالعِبَادَةُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ:

فَمِنْهَا الصَّلَاةُ وَالذَّبْحُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣]، فَمَنْ صَلَّى لِغَيْرِ اللهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَمَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ تَقَرُّبًا وَتَعْظِيمًا فَهُوَ مُشْرِكٌ[١].

مِثالُه: المشْروعُ فِي التَّسبيحِ بعدَ الصَّلاةِ: سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، واللهُ أكبرُ ثَلاثًا وثَلاثِينَ، ويَختِمُ بـ(لا إِلهَ إِلَّا اللهُ).

فلو أَنَّ الإِنْسَانَ تَعبدَ للهِ بالزِّيادةِ عَلَى أَنَّه مِنْ أَذكارِ الصَّلاةِ، ما عَلَى أَنَّه ذِكْرٌ مُطلقٌ؛ فهَذِه الزِّيادةُ لا تُقبلُ؛ لأَنَّها زادتْ عنِ القَدْرِ المشْرُوعِ.

كذَلِك: لو أَنَّ الإِنْسَانَ صَلَّى الظُّهرَ خَمْسًا؛ فلا مُتابَعَةَ لزيادةِ العَددِ.

[١] قولُه: «**والعبادةُ أَنواعٌ كثِيرةٌ: فمِنْها الصَّلاةُ والذَّبحُ...**»: فمَنْ صلَّى لغيرِ اللهِ فهو مُشركٌ، سواءٌ بِركوعٍ أَو سجُودٍ أَو صلاةٍ تامَّةٍ.

ولو أَنَّ رجُلًا نَزلَ بِه ضَيفٌ فذَبحَ لَه ذَبيحةً، فلا يَكونُ مُشركًا؛ لأَنَّ هَذَا ليسَ تَقرُّبًا إِليه وتَعظِيمًا، ولكنَّه مِنْ بابِ الإِكرامِ، فعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الكَعْبِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ**»(١).

ورُبَّما يَعتقدُ هَذَا الذَّابحُ أَنَّ الضَّيفَ أَقلُّ مِنْه مَرتَبةً ولا يُعظِّمُه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (٥٦٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير، رقم (٤٧).

وَمِنْهَا التَّوَكُّل لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]؛ وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ التَّوَكُّل خَاصًّا بِهِ كَانَ وَحْدَهُ هُوَ الحَسْبَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣][١].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٤]، فَمَعْنَاهُ أَنَّ اللهَ هُوَ حَسْبُكَ وَحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنِينَ[٢]، ....

أَمَّا لو ذَبحَ له تَعظِيمًا كما يَفعلُ بعضُ النَّاسِ إذا قَدِمَ الرَّئيسُ، صَفُّوا له الإِبلَ أَو الغنَمَ، ثُمَّ أَراقُوا له الدَّمَ عِنْد استقبالِه، وتَركُوه لا يَأْكلُه هو ولا هُم، فهَذَا هو الشِّركُ؛ لأَنَّه تَقربٌ إِلى هَذَا المخلوقِ بالذَّبحِ، فيَكونُ هَذَا شِركًا، أَمَّا إِذا ذبحَه للإِكرامِ فلا بأْسَ بِه.

[١] قولُه: «ومِنْها التَّوكُّلُ» أَي: مِنْ عبادتِه التَّوكلُ، وهو الاعتمادُ عَلَى اللهِ فِي جَلبِ المَنافعِ ودفْعِ المضَارِّ مَع الثِّقةِ بِه، وأَنَّه إِذا تَوكلَ عليه كَفَاه.

ودليلُ ذَلِك قولُه تَعالَى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾، ووجْه الدَّلَالَةِ أَنَّه قَدَّمَ ما حقُّهُ التَّأْخيرُ، وتَقديمُ ما حقُّهُ التَّأْخيرُ يُفيدُ الحصرَ، والحصرُ إِثباتُ الحُكمِ فِي المذكورِ ونَفْيِهِ عَمَّا سِواهُ.

وهَذَا بِخلافِ ما إِذا تَوكلتَ عَلَى إِنْسَانٍ فِي شِراءِ شَيءٍ أَو بيعِ شَيءٍ، فإِنَّ هَذَا ليس عبادةً؛ لأَنَّ المُوكِّلِ يَشعرُ بأَنَّه فوقَ الموَكَّلِ أَو مساوٍ لَه.

[٢] قوله تَعالَى: ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ مُبتدأٌ وخَبرٌ، سَواءٌ قُلنَا: (حَسْبُ) مُبتدأٌ ولَفْظُ الجَلالةِ (اللهُ) خَبرٌ. أَو العكسُ.

فَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى الكَافِ فِي قَوْلِهِ: ﴿حَسْبُكَ﴾ وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿ٱللَّهُ﴾ كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُ الغَالِطِينَ، فَإِنَّ هَذَا يَفْسُدُ بِهِ المَعْنَى، إِذْ يَكُونُ المَعْنَى عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: أَنَّ اللهَ وَالْمُؤْمِنِينَ حَسْبُ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا بَاطِلٌ، فَإِنَّ مَقَامَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْلَى وَأَقْوَى مِنْ مَقَامِ مَنِ اتَّبَعَهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ الأَدْنَى حَسْبًا لِلأَعْلَى وَالأَقْوَى[١].

---

[١] وقولُه: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾: قَالَ بعضُ العُلماءِ: مَعطوفٌ عَلَى لفظِ الجلَالَةِ ﴿ٱللَّهُ﴾، أَي حَسْبُكَ اللهُ والذِين اتَّبعُوكَ، وجعلَ هَذَا كقولِه تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٢].

وعَلَى هذا: تكونُ (مَنْ) بِمحلِّ رَفْعٍ، إذا قُلنَا: إِنَّهَا مَعطوفةٌ عَلَى لفظِ الجلالَةِ (الله)، ولفظُ الجلالةِ (الله) مَرْفُوعٌ، فسواءٌ جاءتْ مُبتدأً أَو خبرًا، فتكونُ عَلَى هَذَا (مَنْ) فِي محلِّ رفعٍ، ويَكونُ مَن اتبعَهُ حسْبَه أَيْضًا. وهَذَا خطأٌ كما قَالَ شيخُ الإِسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأَنَّه إِذا كانَ المؤمنُ حسْبَهُ، أَي: يَكفونَه؛ صَارُوا أَعلَى مِنْه مرتبَة، ولا يَصحُّ أَنْ يَكونَ التَّابعُ أَعلَى مَرتبةً مِنَ المتبوعِ، والصَّحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ليسُوا يَكفُونَ الرَّسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وأَمَّا التَّنظيرُ فِي قولِه تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فخطأٌ؛ لأَنَّ المؤيِّدَ هُنا هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، والمؤمنونَ جُعِلوا وسِيلةً، فهم مُؤَيَّدٌ بِهم وليسُوا مُؤَيِّدِين، والمؤَيِّدُ حقيقةً هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

والمعنى إِذنْ: حسْبُكَ اللهُ وحسْبُ مَنِ اتَّبعكَ؛ لأَنَّ الكافَ جاءتْ بعدَ (حَسْبُ)، وإِذا كانتْ (مَنْ) مَعطوفةً عَلَى الكافِ؛ لزِمَ أَنْ تَأْتِيَ بعدَ (حَسْب)، فيَكونُ التَّقديرُ: حسْبُكَ اللهُ وحَسْبُ مَنِ اتَّبعكَ مِنَ المؤمنينَ.

وَمِنْهَا الخَوْفُ وَالخَشْيَةُ تَعَبُّدًا وَتَقَرُّبًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة:٤٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:١٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل:٥١]، فَجَعَلَ الرَّهْبَةَ لَهُ وَحْدَهُ كَمَا جَعَلَ العِبَادَةَ لَهُ وَحْدَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦][١].

---

[١] الخوفُ قدْ يكونُ رهبةً لا تقرُّبًا، وقدَ يكونُ تقرُّبًا، بِمَعْنَى أَنِّي أَخافُ اللهَ فأَتقرَّبُ إِليْه عَزَّوَجَلَّ فِي عبادتِه وطاعتِه خَوفًا مِنْه.

أَمَّا أَنْ يَخافَ الإِنْسانُ مِنَ السَّبُعِ أَو مِنَ الظَّالِمِ، فهَذَا ليس خوفَ عِبادةٍ، ولا يَستلزمُ التَّقربَ مِنَ المخلوقِ، بل يَستلزمُ الهربَ مِنه ومدافعتَه بقدرِ المستَطاعِ.

ولهذا: لا بُدَّ أَنْ نُقيِّدَ بكوْنِ الخوفِ والخشيةِ تعبُّدًا وتقرُّبًا.

إِذَنِ: الخوفُ والخشيةُ تَقرُّبًا وتعبُّدًا لا تَكونُ إِلَّا للهِ، أَمَّا الخوفُ والخشيةُ هَربًا بمقْتَضَى الطَّبيعةِ، فهَذِه تَكونُ للهِ ولغيرِه، لكنَّ هَذَا النَّوعَ لا يُلامُ عليْه الإِنْسَانُ إِذا وقَعَ مِنْه، إِلَّا إِذا تَرتبَ عليْه تَركُ واجبٍ أَو فِعلُ مُحرَّمٍ، فإِنَّه يُنْهَى عنه.

ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥] فيأْتِي الشَّيطَانُ للإِنْسَانِ ويَقولُ: هَؤُلَاءِ الكفَّارُ أَقْوَى مِنْكُم، هَؤُلَاءِ يَستطيعُونَ أَنْ يُقاتِلُوكم اقتصَادِيًّا، هَؤُلَاءِ يَستطيعُون أَنْ يُدبِّرُوا المكائدَ عَلَيْكُم. ثُمَّ يُوهِنُ عَزائمَهُم فلا يَقومُونَ للهِ، ولا يَنشطُونَ بالدَّعوةِ إِلى اللهِ؛ لأَنَّ الشَّيْطَانَ قد خوَّفَهُم أَولياءَه، فيَقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

وَمِنْهَا التَّقْوَى تَعَبُّدًا وَتَقَرُّبًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ [النحل:٥٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١][١].

فأَولياءُ الشَّيْطَانِ لا يُقاومُونَ أَولياءَ الرَّحمنِ، لكنْ يَتخاذلُ أَولياءُ الرَّحمنِ خَوْفًا مِنْ أَولياءِ الشَّيْطَانِ؛ لأَنَّ الشَّيْطَانَ هو الذِي يُخوِّفُهم، فلو أَنَّ أَولياءَ الرَّحمنِ اعتَصَمُوا باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ورأَوْا أَنَّ هَؤُلَاءِ ليْسُوا بِشَيءٍ بالنِّسبةِ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ما تَخاذَلُوا أَمامَ قُوَّةِ هَؤلاءِ؛ لأَنَّ قُوَّةَ هَؤُلَاءِ لا تُساوِي شَيئًا بالنِّسبةِ إِلى قُوَّةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥].

[١] التَّقوى أَيْضًا (تَقرُّبًا وتَعبُّدًا)، احتِرازًا مِن التَّقْوَى لغيرِ اللهِ، فهَذِه تكونُ لغيرِ اللهِ، كقولِه تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١].

فالتَّقْوَى التِي هِي تَقْوَى التَّعبدِ والتَّذللِ، هَذِه لا تَكونُ إِلَّا للهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَمَّا التَّقْوَى التِي هي اتخاذُ وقايةٍ مِمَّا يَضرُّ، بِدونِ أَنْ يَكونَ ذَلِك عَلَى سبيلِ العبادةِ والتَّقربِ، فهَذَا أَمرٌ يَكونُ حَتَّى للمخلوقِ، كما في قولِه تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

هَذِه أَنواعٌ مِنَ العِبادةِ، لكنَّ العبادةَ أَكثرُ مِنْ هَذا، وشيخُ الإِسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ هَذِه الأَنْواعَ مِنْ بابِ الأَمثِلةِ فقط، وليستْ عَلَى سبيلِ الحَصْرِ.



فَصْلٌ

وَأَمَّا تَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: فَهُوَ إِفْرَادُ اللهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَذَلِكَ بِإِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

فَلَا يَجُوزُ نَفْيُ شَيْءٍ مِمَّا سَمَّى اللهُ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠][١]، ....

---

[١] قولُه تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وقولُه: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، فِي هاتَينِ الآيتينِ إثباتٌ:

الآيةُ الأُولَى: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ فدُعاؤهُ بِها يَتضمَّنُ إثباتًا.

والآيةُ الثَّانيةِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أَي: وللهِ الوصفُ الأَعْلَى، أَي: صِفَتُه.

وقولُه تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فِيها إِثباتُ أَنَّ اللهَ ليسَ له مَثِيلٌ.

وقولُه: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، هَذا نَهْيٌ أَنْ نَجعلَ للهِ مَثِيلًا.

وقولُه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]، وقولُه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

هاتانِ الآيتانِ تَعودَانِ عَلَى التَّكييفِ؛ لأَنَّ المكيِّفَ قَالَ عَلَى اللهِ ما لا يَعلمُ.

بَقِيَ التَّحريفُ والتَّعطيلُ؛ لأَنَّ الذِي حرَّفَ حرَّفَ بغيرِ عِلمٍ، فمَثلًا إِذا قالَ: ليسَ المرادُ باليدِ فِي قولِه تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، قال: ليسَ المرادُ بها اليدَ الحقِيقِيَّةَ. وقال: المرادُ بِها القُوَّةُ. فقدْ قَالَ ما لا يَعلَمُ.

ولـهَذَا نَقولُ: إِنَّ المحرِّفَ قَالَ عَلَى اللهِ بِلا علمٍ مِنْ وجْهَينِ:

١- نَفْيُ ما أَرادَ اللهُ. ٢- إِثباتُ ما لمْ يُرِدْهُ اللهُ.

والسُّنةُ يَأْتِي بِها الأَمرانِ؛ لأَنَّهم إِنِ اعتقدُوا صِحةَ هَذَا الحديثِ حرَّفُوه، وإِنْ لـمْ يَعتقِدُوا صِحتَهُ كذَّبُوه.

ولـهَذا: عِنْدهُم قَاعِدةٌ مِنْ أَفسدِ القَواعِد، يَقولونَ: إِنَّ العقائدَ لا تَثبتُ بخبرِ الآحادِ ولو صحَّ الحديثُ!!.

فبِناءً عَلَى قَاعدةٍ باطلةٍ يَقولونَ: لأَنَّ خبرَ الآحادِ يُفِيدُ الظَّنَّ، والعَقيدةُ لا بُدَّ أَنْ تَكونَ عَلَى يَقِينٍ.

وكِلتا المقدِّمتَينِ بَاطِلةٌ: فإِنَّ مِنْ خبرِ الآحادِ ما يُفِيدُ اليَقِينَ، ومِنَ العقائدِ ما لا يَحتاجُ فِيه إِلى القطعِ.

قَالَ تعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْۚ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، ومَعلومٌ أَنَّ المتَلقى مِنْ سُؤالِ الغيرِ لا يُفِيدُ القطعَ؛ لأَنَّه مُقلِّدٌ، والتَّقليدُ كلُّه ظَنِّيٌّ لا يُفِيدُ القَطعَ، وهَذَا فِي مَقامِ السُّؤالِ عنِ الرَّسالةِ، والرَّسالةُ أَصلٌ وعقيدةٌ.

وَلِأَنَّ ذَلِكَ تَعْطِيلٌ يَسْتَلْزِمُ تَحْرِيفَ النُّصُوصِ أَوْ تَكْذِيبَهَا مَعَ وَصْفِ اللهِ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ وَالعُيُوبِ[١].

وَلَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ اللهِ تَعَالَى أَوْ وَصْفُهُ بِمَا لَمْ يَأْتِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى بِلَا عِلْمٍ وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

وَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ للهِ تَعَالَى مَعَ التَّمْثِيلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]. وَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤]؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ إِشْرَاكٌ بِاللهِ تَعَالَى يَسْتَلْزِمُ تَحْرِيفَ النُّصُوصِ أَوْ تَكْذِيبَهَا مَعَ تَنَقُّصِ اللهِ تَعَالَى بِتَمْثِيلِهِ بِالمَخْلُوقِ النَّاقِصِ[٢].

إِذَنْ: هَؤُلَاءِ الذِين لا يَمْشونَ عَلَى ما عليْه السَّلفُ فِي إثباتِ أَسماءِ اللهِ وصفاتِه، ويُقابلونَ النُّصوصَ بواحدٍ مِنَ الأمرينِ، أَو بالأَمرينِ جَمِيعًا، وهُمَا: التَّحريفُ والتَّكذيبُ، فإِنْ أَمكنَهُم التَّكذيبُ كذَّبُوا، وإِنْ لَمْ يُمكنْهم حرَّفُوا.

[١] وقولُه: «مَعَ وصفِ اللهِ تَعَالَى بالنَّقائصِ والعُيوبِ»: معنَاه أَنَّ التَّحريفَ يَستلزِمُ وصفَ اللهِ بالنَّقائصِ، وكلُّ مَنْ نَفَى ما أَثبتَه اللهُ لنفسِه فقدْ تَنَقَّصَ اللهَ، ووجْهُ ذَلِك أَنَّ اللهَ لَمْ يُثبتْ لنفسِه إِلَّا الكمالَ، فإِذا نَفيتَ الكمالَ لزِمَ ثُبوتُ النَّقصِ.

[٢] الإِخبارُ عنِ اللهِ تَعَالَى بـما يَفعلُه لا بأْسَ بِـه؛ لأَنَّ فِعلَـه تَعالَى مِنْ صفاتِه، كـما

لو قُلنَا مَثلًا: إِنَّ اللهَ صانِعٌ. فهَذَا لا بأْسَ بِه؛ لقولِه تَعَالَى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨].

ونَقولُ: اللهُ مُتكلِّمٌ. فهَذَا لا بأْسَ بِه؛ لقولِه تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، لكنَّ كلمةَ (مُتكلِّم) ما جاءتْ مِنْ صفاتِ اللهِ بهَذَا اللَّفظِ أَو مِنْ أَسمائِه.

ويَصِحُّ أَنْ نَقولَ: إِنَّ اللهَ مُريدٌ. لقولِه تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فالإِخبارُ عنِ اللهِ تَعَالَى بما يَفعلُه، هو إِخبارٌ عنْ صفةٍ ثابتةٍ لَه، ولا إِشكالَ فِيه، أَمَّا صفاتُ النَّقصِ فاللهُ مُنزَّهٌ عنْها بكلِّ حالٍ مِنْ وجْهَينِ:

١- أَنَّها نَقصٌ. ٢- أَنَّها لم تَردْ عنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

كذَلِك لا يَجوزُ إِثباتُ صفةٍ للهِ تَعَالَى مع التَّمثيلِ للأَسبابِ التَّالية:

١- لأَنَّ ذَلِك إِشراكٌ باللهِ تَعَالَى؛ لأَنَّك تَجعلُ هَذَا المثيلَ مثلَ اللهِ، وهَذَا شِركٌ به.

٢- لأَنَّه يَستلزِمُ تَحريفَ النُّصوصِ أَو تكذيبَها.

فتَحريفُ النُّصوصِ بتَغييرِها عنْ معنَاها أَو تَكذِيبِها، وهَذَا فِيما يُمكنُ تَكذيبُه -عَلَى حدِّ قولِهم-، فالتَّحريفُ يَكونُ فِي القُرْآن، والتَّكذيبُ يَكونُ بغيرِ القُرْآن، كما أَنَّ التَّحريفَ يَكونُ أَيْضًا فِي غيرِ القُرْآن.

٣- لأَنَّه تَنقصٌ للهِ بتمثِيلِه بالمخلوقِ النَّاقصِ؛ لأَنَّ إِلحاقَ الكاملِ بالنَّاقصِ يَجعلُه نَاقِصًا، وقد قيل:

أَلَمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنْقُصُ قَـدْرُهُ إِذَا قِيلَ: إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا

وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ للهِ تَعَالَى مَعَ التَّكْيِيفِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى بِلَا عِلْمٍ، يَسْتَلْزِمُ الفَوْضَى وَالتَّخَبُّطَ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ يَتَخَيَّلُ كَيْفِيَّةً مُعَيَّنَةً غَيْرَ مَا يَتَخَيَّلُهُ الآخَرُ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ مُحَاوَلَةٌ لِإِدْرَاكِ مَا لَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُهُ بِالعُقُولِ، فَإِنَّكَ مَهْمَا قَدَّرْتَ مِنْ كَيْفِيَّةٍ فَاللهُ أَعْلَى وَأَعْظَمُ[١].

وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ الَّذِي كَثُرَ فِيهِ الخَوْضُ بَيْنَ أَهْلِ القِبْلَةِ، فَانْقَسَمُوا فِي النُّصُوصِ الوَارِدَةِ فِيهِ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: مَنْ أَجْرَوْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِاللهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ السَّلَفُ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ المَقْطُوعُ بِهِ لِدَلَالَةِ الكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالعَقْلِ، وَالإِجْمَاعِ السَّابِقِ عَلَيْهِ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً أَوْ ظَنِّيَّةً[٢].

---

[١] الفرقُ بينَ التَّكييفِ والتَّمثيلِ، أَنَّ التَّمثيلَ مُقيَّدٌ بِمُماثِلٍ، والتَّكييفَ غيرُ مُقَيدٍ بِمُماثِل.

مِثالُ ذَلِك: إذا قُلتَ: ثَوبُ فُلانٍ مثلُ ثَوبِ فلانٍ. فهَذَا تَمثيلٌ، ولو قُلتَ: إِنَّ ثوبَ فلانٍ صفتُه كذَا وكَذَا. وذَكرتَ مِنْ صفاتِه؛ فهذا نُسمِّيهِ تكييفًا.

إِذَنْ: يُمكنُ أَنْ نَقولَ: كلُّ مُمثِّلٍ مُكيِّفٌ، وليسَ كلُّ مُكيِّفٍ مُمثِّلًا؛ لأَنَّ المكيِّفَ قد يَتخيلُ كيْفِيَّةً مُعيَّنَةً غيرَ مُقيَّدةٍ بِمُماثِلٍ، بخلافِ الممَثِّلِ فإِنَّه يَذكرُ كيْفيةً تُماثِلُ الشَّخصَ الفُلانِيَّ.

[٢] قولُه: «**الإِجماع السَّابق**»: احترَازًا مِنَ الخلافِ اللَّاحقِ؛ لأَنَّ الخلافَ فِي الأَسماءِ والصِّفاتِ حادِثٌ، فإِنَّ الصَّحابةَ لَمْ يَختلفُوا فِيه، وإِنَّما حدثَ فِي زَمنِ التَّابعينَ،

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ أَجْرَوْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، لَكِنْ جَعَلُوهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُمَثِّلَةُ، وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ وَإِنْكَارِ السَّلَفِ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ أَجْرَوْهَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا، وَعَيَّنُوا لَهَا مَعَانِيَ بِعُقُولِهِمْ، وَحَرَّفُوا مِنْ أَجْلِهَا النُّصُوصَ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ التَّعْطِيلِ فَمِنْهُمْ مَنْ عَطَّلَ تَعْطِيلًا كَبِيرًا كَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ وَمِنْهُمْ مَنْ عَطَّلَ دُونَ ذَلِكَ كَالْأَشَاعِرَةِ[١].

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: مَنْ قَالُوا: اللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِهَا، وَفَوَّضُوا عِلْمَ مَعَانِيهَا إِلَى اللهِ وَحْدَهُ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ التَّجْهِيلِ الْمُفَوِّضَةُ، وَتَنَاقَضَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: اللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ، لَكِنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَهُ تَعَالَى[٢].

وأَولُ مَنْ تكلَّمَ بِتعطيلِ الصِّفاتِ هو الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ، وتَلَقَّى عنه الجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، ثُمَّ كثُرت الأَقوالُ فِيه.

[١] أَي: مِنْ أَجلِ هَذِه المعَانِي حرَّفُوا هَذِه النُّصوصَ، وهَؤُلَاءِ هُم أَهلُ التَّعطِيلِ.

مَثلًا يقولُون: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] المرادُ: جاءَ أَمرُ ربِّكَ؛ وقولُه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤]: أَي: نِعمتُه، وهكَذا.. فيُحرِّفونَ مِنْ أَجلِ هَذَا التَّعطيلِ الكتابَ والسُّنةَ.

[٢] هَؤُلَاءِ قالُوا: اللهُ أَعلمُ بِما أَرادَ. وأَثبتُوا لها مَعْنًى، قالوا: إِنَّ لها مَعْنًى، لكنَّ اللهَ أَعلمُ بما أَرادَ بهَذَا المعْنَى، فهَؤُلَاءِ يُؤمنونَ بأَنَّ لـها معْنًى، لكنَّ معنَاها مجْهُولٌ، وهَؤُلَاءِ يُسَمَّوْنَ المفَوِّضَة، ويُسَمَّونَ أَهلَ التَّجهِيلِ؛ لأَنَّهم يَقولُون: إِنَّ كلَّ أَحدٍ جاهلٌ بمَعَانِي آياتِ الصِّفاتِ وأَحادِيثِها.

القِسْمُ الخَامِسُ: مَنْ قَالُوا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَذِهِ النُّصُوصِ إِثْبَاتُ صِفَةٍ تَلِيقُ بِاللهِ تَعَالَى، وَأَلَّا يَكُونَ المُرَادُ ذَلِكَ، وَهَؤُلَاءِ كَثِيرٌ مِنَ الفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ[١].

فهم يَقولُون: لها مَعْنًى، ولكنَّه مجهولٌ لنَا. ويَستدلُّون بقولِه تَعالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧].

وبعضُهم يَقولُ: اللهُ أَعلمُ بِما أَرادَ، لكنَّنا نَعلمُ أَنَّه لمْ يُردْ إِثباتَ صفَةٍ. وهَذَا تناقُضٌ؛ لأَنَّ حُكْمَه عَلَى أَنَّ اللهَ لمْ يُرِدْ إِثباتَ صِفةٍ، يُناقضُ قولَه: اللهُ أَعلمُ بِما أَرادَ. لأَنَّ مُقْتَضَى قولِه: اللهُ أَعلمُ بِما أَرادَ. أَنَّه لا يَدْرِي هلْ أَرادَ اللهُ إِثباتَ صِفةٍ أَو لمْ يُرِدْ.

وبعضُهُم يَقولُ: اللهُ أَعلمُ بِما أَراد، لكنْ نعلمُ أَنَّه لمْ يُرِدْ إِثباتَ صفةٍ خَارجيَّةٍ.

ولو سَأَلَ سَائل: ما مَعْنَى (صِفَةٍ خَارجيَّةٍ)؟

والجوَابُ: أَي: خَارجيَّة عنْ مُحتَوَى اللَّفظِ المجرَّدِ فقَط، أَي: مِثل: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، تَدُلُّ عَلَى صفةٍ خارجَةٍ عنِ الذَّاتِ، لكنْ هؤلاء يَقولُونَ: نحنُ نَعلمُ أَنَّ اللهَ لمْ يُرِدْ إِثباتَ المجِيءِ لنَفسِه.

فالمرادُ بالخارجيَّةِ، ما يَكونُ مُتَصوَّرًا خارجَ الذَّاتِ، أَي: ذاتِ الموصُوفِ، فمِنْ أَهلِ التَّعطيلِ مَنْ يقولُ: صفاتُه هي ذاتُه.

[١] الفرقُ بينَ هَذِه الطَّائفةِ وتلك:

- أنَّ الطَّائفةَ الأُولَى يَقولونَ: إِنَّ اللهَ قد أَرادَ مَعْنًى، لكنْ لا نَدْرِي ما هَذَا المعْنَى.
- وهَؤُلَاءِ يَقولُونَ: يَجوزُ أَنْ يَكونَ المرادُ إِثباتَ صفةٍ، وأَلَّا يَكونَ المرادُ ذَلِك. فحَكمُوا بِتجْويزِ الأَمرينِ.

الْقِسْمُ السَّادِسُ: مَنْ أَعْرَضُوا بِقُلُوبِهِمْ وَأَمْسَكُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ عَنْ هَذَا كُلِّهِ وَاقْتَصَرُوا عَلَى قِرَاءَةِ النُّصُوصِ وَلَمْ يَقُولُوا فِيهَا بِشَيْءٍ(١).

وَهَذِهِ الأَقْسَامُ سِوَى الأَوَّلِ بَاطِلَةٌ كَمَا قَدْ تَبَيَّنَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ[١].

أَمَّا الطَّائفةُ التِي قبْلَهم، فلا يُجوِّزُونَ الأَمرينِ، يَقولُونَ: لا بُدَّ أَنَّ لـها مَعْنًى، لكنَّنا لا نَفهمُ هَذَا المعْنَى.

[١] هَؤُلَاءِ أَشدُّ إِبهامًا ممنْ سبقَهم، يَقولُونَ: لا تَسأَلُوا عنْ شَيءٍ، ولا تَقولُوا: يَجوزُ. ولا: لا يَجوزُ. ولا: له مَعْنًى. ولا: ليسَ له مَعْنًى. ولا: معناهُ يُوافقُ الظَّاهِرَ ولا يُخالفُ الظَّاهرَ.

فالطَّائفةُ التِي قبلَهم حَكمتْ بتَجوِيزِ الأَمرينِ، أَي: أَنَّه يَجوزُ أَنْ يَكونَ المرادُ مَعْنًى، وأَنْ لا يَكونَ، أَمَّا هَؤُلَاءِ فما حَكمُوا بِشيْءٍ إِطلَاقًا، بل سَكتُوا عنْ هَذَا كلِّه وقَالُوا: لا تُحدِّثُونا ولا تُكلِّمونَا عما يَتعلقُ بصفاتِ اللهِ.

والرَّدُّ عَلَى الأَقسامِ الثَّلاثةِ الأَخيرةِ إِجمالًا بأَنَّ هَؤُلَاءِ جَهلَةٌ، فالذِي يَقولُ: اللهُ أَعلمُ. والذِي يَقولُ: يَجوزُ هَذَا ويَجوزُ هذا. والذِي يَسكتُ ولا يَتكلمُ، فهؤُلاءِ كلُّهم جهلةٌ.



---

(١) ذكر هَذِهِ الأقسام فِي الفتوى الحموية. (الشارح).
انظر: (ص١٥٦-١٦٢).

فَصْلٌ

وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ عَنْ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ يَتَبَيَّنُ غَلَطُ عَامَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ حَيْثُ جَعَلُوهُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قَسِيمَ لَهُ، أَوْ لَا جُزْءَ لَهُ، أَوْ لَا بَعْضَ لَهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ[١].

---

[١] هَذَا هُو التَّوحيدُ عِنْد كثيرٍ مِنَ المتكلِّمينَ بلْ عِنْدَ عامَّتِهم، فيَقولونَ: التَّوحيدُ ثلاثةُ أَنواعٍ:

١- أَنَّ اللهَ تعالى واحدٌ فِي ذاتِه لا قَسِيمَ له، أَو لا جُزْءَ لَه، أَو لا بعضَ لَه.

٢- أَنَّه تعالى واحدٌ فِي صِفاتِه لا شَبيهَ لَه.

٣- أَنَّه تعالى واحدٌ فِي أَفعالِه لا شَريكَ لَه.

وهَذَا هو مُسمَّى التَّوحيدِ عِنْد عامَّةِ المتكلِّمينَ.

والصَّوابُ أَنَّ التَّوحيدَ أَنواعُه ثَلاثةٌ:

١- تَوحيدُ الرُّبُوبيَّةِ.

٢- توحيدُ الأُلُوهيَّةِ.

٣- توحيدُ الأَسماءِ والصِّفاتِ.

وَبَيَانُ غَلَطِهِمْ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمْ لَمْ يُدْخِلُوا فِيهِ تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ[١]، وَهُوَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى وَاحِدٌ فِي أُلُوهِيَّتِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَيُفْرَدُ وَحْدَهُ بِالعِبَادَةِ، مَعَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ خُلِقَ الجِنُّ وَالإِنْسُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

وَمِنْ أَجْلِهِ أُرْسِلَتِ الرُّسُلُ وَأُنْزِلَتِ الكُتُبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وَقَدْ قَامَ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِذَلِكَ يَدْعُونَ قَوْمَهُمْ ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون:٣٢]، أَيْ: مَا لَكُمْ مِنْ مَعْبُودٍ حَقٍّ غَيْرُ اللهِ، فَجَمِيعُ الآلِهَةِ سِوَاهُ بَاطِلَةٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [لقمان:٣٠].

وَمِنْ أَجْلِهِ قَامَتِ المَعَارِكُ الكَلَامِيَّةُ وَالقِتَالِيَّةُ بَيْنَ الرُّسُلِ وَأَقْوَامِهِمُ المُكَذِّبِينَ لَـهُمْ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ قَوْمِ نُوحٍ: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [هود:٣٢][٢].

---

[١] وهَذَا خللٌ عِظيمٌ جِدًّا، فيُهملُ مِنَ التَّوحيدِ تَوحيد الأُلُوهيَّةِ، وهو الذِي مِنْ أَجلِه خُلقَ النَّاسُ.

إِذَنْ: هَذَا نَقصٌ عَظِيمٌ، لأَنَّهم أَسقطُوا أَعظمَ أَنواعِ التَّوحيدِ.

[٢] هَذَا يَدلُّ عَلَى أَنَّهم جَادلُوا، ثُـمَّ تَحدَّوْا نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ حينَ أَنذرَهم بالعذابِ،

وَقَالَ عَنْ قَوْمِ هُودٍ: ﴿قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود:٥٣-٥٥][١].

وَقَالَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمِهِ: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٦-٦٩][٢].

إذا هم خالَفُوا وقالُوا: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، إلى هَذَا الحدِّ -والعِيَاذ بالله- يَتحدَّى البَشرُ رُسُلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولكنْ: أَتاهُم ما أَنذرَهم بِهِ، حيثُ أَهلَكَهم اللهُ بالغرَقِ، ولمْ يَبْقَ عَلَى وجْه الأَرضِ أَحدٌ إِلَّا ذُرِّيَّةُ نُوحٍ.

[١] قولُه: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ أَي: أَصابُوكَ بالجنُونِ، يَقولُونَ: إِنَّ الآلهَةَ أَصابَتكَ بالجنُون؛ فصِرتَ تَأْتِي بهذَا الكلامِ الذِي يَدَّعونَ أَنَّه مِنَ الجنُونِ.

ولكنَّه تَحدَّاهُم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وقَال: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾، لكنَّهم لمْ يَقومُوا بِشَيءٍ.

[٢] قوله: ﴿قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ﴾: فأَضرمُوا نارًا عَظيمةً جِدًّا، حَتَّى قِيلَ: إِنَّه لا يَستطيعُ أَحدٌ أَنْ يَقترِبَ مِنْ حولِـها.

وَقَالَ عَنِ الْمُكَذِّبِينَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٦][١].

وَقَالَ: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ [ص:٤-٦][٢].

وأَلقَوْا إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيها بواسِطةِ المنجنيقِ الذِي يُرمَى بِه مِنْ بعيدٍ، فوضَعُوه فِي كِفَّةِ المَنْجنيقِ، ثُمَّ رمَوْهُ مِنْ بعيدٍ فِي هَذِه النَّارِ.

فقَالَ ربُّ النَّارِ عَزَّوَجَلَّ للنَّارِ: ﴿كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾؛ فكانتْ بَردًا وسلامًا، ﴿بَرْدًا﴾ ضدَّ الحرارةِ، ﴿وَسَلَٰمًا﴾ ضِدَّ الإِحراقِ والإِهلاكِ.

فكانتْ كأَنَّها روضةٌ خضراءُ، وهَذَا دليلٌ عَلَى كمالِ قُدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ودليلٌ عَلَى أَنَّ الأَشياءَ ليستْ كما قَالَ أَهلُ الإِلحادِ الطَّبيعِيُّونَ: إِنَّ الأُمورَ طبيعيَّةٌ؛ لأَنَّ النَّارَ مِنْ طبيعتِها الإِحراقُ والهلاكُ. لكنَّ هَذِه النَّارَ لمْ تُحرِقْ إِبْرَاهِيمَ.

[١] الاستفهامُ فِي قولِه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ للتَّحقِيرِ والتَّصغيرِ، أَي: مَن هَذَا الذِي يَعيبُ الآلِهَةَ.

[٢] قولُـهم: ﴿وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ أَي: عَلَى أَنْ يَأْتِيَكمْ دليلٌ عَلَى أَنَّ دعوةَ النَّبِيِّ ﷺ أَثَّرتْ تأْثيرًا بالغًا؛ ولِهَذَا تَواصَوْا بالصَّبرِ.

والوَاقعُ هو ما وَقعَ، فقدْ أَظهرَ اللهُ دِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى دينِهم، وفُتِحتْ مَكَّةُ فِي أَشرفِ الشُّهورِ فِي رَمَضانَ، وكُسِّرتِ الأَصنامُ، فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّـةَ، وَحَـوْلَ البَيْتِ سِتُّونَ وَثَلاثُ مِئَـةِ نُصُبٍ، فَجَعَـلَ يَطْعُنُهَا بِعُـودٍ

وَقَالَ فِي أَعْدَائِهِ: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة:٢]، وَقَالَ فِي قِتَالِهِمْ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ الآيَةَ [البقرة:١٩٣].

وَالمُهِمُّ أَنَّ هَذَا التَّوْحِيدَ الَّذِي هَذَا شَأْنُهُ قَدْ أَغْفَلَهُ عَامَّةُ المُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ أَحَدُ وُجُوهِ غَلَطِهِمْ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ[1].

فِي يَدِهِ، وَيَقُولُ: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء:٨١]، ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ:٤٩]»(١).

[١] قولُه: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ﴾ أي: إِنْ يَجِدُوكُم، ﴿يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾: بالضَّربِ، ﴿وَأَلْسِنَتَهُم﴾: بالسَّبِّ.

وقولُه: ﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾: يَتعلقُ بفعلِه (يَبْسُط)، فيَشمَلُ السُّوءَ القَوْلِيَّ والسَّوءَ الفِعلِيَّ.

وقولُه: ﴿وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾: كلُّ كافرٍ يَودُّ مِنْ كلِّ مُسلمٍ أَنْ يَكونَ كافرًا، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ هُنا: ﴿وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾، وقَالَ تَعالَى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [النساء:٨٩].

ولهذا: يُحاولونَ بكلِّ ما يَستطيعونَ مِنْ قُوةٍ، أَنْ يَصدُّوا المسلمينَ عنْ دينِهم، وإِذا أَمكنَهم أَنْ يُبيدُوا المسلِمينَ أَو طائفةً مِنْهم فعلُوا؛ لأَنَّهم لا يُريدُونَ أَنْ يَقومَ الإِسلامُ عَلَى وجْهِ الأَرضِ، إِذ إِنَّهم أَولياءُ الشَّيْطَانِ، وقَد قَالَ الشَّيْطَانُ للهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص:٨٢-٨٣].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر، رقم (٢٣٤٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب إزالة الأصنام من حول الكعبة، رقم (١٧٨١).

الوَجْهُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قَسِيمَ لَهُ.. إلخ، فِيهِ إِجْمَالٌ:

فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَتَجَزَّأُ وَلَا يَتَفَرَّقُ وَلَا يَكُونُ مُرَكَّبًا مِنْ أَجْزَاءٍ فَهَذَا حَقٌّ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَحَدٌ صَمَدٌ، لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ.

وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ مَعَ ذَلِكَ نَفْيَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ كَعُلُوِّهِ وَاسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَوَجْهِهِ، وَيَدَيْهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ -وَهَذَا مُرَادُهُمْ- فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ مِمَّا هُوَ أَهْلٌ لَهُ، وَتَوْحِيدُهُ فِيهَا إِثْبَاتُهَا لَهُ عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ بِدُونِ تَمْثِيلٍ لَا أَنْ تُنْفَى عَنْهُ بِنَوْعٍ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ[١].

ولذَلِك: يَجِبُ أَنْ تُسيئُوا الظَّنَّ بكلِّ الكفَّارِ، لا تُحسنُوا فِيهم الظنَّ، حَتَّى وإِنْ تَظاهَرُوا بالصَّداقةِ أَو بالولايةِ لكُم، فلا تُحسنُوا بِهم الظنَّ أَبدًا؛ لأَنَّ القُرآنَ صريحٌ فِي أَنَّه يَجِبُ أَنْ نتخذَهم أعداءً، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١].

[١] إذا أَرادَ بقولِه: «إِنَّه لا قسِيمَ لَه، أَو لا جُزْءَ لَه، أَو ما أَشبَهَ ذَلِك» نَفْيَ صِفَاتِه التِي أَثبَتَها لنفسِه؛ فهَذَا باطِلٌ. وهُم يُرِيدُون: لا جُزْءَ لَه، فيقولون مَثلًا: لا وجْهَ لَه؛ لأَنَّ الوجْهَ جُزءٌ مِنَ الذَّاتِ، فيقولونَ: ليسَ لَه جُزْءٌ.

وكذَلِك إِذا قَالُوا: لا شَبيهَ له، أَو لا قَسِيمَ لَه. أَرادُوا بذَلِك أَيْضًا نَفْيَ عُلُوِّهِ واستِوائهِ عَلَى عَرْشِه، وما أَشبَهَ ذَلِك.

نَقولُ: هَذَا الذِي أَردتُموه باطلٌ، ولا نُوافِقُكُم عليْه، وتَوحيدُ اللهِ فِي هَذَا البابِ أَنْ تُثبَتَ لَه هَذِه الصِّفاتُ، عَلَى الوجْهِ اللَّائقِ به مِنْ غيرِ تَمثِيلٍ، لا أَنْ تُنْفَى عنه بِنوْعٍ مِنَ التَّحريفِ والتَّعطيلِ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: قَوْلُـهُمْ: «وَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ» فِيهِ إِجْمَالٌ:

فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ إِثْبَاتَ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمَاثِلَهُ أَحَدٌ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ فَهَذَا حَقٌّ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ لَكِنَّ عَامَّةَ المُتَكَلِّمِينَ لَا يُرِيدُونَ ذَلِكَ.

وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ نَفْيَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنَ المَخْلُوقَاتِ مُمَاثِلًا لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَهَذَا لَغْوٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَهُوَ كَقَوْلِ القَائِلِ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا وَالأَرْضُ تَحْتَنَا[١].

لِأَنَّ مُمَاثَلَةَ الخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ مَعْلُومُ الِانْتِفَاءِ، بَل الِامْتِنَاعُ بِضَرُورَةِ العَقْلِ، وَالسَّمْعِ، وَإِجْمَاعِ العُقَلَاءِ؛ ....

---

[١] جميعُ أهلِ التَّعطيلِ لا يَأْتُونَ بالأَلفاظِ الصَّريحةِ، بلْ يأْتُونَ بأَلفاظٍ تَحتملُ حقًّا وبَاطِلًا؛ لأَجلِ أَنْ يُلبِّسُوها عَلَى النَّاسِ، فإذا خَاطبَهُم أَحدٌ وجادلَهم؛ قالُوا: أَردنَا كذا. أَي: يُحيلونَ الكلامَ عَلَى الوجهِ الصَّوابِ.

وأَمَّا العَامَّةُ فيُفسِّرونَ لهم الكلامَ الذِي أَتوْا به مُجملًا عَلَى أَنَّه نَفْيٌ للصِّفاتِ؛ لأَنَّ أَهلَ الباطلِ لو أَتوْا بالباطلِ صَريحًا ما قُبلَ مِنْهم، ولكنَّهُم يَأْتُونَ بأَلفاظٍ مُجملَةٍ مُزَيَّنةٍ، يَحسبُها الجاهلُ حقًّا وهي بَاطلٌ، كقولِهم: «واحِدٌ فِي ذاتِه لا قسِيمَ لَه»، إِذا سمِعَها العامِّيُّ يَقولُ: نَعَم صحيحٌ، لا قسِيمَ لَه، وليسَ له جُزءٌ، فاللهُ لا يَتجزَّأُ ولا يَتفرَّقُ ولا يَنقسِمُ!!.

ولكنَّهم لا يُريدُونَ هَذِه المعَانِيَ، بل يُريدونَ المعْنَى الثَّانِيَ، وهو أَنَّه ليسَ لَه صِفاتٌ.

وقولُـهم: «واحِدٌ فِي صِفاتِه لا شَبيهَ له»: إِذا سمِعَها العامِّيُّ أَو طالبُ العلمِ الذِي لمْ يَتمكَّنْ؛ فإنَّه يَقولُ: هَذَا كلامٌ جيِّدٌ، واحدٌ فِي صِفاتِه أَيْ: ليسَ له شَبيهٌ!!.

وَلِهَذَا لَمْ يُثْبِتْ أَحَدٌ مِنَ الأُمَمِ أَحَدًا مُمَاثِلًا للهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَغَايَةُ مَنْ شَبَّهَ بِهِ شَيْئًا أَنْ يُشَبِّهَهُ بِهِ فِي بَعْضِ الأُمُورِ.

وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ نَفْيَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ صِفَاتِ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ مَعَ تَمْيِيزِ كُلٍّ مِنْهُمَا بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ -وَهَذَا مُرَادُهُمْ- فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِضَرُورَةِ العَقْلِ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودَيْنِ قَائِمَيْنِ بِأَنْفُسِهِمَا لَا بُدَّ مِنْ قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا مَعَ تَمَيُّزِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ، كَاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ وَالذَّاتِ وَالقِيَامِ بِالنَّفْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَنَفْيُ هَذَا القَدْرِ تَعْطِيلٌ مَحْضٌ[1].

---

[١] إذا قَالُوا: نُرِيدُ نَفْيَ أَنْ يَكونَ بينَ صفاتِ الخالقِ والمخلوقِ قَدْرٌ مُشتَرَكٌ، مع تمييزِ كلِّ واحدٍ مِنْهما بما يَختصُّ به -وهَذَا هو مُرادُهم-؛ فهَذَا أَيْضًا باطِلٌ؛ أَي: إذا قَالُوا: لا يُمكنُ أَنْ تُوجدَ صفةٌ للخالقِ يَتصفُ بها المخلوقُ؛ لأَنَّ ذَلِك يَستلزمُ -عَلَى زعمِهم- التَّشبيهَ، فمثلًا: لا يُوجدُ السَّمعُ الحقيقيُّ للربِّ؛ لأَنَّه مَوجودٌ فِي الخَلقِ، أَي: معناه أَنَّ القدْرَ المشتَركَ بين صفةِ الخالقِ والمخْلوقِ مُنْتَفٍ، وإِنْ كان كلُّ واحدٍ مِنهُما يَتميَّزُ بما يَختصُّ بِه، فيَمنعونَ هذا.

ومَثلًا: الكلامُ صفةٌ مِنَ الصِّفاتِ، هم يَقولونَ: إِنَّ اللهَ لا يَتكلَّمُ؛ لأَنَّه ليس بينَه وبينَ المخلوقِ قدْرٌ مُشتركٌ فِي الكلامِ.

ونَحنُ نَقولُ: يَتكلَّمُ، لكنْ ليس كلامُ الخالقِ ككلامِ المخلوقِ.

ونَقولُ: إذا أَردْتُم بقولِكم: لا شبيهَ لَه. أَي ليسَ هُناك قدْرٌ مشتركٌ بينَ صِفاتِ الخالقِ والمخلُوقِ، مع تمييزِ الخالقِ بما يَختَصُّ بِه والمخلُوقِ بما يَختصُّ بِه، إذا أَردْتُم هَذَا فهَذَا غيرُ مقبولٍ وغيرُ صحيحٍ؛ لأَنَّه لا بُدَّ مِنْ قدرٍ مُشترَكٍ.

وَالقَوْلُ بِهَذَا المُرَادِ لَا يَمْنَعُ نَفْيَ مَا يَجِبُ للهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ إِثْبَاتَ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَقَدْ سَبَقَ أَنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ أَدْخَلُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ، وَقَالُوا: مَنْ أَثْبَتَ للهِ عِلْمًا أَوْ قُدْرَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشَبِّهٌ غَيْرُ مُوَحِّدٍ، وَزَادَ عَلَيْهِمْ غُلَاةُ الفَلَاسِفَةِ وَالقَرَامِطَةُ فَأَدْخَلُوا فِيهِ نَفْيَ الأَسْمَاءِ، وَقَالُوا: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ. وَنَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشَبِّهٌ غَيْرُ مُوَحِّدٍ، وَزَادَ عَلَيْهِمْ غُلَاةُ الغُلَاةِ فَقَالُوا: إِنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بِمَا يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا، فَمَنْ نَفَى عَنْهُ صِفَةً، أَوْ أَثْبَتَ لَهُ صِفَةً فَهُوَ مُشَبِّهٌ غَيْرُ مُوَحِّدٍ.

وَقَدْ سَبَقَ الرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفِ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ وَللهِ الحَمْدُ.

إِذَنِ: الوجودُ للخالقِ والمخلوقِ قدْرٌ مُشترَكٌ، كلٌّ منْهما موجودٌ، لكنَّ وجودَ الخالقِ يَختصُّ بِه، ووجودَ المخلوقِ يَختصُّ بِه.

وأَهلُ التَّعطيلِ يُريدونَ نَفْيَ القدْرِ المشترَكِ.

نَقولُ: هَذَا مُمتنعٌ بضرورةِ العقلِ، فإِنَّ كلَّ موجُودَيْنِ قائمَينِ بأَنفسِهما، فلا بُدَّ مِنْ قدْرٍ مُشتركٍ بينهُما مع تَمييزِ كلِّ واحدٍ، والخالقُ والمخلوقُ كِلاهُما موجودٌ، والقدْرُ المشتركُ بينهُما: الوجودُ، ولكنْ يَتميزُ وجودُ الخالقِ عن المخلوقِ.

كذَلِك الذَّاتُ، فالخالقُ له ذاتٌ والمخلوقُ له ذاتٌ، لكنْ تَختلفُ الذَّاتُ هَذِه عنْ هذِه، فالقيامُ بالنَّفسِ ليسَ المقصودُ بِه الاستغناءَ عنِ الغيرِ؛ لأَنَّ المخلوقَ لا يُمكنُ أَنْ يَستغنِيَ عنِ اللهِ، لكنَّ المرادَ بالقيامِ بالنَّفسِ أَنَّه ليس عرَضًا يَقومُ بغيرِه؛ لأَنَّنا نَعرفُ أَنَّ الموجودَاتِ إِمَّا أَعيانٌ قائمةٌ بنفسِها، وإِمَّا أَعراضٌ وصفاتٌ قائمةٌ بغيرِها.

ومُرادُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ القيامُ بالنَّفسِ، أَيِ: الأَعيان.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: قَوْلُـهُمْ: «وَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ» وَهَذَا أَشْهَرُ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ عِنْدَهُمْ، وَيَعْنُونَ بِهِ أَنَّ خَالِقَ العَالَمِ وَاحِدٌ، وَيَظُنُّونَ أَنَّ هَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ المَطْلُوبُ، وَأَنَّ هَذَا مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) فَيَجْعَلُونَ مَعْنَاهَا لَا قَادِرَ عَلَى الِاخْتِرَاعِ إِلَّا اللهُ[١].

---

[١] يَجبُ للهِ تعالى مِنْ صفاتِ الكمالِ العِلْم، فالذِي يَرَى أَنَّ إِثباتَ هَذَا يَستلزِمُ التَّشبيهَ، فإِنَّ هَذَا المرادَ لا يَمنعُ هَذَا القَولَ؛ لأَنَّ هَذَا القول عَلَى رأيهم تَشبِيهٌ.

وعَلَى هَذَا: فيَكونُ هَذَا المرادُ يُقرُّ القولَ البَاطِلَ، وهو نَفْيُ الصِّفاتِ، بِناءً عَلَى أَنَّ إِثباتَ الصِّفاتِ يَستلزمُ التَّشبيهَ، فإِذا قَالُوا: واحِدٌ فِي صِفاتِه لا شبيهَ لَه. وكانوا يُخاطبُونَ مَنْ يَرَى أَنَّ إِثباتَ أَي صِفةٍ يَستلزِمُ التَّشبيهَ، فمِعْنَى ذَلِك أَنَّهم لمْ يَنْفُوا هَذَا البَاطِلَ.

وكلُّ الطَّوائفِ المُخالِفة يرونَ أَنَّ الإِثباتَ يَستلزمُ التَّشبِيه، فإِذا قَالُوا: واحدٌ فِي صِفاتِه لا شَبيهَ لَه. لزِمَ مِنْ هَذَا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ إِثباتَ الصِّفةِ يَستلزِمُ التَّشبيهَ؛ لزِمَ مِنْ ذَلِك التَّعطيلُ ونَفْيُ الصِّفاتِ، فصارَ هَذَا القَولُ الباطلُ فِي نفسِه؛ يُقِرُّ القولَ الباطلَ الآخَر، الذِي يَقولُ: إِنَّ إِثباتَ الصِّفاتِ يَستلزِمُ التَّشبِيه.

وبِناءً عَلَى ذَلِك نَقولُ لـهم: لا تُثبِتُوا الصِّفةَ لأَنَّ الإِثباتَ يَستلزِمُ التَّشبيهَ؛ إِذَنْ: نَفْيُ الصِّفاتِ تَوحِيدٌ عِنْد هَؤُلَاءِ الذِين زَعَمُوا أَنَّ التَّوحيدَ لا يَمنعُ مِنَ التَّعطيلِ، وعِنْد مَنْ يَرى أَنَّ إِثباتَ الصِّفاتِ يَستلزمُ التَّشبِيه.

وإِذا قُلنَا: إِنَّ اللهَ واحدٌ فِي صِفاتِه لا شَبيهَ له. وجاءتْ طائفةٌ مِنَ الطَّوائفِ تَقولُ: إِثباتُ الصِّفاتِ تَشبيهٌ. لزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ نَنفِيَ الصِّفةَ؛ لأَنَّ إِثباتَها تَشبيهٌ، وحينئذٍ يَكونُ التَّوحيدُ نَفْيَ الصِّفاتِ.

إِذَنِ: التَّوحيدُ عِنْد الجَهْمِيَّةِ والفلاسِفةِ والمعْتَزِلةِ، وغُلاتِهم وغُلاةِ الغلاةِ نَفْيُهم التَّوحيدَ.

وقولـهُم: «**واحدٌ فِي أَفعالِه لا شريكَ لَه**» إِذا سمعتَ هَذَا الكلامَ تَقولُ: ما أَحسنَ هَذَا الكلامَ! ولـهَذَا نَجِدُهُم يُركِّزُونَ عَلَى تَوحيدِ الرُّبُوبيَّةِ الذِي أَقرَّ بِه المشرِكونَ، ولـمْ يُنكرْه أَحدٌ مِنَ العُقلاءِ.

وهنا يَقولُون: «**اللهُ واحدٌ فِي أَفعالِه لا شَريكَ لَه**» يَعنُونَ بِه: أَنَّ خالقَ العالَمِ واحدٌ، ويَحتجُّونَ بذَلِك بِما يَذكرونَه مِنْ دَلَالَة التَّمانُعِ وغيرِها.

ودَلَالَةُ التَّمانعِ معناها: امْتَنَعَ كذا لامتِناعِ كذَا، قَالَ تَعالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، فلمْ تفسُدَا، إِذنْ فليسَ فِيهما آلهةٌ غيرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فامْتَنَعَ تَعدُّدُ الآلهةِ لامْتِناعِ الفَسَادِ.

ولما كانتِ السَّمواتُ والأَرضُ قائمةً مُنتظمةً فِي غايةِ الانتظامِ، دلَّ هَذَا عَلَى أَنَّه ليسَ فِيهما إِلَّا إِلهٌ واحدٌ؛ لأَنَّه لو كانَ فِيهما إِلهانِ لفسَدتَا.

والفسَادُ أَنَّ كلَّ واحدٍ مِنْ هذينِ الإِلهينِ يَنفردُ بما خَلقَ.

ونحنُ نُشاهدُ الآنَ نظامَ العالَمِ واحدٌ، فتَعينَ أَنْ يَكونَ الخالقُ واحدًا.

ووجْهٌ آخرُ: قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١].

إِذَنْ: لو كانَ معَه إِلهٌ، لذهبَ كلُّ إِلهٍ بِما خلَقَ، ولعَلَا بعضُهم عَلَى بِعضٍ؛ فدلَّ عَلَى أَنَّه ليسَ مع اللهِ إِلهٌ آخرُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا خطأٌ مِنْ وَجهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا الَّذِي قَرَّرُوهُ قَدْ أَقَرَّ بِهِ المُشْرِكُونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا للهِ شَرِيكًا فِي أَفْعَالِهِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت:٦١]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَكُونُوا مُوَحِّدِينَ، بَلْ هُمْ مُشْرِكُونَ بِدَلَالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ المَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ؛ لِكَوْنِهِمْ أَنْكَرُوا تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ؛ وَقَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]؛ وَلِهَذَا قَاتَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مُسْتَبِيحًا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ وَنِسَاءَهُمْ.

الثَّانِي: أَنَّ تَفْسِيرَهُمْ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بِهَذَا التَّفْسِيرِ الَّذِي ذَكَرُوهُ، أَيْ: أَنَّهُ لَا قَادِرَ عَلَى الاِخْتِرَاعِ إِلَّا اللهُ، يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ اللهَ وَحْدَهُ هُوَ القَادِرُ عَلَى الاِخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ فَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَعَصَمَ دَمَهُ وَمَالَهُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَفْسِيرَهَا بِهَذَا المَعْنَى بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِمَا عَرَفَهُ المُسْلِمُونَ مِنْهَا؛ فَإِنَّ تَفْسِيرَهَا الصَّحِيحَ: أَنْ لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا اللهُ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَعْرِفُهُ المُسْلِمُونَ مِنْ مَعْنَاهَا، بَلْ وَالمُشْرِكُونَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦].

وَكَانُوا لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنِ الإِقْرَارِ بِقُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الخَالِقُ وَحْدَهُ، وَلَا يَدَّعُونَ أَنَّ آلِهَتَهُمْ تَخْلُقُ شَيْئًا، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ المُشْرِكِينَ أَعْلَمُ وَأَفْقَهُ

بِمَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ[١]، وَأَنَّ غَايَةَ مَا يُقَرِّرُهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، الَّذِي لَا يُخَلِّصُ الإِنْسَانَ مِنَ الشِّرْكِ، وَلَا يَعْصِمُ بِهِ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَلَا يَسْلَمُ بِهِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ[٢].

---

[١] هم يَقولُونَ: لا إِلهَ إِلَّا الله. أَي: لا قَادرَ عَلَى الصُّنْعِ إِلَّا الله، وما قالُوا: لا يَصنعُ. فقدْ يَكونُ «قادرًا» ولكنَّه لا يَصنعُ، وهَذَا خطأٌ فِي أَصلِ المعْنَى، وخَطأٌ فِي تَفصيلِ المعْنَى.

ففِي أَصلِ المعْنَى؛ لأَنَّهم إِذا قَالُوا: لا إِلهَ إِلَّا الله. أَي: لا قادرَ عَلَى الصُّنْعِ إِلَّا الله، صارَ المشرِكونَ مُوحِّدينَ؛ لأَنَّ المشْرِكينَ يَقولُونَ: لا قادرَ عَلَى الصُّنعِ ولا يَصنعُ إِلَّا الله، قَالَ تَعالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥].

وهَذَا لا شكَّ أَنَّه قولٌ باطِلٌ، قَالَ الله تَعالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦]، ولو كانَ مَعْنَى (لا إِلَه إِلَّا الله): لا قادِرَ عَلَى الصُّنْعِ إِلَّا الله؛ فإِنَّهم لا يَستكبرُونَ، بل يُقِرُّونَ بِه.

[٢] قوله: **«وأَنَّ غايةَ ما يُقرِّرُه هَؤُلَاءِ المتكلِّمُونَ مِن التَّوحيدِ، تَوحيدُ الرُّبُوبيةِ..»**:

أَمَّا تفسيرُهم تَوحيدَ الأُلُوهيَّةِ بتوحيدِ الرُّبُوبيَّةِ؛ فهو باطلٌ أَصلًا.

ولكنْ: لا شكَّ أَنَّ الذِي جاءَتْ بِه الرُّسلُ، والذِي دعَتْ إِليهِ قومَها هو توحيدُ الأُلُوهيةِ؛ لأَنَّ هَؤُلَاءِ المبعُوثَ إِليهم يُقِرُّونَ بِتوحيدِ الرُّبُوبيَّةِ.

وَقَدْ سَلَكَ هَذَا المَسْلَكَ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ المُنْتَسِبِينَ إِلَى المَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ، فَكَانَ غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ التَّوْحِيدِ أَنْ يَشْهَدَ المَرْءُ أَنَّ اللهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَلِيكُهُ، وَخَالِقُهُ، لَا سِيَّمَا إِذَا غَابَ العَارِفُ بِمَوْجُودِهِ عَنْ وُجُودِهِ، وَبِمَشْهُودِهِ عَنْ شُهُودِهِ، وَبِمَعْرُوفِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَدَخَلَ فِي فَنَاءِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ بِحَيْثُ يَفْنَى مَنْ لَمْ يَكُنْ وَيَبْقَى مَنْ لَمْ يَزَلْ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الغَايَةَ هِيَ مَا أَقَرَّ بِهِ المُشْرِكُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَهِيَ غَايَةٌ لَا يَكُونُ بِهَا الرَّجُلُ مُسْلِمًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى وَسَادَةِ خَلْقِهِ[١].

---

[١] أَهلُ التَّصوفِ مذهبُهُم مَذهبٌ خَفِيٌّ، فهم يَقولونَ: إِنَّ الإِنْسَانَ بالتَّصوفِ يَصلُ إِلى درجةٍ لا يَشْهَدُ غيرَ اللهِ. فيَقولُونَ: إِنَّ العارِفَ(١) يَصلُ إِلى درجةٍ يَغيبُ بَموجُودِه عنْ وجُودِه.

ومعْنَاه أَنَّ الإِنْسَانَ يَنْسَى نفسَه بالنِّسبةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا يَشْهدُ فِي الكونِ إِلَّا اللهَ.

وهَؤُلَاءِ يَقولُون: نحنُ أَولياءُ اللهِ، الذِين لا نَشهدُ فِي الكونِ إِلَّا اللهَ، أَمَّا الذِين يَشهدُونَ فِي الكونَ ما سِوَى اللهِ؛ فإِنَّ ولايَتَهُم نَاقصةٌ.

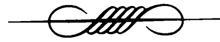
ونحنَ نَقولُ لهم كَما قَالَ شيخُ الإِسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هَذَا لا يَكونُ بِهِ الرَّجلُ مُسْلِمًا، فَضلًا عنْ أَنْ يَكونَ مِنْ أَولياءِ اللهِ.

---

(١) كلمة (العارف) لقب صوفي؛ ولـهَذَا إذا وجدت عَلَى الكتاب: هَذَا تصنيف العارف. فاعلم أن هَذَا صوفي. (الشارح)

ومِنْ ثَمَّ صارَ الواحدُ مِنْهم لا يَتقيَّدُ بالشَّرعِ؛ لأَنَّه يَشهدُ مقامَ الرُّبوبيَّةِ فقط، فيُحلُّون لأَنْفسِهم ما حرَّمَ اللهُ عَلَى غيرِهم، حَتَّى إِنَّ الواحدَ مِنْهم يَدَّعِي أَنَّه يَحلُّ له أَنْ يَتزوجَ مَن شاءَ مِنَ النِّساءِ وبدونِ وليٍّ، وبدونِ رضًا، وبدونِ مَهْرٍ، وبدونِ عددٍ، وبدونِ عِدَّةٍ، فمتَى ما اشتَهَى؛ ذهبَ للرجلِ وقال: تَزوجتُ ابنتَكَ بدونِ أَيِّ شَيءٍ.

وهذا خَطَأٌ وباطلٌ لا أَصلَ لَه ولا أَساسَ.



فَصْلٌ

فِي الفَنَاءِ وأَقْسَامِهِ

الفَنَاءُ لُغَةً: الزَّوَالُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧][١].

وَفِي الِاصْطِلَاحِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: دِينِيٌّ شَرْعِيٌّ وَهُوَ الفَنَاءُ عَنْ إِرَادَةِ السِّوَى، ....

---

[١] قولُه تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا﴾ أَي: مَن عَلَى الأَرضِ زائلٌ.

وقولُه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾: قَالَ بعضُ العلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: ينبَغِي أَنْ يَصلَ قولَه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ بقولِه: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾؛ وذَلِك ليَظهرَ الكمالُ فِي بقاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كقولِه تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]؛ لأَنَّ كمالَ البقاءِ إِنَّما يَظهرُ ويَتبينُ إِذا كانَ الآخرُ يَفْنَى؛ لأَنَّ مُجَرَّدَ أَنْ نَقولَ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ لا يَدلُّ عَلَى كمالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَدلُّ عَلَى نَقصِ المخلوقِ فَقَط، فإِذَا وُصِلَ بقولِه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾؛ عُرِفَ تمامُ كمالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولكنْ معروفٌ عِنْدَ أَهلِ العِلمِ، أَنَّ القولَ الثَّانِيَ وهو اختيارُ الوقوفِ عَلَى رُؤوسِ الآيِ، سواءٌ كانَ ما بعدَها له تَعلُّقٌ بِها أَم لا، حَتَّى إِنَّهم يَقولُون: يَحسنُ أَنْ نَقولَ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:٤]، ونَقِفُ ثُمَّ نَقولُ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٥].

أَيْ: عَنْ إِرَادَةِ مَا سِوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِحَيْثُ يَفْنَى بِالإِخْلَاصِ للهِ عَنِ الشِّرْكِ، وَبِشَرِيعَتِهِ عَنِ البِدْعَةِ، وَبِطَاعَتِهِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَبِالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ عَنِ التَّعَلُّقِ بِغَيْرِهِ، وَبِمُرَادِ رَبِّهِ عَنْ مُرَادِ نَفْسِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَغِلُ بِهِ مِنْ مَرْضَاةِ اللهِ عَمَّا سِوَاهُ[١].

وَحَقِيقَتُهُ: انْشِغَالُ العَبْدِ بِمَا يُقَرِّبُهُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَمَّا لَا يُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ وَإِنْ سُمِّيَ فَنَاءً فِي اصْطِلَاحِهِمْ.

وَهَذَا فَنَاءٌ شَرْعِيٌّ بِهِ جَاءَتِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتِ الكُتُبُ، وَبِهِ قِيَامُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَصَلَاحُ الآخِرَةِ وَالدُّنْيَا[٢]، ....

---

[١] قولُه: «**الأَولُ: دِينِيٌّ شَرعِيٌّ، وهو الفناءُ عنْ إِرادةِ السِّوَى، أَي: عنْ إِرادةِ ما سِوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ...**»: الواقِعُ أَنَّ تَسميةَ هَذَا فناءً إِنَّما هو مِنْ بابِ المسايَرةِ، وإِلَّا فلا حَاجةَ إِلى أَنْ نُسَمِّيَ هَذَا فَنَاءً، بل نُسمِّيهِ عِبادَةً، لكنْ مِنْ بابِ المسايرةِ لهؤُلَاءِ الصُّوفِيَّةِ تَكلَّمَ شيخُ الإِسلامِ بهَذَا الكلامِ، وتَكلَّمَ عنْ أَنَّ هَذَا يُسمَّى فَناء.

[٢] **حقِيقةُ الفنَاءِ**: أَنَّه انشغالُ العبدِ بِما يُقرِّبُه إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، إِنْ سُمِّيَ فناءً عَلَى اصطِلاحِهم.

ولو سَأَلَ سَائلُ: ما هو الفَناءُ الدِّينِيُّ الشَّرْعِيُّ؟

والجوَابُ: هو الفناءُ مِنْ إِرادةِ السِّوَى(١)، بِمَعْنَى أَنَّكَ لا تُريدُ سِوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي عبادتِه، ومِنَ المعلومِ أَنَّ مَنْ لا يُريدُ إِلَّا اللهَ؛ فسوفَ تَستلزِمُ هَذِه الإِرادةُ أَمرينِ:

١- الإِخلاصَ. ٢- والمتَابعةَ.

---

(١) لفظ (السِّوَى) هَذَا من باب الموافقة عَلَى اصطلاحاتهم وتعبيراتهم. (الشارح)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإسراء:١٩][١]، وَقَالَ: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل:٩٧][٢]، ....

لأَنَّ شَخْصًا يقولُ: أَريدُ اللهَ. ويُشرِكُ بِه، نَقولُ: أَنتَ كاذِبٌ.

وشَخصٌ يَقولُ: أَنا أُريدُ اللهَ. ويَسلُكُ غيرَ شريعتِه، نَقولُ: أَنتَ كاذبٌ؛ لأَنَّ مَن أَرادَ شيْئًا سَلكَ الطَّريقَ الموصِّلَ إِليه.

فنَقولُ: إِذا كنتَ صادِقًا فِي أَنَّكَ فَنِيتَ عنْ إِرادةِ السِّوَى؛ فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ عملُكَ مَبْنِيًّا عَلَى الإِخْلاصِ والمتابعةِ.

وقولُه: «وحقِيقتُه»: الضَّميرُ يَعودُ عَلَى الفناءِ الشَّرعِيِّ.

[١] ولا يَكونُ السَّعْيُ مَشكورًا إِلَّا بهَذِه الشُّروطِ الثَّلاثةِ:

١- أَرادَ الآخرَةَ.

٢- سَعَى لها سَعْيَها.

٣- وهو مُؤمِنٌ.

لأَنَّه قدْ يُريدُ الآخرةَ ويَسْعَى لها سَعْيَها، لكنَّ قلبَّه فِيه شَكٌّ، فهَذَا لا يَكونُ سعيُه مَشْكُورًا.

[٢] قولُه تَعَالَى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ [النحل:٩٧]، اشترط اللهُ الإِيمانَ؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعملُ عملًا صالحًا، ولكنَّه ليسَ بمؤمنٍ كالمنافِقِينَ مَثلًا، فالمنَافقُ يَعملُ عملًا صَالحًا لكنَّه ليسَ بِمُؤمنٍ فلا يَنفعُه.

وَقَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٢٢][١]، ....

وقولُه: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل:٩٧]، ولمْ يَقلْ: فلنُوسِّعنَّ له فِي الرِّزق؛ لأنَّ المقْصُودَ الحياةُ الطَّيبةُ، سواءٌ كانَ الرِّزقُ واسِعًا أَمْ ضَيِّقًا.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٧]، وهَذَا فِي الآخرةِ، يُجْزَوْنَ بأَحسنِ ما كانوا يَعمَلُون، حَتَّى إذا كانَ العملُ فِيهِ تَقْصِيرٌ يُرفعُ لَه ويُكمَّل.

[١] الآيةُ الثَّالِثةُ وهِي قولُه تَعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الرعد:٢٢]، فهم صَبرُوا عَلَى الأَقدارِ المؤلِـمَةِ التِي لا تُلائمُ النَّفسَ، وعنِ المعصِيةِ التِي تَدعُو إِلَيْها النَّفسُ الأَمَّارةُ بالسُّوءِ، وعَلَى طاعةِ اللهِ التِي تَنْفُرُ مِنْها النَّفسُ الأَمَّارةُ بالسُّوءِ، فهُم صبَّرُوا أَنفسَهم عَلَى هَذِه الأُمورِ الثَّلاثةِ.

وأَفضلُها: الصَّبرُ عَلَى الطَّاعةِ، ثُمَّ الصَّبرُ عنِ المعصِيةِ، ثُمَّ الصَّبرُ عَلَى الأَقدارِ.

وقولُه: ﴿وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾: فِي مُعاملةِ اللهِ، فإِذا فَعلُوا سيِّئَةً أَعقبُوها بالتَّوبةِ إِلى اللهِ، والرُّجوعِ إِليْه، وكثرةِ العَملِ الصَّالحِ، فَدَرَؤوا السَّيِّئَةَ بهَذِه الحسنةِ.

وكذَلِك بالنِّسبةِ لمعاملةِ المخلُوقينَ، إِذا أَساءَ إِليهم أَحدٌ قابلُوه بالإِحسانِ، كما قَالَ النَّبيُّ ﷺ للذِي سأَلَه فقال: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ لِي قَرَابَةً أَصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونِي، وأَحْلُمُ عَنْهُمْ وَيَجْهَلُونَ عَلَيَّ، وأُحْسِنُ إِلَيْهِمْ، ويُسِيئُونَ إِلَيَّ. فَقَالَ: «إِنْ كَانَ كَمَا تَقُولُ فَكَأَنَّمَا تُسِفُّهُمُ الملَّ، وَلَا يَزَالُ مَعَكَ مِنَ اللهِ ظَهِيرٌ عَلَيْهِمْ مَا دُمْتَ عَلَى ذَلِك»(١)

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٨).

وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [المنافقون:٩][١].

وَهَذَا هُوَ الذَّوْقُ الإِيمَانِيُّ الحَقِيقِيُّ الَّذِي لَا يُعَادِلُهُ ذَوْقٌ، فَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، ....

و(الملُّ) أَيِ: الرمادُ الحارُّ، أَي: كأَنَّما تُطعِمُهم الرَّمادَ الحارَّ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ أَيِ: العُقْبَى الحمِيدةُ وهي الجنَّة، ويُمكنُ أَنْ تُحملَ عَلَى ما هو أَعمُّ، عَلَى عُقبَى الداريْنِ فِي الدُّنيا، وأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُمكِّنُ لهم فِي الأَرضِ ويَستخلفُهم فِيها.

[١] أَمَّا عنِ الآيةِ الرَّابعة فقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون:٩]، أَي: لا تَنْشَغِلُوا بِها عنْ ذِكرِ اللهِ، ولكن انشغِلُوا بِها لذكرِ اللهِ، ويُمكنُ أَنْ يَكونَ انشغَالُك بأَولادِك وأَمْوالِك مِنْ ذِكرِ اللهِ، فقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لأَهْلِي»(١)، لكنْ لا تَشْغَلُكَ عنْ ذِكرِ اللهِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾ أَيِ: التَّلَهِّي بالأَموالِ والأَولادِ عنْ ذِكرِ اللهِ، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ حَتَّى ولو رَبِحَ المالَ رِبْحًا عظِيمًا فهو خَاسِرٌ؛ لأَنَّه فَوَّتَ ثَوابًا عَظِيمًا بالطَّاعةِ.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٥)، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب حسن معاشرة النساء، رقم (١٩٧٧).

وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»(١)، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ العَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أَنَّ النَّبِيَّ** ﷺ **قَالَ: «ذَاقَ طَعْمَ الإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ** ﷺ **رَسُولًا»(٢)** [١].

---

[١] فِي هَذَيْنِ الحديثَيْنِ إثباتُ الذَّوْقِ؛ لقولِه في الحديثِ الأَولِ: **«ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمَان»** هَذَا ذَوْقٌ؛ **والثَّانِي:** **«ذَاقَ طَعْمَ الإِيمَان»** فهَذَا هو الذَّوْقُ الإِيمانِيُّ الحقِيقِيُّ، أَنْ يَجِدَ الإِنْسَانُ بطاعةِ اللهِ تَعَالَى ذَوْقًا وحَلاوةً يَنْسَى بِها كلَّ شَيْءٍ.

فالأَولُ يَقولُ: أَنْ يَكونَ اللهُ ورسُولُه أَحبَّ إِلَيْه مِمَّا سِواهُما، والمحبَّةُ تَكونُ فِي القَلبِ، وهِي التِي تَحملُ الإِنْسَانَ عَلَى الفِعلِ أَوِ التَّرْكِ.

ولهَذَا قَالَ بعضُ العُلماءِ: إِنَّ مَدارَ كلِّ شَيءٍ على المحبَّةِ؛ لأَنَّ المحبَّةَ هِي التِي تُحرِّكُ فِي الوَاقِعِ، إذْ تُحبُّ الشَّيءَ فتَعملُ لَه، وتُحبُّ عدمَه فتَعملُ ضِدَّهُ، فهِي -فِي الواقِعِ- المحَرِّكَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، لا فِي أُمورِ الدِّينِ ولا فِي أُمورِ الدُّنْيا.

فإِذا كانَ اللهُ ورسولُه أَحبَّ للإِنْسَانِ مِمَّا سِواهُما؛ فهَذَا يَستلزِمُ أَنْ يُقدِّمَ محبَّةَ اللهِ ورسولِه عَلَى كلِّ شَيءٍ، ومعَ هَذَا إِذا أَحبَّ اللهَ ورسولَه، وأَحبَّه اللهُ ورسولُه؛ أَحبَّه كلُّ شَيءٍ.

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ العَبْدَ قَالَ لِجِبْرِيلَ: قَدْ أَحْبَبْتُ فُلانًا فَأَحِبَّهُ. فِيحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلانًا فَأَحِبُّوهُ.**

---

(١) رواه البُخَارِيُّ: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان رقم (١٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان رقم (٤٢، ٤٣).

(٢) رواه مسلم: كتاب الإيمان، باب ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا رقم (٣٤).

القِسْمُ الثَّانِي: صُوفِيٌّ بِدْعِيٌّ وَهُوَ: الفَنَاءُ عَنْ شُهُودِ السِّوَى، أَيْ: عَنْ شُهُودِ مَا سِوَى اللهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ بِمَا وَرَدَ عَلَى قَلْبِهِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ وَضَعْفِهِ عَنْ تَحَمُّلِ هَذَا الوَارِدِ وَمُقَاوَمَتِهِ غَابَ عَنْ قَلْبِهِ كُلُّ مَا سِوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فَفَنِيَ بِهَذِهِ الغَيْبُوبَةِ عَنْ شُهُودِ مَا سِوَاهُ، فَفَنِيَ بِالمَعْبُودِ عَنِ العِبَادَةِ وَبِالمَذْكُورِ عَنِ الذِّكْرِ، حَتَّى صَارَ لَا يَدْرِي أَهُوَ فِي عِبَادَةٍ وَذِكْرٍ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ غَائِبٌ عَنْ ذَلِكَ بِالمَعْبُودِ وَالمَذْكُورِ؛ لِقُوَّةِ سَيْطَرَةِ الوَارِدِ عَلَى قَلْبِهِ[1].

فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرْضِ»(١).

فعَلَى هَذَا نَقولُ: يَجِبُ إِذا أَردتَ أَنْ تَصلَكَ حلاوةُ الإِيمانِ، أَنْ يَكونَ اللهُ ورسولُه أَحبَّ إِليكَ مِمَّا سِواهُما، وبِمحبَّةِ اللهِ يَكونُ الإِخْلاصُ، وبِمحبَّةِ الرَّسولِ ﷺ تكونُ المتَابَعةُ.

إِذَنْ: محبَّةُ اللهِ تَستلزِمُ الإِخلاصَ للهِ، ومحبَّةُ الرَّسولِ تَستلزِمُ متابعتَه.

ونَضرِبُ لِهَذا مَثلًا: لو أَنَّ شَخصًا قَالَ قَولًا يُخالِفُ الحديثَ، فأَنتَ إِنْ كنتَ تُحبُّ الرَّسولَ ﷺ أَحبَّ مِنْ هَذا الشَّخصِ؛ فلا بُدَّ أَنْ تَتَّبعَ الرَّسولَ ﷺ، لكنْ إِذا كنتَ تحبُّ هواكَ أَكثرَ مِن الرَّسولِ ﷺ؛ يُمكنُ أَنْ تَتَّبعَ هَذا الرَّجُلَ.

الخُلاصَةُ: أَنَّه بمحبَّةِ الرَّسولِ ﷺ تَتحقَّقُ المتَابعَةُ، فإِذا تَحقَّقتْ محبَّةُ اللهِ؛ تَحقَّقَ لكَ الإِخلاصُ، وبالإِخْلاصِ والمتابعةِ تَذوقُ طَعْمَ الإِيمانِ.

[١] قولهم: «هَذَا فَنَاءٌ باللهِ» أَي: يَفْنَى عنْ كلِّ ما سِوَى اللهِ، حَتَّى وهو يَعبدُ اللهَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٠٣٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أحب الله عبدا حببه إلى عباده، رقم (٢٦٣٧).

وَهَذَا فَنَاءٌ يَحْصُلُ لِبَعْضِ أَرْبَابِ السُّلُوكِ وَهُوَ فَنَاءٌ نَاقِصٌ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ قَلْبِ الفَانِي، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعِ الجَمْعَ بَيْنَ شُهُودِ المَعْبُودِ وَالعِبَادَةِ، وَالآمِرِ وَالمَأْمُورِ بِهِ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ إِذَا شَاهَدَ العِبَادَةَ وَالأَمْرَ اشْتَغَلَ بِهِ عَنِ المَعْبُودِ وَالآمِرِ، بَلْ إِذَا ذَكَرَ العِبَادَةَ وَالذِّكْرَ كَانَ ذَلِكَ اشْتِغَالًا عَنِ المَعْبُودِ وَالمَذْكُورِ[١].

يَفْنَى عنِ العبادةِ، فيَنشغلُ عنْها ولا يَدرِي أَركعَ أَمْ سَجَدَ، أَو قَعدَ أَمْ قَام، أَو حجَّ أَمِ اعتمَرَ؛ لأَنَّ قلبَه -كما يَزعُمُ- مُتعلِّقٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يُشاهدُ غيرَه، فيَغيبُ بمعبودِه عنْ عبادتِه، وبمَذْكورِه عنْ ذِكرِه.

[١] أَي: أَنَّ قلبَه لا يَتَّسعُ لذِكرِ الطَّرفِينِ: العبادةِ والمعبودِ؛ فيَبْقَى هائمًا فيَنشغلُ بالمعبودِ عنِ العبادةِ، وهَذَا نَقصٌ.

وذُكرَ عن بعضِهم، أَنَّه كانَ يَدفنُ ولدَه حزِينًا عليْه، فجعل يَتَبسَّمُ وولدُه ميتٌ، قَالَ شيخُ الإِسلامِ: وهَذَا يَدلُّ عَلَى ضَعفِ قلبِه، إِذْ عجزَ عنْ تَحمُّلِ المصِيبةِ مع الصَّبرِ، ففَرَغَ قلبُه نِهائِيًا، حَتَّى جعلَ يَضحكُ كأَنَّه مَسرُورٌ.

وقد بكى النَّبيُّ ﷺ عَلَى الميت، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفٍ القَيْنِ، وَكَانَ ظِئْرًا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، فَأَخَذَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ، فَقَبَّلَهُ، وَشَمَّهُ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِك وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ الله ﷺ تَذْرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ»، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى، فَقَالَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إِنَّ العَيْنَ تَدْمَعُ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمُ

الثَّانِي: أَنَّهُ يَصِلُ بِصَاحِبِهِ إِلَى حَالٍ تُشْبِهُ حَالَ المَجَانِينِ وَالسَّكَارَى، حَتَّى إِنَّهُ لَيَصْدُرُ عَنْهُ مِنَ الشَّطَحَاتِ القَوْلِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ المُخَالِفَةِ لِلشَّرْعِ مَا يَعْلَمُ هُوَ وَغَيْرُهُ غَلَطَهُ فِيهَا، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي هَذِهِ الحَالِ: «سُبْحَانِي... سُبْحَانِي أَنَا اللهُ... مَا فِي الجُبَّةِ إِلَّا اللهُ، أَنْصِبُ خَيْمَتِي عَلَى جَهَنَّمَ»(١)، وَنَحْو ذَلِكَ مِنَ الهَذَيَانِ وَالشَّطْحِ[١].

الثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا الفَنَاءَ لَمْ يَقَعْ مِنَ المُخْلِصِينَ الكُمَّلِ مِنْ عِبَادِ اللهِ، فَلَمْ يَحْصُلْ لِلرُّسُلِ وَلَا لِلْأَنْبِيَاءِ وَلَا لِلصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ، فَهَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ رَأَى لَيْلَةَ المِعْرَاجِ مِنْ آيَاتِ اللهِ اليَقِينِيَّةِ مَا لَمْ يَقَعْ لِأَحَدٍ مِنَ البَشَرِ، وَفِي هَذِهِ الحَالِ كَانَ ﷺ عَلَى غَايَةٍ مِنَ الثَّبَاتِ فِي قُوَاهُ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ قُوَاهُ الظَّاهِرَةِ: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم:١٧]، وَقَالَ عَنْ قُوَاهُ البَاطِنَةِ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [النجم:١١][٢].

لَمحْزُونُونَ»(٢)، فجمعَ بينَ الصَّبرِ والتَّحمُّلِ والرِّضَا بقَضاءِ اللهِ.

[١] يقولُ: سُبْحانِي سُبْحانِي، أَنا اللهُ. لأَنَّه ذاهبٌ عقلُه مِنْ شدَّةِ الفرَحِ والطَّربِ والفناءِ، ثُمَّ يَقولُ: أَنصِبُ خيْمَتِي عَلَى جهنَّمَ. وهو يَضْرِبُ بِرجْلِه الأَرضَ!

فدِينُه يَصلُ إِلى حدِّ الجنُونِ.

[٢] فهَذَا النَّبيُّ ﷺ شاهدَ الملكوتَ، يَصعدُ بِه جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ سماءٍ إِلى سماءٍ،

---

(١) قائل هذه العبارة أبو يزيد البسطامي. انظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «إنا بك لمحزونون»، رقم (١٢٤١)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، رقم (٢٣١٥).

وَهَا هُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ؛ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَفْضَلُ البَشَرِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ، وَسَادَات أَوْلِيَائِهِمْ، لَمْ يَقَعْ لَهُمْ مِثْلُ هَذَا الفَنَاءِ، وَهَا هُمْ سَائِرُ الصَّحَابَةِ مَعَ عُلُوِّ مَقَامِهِمْ وَكَمَالِ أَحْوَالِهِمْ لَمْ يَقَعْ لَهُمْ مِثْلُ هَذَا الفَنَاءِ.

وَإِنَّمَا حَدَثَ هَذَا فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ، فَوَقَعَ مِنْهُ مِنْ بَعْضِ العُبَّادِ وَالنُّسَّاكِ مَا وَقَعَ، فَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَصْرُخُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصْعَقُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ، وَعُرِفَ هَذَا كَثِيرًا فِي بَعْضِ مَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ[١].

وَمَنْ جَعَلَ هَذَا نِهَايَةَ السَّالِكِينَ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ لَوَازِمِ السَّيْرِ إِلَى اللهِ فَقَدْ أَخْطَأَ.

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّهُ مِنَ العَوَارِضِ الَّتِي تَعْرِضُ لِبَعْضِ السَّالِكِينَ؛ لِقُوَّةِ الوَارِدِ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَضَعْفِهَا عَنْ مُقَاوَمَتِهِ، وَعَنِ الجَمْعِ بَيْنَ شُهُودِ العِبَادَةِ وَالمَعْبُودِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ويُسلِّمُ عَلَى مَنْ سلَّمَ عليه مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ويَرَى صِفَةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويَرَى أَشياءَ عَجِيبَةً؛ ومع ذَلِك كلِّه ما زاغَ بصرُهُ وما طَغَى ورَأَى ما ليسَ واقِعًا، وما تَجاوزَ ما أُذِنَ لَه، وما كذَبَهُ الفُؤادُ، بل أَدركَ الشَّيءَ يَقِينًا.

فالنَّبِيُّ ﷺ كانَ عَلَى كمالِ الأَدبِ ليلةَ المعراجِ، ما زاغَ بصرُه وما طَغَى، وفُؤادُه عَلَى أَصدقِ ما يكونُ، فما كذَبَ الفؤاد ما رَأَى.

[١] ولمْ يُوجدْ هَذَا الفناءُ فِي عهدِ الصَّحابةِ، وكمَا قَالَ الشَّيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّما حدَثَ فِي عَصْرِ التَّابعينَ. فتَجدُ الواحدَ مِنهم مِنْ شِدَّةِ ما يَجدُ يُصرعُ، وبعضُهُمْ يَموتُ مِنْ شِدَّةِ ما فِي قلبِه لا يَتحمَّلُ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: فَناءٌ إِلْحادِيٌّ كُفْرِيٌّ وَهُوَ: الفَناءُ عَنْ وُجُودِ السِّوَى، أَيْ: عَنْ وُجُودِ مَا سِوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بِحَيْثُ يَرَى أَنَّ الخَالِقَ عَيْنُ المَخْلُوقِ، وَأَنَّ المَوْجُودَ عَيْنُ المُوجِدِ، وَلَيْسَ ثَمَّةَ رَبٌّ وَمَرْبُوبٌ، وَخالِقٌ وَمَخْلُوقٌ، وَعابِدٌ وَمَعْبُودٌ، وَآمِرٌ وَمَأْمُورٌ، بَلِ الكُلُّ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَعَيْنٌ وَاحِدَةٌ.

وَهَذَا فَناءُ أَهْلِ الإِلْحَادِ القَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الوُجُودِ كَابْنِ عَرَبِي، وَالتِّلِمْسَانِيِّ، وَابْنِ سَبْعِينَ، وَالقُونَوِيِّ، وَنَحْوِهِمْ.. وَهَؤُلَاءِ أَكْفَرُ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَؤُلَاءِ جَعَلُوا الرَّبَّ الخَالِقَ عَيْنَ المَرْبُوبِ المَخْلُوقِ، وَأُولَئِكَ النَّصَارَى جَعَلُوا الرَّبَّ مُتَّحِدًا بِعَبْدِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ بَعْدَ أَنْ كَانَا غَيْرَ مُتَّحِدَيْنِ[١].

---

[١] الفناءُ الشَّرعِيُّ، فناءٌ عنْ إرادةِ الاستِواءِ.

والثَّانِي الصُّوفِي، وهو فَناءٌ عنْ شُهُودِ السِّوَى.

والثَّالِثُ الكُفْرِيُّ، وهو فَناءٌ عنْ وجودِ الاستواءِ، أَي: أَنَّ الشَّيءَ كلَّه واحِدٌ، والكونُ والرَّبُ كلُّه واحِدٌ.

فهَؤُلَاءِ يَقولُونَ: الخالقُ والمخلوقُ شَيءٌ واحِدٌ.

فالرَّبُّ مثلًا هو البَعيرُ، وهو الحِصَانُ، وهو ما أَقْذَرُ مِنْ ذَلِك، كلُّ المخلوقاتِ هِي الخَالِقُ.

والنَّصارَى قَالُوا: إِنَّ الرَّبَّ حلَّ فِي عِيسَى، فكانَ واحدًا أَوَّلًا وعِيسَى واحِدًا، ثُمَّ اتَّحدا.

الثَّانِي: أَنَّ هَـؤُلَاءِ جَعَلُـوا اتِّحَادَ الـرَّبِّ سَارِيًا فِي كُلِّ شَيْءٍ: فِي الكِـلَابِ، وَالخَنَازِيـرِ، وَالأَقْـذَارِ، وَالأَوْسَاخِ، وَأُولَئِكَ النَّصَارَى خَصُّـوهُ بِمَنْ عَظَّمُـوهُ كَالمَسِيحِ[١].

وَتَصَوُّرُ هَذَا القَوْلِ كَافٍ فِي رَدِّهِ، إِذْ مُقْتَضَاهُ: أَنَّ الرَّبَّ وَالعَبْدَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالآكِلَ وَالمَأْكُولَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالنَّاكِحَ وَالمَنْكُوحَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالخَصْمَ وَالقَاضِيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالمَشْهُودَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَالشَّاهِدَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا غَايَةُ مَا يَكُونُ مِنَ السَّفَهِ وَالضَّلَالِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَيُذْكَرُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي ابْنَهُ وَيَدَّعِي أَنَّهُ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ[٢]، فَقَبَّحَ اللهُ طَائِفَةً يَكُونُ إِلَهُهَا الَّذِي تَعْبُدُهُ هُوَ مَوْطُوءَهَا الَّذِي تَفْتَرِشُهُ.

وَقَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى فِي النُّونِيَّةِ عَنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ:

فَالقَوْمُ مَا صَانُوهُ عَنْ إِنْسٍ وَلَا ... جِـنٍّ وَلَا شَـجَرٍ وَلَا حَيَـوَانِ

لَكِنَّـهُ المَطْعُـومُ وَالمَلْبُـوسُ وَال ... مَشْـمُومُ وَالمَسْـمُوعُ بِـالآذَانِ

وَكَذَاكَ قَالُوا إِنَّـهُ المَنْكُـوحُ وَال ... مَذْبُوحُ بَلْ عَـيْنُ الغَـوِيِّ الـزَّانِي

إِلَى أَنْ قَالَ:

هَذَا هُـوَ المَعْبُـودُ عِنْـدَهُمُ فَقُـلْ ... سُـبْحَانَكَ اللَّهُـمَّ ذَا السُّـبْحَانِ

---

(١) راجع مجموع الفتاوى لابن قاسم (٢/ ١٧٢). (الشارح)

(٢) راجع مجموع الفتاوى لابن قاسم (٢/ ٣٧٨). (الشارح)

يَـا أُمَّـةً مَعْبُودُهَـا مَوْطُوؤُهَـا ... أَيْـنَ الإِلَـهُ وَثَغْـرَةُ الطَّعَّـانِ

يَا أُمَّـةً قَـدْ صَـارَ مِـنْ كُفْرَانِهَـا ... جُـزْءًا يَسِـيرًا جُمْلَـةُ الكُفْـرَانِ[١]

[١] لأَنَّه صَارَ (جُمْلَة الكفْرَانِ) جُزءًا يَسِيرًا مِنْه، وهَذَا لا يَخفَى عَلَى أَحدٍ بُطَلانُه، فالزَّوجُ والزَّوْجَةُ شَيءٌ واحِدٌ، والقَاضِي والخَصْمُ شَيءٌ واحدٌ، وإِذا ضَربْتَ ابنَكَ للتَّأْديبِ فقد ضَربتَ نفسَكَ؛ لأَنَّكَ أَنتَ هُو.

وهذا كلُّه سَفَهٌ وضَلالٌ لا يَقبلُه عَقْلٌ ولا دِينٌ.



فَصْلٌ

وَلَا يَتِمُّ الإِسْلَامُ إِلَّا بِالبَرَاءَةِ مِمَّا سِوَاهُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ الخَلِيلِ ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف:٢٦-٢٨][١].

وَبَيَّنَ أَنَّ لَنَا فِيهِ أُسْوَةً حسنَةً فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الممتحنة:١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة:٥١-٥٢][٢].

---

[١] قولُه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ﴾ أَي: بَرِيءٌ، لكِن (بَرَاءٌ) أَعظمُ مِنْ (بَرِيءٌ)؛ لأَنَّ (بَرِيءٌ) اسمُ فَاعِلٍ، وأَمَّا (بَرَاءٌ) فصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ وَهِي أَبْلَغُ.

وقولُه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ هَذَا الاستِثْنَاءُ إِنْ كانَ قومُه يَعبدونَ اللهَ ويَعبدُونَ غيرَه؛ فهو مُتَّصِلٌ، وإِنْ كانُوا لا يَعبدُونَ اللهَ؛ فَهُو مُنْقَطِعٌ.

[٢] قولُه تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ أَي: شكٌّ فِي وعْدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:٢٢].

وَالبَرَاءَةُ نَوْعَانِ:

الأَوَّلُ: بَرَاءَةٌ مِنْ عَمَلٍ.

الثَّانِي: بَرَاءَةٌ مِنْ عَامِلٍ.

فَأَمَّا البَرَاءَةُ مِنَ العَمَلِ: فَتَجِبُ مِنْ كُلِّ عَمَلٍ مُحَرَّمٍ سَوَاءٌ كَانَ كُفْرًا أَمْ دُونَهُ، فَيَبْرَأُ المُؤْمِنُ مِنَ الشِّرْكِ، وَالزِّنَا، وَشُرْبِ الخَمْرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يَرْضَاهُ وَلَا يُقِرُّهُ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّ الرِّضَا بِذَلِكَ أَوْ إِقْرَارَهُ أَوِ العَمَلَ بِهِ مُضَادَّةٌ للهِ تَعَالَى، وَرِضًا بِمَا لَا يَرْضَاهُ.

وَأَمَّا البَرَاءَةُ مِنَ العَامِلِ: فَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ كُفْرًا وَجَبَتِ البَرَاءَةُ مِنْهُ بِكُلِّ حَالٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لِـمَا سَبَقَ مِنَ الآيَاتِ الكَرِيمَةِ؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَتَّصِفْ بِمَا يَقْتَضِي وَلَاءَهُ.

وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ دُونَ الكُفْرِ وَجَبَتِ البَرَاءَةُ مِنْهُ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، ....

﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ﴾ أَي: فِي مَوَدَّتِهم ومُوالاتِهم، يَحتجُّونَ بقولِهم: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ﴾: فلا نَجدُ ما يَسُرُّنَا.

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ أَي: بالنَّصرِ، ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ أَي: أَنْ يأْخُذَهُم بِشيءٍ لا طاقةَ للبَشرِ بِه، ﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾.

فَيُوَالِي بِمَا مَعَهُ مِنَ الإِيمَانِ وَالعَمَلِ الصَّالِحِ، وَيَتَبَرَّأُ مِنْهُ بِمَا مَعَهُ مِنَ المَعَاصِي؛ لِأَنَّ الفُسُوقَ لَا يُنَافِي أَصْلَ الإِيمَانِ، فَقَدْ يَكُونُ فِي الإِنْسَانِ خِصَالُ فُسُوقٍ وَخِصَالُ طَاعَةٍ، وَخِصَالُ إِيمَانٍ، وَخِصَالُ كُفْرٍ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:٩-١٠]، فَجَعَلَ اللهُ تَعَالَى الطَّائِفَتَيْنِ المُقْتَتِلَتَيْنِ إِخْوَةً لِلطَّائِفَةِ المُصْلِحَةِ، وَوَصَفَهُمْ بِالإِيمَانِ مَعَ أَنَّ قِتَالَ المُؤْمِنِ لِأَخِيهِ مِنْ خِصَالِ الكُفْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»(١) وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ الخَصْلَةُ الكُفْرِيَّةُ مُنَافِيَةً لِأَصْلِ الإِيمَانِ وَلَا رَافِعَةً لِلْأُخُوَّةِ الإِيمَانِيَّةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الأُخُوَّةَ الإِيمَانِيَّةَ مُقْتَضِيَةٌ لِلْمَحَبَّةِ وَالوِلَايَةِ، وَيَقْوَى مُقْتَضَاهَا بِحَسَبِ قُوَّةِ الإِيمَانِ وَالِاسْتِقَامَةِ.

وَهَذَا الأَصْلُ -أَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ فِي الإِنْسَانِ خَصْلَةُ إِيمَانٍ، وَخَصْلَةُ كُفْرٍ- هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ، فَتَكُونُ المَحَبَّةُ وَالوِلَايَةُ تَابِعَةً لِمَا مَعَهُ مِنْ خِصَالِ الإِيمَانِ، وَالكَرَاهَةُ وَالعَدَاوَةُ تَابِعَةً لِمَا عِنْدَهُ مِنْ خِصَالِ الكُفْرِ[١].

---

[١] هَذَا ما يُعبَّرُ عنه بالولاءِ والبراء، ويَنْقَسِمُ إلى قِسْمَينِ:

الأَولُ: البَراءةُ مِنَ العمَلِ.

---

(١) رواه البُخَارِيُّ: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «**سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ...**»، رقم (٦٤).

والثَّانِي: البَراءةُ مِنَ العَامِلِ.

أَمَّا البَراءةُ مِنَ العـملِ، فيَجبُ عَلَى كـلِّ مُؤمـنٍ أَنْ يَتبرَّأَ مِنْ كلِّ مَعصِيةٍ، وأَنْ لا يَرضَاهَا، وأَنْ يَتجنَّبَها بقدرِ المسْتطاعِ.

وأَمَّا البَراءةُ مِن العَامِلِ، فإِنْ كانَ لا خيرَ فِيه كالكافِرِ؛ وجَبَتِ البراءةُ مِنْه فِي كلِّ حالٍ؛ لأَنَّه ليسَ فِيه ما يُوالَى عليْه.

وإِنْ كان فَاسِقًا، أَي: أَنَّه مُؤمنٌ لكنَّه معه فِسْقٌ؛ فهُنا نُواليه بِما معه مِنَ الإِيمَانِ والعملِ الصَّالحِ، ونَتبرَّأُ مِنْه بما مَعهُ مِنَ المعْصِيةِ.

فمَثَلًا: إِذا رأَيتَ شخصًا حالِقًا لِحيتَه، فحَلْـقُ اللِّحيةِ نفسُه يَجبُ البراءةَ مِنْه، ولا يَجوزُ الرِّضا بِه، والحالِق مَعه إِيمَانٌ، فيُصلِّي ويُزكِّي ويَصومُ ويَحجُّ، فهو معه إِيمَانٌ، فلا نَتبرأُ مِنْه مُطلقًا ونَقولُ: نحنُ مِنْكَ بُرءَاءُ. ولكنْ نُحبُّه لما معَهُ مِنَ الإِيمَانِ والعملِ الصَّالِحِ، ونكرَهُهُ لما مَعَه مِنَ المعصِيةِ.

فإِذا قَالَ قَائل: كيفَ يُمكنُ أَنْ يَجتمعَ هَذَا وهَذَا؟

نَقولُ: القُرْآنُ يَدلُّ عَلَى هذا، فقِتَالُ المؤمنِ كُفْرٌ، ومع ذَلِكَ إِذا اقْتَتَلتْ طائفتَانِ فهُـما إِخـوانٌ لنا، كـما قَـالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠].

والبَراءةُ مِنَ الكافرينَ تَكونُ بالقلبِ والأَفعالِ والأَقوالِ؛ لأَنَّهم ليسَ فِيهم خيرٌ.

فالموالَاةُ معنَاها: المنَاصَرةُ والأَخذُ باليَدِ، وأَنْ يَكونَ الإِنْسَانُ مَعَهُم عَلَى السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، والصَّوابِ والخَطأ.

ولـهَذَا تَجِدُ الآيَةَ الكريمةَ تَقولُ: ﴿يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، لـمْ يَقلْ: يُحِبُّونَ.

ويُوادُّونَ أَي: يَتعاملُونَ مَعهُم بالمودَّةِ، ويَطْلُبُ وُدَّ هَذَا الكافرِ، ويُسْدِي إِلَيْه وُدَّهُ.

فكلَّما رأَيتَ مِنْ نفسِكَ أَنَّكَ تَطلبُ مودَّتَه؛ فانصرِفْ عنْه، ولا تُلْقِ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ابْتِدَاءً فهَذَا لا يَجوزُ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى عنْ ذَلِك.

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَبْدَؤُوا اليَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ**»(١).



(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، رقم (٢١٦٧).

فَصْلٌ

المُؤْمِنُ مَأْمُورٌ بِفِعْلِ المَأْمُورِ، وَتَرْكِ المَحْظُورِ، وَالصَّبْرِ عَلَى المَقْدُورِ[١]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران:٢٠٠][٢].

---

[١] فِي جانبِ الأَمرِ قَالَ الرَّسولُ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»(١).

وفِي جانبِ النَّهْيِ قال ﷺ: «وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ»(٢)؛ لأَنَّ الاجتنابَ لا يَشُقُّ؛ لأَنَّ ممارسةَ الممنوعِ لا تكونُ إِلَّا لسببٍ، لا لعدمِ القُدرةِ، بل لوجُودِ السَّببِ المُقْتَضِي لفعلِ المحرَّمِ كالاضطِرارِ، كما قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام:١١٩].

وكذَلِك مأْمُورٌ بالصَّبرِ عَلَى المقْدُورِ الذِي لا يُلائمُ النَّفسَ؛ لأَنَّ الذِي يُقدِّرُه اللهُ عَلَى العبدِ: مُلائمٌ ومُؤلِمٌ، والذِي يَحتاجُ إِلى صبْرٍ هو المؤلِمُ، أَمَّا الملائمُ فَهو مُحتاجٌ إِلَى شُكْرٍ، كما قَالَ سُليمانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل:٤٠]، ولمْ يَقلْ: أَأَصبرُ أَم أَتوجَّعُ. لأَنَّ الابتِلاءَ بالنِّعمِ يَحتاجُ إِلى شُكرٍ، والابتلاءُ بِما يُؤلِمُ يَحتاجُ إِلى صَبْرٍ، والإِنْسانُ مأْمورٌ بهَذا وبهَذا.

[٢] استدلَّ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقولِه تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٦٨٥٨).

(٢) التخريج السابق.

وَقَالَ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠][1]، وَقَالَ عَنْ لُقْمَانَ: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان:١٧][2]، وَقَالَ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة:١٥٥].

وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:٢٠٠]، اصْبِرُوا: هَذَا صبرٌ عَلَى المصائبِ وعَلَى الأَوامرِ وعنِ النَّواهِي.

﴿وَصَابِرُوا۟﴾ أَي: تَصبَّرُوا وقاوِمُوا؛ لأَنَّ الصَّبرَ قد لا تَنقادُ لَه النَّفسُ، وتَحتاجُ إِلى مُعاناةٍ، ولهَذَا جاءَ بلفظِ: (صَابِرُوا).

أَمَّا (رابِطُوا) فمعناهُ: أَدِيمُوا الطَّاعَةَ؛ ولهَذَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِسْبَاغُ الوُضُوءِ عَلَى المَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الخُطَا إِلَى المَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ**»(١).

ثُمَّ بيَّنَ اللهُ تعالى النَّتيجةَ لهَذِه الأُمورِ الثَّلاثةِ فقَالَ: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

[١] قولُه تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف:٩٠]، التَّقْوى إِذا أُطلِقَتْ شَمِلَتْ فِعْلَ المأْمورِ وتركَ المحْذُورِ، وإِذا قُرِنتْ بالبِرِّ صارَ البرُّ فعلَ المأْمورِ والتَّقْوى تَركَ المحذُورِ.

وقولُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أَي: إِذَا اتَّقَى وصَبَرَ فإِنَّه مُحسِنٌ، واللهُ لا يُضيعُ أَجرَ المحْسِنينَ.

[٢] وأَمَّا لُقمانُ فقَالَ لابنِه: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان:١٧]، وتأَمَّلْ هَذَا الخطابَ والنِّداءَ اللَّطيفَ، قَالَ ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ بالتَّصغيرِ ترفُّقًا وتلطُّفًا؛ لأَنَّه لا شَكَّ أَنَّ التَّصغيرَ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره، رقم (٢٥١).

وَمَأْمُورٌ فِي جَانِبِ الطَّاعَةِ بِالإِخْلَاصِ وَالِاسْتِغْفَارِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [محمد:١٩][١]، ....

يُوجبُ اللَّطافةَ والحنانَ والرَّأفةَ، ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ﴾؛ لأنَّها عَمُودُ الدِّينِ، فبدأَ بِها أَوَّلًا.

وقولُه: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾: ولمْ يَذكرْ سِوَى إِقامةِ الصَّلاةِ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ إذا أَقامَ الصَّلاةَ فإنَّها تنهى عنِ الفحشاءِ والمنْكرِ، قَالَ تَعالَى: ﴿ اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ إِنَّ الصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥].

وقولُه: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾؛ لإِصلاحِ غيرِكَ؛ لأَنَّكَ إذا أَقمتَ الصَّلاةَ، وأْتَمَرْتَ أَنتَ بالمعرُوفِ، وانْتَهيتَ عنِ المنكرِ، فحاولْ أَنْ يَكونَ غيرُكَ كذلِك، فأَمرَه بأَربعةِ أُمورٍ: إِقامةِ الصَّلاةِ، والأَمرِ بالمعرُوفِ، والنَّهْيِ عنِ المنْكرِ، والصَّبرِ عَلَى المصَائبِ.

ثُمَّ قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ أَي: مِنْ صَوابِها وحَزْمِها، ومِنْ واجِباتِها أَيْضًا؛ لأَنَّ العزِيمةَ تُطلقُ عَلَى الواجِبِ، وتُطلقُ عَلَى الحَزْمِ، وتُطلقُ عَلَى الصَّوابِ، كلُّ ذَلِكَ داخلٌ فِي قولِه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾.

[١] قولُه تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾: عِلمٌ يُثمِرُ العمَلَ؛ لأَنَّ مَنْ علِمَ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا الله، أَخلصَ للهِ عَزَّوَجَلَّ، إِذ لا يَنْفَعُه إِلَّا الله.

وقولُه: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ أَي: لِما حصلَ لكَ مِنَ الذُّنوبِ، إِمَّا بِتركِ واجبٍ أَو فِعْلِ مُحرَّمٍ.

والخِطابُ للرَّسولِ ﷺ وللمُؤمنينَ والمؤمناتِ، أَي: استغْفِرْ للمُؤمنينَ والمؤمناتِ،

وَقَالَ: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ۝٢ وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ [هود:٢-٣][1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَٱسۡتَقِيمُوٓاْ إِلَيۡهِ وَٱسۡتَغۡفِرُوهُۗ﴾ [فصلت:٦].

فكان الرَّسولُ ﷺ يَستغفرُ لذنبه.

وفِي هَذَا رَدٌّ واضحٌ عَلَى قولِ مَنْ قَالَ مِنْ أَهلِ العلمِ: إِنَّ الرَّسولَ ﷺ لمْ يُذنبْ، وإِنَّ استغفارَه لذنبِه يَعنِي استغْفَارَه لأُمتِه، فقَالُوا مثلًا: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر:٣]، أَي: لذنُوبِ أُمَّتِكَ، أَمَّا أَنتَ فلا ذَنْبَ لكَ.

نَقولُ: الرَّسولُ ﷺ أُمِرَ بأَنْ يَستغفرَ لذَنبِه وللمُؤمنينَ والمؤمِناتِ، والعطفُ يَقْتَضِي المغَايَرَة، وأَيْضًا هو نفسُه يَقولُ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ؛ دِقَّهُ وَجِلَّهُ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ**»(١)، فكيفَ نَقولُ: إِنَّه لا يَجوزُ؟!

فالحاصلُ: أَنَّ الرَّسولَ ﷺ قد يَقعُ مِنه الذَّنبُ، لكنَّ الذِي يَقَعُ مِنْه مِنَ الذُّنوبِ ليس لأَخلاقٍ سَافلةٍ ولا لإِشرَاكٍ؛ لأَنَّ ذَلِك يُخلُّ بأَصلِ الرِّسالةِ.

ولهذا: لا يُمكنُ أَنْ نَقولَ: إِنَّ نبيًّا مِنَ الأَنْبيَاء زَنَى أَبدًا، ولا شَرِبَ الخمْرَ، ولا كَذَبَ، لكنْ تَقَعُ معَاصٍ قدْ يَكونُ سببُها التَّعجلَ بأَمرٍ مِن الأُمورِ بِناءً عَلَى اجتهادٍ، ويَكونُ السَّببُ فِيها التَّفريطَ دونَ العُدوانِ.

[١] قولُه تَعالَى: ﴿وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ [هود:٣]: أَي استغفِرُوه مِن الذَّنبِ الماضِي، ثُمَّ تُوبُوا إِليْهِ فِي المسْتقبَلِ، أَي: ارْجِعُوا إِليْهِ بفعلِ الطَّاعةِ وتركِ المعصِيةِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٣).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ»(١)، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ(٢) عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ» أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ(٣).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «وَاللهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»(٤).

وَالجَامِعُ لِـهَذَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الأَمْرِ مِنْ أَصْلَيْنِ، وَلَا بُدَّ فِي القَدَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ أَيْضًا[١].

---

[١] قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِـي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ»(٥).

والغَيْنُ عَلَى القَلبِ دونَ الرَّينِ عليْه، أَي: يَشْمئزُّ القلبُ ولا يَنْشرِحُ، ومعَ ذَلِك يَستغفرُ اللهَ مئةَ مرَّةٍ؛ لأَنَّ الذُّنوبَ لها آثارٌ عَلَى القلبِ، حَتَّى فِي انْشِراحِ الصَّدرِ، وانطلاقِ القلبِ إِذا أَذنبَ الإِنْسانُ وهو مُؤمنٌ، فلا بُدَّ أَنْ يُغطَّى عَلَى قلبِه؛ لأَنَّ الذَّنبَ يَكونُ نُكتةً سوْداءَ فِي القَلبِ، والنُّكتةُ السوْداءُ مَرضٌ يَتأثرُ بِها القلبُ.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢١١، رقم ١٨٠٠١)، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب الاستغفار رقم (٣٨١٥).

(٢) أي: يلبس ويغطى، قيل: بسبب أمته وما اطلع عليه من أحوالها بعده، وقيل: بسبب النظر في مصالح أمته وغيرها من الأمور فيرى أنه قد شغل، فيستغفر الله لذلك. انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٤٢).

(٣) مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه رقم (٢٧٠٢).

(٤) البُخارِي: كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة رقم (٦٣٠٧).

(٥) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، رقم (٢٧٠٢).

وَأَمَّا الأَصْلَانِ فِي الأَمْرِ فَهُمَا:

أَصْلٌ قَبْلَ العَمَلِ أَوْ مُقَارِنٌ لَهُ وَهُوَ: الِاجْتِهَادُ فِي الِامْتِثَالِ عِلْمًا وَعَمَلًا، فَيَجْتَهِدُ فِي العِلْمِ بِاللهِ تَعَالَى، وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ، ثُمَّ يَعْمَلُ بِمَا يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ العِلْمُ مِنْ تَصْدِيقِ الأَخْبَارِ، وَالعَمَلِ بِالأَحْكَامِ فِعْلًا لِلْمَأْمُورِ، وَتَرْكًا لِلْمَحْظُورِ.

وَالثَّانِي: أَصْلٌ بَعْدَ العَمَلِ وَهُوَ الِاسْتِغْفَارُ وَالتَّوْبَةُ مِنَ التَّفْرِيطِ فِي المَأْمُورِ، أَوِ التَّعَدِّي فِي المَحْظُورِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنَ المَشْرُوعِ خَتْمُ الأَعْمَالِ بِالِاسْتِغْفَارِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران:١٧]، فَقَامُوا اللَّيْلَ وَخَتَمُوهُ بِالِاسْتِغْفَارِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا[1]، وَآخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ النَّصْرِ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر:١-٣]، فَكَانَ بَعْدَ نُزُولِهَا يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**»[2]، ....

لـهَذَا ينبغِي للإِنْسَانِ أَنْ يُكثرَ مِنَ الاستغفارِ، وقد رُوِيَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قَالَ: «**مَنْ لَزِمَ الِاسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا، وَمِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا**»[3].

---

(١) رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة رقم (٥٩١).

(٢) رواه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب سجود القرآن، باب في الاستغفار، رقم (١٥١٨)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب الاستغفار، رقم (٣٨١٩).

وَكَانَ نُزُولُـهَا إِيذَانًا بِقُرْبِ أَجَلِه ﷺ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَجْلِسِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فَأَقَرَّهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ(١) [١].

---

[١] كان ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ صِغارِ الصَّحابةِ، وكانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقدِّمُه ويُجِلُّه؛ لأَنَّه صَاحبُ علْمٍ، فكانَ الأَنْصارُ فِي نُفوسِهم شيءٌ، يَقولُون: كيفَ يَحْضُرُ ابْنُ عبَّاسٍ مَجالِسَنا وهو صَغيرٌ، ولا يَحْضُرُ أَبناؤنَا مَعه.

فأَرادَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُبينَ لهم السَّببَ، فجَمعَ الأَنْصارَ وابْنَ عَبَّاسٍ وقَالَ لَهم: ما تَقولُونَ فِي قولِه تَعالَى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر:١-٣]، قَالُوا: نَقولُ فِيها: إِنَّ اللهَ أَمرَ نبيَّه إِذا جاءَ الفتحُ والنَّصرُ؛ أَنْ يَستغفرَ اللهَ ويُسبحَ. وهَذَا التَّفسيرُ الظَّاهريُّ للسُّورةِ.

أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فقَال: لا، هَذَا أَجَلُ رسولِ اللهِ ﷺ، فأَعلمَهُ اللهُ أَنَّ أَجلَه قَريبٌ، فلْيَختِمْ عُمُرَه بالتَّسبيحِ والاستغفارِ.

فقَالَ عُمَرُ: واللهِ لا أَعلمُ مِنْها إِلَّا ما عَلِمتَ. فظَهرَ بذَلِك فضلُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وهَذَا مِنْ فِقْهِ عُمَرَ، أَنَّ الإِنْسَانَ إِذا فعلَ فِعلًا يَخشَى أَنْ يُنتَقَدَ عليْه، فلا بُدَّ أَنْ يَدرأَ عنْ نَفسِه التُّهمةَ، وأَنْ يُبينَ السَّببَ الذِي يَزولُ بِه التَّساؤلُ بينَ النَّاسِ.

وإِذا كانَ الرَّسولُ ﷺ لـمَّا خرجَ بِصَفِيَّةَ يُشَيِّعُها وهو مُعْتكِفٌ، ومرَّ بِه رجُلانِ مِنَ الأَنْصارِ فـأَسرعَا، فقَـالَ النَّبـيُّ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُـمَا، إِنَّهَا صَفِيةُ بِنْتُ حُيَـيٍّ». فقَـالا:

---

(١) رواه البُخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام رقم (٣٦٢٧).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ: «**سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ**»(١) فَجَعَلَ الِاسْتِغْفَارَ وَالتَّوْبَةَ خَاتِمَةَ العُمُرِ كَمَا جُعِلَتَا خَاتِمَةَ العَمَلِ.

وَأَمَّا الأَصْلَانِ فِي القَدَرِ فَهُمَا:

أَصْلٌ قَبْلَ المَقْدُورِ وَهُوَ: الِاسْتِعَانَةُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالِاسْتِعَاذَةُ بِهِ وَدُعَاؤُهُ رَغْبَةً وَرَهْبَةً، فَيَكُونُ مُعْتَمِدًا عَلَى رَبِّهِ، مُلْتَجِئًا إِلَيْهِ فِي حُصُولِ المَطْلُوبِ وَدَفْعِ المَكْرُوهِ[١].

سُبْحَانَ اللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا**» أَوْ قَالَ: «**شَيْئًا**»(٢).

[١] الاستِعانةُ باللهِ عَلَى العمَلِ، والاستعَاذَةُ به مِنَ المكرُوهِ، والشَّيءُ الثَّالِثُ دعَاؤهُ رغبةً ورهْبةً، فيَرغبُ فِيما عِنْد اللهِ، ويَرهبُ مِنْ أَنْ يَردَّ دُعاءَه؛ لأَنَّه ليس كلُّ مَنْ دعا يُستجابُ ويَحصلُ له مَطلُوبُه، لكنْ إذا أَخلصَ الإِنْسَانُ فِي الدُّعاءِ؛ فإِنَّه لا بُدَّ أَنْ يَحصُلَ واحدٌ مِنْ أُمورٍ ثَلاثَة، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال فِي الركوع والسجود رقم (٤٨٤).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب التكبير والتسبيح عند التعجب، رقم (٥٨٦٥).
(٣) أخرجه أحمد (٣/ ١٨ رقم ١١١٤٩).

وَالثَّانِي بَعْدَ المَقْدُورِ وَهُوَ: الصَّبْرُ عَلَى المَقْدُورِ حَيْثُ يَفُوتُ مَطْلُوبُهُ، أَوْ يَقَعُ مَكْرُوهُهُ فَيُوَطِّنُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَأَنَّ الحَالَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ عَمَّا قَدَّرَهُ اللهُ تَعَالَى، فَيَرْضَى بِذَلِكَ وَيُسَلِّمُ، وَيَنْشَرِحُ صَدْرُهُ، وَيَذْهَبُ عَنْهُ النَّدَمُ وَالحُزْنُ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن:١١]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَهْدِ قَلْبَهُ لِلْيَقِينِ فَيَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَقَالَ عَلْقَمَةُ فِي الآيَةِ: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ المُصِيبَةُ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللهِ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ.

فَإِذَا رَاعَى الأَمْرَ وَالقَدَرَ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا كَانَ عَابِدًا للهِ تَعَالَى مُسْتَعِينًا بِهِ مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ جَمَعَ اللهُ بَيْنَ هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ فِي أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨][١].

---

[١] بعدَ وقوعِ المقدُورِ فلا بُدَّ مِن الصَّبرِ عليْه، وانشراحِ الصَّدرِ بِه، ويَعلمُ أَنَّ ما أَصابَه لمْ يَكنْ ليُخْطِئَه، ولا يُمكنُ رفعُ الواقِعِ، فلو أَنَّ إِنْسانًا تكلَّمَ بكلمةٍ ثُمَّ نَدِمَ، فلا يُمكنُ أَنْ يُرجِعَها.

ولو فاتَه أَنْ يَتكلمَ ثُمَّ قَال: لو أَنِّي قُلْتُ كذَا. هَذَا أَيْضًا لا يُمكنُ؛ لأَنَّه فاتَ.

إِذَنْ: موقِفُنَا مِنَ القَدرِ أَصلٌ سابِقٌ وأَصلٌ لاحِقٌ.



فَصْلٌ

وَالنَّاسُ فِي هَذَا المَقَامِ -مَقَامِ الشَّرْعِ وَالقَدَرِ- أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: مَنْ حَقَّقُوا هَذِهِ الأُصُولَ الأَرْبَعَةَ: أَصْلَي الشَّرْعِ، وَأَصْلَي القَدَرِ، وَهُمُ المُؤْمِنُونَ المُتَّقُونَ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ عِبَادَةِ اللهِ تَعَالَى وَالِاسْتِعَانَةِ بِهِ مَا تَصْلُحُ بِهِ أَحْوَالُهُمْ، فَكَانُوا للهِ، وَبِاللهِ، وَفِي اللهِ[١].

وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ القِسْطِ وَالعَدْلِ الَّذِينَ شَهِدُوا مَقَامَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالأُلُوهِيَّةِ، وَهُمْ أَعْلَى الأَقْسَامِ، فَإِنَّ هَذَا مَقَامُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ.

القِسْمُ الثَّانِي: مَنْ فَاتَهُمُ التَّحْقِيقُ فِي أَصْلَي القَدَرِ، فَكَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ عِبَادَةِ اللهِ تَعَالَى وَالِاسْتِقَامَةِ فِي شَرْعِهِ مَا عِنْدَهُمْ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ قُوَّةٌ فِي الِاسْتِعَانَةِ بِاللهِ وَالصَّبْرِ عَلَى أَحْكَامِهِ الكَوْنِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ، فَيُصِيبُهُمْ عِنْدَ العَمَلِ مِنَ العَجْزِ وَالكَسَلِ مَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ العَمَلِ أَوْ إِكْمَالِهِ، وَيَلْحَقُهُمْ بَعْدَ العَمَلِ مِنَ العُجْبِ وَالفَخْرِ مَا قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِحُبُوطِ عَمَلِهِمْ وَخِذْلَانِهِمْ، ....

---

[١] كانُوا (للهِ) إخلاصًا، و(باللهِ) استِعانةً، و(فِي اللهِ) عبادةً؛ أَي: فِي شرعِ اللهِ لا يَتجاوزُنَه، فـ(فِي) للدُّخولِ فِي العبادةِ بلا تَجاوزٍ، والبَاءُ (بالله) للاستِعانةِ، واللَّامُ (لله) للإِخلاص.

إِذَنْ: كانُوا للهِ إِخلاصًا، وباللهِ استعانةً، وفِي اللهِ عبادةً لا يتعدَّوْن الشَّرعَ.

وَهَؤُلَاءِ أَضْعَفُ مِمَّنْ سَبَقَهُمْ وَأَدْنَى مَقَامًا وَأَقَلُّ عَدْلًا، لِأَنَّ شُهُودَهُمْ مَقَامَ الإِلَهِيَّةِ غَالِبٌ عَلَى شُهُودِ مَقَامِ الرُّبُوبِيَّةِ[١].

الثَّالِثُ: مَنْ فَاتَهُمُ التَّحْقِيقُ فِي أَصْلَيِ الشَّرْعِ، فَكَانُوا ضُعَفَاءَ فِي الاِسْتِقَامَةِ عَلَى أَمْرِ اللهِ تَعَالَى وَمُتَابَعَةِ شَرْعِهِ، لَكِنْ عِنْدَهُمْ قُوَّةٌ فِي الاِسْتِعَانَةِ بِاللهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي أُمُورٍ لَا يُحِبُّهَا اللهُ تَعَالَى وَلَا يَرْضَاهَا، فَيُعَانُ وَيُمَكَّنُ لَهُ بِقَدْرِ حَالِهِ، وَيَحْصُلُ لَهُ مِنَ المُكَاشَفَاتِ وَالتَّأْثِيرَاتِ مَا لَا يَحْصُلُ لِلْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، لَكِنَّ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ يَكُونُ مِنْ نَصِيبِ العَاجِلَةِ الدُّنْيَا، أَمَّا عَاقِبَتُهُ فَعَاقِبَةٌ سَيِّئَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُتَّقِينَ وَإِنَّمَا العَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥-٦٦]، فَاللهُ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ سَيُشْرِكُونَ بَعْدَ أَنْ يُنْجِيَهُمْ، لَكِنْ لَمَّا كَانُوا فِي البَحْرِ كَانُوا مُخْلِصِينَ فِي دُعَائِهِمِ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُنْجِيَهُمْ صَادِقِينَ فِي تَفْوِيضِ الأَمْرِ إِلَيْهِ حَصَلَ مُرَادُهُمْ، ....

---

[١] وهَذَا عليْه أَكثرُ النَّاسِ، تَجِدُه فِي العبادةِ مُجتهدًا حريصًا، لكنْ فِي القَدَرِ تَجِدُه ضعِيفًا، استعانَتُه باللهِ قليلةٌ، يَعتمدُ عَلَى نفسِه، يَقومُ يَتوضَّأُ ولا يَشعرُ أَنَّه مُستعينٌ باللهِ، وأَنَّه إِنْ لم يُعِنْهُ اللهُ فإِنَّه لا يَستطيعُ أَنْ يَتوضَّأَ، كذَلِك فِي الصَّلاةِ وفِي بَقيَّةِ الأَعمالِ.

فهَذَا هو الذِي عليْه غالِبُ النَّاسِ، فيَكونُ هَؤُلَاءِ أَنقصَ مِمَّنْ قبْلَهم؛ لأَنَّ الذِين قبْلَهم يَستعينُون باللهِ عَزَّوَجَلَّ مع قِيامِهم بالعُبودِيَّةِ.

لكنَّ هَؤُلَاءِ مِنَ القِسمِ الثَّانِي مُجتهدونَ فِي العِبادةِ، إِلَّا أَنَّهم ضَعِيفُونَ فِي التَّوكُّلِ والاستعانةِ.

وَلَـمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِبَادَةٌ لَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُمْ وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِمْ خُسْرًا.

فَالفَرْقُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ القِسْمِ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ: أَنَّ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ كَانَ لَهُمْ دِينٌ ضَعِيفٌ لِضَعْفِ اسْتِعَانَتِهِمْ بِاللهِ وَتَوَكُّلِهِمْ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ مُسْتَمِرٌّ بَاقٍ إِنْ لَمْ يُفْسِدْهُ صَاحِبُهُ بِالعَجْزِ وَالجَزَعِ. وَهَؤُلَاءِ لَهُمْ حَالٌ وَقُوَّةٌ لَكِنْ لَا يَبْقَى لَهُمْ إِلَّا مَا وَافَقُوا فِيهِ الأَمْرَ وَاتَّبَعُوا فِيهِ السُّنَّةَ[١].

القِسْمُ الرَّابِعُ: مَنْ فَاتَهُمْ تَحْقِيقُ أَصْلَيِ الشَّرْعِ وَأَصْلَيِ القَدَرِ، فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ عِبَادَةٌ للهِ تَعَالَى، وَلَا اسْتِعَانَةٌ بِهِ، وَلَا لُجُوءٌ إِلَيْهِ عِنْدَ الشِّدَّةِ، فَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَةِ اللهِ، مُسْتَغْنُونَ بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ خَالِقِهِمْ، وَرُبَّمَا لَجَؤُوا فِي الشَّدَائِدِ وَإِدْرَاكِ مَطَالِبِهِمْ إِلَى الشَّيَاطِينِ فَأَطَاعُوهَا فِيمَا تُرِيدُ، وَأَعَانَتْهُمْ فِيمَا يُرِيدُونَ، فَيَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الكَرَامَاتِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الإِهَانَاتِ؛ لِأَنَّ عَاقِبَتَهُمُ الذُّلُّ وَالهَوَانُ. وَهَذَا القِسْمُ شَرُّ الأَقْسَامِ[٢].

---

[١] وهَذَا أَيْضًا عِنْدَ كثيرٍ مِنَ النَّاسِ، فتَجدُ كثيرًا مِنَ النَّاس فُسَّاقًا، وليسَ عِنْدَهم دينٌ إِلَّا قليلًا، لكنْ عِنْدَهُم استعانةٌ باللهِ، كلُّ أُمورِهم يَكِلُونَها إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهَؤُلَاءِ يَحصُلُ لهم الأَمرُ المقْصودُ، لكنَّ عاقِبَةَ أَمرِهِم الخُسرانُ؛ لأَنَّهم ليس عِنْدهم دِينٌ قَوِيٌّ.

[٢] هناك أُناسٌ ليسَ عِنْدَهم شَرعٌ ولا عِنْدهم قَدَرٌ، وإِنَّما يَتولَّونَ الشَّيَاطِينَ، والشَّيَاطِينُ تَخدُمُهم فِيما يُريدونَ، لكنْ لا شكَّ أَنَّ عُقُوبتَهُم الذُّلُّ والهَوانُ.

هناكَ أُناسٌ يَعبدُون الشَّيَاطِينَ، وتَخدُمُهم الشَّيَاطِينُ فِيما يُريدُون، حَتَّى إِنَّ الشَّيَاطِينَ تَحملُهم إِلى البِلادِ البَعيدةِ؛ فيَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّ ذَلِك كَرامةٌ لهم، وهم أَيْضًا ربما يَتلبَّسُون بِصورةِ العابدِ فيُضِلُّون النَّاسَ.

فَصْلٌ
فِي المُفَاضَلَةِ وَالمُقَارَنَةِ بَيْنَ أَرْبَابِ البِدَعِ

نُظَّارُ المُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يَدَّعُونَ التَّحْقِيقَ وَيَنْتَسِبُونَ إِلَى السُّنَّةِ يَرَوْنَ التَّوْحِيدَ عِبَارَةً عَنْ تَحْقِيقِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ[١].

وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى التَّحْقِيقِ وَالمَعْرِفَةِ غَايَةُ التَّوْحِيدِ عِنْدَهُمْ شُهُودُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا هُوَ مَا أَقَرَّ بِهِ المُشْرِكُونَ، وَأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَكُونُ بِهِ مُسْلِمًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ، أَوْ مِنْ سَادَاتِ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى[٢].

وَطَائِفَةٌ أُخْرَى تُقَرِّرُ هَذَا التَّوْحِيدَ مَعَ نَفْيِ الصِّفَاتِ، فَيَقَعُونَ فِي التَّقْصِيرِ وَالتَّعْطِيلِ، وَهَذَا شَرٌّ مِنْ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ.

---

[١] هَؤُلَاءِ سبقَ الرَّدُّ عليْهِم، وبينَّا أَنَّ هَذَا غَلَطٌ عظِيمٌ، وأَنَّ المشرِكينَ الذِين بُعثَ فِيهم النَّبِيُّ ﷺ خيرٌ مِنْ هؤلاءِ؛ لأَنَّ المشركينَ يُقِرُّونَ بالرُّبوبِيَّة، ويُنكرُون توحيدَ الأُلُوهِيَّةِ، وقد سمَّاهُم اللهُ مُشرِكينَ، وأَباحَ دِماءهم وأَموالَهم، وسَبْيَ نِسائِهم وذُرِّياتِهم، فهُم فِي فَهْمِ التَّوحيدِ خيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ النُّظَّارِ مِنَ المتكلِّمينَ.

ولا يَخفَى أَنَّه تَبينَ لنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ يَقولُونَ: إِنَّ اللهَ واحدٌ فِي ذاتِه لا قَسِيمَ لَه، وفِي أَفعَالِه لا شَرِيكَ لَه، وفِي صِفاتِه لا شَبِيهَ لَه.

[٢] وسبقَ أَنَّ هَؤُلَاءِ وصلَ بِهِمُ الحدُّ إِلى القولِ بوحدَةِ الوجُودِ، وسبقَ هَذَا فِي غُلاةِ المتَصوِّفةِ.

وَالجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ إِمَامُ الجَهْمِيَّةِ نُفَاةِ الصِّفَاتِ يَغْلُو فِي القَضَاءِ وَالقَدَرِ وَيقُولُ بِالجَبْرِ، فَيُوَافِقُ المُشْرِكِينَ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، لَكِنَّهُ يُثْبِتُ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ فَيُفَارِقُ المُشْرِكِينَ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ بِالإِرْجَاءِ فَيَضْعُفُ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالعِقَابُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الكَبِيرَةِ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ لِلْعِقَابِ[١].

وَالنَّجَّارِيَّةُ -أَتْبَاعُ الحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ- ....

---

[١] الجَهميةُ أَصلُ مَذْهبِهم مِنْ رَجُلٍ يقَالَ لَه: الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ. لكنَّ هَذَا الجَعْدَ لمْ يَتيسَّرْ لَه أَنْ يَنشُرَ مذهبَه، فقُتلَ قَبلَ ذَلِك.

ثم خَلَفَه الجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، وكانْ جَيِّدًا فِي البيانِ والفصَاحةِ؛ فنَشرَ المذهبَ وانتشرَ بَسرعةٍ، فصارَ المذهبُ يُنسبُ إِليْه مع أَنَّه ليسَ الإِمامَ فِيه، الإِمامُ فِيه هو الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ، جمعَ بينَ جِيماتٍ ثَلاثةٍ: التَّجَهُّم والجَبْر والإِرْجَاء.

التَّجَهُّمُ: تَعطِيلُ الصِّفاتِ.

والجَبْرُ: إِنكارُ إِرادةِ ومشِيئةِ العبدِ، وأَنَّ الإِنْسَانَ مُجْبرٌ عَلَى عَمَلِه، لكنَّ اللهَ يُعاقِبُهُ عَلَى عملِه؛ لأَنَّ اللهَ يَفعلُ ما يَشاءُ.

والإِرجاءُ: أَنَّ الإِيمانَ هو المعرفةُ وتَصديقُ القلبِ، أَمَّا الأَعمالُ فلا تَدخلُ فِي الإِيمانِ، فإِذا زَنَى الإِنْسَانُ وسرقَ وشَرِبَ الخمرَ وقَتل النَّفسَ؛ فهو عِنْد الجَهْمِ مُؤمنٌ كاملُ الإِيمانِ، ولا يَستحقُّ العقوبةَ، وما وردَ مِنَ العُقوباتِ عَلَى هَذِه الأَفعالِ فهو خاصٌّ بالكفَّارِ. ولا شكَّ أَنَّ هَذَا ضَلالٌ، ولا أَحدَ يُوافقُ عَلَى ذَلِك.

وَالضِّرَارِيَّةُ -أَتْبَاعُ ضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو وَحَفْصٍ الفَرْدِ- يَقْرُبُونَ مِنْ جَهْمٍ فِي مَسَائِلِ القَدَرِ وَالإِيمَانِ مَعَ مُقَارَبَتِهِمْ لَهُ أَيْضًا فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ[١].

وَالكُلَّابِيَّةُ -أَتْبَاعُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ- وَالأَشْعَرِيَّةُ المُنْتَسِبُونَ لِأَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ للهِ الصِّفَاتِ العَقْلِيَّةَ، وَأَئِمَّتُهُمْ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ فِي الجُمْلَةِ، وَأَمَّا فِي القَدَرِ وَمَسَائِلِ الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ فَأَقْوَالُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ.

وَأَصْحَابُ ابْنِ كُلَّاب كَالحَارِثِ المُحَاسِبِيِّ خَيْرٌ مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ فِي هَذَا وَهَذَا.

وَالكَرَّامِيَّةُ -أَتْبَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ- قَوْلُهُمْ فِي الصِّفَاتِ، وَالقَدَرِ، وَالوَعْدِ، وَالوَعِيدِ أَشْبَهُ مِنْ أَكْثَرِ طَوَائِفِ أَهْلِ الكَلَامِ الَّتِي فِي أَقْوَالِهَا مُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ، وَأَمَّا فِي الإِيمَانِ فَقَوْلُهُمْ مُنْكَرٌ لَمْ يَسْبِقْهُمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ، فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا الإِيمَانَ قَوْلَ اللِّسَانِ فَقَطْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ تَصْدِيقُ القَلْبِ، فَالمُنَافِقُ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ، وَلَكِنَّهُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ[٢].

وَالمُعْتَزِلَةُ -أَتْبَاعُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ الَّذِي اعْتَزَلَ مَجْلِسَ الحَسَنِ البِصْرِيِّ- يُقَارِبُونَ قَوْلَ جَهْمٍ فِي الصِّفَاتِ فَيَقُولُونَ بِنَفْيِهَا، ....

[١] الكلَامُ عَلَى النَّجَّارِيَّةِ والضِّرَارِيَّةِ، كالكلامِ عَلَى الجَهْمِيَّةِ.

[٢] ومعلومٌ أَنَّ هَذَا قولٌ فاسِدٌ، فكيفَ يَكونُ المنافقُ مُؤمنًا؟! واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقولُ عنْهم: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨].

وكيفَ يخلَّدُ فِي النَّارِ وهو مُؤمنٌ؟!

فهَذَا قولٌ مُنكرٌ لا أَساسَ له مِنَ الصِّحةِ أبدًا.

وَأَمَّا فِي القَدَرِ وَالأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ فَيُخَالِفُونَهُ، فَفِي القَدَرِ يَقُولُونَ: إِنَّ العَبْدَ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ بِكَامِلِ الإِرَادَةِ فِيهِ، لَيْسَ للهِ فِي عَمَلِهِ تَقْدِيرٌ وَلَا خَلْقٌ، فَفِيهِمْ نَوْعٌ مِنَ الشِّرْكِ مِنْ هَذَا البَابِ.

وَجَهْمٌ يَقُولُ: إِنَّ العَبْدَ مُجْبَرٌ عَلَى عَمَلِهِ، وَلَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ فِيهِ.

وَفِي الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ يَقُولُ المُعْتَزِلَةُ: إِنَّ فَاعِلَ الكَبِيرَةِ خَارِجٌ عَنِ الإِيمَانِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الكُفْرِ، فَهُوَ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ، وَلَكِنَّهُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ، وَيَقُولُ جَهْمٌ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ لِدُخُولِ النَّارِ[١].

وَالمُعْتَزِلَةُ خَيْرٌ مِنَ الجَهْمِيَّةِ فِيمَا خَالَفُوهُمْ فِيهِ مِنَ القَدَرِ وَالأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ مَعَ نَفْيِ القَدَرِ، خَيْرٌ مِنْ إِثْبَاتِ القَدَرِ مَعَ نَفْيِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ، وَلِهَذَا لَمْ يُوجَدْ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ يَنْفِي الأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالوَعْدَ وَالوَعِيدَ وَوُجِدَ فِي زَمَنِهِمُ القَدَرِيَّةُ وَالخَوَارِجُ الحَرُورِيَّةُ.

---

[١] المعْتَزِلةُ مع الجهْمِيَّةِ إِخوانٌ فِي إِنْكارِ الصِّفاتِ، لكنَّهما ضِدَّانِ فِي الأَسماءِ والأَحكامِ.

والجَهْمِيَّةُ يَقولُون: الفَاسِقُ (فاعِلُ الكبِيرةِ) مُؤمنٌ كاملُ الإِيمانِ.

وهَؤُلَاءِ يَقولُون: ليسَ بمؤمنٍ ولا كافرٍ، بل هُو بمنزلةٍ بينَ المنزلَتينِ.

والجَهْميةُ يَقولُون: فاعلُ الكبيرةِ لا يَستحقُّ الدُّخولَ فِي النَّار.

وهَؤُلَاءِ يَقولُون: إِنَّه مخلَّدٌ فِي النَّارِ.

وَإِنَّمَا يَظْهَرُ مِنَ البِدَعِ أَوَّلًا مَا كَانَ أَخَفَّ، وَكُلَّمَا ضَعُفَ مَنْ يَقُومُ بِنُورِ النُّبُوَّةِ قَوِيَتِ البِدْعَةُ، وَكُلَّمَا كَانَ الرَّجُلُ إِلَى السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ أَقْرَبَ كَانَ قَوْلُهُ أَعْلَى وَأَفْضَلَ.

وَالمُتَصَوِّفَةُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ الحَقِيقَةَ الكَوْنِيَّةَ مَعَ إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ شَرٌّ مِنَ القَدَرِيَّةِ المُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ المُتَصَوِّفَةَ يُشْبِهُونَ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وَالقَدَرِيَّةُ يُشْبِهُونَ المَجُوسَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ لِلْعَالَمِ خَالِقَيْنِ، وَالمُشْرِكُونَ شَرٌّ مِنَ المَجُوسِ.

أَمَّا الصُّوفِيَّةُ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنْ تَعْظِيمِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَ مُشَاهَدَةِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَإِقْرَارِهِمْ بِالقَدَرِ، فَهُمْ خَيْرٌ مِنَ المُعْتَزِلَةِ، لَكِنَّهُمْ مُعْتَزِلَةٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ حَيْثُ جَعَلُوا غَايَةَ التَّوْحِيدِ مُشَاهَدَةَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَالفَنَاءَ فِيهِ، فَاعْتَزَلُوا بِذَلِكَ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَسُنَّتَهُمْ، وَقَدْ يَكُونُ مَا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ البِدْعَةِ شَرًّا مِنْ بِدْعَةِ أُولَئِكَ المُعْتَزِلَةِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الطَّوَائِفِ عِنْدَهَا مِنَ الضَّلَالِ وَالبِدَعِ بِقَدْرِ مَا فَارَقَتْ بِهِ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَسُنَّتَهُمْ، وَدِينُ اللهِ تَعَالَى مَا بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ طَرِيقُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ خَيْرِ الأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الأُمَمِ.

وَقَدْ أَمَرَنَا اللهُ تَعَالَى أَنْ نَقُولَ فِي صَلَاتِنَا: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، فَالمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ كَاليَهُودِ عَرَفُوا الحَقَّ فَلَمْ يَتَّبِعُوهُ، وَالضَّالُّونَ كَالنَّصَارَى عَبَدُوا اللهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ،

وَكَانَ يُقَالُ: تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ العَالِمِ الفَاجِرِ، وَالعَابِدِ الجَاهِلِ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ مُسْتَقِيمًا**» وَخَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: «**هَذِهِ السُّبُلُ لَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣][(١)]، وَقَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ اليَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ اسْتَقِيمُوا وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ قَبْلَكُمْ، فَوَاللهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمُوهُمْ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»[(٢)]، وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ الحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَبَرُّ هَذِهِ الأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا، وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللهُ تَعَالَى لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِقَامَةِ دِينِهِ فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ فَإِنَّهُمْ عَلَى الهُدَى المُسْتَقِيمِ»[(٣)].

نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ، وَأَلَّا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا.

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ[١].

---

[١] الحمْدُ للهِ عَلَى التَّمامِ، ونسألُ اللهَ أَنْ يرزُقَنا وإِيَّاكُم عِلْمًا نافِعًا، وعملًا صالحًا.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٤٦٥، رقم ٤٤٣٧)، والطيالسي رقم (٢٤٤)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (١٧) وابن حبان في صحيحه رقم (١٧٤١، ١٧٤٢)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٢٣٩، ٣١٨) وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) رواه البُخارِي: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٢) بغير هذا اللفظ.

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٦).

(تَمَّ فِي ٢٢/ ٥/ ١٤١٠هـ)

تَمَّتْ مُقَابَلَتُهَا عَلَى صَاحِبِ الفَضِيلَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين وَذَلِكَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ المُوَافِقِ ٥/ ٦/ ١٤١٢هـ بِمَدِينَةِ الرِّيَاضِ وَاللهُ المُوَفِّقُ.

وأُوصِيكُم بتقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والعملِ على طاعتِه، وتَحقيقِ العِبادةِ وحُسنِ الخُلُقِ، فالنَّاسُ اليومَ فِي أَمواجٍ مِنَ الفتنِ كبيرةٍ عظِيمةٍ، تُزلزِلُ الأَرضَ وتُزعْزِعُ العقيدةَ، فإِنْ لمْ نُقابِلْها بالعَزمِ والجِدِّ والاجتِهادِ، والنِّيةِ الخَالِصةِ، والسَّبيلِ المستَقِيم؛ ضاعتِ الأُمَّةُ، والأُمَّـةُ أمانَـةٌ فِي أَعناقِ أَهلِ العِلمِ؛ لأَنَّ العُلماءَ ورَثةُ الأَنْبِياءِ، والنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ.

وعَلَى هَذَا: فعلماءُ أُمَّتِهِ مُكلَّفُونَ بِما كُلِّفَ بِه الرَّسلُ، مِنْ إِبلاغِ دينِ اللهِ، والدَّعوةِ إِليْهِ والتَّمسُّكِ بِه.

فعَلَيْكُم بهَذَا؛ مع الإِخلاصِ للهِ تَعَالَى، والاستعانةِ بِه، والاستغفارِ مِنَ التَّقصيرِ، ونسأَلُ اللهَ للجميعِ الهِدَايَةَ والتَّوفِيقَ.

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.



فهرس الآيات

الآيـة  **الصفحة**



فهرس الأحاديث والآثار

الحديث **الصفحة**



فهرس الفوائد

الفائدة | الصفحة



فهرس الموضوعات

الموضوع  الصفحة

